دليل الخليج

القسم التاريخي

الجزء الرابع

تأليف: ج. ج. لوريمر

طبعة جديدة معدلة ومنقحة
أعدها قسم الترجمة
بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

دليل الخليج

القسم التاريخي

الجزء الرابع

تأليف : ج . ج لوريمر

طبعة جديدة معدّلة ومنقحة
أعدها قسم الترجمة
بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

مُقَدِّمَة

لقد أولى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ، عناية عظيمة لرعاية التراث الثقافي والمحافظة عليه والمساعدة على نشره ، ودأب على تشجيع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية مؤكداً في توجيهاته السامية على الموضوعية والدقة والأمانة العلمية ، ومن هنا كانت تعليماته باعادة ترجمة «دليل الخليج » الذي يعتبر من أضخم المؤلفات وأهمها عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها .

ويسر الذين اضطلعوا باعادة الترجمة ان يغتنموا هذه المناسبة للاعراب عن عظيم عرفانهم وعميق تقديرهم للرعاية الكريمة التي شمل بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى هذا المشروع العلمي ، سائلين الله سبحانه ان يمد في عمر سموه وأن يسدد خطاه لما فيه خير البلاد والعباد .

مكتب حضرة صاحب السمو
أمير دولة قطر

« ملاحظـــة »

لقد وضع هذا الكتاب حوالى نهاية القرن المـاضى وتضـمن ملاحظات وآراء وتعابير تحمل رأى المؤلف وحده ، وهى بذلـك لا تقيد حكومة قطر بحال من الاحوال ، ولا تعبر عن وجهـات نظرها ٠

الفصل التاسع

تاريخ العراق التركي

في سنة ١٦٠٠ التي يبدأ منها مسحنا لتاريخ العراق التركي كان محمد الثالث هو سلطان تركيا ، وقد نشبت الحرب بينه وبين عباس الأول ملك ايران الصفوي عل نحو ما ذكرنا في التاريخ العام للخليج . وفي سنة ١٦٠٠ كان جزء كبير من شمال غرب إيران ـ الذي فتحه الاتراك قبل عدة سنوات من هذا التاريخ ـ ما يزال خاضعاً للباب العالي ويكون باشوية تبريز التي كانت لها المكانة الثالثة بين مستعمرات الدولة العثمانية بعد باشويتي القاهرة وبغداد ، ولكن في سنة ١٦٠٣ ، أي قبل موت محمد الثالث بفترة قصيرة ، نجح الايرانيون في استعادة تبريز واستطاعوا أن يطردوا الاتراك موقتاً من ايران .

★ ★ ★

أحمد الاول ١٦٠٣ ـ ١٦١٧(١)

ومات محمد الثالث في ٢٢ ديسمبر سنة ١٦٠٣ ، وخلفه أحمد الأول أكبر ابنيه اللذين بقيا على قيد الحياة .

---

(١) المصادر الخاصة بتاريخ العراق التركي من سنة ١٦٠٠ الى ١٧٧٣ هى تلخيص رسمى مجهول المؤلف للمعلومات المتعلقة ببداية الاتصال بين شركة الهند الشرقية المعظمة وشبه جزيرة العرب التركية ، سنة ١٨٧٤ وتحوى مختارات مستر ج٠ أ٠ سالدنها منأوراق الدولة فى بومباى علاقة شركـــةالهند الشرقية بالخليج مع تلخـــيص للاحداث من سنة ١٦٠٠ الى ١٨٠٠ ، وهو مطبوع سنة ١٩٠٥ ٠ الى جانب كتاب نيبور « رحلة في جزيرة العرب ٠٠ » عن رحلته التى قام بها في هذه البلاد سنة ١٧٦٥ ـ ١٧٦٦ ، وفي الكتاب قدر كبير من المعلومات المهمة ٠ أما الحقائق التى تتناول فترات بعينها من هذا التاريخ فنستطيع أن نجدها في الاعمال الآتية : « رحـلات بيدرو تيكسيرا » المطبوع سنة ١٩٠٢ ، ويرجع تاريخ الرحلات الى =

علاقاته بايران ١٦٠٣ ـ ١٦١٧

و استمرت الحرب مع ايران دائرة في عهد السلطان الجديد في غير صالح تركيا . وفي سنة ١٦٠٦ استطاع القائد الايراني علي فردي خان أن يتقدم بقواته حتى مكان قريب من بغداد ، لكن الشاه استدعاه لأنه كان قد قرر أن يهزم الاتراك في الميدان ، واستطاع بعد إكمال استعداداته أن يوقع بهم هذه الهزيمة فيما بعد ، واستمرت الحرب دائرة على أية حال دون ان تتخللها أحداث مهمة طوال فترة حكم أحمد الأول . وفي سنة ١٦١٤ قيل إن ثمة اسطولا ايرانياً من مائة فرقاطة وسفينة صغيرة يرابط في بوشهر بهدف قطع الاتصال بين الميناء التركي في البصرة والميناء البرتغالي في هرمز ، وكان الايرانيون يعتبرون كلا الميناءين عدواً لهم .



= سنة ١٦٠٤ « رحلات بيترو ديلا فالى ٠٠ » المطبوع سنة ١٦٦٥ ، ويرجع تاريخ رحلاته الى سنة ١٦٢٥ ، و « مجموعة الاسفار من تركيا الى ايران وجزر الهند الشرقية ٠٠ » سنة ١٦٨٤ تأليف ج٠ ب٠ تافرنييه ٠ الذى قام برحلته في العراق التركي سنة ١٦٥٢ ٠ و « تاريخ جديد للهند الشرقية ٠٠ » المطبوع سنة ١٧٣٩ من تأليف الكابتن أ٠ هاميلتون ، ويبدو أن اقامته في هذه البلاد استمرت من سنة ١٦٨٨ الى ١٧٢٣ ٠ ويمكن الرجوع الى كتاب الاستاذ أ٠ س٠ كريزى « تاريخ الاتراك العثمانيين ٠٠ » فيما يتعلق بشئون تركيا في هذه الفترة بشكل عام ٠ كذلك يمكن الرجوع الى كتاب سير ج٠ مالكولم « تاريخ ايران ٠٠ » فيما يتعلق بالعلاقات التركية الايرانية ٠

التاريخ الداخلي ١٦٠٣ - ١٦١٧

كتب الرحالة البرتغالي بيدرو تيكسيرا الذي زار العراق في سنة ١٦٠٤ وصفاً طريفاً لهذا الاقليم كما كان آنذاك . وتكمن فائدة هذا الكتاب بصورة خاصة فيما يتعلق بالنتائج غير المباشرة التي نجمت في العراق من جراء الحرب المدمرة التي كان الاتراك يخوضونها آنذاك في إيران .

وكان يوسف باشا يحكم بغداد التي كانت في هذه الفترة تحتل المكانة الثانية بين الاقاليم العثمانية فلا تتفوق عليها إلا القاهرة . وهو رجل قوقازي الاصل عين باشا لبغداد قبل سنة ١٦٠٤ بفترة قصيرة . وكان لهذا الباشا سلطة مطلقة في معظم الامور في السلم والحرب على السواء لكنه كان عليه فيما يتعلق بأمور التجار والأجانب أن يستشير رجلا عينه سلطان تركيا كي يحمي هذه الفئات وجعله مقيماً في بغداد . ولما كان الايرانيون قد هددوا بغداد في هذه الفترة ، فان مشكلة الموارد والاستعدادات العسكرية كانت مشكلة ذات أهمية قصوى في تلك الفترة التي زار فيها تيكسيرا العراق . وقد لاحظ هذا الرحالة أنه كان لدى الباشا ، إلى جانب حرسه الخاص الذي يضم ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ رجل ، قوة قوامها من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جندي في بغداد فقط معظمهم من الانكشارية ، وحوالي عشرة آلاف رجل في بقية الاقليم . وكان السور الذي يحيط بالمدينة من ناحية ايران مبنياً في ذلك الوقت من الآجر المحروق ، وترتبط به عدة منشآت إضافية بينها اربعة تحصينات في كل منها عدد من المدافع البرونزية الثقيلة في حالة جيدة ، وخارج السور كان ثمة خندق عميق ، وكان في بغداد بذلك الوقت دار تصك النقود الذهبية والفضية والمعدنية . كما كان بها مدرستان انشأتهما الحكومة إحداهما للرماة والأخرى لحملة البنادق . وكانت التجارة تسير إلى الهند

عن طريق دجلة والبصرة ، وإلى حلب عبر الصحراء ، وفي أوقات السلم كان ثمة طريق ثالث مباشر للتجارة مع ايران .

جبهة كربلاء والنجف في سنة ١٦٠٤ :

وكانت كربلاء والنجف خاضعتين للامبراطورية العثمانية ، والحاميات التركية موجودة في كلتا المدينتين ، وكان اكبر شيوخ الصحراء نفوذاً ، وهو ناصر بن مهنا ، يعترف بولائه للباب العالي ، ولكن في سنة ١٦٠٤ – وعقب الهزائم التي منيت بها القوات التركية على يد القوات الايرانية سحبت هذه الحاميات من المدينتين . وكانت كربلاء في حالة تمرد ، وخلال إقامة تيكسيرا بها كانت خيول وثياب واسلحة ٣٠ او ٤٠ جندياً تركياً قتلهم العرب مؤخراً تباع علناً في سوق المدينة . وفي كل من كربلاء والنجف كان تعصب الشيعة ضد المسيحيين واليهود بالغاً أقصى شدته .

البصرة في سنة ١٦٠٤ :

وكانت مدينة البصرة في نفس السنة تضم حوالي عشرة آلاف بيت كثير منها من البيوت الكبيرة لكنها فقيرة البناء ويجاورها مجرد أكواخ ليس إلا . وكانت تحصينات المدينة في حالة سيئة من الخراب والدمار ، غير ان خندقاً واسعاً عميقاً كان يحيطها ، وكان دائماً مملوء بالماء . وكان يحكم المدينة وما حولها باشا تركي تحت امرته قوات يبلغ عددها حوالي ثلاثة آلاف رجل من الأتراك والأكراد والعرب ، ودار للعوائد كان يبقى منها فائض كثير بعد كل النفقات الإدارية . وكان بالمدينة ترسانة بها بعض المدافع التي لا بأس بها ، لكن السفن المسلحة التي كان يعدها الاتراك « لاستخدامها في النهر وما حوله ، وللمحافظة على النظام بين العرب المتمردين الذين كانت تحصل منهم الجزية .. كانت سفناً قليلة وفي حالة سيئة من حيث البناء والتصميم » . وكان شيخ عربستان الذي كانت تتبعه حويزه ودورق ومكانهما الحالي فلاحيه

يزعم لنفسه الحق في البصرة . ودارت بينه وبين الاتراك حرب في سنة ١٦٠٤ ، وقامت السلطات العثمانية ، بهدف القضاء على مقاومة العرب المتمردين ، ببناء بعض القلاع والتحصينات في أماكن عديدة على ضفة النهر . من بين هذه المواقع واحد على جانب عربستان من النهر في مواجهة سراجي ، على بعد ثلاثة أميال أسفل البصرة حيث كان مرسى السفن الكبيرة التي تزور الميناء . وكانت التمور في ذلك الوقت كما هي الآن أهم صادرات البصرة ، وتنقل إلى بغداد وعدد من الموانىء الايرانية وإلى هرمز . وكان معظم تجارتها مع بغداد وايران والقطيف عن طريق هذا الميناء الاخير الذي كان البرتغاليون ما يزالون ميسطرين عليه ، بينما تصدر بعض المواد الغذائية من دورق في عربستان وبوشهر على الساحل الايراني .



العلاقات البريطانية ١٦٠٣ ـ ١٦١٧

لم يكن لشركة الهند الشرقية أية منشآت في العراق التركي خلال هذه الفترة ، لكن ارسال مستر كونوك باسم الشركة إلى ايران في سنة ١٦١٦ ـ كما هو مذكور في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج ـ قد أدى إلى فتح طريق بريطاني للمواصلات بين ايران واوروبا عبر بغداد وحلب. وفي يونيو ١٦١٧ طلب كونوك وكان حينذاك في أصفهان من القنصل البريطاني في حلب أن يؤمن رجلين عربيين موثوق بهما لينقلا رسائله من بغداد إلى حلب . وكان الخطر الرئيسي الذي يهدد هذه المراسلات في ذلك الوقت هو وقوعها في أيدي البعثات البرتغالية في بغداد . وفي أغسطس من نفس السنة نقل كونوك عن هذا الطريق نفسه أخبار نجاحه في الحصول على فرمان للتجارة البريطانية من الشاه عباس .

مصطفى الاول (فترة حكمه الاولى) وعثمان الثاني
١٦١٧ ـ ١٦٢٢

وبعد موت السلطان احمد الاول في ٢٢ نوفمبر سنة ١٦١٧ ، تولى العرش شقيقه الاصغر مصطفى ، لكنه عزل بعد أن ثبت أنه ضعيف العقل عقب فترة لم تتجاوز الثلاثة أشهر ، وبعدها تولى العرش عثمان الثاني ابن احمد الأول ، وظل في الحكم حتى سنة ١٦٢٢ حين قتله الانكشارية.

واثناء حكم عثمان الثاني عقد صلح مع ايران تنازلت تركيا بموجبه عن كل الاقاليم التي فتحتها في ايران ، وخلال فترة حكمه لم تقع أي حادثة ذات اهمية في العراق . وفي ١٦١٩ ظل مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في لندن يتلقى الاخبار عن ايران وشئونها عن طريق حلب .



مصطفى الاول (فترة حكمه الثانية) ومراد الرابع
١٦٢٢ ـ ١٦٤٠

وبعد موت عثمان الثاني عاد مصطفى الأول سلطاناً لتركيا ، لكنه عزل مرة أخرى قبل انقضاء سنة واحدة ، وخلفه مراد الرابع الشقيق الاصغر لعثمان الثاني ، وكان عمره وقت توليه العرش في ١٠ سبتمبر سنة ١٦٢٣ لا يتجاوز ١١ عاماً . وظل مراد على العرش حتى موته في ٩ فبراير سنة ١٦٤٠ .



علاقته بايران ١٦٢٢ ـ ١٦٤٠

احتلال الايرانيين لبغداد ١٦٢٣ :

ولم يدم الصلح بين ايران وتركيا وقتاً طويلا . لأن الايرانيين وقد تزايد ادراكهم لتفوقهم على الاتراك من الناحية العسكرية ، سرعان ما

هددوا بغداد . وكان يحكمها في ذلك الحين «طاغية» صغير ، يمسك بين يديه كل امور الحكم ويبذل جهده كله للاستقلال عن الباب العالي ، غير أن ابنه المسمى درويش محمد غدر به في سنة ١٦٢٣ وسلم المدينة إلى الشاه عباس الذي احتلها مباشرة واعدم حاكمها في ساحة عامة . كما استولى الايرانيون على كركوك والموصل ووضعوا فيها حاميات من جندهم ، لكنهم لم يستطيعوا البقاء طويلا في عانه فقد طردهم منها مطلق —الشهير بأبو الريش— أعظم الشيوخ العرب في الصحراء وأقواهم نفوذاً ، عقب عودة الشاه عباس إلى ايران . ويبدو ان الحلة وكربلاء والنجف قد خضعت جميعاً للايرانيين بعد سقوط بغداد ، وسادت بعض مخاوف لا مبرر لها بين الاتراك خشية تهديد حلب نفسها . ولم يستطع إمام قولي خان حاكم شيراز الذي أمره الشاه بالانضمام اليه لمواصلة عملياته ضد بغداد — اللحاق به إلا بعد أن انتهت تلك العمليات ، فقد تأخر في الطريق بسبب بعض العقبات التي وضعها في سبيله شيخ حويزه الذي كان بدوره يحب أن يلحق بالحملة على أساس انه والٍ تابع لايران .

هجوم الايرانيين على البصرة وما حولها ١٦٢٤ — ١٦٢٥ :

وعقب سقوط هرمز في سنة ١٦٢٢ صفى البرتغاليون أعمالهم تماماً في ايران ، وبدأوا ينقلون بضائعهم إلى البصرة ، وقد الحق هذا الطريق التجاري اضراراً بالغة بالايرانيين ، وبالنظر إلى ضعف ايران البحري فلم يكن الشاه يأمل في القضاء على هذا الطريق الا باستيلائه على البصرة ، وهكذا ارسل يطلب من الباشا فيها —وكان حينذاك مواطناً منها يدعى أفراسياب— أن يعلن خضوعه لايران ، وذلك بأن يأمر بصك عملات إيرانية ، وأن يستبدل سلطان تركيا بشاه ايران في الدعاء على المنابر ، وأن يأمر أهل البصرة بأن يعقدوا عمائمهم على الطريقة الايرانية ، ووعده —إذا أجاب هذه المطالب— بأن يجعل حكم البصرة وراثياً له ولأبنائه من بعده ، وان يعفيهم من دفع الجزية ، ويترك لهم مطلق الحرية في

ادارة شئونهم الداخلية . ورفض باشا البصرة هذه الاقتراحات دون تردد، فقد كان معتمداً على معونة البرتغاليين البحرية له . لان مصالحهم كانت متفقة تماماً ومصالحه ، وهنا أصدر الشاه عباس امراً إلى خان شيراز بالسير إلى البصرة . وقام جيش ايراني نزل في عربستان عن طريق ششتار بالهجوم على كوبان التي كانت تعتبر في ذلك الحين من أعمال البصرة واستولى عليها ، لكنها انقذت بمساعدة سفن البرتغاليين المسلحة التي أطلقت النيران على معسكر الايرانيين من مواقعها في نهر قارون وفي خليج كوبان جميعاً ، فارغمت الغزاة على التراجع . وكان الجنود الايرانيون الذين قاموا بهذه العملية تماماً كالذين قاموا من قبل بعملياتهم في بغداد — يطلق عليهم اسم قيزيلباش .

سنة ١٦٢٥ :

وفي أوائل سنة ١٦٢٥ شنت القوات الايرانية مرة أخرى بقيادة إمام قولي خان هجوماً جديداً على إقليم البصرة ، فقامت اولا بطرد شيخ حويزة لأنه رفض استدعاء الشاه له إلى بغداد ، فلجأ إلى البصرة في حوالي ٥٠٠ رجل من أنصاره . وفي نفس الوقت كان افراسياب قد خلفه ابنه علي في باشوية البصرة ، ولكن لما كان كل من بغداد والحلة —اللتين تسيطران على دجلة والفرات على التوالي— في ايدي الايرانيين ، فلم يستطع الاتراك ان يرسلوا أية امدادات للباشا الجديد في البصرة . وفي مارس سنة ١٦٢٥ ، حين كان الرحالة الايطالي بيترو دي لافالي موجوداً بالبصرة ، كان الفزع يسود المدينة كلها وكان جل اعتماد الباشا على خمس سفن برتغالية ، كان البرتغاليون قد تلقوا معونة كبيرة في مقابل خدماتها وهي راسية في النهر لحماية المدينة. وفي يوم ١٣ مارس خرج المنادون إلى شوارع البصرة يطلبون أن يقدم كل بيت رجلا مسلحاً لينضم إلى معسكر الباشا لمقاومة الايرانيين الذين قيل إنهم عندئذ أصبحوا على مقربة من المدينة . وفي يوم ١٤ جاءت الاخبار بأن الايرانيين قد

أصبحوا فعلا إلى جوار القرنه ، وان هدفهم كان العبور دون مقاومة إلى الساحل العربي من شط العرب ، وسار الباشا بقواته البرية كلها ، وبثلاث من السفن البرتغالية للقائهم . وفي يوم ١٦ مارس تردد أن الجيشين قد اشتبكا في القتال ، وفي نفس اليوم ارسل جونسالفودي سليفيرا قائد الاسطول البرتغالي السفينتين الباقيتين وأخرى صغيرة لكي تعترض سبع قطع من المدفعية قيل ان الايرانيين ارسلوا في طلبها من دورق لاستخدامها ضد البصرة . وفي يوم ١٩ خرج مواطن مشهور في البصرة هو الشيخ عبدالسلام على رأس عدد كبير من الرجال المسلحين لنصرة الباشا وكانت قواته تضم أكثر من مائتي رجل يحملون الأسلحة النارية وغيرها ، ولكن لم يكن تبدو عليهم سيماء المحاربين .

وفي صبيحة يوم ٢٣ جاءت الأخبار بأن الايرانيين قد اسرعوا في ترك معسكرهم والسير إلى بلادهم ، وقد تركوا وراءهم مؤنهم ، بل حتى المؤن التي كانت مطبوخة ومعدة للطعام خلفوها وراءهم أيضاً ، وقيل إن ذلك تم بناء على استدعاء عاجل . ولم تكن قوات الباشا قد أوقعت بهم أية خسائر بعد . وفي ٣١ مارس عادت السفينتان البرتغاليتان اللتان كانتا قد خرجتا يوم ١٦ من البصرة وقد فشلتا في تأدية المهمة التي كلفتا بأدائها ، لكن السفن البرتغالية استطاعت أن تأسر ثلاثة طرادات إيرانية صغيرة ، وأمر البرتغاليون جرياً على مألوف طريقتهم في الهمجية والتوحش باعدام المسلمين الذين كانوا على ظهرها جميعاً حتى الأطفال ، ولم يستبقوا على قيد الحياة الا رجلا غنياً طامعين منه في فدية ضخمة . وحين أصبح الايرانيون على مسافة بعيدة ، أمن الباشا على نفسه فعاد ودخل البصرة بقواته كلها وسط مظاهر الانتصار .

الحالة من ١٦٢٥ إلى ١٦٣٨ :

وبعد هذه الاحداث ظلت الحالة كما هي لعدة سنين . ويبدو ان الأتراك قد بذلوا خلال هذه المدة أكثر من محاولة لطرد الايرانيين من

بغداد ، واستطاع هؤلاء بقيادة صافي قولي خان ، وهو رجل ارمني الاصل كان يحكم بغداد باسم الشاه أن يصدهم عن بغداد مرتين قرب نهاية هذه الفترة . وفي سنة ١٦٢٥ امتد نفوذ الايرانيين هابطاً في الفرات حتى عرجة ، وهي مكان يقارب مكان الناصرية الآن ، وكان شيخ عرجه لاجئاً كردياً يدعى حسان أغا استطاع أن يبسط نفوذه على العرب المحيطين بها ، وكان يظن أنه في حقيقة الأمر مخلص للمصالح الايرانية رغم تكرار اعترافه بالولاء للباب العالي .

الاتراك يستعيدون بغداد ١٦٣٨ :

وفي سنة ١٦٣٨ سار السلطان التركي مراد الرابع الذي كان قد استخلص إريفان من أيدي الايرانيين في سنة ١٨٣٥ بنفسه وسط قوات كبيرة لاسترجاع بغداد ، وتحركت قواته من سكوتاري يوم ٨ مايو ، ووصلت امام بغداد يوم ١٥ نوفمبر أي بعد مائة يوم وعشرة من السير المتواصل ، وقد وجد أن حامية المدينة تضم حوالي ٣٠ الف رجل من بينهم حوالي ١٢٠٠ فارس مدرب . وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٦٣٨ سويت استحكامات بغداد ، على طول جبهة قدرها ٨٠٠ ياردة بالأرض حتى أصبحت ، على حد تعبير كاتب عثماني ، « بوسع الاعمى أن يجوس فيها على ظهر حصان لالجام له دون ان يعثر مرة واحدة » ، وحاول الاتراك اقتحام هذه الثغرة بقواتهم لكنهم فشلوا يومين متتاليين ، واخيراً استطاعوا اقتحامها يوم ٢٤ ديسمبر بعد أن خسروا محمد باشا الصدر الاعظم الذي كان يقود الهجوم وسقط قتيلا . وقد منح الأمان أولا لرجال الحامية ، غير ان الاتراك آخر الامر ذبحوا أكثر من ٢٠ الف رجل من الايرانيين سواء عن طريق الغدر ، او نتيجة لانتهاك هؤلاء بعض الشروط ، وبعدها بعدة أيام وقعت مذبحة شاملة بين المدنيين في بغداد بأمر من السلطان مراد ، وكان سبب ذلك انفجار مخزن بارود أدى إلى خسائر جسيمة بين قواته ، وظل السلطان في العراق حتى فبراير سنة ١٦٣٩ ، وربما قام أيضاً بزيارة النجف حيث ما تزال إحدى

بوابات المدينة مسماة باسمه «باب مراد» (١) . وعند رحيله من بغداد قيل إنه خرج من « باب الطلسم » وأنه بني من بعدها ولم يفتح حتى الآن . ووضعت حامية تركية قوية يقودها ضابط قدير في بغداد ومن يومها —وحتى اليوم— بقيت بغداد تحت الحكم التركي ، لكن سلطاناً غيره لم يقم بزيارتها في ذلك الحين (٢) .

الصلح مع ايران ١٦٣٩ :

وفي ١٦٣٩ عقد صلح دائم بين ايران وتركيا . كما تم في نفس الوقت تعيين الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين تعييناً دقيقاً بعد(٣) «مناقشات عاصفة طويلة» بين الصدر الاعظم العثماني والمبعوث الايراني . وتستحق منا نصوص هذه الاتفاقية التي صدق عليها في سنة ١٧٤٦ ثم في سنة ١٨٢٣ ملاحظة سريعة .



---

(١) تذكر القصص الشعبية المحلية أن السلطان مراد دخل النجف سائرا على قدميه اظهارا لاحترامه للامام علي ، وأنه حين كان يجتاز هذه البوابة المذكورة طارت عمامته عن رأسه لتزاحم الناس وتدافعهم ، وتبدو هذه حكاية غير محتملة الحدوث الى حد كبير لكن هذا لا ينفي أنه قد زار النجف .

(٢) الرواية السابقة عن استعادة بغداد مصدرنا فيها كتاب الاستاذ كريزى « تاريخ الاتراك العثمانيين .. » المجلة الاول ص ٤٠٨ — ٤١١ . أما تافرنييه في « اسفاره الفارسية » ، الكتاب الثاني ، الفصل السابع ، فيقدم رواية أخرى لكنها رغم أنه نقلها من مكان الواقعة نفسها .. وكادت أن تكون معاصرة لحدوثها — فهي ليست محتملة الحدوث الى حد كبير . لكن كلتا الروايتين تتفقان على أن أكثر من ٢٠ ألف جندى من الحامية قد قتلوا بعد أن منحوا الامان .

(٣) نصوص معاهدة سنة ١٦٣٩ موجودة في « مذكرة راولينسون عن الحدود التركية الايرانية .. » سنة ١٨٤٤ .

التاريخ الداخلي ١٦٢٢ - ١٦٤٠

ربما في أوائل القرن السابع عشر أصبحت باشوية البصرة في حكم أفراسياب الذي أشرنا إليه ، وكان هذا رجلا ذا نفوذ فيما جاور البصره وتقول إحدى الروايات بأنه حصل على باشويتها في مقابل ٤٠ الف قرش دفعها لعيوض الرجل المعين رسمياً من قبل الباب العالي . ورضي الاتراك بهذا الامر حين رأوا نفوذ أفراسياب في المنطقة إلى جانب حسن ادارته وكفاءته ، ثم بإعلان الولاء للباب العالي ، واهم من هذا كله ، صعوبة إخراجه من البصرة او طرده بالقوة . ومن ذلك الحين حتى سنة ١٦٦٩ يجب أن نعتبر باشوية البصرة وما حولها مستقلة عملياً عن حكم الاتراك المباشر . وكان افراسياب يعامل الأجانب المقيمين في بلده معاملة طيبة ، وقد ازدهرت التجارة في عهده ، وقد مات على ما يبدو في نهاية سنة ١٦٢٤ او بداية ١٦٢٥ ، وخلفه ابنه علي باشا الذي « استولى على الحكم بالقوة قبل ان يلفظ ابوه انفاسه الأخيرة » .

وكان من اهم الواجبات التي واجهها علي باشا الدفاع عن البصرة ضد الايرانيين الذين هددوها في مارس سنة ١٦٢٥ ، ثم وصلت أنباء تثبيته في باشوية البصرة من قبل السلطان الذي أهداه أيضاً خلعة ووساماً . وكان ذلك في ١٣ مايو سنة ١٦٢٥ أثناء إقامة الرحالة بيترو ديلافالي في البصرة . وبعدها بفترة قصيرة حصن علي باشا مدينة قرنه التي كانت مدينة مفتوحة .

الحالة على جبهة كربلاء والنجف ١٦٢٢ - ١٦٤٠ :

وفي سنة ١٦٢٥ ساد الاضطراب حدود العراق من ناحية الغرب بسبب أعمال مطلق الملقب بأبي الريش وناصر بن مهنا ، وهما أعظم شيوخ الصحراء نفوذاً ، وكانت الحرب دائرة بينهما في ذلك الحين .

وكان اولهما أكثر قوة لانه كان زعيم قبيلة أخرى قوية في الشمال(١) ، وكان الاخير أقربهما إلى العراق فكانت قوافل التجارة المسافرة من البصرة إلى كربلاء وما وراءها تسير في حمايته وتدفع له رسوماً مرتفعة . وحين استولى الايرانيون على بغداد في سنة ١٦٢٣ أعلن ناصر ولاءه للشاه في حين ظل ابو الريش على ولائه لتركيا ، لكن ناصر سرعان ما انشق عن الايرانيين ، وحاول في شهر حزيران – بعد أن جعل في خدمته أفراد قافلة ضخمة كانت متجهة من البصرة إلى حلب – أن يطرد الايرانيين من كربلاء ، لكن الحامية الموجودة بها استطاعت أن تصد هجومه وان تكبده الخسائر ، وفي نفس الشهر ضرب الرحالة بيترو د يللا فالي خيامه في قصر الخيبضر ، على مقربة من شفعاثه ، فأرغم على دفع مبلغ من المال للشيخ ابو طالب ابن الشيخ ناصر الذي كان ابوه ، بعد أن تقدمت به السن ، واعتزل شئون الحياة ، قد أناط به تصريف شئون القبيلة . وبعد مسيرة عدة فراسخ أخرى ، دخل بيترو ديللا فالي منطقة نفوذ ابو الريش ، حيث اضطر ايضاً لدفع ضريبة المرور .

★ ★ ★

العلاقات مع انجلترا ١٦٢٢ – ١٦٤٠

بداية التجارة البريطانية في البصرة ١٦٣٥ :

قامت العلاقات التجارية بين انجلترا والعراق التركي لأول مرة خلال الفترة التي نحن بصددها ، وربما كان سبب إقامة هذه العلاقات هو الاعتقاد بأن تجارة شركة الهند الشرقية التي كانت كاسدة في ايران نتيجة صعوبات عديدة قد تجد طريقا ميسوراً في ظل العلم التركي ، وكانت اول خطوة في هذا الاتجاه هي ارسال باخرة عليها « شحنة » صغيرة إلى البصرة في سنة ١٦٣٥ .

---

(١) ليس بوسعنا تحديد القبيلة التى ينتمى اليها كل من هذين الزعيمين بالفعل ، ربما كانتا من قبائل عنيزة أو بن خالد أو شمر الشمالية . وربما لم يكن الشيخان ينتميان الى نفس القبيلة ، ومن الناحية الجغرافية يبدو من المحتمل أن يكون مطلق هو شيخ قبيلة عنيزة .

الفرنسيون في العراق التركي ١٦٢٢ ـ ١٦٤٠

عين اول اسقف للكنسية الرومانية ببابل في بغداد سنة ١٦٣٨ ، وكان المسيو برنارد دوفال رجل الدين الفرنسي من طائفة الكرمليين .

★ ★ ★

ابراهيم ١٦٤٠ ـ ١٦٤٨

عقب وفاة مراد في ٩ فبراير سنة ١٦٤٠ خلفه أخوه ابراهيم الذي ظل في الحكم حتّى اغسطس ١٦٤٨ حين قتله الانكشاريه .



العلاقات مع انجلترا ١٦٤٠ ـ ١٦٤٨

١٦٤٠ ــ ١٦٤٣ :

لا نعرف إلا القليل عن الحالة في العراق التركي طوال عهد السلطان إبراهيم(١) لكن التاريخ حفظ لنا بعض الحقائق المتعلقة بشئون تجارة شركة الهند الشرقية .

ففي سنة ١٦٤٠ وتحت ضغط المنافسة من جانب الهولنديين في أسواق أخرى ارسل مجلس ادارة الشركة السيدين ثرستون وبيرس الموظفين فيها إلى البصرة ومعهما شحنة تجريبية ، فوصلاها في ٣١ مايو ، وحصلا من الباشا على ترخيص لبضائعهما ، لكن السوق كان متخماً آنذاك بتجارة اسطول برتغالي جاء مؤخراً من مسقط فلم يبيعا من شحنتهما إلا ما قيمته ٣٠ الف روبية فقط .

---

(١) أسماء الباشوات الذين تعاقبوا على بغداد وتاريخ توليهم موجودة في كتاب نيبور « رحلة في جزيرة العــرب » . المجلد الثانى ، ص ٢٥٢ .

ويبدو أن الاضطرابات السياسية التي حدثت في العراق سنة ١٦٤١ قد أرجأت أي عمل جديد من جانب الشركة ، لكن وكالة انجليزية قد فتحت أبوابها في البصرة سنة ١٦٤٣ على أساس موقت ، وكان دخلها كافياً كي يجعلها تظل في البصرة بشكل دائم ، ولم تكن منافسة الهولنديين في التجارة قد وصلت بعد إلى هذه المدينة ، وهناك أمكن تحويل المنتجات الانجليزية الفاخرة التي كان يقبل عليها الأثرياء إقبالا طيباً إلى بضائع وسلع يمكن بيعها في انجلترا .

١٨٤٥ — ١٨٤٨ :

وفي يونيو ١٦٤٥ نقلت ممتلكات شركة الهند الشرقية في بندر عباس موقتاً إلى البصرة خلال ازمة حدثت بين الهولنديين والايرانيين . لكن الهولنديين الآن قد وجدوا طريقهم إلى أسواق البصرة ، وفي سنة ١٦٤٥— ١٦٤٦ كان ممثلا الشركة في البصرة هما توماس كوغان ووليم ويل . وقد كسدت التجارة البريطانية في العراق موقتاً في سنة ١٦٤٥ نتيجة وصول اسطول الهولنديين إلى البصرة ، وخلال ١٦٤٧—١٦٤٨ ظلت الأعمال التجارية بين الهند والبصرة لا تحقق ارباحاً بسبب المنافسة الحادة من جانب الهولنديين .



محمد الرابع ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧

وخلف ابراهيم على سلطنة تركيا محمد الرابع الذي امتدت فترة حكمه من ١٦٤٨ إلى ١٦٨٧ .



الحالة الداخلية ١٦٤٨ - ١٦٨٧

بغداد في سنة ١٦٥٢ :

كل معلوماتنا عن الحالة الداخلية في دولة العراق أثناء حكم محمد الرابع مصدره الرحالة تافرنييه الذي زار بغداد ونزل في دجلة هابطاً حتى البصرة سنة ١٦٤٢ .

وقد وجد تافرنييه بغداد تحت حكم أحد الباشوات ، وكانت أهميتها في ذلك الحين أهمية عسكرية قبل أي شي آخر . وكانت أسوار المدينة مبنية من الآجر ، ومنصوباً عليها حوالي ٦٠ مدفعاً لكن أياً منها لم تكن قذيفته تزيد عن خمسة أرطال او ستة ، وكان الخندق المحيط بالمدينة واسعاً ، وعمقه يتراوح بين خمسة أقدام وستة ، أما القلعة فكان بها حوالي ١٥٠ مدفعاً لكنها كانت في الغالب لا تنقل من مكانها ، وكانت القلعة تشمل نفس المكان الذي تشغله اليوم على مقربة من باب المعظم . أما حامية بغداد فكانت تتكون من حوالي خمسة آلاف رجل بينهم ٣٠٠ من الانكشارية وبعض الفرسان و ٦٠ طوبجياً يقودهم السنيور ميشيل وهو ضابط اوربي اشترك في حصار سنة ١٦٣٨ إلى جانب الاتراك .

وكانت تجارة المدينة -على رواجها- أقل مما كانت عليه أيام الايرانيين ، وذلك راجع إلى المذبحة التي قام بها الاتراك في بغداد حين استيلائهم عليها والتي كان من ضحاياها عدد كبير من التجار الأثرياء . ويبدو من الملاحظات التي يسوقها تافرنييه أن بغداد في ذلك الوقت كانت مدينة مهجورة من معظم سكانها ، ومعظم الباقين كانوا من الشيعة ، لكنهم كانوا مرغمين على حسن السلوك مع السنية وسواهم من المذاهب الدينية ، واتباع الديانات الأخرى . وعلى دجلة أسفل بغداد كان المسئولون الأتراك يفرضون الضرائب على الجاموس وغيره من الحيوانات كما يفعلون اليوم تماماً .

البصرة في سنة ١٦٥٢ :

وكان حاكم البصرة في سنة ١٦٥٢ هو حسين باشا ابن علي باشا وحفيد أفراسياب باشا ، وكان هذا الحاكم -كسابقيه- يعتبر نفسه مستقلا عن الباب العالي ، ومنذ توليه الحكم راح يعزز مدينة قرنه التي كان ابنه حاكمها . فبنى لها سوراً ثانياً زودت قلاعه بمدفعية قوية . وفي قرنه كانت تفحص كل السفن الهابطة في النهر ، وتمنح تراخيص يحدد فيها قدر الضريبة الذي يجب أن تدفعه في البصرة . وفي البصرة كانت إجراءات الشرطة والأمن مدعاة للاعجاب ، ويتردد على الميناء كثيرون من الأجانب من بينهم الهولنديون بشحنات التوابل في كل سنة ، والتجار الانجليز بشحنات من الفلفل وقليل من حب القرنفل ، والتجار الهنود بالنيلة والبفت وبضائع مختلفة أخرى ، وكثيرون غيرهم من تجار مختلف ارجاء الامبراطورية العثمانية . وكان المصدر الرئيسي لثروة الباشا هو الضرائب المفروضة على التمور ، لكنه كان يفيد أيضاً الشيء الكثير من صك عملة خاصة به ، وكانت الضرائب تجمع في البصرة بنسبة محددة رسمياً بـ ٥٪ لكنها كانت بالفعل لا تزيد عن ٤٪ . ولم يعد ثمة برتغاليون في البصرة ولكن كان فيها عدد غير قليل من رجال الدين الكرمليين ، وهم من الايطاليين .

الاحداث في البصرة بعد سنة ١٦٥٢ :

وكانت سياسة حسين باشا تتسم بالتساهل خاصة تجاه المسيحيين ، مما جلب له مزيداً من الثروة ، وقد مد أسوار مدينة البصرة حتى ضفة شط العرب ، وبنى داراً حصينة في الضاحية المعروفة اليوم باسم منعاوي وأخيراً اوقعه اهتمامه برخاء البصرة في الإغارة على أطراف باشوية بغداد وضم بعض قراها إلى ولايته ، وقد استطاع أن يصد قوة ارسلها الاتراك ضده ، لكن قريباً له ارسله إلى القسطنطينية ليتفاوض باسمه مع الباب العالي غدر به فعاد معه وقوات تركية كبيرة وتفويض من

السلطان بأن يكون له هو حكم البصرة . وحدث اشتباك بعد ذلك لم تكن نتيجته في صالح حسين باشا الذي ارغم على التراجع إلى ايران ، وأصبحت البصرة وضواحيها تحت حكم غريمه . إن هذه الثورة التي أعادت السيطرة التركية المباشرة مرة أخرى على البصرة وتوابعها حدثت سنة ١٦٦٩ أو نحوها (١) .

★ ★ ★

العلاقات الانجليزية ١٦٤٨ ــ ١٦٨٧

تجارة شركة الهند الشرقية مع البصرة ١٦٤٨ ــ ١٦٨٧ :

تقوم العلاقات البريطانية بالعراق خلال هذه الفترة التي تتناولها الآن على الرابطة التجارية بين شركة الهند الشرقية والبصرة فقط .

استيلاء الباشا على ممتلكات الشركة في البصرة ١٦٥٧ :

يبدو أن الوكالة التجريبية التي انشئت في البصرة حوالي سنة ١٦٤٣ ، والتي لم يشر اليها تافرنييه رغم أنه زار البصرة في هذا الوقت ، قد ظلت قائمة حتى سنة ١٦٥٧ وفيها استولى باشا البصرة على مؤسسات الشركة وممتلكاتها في المدينة بسبب الشائعة التي روجتها شركة التجار المغامرين عن قرب تصفية أعمال شركة الهند الشرقية . وفي نفس السنة قام مستر بيل بزيارة للبصرة على إحدى سفن الشركة لكنه لم يستطع أن يعود بأكثر من حمولة قيمتها ٩٠٠ روبية .

زيارة السيدين كرانمر وسانتهيل للبصرة ١٦٦١ :

وفي ابريل سنة ١٦٦١ ارسل السيدان جورج كرانمر وروبرت سانتهيل إلى البصرة على الفرقاطة «اميريتا » وهي تحمل شحنة من الاقمشة

(١) يقدم الملازم أ· ت· ويلسون رواية مختلفة بعض الشيء لهزيمة حسين باشا ، وهي حافلة بالتفاصيل أيضا وذلك في « تلخيص للعلاقات بين الحكومة البريطانية وقبائل وشيوخ عربستان ·· » · سنة ١٩١٢ ·

والفلفل والاخشاب والارز وغيرها . وصدرت لهما التعليمات بأن يذكرا الباشا بالوعد الذي وعده في السنة التي قبلها بأن يقدم للشركة « مقراً أفضل من ذلك الذي استولى عليه » وإذا فشلا في هذا فعليهما أن يستأجرا مكاناً مناسباً على نفقتهما ، وتنزل السلع إلى البر على أن تظل هذه المعروضة للبيع فوق ظهر السفينة تفادياً لدفع العوائد حتى يثبت لهم أنهم سيربحون من بيعها . وكان مفروضاً ان يرجع مستر سانتهيل بالفرقاطة « اميريتا » التي لا يجب أن تحجز بعد يوم ٢٠ سبتمبر على أن يظل مستر كرانمر باقياً حتى يتم جمع ثمن السلع التي بيعت جميعها .

رحلة لامبتون وبرومفيلد إلى البصرة :

وفي سنة ١٦٦٢ أمرت وكالة سورات بارسال شحنة على السفينة « سي فلور » تحت اشراف السيدين رالف لامبتون وهنري برومفيلد

رحلة مستر آدمز إلى البصرة ١٦٧٦ :

وفي إبريل سنة ١٦٧٦ عينت رئاسة صورات مستر جيمس آدمز نائباً لمؤسستها في إيران وارسلته إلى الخليج على ظهر الباخرة « ريفنج » وأصدرت له تعليمات بأن يسير اولا إلى البصرة لانزال بعض البضائع المخصصة لها ، ثم يعود إلى بندر عباس ليتسلم مهام وظيفته .

وفي عام ١٦٦١ ، وقعت اتفاقية الامتيازات الاجنبية في الشرق مع تركيا ، وكانت تتألف من عدة بنود تحدد بشكل عام حقوق رعايا انجلترا في الامبراطورية العثمانية ، وقيدت العوائد التي عليهم دفعها بنسبة لا تتجاوز ٣٪ ووقع هذه الاتفاقية هينيج ايرل وينتشلسي السفير فوق العادة للملك انجلترا لدى الباب العالي . وتم التصديق عليها من جانب سيرجون فينش السفير البريطاني الآخر في سنة ١٧٦٥ .

---

(١) نص هذه الاتفاقية ــ التى سميت أخيرا بعد التصديق عليهــا (واضافة بعض التعديلات اليها) باتفاقية السـلام الموقعـة في الدردنيل سنة ١٨٠٩ ــ موجود في معاهدات أتشيسون .

الفرنسيون في العراق التركي ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧

في سنة ١٦٧٩ أصدر لويس الرابع عشر في فرنسا مرسوماً يقضي بأن يكون راعي الطائفة الكرمليه في البصرة بحكم منصبه قنصلا لفرنسا في هذا المكان بصرف النظر عن جنسيته .

★ ★ ★

سليمان الثاني ، أحمد الثاني ، مصطفى الثاني وأحمد الثالث ١٦٨٧ ـ ١٧٣٠

لم تتميز فترات حكم السلاطين الأربعة التالين بأية أحداث هامة في منطقة الخليج وهؤلاء على التوالي هم : سليمان الثاني (١٦٨٧ – ١٦٩١) أحمد الثاني (١٦٩١–١٦٩٥) ، مصطفى الثاني (١٦٩٥–١٧٠٣) ، احمد الثالث (١٧٠٣–١٧٣٠) . وسير العلاقات التركية – الايرانية عموماً بعد احتلال أفغانستان لايران في سنة ١٧٢٢ مذكور بالتفصيل في الفصل المخصص للتاريخ العام في الخليج ، ومنه نتبين أن الاتراك استطاعوا أن يتملكوا جزءاً كبيراً من شمالي وغربي ايران ، وأنهم كانوا يودون تقسيم البلاد بينهم وبين روسيا وممثل الصفويين من قبل في ايران ، لكنهم استطاعوا بعد ذلك التوصل إلى تفاهم مع الافغانيين قبل أن يبدأوا أخيراً في الانسحاب من ايران أمام قوات نادر شاه .



الحالة الداخلية ١٦٨٧ ـ ١٧٣٠

ان ضعف العلاقات الرسمية مع البصرة خلال هذه الفترة ، وعدم توفر مذكرات لرحالة زاروها في خلالها بشكل عام يجعلاننا على جهل

تام تقريباً بالحالة في دولة العراق من ١٦٨٧ إلى ١٧٣٠ (١) .

احتلال الايرانيين للبصرة ونهايته في سنة ١٦٩١ :

يبدو أن الايرانيين خلال عدة سنين انتهت في ١٦٩١ قد احتلوا البصرة ، ولا بد أن هذا الاحتلال قد بدأ على الارجح خلال الفترة الاخيرة التي أشرنا اليها (١٦٤٨—١٦٨٧) ، وربما كان نتيجة انسحاب حسين باشا الحاكم الشرعي إلى ايران عقب طرده من البصرة على يد قريب له كما ذكرنا . وليست هناك حقائق نعرفها عن الادارة الايرانية في البصرة ، لكن هناك إشارات إلى أنها كانت مشجعة للتجارة ، وقد انسحب الايرانيون من البصرة بعد انتشار وبائي عنيف للطاعون ، وبعده ظلت المدينة شاغ ة سياسياً وقد هجرها كثير من أهلها حتى سنة ١٦٩٥ حين عادت الحكومة العثمانية للسيطرة عليها .

الادارة في بغداد ، ثم ادماج حكومتي بغداد والبصرة ١٧٠٢—١٧٢٣ :

وفي سنة ١٧٠٢ حين عين حسن باشا للمرة الثانية حاكماً في بغداد كان اقليم العراق وتوابعه في حالة سيئة من التفكك الشديد . وكان الانكشارية هم السادة في بغداد بينما العرب يسيطرون على الريف من حولها . ولم تكن قوافل التجارة وخطوطها آمنة ، كما هاجر معظم التجار المحليين إلى أصفهان . وكان اقليم كردستان المجاور يحكمه باشا مستقل من الطراز الاول ، وكان حاكم ماردين يعين من قبل القسطنطينية مباشرة ، بل ان البصرة كانت باشوية مستقلة عن بغداد ، وكان حسن باشا الذي لا بد كان رجلا عازماً يستمد هيبة جديدة من قدرته على التدخل دائماً وكسب امتيازات جديدة لصالح تركيا في خليط

---

(١) هاميلتون · (انظر : رواية جديدة ·· ، المجلد الاول ص ٧٥ — ٨٨) « وهو المصدر الوحيد المعاصر لهذه الاحداث ولديه المعرفة المحلية بها · ويورد نيبور قائمة كاملة بباشوات بغداد في كتابه « رحلة في جزيرة العرب ·· » المجلد الثانى ص ٣٥٢ — ٣٥٣ ·

المشكلات الموجودة في ايران . وقد نجح خلال فترة حكمه التي استمرت ٢١ عاماً في القضاء على كثير من المتاعب والصعوبات . وفي باشوية بغداد استطاع الباشا القضاء على سيطرة الانكشارية وسيطرة العرب ، وأعاد نشر الامن على الارواح والأملاك في أقاليمه ، وباصراره الدائم على وضع الصعوبات والعقبات في وجه الباشا المرسل من القسطنطينية لحكم البصرة نجح في النهاية في أن يجعل ابنه أحمد حاكماً لها . ولدى وفاته في سنة ١٧٢٣ خلفه أبنه أحمد هذا الذي علت منزلته لدى الباب العالي بأعماله التي قام بها في ايران علوا جعل الباب العالي يبقيه حاكماً لبغداد والبصرة وماردين جميعاً .

سوء الادارة في البصرة حوالي سنة ١٧٢١ :

ومن المحتمل ، نظراً لسوء الادارة والتفكك اللذين لاحظهما هاميلتون في البصرة أثناء زيارته لها حوالي سنة ١٦٢١ أن هذه المدينة كانت قد دخلت في حكم حسن باشا القوي عن طريق ابنه احمد ، قبل فترة قصيرة فقط فقد كان ثمة قوات ضخمة من الانكشارية في قرنة والبصرة ، وكانت حامية المدينة الاولى أقوى من الثانية وفي ميناء قرنه كان هناك ما يتراوح بين ٨و١٠ سفن مسلحة ، في حين أنها لم تزد في البصرة عن ٥ سفن . وكان ضباط هذه السفن الذين يقودهم قبطان باشا قائدهم الخاص مستقلين عن السلطات المدنية القائمة . وفي سنة ١٧٢١ وأثناء تمرد قام به السكان المدنيون على حاكم للبصرة اضطهدهم اضطهاداً كثيراً وقف مفتي البصرة وضباط السفن البحرية إلى جانب المتمردين وأقاموا معسكرهم إلى جوار شط العرب في منعاوي او بالقرب منها ، وأخيراً أرغم حاكم البصرة المدني على طلب التفاهم دونما قتال ، وتم ذلك بتراجع الحاكم وأمره باعدام واحد من حاشيته كان لصاً ينهب ويفرض الإتاوات . وكانت السرقات الرسمية هي القاعدة حتى أخذ التجار يتحسرون على أيام الاحتلال الايراني للبصرة ، ولم يسلم حتى التجار الاوربيون من المضايقة . ففي سنة ١٧٢١

أرغم الباشا كابتن هاميلتون نفسه وكان معه شحنة من الفلفل ليبيعها ، على أن يبيع له جانباً منها بسعر أقل بكثير مما عرضه التجار في السوق . أما الاضطرابات الدائرة بين الاتراك والعرب بسبب الجشع في جمع الضرائب من جانب الاتراك فكانت أمراً مألوف الحدوث . ويذكر الكابتن هاميلتون تفاصيل حكاية جماعة من الانكشارية ذهبوا ليجمعوا الضرائب من بعض العرب فأبادهم هؤلاء عن آخرهم ، ويذكر هاميلتون ان هذه الحادثة وقعت في قبعان . ولكن من المحتمل ـ كما تشير تفاصيل حكايته ـ أن هذه المأساة قد حدثت في جزيرة عبدان (١) .

تعين محمد باشا حاكماً للبصرة ١٧٢٧ :

وفي نهاية ١٧٢٧ عين محمد باشا حاكماً للبصرة ، والارجح ان تعيينه جاء من جانب احمد باشا والي بغداد .



العلاقات الانجليزية ١٦٨٧ ـ ١٧٣٠

خلال الجزء الاول من نصف القرن الذي نتناوله هنا كانت التجارة تحمل من صورات إلى بندر عباس ثم إلى البصرة لاننا نجد في سجلات شركة الهند الشرقية إشارات كثيرة إلى « سفن البصرة » دون أية اشارة لوجود وكالة بالبصرة . وقد أشرنا قبلا إلى حادثة اتجار الكابتن هاميلتون بالفلفل وسوء المعاملة التي لقيها في البصرة سنة ١٧٢١ .

اقامة وكالة دائمة في البصرة حوالي سنة ١٧٢٣ :

وحوالي سنة ١٧٢٣ وربما قبل ذلك أنشئت أخيراً وكالة دائمة في البصرة . وفي إبريل ١٧٢٤ عقد الرئيس والمجلس في بومباي اجتماعاً

---

(١) حتى هذا الافتراض أيضا لا يخلو من الشوائب بسبب التغير الطفيف الذى حدث في مجرى شط العرب .

لمناقشة حالة تجارة الشركة في البصرة ، وجاء في تقريرهم : « يبدو أننا حتّى الآن لم نستطع القيام بشيء يذكر في خدمة السادة أصحاب العمل ، فباستثناء وعد حصلنا عليه من الباشا بألا ندفع ضرائب أكثر من ٣٪ على مصنوعاتنا من الثياب(١) ، لم يقدم لنا مستر هوساي أية نصائح بشأن إمكانيات السوق والبيع ، ولا يبدو أنه سيقدم شيئاً كهذا ما دام مشغولاً هكذا بتجارته الخاصة . وكان مستر هوساي هذا قد حمل معه كمية كبيرة من بضائع وكالة بندر عباس التي نقلت دون ان يقدم حساباً بها . وقيل إنه كان ينوي أن يسافر مباشرة إلى اوربا دون ترخيص بالإجازة ودون العودة إلى مقر عمله كما تقضي قوانين الشركة . وتقرر استدعاوُه إلى بندر عباس . وحتّى لا تظل وكالة البصرة شاغرة صدرت الاوامر لوكيلها في إيران بأن يمضي مباشرة إلى البصرة ، أو يرسل بدله اذا لم يستطع الذهاب بنفسه مستر أ. إدلين . وفي نفس هذا الاجتماع تقرر وضع إعلان ينشر في البصرة يطلب من جميع التجار من رعايا بريطانيا العظمى والمتمتعين بحماية الشركة المعظمة أن يخضعوا لقوانين الوكالة الموجودة في البصرة ، ولا يتدخلوا مع الحكومة في شيء من أمورهم إلا بواسطة الوكالة » .

وفي سنة ١٧٢٧ ، وكان مستر فرنش وقتذاك يمثل الشركة في البصرة ، حدثت عدة متاعب مع الحكومة المحلية لكنها سويت في النهاية على نحو مناسب . وفي سنة ١٧٢٧ طلب الباشا فجأة مكوساً جديدة قيمتها خمسة قروش عن كل رأس من الايرانيين العاملين بخدمة الاوربيين في البصرة .

(١) كانت هذه النسبة ــ هى الحد الاقصى كما جاء في الامتيازات التى اشرنا من قبل اليها . ولكن يبدو أن باشا البصرة لم يكن مستعدا للتسليم بشيء أقرته حكومة القسطنطينية ، بل ان الباشا نفسه ــ كما سنرى ــ ذكر أنه ليس لديه ، ولا لدى أى من ممثلى الشركة في البصرة ــ نص هذه الامتيازات . وفي سنة ١٧٠٢ . حين أرسل سير ن. ويت من الشركة الانجليزية الجديدة للهند الشرقية وكلاءه الى البصرة للقيام بدراسات تمهيدية ذكر هؤلاء أن الضرائب هناك تجمع على أساس نسبة ٨٪ .

وتملص الهولنديون من هذا الامر بأن استغنوا عن خدمهم ، أما مستر فرنش فقد رفض صراحة أن يدفع ، متمسكاً بالفرمان الذي حصل عليه الانجليز(١) والذي يعفيهم من مثلهذه المكوس. وبعد ذلك بقليل وصل المستر فرنش بعد أن قدم هدية مناسبة لوكيل الباشاعلى سفينة الشركة « بريتانيا » ولم يرفع العلم الانجليزي عليها كالمعتاد . عامداً ، وقدم له الباشا ضمانات جديدة بالصداقة والحماية ، وبعدها ظلت العلاقات قائمة على أساسٍ أفضل فترةً من الزمن .

وفي سنة ١٧٢٨ تلقى ممثل الشركة في البصرة —عن طريق السفير البريطاني في القسطنطينية على الارجح — أمراً موجها من سلطان تركيا إلى باشا البصرة بأن « يطبق تلك النصوص التي تم الاتفاق عليها في زيارة مستر هوساي الأولى » . ومنه يتضح أن افتتاح الوكالة في البصرة سنة ١٧٢٣ قد سبقته بعض الإجراءات كالاتفاق مع السلطات المحلية ، لكن هذا الامر لم يطبق مباشرة وبشكله الكامل لأنه أشار إلى نصوص لم يكن لدى باشا البصرة ولا لدى مستر فرنش نسخة منها ، واضطر مستر فرنش للرجوع إلى السفير مرة أخرى . وفي أغسطس سنة ١٧٢٨ حدثت مشكلة جديدة بسبب إلقاء السلطات التركية القبض على مترجم مستر فرنش لأنه كان يدير ضيعة رجل ارمني متوفى دون الحصول على إذن من القاضي ، وحمل في الاغلال إلى السجن . وانسحب مستر فرنش إلى ظهر السفينة «بريتانيا» مع بقية الجالية الانجليزية في البصرة ، لكن هذا الامر انتهى على أفضل ما يكون لأن الباشا او ربما القبطان باشا(١) قد أكد لمستر فرنش ضمان كل الحماية والمعونة التي في وسعه ، واصدر أوامره بأنه « يكون من حقنا في حالة قيام خدمنا بارتكاب جرائم في المستقبل أن نوقع فيها العقاب عليهم ، وحين ينشب خلاف بين أي

---

(١) لا بد أن هذه اشارة الى ضمان مكتوب من الحكومة المحلية . انظر الهامش السابق .

(١) سنشرح هذا التعبير فيما بعد .

فرد منا وبين واحد من أهل البلاد ، فيما عدا آمر الديون المتعاقد عليها ، فان القاضي ينظر في القضية في حضور المقيم العام ، واذا حدث أن هذا المقيم لم يرض بحكم القاضي ، فلا ينفذ هذا الحكم الا بعد أن يستمع الباشا إلى ظروف القضية ويصدق على حكم القاضي » . وفي الوقت الذي كانت تُسوَّى فيه هذه المتاعب كان للشركة عدة مطالب من الباشا . ولكن لا يبدو أنها استطاعت ان تحصل على شيء منها . لكن موقف الباشا بعد ذلك أصبح أكثر صداقة للوكالة .

تجارة الشركة في البصرة ١٧٢٧ — ١٧٢٨ :

وكانت تجارة الشركة في البصرة في ذلك الحين تتكون أساساً من الاقمشة الناعمة بكل أنواعها ، لكنها أيضاً كانت تتجر في الحديد ، ربما لأسواق حويزه وششتار ، وكان شهرا اكتوبر ونوفمبر هما أنسب الاوقات لحمل البضائع إلى الهند لأن القوارب من بغداد والقوافل من حلب كانت جميعاً تصل البصرة خلالهما .

وقد بلغت العائدات من الضرائب في الفترة من ٣١ يوليو ١٧٢٧ إلى اول يناير ١٧٢٩ مبلغ ٢٦,٩٠٤ محمودي و ١٩ قرشاً ، وكان السفراء والقناصل الانجليز يجمعون هذه الضرائب عن البضائع المحملة على سفن وبواخر انجليزية ، ومعترف بها حسب المادة ٣٣ من اتفاقية الامتيازات ، ويبدو أن ممثل الشركة في البصرة كانت له صفة قنصلية لأنه كان يجمع هذه الضرائب(١) ، لكن نسبتها غير محددة .

---

(١) يبدو أنه كان من سلطة السفراء الانجليز في ذلك الحين أن يعينوا قناصل في أى مكان من الامبراطورية العثمانية ، — انظر المادة ١٤ من الامتيازات في صورتها الاولى ، كما هي موجودة في « تلخيص للمعلومات المتعلقة بأول اتصال لشركة الهند الشرقية المعظمة بجزيرة العرب التركية • ١٨٧٤ » ملحق (أ) • ولكن نظرا لان التصريح باقامة قنصلية في البصرة قد صدر في سنة ١٧٦٤ فقط فان الصفة القنصلية لمثلى الشركة في البصرة لم يكن معترفا بها من جانب الباب العالى حتى ذلك الحين •

محمود الاول ١٧٣٠ ــ ١٧٥٤

نشبت الحرب كما شرحنا في الفصل المختص بالتاريخ العام للخليج بين تركيا وايران عقب تولي السلطان محمود الأول العرش في سنة ١٧٣٠ واستمرت حتى عام ١٧٤٤ ، وتقلبت فيها الحظوظ . وتخللتها هدنة قصيرة بعد سنة ١٧٣٦ ، وأهم أحداث هذه الحرب في العراق هي العمليات التي قام بها نادر شاه على بغداد في سنة ١٧٣٣ ، والمحاولتان اللتان قام بهما الايرانيون للاستيلاء على البصرة ، وكانت المحاولة الثانية منهما سنة ١٧٤٣ .

وفي سنة ١٧٣٣(١) غزا نادر شاه ، الذي أصبح مؤخراً حاكم ايران بعد عزل الشاه طهماسب ، العراق التركي فحاصر بغداد التي كان يحكمها أحمد باشا الرجل القوي النشيط وابن حسان باشا ، الذي كان اهم أعدائه الصدر الاعظم طوبال عثمان او عثمان الأعرج الذي ارسل خصيصاً من القسطنطينية ليقود قوات السلطان ضد الايرانيين . وقد وصف عثمان هذا بأنه « رجل يجمع على تقديره الكتاب المسلمون والمسيحيون جميعاً ، ولم يكن شجاعاً وحكيماً ومتزناً فحسب ، بل كان فيه أيضاً نبل وكرم وعرفان للجميل واحترام للانسان » ، وتقدم نادر شاه بمعظم قواته ــ بعد ان ترك بعضها خارج خنادق بغداد ــ لملاقاة عثمان الذي كان معسكراً في سامراء على نهر دجلة ، وهناك وفي يوم ١٨ يوليو سنة ١٧٣٣ على وجه التقريب حدث اشتباك من أعنف الاشتباكات التي دارت بين الايرانيين والأتراك . وانتهت المعركة بعد أن دام القتال الضاري ثماني ساعات متواصلة بهزيمة تامة وساحقة لقوات نادر شاه الذي لم يكف عن التراجع حتى وصل همدان . وحين وصل الى أحمد باشا نبأ انتصار الاتراك ، هاجم الحامية الايرانية المعسكرة في بغداد

(١) يذكر نيبور أن حصار نادر شاه لبغداد قد استمر ثمانية شهور ، ولا بد في هذه الحالة قد بدأ في ديسمبر سنة ١٧٣٢ .

وطردها بعد أن ذبح من أفرادها خلقاً كثيراً حتى إن قليلين فقط هم الذين استطاعوا الرجوع إلى ايران سالمين باستثناء قوة صغيرة من البلوش كان يقودها محمود خان . وخلال ثلاثة أشهر هاجم نادر شاه الذي لم تفت هذه الكارثة من عضده الاقاليم التركية بجيش جديد ، ودارت معركة أخرى انتصر فيها الايرانيون هذه المرة ، وكان عثمان طوبال نفسه بين القتلى ، وحملت رأسه إلى نادر شاه الذي أمر بأن ترد بكل مظاهر التكريم إلى المعسكر التركي .

هجوم الايرانيين على البصرة ١٧٣٥ — ١٧٤٠ :

وقد قاوم البريطانيون في البصرة أعمال نادر شاه بمساعدتهم أو محاولتهم مساعدة الاتراك في الدفاع عن البصرة ضد قوات ايرانية هاجمتها في سنة ١٧٣٥ تقريباً . ولسنا نعرف على وجه التحديد ما حدث لكن الظروف دفعت نادر شاه إلى أن يطلب من الانجليز إصلاح خطأهم بأن يقدموا له العون في هجومه على البصرة ، كما جاء في يوميات رئاسة بومباي بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٧٣٥ ، ان « هذا الأمر المحزن الذي حدث في البصرة من قبل (والذي أفاد منه التجار اصحاب رؤوس الأموال الخاصة فقط) هو الذي أدى إلى هذه المشكلة القائمة اليوم » . غير أن سلطات بومباي كانت تشك في الطريقة التي تنظر بها دول اوربا إلى قرض من السفن الحربية تقوم بتقديمه لنادر شاه ، وكانت أيضاً تخشى أن يثير هذا الاجراء حفيظة الاتراك بما يجعلهم يقومون بعمل متطرف في شدته ضد البريطانيين في البصرة ، فأصدرت اوامر حاسمة للوكيل في بندر عباس بألا يضع أية سفينة — موقتاً — في خدمة الايرانيين او تحت تصرفهم ، واذا لم يجد مفراً من هذه ، وكانت تلك هي الطريقة الوحيدة لحماية المصالح البريطانية ، فعليه أن يرحّل الوكالة . وثمة سفينتان لديه معدتان لذلك .

وفي ١٧٣٦ وقعت الهدنة بين الايرانيين والأتراك فأبعدت موقتاً شبح أية مشكلات جديدة بهذا الصدد .

١٧٤٣ :

وفي سنة ١٧٤١ بدت دلائل تجديد هذا النشاط من جانب الايرانيين الذين قيل إنهم يبنون قوارب مسلحة في حويزة ، وفي يوم ٢٨ أغسطس ١٧٤٣ بدأ الايرانيون محاصرة المدينة بقوات تبلغ أكثر من ١٢ الف رجل ووجد مستر دوريل المقيم البريطاني نفسه في وضع حرج ، وفعل كما ما بوسعه لتفادي تعقيد الأمور ، فمنع السفن البريطانية من البقاء في الميناء ، بل وأمر بابعاد فرقاطة صغيرة كان يملكها هو شخصياً ، لكن بحارة هذه الاخيرة كانوا من العرب ، فارغموا قائدها على ان يرجع بها الى البصرة . وقد رفض مستر دوريل بحزم أن يعير أياً من سفنه للسلطات المحلية ، فأمرت هذه السلطات بالقاء القبض عليه وسجنه عدة أيام في خيمة على أسوار المدينة ، ورضخ لارادتهم خشية ان تزداد العواقب سوءاً ، لكنه أمر في نفس الوقت بتدمير هذه الفرقاطة وأغرقت بالفعل ، وحين عرفت السلطات المحلية بما فعل أطلقت سراحه واعتبرت الموضوع منتهياً . وبأوامر من نادر شاه رفع الحصار في ٢٧ نوفمبر ، وسارت القوات الايرانية بمدفعيتها من أمام المدينة في ٥ ديسمبر وقد دمر الايرانيون أثناء حصارهم المباني التي كانت مقامة فوق قبري طلحة والزبير في المدينة القديمة — فهما قد حاربا الإمام علي— لكن أهل المدينة أعادوا بناءها بمجرد رحيل القوات الايرانية .

١٧٤٦ :

ولم تحدث أية اشتباكات أخرى بين الايرانيين والاتراك في العراق التركي خلال حكم محمود الأول ، وفي سنة ١٧٤٦ أعيدت الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين بمعاهدة كالتي سبق عقدها بين السلطان مراد الرابع ومعاصره الايراني في سنة ١٦٣٩ على خط تقسيم نهايته الجنوبية إقليم خوزستان (أو عربستان) غير ان هذا الخط نفسه لم يكن محدداً . وسويت أيضاً بموجب هذه المعاهدة جميع القضايا المعلقة بين تركيا وايران .

الحالة الداخلية في العراق التركي

خلال حكم محمد الأول ظلت بغداد والبصرة وتوابعهما في باشوية واحدة ، وكان الباشا وهو يقيم عادة في بغداد ينيب عنه «متسلماً» أو حاكماً يعينه هو على البصرة . وفي بعض الاحيان ، وليس دائماً ، كان يوجد قبطان باشا في البصرة أيضاً .

حكم احمد باشا حتى سنة ١٧٤٨ :

وكان احمد باشا ما يزال يحكم بغداد كما رأينا حين هاجمها الايرانيون في سنة ١٧٣٣ . وقد عزله السلطان لفترة ، وتقبل هو هذا العزل بسماحة وروح طيبة في سنة ١٧٣٤ تقريباً ، لكن حلفاءه عجزوا عن إقرار النظام في الباشوية فأعيد اليها في سنة ١٧٣٦ ، وفي سنة ١٧٤١ اقترح الباب العالي أخذ البصرة من أحمد باشا وإعطائها لرجل يدعى حسين باشا لكنه عجز فيما يبدو عن تنفيذ هذه النوايا . وقد قيل إن أحمد باشا هو الذي تسبب في هجوم الايرانيين على البصرة في سنة ١٧٤٣ بهدف إظهار قدرته وأهميته ، او لتمديد ولايته لفترة أخرى ، وكانت هذه هي الوسيلة التي يستطيع بها الحصول على أموال وأسلحة ومؤن من الباب العالي ، وبعد فشل هذا الهجوم ظل أحمد باشا في الباشوية لا ينازع سلطته منازع حتى وفاته في سنة ١٧٤٧ أو ١٧٤٨ أثناء حملة كان يقوم بها على الاكراد . وكان احمد باشا قاسياً شجاعاً ، هوايته الوحيدة صيد السباع التي قتل منها غير واحدة مفردة ، وليس بيده سوى الرمح .

وفي سنة ١٧٤١ أوقع أحمد باشا عقاباً رهيباً بقبائل البدو التي تمردت عليه حتى جعل من المعتقد أن هذه القبائل لن تثير أية اضطرابات عدة سنوات قادمة ، لكن العرب حول البصرة قاموا بحوادث شغب في سنة ١٧٤٦ وأرسلت اليهم قوات من بغداد يقودها الكخيا او نائب الباشا ، وكان الكخيا يتلهف لزيارة البصرة بنفسه ، لكن الباشا منعه من ذلك فاقتصر على ان يرسل لبعض كبار أهلها الذين ابتزّ منهم الهدايا . وفي

ربيع سنة ١٧٤٧ ارسل احمد باشا متسلماً جديداً إلى البصرة ومعه اوامر بأن يعيد إحصاء وتسجيل أشجار النخيل « بهدف إرغام العرب على دفع الضرائب عنها » كما جاء في كتاب مستر جريندون المقيم البريطاني في البصرة . وكان هؤلاء العرب يظنون انفسهم في حماية قبيلة المنتفق المتمردة ، فكان عليهم أنيطلبوا من هؤلاء النجاة بأنفسهم وبأن يتركوا للاتراك كل شيء آخر ، وفتحوا هم فتحات في ضفتي النهر فاغرقوا الصحراء بالمياه ، وأصبح سكان البصرة في هم جديد خشية أن تؤدي الروائح العفنه إلى تفشي الحمى الوبائية بينهم » ، وفي يونيو وصل الفيضان حداً خطيراً انهارت معه ثلاث من قلاع البصرة ، وعمل أهل المدينة جميعاً ثلاثة أيام متوالية لترميم ما انهار ، واستطاعت قوات أحمد باشا أن تأسر سعدون باشا زعيم المنتفق مرتين ، وفي المرة الثانية أمر سليمان نائب الباشا به فأعدم ، واستطاع أيضاً أن يستدرج عدداً من زعماء القبيلة نفسها يتراوح بين ١٥ و٢٠ رجلا — وامر بإعدامهم أيضاً . وفقدت القبيلة المتمردة بذلك كل قوة لها ، وظلت هكذا سنوات طويلة . كذلك تشتت شمل قبيلة بني لام على ضفاف دجلة عندما شن عليها أحمد باشا غارة مفاجئة .

حكم سليمان باشا ابتداء في سنة ١٧٤٩ :

ولم يعقب أحمد باشا نسلا من الذكور ، لكنه كان قد زوّج نائبه سليمان باشا الذي كان في الأصل عبداً من الكرج ابنته عديلة خاتون التي كانت سيدة مترفعة طموحة وأصبح يعتبر كبير الاسرة ، وهو بالتالي وريث الباشوية بعد ، لكن الباب العالي كان له رأي آخر ، فجعل من البصرة باشوية مستقلة منحها لسليمان باشا ترضية له ، وشاء أن يجعل باشوية بغداد مرتبطة بالحكم العثماني مباشرة فارسل ثلاثة أو أربعة من الباشوات على التوالي من القسطنطينية ، لكنهم جميعاً كانوا أعجز من أن يستطيعوا التعامل مع قبائل البدو المتمردة في الريف . وجاء أول هؤلاء الباشوات إلى بغداد لكن الانكشارية حاصروه في قصره وأطلقوا

عليه النيران وطردوه في ١٣ مارس ١٧٤٧ ، وجاء بعده حاجي أحمد باشا– الذي كان في الاصل معيناً كمتسلم للبصرة ، وأصدر اوامره للباشا القبطان فيها بأن يحكم باسمه حتى وصوله . وفي أوائل سنة ١٧٤٩ كان سليمان باشا قد عين رسمياً باشا للبصرة فتقدم في الفرات ماراً بالسماوة والديوانية حتى جوار الحلة . وكان بصحبته في البداية حرسه الخاص فقط ، لكن علي آغا حاكم الديوانية خانه سراً فسار فجأة إلى بغداد كي يغري الباشا الحاكم فيها ، وكان في ذلك الوقت حاجي محمد باشا الوزير السابق، على السير للبصرة . ونجح في ذلك لدرجة أن قوات كل من باشا بغداد وسليمان باشا التقت بالقرب من الحلة ، وارغم باشا بغداد على الفرار رغم أن قواته كانت تربو على ١٤ الف جندي في مواجهة ٨٠٠ جندي فقط مع سليمان . وبعدها اعترف الباب العالي بسليمان باشا حاكماً لكل الاقاليم التي كان يحكمها من قبل صهره أحمد باشا .

وفي ٢٢ فبراير ١٧٥٠ وصل سليمان باشا المتسلم الى البصرة وتسلمها من القبطان باشا الذي كان يحكمها حتى ذلك الحين ، وكان من المتوقع ان يرفض هذا إبعاده او يقاوم في ذلك ، لكنه تراجع في هدوء الى منعاوي وكان من المتوقع أن يقوم سليمان باشا بنفسه بزيارة للبصرة « حيث سيجد في انتظاره عدداً من الرؤوس التافهة التي لا تستحق غير القطع » ، لكنه لم يفعل . بل إن القبطان باشا ربما قد نجا من المصير الذي كان مقدراً له لأنه أهان عائلة سليمان باشا أثناء وجود هذا الاخير في حملته على بغداد . وفي سنة ١٧٥٢ بدأت آثار إدارة سليمان باشا تتضح في الامن الذي ساد البصرة وما حولها ، واستطاع المقيم البريطاني أن يكتب في تقريره : « كانت هذه البلدة هادئة خلال فترة طويلة مضت ، وكان العرب مرغمين على الهدوء والسكينة ، وكل أنواع الحبوب والغلال متوفرة ورخيصة ، والتجار لا يقربهم أحد بأذى ، والمكان على وجه العموم أكثر هدوءً مما كان عليه منذ سنوات طويلة » .

العلاقات السياسية والعامة بين بريطانيا والعراق التركي ١٧٣٠ ـ ١٧٥٤

مصاعب في البصرة ١٧٣٥ :

ظلت العلاقة السياسية بين بريطانيا والعراق التركي محصورة فقط في نطاق التعامل بين ممثلي شركة الهند الشرقية والحكومة المحلية في الإقليم .

وقد أشرنا من قبل إلى المشكلات التي تورط فيها البريطانيون نحو عام ١٧٣٥ بسبب الصراع الذي كان دائراً بين الايرانيين والأتراك ، والتنازلات التي كان لا بد من تقديمها بهذا الشأن لنادر شاه ، لكن المقيم البريطاني في البصرة لم يُسْحَب كما كان مظنوناً بهدف إقناع الايرانيين بأن البريطانيين لا يميلون إلى الاتراك ، كما صدرت التعليمات لوكيل بندر عباس في سنة ١٧٣٥ بأن يمنع السفن التي تتمتع بحماية الشركة من زيارة البصرة لكنه لم يجد الفرصة لتنفيذ هذه التعليمات .

رحلة المقيم إلى بغداد ١٧٣٥ ـ ١٧٣٦ :

وفي مارس ١٧٣٦ كان مستر فرنش المقيم البريطاني قد رجع مؤخراً من بغداد إلى البصرة . وكان الهدف من رحلته إلى العاصمةالتي قام بها على مسئوليته الخاصة أن يحاول الحصول على تعويض من باشا بغداد عن سوء تصرف متسلم البصرة ، وقد أصاب في ذلك نجاحاً كبيراً .

رحلة مساعد المقيم إلى بغداد ١٧٣٨ ـ ١٨٣٨ :

وفي سنة ١٧٣٨ ارسل المقيم في البصرة مستر وايتول مساعده مستر دوريل ليقابل أحمد باشا في بغداد ومعه هدية وليطلب عونه في تحصيل متأخرات الديـــون على البدو المستحقة لمستر فرنش المُتَوفّى قبلها بعام . كذلك قام مستر دوريل بزيارة لبغداد في سنة ١٧٣٧. وبعد تحصيل ما قيمته ٢٠ الف تيلوت(١) من الشعير والتمر والقمح ،

---

(١) لم تحدد لنا قيمة هذه العملة .

استدعى الباشا الأغا الذي كان ارسله إلى البصرة ليتولى هذا الامر ، ولم يعد ثمة شيء يمكن تحصيله بعد ، وصدر الأمر لمستر دوريل بالعودة إلى البصرة ، وحسبت مصاريف رحلته على تركة مستر فرنش التي ظل منها مبلغ ٣٠ الف تيلوت لم تحصل من المدينين .

وقد أدى حصار الايرانيين للبصرة في سنة ١٧٤٣ كما رأينا إلى وقوع أضرار جسيمة بمستر دوريل ، كما ان تصرف المتسلم وسواه من المسئولين تجاهه ومطالبتهم الدائمة له بالقروض كانت قد بلغت حداً كبيراً من الارهاق حتى إنه هدد في سنة ١٧٤٤ بأن ينسحب إلى ظهر السفينة ، إذا لم يلب أحمد باشا مطالبه . وأن يترك البصرة اذا ظلت إجراءات ملاحقته مستمرة . ونصحته سلطات بومباي ، على أية حال ، بأن يظل باقياً حيث هو ، وان يرضخ لما يطلب منه في حدود نفقات بسيطة ، وبعدها يبدو ان المسألة قد سويت موقتاً . وفي سنة ١٧٤٥ عادت متاعب جديدة إلى الظهور بين المقيم والمتسلم نتيجة مطالبة الدائنين من أهل البلاد بمبالغ تصل قيمتها ١٦٦,٠٠٥ محمودي على تركة مستر فرنش ، وأعد مستر دوريل عدة الهرب إلى بوشهر . لكن الاتراك وضعوا أيديهم على بضائع مملوكة لبعض خدم الشركة في بومباي وارغموه على ان يهرع إلى بغداد حيث كان يقيم الدائنون . واستقبل أحمد باشا المقيم استقبالا حسناً هذه المرة ، وامر بعزل متسلم البصرة وتعيين حاكم كان قد أثبت نجاحه من قبل وهو يحيى أغا متسلماً بدله ، كما أمر بمصادرة بعض أملاك المتسلم المعزول .

اقتراح بانسحاب المقيم من البصرة :

وفي سنة ١٧٤٧ ونتيجة الفيضان الذي أحدثه المتمردون العرب عمداً أثناء مقاومتهم لسلطة الباشا ، ولما توقع حدوثه بعد ذلك من انتشار الأوبئة طلب مستر جريندون المقيم العام الاذن له بالانسحاب موقتاً إلى بغداد او خارج أو ريق او بوشهر ، لكن الوكيل والقنصل الأول في بندر عباس رفضا طلبه .

وكالة البصرة يعهد بها الى كاتب فيها ! ١٧٤٨ :

وفي يونيو ١٧٤٨ سافر مستر جريندون وكان يبدو أن البصرة لم تكن تعجبه فجأة إلى بومباي بعد أن عهد بالوكالة إلى الكاتب مستر برومبت ، وكان سفره في مهمة خاصة له ودون ان يحصل بذلك على إذن مسبق من رؤسائه ، ووجه له الوكيل والقنصل في بندر عباس لوماً شديداً لمسلكه هذا ، واعتبراه عملا يستحق التقريع ، لأن حسين باشا الذي كان احد دائني مستر فرنش وصل في ذلك الوقت بعد عدة أيام من رحيله عن البصرة .

تهديد المقيم بالانسحاب من البصرة ١٧٥٩ :

وفي إبريل ١٧٤٩ ، وكان سليمان باشا قد سار من البصرة للهجوم على باشا بغداد ، طلب نائبه الذي تركه عليها قرضاً من المقيم إلى جانب قرض آخر كان قد حصل عليه من قبل . وأنزل المقيم البريطاني علمه وهدد بترك البصرة ، بعدها تراجع الوكيل ، وارسل اليه التماساً مؤثراً يلتمس فيه من المقيم أن يظل حيث هو .

وفي سنة ١٧٥١ اتهم المتسلم في البصرة مرة أخرى باتباع «اجراءات عنيفة والقيام بتصرفات فظة تجاه المقيم العام » وشكا المقيم إلى سليمان باشا فأصدر هذا اوامره إلى جميع مسئوليه بضرورة معاونة أعمال التجارة البريطانية على ان تستمر في طريقها دون مضايقة او عقبات .

جمع الوثائق المتعلقة بضمانات البريطانيين وامتيازاتهم ١٧٥٢-١٧٥٤ :

وفي سنة ١٧٥٢ صدر الامر للمقيم في البصرة بأن يقوم بترجمة كل الضمانات والتأكيدات التي يكتسب البريطانيون بمقتضاها أي امتيازات في العراق وان يرفعها إلى رئاسة بومباي . ولم يكن ممكناً الحصول على جميع الوثائق المطلوبة من البصرة ، ورفع المقيم الأمر بالتالي الى السفير البريطاني في القسطنطينية ولكن حتى فبراير سنة ١٧٥٤ لم تكن هذه الأوراق الهامة وصلت بعد إلى البصرة .

تعليمات للمقيم في البصرة ١٧٥٣ :

وفي سنة ١٧٥٣ عين مستر شو مقيماً في البصرة وتلقى بعض التعليمات العامة من الوكيل والقنصل في بندر عباس وكان مما قالاه له : « إننا أيضاً مكلفان بابلاغك ان الشركة لا تتسامح على الاطلاق في قبول أي عذر يقدم لها بشأن تقديم قروض للحكومة ، او بيعها بضائع دون تسلم ثمنها مقدماً ، وبهذه الطريقة تكون الشركة المعظمة على يقين من عدم حدوث خسائر بتجارتها بسبب هذه الديون » .

تودد سليمان باشا للمقيم في البصرة ١٧٥٤ :

وفي يوليو سنة ١٧٥٤ قام سليمان باشا ، ربما بسبب المضايقات التي كان يسببها له الهولنديون في خارج ، ببادرة تدل على المودة والصداقة تجاه مستر شو المقيم البريطاني في البصرة ، فأرسل اليه هدية قوامها سيف تركي نادر وحصان أصيل عليه سرج مذهب » ، ثم خطاب مديح جاء فيه : إن الباشا والكخيا والخازندار والشاهبندر .. الخ يعبرون عن رضاهم الكامل لمسلك الدولة البريطانية السليم والمجامل نحو حكومة بغداد ، وهم بالتالي على استعداد لا للتصديق على الضمانات التي سبق منحها فقط ، بل وإضافة جديد اليها اذا لزم الامر ، لأنهم يعتقدون أننا نقدم في كل يوم دليلا جديداً على أننا جديرون بمزيد من رعاية الباشا وتفضله . واستطاع مستر شو ، بعد أن تلقى الهدايا والخطاب في حفل استقبال كبير بالسراي ، أن يستجمع بلاغته ويجيب اجابة مناسبة ، كذلك أيضاً كتب يطلب السماح له بأن يحسب على الشركة تكاليف الهدية التي ستقدم من جانبه رداً على هدية الباشا « فهذا هو العرف المتبع في مثل هذه الاحوال في جميع انحاء العالم » .

التجارة وضرائب القنصلية وغيرها من شئون شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٣٠ ــ ١٧٥٤

وليس في السجلات الرسمية سوى ملاحظات قليلة فقط عن تجارة شركة الهند الشرقية في هذه الفترة ، وفي سنة ١٧٣٣ اضطربت الحالة في أسواق العراق التركي اضطراباً شديداً نتيجة الغزو الايراني في هذه السنة ، ولكن في الفترة من ١٧٣٧ إلى ١٧٣٩ التي منيت فيها تجارة الشركة في بندر عباس بضربة قاسية بسبب الحملة التركية على عمان من هذا الميناء ، نقلت الوكالة إلى البصرة ، وعكست نسبة ضرائب القنصلية بين الميناءين .

وكان النحاس بشكل خاص ينقل إلى البصرة وكان يحمل على سفن البنجال من الخليج . وفي ١٧٤١ استفادت تجاره الصوف البريطاني كثيراً من الحظر الذي فرضته السلطات المحلية في هذه السنة على القوافل بين البصرة وحلب . وفي ١٧٥٢ و ١٧٥٣ اشتد الطلب كثيراً على المنسوجات الانجليزية في العراق التركي .

الرسوم القنصلية وغيرها :

وكانت قضية الرسوم القنصلية وسواها من الضرائب التي كان يجمعها ممثلو الشركة في البصرة ترد كثيراً في المراسلات اليومية . ونفهم منها أن كل ما كان يجمع من البصرة كان « رسوماً قنصلية » ، ولكن يبدو أن الشركة حددت إطلاق هذا الاسم على نسبة من العوائد فقط كان يحتفظ بها ممثلو الشركة لأنفسهم ، أما الباقي فقد كانت تطلق عليه كلمة « العوائد » فقط .

١٧٣١ :

وفي سنة ١٧٣١ استطاع مستر فرنش الحصول على فرمان من الباشا

بتحديد الضرائب التي تدفع على التجارة البريطانية بنسبة ٣٪(١) وكان مستر فرنش قد اتخذ الإجراءات الكفيلة بتحويل هذا الامتياز —ذي الصبغة الشخصية الخاصة— الى مصلحة التجارة بوجه عام ، فصدرت اليه التعليمات من الشركة بأن يحول اليها فائض النسبسة ، ويحتفظ لنفسه بمكافأة تكريمية قدرها ثلاثة آلاف قرش . وفرضت ضريبة إضافية قدرها ١٪ كما يبدو على كل البضائع التي يملكها التجار أصحاب رؤوس الأموال الخاصة عممت على التجارة البريطانية كلها في البصرة ، وصدرت الاوامر بأن تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يتم جمع المبلغ كله بالارباح المستحقة عنه .

١٧٣٣ :

وفي سنة ١٧٣٣ لم تجمع أية ضرائب قنصلية في البصرة نتيجة توقف التجارة تماماً لاقتراب الجيوش الايرانية منها .

وفي ١٧٣٥ — سواء قبل رفع الضرائب التي فرضت في سنة ١٧٣١ أو بعد ذلك — أضيفت ضريبة جديدة من جانب الشركة في البصرة لتعويض النفقات التي تكبدتها أثناء الهجوم الايراني الاول على المدينة . وفتح بند جديد خاص لهذه الضريبة تحت عنوان : « مشاكل البصرة » .

١٧٣٦ :

وقد كافأت رئاسة بومباي مستر فرنش المقيم البريطاني في البصرة بمبلغ ١٠٠ تومان مساهمة منها في نفقات رحلته لى بغداد في سنة ١٧٣٦. وصدرت اليه الاوامر بأن يكون مسئولا أيضاً عن ضرائب البصرة .. « فالتجار جميعاً سيستفيدون من هذا الاجراء » .

وفي ١٧٤٠ خفض البند المخصص « لمشاكل البصرة » والذي وضع سنة ١٧٣٥ إلى ٢١٢,١٦٧ شاهياً ، وكان من المتوقع ان يصفى تماماً خلال الموسم التالي .

---

(١) كانت هذه هى النسبة التى حددتها نصوص اتفاقية الامتيازات سنة ١٦٦١ .

منشآت شركة الهند الشرقية في العراق التركي
١٧٣٠ ـ ١٧٥٤

القائمة الطريفة التالية تحدد هيئة العاملين في مقر الشركة بالبصرة

اسم الشخص ووظيفته	تاريخ الوصول إلى الهند	الراتب بالجنيهات	الراتب السنوي الحالي	العمر	اللقب
برابازون اليس المعين مقيماً	٢٢ فبراير ١٧٤٩	٥	٣٠	٢٨	تاجر صغير
ناثانييل بوبميت الذي نقل إلى المقيمية	٩ ديسمبر ١٧٤٦	٥	١٥	٢٦	كاتب
جون هولمز مساعد المقيم	١٠ يونيو ١٧٥٠	٥	١٥٠	٣٦	الشخص الخامس في مجلس الوكالة
دانفرز غريفس	١٨ مايو ١٧١٩	٥	٤٠	٦٢	تاجر أول
فرانسيس وود سكرتير	١٧ أغسطس ١٧٤٣	٥	١٥	٢٢	وكيل

وقبل ذلك التاريخ ـأي في ١٧٤١ كانت الوكالة تضم اثنين فقط هما مستر توماس دوريل المقيم الاقليمي ومستر دانفرز غريفز مساعد المقيم ، وكان راتبهما في السنة ٣٠ جنيهاً و٥ جنيهات على التوالي .

وكانت الشركة تدفع للمقيم مبلغاً آخر للمصروفات النثرية وإيجار المنزل وما إلى ذلك ، غير أنه لم يكن تتجاوز ٥٠ روبية في الشهر في سنة

١٧٤٠ ، وهي لم تكن تكفي مجرد إيجار المنزل فقط ، وأوصى الوكيل والمجلس في بندرعباس بضرورة زيادتها ، ولكن في سنة ١٧٤٧ فقط صدر الامر بأن يحسب المقيم نفقات إيجار منزله وراتب المترجم الخاص به على مصروفات الشركة .

وكانت البصرة في ذلك الوقت مكاناً أفضل — من الوجهة الصحية — من بندر عباس ، ولكن في سنة ١٧٣٧ اجتاح الوباء المدينة فقضى على « جميع السادة الانجليز(١) من بينهم مستر فرنش المقيم نفسه الذي مات في ٧ نوفمبر ، ولم ينج من الوباء سوى مستر ستيرلنج وباستثناء » هذه الحادثة .. لا نجد في سجلات الشركة إشارة إلى وفيات أخرى بين العاملين في الشركة بالبصرة .

★ ★ ★

الهولنديون في العراق التركي ١٧٣٠ — ١٧٥٤

كان للهولنديين خلال القسم الأعظم من الفترة التي نتناولها الآن مقيمية في البصرة ، ارسل رجل من العاملين فيها في نهاية سنة ١٧٤٧ ليعيد فتح المؤسسة الهولندية التي كانت موجودة من قبل في بوشهر . وفي سنة ١٧٥٢ على وجه التقريب حدثت كارثة قضت على المقيمية الهولندية في البصرة التي كان مسئولا عنها في ذلك الحين البارون نيبهاوزن المشهور والقت السلطات التركية القبض على البارون يوماً واحداً بتهمة علاقة له مع احدى البغايا ، وقيل إنه لم يطلق سراحه إلا بعد أن دفع رشوة قدرها ٥٠ الف روبية ، كما انتزعت مبالغ أخرى في نفس الوقت من أشخاص آخرين يمتون بصلة ما للمقيمية الهولندية وقد سافر البارون فور اطلاق سراحه إلى باتافيا فوصلها مع خطاب يتضمن شكوى في حقه ارسلتها الحكومة التركية في البصرة عن طريق الوكالة الهولندية في بندر عباس ،

(١) لم يحدد لنا عددهم .

واغلقت المقيمية الهولندية في البصرة عند رحيله أو بعده بقليل . وبعد أن استطاع البارون ان ينفي عن نفسه كلّ ما يغضب السلطات المسئولة في شركة جزر الهند الشرقية الهولندية عاد ثانية كما ذكرنا في مكان آخر إلى الخليج في نهاية سنة ١٧٥٣ ، واستقر في جزيرة خارج ومعه قوات بحرية وعسكرية ، وفي نفس الوقت كان السفير الهولندي لدى الباب العالي قد استطاع الحصول على فرمان بأن يعاد رفع العلم الهولندي مرة أخرى في البصرة . وحين وصول البارون نيبهاوزن إلى خارج ارسل خطاباً موجهاً من القائد الهولندي العام في باتافيا الى سليمان باشا يطلب فيه رد الأموال التي انتزعت من العاملين في المقيمية ، واستقبال البارون بنفسه في البصرة ، ويهدد باستخدام القوة إذا لم يجبه إلى هذه المطالب ، ويبدو أن الباشا قد رد بأنه لن يدفع شيئاً ، وكل ما يستطيع أن يقدمه هو السماح لمقيم هولندي غير البارون بأن يظل في البصرة شريطة ألا يكون مفروضاً عليه بالقوة . ويبدو ان كثيرين من كبار أهل البصرة كانوا يعارضون عودة البارون إلى مدينتهم معارضة قوية ، وأنهم هددوا بالهجرة عنها إذا سمح له بالعودة .

وفي يوليو سنة ١٧٥٤ سار البارون لحصار مصب شط العرب ، وبعد ذلك بقليل استولى على سفينتين ثمينتين يملكهما رعايا تركيا كانتا راسيتين في خارج ، وارغمت هذه الإجراءات سليمان باشا على طلب التفاهم ، وسرعان ما اعيدت النقود التي سبق ان أخذت وذلك في اوائل سنة ١٧٥٥ ، كما سمح للهولنديين بأن ينقلوا بعض البضائع التي كانوا قد خلفوها وراءهم في البصرة ، وبأن يستوفوا الديون التي كانت لهم فيها . وبعدها دعا الاتراك الهولنديين –أو هكذا قال هؤلاء على الاقل– للعودة إلى البصرة ، لكنهم لم يتخذوا من جانبهم أية خطوات لتنفيذ هذا الاذن .

الفرنسيون في العراق التركي
١٧٣٠ ـ ١٧٥٤

أاقيم نظام التمثيل القنصلي في البصرة على اسس جديدة عام ١٧٤٠ عندما عين في بغداد قنصل فرنسي لاول مرة هو مسيو بابيه ، وهو أحد رجال الكرمليت الفرنسيين ، واصبح فيما بعد اسقف الكاثوليك في بغداد . وفي سنة ١٧٤٨ عين قنصل فرنسي من المواطنين العاديين في البصرة ، وكان قد تولى هذا المنصب بين عامي ١٦٧٩—١٧٣٩ أحد عشر مسئولا كلهم من رجال الكهنوت . غير ان المسئول الجديد المدعو مسيو دي مونتانفيل توفي عام ١٧٤١ بعد قليل من تعيينه . وفي سنة ١٧٤٨ ، وبعد أ ن أمضى القنصل الفرنسي الذي أصبح الآن يلقب بالمقيم سنتين كاملتين دون ان يتسلم أيةمخصصات ، قام بجمع كل ما كان في حوزة المقيمية الفرنسية من ممتلكات ، ونقلها على ظهر سفينة تجارية برتغالية ورحل . وربما كانت متاعبه تعود إلى الحرب التي كانت دائرة آنذاك بين بريطانيا وفرنسا .



عثمان الثالث ١٧٥٤ ـ ١٧٥٧

لا تتميز فترة حكم السلطان عثمان الثالث القصيرة بأية أحداث هامة في العراق التركي .



العلاقات بين بريطانيا وفرنسا

اعادة فتح المقيمية الفرنسية في البصرة ١٧٥٥ :

في صيف سنة ١٧٥٥ أعاد مسيو بردريا فتح المقيمية الفرنسية في البصرة ، وصدرت التعليمات للمقيم البريطاني مستر شو بأن يضع هذا الرجل وأعماله تحت المراقبة الصارمة ، فقد كان «من المعتقد به» أن ارساله في تلك الفترة الحرجة إنما كات يهدف الحصول على المعلومات ونقلها لأوربا . وكلف مستر شو بأن يبرق بهذا أولا بأول إلى مجلس مديري شركة الهند الشرقية ، وارسلت هذه الاوامر من بومباي عن طريق الوكيل والمجلس في بندر عباس ، وقد وصف الوكيل في ذلك الوقت بأنه « وكيل لكل شئون الدولة البريطانية » ، وربما نشأ هذا اللقب عن حالة الحرب التي كانت قائمة ،لكنه ظل يستعمل عدة سنوات تالية بعدها .

رحلة المقيمين البريطاني والفرنسي إلى بغداد ١٧٥٦ :

وفي بداية سنة ١٧٥٦ تقريباً أهان أحد أصحاب القوارب في نهر البصرة شو وهدده ، فذهب يطلب التعويض من المتسلم ، لكن هذا الرجل بدل أن يرضيه نصر هذا الرجل من الغوغاء عليه . وحدثت مشادة كاد المقيم البريطاني أن يفقد فيها حياته ، ولأن باشا بغداد قد تقبل رواية المتسلم لهذا الامر بحيث كان اللوم كله يقع على المقيم ، فقد عزم مستر شو على القيام برحلة إلى بغداد بعد أن ترك امور المقيمية لمساعده مستر جاردن ، وصحبه في هذه الرحلة مسيو بردريا المقيم الفرنسي وكان يبدو أنه على علاقة طيبة به . وفي بغداد استطاع مستر شو خلال لقاء شخصي بسليمان باشا أن يحصل منه على أمر بنقل المتسلم من وظيفته ، كذلك بتوقيع العقوبات على الذين ارتكبوا هذا العمل ضد المقيم ، وأصدر فرماناً يقضي « بتقديم كل مظاهر التكريم والحفاوة لممثل الأمة البريطانية ، وأعلن أن أي خرق لهذا الفرمان ستكون عقوبته الموت فوراً ومصادرة الأملاك » . وقد أثار المقيمان أثناء وجودهما في

بغداد مشكلة رسوم الميناء التي كانت تدفع بالبصرة بواقع ٩٠٠ قرش عن كل سفينة صغيرة و ١٥٠٠ قرش عن الكبيرة ، فأصدر الباشا فرماناً بالغاء تلك الرسوم . وتسرع مسيو بردريا بأن قدم إلى الباشا مبلغ ٦ آلاف قرش في هذه المناسبة ، وخشي مستر شو أن يكون عليه دفع مثل هذا المبلغ ، لكنه اقترح أن يدفع فقط مبلغ اربعة آلاف ، ويعوضه بان تستمر السفن الانجليزية موقتا في دفع رسوم الميناء التي كانت تدفعها في البصرة فترة تكفي لتعويض هذا المبلغ ، وأبدت حكومة بومباي بعض الامتعاض لهذه التكاليف التي تورط فيها مستر شو دون ضرورة ملحة ، ووافقت على الفرمان الجديد بشرط أن يحترمه الاتراك ، ووافقت كذلك على تعويض ما تورط فيه المقيم بالطريقة التي اقترحها ، واستمر هذا الإجراء متبعاً حتى سنة ١٧٦٠ حين تم جمع المبلغ المطلوب .. فأوقف العمل به . وكان من المؤمل أن يؤدي الغاء هذه الرسوم إلى تشجيع السفن التي كانت ترجع أدراجها من بُوشهر او بندر عباس او حتى مسقط على زيارة البصرة .

ويبدو أن ثمة مشكلات كانت تثار بين الحين والحين نتيجة نشاط بعض السادة العاملين في موسسة شركة البنغال ، والذين كانت لهم تجارة واسعة في البصرة ، وكانوا يحاولون دائماً تجاهل المقيم . وكان من أشهر هؤلاء المتمردين رجل يدعى بالدريك كان يباشر أعماله هناك سنة ١٧٥٤ وفي أوائل سنة ١٧٥٧ أصدرت حكومة بومباي التي بدأت تحس الآثار الوخيمة لأعمال هؤلاء البنغاليين اوامرها للمقيم بأن يمنع السلطات التركية من قبول أية طلبات تقدم عن غير طريقة .



السلطان مصطفى الثالث ١٧٥٧ ـ ١٧٧٣

لم يتأثر تاريخ العراق التركي على عهد مصطفى الثالث بما كان يجري في باقي أنحاء الامبراطورية العثمانية ، الا في ناحية واحدة هي أن الحرب التي كانت قائمة بين روسيا وتركيا منعت السلطان من ان يفرض نفوذه المباشر على باشا بغداد . كما كانت العلاقات السلمية مع ايران مستمرة طوال هذه المدة . وقد مات مصطفى الثالث في الايام الاخيرة من سنة١٧٧٣

★ ★ ★

باشوات بغداد من ١٧٥٧ الى ١٧٧٣

في هذه الفترة ظل باشا بغداد هو الذي يحكم العراق التركي كله، وشغل هذا المنصب سلسلة من الرجال الذين كان لهم بعض النفوذ المحلي ، فلم يستطع الباب العالي حتى ولو اراد ذلك ، أن يستغني عن خدماتهم .

سليمان باشا حتى مايو ١٧٦٢ :

استولى سليمان باشا على حكم بغداد كما ذكرنا في سنة ١٧٤٩ ، ثم صدق الباب العالي على تعيينه حاكماً فيما بعد . وقد ظل في منصبه هذا حتى مات في ١٤ مايو ١٧٦٢ . وقد بذلت محاولات كثيرة ـمن القسطنطينية على الأرجحـ لتحطيم سلطته والقضاء عليه تماماً لكنها فشلت جميعاً ، ورغم أنه لم يكن يدفع قرشاً واحداً زيادة عن الجزية المحددة . فقد كان قادراً في كثير من السنين على أن يثبت أنه قد دفع في سبيل مصالح الحكومة التركية أكثر مما تلقى . وقد أظهر سليمان باشا همة كبيرة في الادارة والحكم ، وأصبح العدو المخيف لقبائل العرب التي تشتغل بالسرقة وأخضعها اخضاعاً جعلها تطلق عليه اسم « أبو الليل » لحملاته التي تغير عليهم دائماً في الليل . وفي بغداد كان اسمه « سليمان الأسد » وفي عهده أصبح الطريق بين بغداد والبصرة سواء عن طريق الفرات أو دجلة آمناً للمسافرين دون حماية قبيلة من القبائل ، وأدى

استتباب الامن والنظام — في الوقت الذي كانت الفوضى والاضطراب يسودان في إيران— إلى اجتذاب عدد كبير من التجار الهنود الذين كانوا يفضلون البقاء في بندر عباس او أصفهان فجاءوا بتجارتهم إلى البصرة وبغداد . وقد تأثر سليمان باشا كثيراً بزوجته عديلة خاتون التي كان لها مجلس تستقبل فيه الكبراء ، وتتدخل في الحياة العامة ، بل وجعلت لنفسها وساماً خاصاً بها يتكون من شريط حريري يلف حول الرأس ، وبتحريض منها قام سليمان باشا بحملة على الزعيم الكردي سليم الذي مات ابوها أحمد في حملة ضده من قبل . واستدرجه إلى بغداد حيث امر باعدامه شنقاً في سنة ١٧٥٨ . وفي نفس السنة زار الدكتور آيفز بغداد فوجد سليمان باشا رجلا في الستين من عمره ، بلا أبناء ومنغمساً في ممارسة الشذوذ .

علي باشا ١٧٦٢ — ١٧٦٤ :

وبعد موت سليمان باشا دون ان يعقب ، قام علي أغا ، متسلم البصرة الذي كان من قبل حاكم الديوانية ، وقدم لسليمان باشا معونات كثيرة للمحافظة على بقائه في الباشوية — واستطاع ، عن طريق التوصيات من المسئولين المحليين في بغداد ، وتقديم الرشاوى إلى المسئولين في الباب العالي أن يحصل على المنصب الشاغر . وكان تعيينه في يوليو سنة ١٧٦٢ ، وظلت حكومتا بغداد والبصرة على غير ما كان متوقعاً مندمجتين في حكومة واحدة . وكان اول الأخطار التي واجهت علي باشا تمرد الانكشارية في بغداد الذي أرغمه على أن يترك المدينة زمناً ، لكنه عاد سريعاً بمناصرة أهل الريف وكبار أهل المدينة الذين كانوا جميعاً إلى جانبه ، واستطاع القضاء على هذا العصيان ، بل وإعدام كبار قادته . وبعدها أخضع كردستان حتى أجبرها على الطاعة ، ثم قام بحملات كثيرة —سيأتي ذكرها فيما بعد— على القبائل العربية . ومن هذه الحملات انتهت واحدة نهاية مؤسفة وهي الحملة ضد الخزاعل . وكان سقوطه في سنة ١٧٦٤ . ويعتقد أن تآمر عديله خاتون هو الذي أدى به إلى هذا

المصير ، فقد طردها علي –وهو الذي تربى في بيت أبيها– من السلطة طرداً عنيفاً ، وكانت تتهمه بالعمل على إخراجها من بغداد .

وكان علي باشا –الذي ينحدر من أسرة متواضعة– ايراني الأصل ، واستغل أعداؤه هذه الحقيقة واتهموه بأنه شيعي يخفي عقيدته ، ويتأهب لتسليم البلاد لشاه ايران . وساعد على شيوع هذه الفكرة عنه انتصاره على الانكشارية السنية والأكراد السنيين وفشله بالنسبة للخزاعل من الشيعة . واخيراً استطاعت عديله خاتون ايهام بعض كبار المسئولين في بغداد –وكانوا من بين أنصار علي باشا المقربين– بأنه ينتوي اعدامهم ، وأن عليهم أن يؤمنوا حياتهم باعلان العصيان عليه ، وفعلوا هذا فجأة ، وبنجاح ارغمه على الإسراع قدر إمكانه بالاختفاء من بغداد ، وبعد أيام قبض عليه في زي النساء وهو يحاول الخروج من بغداد إلى الريف ، وأعيد إلى السراي حيث أعدم فيها .

عمر باشا بعد سنة ١٧٦٤ :

وخلف علي باشا في ولاية بغداد عمه الزوج الثاني لصغرى شقيقات عديله خاتون ، وكانت هذه المرأة القوية قد أقنعت علي باشا بأن زوج شقيقتها الاولى خائن له حتى أمر باعدامه ، وكان ينظر إلى عمر باشا على أنه رجل ذو إمكانيات محدودة ومتواضعة ، وأن عديلة خاتون لن ترضى به في باشوية بغداد ، لكن مجلساً من الرؤساء في بغداد هو الذي اقترح اسمه ، ثم صدق عليه الباب العالي .



متسلمو البصرة من ١٧٥٧ الى ١٧٧٣

ظلت البصرة والاقاليم التي حولها تحكم كما كانت منذ حوالي ١٧٢٠ ، أي عن طريق متسلمين او نواب للحكام كان باشا بغداد هو الذي يعينهم ويعزلهم .

علي آغا ١٧٦١ :

ويبدو أن علي أغا ـ الذي أصبح باشا بغداد فيما بعد ـ كان متسلماً للبصرة في سنة ١٧٦١ وهي السنة التي قام فيها بحملة على قبيلة كعب .

محمود ١٧٦٤ :

وفي صيف ١٧٦٤ كان متسلم البصرة رجلا اسمه محمود عرف عنه أنه عسكري كفء ، وكان أحد المرشحين للباشوية لأنه كان أحد الموجودين في بغداد عند موت علي أغا .

سليمان آغا ١٧٦٥ ـ ١٧٦٨ :

ولقد خلف محمود سليمان أغا على ما يبدو ، وهو من أصل كرجي وقدر له أن يلعب دوراً هاماً في تاريخ العراق التركي فيما بعد حين ارتفع إلى باشوية بغداد . وخلال فترة حكمه الأولى في البصرة كان يتسم بالاعتدال ويتميز بعدم الجشع ، لكنه كان موضع غيرة اسماعيل نائب الباشا في بغداد فعزله عن عمله في أوائل سنة ١٧٦٨ رغم احتجاج الوكيل البريطاني في البصره بدعوى أنه لا يرسل اموالا كافية إلى بغداد ، وأنه قد فشل في تنفيذ بعض ما أمره به الباشا بالنسبة للعوائد العامة في البصرة .

عبد الرحمن بك ١٧٦٨ :

وتولى بعده عبدالرحمن بك متسلمية البصرة بعد أن دفع رشوة ضخمة لباشا بغداد ووعده بأن يجعل من البصرة إقليماً مفيداً من الناحية المادية لبغداد أكثر مما كان ، لكنه لم يبق في منصبه هذا طويلا ، ففي أكتوبر سنة ١٧٦٨ أصبح هذا المنصب شاغراً مرة أخرى عقب وفاة عبدالرحمن بك فجأة ، ويعتقد أنه مات مسموماً .

سليمان آغا ١٧٦٨ ـ ١٧٦٩ :

وبعدها عاد سليمان أغا ليتولى نيابة الحاكم في البصرة من جديد ، لكن سلوكه تجاه المسيحيين والبريطانيين لم يكن مرضياً خلال فترة

حكمه الثانية هذه ، وفي سنة ١٧٦٩ عزله باشا بغداد إثر احتجاجات قدمتها شركة الهند الشرقية .

يوسف آغا ١٧٦٩ – ١٧٧١ :

وكان موقف يوسف أغا ، المتسلم الجديد ، من الجاليات الأجنبية ودياً ، لكنه عزل الصالح سليمان أغا الذي عاد مرة أخرى ، وأسفت الجاليات الأجنبية أسفاً شديداً لعزله . ويوسف أغا هذا هو نفسه حاجي يوسف الذي كان مسئولا عن مدينة البصرة في سنة ١٧٦٣ .

سليمان آغا ١٧٧١ – ١٧٧٦ :

وظل سليمان أغا بعد ذلك –وباستثناء فترة قصيرة انتهت في سنة ١٧٧٣ كان عزل خلالها وتولى مكانه يوسف أغا– هو متسلم البصرة حتى غزو الايرانيين لها في سنة ١٧٧٦ بعد انتهاء الفترة التي نتعرض لها الآن ، وسنشير في مكان آخر إلى مسلكه الجدير بالإعجاب في الدفاع عن المدينة .

★ ★ ★

الرئاسات الادارية في العراق التركي في ١٧٥٨ – ١٧٦٥

ترك لنا الرحالتان آيفز ونيبور اللذان زارا بغداد والبصرة في ١٧٥٨ و ١٧٦٥ و ١٧٦٦ على التوالي أوصافاً دقيقة لهاتين المدينتين اللتين كانتا وما تزالان حتى اليوم مركزي السلطة في العراق التركي .

وكان شكل الحكومة في بغداد صورة مصغرة لما في القسطنطينية . فمعظم المناصب الرسمية منحة من الباشا في حدود ما هو مسئول عنه ، لكن عليه أن يعرض المشكلات الهامة على المجلس او الديوان الذي كان يضم –إلى جانب الأغا او قائد الانكشارية وكبير القضاء ونقيب مزار عبدالقادر– كل المسئولين السابقين من أصحاب المناصب العالية المقيمين

في البصرة ، كما كان من أعضائه أيضاً بعض أصحاب المناصب الدينية الكبيرة . أما قاضي القضاة فقد كان يعين من القسطنطينية كل سنة .

وكانت المناصب التالية في السلطة والقوة لمنصب الباشا هي الكخيا أو الوزير الذي كان مسئولا امام الباشا عن كل الشئون سواء كانت مدنية أم عسكرية . ثم هناك عدد من المسئولين ، بعضهم من الوجهاء وبعضهم الآخر من بيت الباشا نفسه . وكانت القوات الموضوعة مباشرة تحت تصرف باشا بغداد ؛ بما فيها حرسه الخاص ، تتراوح بين ستة آلاف وسبعة آلاف جندي ، بالإضافة إلى ذلك فقد كان في الثكنات قوة كبيرة للمدفعية وعدد كبير من الانكشارية قدر أنه يتراوح بين ١٠ آلاف و ٤٠ الف رجل . وكانت هذه القوات الامبراطورية تتلقى اوامرها مباشرة من القسطنطينية ولم يكن للباشا أي سيطرة عليها أو على قوات المدفعية ، وكان بعض الانكشارية يتولون مناصب مدنية مختلفة لكنهم كانوا يقيدون ضمن هذه القوات بهدف الحصول على الحماية والامتيازات التي يحصلون عليها ، بل إن باشا بغداد نفسه كان يجد من المناسب أحياناً أن يدرج اسمه بين قوات الانكشارية . وقد كان من المألوف في بغداد كلما دعت حاجة لمزيد من القوات لمقاومة الأكراد او القبائل العربية المتمردة أن تلجأ الحكومة إلى بعض المرتزقة وهم يعملون ضباطاً للقوات غير النظامية التي يقدمونها .

وكانت الاستحكامات الدفاعية في مدينة بغداد وقتذاك سوراً كبيراً يلتف حولها وتتخلله المتاريس ، وحوله تسع دشم في كل واحدة عدد من المدافع النحاسية يتراوح بين ٦ و ٨ مدافع من مختلف الأحجام . وخارج السور كان ثمة خندق يبلغ الارتفاع من قاعه إلى نهاية السور الحالي ٤٠ قدماً . وكان عدد المدافع الموجودة في بغداد كلها لا يتجاوز ١٥٠ مدفعاً من مختلف الأحجام سواء كانت مثبتة أم محمولة .

البصره :

أما في البصرة التي أجمع الرّحالان على التنويه بسوء نظافتها فقد كان المسئول الأول هو المتسلم . وكان يقيم بمكان واسع في المدينة القديمة على ضفة خليج العشار الجنوبية بعيداً عن شط العرب ، وفي الايام التي سبقت الغاء باشوية البصرة في سنة ١٦٢٠ . كان إلى جانب نائب الحاكم شخصية هامة أخرى هي القبطان باشا ، او القائد البحري المعين من قبل الباب العالي ، وكان من الشخصيات ذات الهيبة والنفوذ ، ولكنه أصبح عقب ادماج البصرة في باشوية بغداد يعين من قبل باشا بغداد وتناقصت سلطاته إلى حد كبير .

وكان القبطان باشا يقيم بالضبط حيث يقيم اليوم القائد التركي في البصرة . وفي هذه المدينة كما في بغداد كان ثمة جهاز كبير من المسئولين بينهم القاضي الذي كان يرسل كل سنة من القسطنطينية . وكان يطلب من متسلم البصرة تماماً كباشا بغداد أن يستشير المجلس او الديوان في الشئون الهامة ، وكان هذا المجلس يضم إلى جانب القبطان باشا والقاضي عدداً من وجهاء المدينة وذوي المناصب فيها، وكان يطلق على هؤلاء الوجهاء جميعاً ومن بينهم نقيب البصرة « رجال البلد»(١) وكان لهؤلاء امتيازاتهم الخاصة المتمثلة في اعفائهم من دفع ضرائب الأرض ، وحقوق سن تشريعات خاصة في اقطاعياتهم . أما الانكشارية الذين كانوا بالبصرة ، فقد كانوا ، بالنظر إلى بعدهم عن عيون ضباطهم الكبار المقيمين في قرنه أكثر إثارة للشغب مما هم عليه في بغداد . وعقب موت سليمان باشا في سنة ١٧٦٢ لم يستطع متسلم البصرة بكل قواته أن يمنعهم من أن يسلبوا في وضح النهار بيوت الارمن واليهود والهندوس ، بل والمسلمين أيضاً ممن لم يقيدوا اسماءهم في سجلات الانكشارية . وفي هذه الاضطرابات التي سادت البصرة انقسم

---

(١) هذا الاسم يذكره نيبور فقط، أما بقية المصادر الانجليزية فتشير اليهم بكلمة « الاعيان .. » .

الانكشارية على أنفسهم فصار يقتل منهم كل يوم عدد يتراوح بين ٨ و ١٢ رجلا إلى جانب عدد مماثل من المواطنين الأبرياء . ونستطيع أن نفترض أن المتسلم المحاط بتلك القوى المستقلة لا بد أنه كان بالفعل بلا سلطة . لكن الأمر لم يكن على هذا النحو دائماً ، فمن الملاحظ أن المتسلم كان في العادة رجلا قادراً ، يستطيع أن يلعب على مختلف هذه الحبال ، ويضرب كل واحدة من هذه الفرق بالأخرى ، وبهذه الطريقة لا يعزز سلطانه في المدينة فقط بل ويستطيع جمع ثروة ضخمة عن طريق الاكراه والابتزاز .

الديوانية والحلة :

وكانت المراكز الاخرى ذات الاهمية الرسمية بالإضافة لبغداد والبصرة هي الديوانية التي كانت تعرف في العادة باسم الحسكة ، ثم الحلة . وقد قام مستر آيفز وجماعته بزيارة للمدينتين أثناء صعودهم في الفرات ، ووجدوا على حكم الديوانية علي أغا الذي أصبح فيما بعد باشا بغداد- وقد فاجأهم بأنه « رجل كريم وكفء وجليل » وكان حكم الديوانية في ذلك الوقت يمتد من قرنه إلى الحلة .



الشؤون القبلية الداخلية ١٧٥٧ ــ ١٧٧٣

ورغم العقوبات القاسية التي كان يوقعها أحمد باشا ثم سليمان باشا من وقت لآخر على القبائل العربية المتمردة ، فان مستر ايفس وجماعته حين كانوا يصعّدون في الفرات سنة ١٧٥٨ وجدوا هذه القبائل أبعد ما تكون عن الخضوع او الاستكانة لسيطرة الأتراك .

تمرد بني لام ١٧٦٣ :

وفي أكتوبر ١٧٦٣ سار علي باشا بنفسه ، وكان يحكم العراق التركي كله منذ حوالي السنة ، لتأديب قبيلة بني لام الذين كانوا يثيرون

الشغب والاضطراب في ذلك الوقت ، وواضح أنه هزمهم على مقربة من حويزه .

تمرد الخزاعل ١٧٦٣ – ١٧٨٥ :

لكنه كان أقل نجاحاً مع الخزاعل الذين كانت عاصمة قبيلتهم في لملوم ، حيث كان هؤلاء لا يسمحون للقوارب على الاطلاق بالمرور في الفرات إلا بعد أن تدفع لهم الإتاوة المطلوبة . وقد استطاعوا أن يوقعوا الهزيمة الساحقة بقوات علي باشا ، لكن عمر سار بعد توليته فغزا بلادهم فأحرق لملوم ، وطرد شيخهم حمود وأعدم ستة أو سبعة من زعمائهم وأرسل رؤوسهم إلى القسطنطينية . غير أن حمود سرعان ما عاد إلى الظهور فطرد الشيخ الذي كان الاتراك قد جعلوه مكانه ، ولم يود عمر باشا أن يكرر حملته مرة أخرى فآثر الاعتراف به ، وبعدها ورغم ان الاتراك الذين كانوا يمرون ببلده كانو يعيرون دائماً ويهانون لأنهم من السنة ، توقف بنو خزعل عن محاولة اعتراض سفنهم في النهر .

تمرد المنتفق ١٧٦٩ :

وفي ١٧٦٩ حدث أن قبيلة المنتفق التي كانت تحتل الضفة الغربية من شط العرب من البصرة إلى القرنه وضفتي الفرات من القرنة إلى جوار ما يعرف اليوم بالناصرية ، والتي كانت قد استراحت من اضطهاد أحمد باشا لها –عادت إلى التمرد ضد الاتراك بقيادة عبدالله شقيق سعدون باشا المشهور . وقطع المتمردون الاتصال بين البصرة وبغداد في دجلة والفرات معاً ، كما نجح المتمردون في احدى المرات في الاستيلاء على عدة قرى إلى جوار البصرة ، بل واستطاعوا أيضاً أن يحاصروا أهل البصرة نفسها داخل أسوار مدينتهم عدة أيام . وكان سبب هذا التمرد هو رفض الشيخ عبدالله أن يدفع أي مبلغ عن عوائد الأرض التي كانت متأخرة للاتراك مذة تسع سنين . وفي شهر نوفمبر وصل باشا بغداد

حدود اقليم المنتفق عند ام لباس في منتصف الطريق تقريباً بين السماوة وقرنه ، وطلب الباشا عون قبيلة كعب التي ارسلت ١٤ سفينة صغيرة إلى البصرة سارت تسع منها إلى جانب عدد من السفن التركية تحت قيادة القبطان باشا مصعدة في شط العرب لتقوم بعملياتها ضد قبيلة مواليه للمنتفق كانت إقامتها على الضفة الشرقية لشط العرب بين البصرة وقرنة . وكان الاسطول يحمل حوالي ١٥٠٠ رجل مسلح وفي أغسطس ١٧٦٩ وقبل أن تبدأ الحملة على المنتفق ، أعلن باشا بغداد عزل عبدالله عن مشيخة القبيلة وتولية أخيه فضل ، لكننا لا نعرف على وجه التحديد كيف انتهى هذا الأمر .

تجدد الاضطرابات ١٧٧٣ :

وقرب نهاية ١٧٧٣ انقطع الطريق بين بغداد والبصرة مرة أخرى ، وكان السبب كما هي العادة تمرد القبائل العربية .



مشكلات بين الاتراك وقبيلة كعب ١٧٥٧ ـ ١٧٧٣

وكان هناك مشكلات أخرى أكثر خطورة تنتظر الاتراك والبريطانيين أيضاً الذين أصبحوا حلفاءهم في هذه المعركة وذلك من عرب كعب في قوبان ودورق الذين كانت قوتهم تتزايد يوماً بعد يوم بقيادة شيخهم سليمان . وكان المعتقد في البصرة أن بني كعب هم من الرعايا الأتراك(١) وكان مفروضاً أن يدفعوا الجزية عن ارضهم المجاورة لقوبان ، غير ان شيخهم رفض ذلك وراح يحاول الايقاع بين ايران وتركيا ، ومنع

---

(١) كان هذا رأى المصادر التركية ورأى الوكيل البريطاني في البصرة سنة ١٧٦٧ أيضا . ولعله كان متأثرا بالجو التركي السائد حوله، أما نيبور فيذكر أن اقليم بنى كعب كله كان ـ منذ البداية ـ في ايران ، أما أراضيهم التى كانت في الاقـليم التركى فهى التى استولوا عليها من الاتراك فيما بعد .

الجزية ، في الوقت نفسه . عن الدولتين جميعاً ، وراح يضايق حكومة البصرة بالاستيلاء على القرى والطرق على شط العرب . بل وعلى ضفته الغربية أيضاً ، وخلال هذه الأعمال كلها كان شيخ بني كعب حريصاً على أن يظل على علاقات طيبة بكل الوجهاء العرب في ما جاور البصرة ، واستطاع أن يبعد بعضهم عن الوقوف إلى جانب المصالح التركية بتقديم الرشاوى له ، كما بدأ ، بعد أن غزا كريم خان قائد إيران بلاده في سنة ١٧٥٧ ، يعد اسطولا جديداً انزلت اولى سفنه إلى البحر في سنة ١٧٥٨ .

الحملة الانجليزية—التركية الاولى على قبيلة كعب ١٧٦١—١٧٦٢ :

وفي ١٧٦١ وبعد أن أصبح شيخ بني كعب «متهماً بارتكاب جرائم عديدة» أمر باشا بغداد متسلم البصرة بالسير اليه ، وأطاع الأغا الأمر الصادر اليه فسار بقواته عن طريق البر —بعد أن عززها بقوات أخرى أرسلت من بغداد وبفرق من رجال القبائل العربية— حتى قوبان . وفي يونيو من نفس السنة —وبعد إلحاح مستمر من جانب نائب الحاكم التركي أصدر مستر دوجلاس الوكيل البريطاني في بندر عباس أمره بأن تشترك سفينة الشركة «سوالو» مع سفن الاتراك الاربع عشرة في حصار خور موسى أو أحد خلجانه حيث كانت ترسو بعض قوارب العدو المسلحة . ولجأ الشيخ سلمان فراراً من هذه الحملة إلى قلعته في دورق او فلاحية ، التي كان من العسير الوصول اليها ، غير أنه آخر الأمر أدرك أنه لن يستطيع المقاومة فطلب الصلح بارسال الهدايا إلى الباشا . وعند ذلك انسحبت القوات التركية من عربستان ، وفي نفس الوقت رجعت السفينة «سوالو» إلى البصرة . وفي ١٧٦٢ عاد بنو كعب الى حصار البصرة باغلاق شط العرب في وجه السفن الصاعدة والهابطة معاً .

الحملة الانجليزية — التركية الثانية على قبيلة كعب ١٧٦٣ :

وفي أكتوبر ١٧٦٣ ، دخل عدد من أنصار شيخ كعب إقليم الدواسر على الضفة الغربية من أسفل شط العرب وطردوا أهل الاقليم

من بلادهم ، ولما كان لشركة الهند الشرقية بعض المصالح في تمور هذا الاقليم فقد اعتزم مستر برايس الذي كان قد فتح مؤخراً الوكالة البريطانيةفي البصرة وكان ما يزال مسئولا عنها- ان يرسل سفينة تمنع هؤلاء الغزاة من طردهم ، لكن المتسلم نصحه بألا يقوم بعمل من ذلك النوع ، وكتب له بدل ذلك خطاباً ليرسله إلى الشيخ سلمان ، وفي نفس الوقت وصل علي باشا إلى جوار البصرة ، وهو نفسه الذي سبق له أن قاد الحملة السابقة على قبيلة كعب حين كان متسلم البصرة . وحين سمع بنو كعب بوصوله انسحبوا من اقليم الدواسر ، وفي نفس الوقت هبطت في النهر السفينة «سوالو» يقودها الكابتن نسبيت وبصحبتها مجموعة من القوارب تحمل مائة جندي ارسلها نائب الحاكم لتأمين التمور المتنازع عليها . وكان علي باشا -على أية حال- متلهفاً لتحطيم قوة هذه القبيلة ، وكتب إلى مستر برايس ما يلي :

« انني اريد في سبيل تأمين مصالح حكومتي أن اسير بجيش عن طريق البر ، وترسل أنت سفنك لمحاصرة مصب النهر ، ولك الحرية المطلقة في أن تحرق او تدمر او تستولي على أي شيء تصادفه مما تملكه هذه القبيلة ، وباختصار عليك أن تسيطر تماماً على الوضع لأنهم لا شك سيحاولون الهرب عن طريق البحر ، ويكفي خطابي هذا لمواجهة أي شيء يحدث في المستقبل ، وسيكون القضاء على قبيلة كعب انتصاراً لبلدكم ، وليس انتصاراً لي ، كما ارجو أن تثق بأن مساعدتكم الفعالة هذه ستلقى من السلطان كل اعتراف وتعويض ، ويبقى أن ترسل سفنك بمجرد وصول خطابي اليك ، وتأكد أن نجاح هذا الأمر كله يعتمد على مثابرتك وصداقتك وإخلاصك » .

وعلى أثر هذا الطلب أرسلت سفن الشركة «تارتر» و «سوالو» لمساعدة الباشا ، وحدث غير اشتباك لها باسطول قبيلة كعب . ومرة أخرى تم الصلح ، وانسحبت الحملة دون تحقيق أية تسوية نهائية .

الحملة الانجليزية-التركية الثالثة على قبيلة كعب ١٧٦٥ :

وفي سنة ١٧٦٥ حين سار كريم خان حاكم إيران بقواته للمرة الثانية ضد قبيلة كعب بهدف إخضاعها تلقى من الاتراك وعداً بالمساعدة . وكان اسطول الشيخ سلمان شيخ كعب في ذلك الحين يتراوح بين ١٠ و ١٢ سفينة كبيرة ، وحوالي ٧٠ سفينة صغيرة . وحين دخل كريم خان إقليمه ظل يتراجع أمامه من نقطة إلى أخرى في البحر حتى عبر شط العرب في النهاية ودخل الاراضي التركية . واستدعى الاتراك -الذين كانوا ينتوون بالفعل تقديم العون للايرانيين كما وعدوهم- فرقة مشاة من بغداد كانت تعرف باسم البرتاليه ، كذلك استطاعوا أن يؤمنوا عدداً يتراوح بين ١٠ و ١١ تكنة وسفينة صغيرة ، والاصطلاح الأول يطلق على نوع من القوارب المسلحة ، مسطح الشكل ومغطى بالقار ، وكان يقود الاسطول القبطان باشا . وتعاقد الاتراك مع سفينة بريطانية خاصة هي «فاني» يقودها الكابتن باركنسون للاشتراك في الحملة على أساس اتفاق منظم فيما يتعلق باحتمال المخاطرة ودفع أجور العاملين عليها ، وامداداتهم . كما استطاعوا أيضاً الحصول على عون اثنين من الشباب الانجليز لقيادة اثنتين من سفنهم . لكن الاتراك ماطلوا وتأخروا كثيراً في تنفيذ تلك الإجراءات . وحين كانت قواتهم على وشك التحرك وصل خطاب من كريم خان يعبر فيه عن استيائه لمسلكهم ويبلغهم أنه قد انسحب من اقليم قبيلة كعب . وجمدت حركة القوات التركية بعدها حتى جاءتها الاوامر بأن تواصل السير وحدها دون حاجة للايرانيين . وبدأت القوات البرية التركية البالغة حوالي خمسة آلاف رجل زحفها هابطة على الضفة اليمنى لشط العرب فيما سار الاسطول في النهر يساند تحرك القوات البرية . وقد لوحظ ان المتسلم ظل ومعه خيرة القوات في المؤخرة ، على حين راحت بقية القوات تطهر الطريق . واخيراً وصلت طلائع القوات التركية إلى مواجهة الطرف الشمالي من جزيرة عبدان حيث كان اسطول كعب راسياً ، وباتت ليلتها في حماية السفينة

البريطانية «فاني» . أما المتسلم والقبطان باشا فظلا معسكرين على بعد فرسخين فقط من البصرة . وفي ساعات الظلام باغت أسطول كعب السفن التي يقودها القبطان باشا واستطاع أن يستولي على ثلاث منها دون مقاومة تذكر . وفي اليوم التالي سار اسطول العدو مبحراً في النهر أمام أعين الأتراك جميعاً ، ونهب عدة قرى بجوار البصرة واستولى على بعض القوارب في طريقه ، وبعدها أعلن الشيخ سلمان أنه على استعداد لأن يدفع للاتراك دفعة واحدة وتم الصلح على هذا الاساس ، ورجعت القوات التركية إلى البصرة بعد أن قضت في الميدان أقل من ثلاثة أسابيع .

تجدد المشاكل مع قبيلة كعب اغسطس–اكتوبر ١٧٦٥ :

وكان اشتراك المواطنين البريطانيين في هذه الحملة الفاشلة قد وافق عليه ، إن لم يكن قد رتبه بنفسه ، مستر بيتر إلوين رنش وكيل شركة الهند الشرقية في البصرة الذي قال عنه الرحالة نيبور إنه كان تاجراً ماهراً أكثر منه رجل سياسة . وكان شيخ كعب مقتنعاً بأن مصلحته مع الاتراك لا تعني أبداً إسقاط حقه في الانتقام لنفسه من البريطانيين ، الذين أثاروا حفيظته بأعمالهم العدائية ضده .

وتبع ذلك هجوم خطير قامت به قبيلة كعب على السفن البريطانية على نحو ما هو مذكور بالتفصيل في التاريخ الخاص باقليم عربستان وذلك في يوليو ١٧٦٥ . وفي ٢٤ أغسطس ظهرت ثماني سفن صغيرة من سفن كعب أمام البصرة ، وهاجرت قبيلة المنتفق بزعامة الشيخ عبد الله من ارضها بزعم صد الغزاة إلى غابات النخيل على الضفة اليمنى من النهر أسفل البصرة ، وهناك اشتركوا مع العدو في اقتسام الثمار . وكان المتسلم الذي يخشى كل الخشية أن يعلن فجأة عن التعاون السافر بين قبيلتي كعب والمنتفق بدل هذا التفاهم السري بينهما في منعاوي . وقد ركز قواته جميعاً للدفاع عن المدينة ، ولم يقم بعمل آخر ، وظل هذا الموقف المتوتر مستمراً حتى يوم ١٠ أكتوبر حين تراجع أفراد

كعب واسطولهم . وفي ذلك الوقت كان جانب صغير من محصول التمر فقط هو الذي بقي لاصحابه .

الحملة الانجليزية التركية – الرابعة على قبيلة كعب ١٧٦٦–١٧٦٨ :

وقد ارغمت الاعتداءات التي لا تحصى من جانب قبيلة كعب على السفن التي ترفع العلم البريطاني في سنة ١٧٦٥ شركة الهند الشرقية على ان ترسل في العام التالي قوات كبيرة مشتركة لعقاب هذه القبيلة . وهذه الحملة مذكورة بتفاصيلها في تاريخ عربستان . يكفي القول بأن تركيا قد اشتركت فيها على نفس الاسس الاسمية فقط الى جانب بريطانيا ، وان النتيجة النهائية للعمليات كانت هزيمة محزنة للبريطانيين ، وأن هذه العمليات لم تتوقف إلا بعد وساطة من كريم خان حاكم ايران . وفي مارس وابريل ١٧٦٧ –وكما ذكرنا في عرضنا التاريخي للضفة الايرانية من الخليج– بذلت بعثة ارسلها كريم خان جهوداً متصلة للحصول من قبيلة كعب على تعويض للاتراك دون جدوى . وظل الحصار البحري لإقليم كعب الذي فرضه البريطانيون بعد تراجعهم قائماً حتى سنة ١٧٦٨ . وفي هذه السنة خسر البريطانيون عون حاكم ايران لفشلهم في الاستيلاء على جزيرة خارَج طبقاً لاتفاقية سابقة مع كريم خان ، وقد قطعت مفاوضات بشيراز بين الفريقين في أوائل بدايتها ويبدو أن الحصار البحري لأرض هذه القبيلة قد رفع في ذلك الوقت ، وحين ادرك بنو كعب أنهم أحرار أخيراً بدأوا يشيدون القلاع ويحصنونها على ضفتي شط العرب .

معونة قبيلة كعب للاتراك ١٧٦٩ :

وفي نهاية ١٧٦٩ ، وكما أشرنا من قبل ، بدأ بنو كعب يحاولون قطع علاقتهم بالايرانيين ، وسار اسطولهم المكون من ١٤ سفينة بالفعل لمساعدة متسلم البصرة ضد قبيلة المنتفق .

تجدد الاحتكاك بين قبيلة كعب والاتراك ١٧٧١-١٧٧٣ :

وفي سنة ١٧٧١ كان الاتراك ما يزالون على صلح مع قبيلة كعب ، ويبدو أن هؤلاء أيضاً كانوا قد تخلوا عن عدائهم للبريطانيين ، ولكن يبدو أنه لا الاتراك الذين كانوا يزعمون ان لهم عند هذه القبيلة أكثر من ٢٠ الف روبية ولا البريطانيون الذين لم يتلقوا أي تعويض عن خسائر سنة ١٧٦٥ قد وجدوا من هذه القبيلة ما يرضيهم . وقبل نهاية سنة ١٧٧٣ حدثت قطيعة جديدة بين قبيلة كعب والاتراك ، وقطع بنو كعب تجارة البصرة بأن أغلقوا الملاحة في النهر بوقوف ثلاث من سفن اسطولهم في عرضه .

★ ★ ★

علاقات البريطانيين العامة والسياسية في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣



زيارة مستر جاردن لبغداد ١٧٥٨ :

في سنة ١٧٥٨ كان مستر جاردن ما يزال مساعداً لمستر شو ، وقام بزيارة لبغداد في امور هامة ، وترك وراءه الخوجا رافائيل وهو تاجر أرمني كان يقوم دائماً بدور الوكيل العادي للمقيم . وفي بغداد التقى مستر جاردن بالرحالة البريطاني دكتور آيفس وجماعته ، وقد سر هؤلاء للقائه ووصفه دكتور آيفس بأنه «شاب بريطاني مهذب» .

رحلة المقيم البريطاني إلى بغداد والحصول على فرمان من الباشا ١٧٥٩ :

وفي صيف ١٧٥٩ قام مستر شو المقيم البريطاني في البصرة برحلة إلى بغداد ، وذلك بهدف تحييد الآثار التي خلفتها زيارة المقيم الفرنسي مؤخراً لبغداد ، وليسر سليمان باشا الذي ارسل اليه اموالا ودعوات للزيارة ، ثم للاشراف على شئون تجارته الخاصة أيضاً . وظل مستر شو مقيماً في ضيافة الباشا من نهاية يونيو حتى منتصف أغسطس ، وقد لقي

خلال إقامته كل حفاوة وتكريم .. او كما يقول هو بنفسه ، « لقد توالت على مظاهر التكريم والحفاوة العلنية توالياً أفرح أصدقاءنا ، وقتل أعداءنا حسداً وكمداً » . وكانت نتيجة رحلة المقيم —من وجهة النظر الرسمية— هي الحصول على فارمان من الباشا يأمر فيه متسلم البصرة بأن يراقب بعناية تنفيذ كل مادة من مواده ، وحتى لا يتهم مستر شو من جانب رؤسائه بأن هذا الفرمان الذي حصل عليه لا قيمة له ، أكد لرؤسائه أن هذا الفرمان الجديد لا يعني فقط مجرد اعفاء الشركة من «ضرائب المرسى» أو هدايا السفن التي قد تم الاتفاق بشأنها سنة ١٧٥٦ ، بل يلغي أيضاً —وللمرة الاولى— أنواعاً أخرى من الضرائب كانت مفروضة على الشحن وعلى نقل البضائع إلى الداخل .

وكان اعفاء الشركة من ضرائب نقل البضائع إلى الداخل ، وهو اعفاء لم يطبق بالفعل ، جديراً بأن يمكنها من ان تقدم بضائعها لتجار بغداد على نفس الأسس التي تقدمها بها لتجار البصرة . على أن يتحمل التجار نفقات الشحن إلى الداخل .. وبذلك يتمتع مستهلكو الاقمشة الصوفية في بغداد بتخفيض في الأسعار يبلغ ١٣٪ . وحين عاد مستر شو من بغداد إلى البصرة حوالي منتصف سبتمبر لقي من المسئولين والتجار والمواطنين في المدينة كلها كل مظاهر الحفاوة في استقباله ، وذلك بسبب حفاوة باشابغداد به. ولتوفيقه في تسوية بعض مشكلات البصريين في بغداد

رفع عوائد الاستيراد على البضائع الانجليزية من ٣ إلى ٥ ٪ سنة ١٧٦٠

ويبدو أن تجديد الباشا لهده الامتيازات ، والحفاوة التي لقي بها مستر شو قد تبددت في العام التالي ، فقد ذكر سليمان باشا أنه حسب الاوامر التي تصله من القسطنطينية ، فهو مضطر لأن يفرض على التجار الاوروبيين ضريبة الاستيراد على بضائعهم بنسبة قدرها ٥ لا ٣٪ ، كما حددت الاتفاقية من قبل ، وقد ابلغ متسلم البصرة المعروف بميله للانجليز مستر شو بشكل خاص هذا الأمر ، وأنبأه بتدخل السلطات في

بغداد في تجارة التجار الاوربيين ، ونصح له بأن يقدم احتجاجاً ضد الزيادة الضريبية وان يحتجز السفينة « سوالو » في البصرة بزعم إعدادها لنقل بضائع الشركة منها ، ووعده بأنه سيقف إلى جانبه في هذا الامر . وتم أخيراً سحب القانون الجديد البغيض لكن ذلك لم يتم إلا بعد أن وافق الانجليز على تنازلات بصدد الموضوع ، ولكنهم رفضوا تقديم هدية طلبت من السكرتير الشخصي لمستر شو في بغداد ، وقد أصبح معروفاً أن سلوك الباشا المتشدد كان بناء على نصيحة من الكيخا الجديد الذي كان يعادي المسيحيين جميعاً ، وكان عليه عبء تدبير المال لخزينة خاوية .

وقد ذكرنا من قبل شيئاً عن المعونة التي قدمها البريطانيون للاتراك ضد قبيلة كعب في سنة ١٧٦١ .

رفع مقيمية البصرة إلى درجة وكالة ١٧٦٣ :

وحسب الاوامر التي اقرها مجلس المديرين في العام الذي قبله ، أعدت حكومة بومباي عدتها في يناير ١٧٦٣ لنقل المقر الرئيسي للشركة في منطقة الخليج من بندر عباس إلى البصرة ، وكان لا بد من إجراء بحوث وتحريات حول مسلك المقيم السابق هناك ، واعتبر مستر دوجلاس الوكيل في بندر عباس غير صالح لملء المركز نظراً لارتباطاته السابقة بمقيم البصرة ، وارسل مستر ويليام اندرو برانس من بومباي خصيصاً لتولي تلك الوظيفة الحساسة وليشرع في الوقت نفسه ببناء مبنى الوكالة .

وكان دوجلاس قبل وصوله إلى الخليج قرب نهاية مارس سنة ١٧٦٣ على نحو ما ذكرنا في مكان آخر — قد نقل بالفعل ممتلكات الشركة في بندر عباس ، وارسل معظم بضائعها إلى البصرة ، وهكذا استطاع مستر برانس بعد فترة قصيرة قضاها في بوشهر بهدف الإعداد لإنشاء مقيمية هناك حسب اوامر حكومة بومباي أيضاً— ان يبدأ عمله في البصرة دون إبطاء ، وقد وصلها في ١٣ مايو فوجد عليها متسلماً جديداً وصفه بأنه «رجل متكبر وجشع يعادي المسيحيين عداء قاتلا» ، وكان قد وصل من

بغداد ليتولى حكومة البصرة قبل ثلاثة أيام فقط ، وقد لقي بعض الصعوبات في تدبير الاستقبال اللائق به على الشاطيء ، ولكن أخيراً وفي يوم ١٨ مايو أرسل القبطان باشا والمفتي والشهبندر لاستقباله ، ونزل مستر برايس ليقيم الوكالة الجديدة .

وليس من الضروري أن نشير هنا أيضاً إلى تدخل مستر برايس في المشاكل التي كانت قائمة بين حكومة البصرة وقبيلة كعب سنة ١٧٦٣ .

البراءة القنصلية ١٧٦٤ :

وفي أغسطس ١٧٦٤ ، استطاع مستر جرانفيل السفير البريطاني في القسطنطينية الحصول على «براءة قنصلية»(١) او أمر يسبغ على وكيل شركة الهند الشرقية في البصرة صفة قنصل بريطاني هناك وقدمت هذه البراءة إلى مستر رنشن ومعها توصية من الباب العالي بمعاملته معاملة السفير البريطاني نفسه ، وكانت الوظيفة التي يشغلها مستر رنش رسمياً هي وكيل البصرة . ولا شك في أن مستر جرانفيل قد واجه صعوبات كثيرة لدى الحكومة التركية في سبيل الحصول على تلك البراءة التي كان يقدر قيمتها تقديراً كبيراً ، وفرح مستر جرانفيل بانتصاره هذا .. وكتب إلى الوكيل يزف اليه الخبر : « إن هذه أفضل الطرق وأ؛منها في هذا الجزء من العالم لحماية تجارة الشركة وملكياتها وحقوقها ، انها تؤمن لوكلاء الشركة إلى الابد ، وبأسلوب أكثر ثباتاً من أي اسلوب آخر إقامة هادئة في البصرة كما أنها تحرس نهائياً لعبة الباب العالي الخطرة في التغيير السنوي لنسبة الضرائب . وهذا ما طبقته فروع شركة

---

(١) هذه البراءة القنصلية ٠٠ » لسنة ١٧٦٤ أو الترجمة التى قام بها المقيم في البصرة لهذه البراءة نفسها بعد عدة سنين موجودة بالنص في « معاهدات اتشيسون ٠٠ » المجلد ١٣ ص ٧ ـ ٩ ، الطبعة الرابعة ٠ وبالرجوع الى هذه الترجمة يتبين لنا أن نصوصها تتفق في جوهرها مع البراءة التى حصلت عليها مقيمية بغداد في سنة ١٨٠٢ ٠

الشرق الادنى على كل مستويات العمل التجاري في بلدان تلك المنطقة لهذا نادراً ما لقي القناصل فيه أية مضايقات بشأن عمل الشركة وموسساتها» وان فوائد ومزايا هذه البراءة واضحة وسافرة .

وكانت النقطة الوحيدة التي يكتنفها الشك هي إمكان الحصول عليها ، لا لعدم استعداد الباب العالي لمنحها فقط ، بل لأنها أيضاً تطبق لأول مرة بالنسبة لنا في البصرة . الامر الذي جعل الباب العالي يعتبرها بدعة غريبة ، ومع ذلك كله فقد نجحت في الحصول عليها واني أهنئكم مرة أخرى ولتجن الشركة طويلا ثمارها .

وكانت البراءة باسم مستر جاردن الذي كان يعمل وكيلا في البصرة حين كانت المفاوضات بشأنها دائرة في القسطنطينية ، لكن السفير البريطاني طمأن مستر رنش وأكد له أنه يمكن بعد انقضاء فترة قصيرة تغييرها إلى اسمه هو على النحو المتبع في كل مكان آخر .

وفي ١٧٦٥ نشأت بعض الصعوبات من جانب السلطات المحلية التركية أمام تنفيذ اوامر الباب العالي واحترامها ، ولكن كان مفهوماً أن تلك المعارضة جاءت نتيجة رشوة ضخمة قدمها بعض التجار الاهليين لباشا بغداد ممن كان يضيرهم أن تحصل بريطانيا على براءة قنصلية . ولم يكن لدى مستر رنش وقنصليته شك في أن مستر جاردن الموجود آنذاك في بغداد سيستطيع تسوية الامور مع الباشا خاصة وقد فوضاه في أن يقدم له هدية أثمن من الرشوة التي قدمت له . وقد فهم الوكيل والمجلس أن الامتياز تم عملياً بالممارسة. بمعنى أنهم يستطيعون ان يسلموا البضائع لعملائهم من أهل البلاد في مقر الشركة ، وان يكونوا مسئولين أمام الحكومة التركية عن العوائد التي تدفع عن بضائعهم من جانب هؤلاء العملاء ، ويسلموها مباشرة الى المستوردين ، وهكذا يستطيعون أن يجنبوا عملائهم المضايقات وزيادة المصروفات التي لم يكن بد منها لمرور أية بضائع من أية دار تركية للعوائد . وكانت نتيجة هذا كله أن

توقعت الشركة أن يقوم التجار الوطنيون عموماً ، والارمن الذين كانت وارداتهم من الهند أكبر حجماً من أية واردات أخرى خصوصاً بنقل بضائعهم مستقبلا على سفن بريطانية الامر الذي يكفل استرداد ما انفقته الشركة من نفقات ضخمة للحصول على الامتيازات في القسطنطينية ، ولسنا نعرف على وجه اليقين ما اذا كان هذا التفسير الواسع للامتيازات القنصلية قد تحقق أم لا ، كما لا نعرف أيضاً هل كانت نتائجه المالية على قدر توقعات الوكيل وكل ما نعرفه لا يتجاوز بعض الملاحظات عن التجارة في سنة ١٧٦٩ سنذكرها تحت عنوان آخر.

وكان لوجود مقر المقيم العام للشركة بميناء البصرة ، على حين أن حاكم إقليم العراق التركي كله يقيم في بغداد صعوبة ومتاعب بذلت محاولات للتغلب عليها في مناسبات عديدة .

مقيمية موقتة في بغداد ١٧٦٥ – ١٧٦٦ :

ففي سنوات ١٧٣٧ و ١٧٣٨ و ١٧٥٨ زار بغداد مساعد المقيم ، وفي ١٧٣٦ و ١٧٤٥ و ١٧٥٦ و ١٧٥٩ زارها المقيم بنفسه ، كما كان لمستر شو –أثناء مسئوليته عن البصرة– وكيل دائم في بغداد هو تاجر أرمني من أصل ايراني اسمه خوجا رافائيل ، أما في هذا الوقت الذي وصلنا اليه فقد كان الوكيل والمجلس مقتنعين بضرورة وجود موظف أوربي يمثلهما في بلاط الباشا .

١٧٦٥ :

وكان السبب الرئيسي لارسالهما مبعوثاً عنهما للمرة الاولى إلى بغداد صعوبة نشأت لهما من جراء عدم تقديمهما مع التهنئة لسليمان باشا الهدية المعتادة بمناسبة توليه الحكم . وكانت المشكلة عند محاولة تحصيل دين ضخم للشركة على رجل يدعى حاجي يوسف في البصرة ، وكانا أيضاً يعتقدان أن الوقت مناسب للحصول على اعتراف الباشا بالصلاحيات القنصلية الممنوحة للوكيل البريطاني التي بدا أن الباشا –كما أشرنا– يميل إلى

تجاهها ، ولم يكن مقصوداً من البداية أن يقيم هذا المبعوث إقامة دائمة في بغداد . وقد وقع اختيارهما على مستر روبرت جاردن لتأدية هذه المهمة لأنه سبق أن زار بغداد في سنة ١٧٥٨ ، ولأنه يجيد اللغة التركية ولانه أيضاً يلي الوكيل نفسه في ترتيب الوظائف بالوكالة . وخرج مستر جاردن من البصرة في ٢٨ مارس ١٧٦٥ ، وتكلفت رحلته هذه حوالي ١٢٠٠ روبية وحين استدعى مستر جاردن إلى الهند ارسل مستر لايستر ليحل محله .

١٧٦٦ :

ويجب أن نلاحظ هنا أن استبدال هذا الموظف بموظف آخر لم يكن أمراً دائماً لأنه في يناير وفبراير ١٧٦٦—حين كان الرحالة نيبور في بغداد— لم يكن ثمة مندوب بريطاني هناك . وكان وجود موظف بريطاني ببغداد سنة ١٧٦٥ و ١٧٦٦ لا شك مفيداً فائدة كبرى في تنسيق العمل المشترك بين البريطانيين والاتراك ضد قبيلة كعب ، لكن مجلس المديرين حين نمي الى علمه ما حدث ، لم يوافق على تصرف حكومة بومباي ، وفي ٢٣ نوفمبر سنة ١٧٦٦ استدعى مستر مورلي إلى الهند .

العلاقات المالية بين الحكومة التركية وشركة الهند الشرقية بالحملة الانجليزية التركية الرابعة على قبيلة كعب ١٧٦٦—١٧٧١ :

إن تفاصيل الحملة التي قام بها الاتراك متحالفين مع شركة الهند الشرقية على قبيلة كعب في سنة ١٧٦٦ واردة بالتفصيل في الفصل الخاص بتاريخ اقليم عربستان الذي كان ميداناً لعمليات هامة ، لكننا سنشير هنا إلى الاتفاقيات المالية بين الحلفاء .. فهذا أنسب مكان لها . وقد كانت المعونة التي قدمتها الشركة في البداية بلا مقابل ، ولكن حين تباطأ الاتراك في تنفيذ عملياتهم وجد ممثل الشركة من الضروري في نهاية مايو أن يبلغ الاتراك بانهم لو احتجزوا القوات البريطانية البحرية والعسكرية إلى

ما بعد نهاية يونيو التالي ، فعليهم أن يتحملوا نفقاتها ، وقبل شاه بغداد هذا الاقتراح ، وتم الاتفاق على ان يدفع معونة قدرها ١٠٠٠ تومان في كل شهر ، على أن يدفع هذا المبلغ مقدماً عن طريق الكخيا ، وجاء هذا من بغداد قرب نهاية يونيو ليتولى قيادة القوات التركية فسلم الوكيل البريطاني أمر دفع على دار العوائد في البصرة بما قيمته ٦٠٠ تومان كدفعة من الحساب . ولكن سرعان ما توقف الاتراك عن دفع أقساطهم بانتظام، وفي أغسطس استطاع الوكيل أن يحصل من الكخيا —بعد ضغط كثير ومجهودات مضنية— على مبلغ ٣٢٠ توماناً نقداً وعلى تمور قيمتها ١٠٨٠ توماناً آخر . وفي ٢ فبراير ١٧٦٨ بلغ العائد المتأخر للشركة مبلغ ١١,٧١٨ توماناً ، وراح متسلمو البصرة يرددون أنه يكفي ما دفع للبريطانيين ثمناً لخدمات أسطولهم . ورداً على ذلك هدد الوكيل بسحب هذا الاسطول من البصرة وتركها دون حماية ، وواضح أن هذا التهديد قد حقق ثماره المرجوه لأنه في أكتوبر سنة ١٧٦٨ كانت المتأخرات على الحكومة التركية قد هبطت إلى ٢٠٥٠ توماناً ، ثم بدأت مشكلات أخرى —كما سنرى— في سنة ١٧٦٩ ، ولم تنخفض هذه المتأخرات ابداً حتى أغسطس ١٧٧١ . ويبدو أن جانباً من هذه المدفوعات كان يتم الحصول عليه من العوائد التركية في البصرة فقد كان سليمان باشا قد خصص نصف تلك العوائد للبريطانيين وفاءً بديونهم .

مشكلات مع سليمان آغا ونقله من متسلمية البصرة ١٧٦٩ :

ولكن مسلك سليمان أغا لم يكن دائماً على ما يرام ، ففي يونيو ١٧٦٩ اضطر مستر مور الوكيل البريطاني في البصرة للشكوى إلى باشا بغداد ضد جشع وظلم ممثله في البصرة ، خاصة معاملته القاسية والمهينة للأرمن وسواهم من التجار المسيحيين ، وأشار في نفس الوقت(١)

(١) انصافا لسليمان أغا ينبغي القول هنا بأنه ثبت أن مستر مور كان شخصية متهورة ضعيفة — ، وأن سليمان — كما رأينا وكما سنرى — كان دائما على علاقة طيبة بالمسئولين البريطانيين . أما في النص التالي فان لدينا رواية مستر مور فقط للقضية .

كمثال على اتجاه المتسلم نحو البريطانيين ، بأنه سمح لاثنين من انصاره بأن يضربا حصان رجل كان برفقة الوكيل البريطاني ، كما أنه أمر بسجن وضرب بواب الوكالة لا لشيء سوى أنه كان مسيحياً وكان خادماً في الوكالة . وقبل أن يصل خطاب الباشا الذي يستنكر فقط أعمال المتسلم ويأمره بأن يعدل عن مسلكه هذا في المستقبل كان سليمان أغا نفسه قد تقرب من الوكيل طالباً الصلح والتهادن ، وذكر انه مستعد للالتزام بالشروط التي وضعها مستر مور الوكيل البريطاني . ومن هذه الشروط يهمنا الاخيران لأنهما يلقيان ضوءاً على جانب من مشكلة العوائد القنصلية ، وإعادة دفع المتأخرات على الحكومة التركية للشركة :—

أولا : أن يرسل المتسلم مبعوثاً عنه للوكالة البريطانية معتذراً عن الاهانات التي حدثت لا سيما سجن بواب الوكالة ، ويعد ألا يعود لمثل ذلك المسلك في المستقبل .

ثانياً : أن يدفع المتسلم للوكيل أمراً بمبلغ ٢٠ ألف قرش سداداً لعوائد على بضائع انزلها التجار الاهليون من سفن بريطانية معينة ، كما يوافق على أن تقوم شركة الهند الشرقية بالاحتفاظ بقيمة العوائد التركية عن البضائع التي انزلت من سفنها في مقابل بعض الديون المستحقة للشركة على السلطات التركية .

ثالثاً : أن تقسم العوائد على السفن المتوقع وصولها خلال الموسم على الوجه التالي : « ان تدفع نسبة ٣٪ عن كل البضائع الانجليزية للشركة المعظمة» . أما «نسبة ٧٪ التي تدفع عن كل البضائع في البلاد سواء قام ببيعها تجار بريطانيون أم أهليون فتقسم مناصفة بين المتسلم والشركة المعظمة بواقع ٣,٥٪ لكل منهما » .

من هذه الشروط يتبين لنا أن عدداً من التجار الاهليين كانوا ما يزالون معتادين على إنزال البضائع التي استوردوها في دار العوائد التركية وليس في مقر الشركة كما أمل الوكيل والقنصل في سنة ١٧٦٥ .

ولا بد أن مسلك سليمان أغا -رغم قبوله شروط مستر مور- قد ظل على غير ما يرام ، لانه في ٣١ أكتوبر سنة ١٧٦٩ حين جاءت الأخبار بأن سليمان باشا قد خرج من بغداد ضد قبيلة المنتفق- أبحر مستر مور ومستر جرين على ظهر الطراد «اكسبديشن» تصحبهما السفينة قاذفة القنابل «فانسي» ، وسارا في الفرات حتّى ام لباس على الضفة الجنوبية من النهر في منتصف الطريق بين القرنة وسماوه وهناك كان الباشا معسكراً ووصلاها في ٦ نوفمبر وتبينا أن المتسلم كان قد سبقهما إلى الاستيلاء على آذان الباشا منذ عدة أيام ولكن في يوم ١٢ من الشهر نفسه ، وبعد رحيل المتسلم إلى البصرة ، التقى الوكيل لقاء خاصاً بالباشا نتج عنه ارسال الكخيا الذي كان شقيق الباشا في نفس الوقت -بعد عدة أيام- ليعزل سليمان أغا من متسلمية البصرة ويعين بدله يوسف أغا الذي ذكر عنه إنه رجل شريف وعلى خلق .

رفض البريطانيين عون الاتراك ضد قبيلة المنتفق ١٧٦٩ :

وفي أغسطس ١٧٦٩ طلب الباشا بالحاح من الوكيل البريطاني إعارته مساعدة سفن الشركة للقضاء على تمرّد قبيلة المنتفق بزعامة الشيخ عبدالله الذي أشرنا اليه . لكن مستر مور -الذي كان يذكر جيداً النتائج السيئة التي تمخض عنها تدخل البريطانيين بين الاتراك وقبيلة كعب من قبل والذي كانت علاقته بعبدالله شيخ المنتفق علاقة ودية دائماً ، والذي كان أيضاً ما تزال له اموال متأخرة عند متسلم البصرة- راوغ في إجابة هذا المطلب متعللا بأن السفن البريطانية الكبيرة لا تستطيع أن تقوم بعملها في مجرى الفرات . وذكر الوكيل أيضاً أنه كان محتملا أن تستولي المنتفق على مدينة البصرة نفسها .. وكان هذا في ذاته سبباً آخر يحمله على زيادة التمسك بالحياد .

انسحاب العاملين بالوكالة من البصرة ٢٣ ابريل ١٧٧٣ :

وفي ربيع سنة ١٧٧٣ انتشر الطاعون فجأة في البصرة فقضى على

الكثيرين وأفزع الجميع ، وفي بداية إبريل انسحب الوكيل (مستر مور) وبعض عمال الشركة إلى «بلفوار» حيث كانت ترسو سفينتا الشركة «دريك» و «دجلة» ، وظل بقية العاملين في الوكالة مغلقين على أنفسهم أبوابها ممتنعين تماماً عن الاتصال بالعالم الخارجي . وفي ٧ إبريل وصلت السفينة الحربية الصغيرة «سوالو» إلى البصرة وعلى ظهرها ٦٣ بالة من البضائع من صورات ، ولما كان سير جون كلارك القائد قد امر بألا تقترب أية قوارب من السفينة خشية أن تنقل اليها العدوى ، فقد نقلت هذه الحمولة مرة أخرى إلى ظهر سفينة الشركة «دريك» بغية إنزالها إلى البصرة بعد انتهاء الوبأ . واستشرى الوبأ بقدوم الصيف يوماً بعد يوم ، وأصبح وضع موظفي الشركة غاية في الحرج والخطورة ، فقد هجرهم الخدم العاملون معهم ، ونفذت المواد الغذائية عندهم او كادت ، ولم يكونوا ليأمنوا على أنفسهم ابتياع طعامهم من الخارج .

وأخيراً في ٢٣ إبريل — قام موظفو الشركة بإحكام ختم مخزن الوكالة ، وأوصوا الحكومة المحلية بالعناية بها ، وعينوا خوجه بطرس ورجلا ارمنياً آخر يشتغل بالتجارة لتمثيل الشركة في غيابهم ثم غادروا البصرة إلى بومباي على ظهر السفينتين «تايجر» ذات الثمانية مدافع و «دريك» ذات الأربعة عشر مدفعاً . وفي المضبطة التي كتبوها مباشرة قبل رحيلهم – والتي تركوها لترفع إلى مجلس مديرى الشركة في لندن– برروا هذا المسلك بأنه لم يكن في البصرة أية ديون مستحقة للشركة ، وأن الطاعون قد أدى إلى توقف العمل توقفاً تاماً ، وأنه ليس من المأمون الاتصال بالأهالي او التعامل معهم قبل انقضاء ستة أشهر على الاقل . وعند رحيلهم كانوا حريصين على تشجيع الاعتقاد في البصرة بأنهم لن ينتقلوا بعيداً إلى بومباي .

الاستيلاء على السفينة «دجلة» في شط العرب ٢٦ ابريل ١٧٧٣ :

وبعدها بثلاثة أيام –حين كانت السفينتان ما تزالان هابطتين في شط العرب– وكانت السفينة «تايجر » تسبق «دريك» بحوالي ثلاثة اميال

أو اربعة هاجمت «دجلة» أربع من سفن القراصنة عند ريق وأطلقت عليها النيران ، واعتقد الملازم سكوت قائد السفينة أن هذه السفن المهاجمة من مسقط ، وحين تبين أن كل بحارة السفينة قد القوا بنفسهم من فوقها ، ولم يبق حوله سوى ١١ جندياً اوربياً يواجه بهم العدو ، القى الملازم سكوت بنفسه أيضاً إلى الماء ، والتقطته السفينة «دريك» بعد ذلك ومعه اثنان من البحارة الاوربيين واثنان من طاقم السفينة الهنود . وقد اسر السيدان بومونت وجرين وهما تاجران كبيران كانا قد ظلا على ظهر السفينة ، أما باقي البحارة فلم يرد شي عن مصيرهم .

وقد بذلت السفينة «دريك» كل جهدها لاسترجاع السفينة المنكوبة ، لكن سفن القراصنة الاربع بعد أن انضمت اليها سفينة خامسة استطاعت أن تنجو بصيدها . ولم تفلح «دريك» في مطاردتها نظراً لعدم استطاعة غاطسها السير في المياه الضحلة ، وحين رأى الوكيل الا فائدة من السير بالسفينة «دريك» التي كانت تحمل أكثر من الطاقة القصوى لها باتجاه ريق للمطالبة باستعادة «تايجر» وتخليص الاسرى ، قرر السير في طريقه بأسرع ما يمكنه خشية أن تفقد السفينة «دريك» طريقها وقد قارب الموسم الانتهاء .

أما عن مصير السيدين بومونت وجرين ، وتشغيل الايرانيين السفينة «تايجر» فيما بعد فذلك مذكور بالتفصيل في الفصل الخاص بتاريخ الساحل الايراني .

وكان المسافرون الذين وصلوا بومباي على ظهر السفينة «دريك» هم على ما يبدو السادة مور ولويس ولاتوش ، ولا يتضح لنا ما إذا كان مستر رايلي جراح الوكالة قد غادر البصرة منذ بداية الرحلة .. فقد كان ما يزال موجوداً بها في منتصف أكتوبر سنة ١٧٧٣ أي قبل عودة الوكيل وغيره من العاملين في الوكالة إلى مقرهم بأكثر من شهرين .

وليس في هذا الجزء أية اشارة إلى حادثة سببت كثيراً من الاتصالات

بين الوكالة والحكومة التركية دامت من سنة ١٧٦٥ إلى ١٧٦٨ ، وكان سببها مسلك بعض موظفي الوكالة (السادة شو وجاردن) ، ولهذا فقد آثرنا أن نذكرها في مكان آخر .



تجارة شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٥٧ ـ ١٧٧٣

كانت تجارة شركة الهند الشرقية في البصرة تعتبر مزدهرة كثيراً خلال هذه الفترة ، ويبدو أنه لم يكن لممثلي الشركة غير أعمال قليلة في بغداد حتى خلال وجود المقيمية فيها .

البضائع الصوفية :

وكانت أهم الواردات ـ تماماً كما هو الحال بالنسبة لايران ـ هي المنسوجات الصوفية بأنواعها المختلفة . وحين قام مستر شو بزيارة بغداد في سنة ١٧٥٩ لترتيب امور نقل بضائع الشركة في المستقبل إلى بغداد دون دفع رسم مرور داخلية عنها ، حمل معه بالفعل ١٠٩ بالات من المنسوجات الخشنة ، و ٣٠ بالة من المنسوجات الرقيقة . وقد تبين مستر شو ان قدراً كبيراً من الملابس المستوردة كان ما يزال يأتي إلى بغداد من حلب ، لكنه كان يعتقد أن تجارة الشركة ـ لو أحسن تنظيمها ـ فبوسعها القضاء على منافسة تلك الواردات . وفي فبراير سنة ١٧٦٨ كان في وكالة البصرة «فضلات كثيرة» ، لكن وصول ١٠٠ بالة من الثياب قيمتها حوالي ٣٠,٥٦٩ روبية كانت شحنت من بومباي بالفعل ، ومعظمها من النسيج الخشن والملون ، كان جديراً بأن يساعد على التخلص من الفضلات التي بقيت من الاقمشة . وفي سنة ١٧٧١ كانت كمية كبيرة من البضائع الصوفية المعدة للبيع موجودة في منطقة الخليج في كل من البصرة وبومباي ، لكن مجلس المديرين اتخذ قراراً خاصاً بالسماح

باستبدال هذه البضائع بالحرير الخام ، على ان يدفع ما لا يقل عن ٧٥٪ من ثمن الحريز بالصوف ، وبعدها تتوقف الشركة عن شراء الحرير . ومن سنة ١٧٦٣ إلى سنة ١٧٧٣ بلغ متوسط الواردات من الهند إلى البصرة عدداً يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٣٥٠٠ بالة من البضائع الهندية ، وكان معظمها ملكاً لتجار مقيمين في البنغال ومدراس وصورات وتنقلها أساساً سفن يملكها رعايا بريطانيون او تجار مسلمون من صورات . وكان معظم مردود هذه البضائع بضائع أيضاً . وخلال نفس السنوات العشر صدرت شركة الهند الشرقية بعض المنسوجات من البصرة ، وقليلا من الثياب المصنوعة .

واردات أخرى :

وكان البن اليمني الذي تحمله سفن عمان بنداً هاماً من بنود التجارة في البصرة خلال هذه الفترة ، ولكن حدث أن انقطعت التجارة في هذه السلعة ثلاث مرات : في سنة ١٧٦٥ نتيجة الاضطراب الذي أثارته قبيلة كعب في شط العرب ، وفي سنة ١٧٦٧ بسبب جشع المير مهنا في خارج ثم في سنة ١٧٦٩ نتيجة الحرب بين الوكيل في ايران والإمام في عمان . وفي سنة ١٧٦١ جرت محاولة لإدخال تجارة القصدير إلى البصرة لكنها لم تنجح مباشرة . ولكن في سنة ١٧٦٤ نشطت التجارة بهذه السلعة هناك . وبعدها أصبح الحديد والصلب والسجاد من الصادرات أيضاً ولكن بكميات قليلة .

التمور :

وقد أصبح تصدير التمور الآن سلعة هامة كما تشير كثير من الدلائل. ففي أكتوبر سنة ١٧٦٣ ارسلت السفينة «سوالو» إلى إقليم الدواسر أسفل شط العرب لمنع الاستيلاء على التمور التي كان مستر شو –المقيم السابق في البصرة– مديناً بها لحساب الشركة . وفي أكتوبر ١٧٦٧ ذكر ان مستر لايستر من وكالة البصرة كان موجوداً في محارزي وهي جزء من

عبدان يطلق عليه هذا الاسم في الغالب « ليجمع من هناك قدر ما يستطيع من التمور» ، لكن هذه العملية اوقفت نتيجة مسلك قبيلة كعب ، وفي سنة ١٧٦٨ وافق الوكيل والقنصل على ان تدفع الحكومة التركية بعض ديونها لشركة الهند الشرقية بالتمور .

وفي سنة ١٧٥٩ حين ندرت الروبيات الفضية في البصرة ارسل المقيم والوكيل في بندر عباس يطلبان تعليمات بشأن العملة الذهبية التي يمكن أن يتم بها الدفع ، والتي يمكن نقلها بدل الروبيات الفضية من البصرة إلى الهند . وفي العام التالي —وحين لم يتلق المقيم أية تعليمات واضحة ومحددة بهذا الصدد ، وحين لم تعد ثمة روبيات فضية متداولة ارسل المقيم عملات من عملات البندقية والنادري إلى بندر عباس ومنها إلى بومباي .

الشحن والنولون :

والنص التالي المأخوذ عن ورقة من اوراق « المشاورات في قلعة بومباي» في ٢٤ إبريل ١٧٦٩ هام لأنه يلقي الضوء على عمل الشركة في شئون الشحن والنظم التجارية .

« بالاشارة إلى الالتماس المقدم من الارمن وسواهم من تجار البصرة وشكاواهم من عدم تخصيص سفينة في موعد سنوي منتظم لنقل بضائعهم من صورات وغير ذلك من الصعوبات التي تواجه تجارتهم في ذلك المكان فان الرئيس يعلن أن ما جاء بصدده هو من تلك الشكاوي هو مجرد اختلاق كاذب .. فهو لم يصدر ابداً أية أوامر ، ولا كتب إلى مستر برايس كلمة واحدة بهذا الصدد ، على نحو ما يروى السادة التجار . أما بخصوص الاتهام الموجه إلى مستر برايس بهذا الصدد فلا بد من استدعائه وسماع أقواله ، وسنعمل من جانبنا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء على هذه الشكاوي ومثيلاتها المتعلقة بأمور الشحن بشكل عام .

« ونحن لا نستطيع أن ننهي هذا الموضوع دون اشارة إلى دهشتنا

الشديدة لأن السيدين : القنصل والوكيل قد رفعا هذا الالتماس المشار اليه إلى سادتنا المعظمين مباشرة ، وكان الواجب أن يرفع الينا نحن —بصفتنا الرؤساء المباشرين لهما — ومن خلالنا يرفع إلى الشركة المعظمة . والعمل على غير هذا النحو يتعارض مع الاوامر الصادرة لهم—ولنا— من اوربا بهدف تنظيم العمل » .



مؤسسات شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٥٧ ـ ١٧٧٣

التنظيم والتعيين :

كان يمثل مصالح شركة الهند الشرقية في العراق التركي حتى سنة ١٧٦٣ —وكما رأينا— مقيم في البصرة يتبع وكيل الشركة في بندر عباس ، ولكن في هذه السنة المشار اليها نقلت الوكالة من بندر عباس إلى البصرة التي أصبحت من ذلك الحين أهم القواعد البريطانية في منطقة الخليج وظلت كذلك حتى قرب نهاية هذه الفترة . ويبدو أن مستر جاردن بفضل مؤهلاته وكفايته عين في سنة ١٧٦٠ قبل حدوث هذا التغيير مقيماً مشاركاً لمستر شو الذي كان مساعداً له من قبل . ولكن في العام التالي كما سنرى نقل الاثنان وصفيت الوكالة . وفي ١٧٦٤ أضيف رجل متمرس بأعمال المحاسبة ومسك الدفاتر هو مستر ج. سكيب إلى هيئة العاملين بالوكالة ، وكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ٢٠ روبية في الشهر لمسئوليته عن الحسابات . وفي العام التالي طلب الوكيل والمقيم تعيين مساعد آخر ليستطيعوا أداء العمل المعتاد . وفي ١٧٦٥ —١٧٦٦ —وكما شرحنا من قبل— انسئت مقيمية موقتة تابعة للبصرة في بغداد .

وكان مبنى الوكالة في البصرة قد انشيء في سنة ١٧٦٥ على الضفة الجنوبية من خليج العشار على مسافة من شط العرب ، أسفل مقر المتسلم

بقليل ، وكان هذا في وسط المدينة القديمة كما كان للوكالة أيضاً مقر ريفي أو فرع تابع لها في منطقة «بلفوار على شط العرب ، على بعد ٤ أميال من البصرة ، ربما في المكان المعروف اليوم باسم « كوت الفرنجي » .

ويبدو أن العاملين بمقر الشركة في البصرة كانوا وقت صفو العلاقات فيما بينهم يأكلون على مائدة واحدة . ففي سنة ١٧٦٣ ، حين أوفد مستر برايس ليكتب تقريره عن الشئون الخاصة بالعاملين هناك أوصت حكومة بومباي : « بأن يعيش كل رجل من العاملين في البصرة في منزل مستقل (إذا أمكن) وتكون له مائدة طعامه الخاصة ، على الا يضيع الانسجام بينهم جميعاً » .

وكان البريطانيون المقيمون في البلاد مرغمين لأن يحافظوا على وقارهم ومظهرهم ، فلم يكن مستر جاردن في سنة ١٧٥٨ يسمح لأي مواطن انجليزي بأن يسير في الشوارع والطرقات على قدميه ، بل لا بد أن يركب حصاناً مطهماً بأفخر السروج . وكان المستوطنون البريطانيون يلبسون الثياب التركية في العادة ، وكانت تكلفة طقمين منها على مستوى طيب تبلغ في ذلك الحين أكثر من مائة جنيه انجليزي .

ولم تكن الاصابات بالمرض كثيرة خلال هذه الفترة ، لكن مستر جاردن ارغم بسبب المرض في سنة ١٧٧٠ على العودة إلى الهند بعد بضعة أشهر فقط من وصوله للبصرة ليصبح مسئولا ثانياً عن الوكالة ، وفي صيف سنة ١٧٧١ انتشر « مرض عام » بين جميع العاملين في الوكالة ، وفي سنة ١٧٧٣ انتشر وبأ الطاعون انتشاراً مخيفاً في البصرة كما أشرنا لكن أحداً من العاملين بالوكالة لم يقع ضحيته .

وعلينا الآن ان نشير باختصار إلى حادثة تتعلق بسلوك اثنين من موظفي الشركة في الخليج أدت في البداية إلى اتصالات رسمية كثيرة ، وترتب عليها بعد ذلك مشاكسات ومتاعب مع الحكومة التركية .

قضية السادة شو وجاردن ١٧٦١ – ١٧٦٨ :

كان مستر شو –الذي ظل في منصب مقيم البصرة من سنة ١٧٥٣ إلى سنة ١٧٦١– رجلا متحرراً وكريماً ، وكانت سمعته جديرة بالاحترام في كل أنحاء البلاد ، كما كانت تربطه علاقات ودية بعدد كبير من المسئولين الاتراك في مختلف المناصب . وفي وقت من الاوقات عرضت عليه الشركة دليلا لتقديرها أن يختار بين وكالة السند او وكالة البصرة ، غير ان مسلكه أخذ يزداد سوءً تجاه روٌسائه يوماً بعد يوم . وتبدو الضرورة التي أدت الى رحلته إلى بغداد في سنة ١٧٥٩ أمراً محفوفاً بالشكوك . وقد شكا مجلسا المديرين في سنة ١٧٦٠ من أن الطريقة التي يشرف بها مستر شو على الخدمات البريدية إلى اوربا طريقة ناقصة وليست فعالة . وفي أوائل سنة ١٧٦١ وجدت حكومة بومباي من الضروري استدعاء الوكيل في بندر عباس وابلاغه رغبتها في ضرورة ضغط مصروفات وكالة البصرة ، وجعلها في الحدود المعقولة « ولا سيما بند الهدايا الذي لوحظ أنه قد زاد زيادة كبيرة » .

وفي فبراير ١٧٦١ حدث استياء عام بين السلطات المسئولة في الهند نتيجة احتجاز مستر شو للسفينتين «دريك» و «سوالو» خلافاً للاوامر الصريحة الصادرة اليه ، وعينت حكومة بومباي لجنة لمراجعة تصرفاته وقررت عملا بتوصيات اللجنة أن تقصيه عن وظيفته ، وتعين مستر ستيوارت بدلا منه ، غير أن خطاباً وصل من مجلس المديرين يأمر باقصاء مستر شو إذا عجز عن تبرير مسلكه بعد مشكلة البريد البري . وعلى هذا قررت حكومة بومباي أن يقوم مستر دوجلاس الوكيل في بندر عباس بزيارة البصرة لبحث هده النقطة إرضاء لمطالب مجلس المديرين .

١٧٦١ :

ووصل السيدان دوجلاس وستيوارت إلى البصرة في ١٤ مايو ١٧٦١ وفجأة تحولت القضية إلى مجرى آخر . فقد تبيّن الآن أن على السادة شو

وجاردن —المقيم بالوكالة— عجزاً لمدفوعات الشركة النقدية قيمته ١٢,٣١٧ توماناً (أي حوالي ٦١,٥٨٥ روبية) ، واوقف مستر جاردن مباشرة عن عمله . ويبدو أن مستر شو أيضاً كان قد أوقف بالفعل . وظل مستر دوجلاس مقيماً في البصرة حتى ١٧ أكتوبر ١٧٦١ حين عاد إلى بندر عباس وترك مستر ستيوارت مسئولا عن مقيمية البصرة . وعندها شكا مستر شو إلى حكومة بومباي سوء المعاملة التي لقيها من مستر دوجلاس الذي كان بذل جهوداً كثيرة فاشلة للمصالحة بينه وبين السلطات التركية ، وقال إن مستر دوجلاس قد حرض عليه دائنيه من أهل البلاد ، وأنه رحل في وقت كان تأخير رحيله بعده عدة أيام جديراً باعطائه الفرصة لتسوية هذه الحسابات ، وطلب الامر بالعودة إلى البصرة لتصفية أعماله وابراء نفسه من الاتهامات الموجهة اليه .

١٧٦٢ :

وفي ٢١ يوليو ١٧٦٢ مات مستر ستيوارت المقيم الجديد فجأة في البصرة ، وكاجراء موقت ارسل مستر دوجلاس مستر لايستر من بندر عباس ليكون مسئولا عن المقيمية .

١٧٦٣ :

والقت تقارير مستر شو حكومة بومباي في حيرة حول ما إذا كان مستر شو قد اختلس اموال الوكالة أم أنه ، كما اعترف هو ، قد أخطأ وخالف الأوامر الصريحة وأعطى بضائع صوفية كثيرة بالدين لتاجر من أهل البلاد هو حاجي يوسف . فقررت ارسال محقق محايد ليوضح الحقيقة ، وكان الرجل الذي اختير لهذه المهمة هو مستر و. أ. برايس الذي أنعم عليه ، في أوائل سنة ١٧٦٣ ، بلقب « الوكيل الموقت في ايران » وصدرت الاوامر الى مستر دوجلاس بأن ينقل وكالة الخليج من بندر عباس إلى البصرة ، وان يصبح مسئولا عنها بعد ذلك إذا شاء ، على أن تعلق سلطاته كوكيل خلال فترة إقامة مستر برايس ، غير أنه اتيحت له فرصة لنفي التهم التي الصقها به مستر شو .

وفضل مستر دوجلاس ، الذي كانت وظيفته أعلى من وظيفة مستر برايس ، ألاّ يذهب إلى البصرة بتلك الشروط ، فقام بعد أن نقل مؤسسات الوكالة ومعظم بضائعها من بندر عباس إلى البصرة ، بالسفر مباشرة إلى الهند دون أن يلتقي بخليفته . وأثبتت تحريات مستر برايس بأنه رغم عدم اطاعة شو وجاردن للاوامر إلا أنهما لم يكونا مذنبين بخيانه ما لأموال الشركة ، وان حاجي يوسف هذا مدين فعلا لمستر شو بمبلغ يتجاوز ١١,٦٧٤ تومأنا ، ونجح مستر برايس في أن يحصل من حاجي يوسف على « صك بذلك الدين » .

١٧٦٤ :

وهنا ردت حكومة بومبباي ، في يناير ١٧٦٤ بقيام مسئولية السيدين شو وجاردن عن أموال الشركة البالغة ١١,٨٠٧ توماناً والمقيدة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٧٦٢ ، واستدعى مستر شو إلى بومباي حيث ظل في انتظار قرار مجلس المديرين بشأنه ، والغت الشركة قراراً بوقف مستر جاردن لكنها رفضت أن تعيده مسئولا ثانياً عن وكالة البصرة كما جاء في توصيات مستر برايس . غير ان مستر شو لم يشأ أن يلتزم بهذه الاوامر فسافر إلى حلب حيث ظل مقيماً بها فترة طويلة دون ان يهتم حتى بابلاغ مجلس المديرين في لندن بوجوده هناك ، وحين علم مجلس المديرين بهذا العمل أيضاً أصدر اوامره بفصل مستر شو من خدمة الشركة ، واستدعاء مستر جاردن فوراً من البصرة إلى الهند . وحين أتم مستر برايس مهمته عاد الى بومباي في يناير ١٧٦٤ .

١٧٦٥ :

وكانت هذه هي نهاية القضية فيما يتعلق بموظفي الشركة ، وبقي استعادة قيمة البضائع التي أخذها حاجي يوسف من مستر شو . ولم يطرأ أي تقدم في الأمر حتى مارس ١٧٦٥ ، وأصر باشا بغداد على ضرورة تقديم أدلة يقبلها القاضي ، وقام الوكيل والمجلس في البصرة ، بموافقة

السفير البريطاني في القسطنطينية ، برفض ذلك الطلب . وفي هذا الشهر نفسه عاد مستر جاردن إلى العراق التركي وأرسل لمقابلة باشا بغداد بشأن هذه القضية وغيرها من القضايا . وطلب الكخيا أن يفحص مستندات خاصة بمبلغ تسعة آلاف تومان كان اودع عند حاجي يوسف بالبصرة ، ورد الوكيل والمجلس على ذلك بأنهما مستعدان لتسليم تلك المستندات إلى متسلم البصرة ، لكنهما لا يستطيعان تحمل مسئولية تسليمها في بغداد .

وأخيراً حصل مستر جاردن على أمر ببيع ممتلكات حاجي يوسف ، لكن المتسلم ذكر انه ، لما كانت لبعض الانكشارية وغيرهم من أهل البلاد ديون على نفس تلك الممتلكات فمن المستحيل أن يزايد أحد على شرائها واقترح الاعلان عنها على أساس أنها ملك لشركة الهند الشرقية لا للحاجي يوسف . ووافق الوكيل على ذلك بشرط أن تسلم اليه حجج الأملاك اولا بأول ، وحاول المتسلم أن يراوغ مرة أخرى فذكر ان هذه الحجج هي « إما قديمة بالية أو أنها غير موجودة بالمرة » ، وقال إنه إذا وجد الوكيل مشترياً فستسلم اليه حجة من السلطان تبطل مفعول أية حجة قديمة .

١٧٦٦ :

وفي يونيو ١٧٦٦ وعد الكخيا لدى وصوله من بغداد لقيادة الحملة التركية على قبيلة كعب بأنه خلال عشرين او ثلاثين يوماً سيتم القضاء على العدو ، وسيتم أيضاً تحصيل الدين « بأن توزع الأرض على الابناء ويطلب اليهم جميعاً سداد الديون المستحقة قبل أن يضع أحدهم يده على شيء » . ورغم أن الشرط الذي كان معلقاً عليه هذا السداد لم يتحقق ، إلا أن الدفع بدأ فعلا من ابريل ١٧٦٧ .

١٧٦٧ – ١٧٦٨ :

ولفترة بعدها ، ظلت الاقساط تدفع بانتظام في موعدها ، وبعد بداية ١٧٦٨ لم يعد أحد يشير إلى هذه القضية بكلمة ، ويعد ذلك راجعاً إلى سداد الدين بكامله .

ضيعة مستر فرنش ١٧٦٨ :

ومن التعليمات الصادرة من حكومة بومباي إلى الوكيل في البصرة سنة ١٧٦٨ نستطيع أن نفهم أن مشكلة ضيعة مستر فرنش المقيم الأسبق الذي مات في البصرة سنة ١٧٣٧ كانت ما تزال قائمة وصدرت التعليمات للدائنين من أهل البلاد بأن يقدموا طلباتهم بصددها إلى شركة الهند الشرقية في لندن .

قضية مستر سكيب ١٧٦٨ :

وفي أكتوبر ١٧٦٨ عندما عاد مستر سكيب من رحلته إلى شيراز الموصوفة بالتفصيل في تاريخ الساحل الايراني ، وكان هذا قد عين موظفاً لسجلات وكالة البصرة سنة ١٧٦٤ ، صدر أمر من الوكيل والمجلس هناك بوقفه عن العمل لخروجه على الاوامر . وواضح أنه كان متهماً بالاختلاس وبالاشتراك مع مستر رنش ، الوكيل السابق ، في بيع بعض سلع الوكالة بأثمان أقل من المحدد لها واستيلائهما على فروق السعر ، غير أن حكومة بومباي كانت تعرف أيضاً العداء القائم بين مستر مور الوكيل هناك ومستر سكيب بالنظر إلى اختلاف مناهجهما في العمل ، فتبينت ان مستر سكيب مخطىء فقط في الحكم على الأمور ، فألغت قرار وقفه عن العمل وأعادته إلى وظيفته مؤكدة له «أن يراعي مستقبلا ضرورة الالتزام بالاسعار المحددة » . ووجهت حكومة بومباي وهي لا ترى مبرراً لوقف مستر سكيب عن العمل النقد إلى الوكيل والمجلس لأنهما أمرا بذلك التوقيف دون إتاحة أية فرصة لمستر سكيب لشرح وجهة نظره .



الاتصال البرى بين البصرة وأوربا
١٧٥٧ - ١٧٧٣

البريـــد :

أشرنا سابقاً في حديثنا عن قضية مستر شو إلى اهتمام مجلس مديري الشركة المعظمة بضرورة المحافظة على الطريق البري للاتصال بين اوربا والهند عن طريق البصرة ، ونضيف هنا أن مجلس المديرين قد وصف العناية بهذا « الطريق الهام » على أنه من أهم واجبات المقيمية في البصرة ، وأكد لحكومة بومباي بأنه « مهما كان الرجل الذي سيعين في المستقبل مقيماً للبصرة فلا بد أن تراقب الحكومة بيقظة تامة اشرافه على هذا الطريق وأنه إذا اضطربت مواصلاتنا البريدية معكم فلا داعي للرجوع الينا ، عليكم استدعاء المقيم فوراً لتوجيه النصح اليه ، ان النصائح المبكرة شيء ضروري جداً وهام بالنسبة لأعمالنا ، خاصة في أوقات الحرب » .

المسافرون :

وكان طريق البصرة أحياناً يرتاده مسافرون اوربيون ، معظمهم من العاملين في شركة الهند الشرقية المسافرين من اوربا إلى الشرق ، لكن هذا الطريق كان خطراً وغير مأمون العواقب لمن يسير فيه دون استعدادات كافية . فقد نهب الكابتن فريزر في سبتمبر سنة ١٧٣٧ في طريقه من البصرة إلى حلب . وفي بداية سنة ١٧٥٨ كان مستر بارتون التاجر المتقاعد بشركة الهند الشرقية ، والذي عاش زمناً في بلاده كسيد في الريف ، قد قرر أن يزور الهند ، لكن أمتعته نهبت وشارف هو على الموت في الطريق بين حلب وبغداد . وقد وصل دكتور آيفس وجماعته الذين كانوا بالعراق التركي من إبريل إلى يونيو ١٧٥٨ والرحالة العالم نيبور الذي أمضى في ريف العراق الفترة من أغسطس ١٧٦٥ إلى مارس ١٧٦٦ معاً إلى البصرة من الخليج ثم عادوا إلى اوربا عن طريق بغداد ، ديار بكر ، حلب . كذلك مر السير آير كوت بالبصرة في رحلته عائداً عبر الصحراء سنة ١٧٧١ .

الفرنسيون في العراق التركي ١٧٥٧ ـ ١٧٧٣

الفرقاطة البحرية الفرنسية « بريستول » في البصرة ١٧٥٨ :

في بداية حرب السنوات السبع ، كانت سفينة فرنسية حمولة ٣٠٠طن مزودة بعشرين مدفعاً من عيار ٣ بوصات راسية في النهر عند البصرة . وظلت بأمان في الميناء لكونه ميناءً جديداً حتى سنة ١٧٥٨ حين وصلت فرقاطة حربية فرنسية هي « بريستول » يقودها الكابتن ريفاج كي تعود بها . وكان على الفرقاطة برستول ٣٠ مدفعاً و ١٤٠ بحاراً بينهم ٨٥ أوربياً . وحين كان دكتور آيفز وأصدقاؤه بالبصرة في إبريل ١٧٥٨ وجدوا أن السفينتين الفرنسيتين ما تزالان هناك . وعلى الأرض التركية المحايدة . وقد ظل الكثير من الفرنسيين والبريطانيين برغم الحرب الدائرة بين بلادهم في اوربا يتبادلون المجاملات والمودة في البصرة التي كان يقيم فيها آنذاك مستر شو ومسيو برديار المقيمين البريطاني والفرنسي على التوالي . وفي حفل عشاء دعي اليه المقيم الفرنسي في بيته الريفي حضر كل العاملين في الوكالة البريطانية ، والزوار البريطانيون إلى جانب كل الضباط العاملين على السفينة «بريستول » ، ووصل عدد هؤلاء الاوربيين جميعاً حوالي ٢٦ رجلا قيل إنه أكبر عدد من الاوربيين اجتمع في البصرة .

صراع على السيادة بن المقيمين البريطاني والفرنسي في البصرة ١٧٥٩ — ١٧٦٥ :

وفي بداية ١٧٥٩ تقريباً ، وحرب السنوات السبع ما تزال مستعرة ، خرج المقيم الفرنسي في رحلة لزيارة بغداد وحصل من سليمان باشا على فرمان يخول له أن « يكون اول المستقبلين في الحفلات الرسمية ، وأن يلقى الاحترام بصفته اول المقيمين الاوربيين » ... وحين عاد المقيم الفرنسي إلى البصرةحاول أن يؤكد هذا الفرمان بمعاملة المقيم البريطاني معاملة الرجل الأقل في المرتبة . كما أبلغ عظماء المدينة وتجار البصرة ،

خاصة المسيحيين منهم ، أن يزوروا بيته قبل بيت المقيم الانجليزي في المناسبات العامة . ورفض الناس الذين صدر اليهم هذا الامر تنفيذه وابلغوا مستر شو المقيم البريطاني أنهم يفضلون البريطانيين على الفرنسيين . وارسل مستر شو حينذاك احتجاجاً إلى باشا بغداد كان من نتيجته أن كتب إلى متسلم البصرة « يأمره هو وكل العاملين أن ينظروا إلى المقيم البريطاني على أنه صاحب المرتبة الأولى » ، كما كتب إلى المقيم الفرنسي يطلب الغاء ما فهمه من الأمر الأول ، وكتب كذلك إلى مستر شو خطاباً يعبر فيه عن « قلقه لتلك الوقاحة من جانب المقيم الفرنسي » .

ويبدو أن رحلة مستر شو التالية إلى بغداد في العام نفسه كانت لها علاقة ما بهذا الأمر ، فقد ذكر على الاقل أن « سوء مسلك المقيم الفرنسي كان السبب الرئيسي في توجيه الباشا تلك الدعوة له » . وظل الخلاف قائماً بين الرجلين بعد انتهاء الحرب وحتى سنة ١٧٦٥ حين حسمه سليمان أغا بعد تعيينه متسلماً للبصرة بأن أصدرأوامره بأن « تكون للمقيم البريطاني الاسبقية على المقيم الفرنسي في دخول سراي المتسلم . وأصدر أوامره لحرسه بأن المقيم الفرنسي لو حاول دخول السراي قبل أن يكون المقيم البريطاني قد وصل إلى مجلس المتسلم بالفعل فعليهم أن يمنعوه .. وهكذا حسم الخلاف أخيراً لصالح قضيتنا » .

وضع الفرنسيين في سنة ١٧٦٢ – ١٧٦٦ :

وفي ١٧٦٥–١٧٦٦ ، وهي السنة التي زار فيها ينبور العراق التركي ، كان يمثل الفرنسيين في البصرة مقيم لا يعمل بالتجارة ، وكان يعتمد على راتبه الرسمي الذي لم يكن يدفع له بانتظام ، وكان منصبا القنصل الفرنسي في بغداد واسقف كنيسة الروم في بابل ما يزالان في يد مسيو بيليه حتى مات بالطاعون في بغداد سنة ١٧٧٣ . وقد افتتحت الوكالة الفرنسية في البصرة سنة ١٧٦٥ في المدينة القديمة إلى الضفة الجنوبية من خليج العشار على مسافة من مقر المتسلم .

الجاليات الاوربية في العراق التركي
١٧٥٧ ـ ١٧٧٣

البرتغاليون :

يبدو أن البرتغاليين كانوا قد اختفوا تماماً من العراق التركي في هذا الوقت .

الهولنديون :

أما الهولنديون فبعد أن انتقلوا من البصرة سنة ١٧٥٢ ، على وجه التقريب ، لم يرجعوا اليها مرة أخرى . ولكن في الفترة من ١٧٥٤ إلى ١٧٦٥ كانت لهم جالية مقيمة في جزيرة خارج القريبة ، وكان التجار الأهليون يستوردون جميع أنواع التوابل والمشروبات الموجودة في أسواق البصرة من خارج .

الايطاليون :

وفي هذه الفترة أصبح في البصرة عدد ليس قليلا من التجار الايطاليين الذين كانوا يتعاملون مع البندقية وليجهورن عن طريق حلب . وكان من أغنى هؤلاء في سنة ١٧٦٥ تاجر يدعى مسيو ليوني كان يمثله في بغداد وكيل شاب نشيط .



عبد الحميد الاول ١٧٧٣ ــ ١٧٨٩(١)

تميز عهد السلطان التركي عبدالحميد الأول(١) الذي خلف مصطفى الثالث في نهاية سنة ١٧٧٣ وحكم حتى ربيع سنة ١٧٨٩ بالحرب الدائرة ضد الروس والتي من أشهر أحداثها معاهدة كاينارجي التي فرضت على الاتراك في سنة ١٧٧٤ ، ثم ضم روسيا لاقليم القرم نهائياً في سنة ١٧٨٣ .

---

(١) المراجع الرئيسية للفترة التى تشمل حكم عبد الحميد الاول وسليم الثالث (١٧٧٣ ــ ١٧٨٩ و ١٧٨٩ ــ ١٨٠٧) في العراق التركى ، هى المصادر الرسمية ــ مجهول فيها اسم المؤلف ــ التى تتناول بداية العلاقات بين شركة الهند الشرقية المعظمة وجزيرة العرب التركية . طبعة سنة ١٨٧٤ . كذلك منتخبات مستر ج. أ. سالدنها من أوراق الدولة في بومباى ، وتتناول علاقات الشركة بالخليج ، وتلخيصا للاحداث من سنة ١٦٠٠ الى ١٨٠٠ ، طبعة سنة ١٩٠٥ ، وكلا المرجعين يغطى أحداث هذه الفترة كلها . وثمة مصادر أخرى هامة هى : « رحلات في آسيا وافريقيا » ١٨٠٨ تأليف مستر أ. بارسونز الذى كان موجودا بالبصرة سنة ١٧٧٤ ــ ١٧٧٥ في بداية حصار الايرانيين لها . كذلك في ملاحظات في الطريق الى الهند ، ١٧٨٤ ، تأليف الرائد ج. كابر الذى زار البصرة في ١٧٧٨ ــ ١٧٧٩ قرب نهاية احتلال الايرانيين لها . و « ملاحظات على رحلة من البنغال الى ايران » سنة ١٧٩٠ تأليف اناين فرانكلين ، و « يوميات الرحلة في الهند » تأليف الدكتور ت. هاول وكلاهما كان في البصرة في بداية ١٧٨٧ عقب فشل تمرد الشيخ ثوينى مباشرة . و « تاريخ مختصر للوهابيين .. » ١٨٣٤ تأليف سير هـ. ج. بريدجس الذى كان أحد العاملين في مقيمية البصرة من ١٧٨٧ الى ١٧٩٥ ، وكان بعد ذلك مقيما في بغداد من ١٧٩٨ الى ١٨٠٦ . ثم أخيرا « رحلة في الامبراطورية العثمانية ومصر وايران ١٨٠١ ــ ١٨٠٧ (بالفرنسية) تأليف مسيو أوليفر الذى زار بغداد مرتين في ١٧٩٦ ــ ١٧٩٧ وتاريخ البروفيسور أ. س. كريزى « الاتراك العثمانيون .. » سنة ١٨٥٦ ، يضم التاريخ العام لتركيا خلال هذه الفترة .

(٢) كتب الوكيل القنصلى في البصرة الى حكومة بومباى في تاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٧٧٤ يقول : « لا أمل في الصلح بين الروس والاتراك قريبا ، فقد تولى سلطان جديد هو السلطان حليم ، عرش تركيا بعد موت أخيه مصطفى » .. ونحن لا نعرف تفسيرا لهذا التغير في الاسماء .

وكان اهتمام الباب العالي مرّكزاً في المشكلات التي يواجهها في اوربا ، فلا يكاد ينتبه لسواها ، كذلك كانت المشكلات الادارية تمنع الحكومة التركية من تحديد سلطات باشا بغداد أو تقديم العون له ، او إرغامه على احترام سيادة الدولة أو تمكينه من صد الغزاة عن ارضه لا سيما حين اجتاحتها قوات كريم خان ، الوكيل في ايران .



وبأ الطاعون في العراق التركي ١٧٧٣

كانت بداية اندلاع الطاعون الذي أدى الى انسحاب الوكالة البريطانية من العراق التركي في أبريل سنة ١٧٧٣ على نحو ما وصفنا ، في مدينة بغداد خلال شهر مارس من نفس السنة ، وكانت العدوى قد انتقلت من قافلة قادمة من ارضروم لكنه انتقل مباشرة إلى البصرة . وظل الوبأ في بغداد ، التي قضت أكثر من ٦٠ عاماً لا تعرف الأوبئة ، حتى منتصف مايو ، أما البصرة فلم ينقطع عنها حتى نهاية سبتمبر . وكان الأب بيليه أسقف كنيسة بابل من أشهر ضحايا ذلك الوباء ، واتخذ الباشا ورجاله احتياطاتهم بأن انعزلوا في منزل ريفي تحيط به البساتين والحدائق على مسافة حوالي ثلاثة أميال من المدينة . . وكانت الوفيات التي سببها هذا الوبأ كثيرة جداً في الريف وتوقفت التجارة وساد قحط شامل ، ولكن العدد الحقيقي لضحايا الوباء ، والذي لم يعرف وقتها على وجه اليقين قد بالغ فيه الكتاب المعاصرون (١) .

---

(١) ذكرت المصادر التركية لمستر بارسونز ـ في سنة ١٧٧٤ ـ أنه من كل ٥٠٠ ألف نسمة في بغداد مات ٣٠٠ ألف من هذا الوباء . خلال مدة لم تتجاوز الاربعة أشهر ويضيف قائلا : ان السلطات كانت تسجل دفن الضحايا أولا بأول . أما في البصرة فيعتقد مستر بارسونز أن ٢٠٠ ألف نسمة قضى عليهم الوباء من ٣٠٠ ألف . ويقول مصدر آخر ـ هو المذكور رسميا في الوكالة البريطانية ـ أن عدد الضحايا في مدينة البصرة وما جاورها بلغ ٢٠٠ ألف ، وان عدد الضحايا في =

الحالة في العراق التركي من وبأ الطاعون حتى حصار البصرة ۱۷۷۳ ـ ۱۷۷٥

عودة الوكالة البريطانية إلى البصرة يناير ١٧٧٤ :

ظل مستر مور الوكيل البريطاني في البصرة وعدد من العاملين معه في الحجر الصحي بجزيرة بوشهر بميناء بومباي بعد وصولهم من البصرة في ١٤ مايو ١٧٧٣ وحتى ١٧ يونيو التالي حين سمح لهم بالنزول إلى الميناء . وبأوامر من الحكومة غادروا بومباي مرة أخرى إلى البصرة في ٢٨ أكتوبر ١٧٧٣ ومعهم سفينتان جديدتان كل منهما تحمل ١٤ مدفعاً ، وواضح أنهما بنيتا في بومباي بأوامر صريحة من باشا بغداد وهما «دجلة» و «الفرات» ، وبقيت الجماعة في مسقط من ١٧ نوفمبر حتى اول ديسمبر لإجراء بعض الترميمات في السفينة «الفرات» التي جنحت إلى الشاطىء أثناء دخولها ميناء مسقط .

وفي ٥ يناير ١٧٧٤ وصلوا إلى البصرة ، وأعادوا تشغيل الوكالة البريطانية التي وجدت في حالة جيدة . ويبدو أن باشا بغداد قد اغتبط كثيراً لرجوع الوكيل ، ولوصول السفينتين ، فأهدى الوكيل حصاناً مطهماً تعبيراً عن امتنانه .

الادارة الداخلية ۱۷۷۳ ـ ١٧٧٥ :

وكان حاكم اقليم بغداد في ذلك الوقت رجلا يدعى حماد باشا(١) لا نعرف عنه سوى أنه أصبح حاكماً في سنة ١٧٧٤ وظل كذلك عدة سنين

= الاقليم كله يقارب المليون ، وواضح أن هذا الرقم الاخير يزيد عن مجموع سكان الاقليم في الوقت الحاضر ٠ لكن تجارب الهند وغيرها تثبت لنا أنه في الاماكن الكبيرة ـ وحتى حين لا يكون الوباء شديدا ـ لا تمضى عملية تناقص السكان على هذا النحو السريع ٠

وأنه كان يهمل الامور العامة وينصرف إلى لهوه وحياته الخاصة ، وقام في سبتمبر سنة ١٧٧٤ بعمل يدل على نكرانه لجميل أبيه بالتبني الذي ساعده بنفوذه حتى وصل إلى باشوية بغداد فأمر باغتياله هو وابنائه بزعم أنهم يعارضون سياسته واوامره .

وظل دولاب الحكومة يدور أثناء زيارة مستر بارسونز للعراق التركي في سنة ١٧٧٤ ، كما كان قبل عدة سنوات حين زار بغداد آيفز ونيبور . فأغا الانكشارية ما يزال يمثل الحكومة المركزية في بغداد، لكنه أصبح ، ربما لانشغال الباب العالي بشئون تركيا في اوربا ، بلا وزن في الحياة السياسية . وكان القبطان باشا موجوداً ما يزال في البصرة وتحت سيطرته الشواطىء التركية على الخليج ومياه العراق أسفل بغداد والحلة ، وكانت مهمته جمع العوائد المستحقة على السفن غير البريطانية التي تصل البصرة أو تخرج منها ، كذلك كان يجمع الضرائب المفروضة على القوارب التي تشتغل بالتجارة في أنهار العراق ، وضريبة شهرية تفرض على قوارب الصيد .

وكانت القبائل العربية في ذلك الوقت في نفس مستوى القوة التي كانت عليه من قبل على أقل تقدير ، وكانت هذه القبائل القاطنة على بعد ٢٠ ميلا أسفل الحلة وحتى البصرة ، وبعيداً أسفل شط العرب مستقلة من الناحية العملية استقلالا فعلياً ، فيما عدا بعض الأموال التي تدفعها كجزية للباشا في مقابل حمايته ، لكنهم لم يكونوا يسمحون لممثليه بالمرور في ارضهم ، وكانوا يجمعون الضرائب على القوارب النهرية في أماكن مثل عرجه وسماوه باسم شيوخهم ورؤسائهم . وقد قام مستر بارسونز في سنة ١٧٧٤ بزيارة أحد هؤلاء الشيوخ ولعله شيخ قبيلة المنتفق في مقره على النهر بين سوق الشويخ وقرنه ، وكان معسكره من الخيام ويغطي مساحة كبيرة حاوياً عدداً ضخما من الناس ، ومتوفرة فيه كل مواد الامدادات والتموينات المطلوبة . ومن الحيوانات كانت القبيلة وشيوخها يملكون أجمل الخيول الاصيلة . وكلاب الصيد والصقور بلى حتى

بعض الحيوانات النادرة كزوج من النعام الداجن وقد طوقا بأطواق حمراء وأجراس نحاسية حول عنقيهما .

وكان من أهم مصادر الدخل العام في العراق التركي وقتذاك ضريبة البحر التي تجمع في البصرة بواقع ٣٪ من رأس المال على البضائع التي يوردها الاوربيون ، وترتفع النسبة إلى ٨٪ بالنسبة للرعايا الاتراك وغيرهم من الآسيويين . وكذلك كانت تفرض نفس النسب على البضائع التي يعاد تصديرها من البصرة إلى حلب او تصدر إلى بغداد من البصرة ، وتقيّم الضرائب في هذه الحالة الاخيرة استناداً إلى الأسعار في سوق بغداد. كما كانت الضريبة على النخيل فيما جاور البصرة مصدراً هاماً آخر من مصادر الدخل(١).

وكانت بغداد مركزاً تجارياً رئيسياً في تلك الفترة ، بحيث جعل ذلك المستر بارسونز يكتب عنها بعد أن زارها : « إنها السوق الكبير لمنتجات الهند وايران والقسطنطينية وحلب ودمشق ، باختصار إنها أكبر مخزن في الشرق » .

وكانت البصرة بالتالي تعتبر الميناء البحري لبغداد ، لكن تجار حلب كانوا يتخذون الطريق مباشرة إلى بغداد عن طريق القوافل عبر الصحراء في بعض الاحيان . وكان الحلبيون يجلبون معهم السلع الاوربية لبيعها بالبصرة ، خاصة انتاج البندقية ، ومن الناحية الأخرى كانت أهم الصادرات من البصرة هي التوابل الهندية وانواعها المختلفة ، والبن والمشروبات من جزيرة العرب وإيران . وكان البن والصموغ والمشروبات العربية تصل البصرة غالباً في سفن عمانية ، وأحياناً كانت تقوم سفينة بريطانية بنقل شحنة منها ، أما البضائع الايرانية فكانت دائماً تحمل على

---

(١) في سنة ١٧٧٤ قيل ان عائد ضريبة التمور هذه تبلغ حوالى ١٠٠ الف تومان مجلى أو ١٨٧ر٥٠٠ جنيه استرلينى في السنة ، لكن هذا لا بد تقدير مبالغ فيه .. فهذا الرقم المذكور هو عائد ولاية البصرة كلها — من جميع مصادرها — في الوقت الحالى ..

سفن ايرانية ، وكان ينقل قسم كبير من التوابل التي تصل البصرة إلى أزمير والقسطنطينية . أما المشروبات فكانت غالباً تشحن إلى الاسكندرون ومنها يعاد تصديرها إلى البندقية وليون ومارسيليا ولندن وامستردام . وكانت الخيول تصدر من البصرة إلى الهند حيث كانت تباع بأسعار مرتفعة . وإلى جانب التجار الاتراك والاوربيين كان هناك عدد كبير من التجار الأرمن واليهود الاثرياء في البصرة وكانوا يعتمدون على تجارة النقل والشحن ، يشترون على أساس العمولة او اذونات الدفع المسبق على مسئوليتهم الخاصة .

ويستحق موضوع القوافل من البصرة إلى حلب إشارة أخرى ، فقد كان دائماً موضوعاً من الموضوعات التي تدور الرسائل حولها بين وكيل الشركة في البصرة وباشا بغداد ، وكان هذا الاخير لا يوافق على أن تخترق قوافل التجارة أرضه إلا من العاصمة نفسها حيث تسهل مراقبتها .

وفي ربيع سنة ١٧٧٣ ، ونتيجة انتشار الطاعون في بغداد ، سمح الباشا بارسال قافلة من البصرة مباشرة إلى حلب لكن مستر مور الوكيل البريطاني لم يستطع ، في زحمة انشغاله بالرحيل ، أن يستفيد من هذه الفرصة ، وبعد رجوعه لم يستطع الحصول على تجديد لهذا الإذن مرة أخرى . وفي إبريل سنة ١٧٧٤ جاءت قافلة من حلب إلى البصرة أيضاً .

الوكالة البريطانية في البصرة ، عوائد شركة الهند ورسومها القنصلية ١٧٦٢ - ١٧٧٥

وكانت الوكالة البريطانية في البصرة ما تزال تشغل نفس الموقع في المدينة القديمة الذي كان لها في سنة ١٧٦٦ ، وكانت السفن التي تبلغ حمولة الواحدة منها ٨٠ طناً تقف راسية على الخليج مستعدة لنقل أو شحن البضائع حتى بوابة المدينة ، وعلى الضفة الأخرى من الخليج كان للوكالة بستان كبير ، وكان للوكيل في نفس الوقت منزل ريفي يطل على أجمل المناظر وأسفل شط العرب رغم أنه يبعد عن مجراه حوالي نصف ميل في المكان المعروف اليوم باسم كوت الفرنجي .

وكانت كل البضائع المحملة على سفن بريطانية ، بما فيها كل واردات الهند ، تدفع « الضريبة والرسوم القنصلية » لشركة الهند الشرقية بنسبة تصل إلى ٦٪ وهذه ضريبة متميزة عن العوائد التي كانت تحصلها السلطات التركية ، وكانت ضخامة التجارة الهندية هي السبب في إثارة قضية هذه العوائد بين الحين والحين . وفي فبراير ١٧٧٤ أبلغ المقيم البريطاني أنه يخشى أن جزءاً كبيراً من التجارة كان يُهرّب من دار العوائد في بغداد باسم المقيم ، وتدفع عنه بالتالي نسبة العوائد الخاصة بالاوربيين ، وطلب عدم اعتماد أي بضائع على أنها انجليزية في المستقبل إلا بشهادة منه تفيد بذلك .



حصار الايرانيين البصرة واستيلاؤهم عليها ١٧٧٥ ـ ١٧٧٦

لم يكن احتلال الايرانيين البصرة ، في أهم حادث شهده العراق التركي خلال حكم السلطان عبد الحميد شيئاً مفاجئاً أو غير متوقع ، بل على النقيض .. فالهجوم على المدينة ظل التهديد به قائماً لمدة سنة قبل وقوعه الفعلي ، ويبدو أن السلطات التركية كانت تتوقعه كردّ فعل للإنتصارات التي أحرزتها في إقليم كردستان .

وكانت مدة السنة التي انقضت بين حصار البصرة وسقوطها كافية لوصول أي عون اليها من بغداد أو حتى من القسطنطينية ، ولكن يبدو أنه لا الباشا(١) ، وهو « حاكم ضعيف وجشع » ولا السلطان كانا مستعدين لتقديم أي عون فعال للمدينة المحاصرة .

---

(١) وهو الذى يسميه كل من بريدجس وأوليفر « عمر باشا ٠٠ » ولكنه لا يمكن أن يكون هو عمر الذى خلف على باشا في سنة ١٧٦٤ الا لو كان يطلق عليه أيضا اسم « حماد باشا ٠٠ » ٠

الاحداث التي أدت لحصار البصرة ١٧٧٣ — ١٧٧٥ :

وفي خريف سنة ١٧٧٣ ، حين كان الوكيل وجماعته في رحلتهم عائدين من بومباي ، تردد للمرة الاولى أن كريم خان يهيىء للهجوم على البصرة . وكان معروفاً أن علي قولي خان ، الحاكم الايراني في كرمان شاه يعد العدة لاحتلال كردستان ، التي كانت آنذاك ولاية تابعة لباشوية بغداد . وساد الخوف من أن يكون الاسطول الذي يعد بأمر الوكيل على الشاطيء الايراني ، والجيش الذي يجمع هناك ، في ظاهر الامر لغزو مسقط ، مهيأين أساساً لغزو البصرة . وكان الخوف في البصرة قوياً بحيث أن خوجه بطرس ، الذي كانت بضائع شركة الهند الشرقية متروكة تحت مسئوليته ، فكر في شحن هذه البضائع إلى بغداد التماساً لمزيد من الأمن ، واستعد الوكيل بنفسه بعد عودته لنقل هذه البضائع على السفينتين « ريفنج » و «دريك» اللتين جاء بهما معه بمجرد حدوث الغزو الذي كان متوقعاً في القريب العاجل .

فبراير — مارس ١٧٧٤ :

ولكن تبين أن الوضع في البصرة أقل خطورة مما كان يتصور البعض ، غير أنه في فبراير سنة ١٧٧٤ ، وبعد إعادة فتح الوكالة البريطانية بستة أسابيع ، تردد أن كريم خان قد طلب صراحة من متسلم البصرة تعاون السلطات التركية والبريطانية معه وتقديم أساطيلهما للهجوم على إمام عمان ، وهدد بغزو البصرة إذا لم يُجَب إلى مطلبه . وعززت هذه الأخبار الرسائل التي وردت من السيدين بومونت وجرين الموظفين بالشركة اللذين احتجزهما كريم خان في شيراز . وأبلغ مستر مور باشا بغداد أن طلب الوكيل خدمات السفن البريطانية مرفوض ، وأضاف قائلا « وفي رأيي المتواضع أن تأمروا سموكم فوراً بتحرك القوات للدفاع عن البصرة ، وتأمروا القبائل العربية المختلفة بالسير هبوطاً على ضفتي النهر لمنع الايرانيين من النزول على هذه الضفة منه ، وكلما أسرعتم بذلك

كان أفضل ، لأن البصرة ، حسب معلوماتي ، ليست حصينة بما يكفي ». وفي نفس الوقت كان المقيم حريصاً على تأكيد عدم استطاعته توفير السفن البريطانية الموجودة في البصرة لأعمال التجارة والتي طلبتها الحكومة التركية من مسقط وعمان بسبب تجدّد وبأ الطاعون ، واحتمال هجوم الايرانيين في أية لحظة وعدم وجود حماية لها ضد هجوم الايرانيين .

وفي ٢٠ فبراير ١٧٧٤ أصدر الوكيل أوامره ، بناء على تصوره الشخصي للموقف ، بأن يكون في السفينتين «ريفنج» و «دريك» من التموين ما يكفيهما مدة ثلاثة أشهر ، وتهيأ بعد ذلك لنقل شحنة البضائع الصوفية التي كانت بالوكالة اليهما ، لكن متسلم البصرة سليمان أغا اعترض على نقل بضائع الوكالة ، مؤكداً أن هذا العمل سيثير الرعب بين أهل المدينة وسيدفع كثيرين منهم إلى الفرار ، وسيؤدي إلى توقف التجارة ، وهذا بعينه ما يريده كريم خان الذي يهدف إلى القضاء على التجارة في البصرة ، حتى يعود البريطانيون إلى فتح وكالتهم في بوشهر . وأخيراً ، وبعد تأكيد المتسلم أن لديه معلومات حقيقية عن تحرك القوات الايرانية ، وأنه قد اتخذ إجراءات عزل قبيلة كعب عن مساعدتهم ، القوات الايرانية، إذ أنه دون أسطول هذه القبيلة لا تستطيع القوات الايرانية الحركة . ثم عاد فقدم المتسلم للوكيل ضماناً باسم الباشا والسلطان اشترك فيه أيضاً الدفتردار والشيخ درويش الذي يبدو أنه كان نقيب البصرة في ذلك الحين ، بتعويض الشركة عن أية أضرار قد تقع لبضائعها في حالة عدم نقلها الى الشاطىء . وأجل الوكيل أعمال الانتقال عدة أيام أخرى ، لكنه أصر على ألا تشترك سفن الشركة في ضرب سفن قبيلة كعب خلال عملية الدفاع عن المدينة ، وذلك لأن للشركة حقوقاً وديوناً على القبيلة المذكورة تخشى ضياعها .

أما بالنسبة لمساهمة البريطانيين في الحرب مباشرة إلى جانب الاتراك فقد رد الوكيل بحزم على هذا الاقتراح قائلا إنه يمثل رغبة جماعة من التجار

في البصرة ، وأنه لذلك مضطر إلى التزام الحياد التزاماً تاماً ، وهو يتعهد بألا يهجر البصرة طالما ظلت في أيدي الاتراك ، لكنه سينسحب ، ومعه أكبر قدر من بضائع الشركة ، إلى ظهور هذه السفن البريطانية نفسها في حالة حدوث الهجوم على لمدينة . وكذلك أبلغ المقيم باشا بغداد ، في مارس من نفس السنة على الأرجح ، ما دار بينه وبين المتسلم ، وألح مرة أخرى في طلب تعزيز الدفاع عن المدينة ، ولكن في نهاية إبريل جاءت الأخبار من شيراز بأن الايرانيين لم يتخذوا أية استعدادات لحملتهم على البصرة ، وهي حقيقة ذكرها شيخ كعب للمتسلم أيضاً ، وبدا واضحاً أن كريم خان قد أجل عملياته الهجومية لفترة على الاقل . وفي نفس الوقت بذل متسلم البصرة كل جهوده للتقرب من الوكيل ، فوعده بأن يساعده ضد عدوه إمام عمان بأن يقدم له السفينتين « دجلة » و «الفرات» لكنه لم يرسلهما ، ولا كانت لديه أية نية لذلك .

ابريل ١٧٧٤ :

ورد بنو كعب على اقتراح المتسلم بتأكيدهم أنهم سيتخلون عن الايرانيين في حالة نشوب الحرب ، وينتقلون بأسطولهم من دورق ، ولكن لم يكد يقدم هذا التأكيد حتى قام بنو كعب ، على نحو ما هو مذكور في تاريخ عربستان ، بالاستيلاء على السفينة التركية « فايز إسلام» عند مصب شط العرب ولم تحبط هذه المحاولة إلا حين ارسل الطراد البريطاني « ريفينج» من البصرة لاسترجاع السفينة المهددة ، وكان متسلم البصرة ممتناً لهذا العمل حتى إنه ذهب بنفسه إلى دار الوكالة ، حين عادت السفينة « فايز إسلام» يوم ١٥ إبريل ، ليعبر عن شكره للوكيل البريطاني ، وبعدها بيومين انسحب كل رعايا شيخ كعب المقيمين في البصرة منها فجأة ، وسادت الخشية أن يكون هذا الاجراء ، الذي تواقت مع حركة أسطولهم الموجود في مدخل شط العرب ، تمهيداً لهجوم على البصرة أو على السفن البريطانية فيها بتحريض من الحكومة الايرانية لقبيلة كعب لكن شيئاً من تلك الهواجس لم يتحقق .

يناير ١٧٧٥ :

وخلال صيف وخريف سنة ١٧٧٤ هدأت المخاوف وخفتت الشائعات في البصرة ، ولكن في بداية ١٧٧٥ حدثت سلسلة هجمات مروعة من بني كعب على البصرة ، وقد وصفناها في التاريخ الخاص باقليم عربستان ، فنشرت الخوف والذعر في المدينة لأنها كشفت عن عدم وجود استعدادات دفاعية فيها . وكان كريم خان هائجاً بسبب الهزائم التي أوقعتها قوات باشا بغداد بقواته في كردستان وكان من المتوقع أن ينتقم لنفسه عموماً ، بعمل ضد بغداد او البصرة .. وكانت الثانيه هي أرجح الاحتمالين .

وفي ١٣ يناير ١٧٧٥ زار المتسلم والدفتردار والشيخ درويش الوكيل البريطاني في مقر الوكالة للتشاور معه في الموقف ، ومعرفة ما سيقوم به هو نفسه في حالة حدوث الغزو . ورد مستر مور بأن علق ببساطة على ضعف التحصينات ، وكذلك ضعف المدفعية والحامية الموجودة في البصرة ، وأوصى بأن ترسل من بغداد تعزيزات تتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف رجل ، وبأن تصدر الاوامر لقبيلة المنتفق بأن تمنع الايرانيين من العبور إلى الضفة اليمنى من شط العرب ، وأن ينظم جهاز من المخابرات العسكرية في ايران . وشرح مرة أخرى كيف أن وضع البريطانيين يحتم عليهم التزام الحياد ، وان الطرادات البريطانية قد أبقيت في ميناء البصرة فقط بهدف حمل بضائع الشركة اليها في حالة الضرورة .

وبعدها بيومين ، أي في ١٥ يناير ١٧٧٥ ، وصلت الأنباء إلى الوكالة البريطانية في البصرة ، عن طريق بوشهر ، بأن جيشاً ايرانياً من ٥٠ الف رجل قد غادر شيراز بالفعل بقيادة صديق خان شقيق الوكيل لمهاجمة البصرة(١) وكانت الحجة الظاهرية التي ساقها كريم خان أخيراً

---

(١) يقول أوليفر (الرحلة ، مجلد ٢ ، ص ٣٩٩) ان كريم خان طلب رأس باشا بغداد والغاء ضريبة كانت على الحجاج الايرانيين .

لتبرير عمله هي سوء المعاملة التي كان يلقاها الحجاج الايرانيون في العراق التركي حين يزورون الاماكن الشيعية المقدسة . ويبدو أنه قدم إلى الاتراك طلباً أو أكثر للتعويض أو الاعتذار لكن الاتراك اهملوها قبل أن تحدث القطيعة الاخيرة . وهناك ايضاً من الأسباب ، كما كشفت الاحداث التالية ، ما يحملنا على القول بأن الجهود التي بذلها ممثلو شركة الهند الشرقية بالبصرة في تحويل التجارة الخارجية من ايران إلى العراق التركي كان لها أثرها في الوصول بالأمور إلى قمة التوتر .

وظلت مضايقات بني كعب للبصرة مستمرة بل وتزايدت أيضاً . وفي ليلة ٢٥–٢٦ يناير سنة ١٧٧٥ استطاعت عصابة من أكثر من ثلاثمائة رجل منها الدخول ليلا الى المدينة بتسلق أسوارها ثم كسروا عدداً من المتاجر في السوق الكبير ، واستطاعوا أن ينجوا بمنهوباتهم دون عقاب ، وكان معظم ذلك من الثياب الهندية الفاخرة .

ولم يحدث شيء آخر حتى يوم ٦ مارس حين تجلت حقيقة أحوال المدينة المضطربة في هجوم ارتكبه عدد من المسلحين على ثلاثة ضباط بريطانيين من طاقم الطراد الراسي بالميناء . وكان هؤلاء قد خرجوا للصيد على الضفة اليسرى من النهر على بعد أربعة أميال أسفل البصرة ، وقد أصيب الضباط بجراح خطيرة ، ثم سلبت ثيابهم وتركوا ليموتوا كما اعتدي بالضرب أيضاً على طاقم بحارة القارب ، واستولي على القارب نفسه ، وفي الليل استطاع هؤلاء الضحايا أن يسيروا على ضفة النهر حتى تحاذي مرسى سفنهم ، وهناك أدركهم زملاؤهم ونقلوهم إلى ظهر السفينة ، لكن حالة أحد الضباط كان ميؤساً منها وقد اخترق رمح رئته أختراقاً تاماً .

وفي صباح ١٦ مارس وصلت الأنباء إلى البصرة بظهور طليعة الجيش الايراني ومعظم فرقه الأخرى المؤلفة من ٣٠ الف راكب وراجل إلى مصب صويب أحد روافد شط العرب على الضفة اليسرى من النهر

الرئيسي ، وعلى مسافة ٣٥ ميلا أعلى البصرة ، وكان منتظراً وصول المؤخرة ، وبها المدفعية والقائد العام ، خلال يومين . وقد وجد الايرانيون أنفسهم في أول الأمر في مواجهة قوات عربية كبيرة عسكرت منذ أيام على الضفةاليمنى من شط العرب ، لتمنع عبور الغزاة . وكان يبدو أنها تضم محاربي قبيلة ما ، لعلها المنتفق ، بقيادة شيخ منهم اسمه عبد الله .

وبعد ظهر اليوم نفسه وصل البصرة مبعوث من صديق خان يحمل رسائل لكل من المتسلم والوكيل البريطاني وشيخ العرب وزعماء الجاليتين الارمنية واليهودية ، وفيها يطلب من كل رئيس ارسال ممثل عنه كي يتفاوض مع القائد العام الايراني بشأن افتداء المدينة ، لكن المبعوث طرد دون ان يتلقى رداً من أي من المقصودين بالرسائل .

واجتاح الاتراك خوف عظيم في ذلك الوقت من الخطر الداهم الذي تهددهم دون ان يكونوا اتخذوا أية استعدادات لمواجهته رغم يقينهم بوشك وقوعه من قبل ثمانية عشر شهراً ، اللهم إلا استعدادات اتخذت على عجل وفي الأيام الاخيرة فقط .

الاستحكامات في البصرة مارس ١٧٧٥ :

وقد قام الرحالة مستر بارسونز بفحص استحكامات البصرة الدفاعية فحصاً عن كثب ، فقد كان موجوداً بها في هذه الأثناء ، وأكدت الاحداث التالية صدق ما كتبه الرحالة . كما يلي :

« المدينة مسورة يحيط بها خندق واسع عميق ، ولها اربعة بوابات وميناء ، والأسوار مبنية بالطين يتراوح سمكها بين ٢٠ و ٢٥ قدماً ، وعليها استحكامات مرتفعة بها كوى لرماة السهام (والعرب رماة ماهرون) . ولا تحيط الأسوار بالمدينة من ناحية الأرض فقط ، بل تلتف حولها كذلك من ناحية الخليج الذي يبعد مدخله عن المدينة بعض الشيء ، وعند هذا المدخل ينتهي السور من الناحيتين ، وفي كل من هذين

الطرفين استحكام عليه بوابة تبعد ثلاثة أميال عن المدينة . وفي هذه المساحة التي تتوسط الاسوار والمدينة آلاف الأشجار من النخيل وغيره من أشجار الفاكهة تقوم إلى جانب مزارع الارز ، ويبلغ طول محيط السور حوالي ١٢ ميلا ، ورغم ان نصف هذه الاراضي لا مباني فوقها إلا أن مدينة البصرة مدينة كبيرة ، وكانت مزدحمة بالسكان ازدحاماً كبيراً قبل وباء الطاعون . والبوابتان الكبيرتان تواجهان الأرض المحيطة بالمدينة إحداهما تسمى بوابة بغداد والأخرى بوابة الزبير . وليس حول ايهما خندق لحمايتها ، مع ان وجود مثله أمر حيوي . وأساس هذه الأسوار المبنية من الآجر المحروق يرتفع إلى مستوى أعلى من منسوب الماء حين يمتليء الخندق ، مباشرة من الخليج ، وتحول البوابات دون دخول المياه إلى المدينة .

وهناك ثمانية دشم ، في كل دشمة ثمانية مدافع نحاسية و ١٢ مدفعاً صغيراً ، إلى جانب ٩,٠٦ مدافع مثبته على سفينتين تواجهان الأسوار لكن هذه المدافع كانت في حالة لا تسمح باستخدامها . وحين وصلت الأخبار ، باعتزام الايرانيين محاصرة المدينة ، تعجل المسلمون إصلاح هذه المدافع وجعلها بحالة صالحة للاستعمال . وكانت دانات المدافع وطلقات الرصاص متوفرة بكثرة ، فقد كانت تصنع في المدينة وتصدر منها إلى ما جاورها .

وكان على مدخل الخليج من ناحية اليمين قلعة مزودة بثمانية مدافع فوهاتها إلى أسفل ، وعلى الناحية المقابلة ثمانية مدافع أخرى تتجه فوهاتها إلى أعلى وإلى عرض النهر . وإلى اليسار بطارية من اربعة مدافع تتحكم في مدخل الخليج وموضوعة بحيث يتسق عملها مع عمل القلعة التي على اليمين في الدفاع عن مدخل الخليج . وعلى بعد حوالي مائة ياردة أسفل منها بطارية أخرى مزدوجة ، مكونة من ١٢ مدفعاً على صفين ، وتسمى هذه القلعة القبطان باشا فالى جوارها يقع بيته وبيوت ضباطه ورجاله . وثمة بوابة أخرى بالقرب من القلعة في الناحية اليمنى من مدخل الخليج ،

تفتح ابوابها على المدينة ، وتقع القلعة على نهاية اسوار المدينة من هذه الناحية . لكن هاتين البوابتين صغيرتان ، والأقرب إلى الدقة ان نصفهما بأنهما بوابتان خاصتان او سريتان .

السفن البريطانية في البصرة مارس ١٧٧٥ :

وفي نوفمبر ١٧٧٤ ، حين وصل مستر بارسوتر إلى البصرة ، كانت هذه السفن التابعة لشركة الهند الشرقية راسية في الميناء ، وظلت جميعها ، ما عدا السفينة الاولى فقط ، راسية حتى بداية الحصار وهي : السفينة « ريفنج » التي تحمل من ٢٦ إلى ٢٨ مدفعاً منها ٢٠ مدفعاً عيار ١٢ رطلا ، وهي أكبر سفينة محاربة في أسطول الشركة كله ، ثم السفينة «إيجل» التي تحمل١٦ مدفعاً ، والسفينة الصغيرة « سَكْسِس » التي تحمل ١٤ مدفعاً . وكان الوكيل قد احتجز السفينتين الأخيرتين في ميناء البصرة دون استطلاع رأي السلطات المسئولة او استصدار إذن منها ، ودون ضرورة أيضاً . وقد أعلن الحاكم والمجلس في بومباي أسفهم لذلك العمل على نحو ما هو مذكور في تاريخ الشاطيء الايراني ، كما اسفوا أيضاً لمسلك وكيل البصرة المعادي لكريم خان . ونتيجة اضطراب الحالة بين المراهطة أصبحت السلطات في بومباي بحاجة شديدة إلى هذه السفن المحجوزة في البصرة دون ضرورة فأرسلت اوامر عاجلة مع السفينة « دريك » التي كانت متجهة إلى الخليج بلزوم رجوع تينك السفينتين خلال فترة لا تزيد على عشرة أيام من تسلم الاوامر .

ويجب ان نضيف الى هذه السفن البريطانية سفينتين أخريين ، ما دامتا كانتا تابعتين لأوامر الوكيل البريطاني ، وهما السفينتان « دجلة » و «الفرات» ، وكل منهما مزودة بأربعة عشر مدفعاً ويملكهما باشا بغداد ، لكنهما كانتا ما تزالان ترفعان العلم البريطاني ويقودهما ضباط من العاملين بخدمة الشركة ، وبين بحارة كل منهما عدد من الاوربيين . وسنرى أن احتجاز مستر مور تينك السفينتين وإبقاءهما تحت سيطرته إنما

كان خروجاً على سياسة الحياد التي اعترف هو مرتين من قبل بأنه ملتزم بها .

العمليات العسكرية حتى انتقال الوكالة البريطانية من البصرة — من ١٧ مارس الى ١٠ ابريل ١٧٧٥ :

ولم تكد القوات الايرانية تصل إلى مدخل نهر صويب حتى سارع الشيخ عبدالله بالرحيل عن المكان تاركاً لهم عبور النهر دون مقاومة . وبدأت هذه الطلائع من القوات الايرانية العبور على قوارب من جلد الماعز ، لكن ظل صديق خان عاطلا من الوسائل المناسبة لنقل مدفعيته وعتاده الثقيل إلى الضفة اليمنى للنهر . ولم يكن لدى سليم أغا متسلم البصرة سوى حوالي ١٥٠٠ رجل من القوات النظامية تحت امرته ، ولما لم يكن ولاؤهم له مؤكداً ، فقد قرر المتسلم انتظار الهجوم الايراني وراء سور المدينة ، لكنه ضرب اروع الامثلة للجميع في الشجاعة واليقظة والتضحية، وبذل جهوداً كثيرة متصلة في الاستحكامات والتحصينات الدفاعية .

١٩ مارس :

وفي يوم ٩ مارس ارسل مستر مور إحدى سفينتي الباشا لتصعد في النهر وتعود بمعلومات عن تحرك القوات الايرانية ، وكان يقودها في هذه الرحلة أحد ملازمي الطراد البريطاني ، وكان طاقم بحارتها من البريطانيين أيضاً ، وعلى ظهرها مستر ابراهام أحد العاملين بالوكالة .

٢١ مارس :

وفي الساعة الثالثة من صباح ٢١ مارس استطاع أسطول الخونة بني كعب ، الذين وعدوا الاتراك من قبل بأنهم لن يتعاونوا مع الايرانيين ثم عدلوا عن وعدهم لما لاح لهم من احتمال انتصار الايرانيين ، الصعود في النهر للانضمام إلى قوات صديق خان . وكانت لدى الطرادات البريطانية اوامر من وكيل البصرة بأن تمنع مثل هذا العمل لكنها لسوء الحظ لم

تستطع رؤية سفن كعب ، وعددها ١٤ سفينة ، إلا بعد أن أصبحت بعيدة بما يكفي لتمكينها من الإفلات . واستطاعت السفينتان «سكسس» و «إيجل» أن تستولي كل منهما على إحدى سفن كعب ، وأحرقت السفينة التي استولت عليها اولاهما في وسط النهر ، أما الثانية فقد عادت بصيدها إلى البصرة ، ووصلت باقي سفن اسطول كعب إلى المعسكر الايراني . وفي بعضها عطب قليل او كثير ، وكانت بطاريات المدفعية التي وضعها الفرس على مناطق مختلفة من ضفة النهر تمنع الطرادات البريطانية من مهاجمتها بعد أن وصلت إلى هناك ، وإحراز أي نجاح في هذا العمل .

٢٢ مارس :

وفي صباح ٢٢ مارس انسحب الوكيل إلى السفينة «إيجل» ربما لإحساس منه بأن تدخله الخاطىء بدأ يؤتي أوخم العواقب . وكان قد سبق أن نقلت إلى السفينة اموال الشركة والأشياء الثمينه فيها . وبعد ظهر نفس اليوم عادت السفينة البريطانية « سكسس » وإحدى سفن الباشا من مطاردة العدو ، وفي المساء عادت سفينة الباشا الأخرى التي كانت تستكشف تحركات العدو يوم ١٩ بعد أن واجهت في طريقها عدة مخاطرات .

فعند مرورها في النهر قرب المعسكر الايراني اوقفت ودار معها التحقيق لأنها لم تطلق مدافعها تحية للقائد العام ، ورد المسئولون في السفينة على ذلك بأنها مصعدة في النهر وكانت تنتوي أن تطلق مدافع التحية أثناء عودتها . وفي يوم ٢١ وكان الاشتباك بين الاسطول البريطاني وأسطول كعب قد حدث ، كان على السفينة أن تجتاز مرة أخرى مواقع بطاريات المدفعية الايرانية وهي تهبط النهر بعد رحلتها ، وطلبت منها السلطات الايرانية أن ترسو عند الشاطىء ، وأن يقوم قائدها بتقديم التحية ، فأرسل القائد جندياً يدعى رايلي وهو بزيه الرسمي مندوباً عنه للتحية ، واحتجز في مقابله رجلين ايرانيين كرهينتين على ظهر السفينة . وحدثت حادثة

أدت لاطلاق الايرانيين النيران على السفينة ، كذلك أيضاً ساهمت في الضرب مراكب بني كعب التي كانت راسية إلى الضفة الغربية من النهر ، وردت السفينة على النيران بالمثل ، وجرح رجلان من رجالها ثم واصلت السير في طريقها إلى البصرة . وتركت السفينة الجندي رايلي وراءها لهدف لم يتبينه أحد ، وبعد أن قضى فترة إقامة عومل فيها معاملة طيبة من جانب الايرانيين واستطاع الحصول على معلومات هامة ودقيقة عن حركة قواتهم وصل سالماً إلى البصرة ، وأعيد الرجلان الايرانيان اللذان كانا رهينتين على ظهر السفينة محملين بالهدايا .

٢٣ مارس :

وفي ٢٣ مارس وصل مبعوثان من صديق خان إلى البصرة وقابلا المتسلم والوكيل البريطاني وكانا يطلبان دفع مبلغ ٢٠٠ الف روبية فدية للبصرة ، وهددا بأنه إذا لم يدفع المبلغ فسوف يستولى على المدينة عنوة ، لكنهما طردا ايضاً دون جواب كما حدث في المرة السابقة .

وفي نفس اليوم وبناء على اقتراح قدمه الرحالة مستر أ. بارسونز ، الذي اقتبسنا عنه غير نص واحد ، والذي كان في الأصل ضابطاً بحرياً وكان مؤخراً قنصلا ووكيلا بحرياً لشركة تركية في الاسكندرية ، وهو يقضي بإقامة سد يمنع الملاحة في شط العرب فوق خليج العشار مباشرة، وقد تم ذلك بالفعل عن طريق صف القوارب بعضها إلى جوار بعض ثم ربطها بالحبال والسلاسل ، وذلك بهدف منع عبور مزيد من سفن الايرانيين كان متوقعاً أن تلحق بأسطول كعب فوق البصرة . وبمواصلة العمل من جانب ضباط البحرية البريطانية ورجال القبطان باشا أمكن الانتهاء من عمل هذا السد في مساء يوم ٢٥ مارس «بالشكل الذي يرضي كل من يهتم بالدفاع عن البصرة ، بل وبدأت الآمال تتزايد في أن يرحل الجيش الايراني « نتيجة عدم وصول إمدادات من الذخائر والمدفعية والمؤن» ، ووضعت سفينتان صغيرتان من سفن الباشا القبطان ، تحمل كل

منهما ٨ مدافع ومن ٨٠ إلى ١٠٠ رجل ، تحت قيادة بريطانية ، وكان العلم البريطاني مرفوعاً فوقهما .

٢٦ مارس :

وفي ٢٦ مارس أصدر الوكيل البريطاني أمراً بتدمير سفينة كعب التي استولت عليها السفينة البريطانية «إيجل» قبل أيام ، وخلال هذه العمليات أصيب أحد ضباط السفينة «سكسس» بحروق خطيرة وهو يحاول إطفاء النار التي كانت تقترب من كمية من البارود وتهدد بالانفجار .

٢٧ مارس :

وفي يوم ٢٧ أصبح معروفاً في البصرة بعد وصول الجندي رايلي أن معظم قوات الايرانيين موجودة الآن على الضفة اليمنى من النهر ، وأن القيادة ما زالت على الضفة اليسرى كما أنه كان لدى الاعداء ، رغم قلة عدد مدافعهم الثقيلة ، كميات ضخمة من الذخائر والامدادات .

٢ ابريل :

وفي يوم ٢ إبريل عرف ان الشيخ عبدالله ، الذي كان قد تقهقر أمام القوات الايرانية بمجرد ظهورها ، قد وصل إلى الزبير مع كل رجاله ، ووعد بمساعدة الحكومة في الدفاع عن المدينة ، وفي نفس اليوم وصل إلى البصرة الشيخ ثامر شيخ قبيلة المنتفق ، وكان منتظراً أن يعوق تقدم الايرانيين بأن يقطع النهر ، ومعه ٣٠٠ رجل من رجاله دون ان يعمل شيئاً لمنع تقدم القوات الايرانية .

٣ ابريل :

وفي يوم ٣ إبريل ظهر حوالي ٢٠٠ انكشاري جاءوا من بغداد ، ونزلوا من قواربهم في عزير وواصلوا السير براً حتى القرنه ، ثم عادوا إلى قواربهم وعبروا الى الضفة اليمنى من شط العرب ، وبهذا انتهت رحلتهم دون ان يدخلوا مع العدو في أي اشتباك ، وكانت معهم رسائل

من الباشا يعد فيها بتقديم المساعدة ، وكان واضحاً أنه عاجز تماماً عن تقديم ما يعد به .

٦ ابريل :

وفي الصباح الباكر من يوم ٦ إبريل بدأت طلائع الجيش الايراني تبدو على مرمى النظر من البصرة وبدأت تنصب خيامها على بعد ثلاثة أميال من بوابة بغداد في البصرة ، وفي مساء اليوم نفسه أصبحت خيامهم تمتد لاكثر من ميل حتى كوت الفرنجي ، وكان واضحاً ان معسكرهم يضم آلاف الرجال ما بين راكب وراجل .

٧ ابريل :

وفي اليوم التالي وصلت بقية قوات صديق خان وضربت معسكرها بحيث أصبح البيت الريفي للوكالة البريطانية في كوت الفرنجي وسط معسكر الايرانيين الكبير الممتد . وحوالي الظهر بدأت الاشتباكات بطريقة غريبة .. فقد تقدم اربعة فرسان ايرانيين من أسوار المدينة حتى اقتربوا منها قرباً جعل حوالي عشرة رجال يتسللون اليهم من دشمة في ركن السور ويباغتوهم فيقتلوهم جميعاً ويستولوا على ثلاثة من خيلهم . وكان كل الرجال في البصرة يحملون السلاح ، وواضح ان قواهم المعنوية كانت مرتفعة ، وقد ظلوا طوال الليل على الأسوار على أهبة الاستعداد الكامل لصد أي هجوم بمجرد محاولة القيام به .

٨ ابريل :

وفي صباح ٨ إبريل راح حوالي ٣٠٠ فارس ايراني يتعرفون على أسوار المدينة لكنهم ظلوا حريصين على البقاء خارج مرمى المدفعية التركية.

وفي الساعة الثالثة من بعد الظهر اليوم نفسه خرجت السفينتان البريطانيتان «إيجل» و «سكسس» ومعهما سفينتا الباشا وانطلقت السفن بأقصى سرعتها هابطة النهر تطارد أسطولا من بوشهر مكوناً من ١٦ سفينة شوهد يصعد في النهر في الصباح وقد وصل الآن إلى مسافة فرسخ

واحد من المدينة ، لكن السفن الايرانية أحست بالمطاردة فلاذت بالفرار ، وكان وجود المجاذيف ، إلى جانب الأشرعة ، في هذه السفن سبباً في سرعتها التي تجاوزت سرعة مطارديها ، وكان من بين سفن اسطول بوشهر سفينة شركة الهند الشرقية «تايجر» التي كان بنو كعب استولوا عليها عند شط العرب قبل عامين ، والباقي يتكون من ٥ سفن صغيرة كل واحدة منها مزودة بعشرة مدافع ، و١٠ سفن تتراوح مدافعها بين٦و٨ . وكان الذي أمر بتحرك الاسطول البريطاني هو الملازم روبنسون والملازم ثستلتون اللذان منحهما الوكيل الحرية الكافية في الحركة بشرط منع هذا الاسطول من الانضمام لأسطول بني كعب .

وفي الساعة الرابعة نزل مستر مور ومعه كل الاعضاء العاملين في الوكالة ومستر بارسونز وركبوا حول الاسوار متجهين باقصى سرعة إلى مصب خليج العشار . وفي الطريق قابلوا المتسلم الذي وعدهم بأن يدافع عن المدينة من البر إذا استطاعت الوكالة ان تدافع عنها من البحر . وقد لاحظوا أن العرب والاتراك جميعاً كانوا متحمسين للدفاع عن المدينة ، وان أحدهم لم يكن يترك مكانه المكلف بحراسته على الاسوار ليلا أو نهاراً

٩ ابريل :

وفي حوالي الساعة الثانية من صباح ٩ إبريل ، وكانت الليلة تامة الاظلام بلا قمر ولا نجوم حاولت جماعات من الايرانيين تسلق الأسوار في أماكن مختلفة بين بوابتي الزبير وبغداد ، ودار القتال رجلا لرجل بين المهاجمين والمدافعين واستمر التلاحم أكثر من ساعتين . ووسط هذا الهرج والاختلاط سارع البريطانيون بترك مبنى الوكالة وجدّوا في السير نحو مصب خليج العشار فوصلوه سالمين رغم كثافة الظلام ، وكان مستر بارسونز ومعه رجل آخر هما آخر من ترك مبنى الوكالة ، واستغرقا في الطريق أكثر من ساعة يتهددهما القتل فيها غير مرة من الاحجار التي تلقيها النساء البصريات عليهما من فوق أسطح المنازل لتصوّرهنّ أنهما من

الايرانيين . وكان مدخل خليج العشار يحرسه أكثر من ثلاثمائه رجل عربي من رجال القبطان باشا ، وأحاط رجاله بجماعة البريطانيين من الناحيتين حتى وصلت ظهر السفينة «إيجل» بسلام .

وحين انتشر ضياء النهار تبين أن المدافعين عن البصرة استطاعوا صد الهجوم ، ورأى مستر بارسونز بعد ذلك ٢١ رأساً من رؤوس الايرانيين معلقة على بوابتي الزبير وبغداد ، لكنه ارغم أيضاً على أن يسمع بأذنيه السباب الموجه إلى البريطانيين وأن يرى مستر مور وقد استبد به الاضطراب والخلط نتيجة الغزو الايراني .

وبعد ظهر اليوم نفسه دفع الفضول بمستر بارسونز ومعه أربعة من العاملين في الوكالة إلى القيام بجولة بلغت حوالي ١٠ أميال حول أسوار المدينة ، فوجدوا على كل بوابة من البوابتين الرئيسيتين حوالي ٥٠٠ رجل وحوالي ٢٠٠ رجل عند كل دشمة من الدشم ، ووجدوا أن التجار الارمن واليهود الاثرياء قد ارغموا على البقاء وراء المتاريس ، والذي أدهشهم أنهم وجدوا الآباء الكرمليين الفرنسيين يفعلون الشيء نفسه ، ربما لضرب المثل الصالح قبل أي اعتبار ، وظهر أن الفضل الاكبر في صد هجوم الايرانيين الليلة الماضية كان يرجع للشيخ ثامر ورجاله المحاربين من قبيلة المنتفق .

وفي نفس الوقت تقريباً ، وحين ترامى خبر هجوم الايرانيين على البصرة إلى الزبير لاذ الشيخ عبدالله بالفرار من هناك . ووقع بيد الايرانيين ما كانوا في مسيس الحاجة له من جميع المؤن والإمدادات التي تركها وراءه ، والتي جاء عنها في أحد التقديرات أنها تكفي تموين البصرة كلها شهرين كاملين .

١٠ ابريل :

ومر يوم ١٠ إبريل هادئاً حتى المساء . ولكن في الساعة التاسعة منه اكتشفت سفن الباشا التي كانت تتجول عند الجانب البعيد من النهر

بالقرب من السد المقام ، وجود رجال على الشط فأطلقت عليهم النيران وبعدها بقليل تبين أن القاربين المربوط أحدهما بالآخر بجانب هذه الضفة من النهر قد اشتعلت فيهما النيران ، كذلك اشتعلت أيضاً في قرية مجاورة ، وظلت هذه القرية ، التي واصلت السفينة «سكسس» إطلاق النيران عليها مراراً عديدة ، تحترق ست ساعات متواصلة .

انسحاب الوكالة البريطانية من البصرة الى بوشهر من ١١ الى ١٥ ابريل ١٧٧٥ :

وقد كتب الوكيل ومجلس الوكالة ،الذي يضم السادة جرين ولاتوش ، إلى بوشهر في يوم ٢٣ مارس يطلبون من مستر بومونت ، الذي كان قد احتجزه الايرانيون ، أن يرسل اليهم دون ابطاء أية سفن للشركة تصل اليه من بومباي . ووصل هذا الخطاب إلى مستر بومونت في بوشهر بتاريخ ٣٠ من نفس الشهر ولكن الميناء كان عندئذ خالياً من أية سفينة بريطانية . وبعدها ظهر الاسطول البريطاني من بوشهر في النهر أسفل البصرة يريد اللحاق باسطول كعب في أعلى النهر ، وظن مستر مور الوكيل البريطاني أن من الافضل الانسحاب من البصرة ، لكنه لم يقم بأية محاولة لنقل بضائع الشركة إلى ظهور السفن ، وترك كل شيء وراءها عدا خزانة الشركة التي نقلت من قبل إلى ظهر السفينة ، وبقيت تحت رحمة البحارة . ولا يبدو ان هذا التصرف جاء بسبب ضيق الوقت بقدر ما يبدو أنه كان إملاء من السلطات التركية التي أجبرت الوكيل على الوفاء بوعده عدم مغادرة البصرة ما دامت باقية في أيدي الاتراك .

وبدأ النزول إلى النهر في الحادية عشرة من ظهر يوم ١١ إبريل ، وكان قادة الاسطول ، الذي يتكون من «إيجل» و «سكسس» وسفينتي الباشا الصغيرتين وسفينتين تركيتين ، متفقين على ضرورة مهاجمة أسطول بوشهر وبعدها ترجع السفن إلى البصرة . وحوالي الساعة الثالثة من بعد الظهر شوهد أسطول مكون من ١٢ سفينة صغيرة و ١٣ قاربا مسلحاً

راسياً على بعد ثلاثة أميال أسفل الجزيرة الأولى ، وكانت القوارب في هذا الاسطول تحمل إمدادات للقوات الايرانية . وفي الساعة الرابعة بعد الظهر أطلقت سفينة القيادة بين هذه السفن النار على السفينة «إيجل» التي كان على ظهرها الوكيل واعضاء مجلس الوكالة ، وعندئذ تبين أن السفينتين البريطانيتين كانتا مقصودتين بالهجوم . وفي الرابعة والنصف كانت «إيجل» قد اتخذت مدى مناسباً فبدأت إطلاق نيرانها الثقيلة ، وتبعتها السفينة «سكسس» بنفس الطريقة ، وبعدها مباشرة بدأت السفن الايرانية في التراجع إلى مضيق في النهر وهي تواصل إطلاق النيران ووراءها «إيجل» و «سكسس» محافظتين على المسافة الضرورية كي يكون أكبر عدد ممكن من السفن داخل مدى النيران . ولم تستطع سفينتا الباشا ولا السفينتان التركيتان أن تصمدا في المعركة إلى جانب السفينتين البريطانيتين إيجل وسكسس فجنحتا إلى البر غير مرة . وحوالي الخامسة والنصف كانت السفينة «سكسس» قد أصيبت بمزيد من الخسائر علاوة على إصابات مباشرة وثلاث وقعت لها في المعركة ، وبعدها بقليل لاذت السفن الايرانية بالفرار وراحت السريعة منها تشد اليها البطيئة لتعاونها . وحوالي السادسة من بعد الظهر كانت ترسو في منطقة ضحلة المياه بالقرب من الشاطيء الايراني . وتابعت «إيجل» و «سكسس» المطاردة فاقتربتا منها بقدر ما يسمح لهما الغاطس بالاقتراب ، وراحتا تطلقان النيران حتى هبط الظلام فكف الطرفان عن تبادل النيران كما لو كان الامر متفقاً عليه . ولم تكن أي من سفن الباشا قريبة بما يكفي لان تطلق طلقة واحدة ، ولم تبرح كل مرساها حتى انتهى الأمر ، ومن الحقائق الجديرة بالذكر أن المعارك هذه كلها لم يقتل فيها رجل واحد ، او حتى يجرح ، وقيل أيضاً أن الايرانيين انسحبوا دون خسائر في الارواح ، لكن السفينة «إيجل» أصيبت إصابات خطيرة (١) .

---

(١) من الصعب — نظرا للمصالح الشخصية وراء كل من كتب وصفا لهذا الامر — أن نعرف يقينا ما الذى حدث بين الاسطولين البريطانى =

وفي صباح ١٢ إبريل تبين أن الايرانيين استطاعوا أن يبعدوا سفنهم عن مرمى السفن البريطانية بالتراجع إلى منطقة ضحلة داخل المياه نهر قارون ، وفي السادسة من الصباح رفعت السفينة «إيجل» مرساتها ، والشيء المدهش فعلا هو أن بحارة السفينة «سكسس» لم يكونوا يعلمون أن الوكيل ينوي إعلان الدور الذي قام به في الدفاع عن البصرة ، وسارت هابطة في شط العرب .

وفي الثالثة من بعد الظهر شوهدت ثلاث سفن إيرانية تتقدم مصعدة في النهر ، وحين اقتربت منها السفن البريطانية والتركية لاذت بالفرار إلى خليج قريب ، وبعدها بنصف ساعة شوهدت سفينتان ايرانيتان تتقدمان من نفس الاتجاه ، وأطلقت إحداهما طلقتين على السفينتين البريطانيتين ثم أسرعتا بالفرار ، وكان الغرض هو الابقاء على مسافة تفصل بين الاسطولين حتى يهبط الظلام .

= والايرانى يوم ١١ ابريل سنة ١٧٧٥ فالروايات المختصرة التى رواها كل من مستر مور المقيم البريطانى والشيخ ناصر شيخ بوشهر وقائد الاسطول الايرانى ــ كلها روايات تتباعــد تباعــدا كبيرا (انظر : ص ٢٩٢ ، ص ٢٩٦ ــ ٢٩٧ من تلخيص مستر سالدنها للاحداث من ١٦٠٠ ــ ١٨٠٠) لــكننا اتبعنا هنا روايــة مستر بارسونز لرحلته لانها أقرب للواقع ، فقد كان مستر بارسونز يعمل في ذلك اليوم كملازم على ظهر السفينة « سكسس » مكان ضابط جرح في انفجار حدث يوم ٢٦ مارس وكان ما يزال جريحا في حالة خطرة ، وكانت لديه على الاقل فرصة ممتازة لمراقبة حوادث المعركة · وتختلف رواية مستر مور عن رواية مستر بارسونز ــ بشكل أساسى ــ في تأكيد الاول أن الاشتباك قد حدث كلــه وبين السفن مدى بعيد ، وان السفن البريطانية لم تصب بأية أضرار · وحسب ما يذكره الشيخ ناصر فان السفن البريطانية هى التى بدأت المعركة وان سفن بوشهر ــ التى كانت تحت قيادته ــ لم تقم بأى دور في اطلاق النيران · وكانت الطلقات القليلة التى انطلقت من سفن ايرانية هى تلك التى أمر الميرعلى ــ من جزيرة خاراج باطلاقها من سفنه الصغيرة · ويؤكد الشيخ بعد ذلك أن السفن البريطانية ظلت في مرساها يوما كاملا بعد هــذا الاشتبــاك · والصعوبة بالنسبة لرواية مستر بارسونز هى أن الخسائر التى حدثت في مدفعية السفن تؤكد تقارب المسافة بينها ·

١٣ ابريل :

ورسا الاسطول الانجليزي ،التركي في المساء ، لكن سفنه عادت إلى الطواف مرة أخرى في الرابعة من الصباح ، وبحلول الظهر كان الحاجز المقام على مدخل شط العرب قد أمكن اجتيازه ، وخلال ساعة تم نقل الجنود العرب والاتراك الذين كانوا على سفينتي الباشا إلى السفن التركية وكان عددهم مئتين وثلاثين رجلا وانتقل إلى سفينتي الباشا من بحارة «إيجل» و «سكسس» وأبحرت السفينتان التركيتان إلى الكويت ، وكانت في ذلك الوقت تابعة لولاية البصرة . وسارت السفن البريطانية وسفينتا الباشا إلى بوشهر فوصلتها بعد ظهر يوم ١٥ إبريل .

أعمال البريطانيين في بوشهر ضمن عمليات حصار البصرة — ٧ — ٢٣ ابريل ١٧٧٣ :

وفي نفس الوقت ، وكما هو مذكور في الفصل الخاص بتاريخ الساحل الايراني ، كلفت حكومة بومباي مستر ر. جاردن الذي كان وكيلا في البصرة من قبل ، والذي أصبح عندئذ أحد أعضاء إدارة الوكالة في بومباي وكان في طريقه الى البصرة لأعماله الخاصة ليواصل الرحلة إلى أوربا ، بأن يبدأ المفاوضة مع كريم خان بشأن إطلاق سراح مستر بومونت الذي كان الوكيل الايراني قد سجنه في شيراز تنفيساً عن غضبه من أعمال شركة الهند الشرقية . وكانت حكومة بومباي تستهدف أيضاً إقامة علاقات طيبة قدر الممكن بالحاكم الايراني وتغيير السياسة العدوانية التي انتهجها معه مستر مور الذي كان أمر بمقاطعة السفن البريطانية جميعاً ، وحتى الخاصة منها ، الموانى الايرانية .

ووصل مستر جاردن إلى بوشهر يوم ٧ إبريل على ظهر الطراد «دريك» وفي حمايته جاءت ثلاث سفن تجارية صغيرة محملة بشحنات ثمينة من البضائع إلى البصرة . وأبلغه مستر بومونت بطلب الوكيل في البصرة المعونة البحرية قبل عدة أيام ، وأبلغه أيضاً أن عليه إجابته فوراً

بالسلب أو بالايجاب . ونظراً لعدة اعتبارات فضل مستر جاردن انتظار التعليمات من بومباي بدلا من مساعدة مستر مور الذي كانت مواقفه العدائية من الايرانيين قد أصبحت معروفة للجميع ، ثم هو أيضاً كان يعتقد أن الايرانيين سينتصرون أخيراً على الاتراك ، وأن كريم خان لو عزز قبضته على الخليج فسيستحيل التوصل إلى أي تفاهم بينه وبين البريطانيين على الإطلاق ، كما ظن أيضاً أنه من باب المجازفة أن يواصل شق طريقه إلى البصرة وفي حمايته تلك السفن التجارية الثلاث ، كما كان يعتقد بأن وكالة البصرة كانت مستطيعة تجنب الموقف السيء الذي تردت فيه لو قامت منذ البداية بنقل كل ممتلكاتها إلى ظهري السفينتين اللتين تملكهما بالفعل وهما «إيجل» و «سكسس» ، لذلك كله رأى أن البدء بالتفاوض مع الوكيل قد يكون أفضل الطرق لضمان أموال الوكالة في البصرة ، التي هددها عمل الوكالة هناك باقحام نفسها طرفاً في الحرب إلى جانب الاتراك . وكان يأمل أيضاً أن ينجح في مفاوضاته هذه لأنه كان يرى أن تصرف مستر مور في وقف التعامل التجاري مع ايران إنما كان السبب الاساسي لغضب الوكيل الايراني عليه بل وحتى لهجومه على البصرة ، وقد خولته سلطات بومباي في أن يعد باسمها ، في حالة التوصل لاتفاقية ، أن يعود البريطانيون إلى فتح وكالتهم في بوشهر مرة أخرى واستئناف التجارة مع ايران . وارسل مستر جاردن خطابه الأول إلى الوكيل الايراني في شيراز بتاريخ ١١ إبريل . وفي يوم ١٥ ، يوم وصول مستر مور وجماعته إلى بوشهر ، كتب مرة أخرى إلى كريم خان يلتمس منه تأكيداً بأن الأملاك البريطانية في البصرة لن تمس ، وكرر طلبه هنا مرة أخرى لدى الشيخ ناصر شيخ بوشهر الذي كان يقود الاسطول الايراني أمام البصرة .

وفي ٢٣ إبريل تلقى مستر جاردن رداً مطمئناً من كريم خان ، فانزاح القلق الذي كان مستبداً به ، وألقى كل اللوم في «تلك

الاضطرابات الخطيرة التي حدثت مؤخراً بين البريطانيين والايرانيين على مستر مور وحده » .

تقدم الحصار ابريل — اغسطس ١٧٧٥ :

ولم يحرز الايرانيون في البداية الا نجاحاً ضئيلا في عملياتهم ضد البصرة ، وقد جاء في خطاب كتب منها يوم ٢٠ إبريل .. « إن رجال قبيلة المنتفق وغيرها من قبائل العرب مجتمعون لحماية البصرة ، وأن الصحراء تفيض بالمحاربين ، وألا خطر على البصرة من الجيش الايراني» وفي يوم ٢٦ يونيو أمكن شحن خمسين مدفعاً كانت للبرتغاليين من بوشهر ، وسط مظاهر الفرح والابتهاج ، لتؤدي عملها في احتلال البصرة ، وخلال ما بقي من هذا الشهر ظلت سفن النقل رائحة وغادية بين البصرة وبوشهر . لكن مدفعية الايرانيين ، رغم أنها كانت تحت قيادة رجلين من الاوربيين لم تستطع أن تحقق أي نجاح في مواجهة استحكامات الاتراك ، وكان المنجمون والعرافون يأمرون الجيش الايراني بتأجيل الهجوم كلما حاول ذلك حتى وصل الحصار إلى مستوى سيء من التفكك وعدم الاحكام . وفي أغسطس ١٧٧٥ ، وبعد القضاء على اسطول من السفن الايرانية يقوده الشيخ ناصر شيخ بوشهر وصل اسطول قوى أرسله إمام عمان لمساندة الاتراك ، واتخذ الاسطول مواقعه عند مدخل شط العرب ، فأمن السيطرة على هذا النهر فترة ما . وانتهزت هذه الفرصة لتوصيل الإمدادات إلى المدينة كي تستطيع الصمود في الدفاع . ويبدو من حقيقة أن سلطان عمان طالب الاتراك في سنة ١٧٩٨ ثم في سنة ١٧٢٦ بأن يدفعوا التزاماتهم المالية في مقابل الخدمات البحرية التي قدمها أسلافه للاتراك أثناء حصار البصرة أن السلطات التركية كانت قد وعدت العمانيين بمكافأة مادية قبل أن يوافقوا على تقديم العون البحري لهم ، كذلك حصل الايرانيون على مساعدة ذات قيمة من قبيلة خزعل على الفرات ، وهي رغم عروبتها تشاركهم عقيدتهم الشيعية .

رحيل الوكيل البريطاني من بوشهر الى بومباي ١٥ يوليو ١٧٧٥ :

ورداً على سؤال لمستر جاردن فور وصوله إلى بوشهر أجاب مستر مور بأنه ينوي الرجوع إلى البصرة فقد لا تسقط في أيدي الايرانيين ، أما إذا سقطت فسيحاول أن يرى أفضل ما يمكن عمله . غير ان الحوادث سارت على غير ما يهوى ، ففي ١٢ مايو(١) دخلت سفينة صاحب الجلالة « سي شور » المزودة بعشرين مدفعاً بقيادة الكابتن فارمر المضيق إلى بوشهر وفي حمايتها سفينة كبيرة من البنغال متجهة إلى البصرة ، وبهذا وصل عدد السفن التي كانت ترفع العلم البريطاني في ميناء بوشهر إلى تسع سفن ، ونشير هنا إلى أن السفينة «سكسس» قد سافرت الى الهند في أول مايو لنقل البريد ، وخشي الايرانيون أن تقوم السفن البريطانية بهجوم مضاد في البصرة لصالح أصدقائهم الاتراك .

وفي ٢٤ مايو صدرت الاوامر الى الكابتن فارمر من قائده سير ادوارد هيوز بأن يقدم العون لممثلي شركة الهند الشرقية إذا احتاجوا لذلك وحيثما التقى بهم . وهكذا وضع الكابتن فارمر نفسه لحماية أية سفن تنوي الاقلاع من بوشهر إلى البصرة ، لكن مستر مور رفض ، بجبن شديد ، هذا العرض . وأخيراً ، في مساء ١٥ يوليو أبحرت كل السفن البريطانية ، باستثناء السفينة « دريك » من بوشهر إلى بومباي في حماية سفينة صاحب الجلالة «سي شور» وقد تعهد قائدها بأن يحميهم من المراهطة ومع هذا الاسطول وعلى ظهر السفينة «إيجيل» عاد مستر مور ، الذي

---

(١) يبدو أن الاميرال نلسون الكبير كان قائد السفينة « سيشور .. » في ذلك الوقت ، وقد ظل كذلك من ١٧٧٣ الى ١٧٧٦ « وقد زار خلال جولاتها العادية في أيام السلم كل الموانى من البنجال الى البصرة .. » كابتن ماهون « حياة نلسون .. » ، ص ١٤ . وقد كتب نلسون نفسه يقول عن عمله في الشرق : « لست أظن رحلة أقصر من هذه الرحلات كافية لاشباع رغباتى في الاستزادة من علوم البحر .. » لكنه رجع للعمل بانجلترا لانه لم يكن يتحمل العمل في الشرق .

كان قد أرهقه طول البقاء على ظهر السفن فهو لم يهبط في بوشهر بل واصل السفر إلى بومباي ، وعلى السفينة «سيشور» كان مستر بارسونز ، أما السادة لاتوش وابراهام فقد بقيا في بوشهر كي ينتهزا أول فرصة متاحة ويعودا إلى البصرة ليتوليا الإشراف على شئون الوكالة فيها . وكتب مستر مور ، أثناء سفره إلى الهند ، خطاباً لمتسلم البصرة ذكر فيه أنه قد اصطحب السفينتين التركيتين الصغيرتين معه إلى الهند لنفس السبب الذي حمله من قبل على إبعادهما عن البصرة ، وهو انقاذهما من الوقوع في أيدي الايرانيين . وطلب منه أيضاً ، بالنظر لصعوبة عودة السفينتين ، أن يفوضه ببيعهما لحسابه في بومباي . وفي هذا الاتصال ذكر مستر مور لسليمان أغا : « وسأظل دائماً أذكر الشرف الذي احطتموني سموكم به في طلب مساعدتنا للدفاع عن البصرة ، وأود ان اقول لك إنه كان بوسعنا تقديم مزيد من الدفاع لكنني أعتقد أنك ستقدر الظروف الصعبة التي واجهناها منذ خرجنا من البصرة » .

وكان مسلك مستر مور الطائش أحق باللوم من مسلك المتسلم . لأنه بعد أن تخلى عن سياسته في عدم التدخل ووقف بالفعل إلى جانب الأتراك كان عليه أن يستمر في مساعدتهم إلى آخر ما يستطيع ، وقد أدى هذا الموقف بمستر بارسونز لأن يكتب في نهاية حكايته(١) : « وهكذا ترك البصريون التعساء وحدهم ، وتخلى عنهم من كان من واجبهم ومن مصلحتهم أن يدافعوا عنهم ، ولو فعلوا هذا واستمروا في الوقوف معهم لما استطاعت كل جيوش ايران شيئاً ضد المدينة .. » . وكان من رأي مستر جاردن أيضاً ان مستر مور مخطىء ولا شك في التخلي عن وعده الذي قطعه على نفسه بالنسبة للمتسلم ، وأنه من الخطر أن يرجع إلى البصرة حتى لو حدثت تسوية بين الايرانيين والاتراك .

---

(١) نستطيع أن نفترض أن هذه الكلمات مكتوبة فقط من أجل باشا بغداد والحكومة التركية ، فلم يكن من رأى مستر بارسونز أن يظل البريطانيون في البصرة . (انظر ص : ١٨٠ من كتابه) .

استسلام البصرة — ١٥ ابريل ١٧٧٦ :

واستطاعت البصرة ، بفضل الحماسة التي كان سليمان أغا قادراً على بثها بين الناس أن تصمد سنة كاملة منذ بدء الحصار ، وهي مدة كان يمكن أن تضايق هذه المدينة بسكانها الكثيرين ، لكن الحصار الايراني لم يكن حصاراً محكماً في أي وقت من الاوقات .

وأخيراً وفي مساء ١٥ إبريل ١٧٧٦ ، وبعد أن يئس المدافعون تماماً من وصول أية امدادات لهم من بغداد(١) ، قام الوجهاء والأعيان العرب في البصرة وما حولها بزيارة لصديق خان في معسكره لاتخاذ إجراءات تسليم المدينة ، وفي صباح اليوم التالي تم استيلاء الايرانيين على البصرة . وكانت شروط الاستسلام تنحصر فقط في « معاملة أهل البصرة باحترام لأرواحهم وممتلكاتهم وعائلاتهم » ، وعومل المتسلم ووجهاء المدينة معاملة الأسرى ، فأرسلوا إلى شيراز ، وأمر صديق خان ، بمجرد تسليم المدينة اليه بأن يحتلها ٦ آلاف جندي نظامي تحت قيادة ابنه علي تقي خان وعلي محمد خان الذي سنلتقي باسمه كثيراً فيما بعد ، وفي يوم ٢١ إبريل دخل المدينة رسمياً في قوات أخرى ، وطلب من عدد من المواطنين إخلاء بيوتهم لإقامة هؤلاء الجنود فيها .

ولم توقع القوات المحتلة بأهل البصرة أية مضايقات أخرى ، حتى إن اثنين من الجنود اتهما بالسلب والنهب فأمر القائد بضربهما حتى مات أحدهما من قسوة الضرب ، لكن القحط ظل سائداً بين الفقراء في البصرة كما كان أثناء الحصار ، فقد باعوا كل ما كانوا يملكون أثناء الحصار الطويل ، ولم تكن ثمة أعمال يستطيعون أن يشتغلوا فيها .

---

(١) حسب ما يذكر أوليفر (الرحلة ، مجلد ٢ ، ص ٤٠٢) ، فان باشوات الموصل وديار بكر وحلب ودمشق ساروا الى بغداد في وقت واحد بأوامر صدرت لهم من القسطنطينية ، وأعدموا باشا بغداد ترضية للايرانيين ، لكن صديق خان لم يرفع الحصار عن البصرة ، رغم أنه أعلن رضاه عما حدث .

وقد قيل أن كريم خان قد أمر ، بمجرد أن تلقى أخبار استسلام البصرة ، بأن يختم على كل البيوت التي هجرها أصحابها او غابوا عنها ، وترفع اليه قائمة كاملة بهذه البيوت ، كما أمر بأن يقدم اليه وصف تفصيلي وواضح للبلاد الممتدة من البصرة باتجاه مسقط » ، ومن هذه التعليمات الاخيرة يبدو أن الوكيل لم يكن يهدف لأن يستغل هذا الاقليم مالياً فقط ، بل وينوي أيضاً اتخاذه قاعدة لفتوحات أخرى . وفي يونيو ١٧٧٥ صدرت الاوامر لسفن الاسطول الايراني بالعودة إلى موانيها في ايران . ووصل الشيخ ناصر إلى بوشهر ، أبعد تلك المواني ، في اليوم الأول من الشهر التالي .



الحالة خلال احتلال الايرانيين للبصرة ١٧٧٦ ـ ١٧٧٩

عودة العاملين في الوكالة البريطانية الى البصرة مايو ١٧٧٦ :

قبل استسلام البصرة كان مستر جاللي أحد الموظفين بشركة الهند الشرقية موجوداً بالمدينة ليرعى مصالح الشركة ، وقد استقبله « صديق خان استقبالا مهذباً جداً » ، وعاونه الشيخ ناصر معاونة حقيقية صادقة ، وفي يوم ٢٠ إبريل سمح له بأن يتسلم الوكالة البريطانية في المدينة حيث وجد كل شيء فيها بحالة طيبة ، وقد ظل بالبصرة طوال فترة حصارها ممثل شركة الهند الشرقية الفرنسية ، وبعض الرعايا الايطاليين تحت حماية فرنسا كذلك الآباء الكرمليون . وفي ٣ مياو وصل خطاب من مستر جالي إلى بوشهر ، واستعد الرجال العاملون بالوكالة والمقيمون هناك ، وهم السادة لاتوش وأبراهام لانتهاز الفرصة المناسبة والعودة إلى البصرة دون ابطاء . وبعد أن حملوا معهم الهدايا المناسبة لصديق خان والشيخ ناصر ، واسرعوا إلى ركوب سفينة أهلية ، وتركوا للمقيم في بوشهر أن

يكتب لحكومة بومباي بتحركهم ، هبت ريح معاكسة فاحتجزت السفينة بعد أن أبحرت واضطرتهم للبقاء حتى يوم ٥ مايو . وقد تركت الاوراق والسجلات الخاصة بوكالة البصرة موقتاً في بوشهر لأنها كانت هناك في مأمن أكثر من وجودها بالبصرة . وحين وصل الرجلان إلى غايتهما كتبا يقولان إنهما وجدا « حالة وكالة الشركة الموقرة ممتازة ، وإن صديق خان بنفسه عرض عليهم مودته ورعايته ، وأبلغهم أن شعبه يحتفظ باحترام خاص للوكيل وللمجلس . وأنه إذا كانت الامور قد تعقدت في البداية ، فهم يستطيعون اليوم دون شك أن يأملوا في أن تزدهر تجارتهم أيما ازدهار في ظل الحكم الايراني للبصرة » . وربما كانت أسباب هذا الوضع الممتاز ، أو بعض أسبابه على الاقل ، هي جهود ميرزا محمد حسين أكبر مستشاري صديق خان الذي استخدم كل نفوذه كي يبسط حماية سيده على بعض الاشخاص الذين طلب الوكيل البريطاني الحماية لهم . وكان صديق خان في بداية الأمر مستعداً لمجاملة البريطانيين والتفاهم معهم حتى إنه أبلغ مستر لاتوش ، الذي عهد اليه بمهام الوكيل ، بأن « مبنى الوكالة البريطانية هو المبنى الوحيد في البصرة الذي يصلح لإقامته ، لكنه ، إكراماً للبريطانيين لن يقيم فيه ولو كانت حوائطه من الذهب » .

حكم الايرانين في البصرة وعلاقاتهم بالوكالة البريطانية فيها ١٧٧٦ – ١٧٧٩ :

وبدا أن القصد والاعتدال هما طابع الحكم الجديد في البصرة في بداية الأمر فقط ، ففي أول يونيو فرض صديق خان ضريبة ثقيلة على مدينة البصرة كجزية ، وعهد الايرانيون بجمع هذه الضريبة إلى وجهاء الأهالي ، وكان هذا الاجراء نفسه سبباً في وقوع العبء الأكبر منها على الفقراء العاجزين عن الدفع ، لأن اهتمام الوجهاء كان منحصراً في إعفاء أنفسهم ، وبعدها لجأت السلطات الايرانية إلى وسائل الضغط والقسر

لتنفيذ بقية مطالبهم ، وهكذا أصبح أهل البصرة يعتبرون الوكالة البريطانية الملجأ الوحيد القادر على حمايتهم من جشع حكامهم الجدد .

سبتمبر ١٧٧٦ :

وكان العداء بين الوكالة البريطانية والسلطات الايرانية نتيجة طبيعية لهذه الظروف ، وفي سبتمبر ١٧٧٦ ، وبسبب القاء رجال صديق خان القبض على بعض التجار من الاهالي ممن لجأوا إلى الوكالة ، وهو أمر اعتبره البريطانيون خدشاً لهيبتهم وكرامتهم ، أصبح التوتر حاداً بين الجانبين . وكان الايرانيون يعرفون جيداً أن وجود الوكالة البريطانية في البصرة مفيد لهم لأنها ذات أهمية في المدينة ، وهي تشجع أهلها على عدم الهجرة منها وهي أيضاً أساس لازدهار تجارة الاجانب فيها مستقبلا . وهكذا حين عرف الحاكم الايراني باعتزام الوكيل والمجلس نقل مؤسسات الوكالة من البصرة إلى بوشهر ، وهو بالمناسبة قرار كان البريطانيون أنفسهم يعرفون جيداً أن السلطات الايرانية لن تسمح لهم بتنفيذه ، بادر إلى طمأنته ، وأكد له أنه لن يحدث مستقبلا أي انتقاص من امتيازاته ، والتمس منه البقاء في البصرة .

وأحس موظفو الشركة أنهم قد أصبحوا بالفعل سجناء في البصرة ، كما أوصت ملاحظة من الوكيل أيضاً أنهم لن يستطيعوا استئناف نشاطهم طالما بقي الايرانيون مسيطرين على المدينة ، فقد جاء في هذه الملاحظة : « وقد بذلت جهوداً كثيرة لاقناعهم بأن القوة لا تجدي في دنيا التجاره ، وخاصة معنا نحن ، وقد وفقت في إقناعهم في بداية الأمر ، لكن إقناعهم الآن أصبح في نفس استحالة اقتناعهم بأن مذهبهم الديني عبث وسخف » .

يناير ١٧٧٧ :

وفي ٣١ يناير ١٧٧٧ وصلت الأمور حد التأزم في موضوع المدعو خوجا يعقوب وهو أكثر التجار اليهود في البصرة ثراء وكان أيضاً سمساراً للوكالة البريطانية . فقد هاجمته قوات الايرانيين واقتادته من بيته ،

ومعه عدد كبير من النساء وأفراد أسرته . وارغموه بالضرب المبرح الذي شارك فيه علي محمد خان ، خليفة صديق خان في البصرة ، بنفسه على توقيع صك لهم بستة آلاف تومان . كما رفضوا السماح لمترجم الوكالة ، الذي ارسله الوكيل للحصول على تفسير لذلك التصرف بمقابلة كبار المسئولين . واعتصم الوكيل وبقية الموظفين ، بعد أن ارسلوا خطاب شكوى إلى كريم خان عن طريق بوشهر ، في مبنى الوكالة ورفضوا التفاهم مع السلطات المحلية . وقد أثار اغلاق الوكالة البريطانية كثيراً من التعليقات في المدينة حتى إن السلطات الايرانية أرغمت على مضاعفة حراسة بوابات المدينة لمنع خروج الناس منها في هجرة جماعية . وكان المبلغ الذي استطاعوا أن ينتزعوه من خوجة يعقوب ، ورغم كل أساليبهم في استخدام القسوة ، أقل مما توقعوا الحصول عليه . وبدأت السلطات المحلية تحس بعدم الرضا من جانب كريم خان ، وأخيراً ، وبعد أن تغاضى الوكيل عن بعض هنات من جانب علي محمد خان ، وطلب تسوية الامور معه ، ارسل هذا رجلين من رجاله الى مبنى الوكالة يطلبان من مستر لاتوش مقابلة الخان ، وتسوية كل شيء على نحو مرضٍ .

مارس ١٧٧٧ :

لكن الوكيل لم يوافق على هذا الاقتراح ، وفي ١٧ مارس تلقى الوكيل خطاباً ودياً من كريم خان ، به فرمان يطلب من علي محمد خان فوراً الإقلاع عن مسلكه الذي شكا منه البريطانيون في البصرة ، ويطلب اليه ضرورة معاملتهم باحترام . . وكانت كلمات الخطاب ، كما ترجمت في ذلك الوقت ، كما يلي :

« تلقيت التماسكم ، وفهمت كل ما ذكرتموه عن الاحوال في البصرة . وقد كنت شخصياً ، وما أزال ، أنظر باحترام إلى الدولة البريطانية ، وأعرف أن هذه الدولة تبادلني الاحترام . وقد كنت صديقاً

للبريطانيين من قبل . وقد كتبت فرماناً لعلي محمد خان حاكم البصرة وأمرته فيه بأن يسلك نحوكم ونحو رعاياكم المسلك الذي يرضيكم ويجعل تجارتكم تتقدم وتزدهر لمصلحتكم ومصلحة رعاياكم على السواء . وقد أمرت أيضاً بألا يتعرض كائن من كان لكم بشيء من المضايقة ، بل أن يسلك الجميع نحوكم بما يكفل لكم حرية تنشيط أعمالكم التجارية وأصدرت أيضاً فرماناً يتعلق باليهود والأرمن في البصرة ، وقد أمرت بألا يؤخذ منهم فلس واحد(١) باستثناء ضريبة الرؤوس ، وإذا شاء أحدهم السفر لأمور تجارية إلى أي مكان في الخليج فهو يستطيع ذلك إذا أبلغ خوجة يعقوب وخوجة اراتون . إن أوامري هذه واجبة الالتزام على علي محمد خان وتستطيعون دائماً الاعتماد على صداقتي العظمية لكم» .

يونيو ١٧٧٧ :

وفي يونيو ١٧٧٧ أصدر كريم خان فرماناً جديداً بناء على طلب مستر لاتوش ، وفيه يأمر علي محمد خان بأن يجمع من البريطانيين ضرائب الصادرات والواردات على نفس الأسس التي كانت تجمع بها على عهد متسلمية سليمان أغا ، وأن يسمح للتجار اليهود والأرمن في البصرة الخروج لتجارتهم إذا ما طلب المقيم البريطاني لهم هذا الاذن .

نوفمبر ١٧٧٧ :

وفي نوفمبر ١٧٧٧ سطا اللصوص على الوكالة بتحريض من علي محمد خان ، لكن المسروقات أعيدت مرة أخرى خشية غضب كريم خان

إن ما تقدم مستقى من معلومات المصادر الرسمية ، لكن يوميات الرائد ج. كاير الذي زار البصرة في نهاية سنة ١٧٧٨ تلقي بعض الضوء على علاقة الايرانيين أثناء احتلالهم البصرة مع كل من أهل المدينة أنفسهم وبالعرب فيما جاورهم .

---

(١) فلس ، وجمعها فلوس ، والفلس واحد من ألف في الدينار .

ويبدو أن الحامية الايرانية في البصرة كانت تضم اولا حوالي ٧٥٠٠ رجل . وكان أهل المدينة أقلية ضعيفة بعد انتشار الطاعون واستمرار الحروب والقحط اللذين أضرا بالمدينة مؤخراً ، وكان الحاكم الايراني ، أو نائب الحاكم ، رجلا فظاً قاسياً ، حاول في البداية أن يتظاهر بالاعتدال والانصاف ، لكنه سرعان ما أفسح المجال أمام عواطفه وغرائزه كي تمارس نشاطها ، فلم يصبح أحد من هذه المدينة في مأمن على حياته أو ماله . ولم تكن اعتداءاته ونزواته هذه قاصرة على الافراد فقط . ففي إحدى الليالي « وتحت جنح الظلام قام بهجوم مفاجىء من البصرة على الزبير فأحرق بيوتها وذبح عدداً كبيراً من أهلها ، ثم واصل السير إلى قرى الكوبيده ، التي تبعد عدة أميال عن الزبير على طريق القوافل إلى حلب ، ففعل بها الشيء نفسه ، ثم عاد أدراجه إلى البصرة . وبعدها نجح الشيخ ثامر شيخ المنتفق في استدراج قوة ايرانية كبيرة من البصرة إلى مساحة من الأرض يحدها مجرى الماء من الشمال ، وشط العرب من الشرق وخليج من الجنوب وهي تبعد حوالي ١٧ ميلا عن المدينة ، وهناك كان عدد ضخم من عرب المنتفق بانتظار وصول القوة الايرانية حيث أعملوا فيها القتل حتى أبادوها عن آخرها ، وكان من بين القتلى على محمد خان نفسه ومن هذه الحوادث نستطيع أن نفهم أن الايرانيين لم تكن لهم أية سيطرة خارج أسوار مدينة البصرة .

وقد وجد الرائد كاير (الذي وصل البصرة من حلب في ١٨ ديسمبر سنة ١٧٧٨ ورأى صديق خان يدخل المدينة في حوالي أربعة آلاف فارس يوم ٢٤ ثم غادرها إلى بومباي يوم ٣٠ من الشهر نفسه) ، وجد البصرة يخيم عليها الوجوم ويوم وصوله خيل اليه أن عدد سكانها لا يزيد على ستة آلاف نسمة بمن فيهم القوات الايرانية « وكانت الشوارع الرئيسية أشبه بالمدافن ، لا يفصل القبر عن الآخر أكثر من ثلاثة أقدام (هكذا في النص) .

ولاحظ الرحالة أن الوكيل البريطاني كان يلقى كل الاحترام من

العرب القلائل الموجودين فيها وهو يمر بشوارعهم وعزا ذلك إلى كرم مستر لاتوش وعطفه ، فقد استطاع ، بعد الاستيلاء على المدينة ، إعتاق كثير من العبودية وارسالهم إلى أهلهم في الريف .

اقتراح بالغاء الوكالة البريطانية في البصرة وتحويلها إلى مقيمية ١٧٧٧ – ١٧٧٨ :

وحين نمى الى علم مجلس مديري شركة الهند الشرقية في لندن الصعاب التي واجهها موظفو الشركة في البصرة خلال شتاء ١٧٧٦ ، ١٧٧٧ أصدر أوامره إلى حكومة بومباي باتخاذ ترتيبات الغاء الوكالة في البصرة . وأوصى لتجنب حدوث أية مخاطرة بأرواح العاملين في الوكالة أو بممتلكاتها الحصول على إذن من كريم خان بنقل الوكالة أولا إلى بوشهر ، وبعدها يمكن أن تقتصر وكالة بوشهر على موظف أوربي واحد لان قيمة المخزون فيها لا يتجاوز أبداً مبلغ ١٠ آلاف روبية . واذا استطاع الاتراك استعادة البصرة ، أمكن التفكير في إرسال مقيم إلى البصرة .. ولكن باذن سابق منهم اولا .

ولا بد أن حكومة بومباي قد أبطأت في تنفيذ هذه الاوامر ، المؤرخة في ٤ يوليو ١٧٧٧ والتي لم تصل الهند إلا في ٣٠ إبريل ١٧٧٨ ، لأن هذه الحكومة لم تتخذ أية إجراءات لتنفيذ الاوامر قبل أغسطس من العام التالي حين أيقظ احتمال نشوب الحرب مع فرنسا حكومة بومباي إلى أن ترى من الضروري وجود مقيمية في البصرة إذا اندلعت مثل تلك الحرب ، وذلك لكي تؤمن توصيل البريد من اوربا والهند . وفعلا تقرر الابقاء على المقيمية وعرضت الحكومة تعيين مستر لاتوش لهذا المنصب في البصرة ، وأصدرت اوامرها بالوقت نفسه إلى مساعديه السيدين ابراهام وجالي بالعودة إلى الهند مباشرة على ظهر السفينة « إيجل » . أما مخزون البضائع في الوكالة فكان قد تم نقله إلى بوشهر ، ومنها تقرر نقله

إلى الهند . ورد مستر لاتوش على حكومة بومباي بأن شكرها على شرف تعيينه مقيماً لكنه كان أبطأ من اللازم في تنفيذاً اوامر رؤسائه ، الذين عدلوا بدورهم بعض الشيء من اوامر مجلس مديري الشركة في لندن . وفي ٢٥ إبريل ١٧٧٩ ، وهو الوقت الذي انتهى فيه احتلال الايرانيين للبصرة ، كان مستر ابراهام وجراح الوكالة ما يزالان مع المقيم في البصرة .

التجارة البريطانية في البصرة أثناء الاحتلال الايراني :

وحين انتقلت البصرة إلى أيدي الايرانيين ، وصلت التجارة الخاصة التي يمارسها الاوربيون هناك الى نقطة النهاية ، ولم يحدث أن ازدهرت بعدها بمرور الوقت وكان كل التجارة التي ظلت مستمرة تجارة البن وغيره من البضائع الثقيلة من مسقط وبوشهر كما استمر بعض الاتجار في التوابل من صورات . وقد سببت هذه الحالة قلقاً شديداً للمقيم الذي كان يحصل ، إلى جانب راتبه ، على عمولة قنصلية قدرها ١٪ على واردات التجار الاوربيين . وفي سنة ١٧٧٧ لم يتجاوز دخله من هذا المصدر أكثر من ٢٠٠روبية بل كان متوقعاً ان يقل عن ذلك في السنة التالية . وطلب مستر لاتوش في هذه الظروف الاستثنائية أن تتكرم حكومة الهند بالغاء نسبة أل ٣٪ التي كان يدفعها للشركة في البصرة على البضائع التي يصدرها لحسابه . ولكي يعزز قضيته ، ذكر أن عليه دفع ضرائب تصل نسبتها إلى ٨٪(١) للايرانيين عن كل البضائع المجلوبة إلى البصرة . كذلك كان يدفع ضريبة تصدير تبلغ ٦٪ للشركة عن السلع المستوردة من صورات ، وأضاف يقول إن التجار الاهليين يستطيعون بطريقة أو بأخرى انزال بضائعهم إلى البصرة بضريبة تقل عن ٨ ٪ وهم

---

(١) لا يتضح لنا لماذا كان عليه أن يدفع نسبة ٨٪ لان كريم خان قد سبق أن أصدر أوامر ــ قبل سنة ونصف من هذا التاريخ ــ بالا يجمع من البريطانيين أكثر من نسبة ٣٪ المحددة في امتيازاتهم من قبل السلطات التركية .

بالتالي يبيعون في الأسواق بأسعار أرخص مما يستطيع هو أن يبيع . ولم يذكر لنا نتيجة هذا الطلب . وقبل نهاية الاحتلال الايراني للبصرة قيل إن ثمة تلاعباً حدث في بعض الثياب المستوردة إلى البصرة لكن عدم وجود معظم التجار في المدينة وكساد تجارتها بشكل عام منعا اتساع نطاق ذلك التلاعب .

حادثة لبريد الصحراء :

وأثناء احتلال الايرانيين للبصرة أصبح البريد البري البريطاني إلى حلب يرسل عن طريق الكويت بدل الزبير كما كان الحال في البداية . ولم يكن هذا الإجراء الجديد مرضياً عموماً إذ لم يكن ممكناً ممارسة الرقابة الكاملة على ناقلي الرسائل ما داموا رعايا أتراك أو ما داموا يبدأون السير وينتهون إلى مدن تركية . وزادت المشاكل التي يواجهها المقيم نتيجة الاضطراب الذي ساد الصحراء في نهاية ١٧٧٨ ، وفي إحدى المرات ، في ديسمبر ١٧٧٨ أو يناير ١٧٧٩ ، هاجم بعض البدو قافلة الرسائل أثناء سيرها ، فنهبوها مع الجمال بل وثياب الرجال أيضاً ، لكن نسخاً ثانية من الرسائل وصلت حلب سالمة بعدها بتسعة عشر يوماً ، وذكر في البصرة أن رزمة الرسائل التي فقدت قد وقعت في أيدي جماعة من العرب قاموا بتوصيلها إلى غايتها .

قتل مستر هير :

وربما في هذه الفترة نفسها ، حين كانت هيبة الحكومة التركية بلا معنى في نظر العرب ، أختطف مستر هير ، وهو رجل انجليزي من البنغال وقتل بالقرب من الملوم على الفرات .

القنصلية الفرنسية في البصرة :

وكان القنصل الفرنسي بالبصرة في ذلك الوقت هو مسيو روسو الذي عرف عنه أنه رفض أن يساعد ضابطاً فرنسياً شاباً هو مسيو بوريل دي بورج كان يحمل رسائل إلى الشرق في ١٧٧٨ ، ١٧٧٩ . وقد هاجمه العرب وأصابوه بجراح في الصحراء ، ثم أسره الانجليز في الكويت فيمابعد

الاتراك يستعيدون البصرة ١٧٧٩

الشائعات .. والمفاوضات ١٧٧٦ – ١٧٧٨ :

كان احتلال الايرانيين للبصرة عبئاً ثقيلا إلى جانب أنه مشروع خاسر من وجهة النظر الاقتصادية ، ولهذا انتهى في سنة ١٧٧٩ . ولم تكن الحكومة التركية تعتبر ضياع البصرة ضياعاً نهائياً ، وكان الغزاة ينزعجون من حين لآخر بأخبار الاستعدادات الحربية من جانب السلطات التركية . وفي سبتمبر ١٧٧٦ ، ورغم استمرار خط التجارة مفتوحاً بين بغداد وشيراز ، تردد أن عبدالله باشا والي بغداد قد تلقى معونة مالية ضخمة من الباب العالي ، وانه كان بسبيله للهجوم على الايرانيين في البصرة ، وفي مايو ١٧٧٧ على وجه التقريب كان أهل المدينة التعسه يترقبون بفرح أخبار تحرك السلطات التركية ، كما كان متوقعاً أيضاً أن يحدث هجوم تركي على إيران من غير اتجاه واحد . لكن شيئاً من هذه التوقعات لم يتحقق . وفي يناير ١٧٧٨ تأكد في البصرة ، وتأيدت هذه الاخبار في الشهر التالي ، بأن ثمة مفاوضات دائرة من أجل الصلح بين الاتراك والايرانيين في شيراز ، ولكن حتى موت كريم خان في ٢ مارس سنة ١٧٧٩ لم يؤد بهذه المناقشات إلى أي تغيير في حالة البصرة.

صديق خان يجلو تلقائياً عن البصرة ١٩ مارس ١٧٧٩ :

وأدت المصالح الخاصة في النهاية إلى إحداث التغيير الذي عجزت المصلحة العامة عن إحداثه . ففي ١٦ مارس ١٧٧٩ أرسل صديق خان إلى الشيخ درويش والملا أحمد ، سكرتير متسلم البصرة السابق ، يبلغهما أنه مضطر ، بالنظر لموت كريم خان إلى مغادرة البصرة إلى شيراز ومعه الحامية الايرانية كلها . واقترح استدعاء سليمان أغا بعد إطلاق سراحه من سجنه في شيراز ، ليتولى حكم البصرة باسم الايرانيين ، واذا رفضوا ذلك فسيسلم المدينة لشيخ قبيلة كعب . وبعد أن تشاور هذان الرجلان مع السيدين لاتوش وابراهام وحصلا منهما على قرض قيمته

٦٠٠ تومان للنفقات الإدارية وافقا على قبول المهمة . وفي يوم ١٩ مارس خرج صديق خان من البصرة مع آخر جزء من قواته وعبر إلى الضفة الشمالية لشط العرب . وفي اليوم التالي غادرت سفن الاسطول الايراني التي كانت خليطاً من أساطيل ريق وجنافه وبوشهر ميناء البصرة عائدة إلى موانيها . ورغم توقع حدوث هجوم عليهم من جانب كعب أثناء عبورهم النهر إلا أنهم وصلوا الخليج في سلام . وفي ٢٤ مارس ظهرت أربع سفن من سفن كعب أمام البصرة وقدمت عدة مطالب من بينها أن يخلفوا الايرانيين على حكم المدينة . واستعانت الحكومة المؤقتة في البصرة بقبيلة المنتفق ، فوصل عدد كبير من رجالها ، وفي اليوم التالي وصل أحد شيوخها ، وهو الشيخ ثامر بنفسه إلى البصرة ، وعلى هذا اضطر الزوار إلى الرضا بالحصول على ثلاثة مدافع أو أربعة كانت موجودة في قلعة جورديلان على الضفة الأخرى من النهر في مواجهة المدينة ، وكان صديق خان قد انشغل باصلاح هذه القلعة منذ عاد من شيراز بهدف تأمين خطوط انسحابه لأن حياة كريم خان في ذلك الوقت كانت امراً محاطاً بالشكوك » .

المقيمية البريطانية أثناء الجلاء :

وقبل رحيل صديق خان ، قدّم لكل من العاملين في الوكالة البريطانية خلعة تكريمية ، وزاد عليها ، بالنسبة للمقيم حصاناً مطهماً ، كما دفع للمقيمية بين ٤٠٠ و ٥٠٠ حمولة من التمور سداداً لدين قيمته ١٧٠٠ تومان كان بذمة علي محمد خان أثناء حكمه للبصرة . كما أمر بأن ترد الى المقر شقيقة زوجة مترجم المقيمية ، وكان احد الضباط الكبار في جيشه قد خطفها من بيت أبويها وكان ينوي أن يصحبها معه إلى إيران ، ووجد ممثلو شركة الهند الشرقية أنفسهم مضطرين في مقابل ذلك إلى تقديم هدية قيمتها ٣٠٠ تومان إلى صديق خان إلى جانب هدية أخرى للشيخ ثامر ، وقرض –أشرنا اليه – للادارة المؤقتة . ويبدو ان هذه النفقات هي كل النفقات الطارئة التي وجد ممثلو الشركة أنفسهم مضطرين

لانفاقها بعد تغير الحكومة ، لكنهم كانوا ينظرون إلى الموقف كله بفرحة وأمل . فقد كانوا جميعاً على علاقة طيبة بسليمان أغا ، الذي أصبحت عودته متوقعة في القريب بعد المدة الطويلة التي قضاها سجيناً في شيراز . كذلك كانوا يقفون دائماً إلى جانب العرب في البصرة وما جاورها ، وقد استطاعوا بالفعل تحرير كثيرين منهم من العبودية ، كما كانوا على علاقات ودية ، طوال فترة احتلال الايرانيين للبصرة ، مع أهل ريق وجنافه وبوشهر بل انه حتى شيخ كعب جدد تعهده « بالصداقة وبالعلاقات الودية .. وارسل قارباً كان المقيم قد كلفه باستطلاع الانباء ، ومعه معلومات تفيد بموت كريم خان ، وعليه خمس غرارات من البر هدية لمستر لاتوش » .

ورجع سليمان أغا ، المتسلم التركي السابق ، إلى البصرة بعد إطلاق سراحه ، وكان يصحبه بعض الاعيان والوجهاء الذين آثروا ان يشاركوه المنفى ، وكان من بينهم خوجه يعقوب الوسيط والسمسار الذي اشرنا اليه من قبل ، كما عاد بصحبته خادم أسمه أحمد كان سائساً للخيول في البداية ، لكنه استطاع — بفضل سيده وبفضل كفاءته — أن يصل إلى أرقى المناصب بعد منصب الباشا في بغداد .



الاحداث من استعادة الاتراك للبصرة حتى تعيين سليمان باشا على بغداد ١٧٧٩

تعين سليمان حاكماً للبصرة ١٧٧٩ :

وحين رجع سليمان أغا إلى البصرة ، وكانت أسهمه مرتفعة في أوساط الحكومة التركية لبلائه المشهور في الدفاع عن البصرة ، صدر الأمر بالإنعام عليه بالباشوية وبتعيينه في عمله السابق على أن يكون خاضعاً ، هذه المرة ، للباب العالي مباشرة لا لباشوية بغداد وأعاد سليمان

بدوره تعيين خوجه يعقوب ، الذي أمده بالأموال أثناء فترة سجنه ، في وظيفته السابقة كسمسار ومستشار مالي لحكومة البصرة ، كما جعل خادمه أحمد ، الذي تفاوض باسمه مع اليهود بشأن التزاماتهم الماليه محققاً نجاحاً كبيراً في ذلك ، أحد المسئولين عن قصره .

تعيين سليمان باشا لبغداد :

واذا كانت حكومة البصرة قد استقلت عن حكومة بغداد بمنح سليمان الباشوية ، فلم يكد ينقضي وقت طويل حتى عادت الحكومتان إلى اندماجهما القديم ، وتحت إدارته هو هذه المرة . ففي ٢٧ أكتوبر ١٧٧٩(١) قام الانكشارية بعزل حسين باشا حاكم بغداد وارغموه على مغادرة العاصمة ، وأصبح سليمان باشا مرشحاً لتولي المنصب الشاغر ، واستطاع بمعونة البريطانيين أن يحصل عليه قبل انقضاء وقت طويل مع تفويضه في أن يقيم في البصرة او في بغداد كما يراه مناسباً . واستفاد أحمد من ترقي سيده فأصبح هو المهردار ، أي المسئول عن خاتم الباشا ، لكن سليمان ظل ، عامداً ، يرجىء أمر تعيين نائب او وزير له لأن هذا التعيين كان لا بد له من تصديق الباب العالي ، وهذا لم يكن ليحدث دون تقديم الهدايا الثمينة للمسئولين في القسطنطينية . وتوقع الناس أفضل النتائج لتولي سليمان باشا حكم الإقليم كله . ورغم أنه رأى ان حالة التفكك السائدة في الاقاليم الشمالية تقتضي الإقامة في بغداد لا سيما بسبب موقعها الذي يتوسط الاقليم كله لكنه كان من المؤمل أن تحظى البصرة بفضل ارتباطاته القديمة بها ونظراً لاستقلالها عن بغداد في أمور كثيرة كما اتضح خلال الاحتلال الايراني ، بمزيد من الجهود الادارية . وقد

---

(١) يذكر بريدجز أن الباشا الذى خلفه سليمان كان اسمه أحمد وأنه أعدم .. (انظر : مختصر تاريخ الوهابيين ، ص ١٨٧) . وربما كان أحمد هذا هو حماد الذى كان باشا في سنة ١٧٧٤ . ويذكر أوليفر أن الباشا الذى خلفه سليمان كان اسمه حسان باشا ، وأنه قد عزل لعدم كفايته في الحكم . (انظر : الرحلة ، مجلد ٢ ، ص ٤٠٣) .

وصف السيدان لاتوش وابراهام تفاؤلهما في يناير سنة ١٧٨٠ على النحو الآتي « وعلى وجه العموم يتضح من نوايا سليمان باشا وأعماله ، كذلك من وجود الرأى العام الذي يشاركه هذه النوايا ، أنه ليست بغداد والبصرة فقط هما اللتان ستحظيان بالاهتمام .. بل وايضاً كل الاقاليم المجاورة لهما . ولنا الآن أن نأمل في أن تصبح هذه البلاد ، في خلال سنوات قليلة ، على حالة من الرخاء افتقدتها منذ بداية هذه الاضطرابات ، أما الاتصال ببغداد ، الذي قطعه الخزاعل (بنو خزعل) وقتاً طويلا فقد عاد الآن إلى الوجود .. وليس العرب في بغداد والبصرة فقط هم الذين يكنون لسليمان باشا الاحترام ويضمرون الطاعة .. بل العرب في كل أقاليم العراق .

★ ★ ★

الحالة الداخلية أثناء الفترة الاولى من حكم سليمان باشا ١٧٧٩ ـ ١٧٨٩

قمع تمرد سنة ١٧٨٠ :

وفي بداية أغسطس ١٧٨٠ على وجه التقريب ، انتهى التمرد الذي حدث على سلطة الباشا الجديد بعد هزيمة المتمردين في موقعه حاسمة ، وقتل في هذه المعركة ابن محمد قتيل ، الذي كان يقود قوات المتمردين ، أما محمد بك الذي كان يطالب بباشوية بغداد فيبدو أنه استطاع الفرار أو لاقى حتفه . غير أنه كان من المتوقع أن يثير هذا النجاح الذي أحرزه الباشا مشكلات تالية خاصة مع الخزاعل الذين عادوا مجدداً لقطع الطريق بين بغداد والبصرة بشكل حتم ضرورة ارسال حملة في المستقبل ضدهم .

الحملة التركية على قبيلة كعب ١٧٨٤ :

وفي سنة ١٧٨٤ استأنف الاتراك الحرب مع أعدائهم القدامى بني كعب في عربستان ، وقامت قبيلة المنتفق ، وكان يتزعمها في ذلك الوقت

شيخ من أشهر شيوخها هو ثويني ، بدور هام في هذه العمليات إلى جانب الاتراك. وقد شهد السادة لاتوش وهارفورد جونز من مقيمية البصرة حادثة غريبة من هذه الحملة ، وكان الاول في طريقه لأوربا مروراً ببغداد وحلب ، فرتّب لقاء مع الشيخ ثويني الذي كان معسكره على الضفة اليمنى لشط العرب فوق البصرة . وعقب انتهاء الزيارة في الغروب مباشرة ، أمر ثويني رجاله وكان عددهم يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل بعبور النهر الكبير سباحة إلى الضفة الاخرى ، وخلال الليل والصباح التالي كان رجال المنتفق قد ساروا مسافة تتجاوز ٦٥ ميلا في الأرض إلى جانب عبورهم خلليجين كبيرين ، وفي التاسعة من مساء اليوم التالي استطاعوا أن يباغتوا العدو في معسكره ويبيدوا رجاله عن آخرهم ، وكان بنو كعب على علم بموعد ثويني مع مستر لاتوش ، وعلى هذا لم يكونوا يتوقعون أن يباغتوهم بهذه السرعة .

تمرد حاجي سليمان بك ١٧٨٦ — ١٧٨٧ :

وفي ١٧٨٦ ، بعد سنة من تعيين سليمان باشا صنيعته أحمد نائباً له وكان حينذاك في السادسة والثلاثين من عُمره ، حدث تمرد جديد في الاقليم بزعامة حاجي سليمان بك وهو شيخ قبيلة عربية قوية إلى جوار بغداد(١) . وقد ضبط حاجي سليمان ، الذي أقام سنوات طويلة في بلاط الباشا ، متهماً بالتآمر الساسي . وأمره الباشا بمغادرة العاصمة فأطاع ، لكنه مباشرة رفع السلاح ضد الحكومة معززاً بحزب قوي في تمرده على الباشا . وحدثت اشتباكات عديدة بين قوات الباشا بقيادة نائبه وبين قوات المتمردين ، وفي بداية فبراير ١٧٨٧ كانت الكفة تميل نحو حاجي سليمان الذي قيل إنه انتصر على باشا كردستان ، أحد قواد سليمان باشا ، وأسره . بل ودارت الشائعات تقول إن الباب العالي قد أمر بتعيين حاجي سليمان خلفاً لسليمان باشا على باشوية بغداد ، ولكن تبين ، رغم رواج

---

(١) تذكر أحيانا على أنها قبيلة طيء .

هذه الشائعات وانتشارها ، أنها غير صحيحة ، وأخمد التمرد أخيراً أو وصل نهايته .

مشكلات عديدة ١٧٨٧ :

وفي ربيع سنة ١٧٨٧ وضح أن الموقف لا يدعو إلى الاطمئنان على الإطلاق ، ولم يكن ذلك بسبب هذا التمرد الذي ذكرناه فقط ، بل بسبب نقص المواد الغذائية والتموينية في إقليم البصرة بسبب هبوط في المنسوب المعتاد لمياه النهر ، كذلك قطعت قبيلة خزعل اتصال البصرة ببغداد عن طريق الفرات ، وارغم التجار على استخدام طريق دجلة الذي كان أطول واكثر كلفة .

الشيخ ثويني يحتل البصرة ٦ مايو – ٢٥ اكتوبر ١٧٨٧ :

ومن الأحداث الغريبة في تاريخ البصرة استيلاء الشيخ ثويني شيخ قبيلة المنتفق عليها واحتلالها بضعة أشهر من سنة ١٧٨٧ ، وقد وصف أحد الرحالة المعاصرين هذا الشيخ ، الذي أشرنا من قبل إلى مساهمته في الحملة على قبيلة كعب في سنة ١٧٨٤ ، بأنه « رجل في منتصف العمر ، شجاع وكريم ، وهو إلى جانب هذا حاد الفهم ، معتدل وعادل في حكمه وقد حببت فيه هذه الصفات قبيلته كلها ، كما أكسبته الاحترام من الجميع وقد انتهز الشيخ ثويني فرصة زيارة قام بها متسلم البصرة لمدينة الزبير كي يهنئه بالنصر الذي أحرزه على عدوه فأسره ، واستطاع أن ينجح في ذلك دون ان يريق قطرة دم واحدة ثم أرسل بعدها قوات كبيرة من رجال القبيلة لاحتلال البصرة . ولم تجد هذه أية صعوبة في احتلال المدينة التي لم يكن بها أكثر من ٢٠٠ جندي وعدد قليل من الاتراك . وفي ٦ مايو دخل الشيخ ثويني المدينة بنفسه وسط ٥٠٠٠ عربي من أنصاره وتولى حكم البصرة مستولياً في الوقت نفسه على الاسطول الايراني . ولم تحدث أية حوادث عنف ، واحترمت الملكية الاحترام الكامل ، لكن المسئولين المدنيين عزلوا من مناصبهم وعين آخرون بدلهم ، كذلك تولى

بعض العرب قيادة سفن الاسطول ، ونفي المتسلم ، وكبار أنصاره ، أو لعلهم اختاروا المنفى بارادتهم ، فنقلوا بحراً الى الهند . وكتب الشيخ ثويني بعدها خطابات إلى القسطنطينية ذكر فيها لقبه الرسمي الموروث كحاكم للبصرة ، وطلب الموافقة على الإجراءات التي قام بها نظراً لاضطراب الامور وعدم استتبابها على عهد من سبقوه ، ووعد بأن يكون خاضعاً للسلطان بشرط تعيينه باشا على بغداد والبصرة معاً . وبعد أن انتزع ثويني قرضاً قيمته ستة آلاف تومان من التجار اليهود والارمن وغيرهم في البصرة سار إلى موقع على الفرات بين قرنه وما يعرف اليوم بالناصريه ووقف بقواته على أهبة الاستعداد ليصدّ الهجوم الذي كان ينتظر أن تشنه عليه حكومة بغداد . وكان مع سليمان باشا في ذلك الوقت أخ أكبر لثويني اسمه أحمد كان يزعم أنه أولى منه بمشيخة القبيلة . وقد تخلى عن ثويني حين بدأ هذا تمرده . ولذا استقبل بحفاوة شديدة في بغداد ، وكان الباشا حريصاً قبل أن يتحرك على أن يتحالف مع قبيلة كعب فاتصل بشيخها ولكن لم تعقد بينهما أية اتفاقيات . وفي أوائل أكتوبر .. ارسل الباب العالي يقول ، إنه إنما يكون مسروراً لو أرسل رأس ذلك المتمرد إلى القسطنطينية ، وبعدها خرج سليمان باشا من بغداد .

وفي يوم ٢٣ من الشهر نفسه اقتربت قوات الباشا من معسكر العدو ، وفي يوم ٢٥ وبعد قتال طويل مرير على ضفة الفرات انهزم المتمردون ولاذ ثويني بالفرار من الميدان مع حفنة قليلة من أنصاره فقط . وعين الباشا بعدها مصطفى أغا متسلماً للبصرة ، واعترف بأحمد شيخاً لقبيلة المنتفق ، ولم يكتف بارغام تجار البصرة على تقديم الهدايا له فقط ، بل أمر أيضاً بمضاعفة العوائد على بضائعهم في هذه السنة بصرف النظر عما كان ثويني قد أخذ منهم قروضاً أو عوائد . وبعدها بمدة حاول ثويني التقرب إلى الباشا لاستصدار عفو عنه ، لكن محاولاته هذه كان مصيرها الفشل ، في بداية الأمر على الاقل وقد ترك لنا اثنان من الرحالة البريطانيين وصفاً لثورة الشيخ ثويني هما إنساين ووليم فرانكلين اللذان قضيا بالبصرة من

٢٨ ديسمبر ١٧٨٧ إلى ١٢ فبراير ١٧٨٨ ، ودكتور توماس هاول الذي استمرت إقامته فيها من ٢٣ فبراير إلى اول مارس ١٧٨٨ ، وقد فحص دكتور هاول بنفسه آثار معركة ٢٥ أكتوبر وكتب عنها يقول : « إنها لا بد كانت مذبحة رهيبة .. فالميدان كله مغطى بعظام الرجال والخيول » .

حالة التجارة البريطانية بشكل خاص ١٧٧٩ — ١٧٨٩ :

وانتعشت التجارة في البصرة ، إلى حدّ ما ، بين ١٧٨٠ و ١٧٨٧ لكنها عادت فانتكست في العام التالي بسبب تمرد ثويني والمصاعب التي كانت تواجهها تركيا في اوربا . وبعد ١٧٨٦ كان حصل ربح قليل فقط ، أو لم يكن هناك ربح على الاطلاق من تجارة التوابل الهندية في العراق التركي . وفي سنة ١٧٨٩ بلغ عدد بالات التوابل الهندية المستوردة إلى البصرة ٨٠٠ بالة فقط ، ولم تتجاوز أجور شحن السفن العائدة إلى الهند كلها ٥٠ الف روبية . كما أن الثياب التي كانت الشركة تتجر بها لم تعد تحقق ربحاً ، ولم تكن تباع إلا بالدين وعلى مدى طويل . وكان لهذا أسباب عديدة : منها ارتفاع الثمن ، ومنافسة البضائع الفرنسية المشابهة لها ، وانخفاض سعر التبادل النقدي الذي كان يعني خسارة دائمة كلما نقلت الاموال أو الأشياء الثمينة إلى الهند ، كذلك لندرة التوابل وارتفاع سعرها ، وعدم وجود ذهب تركي صالح للتصدير إلى الخارج على الاطلاق . وعرف السوق انواعاً رخيصة من الثياب المصنوعة محلياً حلت محل المستورد منها ، وأصبح كثير من مسلمي الهند يسافرون إلى اوربا بأى طريق بحرى لا بطريق البصره وبغداد كما كان الأمر من قبل . وكان للبريطانيين في العراق التركي امتياز تجاري هام وهو أنه في حالة إفلاس أحد التجار الاهليين يصبح ما لدائنيه من البريطانيين وبمقتضى فرمان صادر من قبل ، مستحقة السداد بكاملها قبل توزيع ما يتبقى على دائنيه من أهل البلاد .. وكانت المستوردات قد أصبحت في سنة ١٧٩٠ هي : « الصوف الانجليزي ، وتوابل البنغال التي تزيد على خمسين نوعاً ، والشيت الملون بمختلف أنواعه من ساحل الكروماندل ، وثياب مدراس الطويلة ، والذهب الازرق من يورت نوفو ، والثياب من

من ملبار ، وجميع أنواع التوابل من صورات ، كذلك أيضاً التوابل من جوجرات ، والقطن والشيلان القطنية من بروش والسند إلى جانب الخزف والسكر والفواكه المسكرة والفلفل والبنجر والجبهان وزهور الأكاسيا والكراوية والمسك والكافور والنيلة والحديد والصلب والرصاص والقصدير والبن والتبغ ، والوان عديدة من المشروبات .. إلى جانب واردات أخرى أقل أهمية . وكانت تنقل جميعها ، باستثناء ما يكفي حاجة البصرة وما جاورها ، مباشرة إلى حلب ، فتتجه إلى بغداد بالقوافل وهناك تنزل إلى دجلة ثم الفرات عبر الحلة وششتار » . أما الصادرات من حلب وبغداد فكانت : « النحاس والزرنيخ والمر والاوتار والسجاد الايراني والحرير الايراني وشرائح الذهب والفضة والشيلان والصوف من أنقره ، وتوابل حلب وزهورها ، والكتانيات من بغداد وحلب والمخمل والحرير والساتان والثياب الصوفية الانجليزية والفرنسية ، كذلك الخرز والمسابح والعقود بأنواعها المختلفة ، والنظارات المكبرة صغيرة وكبيرة ، والزجاج ، والزجاج المصنفر ، وأسلاك النحاس والخزف والتبغ والأفيون وأنواع عدة من المشروبات . هذا الى جانب أنواع أخرى من المستوردات الاقل أهمية . وكان هذا كله يأتي إلى البصرة فيحتجز منه قدر حاجتها وحاجة الاقاليم التي حولها ، ثم ينقل الباقي في السفن التي أشرنا اليها والتي كانت تقوم برحلاتها من البصرة واليها بشكل دوري منتظم ، لاسواق باقي الخليج ، ومسقط ، والهند . وبجانب إعادة التصدير إلى الخارج الذي ذكرناه بالتفصيل ، كان في البصرة نفسها صادرات على درجة كبيرة من الاهمية هي التمور التي تجمع من الاقاليم نفسه ، وكان المحصول السنوي يقدر ، في المتوسط ، بما يساوي مليون روبية من روبيات بومباي ، وكان الجانب الاكبر من المحصول يصدر إلى مختلف الموانى في الخليج والهند والبحر الأحمر . وكانت هناك تجارة مزدهرة بين البصرة وششتار عن طريق نهر قارون .

الضرائب على البضائع :

وكانت ضرائب الاستيراد والتصدير مرتفعة بحق في البصرة ، وكانت التجارة تنقسم قسمين : التجارة في البضائع «الخفيفة» والتجارة في البضائع «الثقيلة» . والأولى تشمل كل أنواع الثياب والملابس ، والأخرى تضم كل «المواد الثقيلة» كالمعادن والبن والتبغ والفلفل والسكر . وبالنسبة للتجار الاوربيين فقد حددت المعاهدة الضريبة التي يدفعونها على وارداتهم بنسبة ٣٪ من رأس المال ، لكنهم كانوا بالفعل يدفعون أكثر من هذه النسبة ، فبعد أن تصل بضائعهم إلى البصرة يدفعون ٣٪ ، ثم يدفعون مثلها للانتقال إلى بغداد ، وربما دفعوا مثلها للانتقال إلى حلب .

كذلك حددت ضريبة الصادرات بـ ٣٪ أما التجار الوطنيون فقد كانوا يدفعون ضريبة استيراد قدرها ٧,٥٪ على البضائع الخفيفة التي تصلهم إلى البصرة من البحر او من بغداد و ٨,٥٪ بالنسبة للبضائع «الثقيلة» وكانت ضريبة البضائع المصدرة من البصرة إلى حلب هي نفس النسبة ، ويدفع جميع التجار الوطنيون نسبة قدرها ٥٪ على صادراتهم البحرية . وللهرب من هذه الضرائب ، التي كانت تصل أحياناً مجموعاً كلياً قدره ١٧٪ ، كان كثير من التجار الوطنيون يلجأون للتهريب ، وكانو يستخدمون مدينة الزبير لهذا الغرض ، فكانوا يلجأون بالبضائع إلى هذه المدينة عن طريق انزالها إلى أماكن مختلفة من شط العرب ، ويدخلونها بعد ذلك خفية إلى البصرة أو يرسلونها في القوافل مباشرة عبر الصحراء إلى حلب . كما كانوا يستغلون الكويت أيضاً في عملياتهم هذه .

نقل البضائع :

وقد أشرنا من قبل إلى ما كانت تتكلفه القوافل ويتكلفه نقل المياه بالنظر لاهمية هذا الامر ، في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج .

إن التفاصيل السابقة مستمدة في معظمها من تقرير عن التجارة وضعه السيدان مانستي وجونز ممثلا شركة الهند الشرقية بالبصرة في سنة ١٧٩٠ .

العلاقات السياسية بين بريطانيا والعراق التركي
١٧٧٩ ـ ١٧٨٩

علاقة البريطانيين بسليمان باشا ١٧٧٩ ـ ١٧٨٩ :

أشرنا في جزء سابق من هذا الفصل إلى علاقة ممثلي شركة الهند الشرقية بسليمان باشا ، سليمان أغا حينذاك ، أثناء وجوده متسلماً للبصرة ، وذكرنا عدة ملاحظات حول هذه العلاقة ، والآن قد رأينا أن بعض أسباب اطلاق سراحه من السجن في إيران تعود إلى النفوذ البريطاني . ويبقى أن نشير إلى بعض الحقائق عن علاقاته التالية بالمسئولين البريطانيين .

١٧٧٩ :

حين أصبح سليمان في سنة ١٧٧٩ مرشحاً لتولي منصب الباشوية الشاغرة في بغداد قررت الوكالة ، ما دام سليمان مديناً بمبالغ طائلة لافراد عديدين من وكالة البصرة ، وما دامت حكومة بغداد مدينة لشركة الهند الشرقية بمبالغ طائلة أيضاً ، أن تؤيد ترشيح سليمان لباشوية بغداد ؛ فتوليه الباشوية هو الضمان الوحيد للوفاء بتلك الالتزامات وارسل مستر لاتوش ،لحساب الباشا ، اموالا إلى السفير البريطاني في القسطنطينية كي يقوم بتوزيعها على كبار المسئولين هناك ومن بينهم أم السلطان ، والوزير ، وعدد من كبار المسئولين وتم الحصول على النتيجة المرتجاه .

وفي كشف الحساب الذي قدم للباشا فيما بعد ، جاء مبلغ ٢٠٠٠ جنيه انجليزي دفعت لشخص « ليس من اللائق الكشف عن شخصيته » ، واندهش الباشا لذلك ، وظل حتى آخر حياته لا يخفى شكوكه بالنسبة لهذا المبلغ متصوراً أن السفير البريطاني في القسطنطينية استولى عليه لنفسه .

١٧٨٢ ـ ١٧٨٤ :

وخلال ١٧٨٢ـ١٧٨٣ تسلم سليمان باشا بسعر الكلفه ومصاريف الشحن فقط ـ ١٣٠٠ قطعة من السلاح وكمية كبيره من البارود والذخيرة

ودانات المدافع ، وذلك بناء على طلب منه لحكومة بومباي أيدته الحكومة التركية تأييداً كاملا . كذلك صممت ست سفن حربية صغيرة في بومباي وسلمت اليه في البصرة . وكان من أحد أهداف مستر لاتوش من السفر إلى اوربا عن طريق بغداد في نهاية سنة ١٧٨٤ ، كما أشرنا في مكان آخر ، أن « يستأذن من سليمان باشا الذي قام بدور كبير وأساسي لتعيينه في الباشوية ، والذي كان له معه حسابات كثيرة لا بد أن تسوى » .

١٧٨٧ :

وفي سنة ١٧٨٧ حين تردد ان قائد التمرد الذي حدث في تلك السنة قد اعتمده الباب العالي خلفاً لسليمان باشا ارسل الباشا الذي صدق هذا هو نفسه « يطلب الخوجه ماركار ممثل الشركة المعظمة في بغداد ، وفي وجوده أمر بكتابة خطاب إلى سفير صاحب الجلالة لدى الباب العالي التمس منه فيه أن يبذل كل جهده ويستثمر الصداقة القائمة بينه وبين الباب العالي لاقناع المسئولين بالعدول عن هذا التعيين الذي قيل إنه قد صدر لحاجي سليمان بك . وأصر على تأكيد التزاماته وولائه للانجليز » . وفي نفس السنة ذكر مستر مانستي ، الوكيل البريطاني في البصرة ، أنه يرى أن سليمان باشا ، رغم مسلكه الاخير الذي لا يتفق والأفضال الكثيرة التي أغدقها عليه البريطانيون ، ما يزال في رأيه « موالياً » لهم ، وأنه بقدر من اللين في المعاملة ، قدم للتجار امتيازات لم يحظوا بها على عهد أسلافه مجتمعين .

علاقات البريطانيين بذوي النفوذ من أهل البلاد ١٧٧٩-١٧٨٩ :

ويبدو أن المقيم البريطاني في البصرة والاعضاء العاملين معه ، قد استطاعوا ، إلى جانب تعاملهم مع المسئولين الاتراك ، أن يقيموا علاقات ودية مع عدد كبير من شيوخ العرب ووجهاء البلاد . وكان هدف زيارة مستر لاتوش للشيخ ثويني في سنة ١٧٨٤ هي أن يقدم هدية لشيخ المنتفق اعترافاً بجميله وسلوكه الطيب حيال خط البريد البريطاني

الصحراوي ، وكان بمقدوره دائماً أن يسهل السير في هذا الطريق أو يقطعه تماماً ، كذلك استطاع مستر مانستي أن يقوم بخدمة من أجل رجل يدعى محمد بك في سنة ١٧٧٥ ، وظل شقيقه يحتفظ بهذا الجميل . وهذا الشقيق هو حاجي سليمان بك نفس الرجل الذي تمرد سنة ١٧٨٦ والذي كان محتملا أن يصبح باشا بغداد في العام التالي .

وفي سنة ١٧٨٧ استطاع المقيم ، في تقرير عن الحالة العامة ، أن يشير راضياً إلى « النفوذ الكبير الذي يمارسه الانجليز الآن في العراق التركي ، والصداقة الملموسة التي تربطهم بكل شيء في البلاد دون استثناء » .

* * *

المنشآت البريطانية في العراق التركى ١٧٧٩ ـ ١٧٨٩

كانت حكومة بومباي ومجلس مديري لندن قد أمروا سنة ١٧٧٨ بتخفيض جهاز موظفي وكالة البصرة البريطانية بسبب مسلك الحاكم الايراني العنيف هناك ، لكن هذه الاوامر لم تكن قد نفذت بعد حتى أوائل ١٧٧٩ .

العاملون في مقيمية البصرة ١٧٧٩ :

وحين عادت البصرة ولاية تركية كتب مستر لاتوش المقيم البريطاني إلى حكومة بومباي يطلب منها أن ترفع إلى مجلس المديرين أنه لم يعد من المناسب أن تعمل الوكالة بالحد الادنى من موظفيها فقط ، وطلب السماح له باستبقاء مستر ابراهام مساعداً له ، والاحتفاظ بجراح الوكالة فيها . وقد تمت الموافقة على طلبه في الحالين .

الحمى في البصرة ١٧٨٠ :

وفي صيف ١٧٨٠ انتشرت في البصرة « حمى وبائية» وأحدثت وفيات كثيرة ، وكان من ضحاياها مستر أبراهام مساعد المقيم الذي

كان محمولا على السفينة «إيجل» في طريقه إلى بوشهر لتغيير الهواء ، لكنه طلب إنزاله إلى البر في يوم ١٦ يونيو ، ومات في اليوم التالي ، وكان مستر باتري وهو مسافر آخر على نفس السفينة مريضاً جداً لكنه نجا بحياته . كذلك أيضاً كان كابتن شريف قائد السفينة ومعظم بحارته مرضى ، لكنهم جميعاً استردوا عافيتهم خلال الفترة التي قضوها في بوشهر والتي استمرت من ١٦ إلى ٢٢ يونيو .

تعين وكيل من أهل البلاد في بغداد ١٧٨٣ :

وفي نوفمبر ١٧٨٣ وافقت حكومة بومباي على اقتراح رفعه اليها المقيم بتعيين وكيل دائم من أهل البلاد في بغداد ، براتب شهري قدره ١٠٠ روبية ، يكون عمله تسهيل الامور مع باشا بغداد لصالح الشركة ، والإشراف على نقل شحنات البضائع إلى البصرة والحصول على المعلومات ، وكان أول من رفع عليه الاختيار لهذا المنصب هو خوجه ماركار الذي كان يؤدي أعمال هذه الوظيفة بالفعل منذ يوليو ١٧٨١ ، وكمكافأة له أمرت الحكومة بأن يحصل على متأخر راتبه عن هذه المدة كلها.

أوامر جديدة بالنسبة للضريبة القنصلية ١٧٨٤ :

وفي سنة ١٧٨٤ أصدرت حكومة بومباي أوامرها بأن تصبح العوائد القنصلية ونسبتها ٢٪ والتي كانت تقسم مناصفة بين المقيم في البصرة وحاكم بومباي ، من حق شركة الهند الشرقية نفسها .



الفرنسيون في العراق التركى ١٧٧٩ ـ ١٧٨٩

من ١٧٨٢ إلى ١٧٩٤ ظل شخص واحد يقوم بمهام أسقف بابل والقنصل الفرنسي في بغداد ، وكان ذلك الشخص هو الأب بوشامب نائباً عن عمه مسيو ميرودو دي بورج . وكان الأب بوشامب عالماً ، وبهذه الصفة صحب بونابرت في حملته على مصر فيما بعد .



سليم الثالث ١٧٨٩ ـ ١٨٠٧

وخلف عبد الحميد الاول في سلطنة تركيا ابن أخيه سليم الثالث ، وهو ابن مصطفى الثالث ، وقد تولى العرش في ٧ ابريل ١٧٨٩ ، وعزل في ٢٩ مايو ١٨٠٧ ، وكانت الامبراطورية العثمانية في عهده تتكون من ٢٦ ولاية أو حكومة من بينها بغداد التي كانت تشمل البصرة لكنها لا تشمل الموصل . وكانت هذه الفترة هامة ، بل وحرجه ، بالنسبة لتركيا الغربية . فقد كان السلطان يبذل كل جهوده هناك كي يفرض سلطة الحكومة المركزية على مناطق سقطت عنها هذه السلطة من أمد طويل ، وكان يقاوم السلطان في ذلك العلماء والانكشارية جميعاً ، والحقيقة إن هذا الاقليم الذي نحن بصدده هو آخر الولايات الآسيوية في الامبراطورية العثمانية آنذاك ، وكان الاقليم بعيداً عن تلك التقلصات والتشنجات التي تميز بها العصر النابليوني ، كذلك كان بعيداً عن حركة الاصلاح ، أو محاولات الاصلاح على الاقل ، التي تميز بها عهد سليم الثالث . ولولا الآثار المالية للحروب مع النمسا وروسيا وفرنسا التي كان دائماً يطلب من باشوية بغداد المساهمة فيها ، ولولا تعاظم قوة الوهابيين في جزيرة العرب في ذلك الوقت ، وعجز الباب العالي عن حماية بغداد منها ، لولا ذلك لظلت باشوية بغداد لا تتأثر إلا بما يجري فيها فقط .

لكن رغم أن الحكام الوطنيين والشعب في العراق التركي لم يكونوا يهتمون كثيراً بتطور الاحداث في اوربا ، فقد كان هذا الاهتمام موجوداً بطبيعة الحال بين ممثلي الدول الغربية هناك . وتفسير هذا يقتضي منا استذكار عدة حقائق . فمنذ تولي السلطان الجديد العرش في ١٧٨٩ حتى معاهدة جاسي سنة ١٨٩٢ كانت تركيا في حرب مع روسيا ، وقبلها كانت في حرب مع النمسا ، وفي هذه الاثناء كانت بريطانيا وفرنسا تقفان بنفوذهما إلى جانب تركيا ، بل واشتركت فرنسا ، التي كانت تعيش في أيام ثورتها وقتذاك ، في جانب من هذه الحروب . ومن ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ اشتعلت الحرب بين تركيا وفرنسا نتيجة غزو بونابرت لمصر ، وكانت تركيا تتلقى معونات فعالة من بريطانيا وروسيا بعد سنة ١٧٩٩ . وأخيراً في سنة ١٨٠٦ أصبحت العلاقات بين تركيا وفرنسا علاقات ودية .. بل وحميمة أيضاً وحدثت القطيعة بين تركيا وروسيا ، وتبعها الخلاف بين تركيا وبريطانيا وانسحب السفير البريطاني من القسطنطينية في بداية سنة ١٨٠١ وقام الاسطول البريطاني بقيادة الاميرال ذكوورث بمناورة كبيرة أمام المدينة . وكانت أيام بغداد التي اشتدت فيها الازمة هي تلك الفترة بين ١٧٩٨–١٧٩٩ ، فوقتها كان متوقعاً أن يتقدم بونابرت – عن طريق الفرات أو غيره – من مصر في طريقه إلى الهند .

أما موضوع غزاوت الوهابيين للأراضي التركية فسنشير إليه فيما بعد في هذا الفصل نفسه ، كذلك هي مذكورة بتفصيل أكثر في الجزء الخاص بتاريخ نجد ، وليس من الضروري هنا أن نصف التحسينات التي طرأت على الإدارة ، مدنية كانت أم عسكرية ، والتي خصص لها سليم الثالث جانباً كبيراً من اهتمامه وكانت أحد أسباب عدم شعبيته ثم عزله فيما بعد ، وذلك لأن هذه الإصلاحات لم يكن لها أثر في العراق التركي ، أو كانت لها آثار هينه لا تكاد تذكر .

الحالة الداخلية في الفترة الاخيرة من حكم سليمان باشا ١٧٨٩ ـ ١٨٠٢

أشرنا من قبل إلى أحمد الذي كان في الاصل خادماً عند سليمان باشا الذي عينه نائباً او وزيراً له في سنة ١٧٨٥ ثم حصل له على رتبة الباشوية في نفس الوقت . ومنذ ذلك الحين ولسنوات طويلة بعد ذلك ظل معظم عمل الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي معاً ملقى على كاهل أحمد باشا .

اغتيال الكخيا أحمد نائب الباشا ١٧٩٨ :

ويبدو أن سليمان باشا اقترح على أحمد حوالي سنة ١٧٩٠(١) أن يصاهره ، وبالتالي يستطيع هو أن يتنازل عن الباشوية ويوصي الباب العالي بأن يخلفه أحمد باشا ، لكن هذا ظل متردداً في قبول ذلك التشريف لأن زواجه من بنت الباشا كان يعني تخليه عن علاقاته الأسرية التي كانت قائمة بالفعل(٢) ، لهذا راوغ كثيراً . وعرفت ابنة سليمان باشا رفض أحمد الزواج منها . فحقدت عليه واستطاعت أن تغري أحد عبيد أبيها ، واسمه علي ، وكان يعمل خازندار للباشا بأن يقضي على أحمد ، وأغرته بأنها ستتزوجه هو إن نجح في ذلك واستطاع علي أن يحصل على تأييد بعض حرس سليمان الذين كانوا يكرهون أحمد باشا بالفعل . وذات صباح حين كان احمد باشا داخلا إلى قاعة مجلس الباشا وكان سليمان في مجلسه بالفعل ، وثب اليه علي وطعنه طعنة قاتلة بخنجره في صدره ، وتواثب بعده بعض رجال الحرس فأجهزوا عليه . واكتفى سليمان باشا بأن يغطي عينيه بكوفيته بدل أن يقوم بأية محاولة لانقاذ

---

(١) الرواية الوارده هنا تعتمد رواية بريدجز (الوهابيون ص ١٧٨ ـ ١٨٦) • ويقدم أوليفر رواية أخرى للظروف التى أدت الى اغتياله، ويذكر أن هذا حدث حين كان الباشا في بغداد (الرحلة• مجلد ٢ ص ٤٤١) وقد رأى ذلك بالفعل الطبيب الفرنسى أوترى •

(٢) كانت هى الابنة الوحيدة لسليمان باشا •

ربيبه ، وبدا أن الباشا غاضب ومتأثر لمقتله ، فترك المجلس وانسحب إلى بيته بالداخل ، لكن محمد بك ، أحد مستشاريه من العرب ، وعبدالله ، الوسيط اليهودي في بلاطه ، وكان هذان أول من استدعاهما الباشا استطاعا إقناعه بأن يتساهل في هذه القضية . وهكذا أعلن سليمان أن أحمد باشا قد قتل بأوامره نتيجة ثبوت تهمة الخيانة عليه ، كذلك أعلن أيضاً الاحتفال بزفاف ابنته إلى علي في نفس المساء . حدثت هذه الحادثة في إبريل ١٧٩٦ بعد أن استرد الباشا صحته مباشرة ، وقد كان مريضاً بمرض أقعده عن متابعة أموره بنفسه .

مصادر باشوية بغداد في ١٧٩٦ ـ ١٧٩٧ :

وقد ذكر الرحالة الفرنسي مسيو اوليفر ، الذي زار بغداد في ١٧٩٦–١٧٩٧ ، أن مصادر باشوية بغداد المالية والعسكرية كانت بحالة جيدة . فقد كان حرس الباشا يضم ٤٠٠٠ راكب و ٢٠٠٠ راجل أما الفرسان الاتراك فلم يكن منهم في الاقليم كله أكثر من ١٢٠٠ فارس ولم يستطع الكاتب تحديد عدد الانكشارية . وكانت حاميته تتكون من حوالي ثمانية آلاف رجل ، وكان يعتقد أنها تصل إلى ١٥ الفاً يمكن جمعهم عند الضرورة ، لكن الباشا لم يكن بوسعه استخدام الانكشارية في أي غرض إلا الدفاع عن المنطقة التي يقيمون بها فقط ، أما غير ذلك فالباب العالي وحده هو القادر على إصدار الأوامر اليهم .

وكان جانب كبير من مصادر باشوية بغداد العسكرية يعتمد على ما تقدمه كردستان ، وكان يحكمها في ذلك الوقت باشوات ثلاثة يعينهم حاكم بغداد . الباشا الكبير منهم كانت قواته تتراوح بين ١٢ الف و١٥ الف فارس . ومن عرب الإقليم نفسه كان يمكن أيضاً جمع قوات من الفرسان تتراوح بين ١٠ و ١٢ الف رجل ، لكن هذا الإجراء كان باهظ التكاليف ولا يمكن الوثوق به . ومن القوات غير النظامية كان يمكن جمع عدد غفير وذلك وفق كمية الغنائم المرتقبة ومدى النجاح

المتوقع . وقدرت القوات العسكرية لباشوية بغداد كلها بعدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ الف رجل وكان مفهوماً أن هذا العدد يمكن جمعه دون أن تتكبد الباشوية أية نفقات إضافية .

أما المصادر المالية للباشوية فقد قدرت في إحدى السنوات العادية حسب ما يذكره مسيو اوليفر بمبلغ ٤ مليون فرنك من ضرائب الارض المفروضة على العرب والأكراد ، ومن الجزية التي يدفعها غير المسلمين . ومن العوائد ... الخ . وكان دخل الباشوية من هذه العوائد أمراً على جانب كبير من الاهمية خاصة بعد تحول جانب من تجارة الهند إلى العراق التركي بدل إيران في عهد كريم خان . ولم يكن ما يرفع إلى الباب العالي يتجاوز ثُمن الدخل والباقي تمتصه النفقات المحلية . وفي سنوات الحرب مع العرب أو الأكراد كان المبلغ الذي يرفع إلى القسطنطينية يخفض إلى أقصى الحدود .

وحسب ما يذكر مستر جونز ، الذي كان مقيماً بريطانياً في بغداد سنة ١٧٩٨ ، فان دخل الباشوية في السنوات السابقة على ١٧٩٧ لم يكن يقل عن مليون جنيه انجليزي (١) ، لا يدفع منها للباب العالي أكثر من ١٠٠ الف جنيه ، ويدخل جيب الباشا نفسه مبلغ يتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ الف جنيه .

وفي أوائل إبريل ١٨٠٢ ظهر الطاعون الدملي مرة أخرى في بغداد وبلغ عدد ضحاياه ، حتى يوم ٩ مايو ، الفي نسمة في أحد التقديرات ، لكننا نستنتج أن الطاعون لم يعمر طويلا لأننا لا نجد إشارة أخرى اليه فيما بعد .

وترك الباشا بغداد بمجرد ثبوت ظهور الطاعون بها ، ولم يأمر باتخاذ أية خطوات من جانبه لايقاف تقدم الوباء ، لكنه اكتفى باصدار اوامر

---

(١) العائد السنوى اليوم لولايتى بغداد والبصرة معا لا يتجاوز ٤٠٠ ألف جنيه انجليزى .

« غير عادلة ولا إنسانية » تحرم على أي من أهل المدينة أن يحذو حذوه فيفر من المدينة الموبوءة .

الحالة السياسية في باشوية بغداد ١٨٠٢ :

أما سليمان باشا ، الذي اشتهر في شبابه بالنشاط والحزم ، فقد استسلم الآن لمتعة منصبه الرسمي(١) ، وأصبحت باشوية بغداد كلها على وجه العموم تعيش في حالة من الاختلاط والفوضى والتخبّط . فلم تكن مدينتا بغداد والبصرة محصنتين تحصيناً كافياً لصد أي هجوم عليهما ، وكانت حامية المدينة الاولى تضم بين ٦ آلاف و ٧ آلاف انكشاري وكلهم « غير منظمين وغير مخلصين ، واذا حدث ان حوصروا داخل المدينة فسينقضّون عليها وعلى من فيها كوحش جريح » . وكان الجزء الاكبر من كردستان ما يزال تابعاً لبغداد ، لكن كبار العائلات الكردية فيه كانت تتصارع دائماً بعضها مع البعض ، ولم يكن الاقليم كله ، لولا القوات العسكرية التي كان يستطيع تقديمها مصدر أية فائدة لباشوية بغداد . ومن قبائل العرب في الريف كانت قبيلة شمر دائمة التمرد ، وطالما أوقعت السلطات بها العقاب القاسي . كما كانت قبيلة لام البعيدة المنازل في حالة تمرد بسبب هجوم أحد شيوخها بعد عزل الاتراك له على الشيخ الذي عين بدله . وكانت الفوضى شاملة في الإقليم الممتد من كوت العمارة إلى حسان ومنها إلى الحويزة نتيجة كل هذه الاسباب . والى جانب هذه الاضطرابات في الداخل فقد كان ثمة خطر دائم ، أو خوف دائم على الاقل ، من وقوع غزو من ناحية وسط جزيرة العرب او من إيران من الناحية الأخرى .

---

(١) في سنة ١٧٩٦ حين زار مسيو أوليفر سليمان باشا وجده في حالة من الخلط المناخوليا ، عازفا عن العمل وعن اللهو جميعا . لكنه من الواضح أنه استرد صحته من هذه النوبه .

موت سليمان باشا ٧ اغسطس ١٨٠٢ :

وفي نهاية يوليو سنة ١٨٠٢ كان مركز سليمان باشا قد بلغ من الضعف والاهتزاز(١) ما أدى لترعرع الخطط ، وحوك المؤامرات حول من يخلفه ، هذا علاوة على تدهور صحته . وكان الطبيب الذي يعالجه جراحاً فرنسياً ، هو مسيو اوتري . قد أقام فترة طويلة في بغداد . وفي يوم ٦ أغسطس قام بزيارة سليمان ، بناء على طلب أقاربه عدد من الرجال ذوي النفوذ من بينهم دكتور شورت طبيب المقيمية البريطانية الذي أدرك أن سلطات الباشا أضحت معدودة على قيد الحياة .. وكانت النهاية في اليوم السابع من اغسطس قبل صلاة الظهر .

أما حكومة سليمان باشا ، التي كانت يوماً حكومة حازمة وصارمة فقد وصفها المقيم البريطاني قبل موت سليمان بفترة قصيرة بأنها «وصلت أقصى درجات التفكك والغباء» ، وقيل عن سليمان نفسه إنه قد تخلى عن شرفه وسمعته ، والحقيقة إننا لا يجب أن نذكره في أيامه هذه ، بل نذكره في تلك الايام التي كانت شخصيته فيها كما وصفه سير هـ. ج. بريدجسن الذي عرفه جيداً : —

« ربما كان سليمان نموذجاً بديعاً للباشا التركي عز مثيله وكان من مواليد جورجيا ولذلك امتاز بجمال ورجولة تضفي عليها الثياب التركية الفاخرة هيبة وقوة . وكان خبيراً لا يشق له غبار في كل الأعمال العسكرية وفي الميدان ، وكان هذا مما يجعله أكثر كفاءة في ممارسة عمله ، كذلك كان سليمان متديناً لكنه كان متسامحاً مع كل من اوصاه دينه بالتسامح معهم . وكان حكيماً مدبراً في نفقاته ، وإن اتهم بالتقتير لكنه كان دائماً يبرر ذلك بأن بلاده تتهددها الأخطار ، واستطيع ان اشهد (لأن هذا قد تم عن طريقي وطريق عبدالله اليهودي) أنه أرسل أكثر من نصف مليون جنيه استرليني لمساعدة يوسف باشا الصدر الاعظم في

---

(١) في أوائل مايو ١٨٠٢ ذكر المقيم البريطاني في أحد تقاريره أن الباشا أصبح مشلولا من الخصر حتى أسفل شللا تاما .

حملته على الفرنسيين في مصر ، وكان بلاطه حاشداً وبيته مقاماً كما لو كان حاكماً مستقلا تمام الاستقلال ، وقد تلقى في الأيام الأولى من حكمه معاونة قيمة من البريطانيين ، وظل حتى آخر حياته يعترف بهذا الجميل ، حتى إن أي رحالة بريطاني كان واثقاً تمام الثقة من إجابة المطالب التي يطلبها ، مهما كانت هذه المطالب ، طوال مدة بقاء سليمان باشا في بغداد» .

كما كان لسليمان باشا ، حسب ما يذكر هذا المصدر نفسه ، حس قوي بالفكاهة .

وظل للتجارة في باشوية بغداد خلال هذه الفترة ١٧٨٩—١٨٠٢ نفس الطابع الذي كان لها في الفترة من ١٧٧٩ إلى ١٧٨٩ . وفي سنة ١٨٠٠ قدر متوسط قيمة الواردات الهندية إلى البصرة بثلاثين لكاً من الروبيات (أي ثلاثة ملايين روبية) .



العلاقات الخارجية للعراق التركي ١٧٨٩ ــ ١٨٠٢

غزوات الوهابيين وحملاتهم ١٧٨٩ ــ ١٨٠٢ :

كانت حالة القلق على الجبهة الغربية بسبب الخلافات غير الممكنة الحل بين الاتراك والوهابيين هي السمة المميزة للعلاقات الخارجية للعراق التركي خلال الفترة الاخيرة من حكم سليمان باشا . وكان الوهابيون على وجه العموم أكثر نشاطاً وعدواناً . وتفصيل هذا الصراع موجود في الفصل الخاص بتاريخ نجد ويكفي هنا أن نشير إلى بعض أحداثه الرئيسية .

الحملة التركية الاولى ١٧٨٩ :

قبل سنة ١٧٩٨ شن الوهابيون حملات متعددة على الاراضي التركية ، وفي هذه السنة بدأت مدينة الحلة تعاني من ويلات تلك الهجمات فخرجت حملة تركية من البصرة ، كان هدفها الدرعية عاصمة الوهابيين

وغايتها ليست أقل من إخضاع نجد كلها . وكانت هذه القوة بقيادة علي سليمان باشا الكخيا الثاني الذي قتل أحمد باشا وخلفه في منصبه ، وقد رجعت الحملة من الاحساء بعد جولة قصيرة لم تحقق فيها انتصاراً يذكر . وكانت نتيجتها الوحيدة عقد هدنة مدتها ست سنوات ثم الاتفاق عليها في «ثج» أثناء انسحاب الحملة إلى البصرة ، وتم التصديق عليهاببغداد فيما بعد .

مذبحة الوهابيين في كربلاء ثم الحملة التركية الثانية ١٨٠١-١٨٠٢ :

وحتى هذه الهدنة لم يلتزم بها الطرفان طويلا ، ففي ٢٠ إبريل سنة ١٨٠١ حدثت كارثة للسلطات التركية حين باغت الوهابيون مدينة كربلاء وأعملوا الذبح في أهلها ، وكانت هذه المدينة مقدسة عند الشيعة وهي كذلك بالتالي عند كل الامة الايرانية . وحاول سليمان باشا الانتقام بارسال حملة ثانية على الدرعية لم تكن بقيادة مسئول تركي هذه المرة . بل كان عليها الشيخ ثويني ، أكبر شيوخ قبيلة المنتفق ، غير أن هذه الحملة كانت أكثر فشلا من الحملة الاولى فقد اغتيل قائدها على مسافة قريبة من الكويت ، لأسباب غير واضحة قد تكون سياسية او شخصية . وتشتت هذه القوات التي لم يعد لها فائدة ، وقضى الوهابيون على جانب كبير منها . هذه هي الاحداث التي اسخطت سليمان باشا العجوز ، الذي استطاع يوماً ، وهو في أواسط عمره ، أن يدافع عن البصرة دفاع الابطال ضد الايرانيين سنة كاملة . أما الآن .. وحين وصلته أنباء مذبحة كربلاء فقد قال الرجل المسن : «إنني لا أستحق الحياة بعد اليوم» .

وكان موقف بعض القبائل العربية في العراق التركي من الوهابيين في مايو سنة ١٨٠٢ موقفاً مشكوكاً فيه ، فقد كان من المحتمل أن تنحاز قبائل الخزاعل وشمر ، وقد لقيت عناءً كثيراً على أيدي الاتراك ، إلى جانب الوهابيين اذا حاول هؤلاء احتلال الاقليم بالقوة ، بل وكان ولاء قبيلة المنتفق نفسها موضع شك وريبة . وأدى الخوف العظيم من الخطر الى نوع من اللامبالاه كان من نتيجتها ترك مدينة الحلة دون

تحصين او دفاع مع أن الوهابيين قصدوها بالهجوم غير مرة واحدة . وكان مستر هارفورد جونز المقيم البريطاني في بغداد قد اشار في خطاب له إلى الحاكم العام في الهند : « وأنا أخشى أن تتهمني سموكم بالخطأ إذا قلت لكم إن الحكومة هنا لا تهتم كثيراً بمدينة الحلة .. غير أنني أقسم لكم بشرفي وبربي أن هذا صحيح » .

العلاقات مع ايران ١٧٨٩ — ١٨٠٢ :

وكانت ايران هي الجارة الخطرة الاخرى على العراق التركي . وبعد قيام حكم الكاجارات في ايران رأى سليمان باشا من الانسب أن يعامل هذه الدولة بعناية واحترام . وكان موسس حكم الكاجارات ، أغا محمد خان ، معروفاً بأن له خططاً مبيتة ضد بغداد ، وبعد موته في ١٧٩٧ ، بدأت الازمات تحدث بين الحين والحين ، من ذلك ما حدث خاصة على عهد فتح علي شاه حين حدثت مذبحة كربلاء في ١٨٩١—١٨٠٢ وتوقع الاتراك أن يطالبهم الشاه بالتعويض لعجزهم عن توفير الحماية للاماكن المقدسة .

الخلاف مع قبيلة كعب ١٨٩١ :

وفي سنة ١٧٩١ حدثت ازمة أخرى لم يكن للاتراك يد فيها وذلك بين مسئوليهم في البصرة وقبيلة كعب شبه المستقلة في إقليم عربستان . ففي هذه السنة تجاسرت قبيلة كعب على مهاجمة اسطول البن العماني السنوي وهو في طريقه إلى البصرة لكنهم تراجعوا عنه وقد تكبدوا خسائر كبيرة ودمرت معظم سفنهم . وانتقاماً لهذه الهزيمة أقام بنو كعب قواعد عديدة لهم على ضفتي شط العرب وحاولوا أن يمنعوا أسطول عمان من المرور في طريق عودته بين أكتوبر وديسمبر ، لكن العمانية كانوا في حماية الاسطول التركي بقيادة القبطان باشا بنفسه ، وبعد اشتباك هين بين سفن الاسطول والقواعد المقامة على ضفتي النهر استطاع الاسطول أن يصل إلى الخليج بسلام . ورفع بنو كعب عندئذ قواعدهم وانسحبوا إلى

دورق ، وعاد الاسطول التركي إلى البصرة ، لكن السلطات التركية كانت مستثارة وساخطة أشد السخط على قبيلة كعب لتجرئها على إنشاء قواعد لها في الأرض التركية على الضفة الغربية من النهر ، وكذلك لمطالبتها بالتعويض عن الخسائر التي أحدثتها محاولاتها للهجوم على السفن العمانية ، غير أن المسألة انتهت هنا دون حدوث تطورات جديدة .

مشكلة مع سيد عمان ١٧٩٨ :

وحدث خلاف بسيط أيضاً أشرنا اليه سنة ١٧٩٨ في تاريخ سلطنة عمان وذلك بين السيد سلطان حاكم مسقط والسلطات التركية في العراق . فقد طالب السيد سلطان بأموال زعم أنها مستحقة له في مقابل المعونات التي قدمها أبوه للأتراك أثناء حصار البصرة في ١٧٧٥-١٧٧٦ وقد أنكر الباشا هذا الزعم ، وهو الذي كان يتولى الدفاع عن البصرة بنفسة أي أنه يعرف حقيقة الامر جيداً ، واتخذ حاكم عمان أهبته للقيام بعمل بحري على البصرة في يوليو ١٧٩٨ ، وقبلها راح يفاوض عدوه شيخ راس الخيمة من أجل عقد الصلح بينهما على الاقل إذا تعذر التحالف لمصلحة مشتركة .

أما سليمان باشا فقد كان في ذلك الوقت يعرف نبأ غزو الفرنسيين لمصر ثم احتلالها ، وكان في سبيله لارسال الحملة الاولى على الوهابيين . ورأى الا يضيف جديداً إلى هذه المشكلات فاتصل في ٢٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ بمستر رينوود الوكيل الذي تركه المقيم البريطاني ليسير أمور العمل في بغداد ، وطلب وساطته لاقناع سيد عمان وشيخ القواسم بعدم الالتجاء إلى العمل العنيف . ووافق مستر مانستي المقيم العام على ذلك الاقتراح ، لكنه تبين بالبحث أن متسلم البصرة كان بالفعل على اتصال بكلا الجانبين ، ودارت مفاوضات مباشرة بين المتسلم وملا ابراهم علي قائد اسطول البن العماني السنوي ، وانتهت المفاوضات بتسوية الخلاف موقتاً ، وقام أسطول مسقط بزيارته الودية التقليدية للبصرة .

العلاقات السياسية البريطانية في العراق التركي
١٧٨٩ ـ ١٨٠٢

يبقى أن نشير إلى علاقة بريطانيا ، كما تمثلها شركة الهند الشرقية ووكلاؤها في العراق التركي خلال الجزء الاخير من حكم سليمان باشا .

مشكلة بين المقيم البريطاني في البصرة والسلطات التركية بسبب دعوى بين يهودي ومسيحي ١٧٩١ ـ ١٧٩٣ :

ففي مارس او إبريل ١٧٩١ توسط مستر مانستي المقيم البريطاني عند متسلم البصرة لصالح أحد الاهالي المسيحيين ، واسمه ريشا وواضح أنه ليس بريطانيا وربما لم يكن اوربياً بالمرة . وكان هذا متهماً بقتل رجل يهودي . وكان أساس تدخل المقيم هو عدم توفر الادلة من ناحية وعدم محاكمة المسيحي محاكمة عادلة من ناحية أخرى . ورغم أنه لم ينجح في إقناع المتسلم بالتخلي عن تصميمه على القبض على الجاني وإعدامه إلا أنه نجح في أن يثنيه عن إيقاع العقوبة القصوى به ، وفي نفس الوقت وجهت الجالية اليهودية في البصرة تهديدات للمقيم البريطاني ، وإلى بعض أعضائها بتمزيق علم شركة الهند الشرقية ، فقد أثارتهم هذه القضية كثيراً لكنهم ارغموا في نهاية الامر على الاعتذار لمستر مانستي في حضرة المتسلم وغيره من المسئولين الاتراك ، وقبل مستر مانستي اعتذارهم في البداية ، وبعدها عرف ، من مصدر خاص ، أن زعيم الجالية اليهودية قد كتب يشكوه إلى نائب الباشا في بغداد ، فطلب مستر مانستي فتح القضية كلها مرة أخرى وطرد «كبير اليهود» من البصرة ، وفرض الغرامات او توقيع العقوبات بعشرة آخرين من الذين اشتركوا في التمرد ، لكن متسلم البصرة رفض أن يقوم بأي عمل على أساس أن اليهود قد اعتذروا بالفعل عما بدر منهم ، فرفع مستر مانستي الامر كله إلى باشا بغداد . وظلت المسألة تؤجل قرابة سنتين بعدها ، ثم اراد الباشا أن ينهيها فاستدعى كبير اليهود الى بغداد وامر بانذار العشرة

الباقين وتحذيرهم . أما متى تم اطلاق سراح السجين « ريشا » فلا نعرف ذلك على وجه التحديد .

انتقال المقيمية البريطانية من البصرة الى الكويت ١٧٩٣–١٧٩٥ :

لكن مستر مانستي رفض هذه التسوية التي حاولها الباشا ، وفي ٣٠ إبريل ١٧٩٣ انسحب مستر مانستي إلى الكويت محتجاً وبصحبته مستر هارفورد جونز الذي ظل يشاركه في وكالة البصرة منذ نوفمبر ١٧٨٨ . وكتب الباشا حينئذ إلى الحاكم في بومباي يشكو سلوك مستر مانستي ويطلب استدعاءه إلى الهند وجعل مقيم آخر في مكانه ، ورفعت المشكلة التي أثارتها هذه الاحداث من حكومة بومباي إلى الحاكم العام في الهند ومنه إلى مجلس مديري شركة الهند الشرقية في لندن .

أما تفاصيل بقاء مقيمية البصرة في الكويت من ١٧٩٣ لى ١٧٩٥ فموجودة في الفصل الخاص بتاريخ ذلك الاقليم . وتلقى المقيم ، أثناء وجوده بالكويت غير دعوة واحدة من الباشا للعودة إلى البصرة لكنه رفضها جميعاً لانه كان يصر على مطلب أساسي هو توقيع العقوبة على عشرة من اليهود ، ويبدو أخيراً أنه وجه نداء بالعون إلى وزراء صاحب الجلالة عن طريق السفير البريطاني في القسطنطينية .

أوامر مجلس المديرين ابريل ١٧٩٥ :

ولم يصدر مجلس المديرين اوامره في هذه القضية إلا في إبريل ١٧٩٥ وانتقد المجلس سلوك مستر مانستي ومستر جونز لانهما تسببا في إحداث هذه القضية مع اليهود بعد أن انتهت المشكلة عملياً ، وأمر المجلس بأن ينقل هذان الموظفان من عملهما في مقيمية البصرة ، وبأن يؤكد المسئولون الذين سيتولون عملهم لباشا بغداد ، بمجرد وصولهم إلى الكويت أن شركة الهند الشرقية ليست مصممة على إيقاع العقاب بهؤلاء اليهود العشرة وإذا تلقوا رداً طيباً منه فعليهم أن يرجعوا بالوكالة إلى البصرة . وفي ١٥ سبتمبر ١٧٩٥ ، حين وصلت هذه التعليمات عينت حكومة

بومباي السيدين ن. كراو و ب. لومسريير بدل السيدين مانستي وجونز ، وكان الاخير من هذين قد غادر الكويت في إجازة إلى اوربا متعللا بسوء صحته . لكن الباشا ، على أية حال ، لم يكن يعرف أن السلطات العليا في شركة الهند الشرقية قد وافقت على وجهة نظره في المسألة ، وقبل وصول البعثة الجديدة بوقت قصير كان الباشا قد وافق على شروط مستر مانستي . وفي ٩ أغسطس ١٧٩٥ وصل اسماعيل أفندي ، وهو مسئول تركي كبير إلى الكويت كي يسوى المسألة ويعيد المقيم معززاً محروساً بكل حفاوة وتكريم حتى البصرة ، وأقلع مستر مانستي من الكويت في ١٦ أغسطس فوصل البصرة في ٤ سبتمبر وهناك لقي استقبالا حسناً ، وهناك أيضاً سلم اليه اليهود العشرة « ليوقع بهم العقاب بنفسه او يأمر بسجنهم » وليس هناك شيء يشير إلى ما حدث بالفعل حين أصبحت له هذه السلطة .

وأدى وصول مستر كراو بعد ذلك إلى البصرة ومعه التعليمات بأن يخلف المقيم إلى مشاكل رسمية عديدة سنشير اليها فيما بعد .

علاقات ودية بين المقيم والمسئولين الاتراك :

وعقب رحيل مستر كراو وبقاء مستر مانستي(١) في المقيمية عادت العلاقات إلى الود والانسجام بين الوكالة البريطانية والمسئولين الاتراك في العراق . وعن هذه العلاقات كتب مستر مانستي في مايو سنة ١٧٩٨ يقول :

« وانا سعيد حقاً بابلاغ الحكومة بأن شئون الوكالة اليوم تسير كأحسن ما يكون ، وليس لدى أدنى شك في أنها ستستمر كذلك طويلا فالحكومة التركية ، على كل مستوياتها ، تسلك بالنسبة لكل أمور

---

(١) اتخذ مجلس المديرين قراره في ابريل ، ومن المحتمل جدا أن يكون مستر مانستى قد نمى الى علمه هذا القرار عن طريق أحد من أصدقائه في يونيو أو يوليو ، فراح يبذل جهوده كي يطوى معارضة الباشا ، وكان مستعدا لان يعرض عليه أن يأمر باطلاق سراح هؤلاء اليهود العشرة بشرط أن يسلموا اليه أولا ، وهذا ما حدث .

الوكالة وأموري مسلكاً يتّسم بالود والارضاء في كل امر (هكذا في الاصل) . ونفوذي بين هؤلاء المسئولين كأعظم ما اريد ، ونفوذي بين الحكام والشيوخ المجاورين ، وهؤلاء البعيدين في الصحراء ، وصداقتي لهم تمكن لي دائماً تقديم الخدمات اليهم على كل المستويات ، وسكان البلاد على وجه العموم خاضعون لارادتي . وباختصار يا سيدي المبجل فأنا لم أحصل بعد على تلك الأهداف المرجوة التي حققتها اتصالاتي السياسية هذه بحكم عملي كمقيم سياسي ، لكن التمجيد والتكريم والشهرة والاحترام والنفوذ موجودة جميعاً بشكل دائم ومحدد ، والدولة البريطانية كلها ، والشركة المعظمة على نحو خاص ، تنعمان اليوم بهذه المزايا الثمينة ، التي أستطيع أن أعتز قليلا فأقول إنها يمكن أن تزيد لو حظيت بتأييد الحكومة المعظمة ورضاها » .

انشاء مقيمية بريطانية في بغداد ١٧٩٨ :

وجاء رحيل بونابرت إلى الشرق وخططه التي كان يضمرها ضد الهند لتفرض ضرورة إعادة النظر في كفاءة المقيمية السياسية ببغداد في سنة ١٧٩٨ . وكانت مقيمية بريطانية في مسئولية موظف اوربي قد انشئت ببغداد سنة ١٧٦٥ لكنها الغيت في ١٧٦٦ ، وظلت بريطانيا مدة خمسة عشرة سنة بعد ذلك لا يمثلها أحد في عاصمة الباشوية . وفي ١٧٨١ اتخذ حل وسط بفتح وكالة أهلية هناك . وأخيراً في يونيو ١٧٩٨ استدعى مستر هارفورد جونز ، الذي كان باجازة منذ ١٧٩٥ ، إلى دار الهند في لندن ونوقشت معه خطط كثيرة لإحباط مخططات بونابرت من بينها خطة تقضي لقيامه هو برحلة لكسب التأييد بين الزعماء والشيوخ العرب على ساحل البحر الاحمر ، لكن البيان الذي صدر بعدها كان يذكر أنه «بناء على اقتراح منه فقد عينه صاحب الجلالة واللجنة السرية لشركة الهند الشرقية مقيماً عند سليمان باشا في بغداد ، بدرجة وكيل سياسي ، لكن عمله الاساسي كان إقناع هذا المسئول ، المستقل عملياً ، بتقديم

المساعدات المالية للباب العالي ، وان يعارض ، بقدر امكانه ، ويعمل على إحباط أي من خطط بونابرت التي خرج إلى الشرق لتحقيقها(١) » ، وأعلن هذا التعيين في لندن يوم ٥ يوليو ١٧٩٨، ووصل « المقيم البريطاني في بلاط باشا بغداد » يوم ٢٤ أغسطس التالي، وتسلم مهام عمله بدل مستر رينوود الذي كان مستر مانستي المقيم العام ارسله إلى بغداد كاجراء مؤقت .

ووضعت اسس العمل البريطاني-التركي المشترك ضد بونابرت في الشرق في معاهدة تحالف دفاعي عقدت مع الباب العالي ووقعها سفير صاحب الجلالة فوق العادة في القسطنطينية يوم ٥ يناير ١٧٩٩ وكان هدفها المباشر تعاون تركيا وبريطانيا ضد بونابرت في مصر .

وكان انشاء مقيمية جديدة ، من نفس الدرجة في مقر الباشوية ببغداد لا يقلل كثيراً من أهمية مقيمية البصرة ، وسرعان ما نشأ الاحتكاك وسوء التفاهم(٢) بين السيدين مانستي وجونز ، وكان الاول ارقى من حيث الدرجة في حين أن مكانة الاخير في ذلك الوقت كانت أهم وأكثر نفوذاً . وفي ديسمبر ١٧٩٨ انتهز مستر مانستي فرصة مرور الكيخيا علي باشا بالبصرة أثناء خروجه في حملة على الوهابيين وأقام معه علاقات شخصية وثيقة ، لكنه سأل في فبراير سنة ١٧٩٩ عما اذا كان من حقه أن

---

(١) انظر : سير هـ٠ ج٠ بريدجز ، « الوهابى » ، ص ١٦ ٠ وقد جاء في هامش لصفحة ١٧٧ أن « الهدف الاساسى من ارساله كان العمل على اقناعه بأن يقدم للباب العالى كل المعونة التى يمكنه تقديمها ، بهدف أن تتقوى تركيا وتصبح أقدر على القيام بالتزامات تحالفها مع بريطانيا ضد فرنسا » ٠ (وبعد كتابة هذا استطاع الكاتب (لوريمر) أن يعثر على بعض المراسلات المتعلقة بانشاء المقيمية في بغداد ، وهى موجودة في الملحق رقم ٢ لهذا الفصل) ٠

(٢) وصل الامر بهذا التشاجر حد تبادل الاتهامات والسباب ، وقد قام كل من الطرفين بابلاغ الحكومة يشكولها وينقل اليها « صورا طبق الاصل » من الخطابات البذئية التى تلقاها من خصمه ٠

يقوم بزيارة لبغداد ، وجاءه رد حكومة بومباي بأنه غير مسموح له بذلك إلا اذا كان يسافر من أجل هدف لا يمكن تحقيقه عن طريق مستر جونز ، وهكذا اوقف مانستي مشروع زيارته التي كان ينتويها .

معاونة بريطانيا لباشا بغداد في الشئون العسكرية ١٧٩٨–١٧٩٩م :

وفي مناسبات عدة في ١٧٩٨ و ١٧٩٩ أمدت حكومة بومباي باشا بغداد بكثير من الاسلحة والرصاص والذخيرة بثمن التكلفة فقط ، كذلك طلب الباشا ارسال بعض رجال المدفعية « من الهنود المسلمين الذين دربوا مع قوات الشركة المعظمة بالهند» (١) ، فأرسل له ثلاثة من رجال المدفعية الاوربيين وصلوا البصرة في أغسطس ١٧٩٩ » .

اعتراض سفارة من سلطان طيبو إلى الباب العالي بمدينة البصرة اكتوبر ١٧٩٩ :

وفي أكتوبر ١٧٩٩ أدرك مستر مانستي وجود بعثة لسلطان طيبو في ميسور أرسلها إلى سلطان تركيا ، محملة بالهدايا والرسائل ، طالبة مساعدته ضد البريطانيين في الهند . وكانت البعثة تضم السيد علي محمد كاندري والسيد مراد الدين وسكرتيراً اسمه حسن علي وبعض الخدم . ودبر مستر مانستي أمر إبلاغ هؤلاء السفراء عن طريق أغا محمد نبي ، وهو تاجر إيراني أصبح فيما بعد سفير إيران في الهند ، بسقوط جكم سير نجاباتام وموت سيده ، وكانت هذه معلومات تلقى مخابرات عنها ، لكن السفراء ظنوا أن هذا لايثنيهم عن عملهم ونقل رسالتهم باسم خلفاء طيبو ، كذلك اتصل المقيم بعبدالله أغا متسلم البصرة وحاول إغراءه بأن يحتجز هؤلاء السفراء ولا يمكنهم من مواصلة سيرهم ، ولكن يبدو أنه كان قد

---

(١) انضم عريف هؤلاء الثلاثة — المدعو ريموند — الى الفرنسيين فيما بعد زاعما أنه من أصل فرنسى • وعينته الحكومة الفرنسية بعد ذلك قنصلا لها في البصرة وأخيرا استطاع الاتراك أن يقبضوا عليه سنة ١٨٢٦ ، فسلموه للسلطات البريطانية التى نقلته الى بومباى كجندى فار ، لكنهم عفوا عنه هناك نتيجة تقادم تاريخ جرمه •

تلقى اوامر صريحة من باشا بغداد بتسهيل رحلتهم فلم يستطع أن يخرج عليها.

وبعدها أرسل مستر مانستي أغا محمد نبي ومترجم الوكالة ورجلا آخر في بعثة لمقابلة هؤلاء السفراء ، وأحيطت سفارتهم بالمظاهر المميزة لمن هم في خدمة دولة منتصرة ، ونبهوا البعثة الموفدة لتركيا إلى المصاعب التي سيواجهونها في القسطنطينية بعد عودتهم ، فالسلطان لن يستطيع – نظراً لتحالفه مع بريطانيا– أن يكون صديقاً لهم ، كذلك أيضاً أبلغوهم تصميم المقيم على ان يمنع مواصلة رحلتهم بأية طريقة ، وأن يرغمهم على السير إلى بومباي على ظهر السفينة «انتيلوب» التي كانت جاهزة ومستعدة. وحينذاك بدا الخوف عليهم ، وطلبوا اعتبارهم رعايا بريطانيين ينزلون عند رغبة المقيم ، واستولى متسلم البصره ، برغم احتجاج مستر مانستي ، على الهدايا والخطابات التي كانت معهم ، وربما كان هذا في ذاته ضرورة لا مفر منها لاستنزال عبدالله أغا أعضاء مجلسه عن رأيهم المخالف له بضرورة تشجيع الوفد على مواصلة رحيلهم إلى القسطنطينية .

زيارة كابتن مالكولم للعراق التركي ١٨٠١ :

وقد قام كابتن ج. مالكولم بزيارة العراق التركي أثناء عودته من بعثته الاولى إلى البلاط الايراني ، وكان الباشا يعرفه أيضاً ويثق به . وفي ١٥ مارس سنة ١٨٠١ سافر من همدان فوصل الحدود المفتوحة غير المحصنة بين تركيا وايران ومنها إلى ضفاف دجلة. ولمـّا أظهر باشا بغداد تخوفه من العدد الكبير من الايرانيين الذين بصحبته ، قام كابتن مالكولم بصرفهم بلطف وبشاشة . وقد رفض باشا بغداد أن يدفع كابتن مالكولم الضرائب المفروضة على ما جاء معه ، وأثبت بهذا آنه أكثر كرماً من السلطات الايرانية التي طالبته بدفع مثل تلك الضرائب ، لكنه لم يكن يخلو من شكوك حيال مالكولم ففي إحدى المرات ارسل اليه يطلب الا يرفع الجنود البريطانيون الذي يصحبونه سيوفهم وهم في الارض التركية وكان الباشا متلهفاً يود التحالف مع بريطانيا ، وقد أفصح عن أسفه لأنه

لم يكن طرفاً ثالثاً في تلك الاتفاقية التي عقدها كابتن مالكولم مؤخراً بين بريطانيا وايران . لكن التعامل الرسمي معه كان في أضيق الحدود ، وبعد زيارة احتفالية كبيرة تُلي فيها خطاب من الحاكم العام للهند مصحوباً بتقديم الهدايا القيمة يوم ٣١ مارس ، غادر كابتن مالكولم بغداد الى البصرة في قارب نهري قدمه اليه الباشا ، لكنه في ٨ أبريل انتقل إلى ظهر سفينة للمستر مانستي المقيم البريطاني في البصرة وقد التقى به في النهر إلى جوار القرنه . وفي ١٤ إبريل وبعد أن قضى كابتن مالكولم عدة أيام مع مستر مانستي في بيته الريفي بكوت الفرنجي ، وبعد تبادل الزيارات والهدايا مع المسئولين المحليين ، أبحر على ظهر السفينة «جوناثان دنكان » التي كانت بانتظاره في البصرة لتقله إلى بومباي .

خلاف بين المقيم والباشا في بغداد ١٨٠١ :

وفي صيف سنة ١٨٠١ تعكر صفو العلاقة بين مستر جونز المقيم في بغداد وسليمان باشا بسبب حادثة مؤسفة . ففي يوم ٩ يونيو أبلغ الباشا مستر جونز بأن شعوراً خطيراً يتزايد ضده في المدينة نظراً لمشاهدة سيدة تركية تخرج من منزله ، وعرض عليه أن يساعده في الهرب من المدينة ، ذاكراً له أنه لو صمم على البقاء فان السلطات المحلية لا تستطيع أن تكون مسئولة عن سلامته . ورفض المقيم ان يغادر المدينة على أساس براءته مما يتهم به ، حينذاك أبلغه الباشا ، الذي لم تكن دوافعه واضحة من إثارة وتضخيم تلك القصة ، أنه لم يعد يعترف به ممثلا للحكومة البريطانية ، ومنع العاملين في الباشوية من الاتصال به لا شفوياً ولا خطياً وأبلغه أنه لم يعد يتمتع بالحماية التركية الرسمية . وفوراً رفع مستر جونز الامر إلى حكومة الهند والى مجلس المديرين في لندن ، وابلغهم عن تدابير الباشا ونتائجها المتوقعة ورغم أن سليمان باشا مال إلى اللين بعد ذلك ، لكن مستر جونز رفض أن يؤدي مهام وظيفته كمقيم في بغداد إلا إذا صدر من الباشا خطاب اعتذار صريح له مشفوع باعلان ببراءته من التهمة التي نسبت اليه ، وانسحب من بغداد الى مكان على ضفة الفرات ،

وأقام ينتظر أوامر رؤسائه . وفي ٢٠ أكتوبر أعلن الباشا خطياً براءة مستر جونز مما نسب اليه ، ووعد أن يمنحه بعد ذلك كل تقدير واحترام . وانتهت المسألة في ٢٠ نوفمبر بعودة المقيم إلى بغداد حيث استقبله الباشا بالحفاوة والتكريم المألوفين وباشر فوراً مهام عمله .

ادخال التطعيم الى العراق التركي ١٨٠٢ :

وأدخل نظام التطعيم إلى العراق التركي على يد طبيب المقيمية البريطانية عقب أن تلقى قدراً من امصال اللقاح من فينا في ٣٠ مارس ١٨٠٢ ، واستخدمت أثناء بداية ظهور الطاعون ببغداد في إبريل من نفس السنة وفي البصرة في مايو بعدها .

★ ★ ★

الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي ١٧٨٩ ـ ١٨٠٢



تولي مستر كراو مقيمية البصرة من يناير حتى سبتمبر ١٧٩٦ :

أدى استبدال مستر مانستي ، في مقيمية البصرة ، بمستر كراو حسب أوامر حكومة بومباي في سبتمبر ١٧٩٥ إلى شيء من الخلط والتعقيد ، وذلك بأن انباء التفاهم بين مستر مانستي وباشا بغداد لم تصل بومباي إلا بعد أن أبحر منها مستر كراو بالفعل ، وحين وصل هذا ، مع مساعده مستر لومسرير في أول يناير ١٧٩٦ تولى مسئولية المقيمية بمقتضى الاوامر التي يحملها ؛ وفي نفس الوقت أبلغ مجلس المديرين بالنتائج المرضية التي انتهت اليها مشكلة مستر مانستي مع السلطات التركية ، وفي نفس يوم ابعاد مستر كراو له وصله خطاب معنون باسمه شخصياً أبلغه فيه مجلس المديرين أنه يرى من المناسب الغاء الامر القديم بنقله من وظيفته ووصل الخطاب إلى البصرة يوم ٣ إبريل ١٧٩٦ ، ورغم أن مستر

مانستي ما يزال هناك لتصفية أموره الخاصة فقد اعترف السيدان كراو ولومسرير بأن بعض الشكوك دارت بأنفسهما حول فاعلية ذلك الخطاب . ولم يقوما بشيء سوى الاحتجاج العنيف الذي رفعاه إلى مجلس المديرين وإلى حكومة بومباي ضد إعادة تعين مستر مانستي . وفي خطابهما إلى مجلس المديرين عبرا عن رأيهما في أن « نفوذ المقيمية البريطانية وهيبتها قد أصيبتا بضربة عنيفة ، وأن السلطات التركية قد تباعدت كثيراً عنها » . أما في خطابهما لحكومة بومباي فقد ذكرا أن « إعادة مستر مانستي لعمله لن تتيسر إلا على أساس اوخم العواقب على ما تبقى من سمعتنا القومية هناك ، ولمصالح شركة الهند الشرقية ومنشآتها . وقد ينظر الباشا إلى عدم ثباتنا وتذبذبنا في مثل هذه الامور الرسمية بالسخرية والاحتقار » . لكن مجلس المديرين كان ابعد من أن يتأثر بمثل هذه الاحتجاجات . فرد بتوجيه اللوم لمستر كراو لأنه لم يسلم مهام المقيمية لمستر مانستي قبل هذا الوقت ، وأمره بأن يسلمه هذه المهام بمجرد وصول خطابهم اليه دون إرجاء يوم واحد . وصلت هذه التعليمات إلى البصرة في ٢٥ سبتمبر وتم تنفيذها في نفس اليوم . وفي ٤ أكتوبر غادر مستر كراو ومستر لومسرير البصرة في طريقهما إلى بومباي ، وفي ٨ نوفمبر أفرغ مستر مانستي مشاعره نحو الموقف كله ، ببلاغة تميز بها ، على النحو التالي :

« إذا كنت قد سمحت لنفسي ، في ساعة من ساعات قسوتكم التي صدرتم فيها عن التزام بما تحسبونه مصلحة العمل ، فخاطبتكم بروح مستقلة متحررة واسلوب ودي رجولي ، فانني أرجو الآن أن تسمعوا مني هذه الكلمات الهادئة : إن قراركم الذي رد الى سمعتي وعملي يجعلني أؤكد كل اخلاصي وتفاني الكامل في خدمة السادة الموقرين من رؤسائي وأصحاب عملي ، ليس هذا فقط ، بل أود أيضاً أن أؤكد أني بعد رد اعتباري علي أحسن في ممارسة عملي بهمة ونشاط متجددين والشركة المعظمة تعرفني جيداً ولسوف تجدني إذا ما استطاعت امكاناتي أن ترقى لمستوى استقامتي وتمكنت صحتي أن توازي آرائي ورغباتي خادماً يستاهل تقديركم واهتمامكم وتأييدكم .

بريد الصحراء البريطاني ١٧٩٣ ـ ١٨٠٢ :

وظلت المراسلات البريطانية الرسمية تنقل بانتظام عبر الصحراء من مقيمية البصرة إلى قنصلية حلب ، وخلال الحروب مع فرنسا ، التي بدأت في غضون هذه الفترة ، اكتسب هذا الطريق ، لبعده عن تدخل الدول الاوربية أهمية فاقت أهميته في أي وقت مضى . وحين كانت المقيمية في الكويت حدثت بعض الاضطرابات في هذا الخط بسبب نشاط الوهابيين أو تحريضهم(١) ، ولكن لم يحدث أبداً أن انقطع الطريق أو أصبح مهدداً تهديداً خطيراً . وفي ١٧٩٨ كان المقيم قلقاً بشأن النتائج التي قد تترتب على الحملة التركية ضد الوهابيين والتي كانت الاستعدادات لها قائمة وقتذاك ، غير أن ما توقعه من أثر للحملة لم يكن في محله حيث أدت إلى مزيد من الحماية لمستخدميه في نقل البريد . وقد وصلت أخبار معركة النيل إلى الهند عند طريق البصرة ، وفي سنة ١٨٠١ تسلم مستر مانستي المقيم في البصرة خطاب شكر من حكومة الهند لتحقيقه وسائل الاتصال السريع بين الهند والقوات البريطانية في مصر

افتتاح مقيمية في بغداد ١٧٩٨ :

وجاء انشاء مقيمية ببغداد مستقلة عن مقيمية البصرة في سنة ١٧٩٨ كما أشرنا ـ لاعتبارات كثيرة من بينها حقائق العلاقات بين بريطانيا والعراق التركي في ذلك الوقت .

امداد المقيمية بطبيب وحرس عسكري ١٨٠٠ :

وفي سنة ١٨٠٠ سقط مستر جونز المقيم ببغداد مريضاً ، ولما رفض مستر مانستي ، المقيم بالبصرة ، إرسال طبيب مقيميته فقد اضطر هو

---

(١) هناك اختلاف في الروايات فيما يتعلق بتعرض هذا الخط البريدى للمداخله بين ما يذكره سير هـ . ج . بريدجز (مستر جونز) في كتابه « الوهابيون » (ص ١٥ ـ ١٦) ، وما ينقله مستر رينوولد عن مراســـلات فون راخ موناتيش من يوليو الى ديسمبر ١٨٠٥ (ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥) .

للسفر إلى البصرة ، وحين رفع مستر جونز إلى الحكومة نبأ المخاطرة التي قام بها والصعوبات التي اضطر لمواجهتها دون ضرورة صدرت الاوامر بتعيين « طبيب مدني » في مقيمية بغداد في سبتمبر ١٨٠٠ ، وجاء بعدها دكتور جيمس شورت من مقر بومباي ، لاشغل تلك الوظيفة .

وقد ذكر المقيم في بغداد رغبة الباشا في وجود طبيب بريطاني قريب منه كعامل من العوامل التي تسهل تعيين الطبيب الذي يطالب به ، لكن الباشا لم يلجأ إلى دكتور شورت ، بعد وصوله لأول مرة ، إلا في أحوال نادرة ، وبسبب هذا التجاهل رفض الطبيب أن يذهب إلى سليمان باشا وهو علي فراش مرضه الأخير إلا بعد أن كلفه المقيم العام رسمياً بذلك .

وفي أغسطس ١٨٠٠ ، وبناء على طلب مستر جونز ، زودت مقيمية بغداد بحرس وطني من الهند يضم ٢٦ جندياً و ٣ من ضباط الصف الهنود ، وأضيف اليهم بعد قليل جنديان من قارعي الطبول .

وتم فحص حساب مصروفات مقيمية البصرة في سنة ١٨٠١ ، حين تبين أن بند الرواتب والإجازات والعلاوات والإيجار قد زاد في سنة ١٧٩٨ زيادة كبيرة في المتوسط عما كان عليه في ١٧٨٨ ، وفي سنة ١٨٠١ حددت حكومة بومباي هذا البند بمبلغ ٥٥٢٠ روبية في السنة لا يتجاوزه . واعتبر تكاليف نقل البريد بنداً مستقلا بذاته وهكذا أيضاً استقل بند الهدايا التي تقدم للشيوخ العرب ، وبلغت قيمة هذا البند حوالي ١٦ الف روبية في السنة .

الفرنسيون في العراق التركي ١٧٨٩ ـ ١٨٠٢

في سنة ١٧٩٦–١٧٩٧ ، وبعد الثورة الفرنسية ، كان يمثل فرنسا في بغداد « وكيل للشئون الخارجية » وهو بعبارة أخرى لم يكن سوى قنصل وكان يشغل هذا المنصب «المواطن» روسو وربما كان نفس الشخص الذي كان قنصل فرنسا في بغداد قبل عشرين عاماً . وقد زار بغداد في سنة ١٧٩٦–١٧٩٧ وفد سياسي فرنسي يرئسه السيدان بروجيير واوليفر وقد سبق أن أشرنا إلى مهمة هذا الوفد وعمله في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج .

وفي ٨ أكتوبر ١٧٩٨ — وقبل انقضاء شهرين على إقامة قنصلية بريطانية في بغداد — وصلت إلى الباشا اوامر من القسطنطينية « بسجن القنصل الفرنسي والعاملين في خدمته ، ورعايا فرنسا المقيمين بالبصرة ، وارسال هذا القنصل والعاملين معه — واوراقهم جميعاً ، إلى القسطنطينية ونفذت هذه الاوامر فور وصولها .

وفي أكتوبر ١٧٩٩ كانت الوكالة الفرنسية في أيدي الأتراك ، وقد استخدموها لإيواء الوفد الذي أشرنا اليه — والذي كان مبعوثاً من طيبو سلطان ميسور إلى الباب العالي .



فترة خلو باشوية بغداد أغسطس ١٨٠٢

مطامع آغا الانكشارية :

كان أغا الانكشارية في بغداد وقت وفاة سليمان باشا رجلا يتمتع بكفاية عالية وبرضا الباب العالي ، وله سمعة طيبة بين الشعب أيضاً في بغداد لما تميزت به إدارته الحازمة للشرطة . وحين عرفت حقيقة المرض الخطير الذي أصاب سليمان باشا طلب الأغا مقابلة مستر جونز المقيم

البريطاني ، معترفاً له بأنه يطمح في منصب الباشوية ، وملتمساً منه ارسال خطاب لصالحه إلى السفير البريطاني في القسطنطينية ، ورفض مستر جونز كتابة ذلك الخطاب ، وذكر للأغا ما يتوقعه منه ، بحكم منصبه ، وهو ان يتولى حراسة خزانة الباشوية والتحفظ عليها باسم الباب العالي ، وأن يستمر على إدارته الحازمة للشرطة حتى يصل الباشا الجديد المعين من القسطنطينية ، ونصحه في نفس الوقت بأن يقنع في الوقت الحاضر على الاقل بأداء هذه الواجبات وألا يطالب بالباشوية قبل أن يضع يده على خزائن الباشا لأن هذه لو وقعت في أيدي أعدائه ستعكس على مركزه انعكاسات سيئة لانها سوف تستخدم ضده بكل الوسائل .

وفي صباح اليوم الذي توفي به سليمان باشا قام الأغا ، وقد طرح بوضوح كل هذه النصائح وراء ظهره ، بمحاولة للاستيلاء على الحكومة بالقوة ، فأرسل بعض الانكشارية لإلقاء القبض على محمد بك(١) «الزعيم العربي الكبير الذي كان يمثل كل شيوخ العرب في القبائل التي تدفع الجزية للباشا ، وكان المقيم في بيت كبير بضاحية بغداد على الضفة الغربية لدجلة » ، لكن محمد بك كان قد قضى الليل كله في قصر الباشا ، وهكذا فشلت محاولة الأغا في أن يأسر رجلا ذا قيمة كمحمد بك . وبعد الساعة العاشرة من الصباح بقليل جاء الأغا إلى مقر المقيمية البريطانية على رأس حشد من الغوغاء يتراوح عددهم بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ رجل كلهم « يلبسون الثياب البالية وتبدو على سيماهم أقسى أمارات الهياج والغضب» وكان الأغا في سبيله للاستيلاء على القلعة . ليقوم بعد ذلك بمهاجمة القصر الذي كان فيه الكيخيا علي باشا وأنصاره ، لكنه أبلغ المقيم أنه لا داعي لأن يخشى هو أو المقيمية شيئاً من أعماله هذه .

---

(١) لا شك في أن محمد بك هذا هو نفسه الذى أشار على سليمان باشا بأن يتساهل في أمر مقتل أحمد باشا ، وهو الذى صحب على باشا فيما بعد في حملته على الوهابيين في ١٧٩٨ ـ ١٧٩٩ . ومحتمل أيضا أن يكون هو محمد بك الذى تمرد أخوه حاجى سليمان بك في سنة ١٧٨٦ .

وفي الثانية عشرة ظهراً ، وكان سليمان قد مات بالفعل ، بدأ اطلاق النيران من القلعة على القصر ، لكن التصويب كان سيئاً جداً حتى إن القصر لم يكد يصيبه شيء من تلك النيران . ومن اللحظة التي انطلقت فيها أولى القذائف ، أغلقت المتاجر والمحلات وتوقفت الحياة العامة في بغداد وسجن الناس أنفسهم داخل بيوتهم .

وظل الأغا خلال الايام الثمانية او التسعة التالية قائماً في مركزه بالقلعة لكن الرشاوي التي استطاع علي باشا وأنصاره توزيعها ، وقد وقعت خزانة الباشوية تحت أيديهم ، أفلحت في أن تبعد عن الأغا كثيرين من أنصاره ، وحاول بعد ذلك أن يجعل من أحد عبيد الباشا السابق منافساً لعلي باشا لكن مناورته فشلت وأصبح عليه أن يتراجع إلى بيته الذي سرعان ما ضرب حوله الحصار ، وأخيراً وقع في الأسر ، فقطع جسمه أشلاء صغيرة في حضرة علي باشا ، كما أعدم اربعة عشر رجلا من أنصاره الانكشارية ، وكانت المدافع تطلق طلقة واحدة كلما أطاح الجلاد برأس من الرؤوس . وخلال أسبوعين او ثلاثة من موت سليمان باشا استطاع علي باشا إعادة الأمن وإقرار النظام ، صحيح ان النيران أطلقت فترة طويلة في بغداد لكن عدد ضحاياها بالفعل كانوا لا يتجاوزون عدداً قليلا .

وكان السبب الرئيسي لقلق المقيم البريطاني خلال هذه الاضطرابات هو وجود عدد من القوارب في النهر ، على مسافة قصيرة من البصرة ، محملة بالبارود والذخائر والأسلحة كان سليمان باشا قد طلبها قبل مرضه من بومباي ، وامر مستر جونز بأن ترسو هذه القوارب بعيداً عن ضفة النهر ، ورفعت عليها الاعلام البريطانية ، وأبلغ كل من الكيخيا والأغا أن حمولة القوارب كانت ما تزال ملكاً لبريطانيا ، وبالتالي لا يجوز أن يمسها أحد . وبهذا فقط استطاع المقيم أن يمنع وقوع هذه الشحنات الاضافية الكبيرة من الأسلحة والذخائر في أيدي المتحاربين (١) .

---

(١) هذه الازمة كلها موجودة في كتاب سير هـ. ج. بريدجس (مستر جونز) ، في هامش مذكور في كتابه « الوهابيون » ، ص ٢٠٤ ـ ٢١٠ .

التاريخ الداخلي في العراق التركي أثناء حكم علي باشا ١٨٠٢ ـ ١٨٠٧

التماس من علي باشا لتعيينه في باشوية بغداد ١٨٠٢ :

بعد أن سيطر علي باشا الكيخيا على الموقف ، أرسل التماساً إلى الباب العالي لتعيينه باشا لبغداد وقع عليه كبار الاهالي والوجهاء في بغداد ، وارسل مع التماسه هذا مبلغاً لا يزيد عن ٦٠ الف جنيه انجليزي « كان كل ما حصل عليه الباب العالي من تركه سليمان باشا إلى جانب بعض المجوهرات والشيلان الفاخرة والفراء والأثاث والتحف الهندية » ، لأنه انفق الكثير في حروبه ضد الوهابيين وفي المساهمة في الحملة التركية على مصر ، وفي تعويض كل من الايرانيين والاتراك عن مذبحة كربلاء الرهيبة ، ولم يشارك أسد بك ، ابن سليمان باشا وكان في الثالثة عشرة من عمره ، في تلك الاضطرابات التي أعقبت موت أبيه ، وربما لهذا السبب سمح له بالاحتفاظ بجزء من ميراث أبيه . وتقبل الباب العالي المبلغ الذي ارسله علي باشا رغم قلته ، ووصل الأمر الرسمي بتعيينه باشا لبغداد في ٦ يناير سنة ١٨٠٣ .

الاحوال ١٨٠٥ :

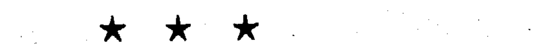
ولم يثبت علي باشا كفايته كحاكم رغم حسمه الذي اتضح في قضائه على غريمه الأول أحمد باشا ومثابرته على فرض نفسه في الباشوية ففي سنة ١٨٠٦ كانت البلاد كلها في حالة من الاضطراب والفوضى حيث نشبت الحرب بين عدد من القبائل العربية المتحالفة معاً ضد فرع الجربة من قبيلة شمر . وقد امر الباشا باعلان النفير الكامل في مقاطعة كردستان لتشكيل قوة للقضاء على المتحالفين وتخليص الجربة الشمريين الذين كانوا في خطر محدق . لكن هذا أدى إلى كارثة أخرى ، ففي الطريق من بغداد إلى كردستان وقعت حادثة غريبة بين الشخصيتين الموفدتين

لجمع القوات الكردية ذلك بأن عبدالرحمن باشا ، زعيم الأكراد الخاضعين لتركيا واحد الرجلين دعا محمد باشا الرجل الثاني في الحملة ، إلى خيمته حيث قتله ، ثم أعلن التمرد على الحكومة المركزية في بغداد . وفي هذا الوقت الحرج أمر علي باشا بسجن الكيخيا نائبه متهماً اياه بالخيانة وكذلك سَجَنَ قريباً له يدعى عبدالله أغا كان متسلماً للبصرة في وقت من الاوقات .

اغتيال علي باشا ١٨٠٧ :

ولا حاجة بنا لان نتتبع التطور التالي لهذه الاحداث . فقد استمر علي باشا مكروهاً من رعاياه ، وأخيراً اغتالته جماعة من العبيد في ١٨ أغسطس سنة ١٨٠٧ واستراح الناس منه ، وقد وقع هذا الحادث بعد عزل السلطان سليم الثالث بوقت قصير أي بعد نهاية هذه الفترة التي نتناولها هنا .

وقد كتب مستر جونز عن علي باشا قبل توليه السلطة مباشرة في سنة ١٨٠٢ يقول : « إنه ليس رجل عمل ولا هو رجل لهو ، فليست له الامكانيات التي تجعل منه الرجل الأول ، كما أن تعصبه يحول بينه وبين أن يكون من النوع الثاني » . كذلك ذكر نفس المصدر أنه كان يضطهد المسيحيين واليهود ، وكان مسلكه العام « مثيراً للنفور والتقزز » ، وشجاعته الشخصية موضع شك ، لكنه عرف بوفائه للصداقة ، ولم يحدث أبداً أن أخل بوعد أو كلمة قطعها على نفسه .



العلاقات البريطانية مع العراق التركي
١٨٠٢ ـ ١٨٠٧

كان هناك عاملان أثرا في المصالح البريطانية بالعراق التركي خلال الفترة القصيرة التي قضاها علي باشا حاكماً .

الاتجاه الودي من جانب علي باشا لدى توليه الباشوية ١٨٠٢–١٨٠٣ :

فقد أفصح علي باشا في البداية عن اتجاه متعاطف مع مصالح شركة الهند الشرقية ، وحين تلقى أنباء التصديق على تعيينه في الباشوية وجه خطاباً طويلا إلى مجلس المديرين في لندن عبّر فيه عن صداقته للدولة البريطانية ، وعن احترامه لمستر جونز المقيم في بغداد . لكن اتجاهه الودى هذا حيال من أشار اليهم قد ثبت فيما بعد أنه كان مفتعلا غير صادق .

اعتراف سلطان تركيا بممثل بريطانيا في بغداد نوفمبر ١٨٠٢ :

وكانت المتاعب تنشأ أحياناً في بغداد بسبب عدم اعتراف الحكومة التركية بالمقيمية البريطانية فيها قنصلية وفق قانون الامتيازات الاجنبية(١) وانتهز سفير صاحب الجلالة في القسطنطينية فرصة تعين باشا جديد في سنة ١٨٠٢ لتصحيح ذلك الوضع بالحصول على براءة الاعتراف بالمقيمية قنصلية بريطانية ، وفي هذه الوثيقة(٢) المؤرخة في ٢ نوفمبر سنة ١٨٠٢ تم الاعتراف بمستر جونز قنصلا لبريطانيا في بغداد وفق الامتيازات الأجنبية ، وبحقه في حماية التجار والرحالة البريطانين وتنظيم مواعيد

---

(١) يعزو لورد الجن اضطهاد سلطات بغداد لمستر جونز في سنة ١٨٠١ الى هذا السبب ٠ غير أنه يحتمل أنه كان مبالغا في تقدير أهمية اعتراف القسطنطينية به بالنسبة لموضعه في بغداد شأنه فى ذلك شأن جرانفيل في سنة ١٧٦٤ وكما سنرى لاحقا ، فان هذا الاعتراف الرسمى لم يمنع باشا بغداد من طرد مستر جونز منها في سنة ١٨٠٦ ٠

(٢) نصوص هذه الامتيازات موجودة في « معاهدات اتشيسون » ، مجلد ١٣ ص ١٠ ـ ١١ ، الطبعة الرابعة ٠

ترحال السفن البريطانية . كذلك أصبح جميع العاملين تحت امره ، ومساعديه ، وخدمه ، وعبيده معفيين من مختلف الضرائب والمكوس ، كما كان هو أيضاً بصفته الشخصية ، كذلك أصبح ممنوعاً على أية سلطة أن تلقي القبض عليه او تفتش بيته ، وأصبح واجباً رفع الشكاوي ضده إلى سلطان تركيا مباشرة دون أي من السلطات المحلية ، كما أصبحت للقنصل حرية الانتقال في البلاد طولا وعرضاً دون أن يعترضه معترض وأضحى له الحق أثناء تجوله في «المناطق الخطرة أنيلبس عمامة بيضاء وان يحمل سيفاً أو ما اليه من أسلحة القتال » ، وبات على السفن الوطنية ان تنقل له اشياء ه ومتاعه « حسب النظام المعمول به » ، وصدرت الاوامر لجميع المسئولين في الامبراطورية التركية ان يقدموا له العون والحماية في أي مكان يكون فيه ، وان يتعاملوا معه ، في جميع الحالات على أساس نصوص الامتيازات . وهكذا أصبحت المقيمية البريطانية في بغداد ، التي لم تكن في بدايتها سوى بعثة إلى الباشا ، على نفس الأسس التي انشئت بموجبها قنصلية البصرة حسب « البراءة القنصلية الصادرة لها في سنة ١٧٦٤ » .

مشكلة بين المقيم في البصرة والسلطات التركية :

وحدثت أزمة ثانية حادة ، تشابه ما حدث في سنة ١٧٩٣ ، بين مستر مانستي المقيم البريطاني في البصرة والسلطات التركيه في الباشوية . ففي ٤ أبريل سنة ١٨٠٣ دخل بعض الغوغاء إلى بيت الكابتن هوايت ، قائد سفينة مستر مانستي التجارية الخاصة وحملوا معهم امرأة مسيحية من القاهرة كانت تعيش تحت حمايته ، وكان يقال عنها إما أنها مسلمة أو أنها اعترفت أمام بعض المسلمين برغبتها في اعتناق الإسلام ، وسارع مستر مانستي إلى المتسلم يطلب التعويض ، وكان يشك في أن المتسلم هو المحرض الفعلي على هذا العمل ، ولكن دون جدوى ، وفي اليوم التالي أنزل المقيم العلم البريطاني ، وأغلق بوابة الوكالة ، ومنع التعامل بين أهل المدينة والسفن البريطانية التي كانت راسية في النهر ، وكتب إلى

باشا بغداد يطلب ضرورة إعادة هذه المراة فوراً ، وتعويض كابتن هوايت عن بقية الأضرار التي لحقت به ، ونفي وسجن جميع الذين اشتركوا في العمل . وهدد ، إذا لم تجب طلباته هذه جميعاً ، بالانسحاب إلى كلكتا ورفع الامر إلى الحاكم العام في الهند . كذلك اتصل مستر مانستي بمستر جونز المقيم في بغداد وطلب منه تولي الامر بعناية . وبعد وقت قصير لم تصدر الاوامر فقط بعزل المتسلم واستدعائه إلى بغداد للاجابة على الاتهامات الموجهة اليه ، بل أضيف اليها أيضاً اوامر للذين سيقومون بعمله بأن يوقعوا العقاب بكل الاشخاص الذين يتهمهم مستر مانستي بالمشاركة في ارتكاب ذلك العمل ، وبتعويض كابتن هوايت عن الخسائر المادية التي لحقت به . لكنه رفض مناقشة إعاد ةالمرأة بزعم أن هذا مخالف لدينه ، وحين رفض مستر مانستي أن يتعامل معه على غير الاسس التي حددها ، قطع الباشا هذه المراسلات جميعها . واخيراً ، في يوليو سنة ١٨٠٣ ، ونتيجة اصرار مستر مانستي على موقفه ، أمر الباشا بتسليم المرأة ، وأرسلها المقيم إلى كابتن هوايت في كلكتا . وحين اجيبت كل مطالب مستر مانستي عاد فرفع العلم البريطاني مرة أخرى ، وفتح ابواب الوكالة للتعامل وذلك في يوم ٢٣ من الشهر نفسه ، ولا جرم كان على باشا قد شهد انتصار مستر مانستي على سيده القديم سليمان باشا في ١٧٩٣—١٧٩٥ ففضل ألا يمضي في النزاع إلى نهايته المرة مع مثل هذا الرجل الذي يقدر الأمور الشخصية أعظم التقدير .

وقرب نهاية سنة ١٨٠٣ أرسل علي باشا سفيراً إلى الحاكم العام للهند هو رجل يدعى سليمان أغا . ووصل هذا الرجل إلى بومباي في ١٦ فبراير ١٨٠٤ حيث منحته الحكومة جواز مرور له ولجماعته إلى كلكتا ، فسافروا على ظهر السفينة «آبون كاسل» التي أبحرت من بومباي في ٣ إبريل . ولسنا نجد شيئاً عن أسباب هذه السفارة ولا عن نتائجها ، ويحتمل بالتالي ان تكون بعثة شرفية بهدف تقديم التهاني مثلا .

وظلت المبادىء التي تحدد التعرفة الجمركية المطبقة على بريطانيا

العظمى في الامبراطورية العثمانية هي نفس التي نصت عليها الامتيازات الأجنبية ، أي لا تتجاوز العوائد المدفوعة نسبة ٣٪ من قيمة البضائع حسب سعر السوق ، وتبين بعد ذلك أنه من الأفضل تثبيت سعر البضائع وتحديد الضريبة الواجبة الدفع على أساس نسبة الـ ٣٪ ، وتم بالفعل إعداد جدول بذلك في سنة ١٧٩٤ ، ولكن في سنة ١٨٠٠ ، وبسبب ارتفاع أسعار جميع السلع ، أصبح ما يدفع بالفعل أقل من قيمة الـ ٣٪ المحددة ، وعلى هذا وافقت بريطانيا العظمى على تعديل الجدول لصالح الباب العالي ، وتبين بعدها أن العوائد التي كان يدفعها التجار البريطانيون حسب الجدول المعدل كانت في بعض الحالات تزيد عما يدفعه التجار من الدول المسيحية الأخرى ، وفي سنة ١٨٠٥ وضع جدول جديد يزيل تلك المظلمة ، وبدأ العمل به حسب الاتفاق بين بريطانيا وتركيا .

خلاف بين المقيم البريطاني في بغداد والباشا ١٨٠٤ — ١٨٠٥ ثم ابعاد المقيم من بغداد يناير ١٨٠٦ :

وفي سنة ١٨٠٤ نشأ خلاف بين مستر جونز وعلي باشا في بغداد بسبب المعاملة غير المهذبة التي لقيها مترجم الوكالة البريطانية على يدي الباشا ، وطلب المقيم التعويض فرفضه الباشا وانتهت الاتصالات الرسمية بينهما . وفي نوفمبر سنة ١٨٠٥ كتب الباشا إلى السفير البريطاني في القسطنطينية وإلى السلطان أيضاً يطلب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بابعاد مستر جونز عن بغداد . ووافق السلطان بحماسه على الطلب ، لا لأنه يؤيد اعتراضات علي باشا ضد مستر جونز ، ولكن لأنه كان يخشى أن يرفض طلباً لمثل هذا الحاكم شبه المستقل الذي يحكم إقليماً بعيداً . ولأن مستر تشارلز اربوثنت كان يعرف أن مجلس وزراء صاحب الجلالة لن يتابع هذه المسألة كثيراً بالنظر إلى التحالف القائم وقتذاك بين بريطانيا وتركيا ، ولأن السلطان لم يضمن أمن مستر جونز إذا مكث في بغداد بعد هذا ، فقد طلب من مستر جونز مغادرة المدينة ، وهكذا عهد مستر جونز بمهام منصبه إلى دكتور هاين جراح المقيمية ، وترك بغداد

في أوائل يناير ١٨٠٦ ، وكان في الموصل في فبراير ، وفي ٢١ مايو وصل إلى القسطنطينية .

زيارة مستر جونز للقسطنطينية مايو - اكتوبر ١٨٠٦ :

وكان خط مستر جونز صلباً بما جعل السفير البريطاني هناك يحمل عنه رأياً ايجابياً ، فدعاه للاقامة مدة معه ، وطلب خدماته في الحصول على معلومات عن أهداف بعثة سياسية إيرانية كانت تقوم بزيارة القسطنطينية في ذلك الوقت . وفي ١٣ أكتوبر ١٨٠٦ أثبت السلطان ألا اعتراض له على مستر جونز ، وذلك حين منحه وسام الهلال من الطبقة الثانية ، وبعد ستة أيام غادر الرجل القسطنطينية إلى انجلترا ، وقد حمله السفير خطابات ومراسلات هامة ، وفي أغسطس سنة ١٨٠٧ منح مستر جونز لقب البارونية(١) ، إما تقديراً لعمله الذي دام ثماني سنوات في بغداد كما اوصى السفير في القسطنطينية التهيؤ لبعثته الجديدة إلى ايران .

الوضع السياسي في العراق بعد اعلان الحرب بين بريطانيا وتركيا في اوربا ١٨٠٧ :

وإذا كنا مانزال نفتقر إلى دلائل على استقلال علي باشا الفعلي عن الباب العالي بشأن معاملته للدول الاجنبية ، فيحسن بنا أن نشير إلى مسلكه في سنة ١٨٠٧ حين نشبت الحرب في اوربا بين بريطانيا العظمى وتركيا . فقد قام الباشا اولا بابلاغ المقيمين في بغداد والبصرة بضرورة مغادرتهما البلاد ، لكنه حين أعمل فكره في الأمر عاد فطلب اليهما البقاء ، ووعد بأن يوفر لهما الحماية الكاملة في شئونهما العامة والخاصة تماماً كما كان الامر في أيام السلم ، وكان هذا المسلك مناقضاً تماماً للمعاملة التي لقيها الفرنسيون عقب قيام الحرب في سنة ١٧٩٨ بين الباب العالي وحكومة

---

(١) وقد سمى نفسه أولا سير هارفورد جونز ، لكنه أخيرا - ربما بعد تقاعده - اختار لنفسه الاسم المستعار بريدجز .

الديركتوار الفرنسية لكن كلا الرجلين طلبا السماح لهما بعدم البقاء في منصبيهما ، وقد أقر الحاكم العام للهند تصرفهما .

★ ★ ★

الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي ١٨٠٢ ـ ١٨٠٧

مضايقات مستر مانستي ورحلته إلى بومباي غير المصرح بها ـ ١٨٠٥ ـ ١٨٠٦ :

ان أصدق مثل للصعوبة القائمة منذ مئات السنين في موضوع التزام موظفي الشركة العاملين في الأماكن البعيدة ،مثل البصرة بأوامر رؤسائهم هو تصرف مستر مانستي في سنة ١٨٠٥ . فهو قبل ذلك سنة ١٨٠٤ ، وكما سبق وأشرنا في مكان آخر ، اتخذ لنفسه ، دون مراجعة رؤسائه صفة سفير خاص في إيران ، وعقب عودته من هناك اعتبره الحاكم العام للهند مسئولا عن كل النفقات التي تكلّفتها رحلته . وحين وجد نفسه في سنة ١٨٠٥ عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته لدائنيه استصدر سندات على حكومة بومباي بما قيمته ٩٣ الف روبية وفي ظنه أن « الحكومة ستتكرم بسدادها » ، وغادر مقر عمله مرة واحدة إلى بومباي كي يشرح مطلبه هذا تاركاً شئون المقيمية للملازم أ. هـ. بيلاسيس ، من مهندسي بومباي ، فوصل اليها دون اعلان في ١٠ إبريل ١٨٠٥ ومضى مباشرة ليشرح مطلبه هذا ومعه مطلب آخر بزيادة دخله من مقيمية البصرة . وكان من رأيه أن المكان الذي يعمل به هو « من أتعس وأسوأ وأكثر أماكن العمل في شركة الهند الشرقية مدعاة للتعب ثم ثبت أيضاً أنه مكان لأي ربح فيه » ، ومضى يقول : « وإذا لم أستطع التفاهم حول الأسس التي تمكنني من العمل بها ، والتي أنا على استعداد لشرحها للحكومة ، والتي على أساسها فقط يمكن لأي موظف ذي كرامة أن يقبلها ، فانني ارجو قبول

استقالتي في الوقت الذي تحددونه ، وإنني لأفضل الهدوء والسلامة الشخصية وراتباً ضئيلا في إحدى المستعمرات البريطانية على هذه السلطة والمكانة والرتبة والمؤسسة الكبيرة .. وكل هذا يضعني في حالة من التعب لا حد لها ، عمل مرهق ، وأخطار كثيرة ، ثم الدمار في نهاية الامر في صحراء العرب .. وإذا لم تقدر خدماتي السابقة بشكل مجز ؛ وإذا لم تجب طلباتي العادلة هذه ، وإذا لم ارجع مقيماً للبصرة على أساس مربح ومجز .. فانني افضل ان استغل امكاناتي التي استطيع الإعادة بانها يجب ان توضع في الاعتبار ، في بلدي كما كنت من قبل » .

ورفضت الحكومة على أية حال أن تزيد راتب مستر مانستي ، وبصعوبة شديدة ، وبعد ضمانات كافية من طرفه لإعادة المبلغ المستحق عليه ، وافقت الحكومة على سداد قيمة السندات التي اصدرها باسمها .

وفي إبريل سنة ١٨٠٥ صدرت الاوامر لمستر ج. لو ، وكان على وشك الرحيل كمساعد لمستر مانستي ، بأن يتسلم مهام المقيمية كلها من الملازم بيلاسيس ، وتم هذا بالفعل في ٣ يوليو سنة ١٨٠٥ لكنه مات عقب وصوله بمدة قصيرة ، وتولى الملازم ايرول من البحرية الهندية مسئولية المقيمية حتى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ حين عاد مستر مانستي من الهند وباشر عمله .

تعليمات للمراسلات بين الهند ومقيمي بغداد والبصرة ١٨٠٦ :

وفي يناير ١٨٠٦ قررت حكومة الهند ، بناء على مذكرة مرفوعة لها من حكومة بومباي ، أن يكون المقيمان في بغداد والبصرة خاضعين مباشرة لها ، وألا يتراسل أي منهما مباشرة مع أية سلطة سواها . وربما كان الهدف من هذا الامر هو تأكيد احترام سلم الوظائف ؛ وطاعة الموظفين لرؤسائهم المباشرين ، لكن هناك من الأسباب ما يحملنا على

الاعتقاد بأن هذا الأمر قد الغي بعد بعثة جنرال مالكولم الثانية إلى إيران في سنة ١٨٠٨ حين كان ، وهو مبعوث الحاكم العام في الهند ، مخولا صلاحية الاشراف والسلطة العامة على كل مؤسسات الشركة في الخليج والعراق التركي معاً .

العوائد والرسوم القنصلية في البصرة ١٨٠٦ :

وتميزت سنة ١٨٠٦ بزيادة كبيرة ومفاجئة في العوائد والرسوم القنصلية التي حصلت عليها شركة الهند الشرقية في البصرة ، لكننا لانعلم يقيناً إن كان سبب الزيادة هو تحسن مستوى الدقة في جمع العوائد أم نمو حجم التجارة ، او مزيج من كلا السببين . فقد بلغ إجمالي العوائد المتحصلة في الفترة من أول مايو ١٧٩١ إلى أول مايو ١٨٠٦ مبلغ ٢٧,٥١٢ روبية فقط ، في حين كان المبلغ الذي حصل في شهر يوليو سنة ١٨٠٦ هو ٤١,٦٦٣ روبية ، وكان متوقعاً تحصيل مبلغ آخر لا يقل عن ٢٠ الف روبية قبل نهاية إبريل من العام التالي . وأضاف مستر مانستي بعد أن اورد هذه الحقائق : « وطالما بقيت أنا مسئولا عن العمل هنا ، فلا بد أن يزيد المتحصل دائماً .. وقد يصل إلى رقم كبير هو ٥٠ الف روبية » . لكن حقيقة شمول فترة بقائه في المقيمية سنوات لم يتجاوز فيها التحصيل مبلغاً زهيداً تشير إلى أن هذه الزيادة كان مرجعها نشاطه في تحصيل العوائد لا أكثر .

مصطفى الرابع ١٨٠٧ ـ ١٨٠٨
ومحمود الثاني ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩ (١)

بعد عزل سليم الثالث قام الانكشارية بتنصيب أكبر أبناء السلطان السابق عبد الحميد الأول على العرش باسم مصطفى الرابع ، وظل هذا يحكم تركيا من ٢٩ مايو ١٨٠٧ حتى ٢٨ يوليو ١٨٠٨ حين عزله أنصار السلطان سليم المخلوع ، وفي الساعات الاخيرة من حكم مصطفى رفض سليم أن يرجع إلى العرش ، ولم يبق أمام هؤلاء الذين نجحوا في انقلابهم سوى تعيين محمود شقيق مصطفى والذكر الوحيد الباقي على قيد الحياة من آل عثمان .

وفي الداخل بذل السلطان الجديد ، الذي أصبح يعرف باسم محمود الثاني ، محاولات متعددة للقضاء على سلطة الانكشارية لكنه فشل في البداية . وفي الخارج ظلت تركيا خلال ١٨٠٧ و ١٨٠٨ على عداء لبريطانيا ولكن بعد توقيع معاهدة تيلسيت في ٧ يونيو سنة ١٨٠٧ حين تحالفت فرنسا وروسيا في سبيل القيام بعمل مشترك ضد الامبراطورية العثمانية ، مالت العلاقات بين بريطانيا وتركيا إلى التحسن ، وفي ١٥ يناير ١٨٠٩ ، ورغم الجهود المضنية من جانب فرنسا ، انتهى الخلاف بين الدولتين بتوقيع معاهدة الدردنيل ، واستؤنفت الحرب عند ذاك بين تركيا وروسيا وهي حرب لعبت فيها المشاعر الإسلامية دوراً كبيراً تماماً

---

(١) ثمة بعض المعلومات الاضافية عن الحالة العامة لتركيا خلال هذه الفترة قد ذكرناها في هامشين للفصل الثامن . والمصادر الرئيسية عن المعلومات المحلية عن العراق التركي هي التلخيص الذي يضم معلومات عن بداية الاتصال بين شركة الهند الشرقية المعظمة وجزيرة العرب التركية . ١٨٧٤ ، وكتاب مستر ج. أ. سالدنهـا : « تلخيص الاحوال في جزيرة العرب التركية .. ١٨٠١ ـ ١٩٠٥ » المطبوع سنة ١٩٠٥ . والمصادر الاخرى الخاصة بتفاصيل معينة موجودة على هوامش النص . ورواية ريتش عن عملـه كمقيم في كردستان ، سنة ١٨٣٦ ، تلقي بعض الضوء على الموقف بشكل عام .

كالحرب الايرانية الروسية في ١٨٢٦–١٨٢٨ ، وظلت العمليات الحربية دائرة بين الدولتين حتى توقيع معاهدة بوخارست في ٢٨ مايو سنة ١٨١٢ .

وفي نفس هذا الوقت ، أي في الفترة من ١٨٠٤ إلى ١٨١١ ، كانت الولاية التركية في مصر قد أصبحت تحت حكم مباشر قوي يمارسه محمد علي باشا الذي دبر مذبحة المماليك في مصر وتخلص منهم ، ثم بدأ عملياته ضد الوهابيين لاستيلائهم على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة ، وكان هؤلاء قد أصبحوا ، بعد مذبحة كربلاء الرهيبة في سنة ١٨٠١ مصدر خوف وذعر عظيمين على طول حدودهم مع الشام وبين النهرين ، واخيراً اجتاحت القوات المصرية ارضهم في سنة ١٨١٨ على نحو ما هو مبين في تاريخ نجد .

وجاءت سنة ١٨٢٦ بالخلاص من متاعب الانكشارية . فقد طلب اليهم أن يتمرنوا على أداء الاعمال العسكرية على النظم الحديثة ، فرفضوا وتمردوا ثم قضي عليهم ، لكن نفس السنة تميزت بمعاهدة إكرمان المجحفة التي وقعت مع روسيا . وفي ١٨٢٨ بدأت حرب أخرى ضد روسيا استمرت حتى توقيع معاهدة أدرنه في ٢٨ اغسطس ١٨٢٩ .

وفي الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٢٧ كانت اليونان في نضال متصل من أجل تحقيق استقلالها عن تركيا ، وفي النهاية تدخلت أساطيل بريطانيا وفرنسا وروسيا في صف اليونان واستطاعت أن تدمر الاسطول المصري في موقعة نفارين ، وكان محمد علي قد كلف من قبل الباب العالي بالقضاء على تمرد اليونان .

وكان محمد علي نفسه قد أصبح في ذلك الوقت خطراً على السلطان ، وفي سنة ١٨٣١ بدأ يتحيف من ارض سيده . فاحتلت قواته الشام وآسيا الصغرى فتدخلت بريطانيا وفرنسا وروسيا وتم التوصل إلى اتفاقية بينهما في سنة ١٨٣٣ ، وبعدها بشهرين عقدت معاهدة انكيار سكيليسي التي خلقت بالفعل تحالفاً هجومياً دفاعياً بين روسيا وتركيا ، وجعلت

لروسيا نفوذاً على الباب العالي . وفي ١٨٣٤ تم تطبيق نظام حكم مركزي مبالغ فيه في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وأدى هذا النظام إلى شل كل أنظمة الحكم الاقليمية وخلق مساوىء كثيرة لكنها كانت من نوع يختلف عن الاستقلال الاقليمي . وفي سنة ١٨٣٩ تجدد الصراع بين محمد علي والسلطان ، وكان اتجاه محمد علي عدائياً جداً حتى حتم تدخل الدول الاوربية ، بما فيها بريطانيا ، إلى جانب تركيا . ومات السلطان محمود في ١ يوليو سنة ١٨٣٩ قبل أن تصل المسائل شكلها الاخير وحتى قبل أن يعرف أن جيشه وجزءً من أسطوله قد استسلم للمصريين .

★ ★ ★

التاريخ الداخلي في العراق التركي ١٨٠٧ ـ ١٨٣٩

اغتيال علي باشا حاكم بغداد وتولي سليمان بعده ١٨٠٧ :

في ٨ أغسطس ١٨٠٧ حين لم يمض طويل وقت على تولي السلطان مصطفى الرابع عرش تركيا ، وقعت حادثة اغتيال علي باشا حاكم بغداد وجماعة من أنصاره على يد جماعة من العبيد . ونشر موته «راحة وخلاصاً في الباشوية كلها» ، ولم يأسف عليه ممثلو شركة الهند البريطانية في العراق أكثر مما اسف عليه رعايا تركيا هناك . وكان سليمان الذي عينه الباب العالي خلفاً لعلي باشا هو ابن شقيق سليمان الذي حكم بغداد من ١٧٧٩ إلى ١٨٠٢ . وأثناء عمله كخيا للباشا السابق قام بجهد في حرب ضد الايرانيين سنة ١٨٠٦ ، وأسر فيها ، ولهذا أعطى نفسه حق الزعم بتوليه الباشوية بعد قتل علي باشا .

تمرد سليم آغا متسلم البصرة وطرده من البلاد ١٨١٠ :

وفي سنة ١٨١٠(١) تمرد سليم أغا متسلم البصرة على سليمان باشا لأنه

(١) ربما كان عبدا أعتق ـ أصلا من جورجيا ـ له نفس الاسم هو الذى تزوج ابنة سليمان باشا غير الشرعية . وكان رجلا على بعض الذكاء لكنه لم يكن حاكما ناجحاً .

كان يطمع في أن يشغل منصبه ، لكن قبيلة المنتفق – التي كان المتسلم يعتمد على تأييدها وقفت فجأة ضده . وفي ١٤ يوليو احتل رجال المنتفق مدينة البصرة دون اراقة دماء ، وسمحوا لسليم أغا بالخروج مع عائلته وجميع ما يملك إلى بوشهر ، وعين باشا بغداد أحمد بك متسلماً للبصرة بدله ولم تعارض قبيلة المنتفق دخوله إلى المدينة .

عزل سليمان باشا من جانب الباب العالي ١٨١٠ :

وفي نفس السنة ، ولأسباب مجهولة ، قرر الباب العالي عزل سليمان باشا عن حكومة بغداد ، وارسل الباب العالي موفداً خاصاً لتنفيذ هذا الامر ، وكان الباشا مؤيداً من جانب الحاميات المحلية ، لكن الاكراد بقيادة عبدالرحمن باشا الذي أدت خلافاته مع سليمان باشا إلى الحرب مع ايران من قبل ، وقف بقواته في صف المبعوث العثماني . وظلت بداية الصراع مشكوكاً فيها عدة أيام ، ولكن في ٥ أكتوبر دارت معركة حاسمة إلى جوار بغداد ، بدأ القتال فيها خلال الساعات الاولى من بعد الظهر حين هجمت فرقة من الاكراد على قوات الباشا لكن المدفعية نجحت في صدها ، غير أن المدافع الموجودة لم تستطع ان تواصل الضرب بالذخيرة التي لم تكن تناسبها ، ولما كان الاكراد متفوقين في العدد تفوقاً واضحاً فقد بدأوا يهاجمون قوات الباشا واوقعوا بها خسارة ثقيلة حين بدأت الشمس تميل إلى الغروب . وكان بين صفوف الباشا بعض الأكراد اعتمد هذا عليهم اعتماداً كبيراً لكنهم تخلوا عنه في أحرج اللحظات . وفي صباح يوم ٦ وحين وجد سليمان باشا أن معظم أنصاره قد تخلوا عنه فر عن طريق البصرة مع حفنة من عبيده المخلصين ، وحين وصل نهر ديالة آمنا عبره ثم هدم الجسر وراءه ، لكن عدداً من عرب شمر من فرع طوقة ممن كان يمر بأرضهم ، استطاعوا أن يبيدوا جماعته الصغيرة ثم يقتلوه ، واحتزوا رأسه ثم جعلوه فوق سارية مرتفعة ، وحملوها إلى المبعوث التركي الذي أمر أن « يلف بعناية ويرسل – تذكار انتصار – إلى القسطنطينية . »

وقد ظل سليمان باشا على شجاعته التي لا يستطيع أحد انكارها حتى آخر لحظات حياته ، وقد اسف على مقتله المستر رينش المقيم البريطاني في بغداد أسفاً كثيراً ، ووصفه بأنه « كان رجلا يجيش بالمشاعر الطيبة ، ويلتزم في عمله بمبادىء جيدة » ، وأضاف : « إن أخطاءه كانت جميعاً ناتجة عن حماسة الشباب ، ولا شك أنها كانت ستعدل وتصحح بتقدم العمر وزيادة الخبر .. » ، وكان سليمان باشا يوم مقتله في الرابعة والعشرين من عمره فقط .

تعيين عبدالله باشا حاكماً لبغداد ١٨١٠ :

ووقع اختيار الناس في بغداد ، خلفاً لسليمان ، على أسد بك بن سليمان باشا الذي حكم هذا الاقليم من ١٧٧٩ إلى ١٨٠٢ وكان وقتذاك في الثامنة عشرة . ووافق الفتى في البداية على تولي الباشوية اذا عرضت عليه ، لكنه لما عرف مصير سلفه بكى وتوسل اليهم الا يشركوه في الحياة العامة على أي نحو ، وهكذا عين الباب العالي رجلا يدعى عبدالله باشا لولاية بغداد ، وربما كان هذا هو عبدالله نفسه الذي كان متسلم البصرة من قبل(١) ، وكان يعيش في منفى اجباري سنة ١٨٠٨ وقت

---

(١) رسم لنا مستر جونز المقيم في بغداد هذه الصورة لعبد الله أغا (كما كان عليها) في سنة ١٨٠٢ : « عبد الله أغا مواطن من أهل بغداد ، وسليل احدى العائلات الكبيرة المحترمة فيها ، وقد عين متسلما للبصرة بعد أن كان خازندارا للباشا ، وقد عمل بالبصرة سنوات طويلة بكفاءة شهد له بها الجميع .. وهو في حوالى الثانية والاربعين من عمره ، فظ غليظ في معاملته الشخصية ، لكنه مفيد وواع في مناقشاته وفي حديثه ، به هذه الميزة النادرة بين مثله من الرجال ، وهي أنه يعرف كيف يتبسط مع جماعته دون أن يفقد ذرة واحدة من هيبته أو وقاره ، وهو كاتب وسياسى وأديب ورجل مال وتجارة . كما كان لديه شيء ينقص الرجال جميعا في مثل هذه البلاد « وهو المعرفة الشاملة الصحيحة لما يجرى بأوربا ، كما كان على المام بقدر من مبادىء الجغرافيا ، وهو المسئول الوحيد الذى التقيت به بين الاتراك يعرف بالضبط ما يجرى خارج بلده ، ويعرف بالضبط ما يجرى خارج =

بعثة سير هارفورد جونز إلى البلاط الايراني . واذا صح هذا فان الباشا الجديد كان رجلا على ذكاء وخلق غير عادي وموالياً للبريطانيين موالاة عملية مباشرة ، وكان اول أعماله هو تعيين ابراهيم أغا بدل أحمد بك متسلماً للبصرة .

حملة عبدالله باشا على كردستان ١٨١٢ :

وكانت أهم الواجبات التي تنتظر عبدالله باشا إخضاع عبدالرحمن باشا الكردي الذي ناصر المبعوث العثماني من أجل أهدافه هو الخاصة في القضاء على سليمان باشا ، والذي تحول الآن إلى الارتباط ارتباطاً وثيقاً بايران ولم يعد يعلن ولاءه للباب العالي . وفي يونيو ١٨١٢ دخل عبدالله باشا كردستان ، واستطاع في يوم ١٨ من نفس الشهر أن يحقق انتصاراً « حاسماً وغير متوقع » على عبدالرحمن باشا ، مما أفسح المجال للامل في خضوع كردستان كلها لباشا بغداد ، وكانت الباشوية تزداد بهذا قوة واحتراماً « قد فقدتهما منذ أكثر من عشر سنين وكانت مهيأة لتصبح أقوى إقليم في الامبراطورية العثمانية كلها » ، ولكن يبدو ان المسألة انتهت بصلح ، مع ايران .

= بلده ، ويعرف العلاقة بين بلده وبين مختلف أقاليم الامبراطورية ، ثم بين هذه جميعا وبين العاصمة ، وهو متحرر من حيث عقيدته الدينية ، ولا يتنازل عن تحرره هذا مهما أرغمته الظروف ، وهو متحرر مع شعبه دون تبذل ، وله القدرة على أن يضع أسس المشروعات الضخمة بحيث لا تزيد نفقاتها عما هو ضروري ، وكان يرتاح بيتلقى المعلومات من أى مصدر ، أو من أى شخص يقدمها اليه ، ولا يقنع أبدا بمعرفة أنصاف الاشياء أو الوقوف عند ظاهرها السطحى ، وأثناء حكمه للبصرة كان حازما ومنصفا وشجاعا ، واشتهر أيضا بتمسكه بكلمته وبانسانيته وعدالته ، وقد اتهم بأنه جاحد لكن عمله في حكم البصرة لم يثبت هذا الاتهام .. وهو أيضا (لمصلحة المقيم في البصرة) يوالى الانجليز ومصالحهم ولاءا تاما ومحددا ، وهو يعتبر — عن حق — أن مصالح هؤلاء — في مثل هذه الاقطار — لا يمكن فصلها عن مصالح الباب العالى .. » .

موت عبدالله باشا على ايدي قبيلة المنتفق ١٨١٣ :

على ان حكم عبد الله باشا ، مهما كانت مزاياه ، لم يستمر طويلا . فقد خرج في بداية سنة ١٨١٣ لقتال شيخ المنتفق الذي كان يهدد البصرة بقوات كبيرة ، لكن معظم قوات الباشا انصرفت عنه ، وهو على مسافة بعيدة من عاصمته ، وانضمت إلى صفوف العدو . وكان ذلك في الاسبوع الأول من فبراير . حينئذ استسلم عبدالله باشا للمنتفق بشرط ضمان سلامته الشخصية ، لكنه قتل غدراً بعد عدة أيام . وازدادت قبيلة المنتفق ، وكان ابرز زعمائها آنذاك الشيخ حميد بن ثامر ، قوة ومنعة بعد انتصارها على باشا بغداد ، وخضع لها ريف الفرات كله حتى السماوة .

وخلف عبدالله باشا سعيد الذي كان في الثانية والعشرين من عمره وقد نادى به قاضي بغداد حاكماً بعد أن تأكد موت عبدالله باشا .

ولا شك في أن ذلك الاختيار ارضى شيخ المنتفق . لأنه أفصح عن رضاه بسيره في موكب سعيد أثناء دخوله الرسمي إلى العاصمة . في ١٧ مارس سنة ١٨١٣ ، لكن أنباء التصديق على تعيين سعيد حاكماً عاماً لبغداد لم تصل من القسطنطينية حتى ٣٠ من يونيو التالي . وقد تميزت فترة حكم سعيد القصيرة بالاضطرابات في بغداد والبصرة جميعاً ، وفي اثنائها اقتحمت جماعة من العرب مدينة البصرة ونهبت القصر واعتدت بالضرب على المتسلم ، وفي النهاية استطاع المتسلم أن يصدهم ويعيد الهدوء إلى المدينة . وفي ٤ نوفمبر ١٨١٦ صدرت الاوامر من القسطنطينية بعزل سعيد باشا وتعيين داود أفندي الذي وصل مؤخراً إلى بغداد .

تولي داود أفندي (١) ١٨١٦ — ١٨١٧ :

ولما أن رفض سعيد الخضوع لاوامر الباب العالي ، أصبح على داود أفندي أن يحصل على حقوقه بقوة السلاح ولم يكن نجاحه في هذا سهلا أو

(١) لقصة تولي داود باشا وعمله ، انظر : كتاب ستوكلر « الحج في خمسة عشر شهرا .. » ، مجلد ١ ، ص ٤٤ — ٥١ .

مباشراً . ففي ٧ يناير ١٨١٧ هاجمه سعيد واستطاع تشتيت القوات الضخمة التي جاءت معه ، ولم تمض فترة قصيرة حتى انفضت معظم قوات سعيد باشا عنه ، وحدث تمرد في بغداد أسهم فيه المماليك بدور كبير ، وهكذا اغتنم داود الفرصة ودخل بغداد ظافراً في ٢١ فبراير واستسلمت له المدينة ، وأعلن نفسه باشا لها ، وفي ٢٤ من الشهر نفسه تم إعدام سعيد الباشا السابق الذي حاول ان يتحصن في قلعة بغداد .

ولم يكن الباشا الجديد الذي كان لقبه « باشا بغداد والبصرة وكردستان » ، أقدر من سلفه على إعادة النظام ، فقد شهد منتصف سنة ١٨١٩ خضوع جزء كبير من البلاد لارهاب العصابات المسلحة فقطعت خطوط المواصلات خاصة ما كان منها باتجاه الشمال ، وكادت الحياة التجارية تتوقف تماماً في بغداد . وفي سنة ١٨٢٠(١) وقعت على البصرة سلسلة طويلة ومخيفة من غارات عرب من نجد ، لاخذ الثأر من حرس المتسلم من ناحية ، وشفاء غليل بعض تجار نجد المقيمين في البصرة لأنهم كانوا يعتقدون أن باشا بغداد قد اضطهدهم في شأن بعض الاراضي التي يملكونها ، من الناحية الاخرى .

وفي يوم ١٦ يوليو دخلت جماعة من أهل نجد إلى البصرة ، وحاولت الاستيلاء على سراي الحكومة لكنها فشلت فاكتفى أفرادها بنهب المكان وقتل عدد من الاهالي ثم انسحبوا وقتلوا أثناء انسحابهم قائد فرقة صغيرة من البلوش كانت في طريقها لتعزيز حامية السراي .

---

(١) يبدو أن الملازم أ. ت. ويلسون يشير الى هذه الاضطرابات التى دارت في البصرة في « تلخيص العلاقات .. الخ » ص ١٤ . لكنه يقول - رغم أنه يذكر حاجى يوسف لا حاجى جابر - انها حدثت في وقت لاحق .. أى في سنة ١٨٢٧ ، وحسب ما يقوله الملازم ويلسون ، فان البصرة قد وقعت فعلا بأيدى أهل الزبير ونجد ، وقد أنقذ بنو كعب متسلم البصرة - غزيز أغا - من هذا الخطر ونقلوه الى المحمرة ، ثم قاموا بعد ذلك بمعاونة الاتراك لاسترداد البصرة .

العلاقات الكردية والايرانية ١٨٢, :

وفي صيف ١٨٢١ ارسل داود باشا نائبه إلى موقع جيزيل رباط لمراقبة الاكراد والايرانيين لكن الأكراد استطاعوا أن يوقعوا به الهزيمة . وحين علم الباشا بهذا الامر أمر بالقاء كل كبار الايرانيين المقيمين ببغداد في السجن قاصداً مصادرة اموالهم وسارت قوات الباشا من جورجيين إلى كربلاء والنجف ليثبتوا أنهم اذا كانوا لا يجيدون القتال فهم يجيدون السلب والنهب » ، وفي نفس الوقت تقريباً اجتاحت الكوليرا بغداد وقضت على عدة آلاف من أهلها .

المنتفـــق :

أما بالنسبة لقبيلة المنتفق ، التي كانت معارضتها هي السبب في القضاء على الباشا السابق ، فقد طبق داود باشا عليهم سياسة فرق تسد ونجح في ذلك ، فاستطاع أن يختلق منافساً للشيخ حميد بن ثامر شيخ المنتفق في شخص أحد ابناء إخوته ويدعى عجيل . ودارت الحرب الاهلية بين الغريمين زمناً طويلا مما جعل القبيلة كلها مشلولة عن القيام بأي عمل موحد ، وظلت كذلك عدة سنين .

عزل داود باشا ، والادارة في عهده ١٨٣١ :

وفي سنة ١٨٣١ عزل الباب العالي داود باشا بسبب اعدامه أفراد بعثة اوفدت اليه من حكومة القسطنطينية ، وعين حاجي علي رضا باشا ، وهو الذي عرف باسم محمد علي باشا أو علي باشا فقط ، مكانه في حكم بغداد ، وحاول عجيل شيخ المنتفق الذي شجعه داود على التمرد على عمه شيخ القبيلة أن يقوم بمحاولة لتأييد سيده ، فاستعان ببني كعب وبأهل الكويت ، وحاصرت اساطيلهم البصرة وأحدثت بها فزعاً واضحاً ، لكن هذه المظاهرات جميعاً لم تستطع أن تؤثر على مجرى الأحداث في بغداد ، ولو كان داود باشا على قدر من القوة لرفض امر عزله ، وهو بالفعل استطاع أن يصمد عدة أيام بعد أن حاصر أعداؤه بغداد . لكنه

أخيراً التمس ملجأ له في بيت محمد أغا الذي اعتبره اسير حرب ، لكنه لم يقتله ، بل ارسله إلى القسطنطينية .

وقد أثبت داود باشا في اوائل حكمه كفاية في الحكم والإدارة ، ولكن سرعان ما اتضح أن هدفه الوحيد هو جمع المال ، وكان من المعتقد أنه لا يهتم بشيء آخر حتى إنه ترك كثيراً من الامور لمستشاريه يسيرونها وأنه لم يحاول مرة واحدة ردع المخربين والجشعين من معاونية .. كان هذا على الاقل هو رأي مستر رينش(١) الوكيل السياسي البريطاني الذي سلك نحوه في بداية حكمه مسلكاً غير مقبول ، غير أن الاضطرابات التي حدثت في عهده كانت أقل مما حدث في عهد من سبقه ومن خلفه على السواء ، وكانت تحت امرة الباشا قوات نظامية قوامها ثلاثة آلاف من الفرسان ، وخمسة آلاف من المشاة ، وبعض المدفعية ، وكان هذا كافياً لحفظ الامن والنظام بشكل عام .

تولي حاجي علي رضا باشا ١٨٣١ :

ويقال ان الباشا الجديد كان اول باشا تركي يحكم بغداد منحدراً فعلا من أصل تركي . وكان تعيينه إشارة لبدء نظام جديد . فقد كانت مهمته الاولى القضاء على نفوذ تلك العائلات الجيورجية التي كانت تحكم بغداد ، وأن يجعل قبائل العرب تحت الحكم المباشر بدل حكمهم من خلال زعمائهم ، كما كان من المفهوم أنه مكلف بادخال بعض الاصلاحات من أجل فائدة رعايا السلطان المحبين للسلام . وقد تمت هذه التجربة ، مهما كانت طبيعتها ، على نطاق كبير ، لان الموصل وديار بكر ،

---

(١) في سنة ١٨٢١ ــ وبعد رحيل ريش نهائيا عن بغداد ــ كتب يقول : « كل شيء مختلط هنا تسوده الفوضى ، ويبدو أن الحرب مع ايران لا مناص منها ، فالقوات الايرانية تنهب كل شيء ، وتوقع المهانة بكل انسان ، والاسواق كاسدة لا حياة فيها ، والباشا يلقى القبض على كل من يستطيع أن ينتزع منه المال ، وكل من يستطيع الفرار يترك المدينة الى أى اتجاه » . « انظر رواية مستر ريتش لمقيميه كردستان » مجلد ٢ ص ٢٥٥ ــ ٢٦٦ .

بل وحتى حلب ، قد أصبحت الآن تابعة لبغداد ، وكان الباشا الجديد ، وهو بالفعل وزير من وزراء الامبراطورية العثمانية ، قد أنعم عليه بلقب « الخليفة » تجديداً لذكرى الخلافة القديمة في بغداد .

ولم يكن الوقت الذي وصل فيه حاجي علي رضا بالوقت المناسب على أية حال ، فلم تكن البلاد قط في حالة اسوأ مما هي عليه . وكانت بعض الأقاليم حزينة تماماً بسبب ما تعرضت له خلال حكم الباشوات السابقين عليه ، او نتيجة الكوارث الطبيعية كالأوبئة(١) والفيضانات . وكانت البصرة بالذات قد فقدت معظم سكانها خلال ١٨٣١–١٨٣٢ على حين زاد عدد السكان في مدن المحمرة والكويت على حسابها .

وكان اول إجراءات الحكومة الجديدة متسماً بالفهم والإنصاف . فعفا الباشا عن بعض الذين كان متوقعاً ان يعدمهم ، وعين محمد أفندي كبيراً لمستشاريه ، وهو رجل معروف بحسن الخلق وطيب السمعة . وكان يتفقد أحياء بغداد كل يوم على قدميه وسط جماعة صغيرة من رجاله ، وكان مسلكه ومسلك ضباطه متسماً بالاعتدال والتحرر من الجمود والتعصب .

لكن السياسة الجديدة نحو القبائل سرعان ما اثبتت فشلها ، وفي خلال عدة سنين أصبحت الإدارة في أحط درجة من درجات التفكك كما سنرى ، ويلخص لنا الرحالة مستر ج. ب. فريزر في سنة ١٨٣٤ خلق الباشا على النحو التالي :

« وعلي الباشا الحاكم الحالي كان حاكم حلب من قبل ، وهو الذي خلف داود باشا على بغداد ، وهو في حوالي الخمسين من عمره ،

(١) يصف « ويلستيد » الطاعون الذى أصاب بغداد سنة ١٨٢١ في كتابه : « رحلة الى مدينة الخلفاء ٠٠ » المجلد ١ ، ص ٢٨٠ – ٢٨٩ ٠٠ ، ويذكر لوفتس في كتابه « رحلة وابحاث ٠٠ » ص ٧ – ٨ ، هذا الطاعون فيقول انه قضى على ١٢ ألف نسمة من عدد سكان بغداد البالغ ٧٠ ألفا ، ويذكر أيضا ان النهر قد فاض على أسوار المدينة ، فجرف في ليلة واحدة أكثر من سبعة آلاف بيت ٠

ضعيف العقل معتل الحكم ، وهو لا يستقر على شيء حتى أصبحت كلمته لا يوثق بها لساعة واحدة ، وهو رجل أناني ومنحرف إلى أبعد الحدود ، نهم جشع ، ولا يهتم أقل اهتمام بالطريقة التي يجمع بها الاموال ، وهو ليس بطبيعته ميالا الى القسوة او الظلم ، لكنل لا يستطيع أن يتحمل متاعب العمل وأعباءه ، لهذا تراه يفضل إصدار الحكم في أية جريمة ترتكب اعتباطاً دون ان يكلف نفسه عناء دراستها وإصدار الحكم الصحيح فيها . كذلك هو ضعيف أيضاً من حيث شجاعته الخلقية وقدرته على اتخاذ القرارات حتى إنه لا يستطيع تحمل أعباء العمل في الازمات والمواقف الحرجة التي يجد نفسه مقحماً فيها ، والتي تتطلب حزماً وصراحة يفتقر اليهما . أما الشيء الوحيد الذي يمكن أن يشهد له به فهو سماحته الطبيعية ، وقدر من التذوق الادبي والفني ربما كان يساعده في حياته الخاصة لا في حياة عامة يتحمل فيها أعباء العمل ومشاقه .

ولسوء الحظ لم تكن نقاط الضعف هذه في خلق الباشا تجد تعويضاً لها في مواهب رجاله وخدمه . فلم يكن فيمن حوله جميعاً رجل واحد يمكن أن يفيد سيده أو يفيد الصالح العام . أما ضباطه الذين كانوا على هذه المقدرة فكانوا ماتوا بالطاعون او اغتيلوا ، ومعاونو سلفه ظلوا بعيدين ، بدافعي السياسة والخوف ، من الاشتراك في أية مسئولية ، وكل مؤسساته العامة والخاصة باتت على أسوأ درجة من درجات الانحطاط » .

وكان من أهم المصاعب التي لا بد لحاجي باشا من مجابهتها القبائل العربية الكبيرة في الاقاليم المجاورة لبغداد والتي كانت متلهفة للحصول على ارض صالحة للزراعة .

اضطراب بين قبيلة الجربا بالقرب من بغداد ١٨٣٢–١٨٣٤ :

وفي سنة ١٨٣١ راح أهل قبيلة الجربا ، او شمر الشمالية ، الذين كانوا قد حصلوا بالفعل على امتياز بأجود الاراضي وأخصبها على قناة دجيل وفي الجزيرة يسعون في امتيازات جديدة ، ورفض الباشا

مطالبهم ، ورأى ان السياسة تقتضيه أن يدخل الانقسام بينهم وذلك بأن يضع شاباً موالياً له بدل شيخهم صفوق ، وأن يمنح هذا الشاب وأنصاره الأرض التي كانت تمتلكها القبيلة بأكملها . حينذاك انسحب صفوق ومعظم رجال القبيلة إلى الشمال حيث تحالفوا مع غيرهم من المتمردين ضد الباشا في إقليم الموصل .

وفي سنة ١٨٣٣ عاد صفوق وأنصاره إلى الظهور بالقرب من بغداد ، واستطاعوا أن يعملوا السلب والنهب في الريف دون ان يعترضهم معترض ، لا الشيخ الجديد ولا باشا بغداد ، وبعدها قاموا بحصار المدينة وبعد شهرين أرهقهم الحصار فتراجعوا إلى الشمال مهددين بالعودة له في العام التالي .

وخاف علي باشا من التعرض لهذا الغزو السنوي فاستنجد بقبيلة عنيزه القوية في صحراء العرب الشمالية واعداً اياهم بأن يقطعهم الاراضي التي كانت لقبيلة الجربا إذا تعاونوا معه ، ووافق رجال عنيزة على ذلك واستطاعوا أن يجمعوا قوات ضخمة في إقليم بغداد . وفي ذلك الوقت أصبح معروفاً أن صفوق قد تخلى عن فكرة العودة إلى بغداد ، وظن الباشا أنه يستطيع العدول عن الصفقة التي عقدها مع أهل عنيزة ، لكن هؤلاء أصروا على ضرورة تسليمهم الأراضي التي تم الاتفاق عليها ، وأضافوا إلى ذلك مطالبتهم بأن تمنح لهم كل الأراضي غرب الفرات ، واستنجد الباشا ، الذي لم يكن مستعداً لإجابة أي من مطالبهم ، بالجزء الموالي له من قبيلة الجربا للخلاص من قبيلة عنيزة ، وفي أكتوبر ١٨٣٤ حدثت هذه المحاولة المشتركة لكنها منيت بفشل ذريع ، وفقد أهل الجزيرة كثيرين من رجالهم . وحاصرت عنيزة مدينة بغداد من الغرب على حين راح جانب من رجالهم يجوب الريف المجاور ويعمل السلب والنهب في الرحالة والقوافل .

مشاكل مع قبيلة عقيل في بغداد ١٨٣٤ :

وفي نفس الوقت حدث خلاف مع قبيلة عقيل التي كانت ، حوالي سنة ١٨٣٢ مقيمة في قسم بغداد الواقع على الضفة اليمنى لدجلة ، وفي هذه السنة هدد أفراد القبيلة بنهب قافلة ضخمة كانت في حمايتهم . وبهذا التهديد استطاعوا أن يحصلوا على الإذن الذي لم يكونوا حصلوا عليه حتى ذلك الحين بالإقامة داخل أسوار المدينة . ويجب أن نشير هنا إلى أن أفراد قبيلة عقيل يمتون بصلة القرابة إلى أهل نجد في وسط الجزيرة ، وكان عملهم الوحيد هو حماية وارشاد القوافل المسافرة بين بغداد وحلب أو دمشق ، وكان عدد من يتجمع منهم في بغداد يصل أحياناً عدة آلاف وحين حصل هؤلاء على الإذن بالإقامة في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة أصبحوا هم سادته المطلقين ، فأنكروا سلطة الباشا ، وراحوا يعبثون في مكانهم ذلك من المدينة وعبثاً ارغمهم معظم السكان المقيمين به على الفرار منه إلى أحياء أخرى .

وفي سنة ١٨٣٤ قرر الباشا أن وجود بني عقيل داخل أسوار المدينة لم يعد أمراً محتملا لا سيما بعد وقوع حادثة سرقة لجماعة من ضباطه بالقرب من بغداد ثبت أن أفراداً من قبيلة عقيل هم الذين ارتكبوها ، فطلب من شيخ عقيل وقبيلته هجر المدينة مهدداً إياهم بالهجوم عليهم وطردهم بالقوة ، وطلب الشيخ الحصول على ضمان من أن هجوماً لن يحدث عليه خارج اسوار المدينة من جانب قوات الباشا او حلفائه العرب ، بعد أن كان بالفعل قد استدعى شيخ قبيلة زبيد سليمان غانم وهو عدو معروف لشيخ عقيل لمساعدته فر فض ان يقدم للعقيلي الضمان الذي طلبه وذهب الشيخ الى السراي مستعطفاً . وحين كان بداخل القصر سرت اشاعة بأنه قتل ، وهرع اهل القبيلة إلى السلاح ، وقطعوا جسر القوارب ، وقاموا بهجمات في وقت واحد على مختلف أحياء المدينة على الضفة اليسرى حيث كان السراي ، وعلى فرقة من جنود الباشا بقيادة الكخيا الذي كان معسكراً خارج الأسوار على نفس الضفة من النهر ، وصرف

الباشا شيخ عقيل محملا بالهدايا وأذن له بالخروج من المدينة ، وارسل في نفس الوقت إمدادات إلى الكخيا الذي كان قد خسر أحد مدافعه أثناء هجمة العرب الاولى عليه لكنه استرده بعد ذلك ، وكان رجاله يطاردون بني عقيل حتى ديارهم ، وظل القتال دائراً داخل بوابة الحلة ، وانتهى دون ان تعرف نتائجه بعد ذلك ، لكن كفة الباشا رجحت فجأة حين وصلت إمدادات من الذخيرة والسلاح سالمة من ضفة النهر اليسرى إلى اليمنى ، كذلك تقدم عدد من جنود الالبان من قنطرة القوارب التي قطعت واستطاعوا إصلاحها ، وتحصن أهل عقيل في بيوتهم حتى الصباح التالي ، حين سمح لهم بالخروج من بغداد كمحاربين ، وانحاز بعضهم إلى قبيلة عنيزة المتمردة ، وكان يقال إنهم كانوا على اتصال سري بها وانحاز بعضهم الآخر إلى قبيلة الجربة من شمر ، لكن أياً من القبيلتين لم تساعدهم على استرداد مساكنهم في بغداد ، وهو ما كانوا يتلهفون لاستعادته . واجتاح جند الباشا مساكن المدينة على الجانب الجنوبي الغربي من النهر ، وكان الضحايا في هذا كله هم سكان هذا الحي من غير بني عقيل اللذين قتل منهم عدة أفراد .

وبقي على الباشا لكي يسوي أموره مع شيخ قبيلة زبيدة والشيخ سليمان غانم اللذين استعان بهما ولم يعد الآن بحاجة إلى خدماتهما .

ولا نعرف على التحديد كيف انتهت المشكلات التي اثارتها قبيلتا عنيزه وعقيل ، لكن انقساماً في سنة ١٨٣٤حدث بين فروع القبيلة أدى إلى منع حصارهم للمدينة .

الحالة في باشوية بغداد سنة ١٨٣٤ :

ووصلت الإدارة في باشوية بغداد خلال سنة ١٨٣٤ حداً مؤسفاً من الفوضى ، فقد كان أصحاب الحرف – كما يذكر مستر ج. ب. فريزر لا سيما المشتغلين منهم بالزراعة معرضين للاضطهاد الدائم من جانب المسئولين وللغارات من جانب قبائل العرب حتى انكمشت أعمالهم

إلى الحد الادنى ، وراحوا يقارنون بحسرة بين ما أصبحوا عليه ، وما كانوا عليه من قبل في عهد سليمان باشا – من ١٧٧٩ إلى ١٨٠٢ . أو حتى في عهد داود باشا ، وقد ضاع نصف العوائد التي حصلت من مدينتي البصرة وبغداد ، بسبب فساد الجباة . وكان المسئولون يسيطرون على الطرق الهامة في البلاد باسم «التمليك» أي أن يدفع كل من يجتازه ضريبة معينة كان للمسئول حوالي الثلثين منها . وكانت حالة الفوضى في البلاد تعوق التجارة كما تعوق الزراعة ، ولم تكن العوائد محددة ، بل كان الجباة يتحايلون لزيادتها بمختلف الوسائل . وقد عهد بجمع ضرائب أنواع معينة من السلع إلى أناس ملتزمين ثبتت عليهم السرقات والاختلاسات غير مرة ، وأصبحت القوافل الصغيرة لا تجروء على الخروج إلى الطرق الصحراوية ، وكان الطريق الوحيد الآمن هو شط العرب أسفل البصرة ، وكان مشايخ العرب على ضفتيه يفرضون الضرائب الباهظة على القوارب التي تمر به . لكن مستر فريزر كان يلقي معظم اللوم في هذه الحالة السيئة على نظام الحكم أكثر من إلقائه على الباشا الحاكم نفسه ، الذي وصفه « بأنه رجل مستنير ومتحرر في آرائه بعض الشيء » . وبلغ العائد السنوي لباشوية بغداد فقط – أي الأقاليم التابعة لمدن بغداد والبصرة – على ما يذكر مستر فريزر – مبلغ ١٧,٠٣٠ جنيهاً انجليزياً ، وأضاف يقول إنها لو كانت تحت إدارة حازمة لأمكن أن يرتفع هذا العائد إلى ١,٣٨٩,٣٣٧ جنيهاً انجليزياً كل سنة . وقد قدر مستر فريزر الواردات الاوربية التي كانت تأتي إلى بغداد عن طريق حلب ودمشق – والتي لم تعد القوافل تستطيع أن تقطع الطريق اليها – بحوالي ربع مليون جنيه استرليني سنوياً .

علاقة العراق التركي بايران ١٨٠٧ ـ ١٨٣٩

الحروب مع ايران ١٨٠٦ ، ١٨٢١ – ١٨٢٣ :

أشرنا في الجزء الخاص بالساحل الايراني إلى الحربين اللتين دارتا مع الايرانيين على الجبهة الكردية من وجهة نظر ايران . ويقول مصدر آخر لم نورده في ذلك الفصل إن سوء معاملة الحجاج الايرانيين في الارض التركية هي التي سببت حرب ١٨٢١–١٨٢٣ التي انتهت بسبب انتشار الكوليرا دون تحقيق انتصار حاسم للايرانيين . وقد حددت الحدود الفاصلة بين ايران وتركيا عقب الحرب الثانية بمعاهدة ارضروم الاولى (٢٨ يوليو ١٨٢٣) التي أعادت ما سبق تجديده بهذا الصدد في سنة ١٦٣٩ ، كما سوت بعض المشكلات الخاصة بالحج والتجارة .

استيلاء الاتراك على المحمرة ثم جلاؤهم عنها ١٨٣٧ :

وفي ١٨٣٧ قام علي رضا باشا حاكم بغداد بحملة على المحمرة ، وكانت دوافعه لذلك هي الخسارة التي أصابت ميناء البصرة بسبب وجود ميناء حر في المحمرة ، ثم الخلاف القائم بين الشيخ محيسن شيخ المحمرة ونصيره شيخ كعب في الفلاحية . ويقال(١) إنه استولى على المدينة عنوة وأمر بنهب المخزون من البضائع في أسواقها وبتسوية أسوارها بالارض وانتزاع المدافع المقامة عليها ، ويقال أيضاً إن الباشا قام بمناورة ضد الفلاحية أدت إلى فرار شيخ كعب إلى الكويت ، وإنه قد عين شيخين جعلهما مسئولين عن القبيلة باسم تركيا وإن شيخ كعب السابق قد عاد بنفسه ، فأتم إلغاء تلك الإجراءات حيث وقع مع باشا بغداد « اتفاقية

(١) المرجع الرئيسي لهذه الاحداث هو كتاب سير هـ. راولينسون في « مذكرته .. » عن قبيلة كعب والمحمرة ، ١٧٤٤ . ولكن يبدو من الدلائل الداخلية التي يمكن الاعتماد عليها انه قد استقى روايته من مصادر تركية . ولا شك بطبيعة الحال في أن الاتراك قد استولوا على المحمرة سنة ١٨٧٣ .

يضمن بها بقاءه في المشيخة ، ويعلن ولاء قبيلته للبصرة » . غير أن الشيخ محيسن بدلا من الخضوع للاتراك آثر شق طريقه إلى بوشهر حيث طلب هناك من الحكومة الايرانية بالحاح شديد أن تبذل الجهود لاسترجاع المحمرة باسم إيران ، لكنه يئس من المسئولين الايرانيين فرجع إلى المحمرة ساخطاً بعد أن جلا الاتراك عنها ، واستأنف استيلاءه على المدينة ، رافضاً سلطة كل من شيخ كعب ووالي بغداد على السواء .



علاقات العراق التركي بالبلاد الاخرى في الخليج ١٨٠٧ ـ ١٨٣٩

سلطان عمان يحاصر البصرة :

كما ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان ، فقد سار سلطان عمان في سنة ١٨٢٦ ليحصل بالقوة على متأخرات استحقاقات من السلطات التركية الناشئة من العون الذي قدمه ابوه أثناء حصار البصرة ، وقام هو أيضاً بحصار البصرة من البحر ، وبلغت قيمة المتأخرات التي كان يطالب بها حوالي ١٠ آلاف جنيه انجليزي . واستمر الحصار من أغسطس إلى نوفمبر ١٨٢٦ وكانت نتيجته رضوخ الباشا لمطالب سلطان عمان ، وكان السلطان قد فكر في فرض الحصار سنة ١٨٢٥ غير أن تهديدات محمد علي باشا والي مصر منعته من القيام بذلك .



علاقات بريطانيا بالعراق التركي ١٨٠٧ ــ ١٨٣٩

العلاقات الطيبة رغم الحرب بين انجلترا وتركيا ١٨٠٧–١٨٣٩ :

كانت بريطانيا في بداية هذه الفترة ، والى مدى عامين مشتبكة في حرب ضد تركيا في اوربا ، أما في العراق التركي فان موقف الباشا الحصيف الذي كان سيخسر كثيراً من الوجهة التجارية لو أنه قاطع شركة الهند الشرقية ، قد ترك الامور قائمة بينه وبينها على أساس الود والصداقة ، كما استمر تبادل المكاتبات الودية بين حكومتي بومباي وبغداد في مناسبات معينة ، ونحن نعرف على سبيل المثال أن البراءة القنصلية التي كانت صدرت في سنة ١٨٦٤ قد جددها الباب العالي باسم مستر ما نستي المقيم البريطاني في البصرة خلال تلك الظروف .

ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نستنتج أن الرغبة في الحصول على الاعتراف بالمكانة القنصلية للمقيمَيْن الجديدَيْن في بغداد والبصرة كانت دائماً هدفاً نصب أعين المسئولين الانجليز ، وقبل سنة ١٨٠٨ لم يكن المسئولون في حكومة بومباي ، على ما يبدو ، يعرفون نصوص البراءة القنصلية لسنة ١٨٦٤ رغم علمهم بوجودها . وفي سنة ١٨٠٨ انسحب إلى البصرة كابتن باسلي الذي كان جنرال مالكولم جعله لدى سفره إلى الهند مسئولا عن بعثة الهند إلى إيران وذلك حين رأى سلامته الشخصية مهددة في بوشهر .

وفي مارس سنة ١٨٠٨ وصل خطاب رسمي من مستر مانستي المقيم في البصرة إلى دكتور هاين ، المقيم العام في بغداد ، عن الطريق المعتاد بوساطة متسلم البصرة ، وقرىء أمام باشا بغداد ، وقد أثار هذا العمل احتجاجاً حاراً من جانب مستر مانستي ، وأمرت حكومة بومباي برفع المسألة إلى الجنرال مالكولم(١) الذي جعلته حكومة الهند ، أثناء سفارته

(١) كان جنرال مالكولم معتمدا أيضا لدى باشا بغداد ، غير أنه لم يجد الفرصة ملائمة ــ في هذه المناسبة ــ لزيارته .

الثانية إلى البلاط الايراني ، مسئولا عن كل موظفيها ومنشآتها في الخليج ، ولكن لما كان الباشا قد وعد مستر مانستي بألا يتكرر مثل ذلك العمل في المستقبل ، وأفصح في نفس الوقت عن دهشته للتعبيرات الغاضبة التي استخدمها مستر مانستي في خطابه ، فقد اعتبر الموضوع منتهياً .

نشوء مشكلات بين سليمان باشا والمقيم ببغداد ثم تسويتها ١٨٠٩ — ١٨١٠ :

وفي سنة ١٨٠٩ لاحظ مستر رينش المقيم البريطاني في بغداد أن الباشا لا يعامله بالاحترام اللازم ، بل إنه كان أميل إلى تجاهله ، فقام بابلاغ الامر إلى حكومة بومباي ، وفي نفس الوقت انسحب إلى مكان قريب من بغداد حين ظلت العلاقات على توترها ، وبعد أن تلقى سليمان باشا خطاباً حازماً وإن كان ودياً من مستر دنكان حاكم بومباي أبلغ مستر رينش أنه يرغب في التفاهم معه وتسوية الامور بينهما ، وقد أعلن في رسالة إلى مستر رينش مؤرخة في ٢٥ يناير سنة ١٨١٠ « أن كل السلطات لا تستطيع أن تتدخل فيما يجري بالمقيمية ، من احتفالات ، خاصة قرع الطبول ، والاحتفال بعيد ميلاد الملك » كما تعهد أيضاً بأن يلتزم بالعرف السائد في عدم منع المقيم من تبادل الزيارات ، كذلك جرى الاتفاق على أن يتولى نقل الرسائل بين الباشا والمقيم وكلاء محترمون موثوق بهم ، كما اتفق على أنه لو حدث خلاف في فهم أي نص من نصوص ذلك الاتفاق فانه يجب تفسير الشك لصالح فهم المقيم خاصة في شئون الاحتفالات. وتشير نصوص هذه الاتفاقية التي لخصناها بوضوح إلى طبيعة الخلاف الذي كان قائماً . وقد حمل الخطاب الرسمي الذي يضم هذه الاتفاقية إلى مستر ريتش في منزله الذي انسحب اليه الضابط الثاني من ضباط حاشية الملك مصطحباً معه قوات قوامها مائتا جندي عادت بالمقيم إلى بغداد وسط مظاهر الحفاوة والتكريم . وفي ٢٧ يناير ١٨١٠ قام مستر رينش « بزيارة احتفالية عامة » للباشا تلقى بعدها هدية فرساً مسرجاً ، وعومل هو ود كتور هاين وباقي العاملين في المقيمية بالود

والتكريم . وكان المقيم العام يرى أن هذه الاتفاقية مرضية جداً ، وظل الباشا حريصاً على الالتزام بها طوال الفترة القصيرة التي قضاها في الباشوية فيما بعد .

مقتل الملازم فوثرنجهام والكابتن جرانت ١٨١٠ :

وفي ربيع سنة ١٨١٠ ارسل جنرال مالكولم ، أثناء سفارته الثالثة والاخيرة من حاكم عام الهند إلى شاه ايران ، الملازم فوثرنجهام والكابتن جرانت في مهمة استكشافية لأراضي الريف الواقع بين بغداد وأصفهان ، لكنهما نهبا وقتلا على يد كلب علي خان ، وهو زعيم من اللور كان متمرداً على الشاه وملتجئاً لحماية قبيلة بني لام العربية في العراق التركي ، وكان الخان قد سمع بأن هذين الرجلين يحملان معهما كمية كبيرة من العملات الذهبية ، ويبدو ان هذا لم يكن صحيحاً ، فأمر بعض أنصاره بمباغتتهما على الضفة اليمنى لمجرى مائي يسمي شانجولاك(١) ، وقتل الكابتن جرانت في هذه الهجمة ، واحتفظ المهاجمون بالملازم فوثر نجهام وبعض الخدم الارمن أحياء عدة أيام ، ثم أمروا باعدامهم أيضاً حتى لا يرشدوا اليهم ، ونظراً لانكماش سيطرة كل من السلطات الايرانية والتركية في منطقة الحدود التي ارتكبت بها هذه الجريمة فقد كان من المستحيل إيقاع العقاب بالجناة .

عودة جنرال مالكولم من رحلته الثالثة لايران عن طريق العراق التركي ١٨١٠ :

أما جنرال مالكولم فقد رجع من سفارته الثالثة بايران من تبريز إلى الخليج عن طريق كرمانشاه فبغداد ثم البصرة ووصل بغداد في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨١٠ ، وهناك استضافه ومن معه مستر رينش المقيم

---

(١) انظر تقرير الكابتن د. ل. ر. لوريمر عن « بوشتيكوه » ١٩١٩ ، ص ٨ ــ ٩ .

البريطاني وزوجته مدام رينش(٢) . وخلال الفترة القصيرة التي قضتها البعثة في بغداد هاجم بعض اللصوص العرب أحد العاملين بالمقيمية وانتزعوا منه مبلغ ٥٠٠ قرش من أموال الحكومة ، وخرج جنرال مالكولم ببزته الرسمية وحرسه يطارد اللصوص فاستطاع ان يمسك بأربعة منهم ، وفر الخامس ، وكان مع الجناة خيولهم واسلحتهم وقسم من المسروقات ، وقد أمسك بهم بعد مطاردة عنيفة لمسافة تزيد على الميلين ، وظل جنرال مالكولم عدة أيام كي يقوم حرسه الخاص بحماية المقيمية البريطانية أثناء الاضطرابات التي كانت دائرة وقتذاك والتي انتهت بعزل سليمان باشا ثم قتله ، وفي يوم ٥ أكتوبر وفيما كان الصراع يحتدم بكل عنفوانه كان معسكر البعثة قد اتخذ كل الاحتياطات العسكرية للدفاع عن نفسه وعمن فيه ، وفي مساء اليوم نفسه لجأ اليه ديوان أفندي وهو أحد أنصار الحاكم المهزوم ، وكان سليمان باشا قد طلب من المقيم مستر رينش أن يمده بقوات من حرس جنرال مالكولم .. لكنه لم يكن بمقدور المقيم تنفيذ ذلك الطلب بطبيعة الحال .

وفي يوم ٢٥ أكتوبر وصل جنرال مالكولم وجماعته إلى البصرة حيث استقبلهم مستر مانستي ، المقيم السابق فيها الموقوف آنذاك عن عمله ، وفي يوم ٢٩ أبحروا جميعاً على ظهر سفينة شركة الهند الشرقية « تيرينيت » إلى بوشهر ومنها إلى الهند .

العلاقات الودية بعبدالله باشا ١٨١٠ ــ ١٨١٣ :

ويبدو أن علاقات بريطانيا بعبدالله باشا ظلت خلال فترة حكمه القصيرة مرضية تماماً . فقد أفصح الباشا بنفسه بمجرد توليه الباشوية عن رغبته في قيام علاقات ودية وثيقة بالبريطانيين ورد عليه المستر دونكان حاكم بومباي رداً مناسباً .

امتيازات جديدة من باشا بغداد ١٨١٢ :

وفي مايو أو يونيو من سنة ١٨١٢ نجح مستر رينش المقيم ببغداد في الحصول على بعض الامتيازات الهامة بصدد اوامر متسلم البصرة . فقد

أصدر باشا بغداد اوامره للمتسلم بأن يسلم إلى وكيل المقيم العام في البصرة كل البحارة والجنود والعاملين على السفن البريطانية الذين يهربون من السفن التي يعملون عليها ، ويلجأون إلى حماية المتسلم نفسه او الباشا القبطان . وكان الامتياز الثاني يقضي بأن يسلم إلى وكيل المقيم البريطاني سائر الرعايا البريطانيين الذين تجلبهم السفن المحلية أو سفن مسقط إلى البصرة كي يباعوا في اسواقها كعبيد وإماء ولكن لا شك في أن هذه الامتيازات ظلت فترة قصيرة موقوفة عن التنفيذ .

بداية العلاقات بداود باشا ١٨١٧ — ١٨١٩ :

وحين عين داود باشا على باشوية بغداد بادر إلى الاتصال بمستر رينش الوكيل السياسي البريطاني فيها وأبلغه النبأ ودعاه لتهنئته ، لكن مستر رينش ، الذي كان يشك في شرعية الطريقة التي استولى بها داود باشا على السلطة تباطأ في إجابة تلك الدعوة . ولكن حين استطاع داود باشا التغلب على منافسيه جميعاً ارسل اليه الوكيل البريطاني خطاباً مناسباً أشار فيه إلى « الصداقة الخاصة والحميمة » التي تربط بين الطرفين من قديم ، وبعدها تتابعت رسائل التهنئة بين باشا بغداد وسير ايفان ينبون حاكم بومباي . وفي منتصف ١٨١٩ عكرت سحابة عابرة صفو التفاهم بين داود باشا ومستر رينش ، وشكا هذا أخيراً من حدوث هجوم في أثناء الفوضى التي بدأت تشتد على مبعوث لشركة الهند الشرقية كان يحمل رسائل هامة من وكيل الشركة في القسطنطينيه فضاعت منه .

موقف مساعد الوكيل السياسي من الاضطراب الذي احدثه النجديون بالبصرة ١٨٢٠ :

وفي سنة ١٨٢٠ حين قام بعض الأعراب من نجد بهجمات متعددة على البصرة بتحريض من التجار النجديين المقيمين بها أصدرت حكومة الهند اوامرها لكابتن تيلور ، مساعد الوكيل السياسي في البصرة، بأن يلتزم جانب الحياد التام بين السلطات التركية ومثيري تلك الاضطرابات

وألا يرضخ لرغبة المتسلم في مصادرة بعض البضائع العائدة لاولئك التجار المحرضين والتي كانت على ظهر سفينة بريطانية في النهر ، وصدرت اليه التحذيرات بألا يمنح حمايته الرسمية إلا لمن يثبت أنه من رعايا بريطانيا أو المتصلين بالوكالة ، ولكن عليه أن يحاول التوسط بين الطرفين مستخدماً نفوذه في ذلك « إذا كان هذا ضرورياً لمنع رعايا بريطانيين من أن يقع بهم أي ضرر » وسمح له أيضاً « في حالة وقوع اعتداءات على الوكالة او إهانات للعاملين بها او حتى حين تصبح مهددة بالخطر » بأن ينسحب بالوكالة من البصرة إلى بوشهر او إلى جزيرة قشم حيث كانت اقيمت هناك حديثاً قاعدة عسكرية بريطانية . وقد عززت حكومة الهند اوامر حكومة بومباي هذه وصدقت عليها .

تجاهل داود باشا لحقوق الاوربيين وامتيازاتهم وقطعه العلاقات مع مستر رينش ١٨٢٠ :

وفي نفس الوقت ازدادت حدة الخلاف بين داود باشا ومستر رينش الوكيل السياسي ببغداد . وأصبحت عملية إخراج ولو بالة واحدة من البضائع البريطانية من دار العوائد ، او المطالبة بدين صغير مستحق لأحد رعايا بريطانيا أمراً ينتهي بالشجار والملاحاة ، ووصلت الازمة إلى قمتها حين أعلن وزراء الباشا ، وكان مفهوماً أن الباشا نفسه موافق على إعلانهم : « إنه ليس للاوربيين حقوق معترف بها في بغداد » ، وأنه في المستقبل ستجمع العوائد عن بضائع الاوربيين بضعف النسبة التي تجمع بها اليوم . وفي نوفمبر ١٨٢٠ وجد مستر رينش نفسه مرغماً لأن يرسل مساعده كابتن تيلور إلى البصرة ، بمناسبة احتجاز السلطات التركية لبضائع تاجر بريطاني هو مستر سكوبودا(١) في دار العوائد هناك ، وأمره بأن ينزل العلم المرفوع على الوكالة ، وأن يمنع أي تعامل لها مع

---

(١) ربما كان الاسم هو « سوفوبودا » ، وما تزال هناك عائلة تعيش في بغداد حتى اليوم بهذا الاسم ، لكنها الآن تحت حماية النمسا .

سلطات البصرة ، وأن يوقف كل ألوان النشاط التجاري وغيره التي قد تقوم بين السفن البريطانية الموجودة بالميناء وسفن الاهالي . وحين تم استيلاء السلطات التركية على بضائع مستر سوبودا ، كما كان مرتقباً ، انسحب كابتن تيلور والعاملون معه من البصرة إلى المحمرة ، ويجب أن نشير هنا إلى أن مستر رينش كان متغيباً عن بغداد في جولة طويلة باقاليم كردستان وايران والموصل خلال الفترة من ١٦ إبريل سنة ١٨٢٠ إلى ١٢ مارس سنة ١٨٢١ ، ولو قد كان موجوداً لسويت مثل تلك المتاعب مع باشا بغداد ، وحيث كان رينش قد زار سابقاً «في مارس–إبريل١٨٢٠» قصر شيرين في شمال العراق فقد كان داود باشا يعتقد بأنه متآمر مع الاكراد والايرانيين .

ولم تذهب الإنذارات التي وجهها المقيم مما عمله الباشا مع الريح وحسب ، بل إنها أيضاً أثارت مشكلات جديدة ، وبدأت مضاعفة الضريبة على كل البضائع البريطانية التي تدخل حدود الباشوية ، واخيراً أعلن مستر رينش عزمه على الانسحاب من العراق إلى الهند ، على حين أعلن الباشا من جانبه أنه لن يسمح له بمغادرة بغداد . وفي ٢٥ مارس ١٨٢١ جاءت معلومات خاصة إلى مستر رينش بأن الباشا سيرسل قوات لالقاء القبض عليه ، فقام فوراً ، بمعاونة بعض السادة (١) الذين كانوا يزورون بغداد وكانوا بصحبته في ذلك الوقت ، باعداد مبنى المقيمية للدفاع

وبلغت حامية الوكالة السياسية مع حرسها العسكري المقيم وبعض المتطوعين من الاهالي المخلصين لمستر رينش والذين رفضوا التخلي عنه مئة شخص ، وتولى الكابتن ج. ايليوت ، وهو أحد ضيوف مستر رينش إعداد الاستحكامات الدفاعية ، وكانت واجهة البيت التي تطل على المدينة

---

(١) السادة المعنيون هم : الكابتن ج. ايليوت الذى صار قائد فرقة الدراجون الحادية والعشرين فيما بعد والمستر تيلور من خيالة مدراس والمستر هوست مساعد جراح فرقة المشاه رقم ١٧ وكذلك مساعد آخر للجراح يساعد مستر يل .

محمية بسبب ضيق الأزقة المؤدية اليها ، لكن المبنى كان معرضاً لنيران المدفعية من ناحية النهر ، وكاجراء دفاعي جعل تحت الوكالة أسفل أسوارها مباشرة حتى لا يستولي عليه الاتراك ، وكان الوكيل السياسي محبوباً في ذلك الوقت من أهل المدينة قدر ما كان الباشا مكروهاً منهم ، وكان من المعتقد أنه لو أطلق الأتراك طلقة واحدة فسيهب المناصرون للبريطانيين في غير حي من أحياء المدينة للايقاع بالأتراك . كذلك قيل إن قائد مدفعية الامبراطورية التركي في بغداد رفض أن يقوم بعمل ضد البريطانيين إلا لو استصدر الباشا أمراً بذلك من القسطنطينية .

ولم تكد تكتمل الاستعدادات الدفاعية من جانب البريطانيين حتى بدأت قوات الباشا في التحرك ، واحتل بعضها ضفة النهر أسفل الوكالة – ربما ليقطعوا على الوكيل خطالرجعة عن طريق النهر– وجعلت عدة مجموعات منها في مواقع مختلفة داخل أحياء المدينة ، وتقدمت قوات كبيرة واتخذت مواقعها بجوار الوكالة مباشرة ، وأغلقت أسواق المدينة وتوقفت فيها كل مظاهر الحياة والعمل . وكان قائد مشاة الباشا صديقاً قديماً لمستر رينش ، وكان هذا قد أنقذ حياته من قبل فقام بزيارته في الوكالة وبصحبته ضابط تركي آخر ، وعرض هذا الاخير استعداده لنقل أية رسالة يود مستر رينش ارسالها للباشا فأملى عليه قائد المشاة مذكرة مستعجلة بالتركية يشكو فيها من تهديد هذه القوات التي تحركت ضده . وأثناء غياب الضابط الآخر وجد قائد المشاة الفرصة مناسبة كي يؤكد لمستر رينش تصميمه على منع أي عمل تقوم به قواته ضد الوكالة بأية وسيلة يستطيعها ، وبعدها ظهر بعض المسئولين الاتراك وحاولوا أن يحصلوا من الباشا على وعد بأن يغادر بغداد حتي تسوى مشكلته مع السلطات المحلية ، واكتفى مستر رينش بأن يقول إنه ما دام ثمة جندي تركي واحد إلى جوار الوكالة فلن ينسحب منها ، كذلك أكد أنه لن ينسحب خلال الليلة التالية ، وأخيراً انسحبت القوات التي كانت إلى جوار الوكالة ، لكن الحامية الصغيرة التي كانت تخشى المباغته

ظلت طوال الليل دون ان تضع السلاح ، ويبدو ان الباشا بدوره كان يؤيد وجود مثل هذه الاستحكامات حول قصره وضرورة بقاء القوات على أهبة الاستعداد خاصة في تلك الأحياء التي لم يكن يؤمن جانب سكانها أو يوثق بهم .

وفي مساء ٢٩ مارس كان الوكيل والعاملون معه ما يزالون محتجزين بمبنى الوكالة ، ولم يعترض أحد على مغادرة الضيوف البريطانيين لها ، وواضح أنهم غادروا بغداد بمجرد تأكدهم من ان الاتراك لن يلجأوا إلى العنف .

ولا يتضح لنا إلى متى أو تحت أي الظروف ظل الوكيل السياسي محتجزاً في بغداد ، لكن الباشا افترض أن مستر رينش(١) كان مطلوباً في الهند كي يتولى مسئولية العمل في صورات ، وهو افتراض لم يكن من الضروري أن يكذبه أحد في هذه الظروف ، فسمح له بمغادرة بغداد قبل حلول الصيف ، بل قد سلمه الباشا خطاباً يمتدح فيه سلوكه وشخصيته لكي يقدمه إلى حاكم بومباي ، وفي يوم ١٩ مايو وصل الوكيل سالماً ومعه جماعته وأمتعته إلى البصرة بعد أن ترك بغداد « حزينة عليه .. يصحبه الأسف والأمنيات الطيبة من جانب كل أهلها » . وقد صحب الوكيل معه كل هؤلاء الذين تهددهم علاقاتهم بالوكالة بعقاب من الباشا ، وصمم على البقاء قريباً من بغداد حتى يحصل على ترضية من داود باشا .

وبعدها بشهر تقريباً انتقل الوكيل من البصرة إلى بوشهر وبصحبته البغداديون الذين كانوا يعملون لمصلحة الوكالة البريطانية ولكن بقي مساعد الوكيل السياسي ، كابتن تيلور ، الذي رجع من المحمرة إلى مكان وظيفته ، وظل طوال هذا الوقت مقيماً بالبصرة . وفي ٥ أكتوبر ١٨٢١ مرض مستر ريتش بالكوليرا في شيراز التي ذهب اليها التماساً

(١) والحقيقة انه قد عرضت عليه وظيفة في الرئاسة وقبلها . انظر « حكاية مقيمية كردستان .. » مجلد ٢ ، ص ١٥٨ .

لتغيير الجو وقد اتخذت الترتيبات لنقله إلى الهند لكنه مات بعد إصابته بالمرض بعدة ساعات .

أعمال حكومة بومباي فيما يتعلق باحتجاز المقيم السياسي في بغداد ، انتقال الوكالة إلىالكويت ، ثم استقرارها أخيراً . مايو ١٨٢١ — سبتمبر ١٨٢٣ :

وحين وصلت اول اشارة من مستر رينش عن الموقف الحر الذي أصبح فيه في بغداد كتب مستر الفينستون حاكم بومباي خطاباً جاف اللهجة إلى الباشا يبلغه فيه أن الاوامر صدرت لرينش فعلا بمغادرة بغداد ، وأنه يرجو أن ترفع القيود المفروضة عليه ، وأشار أيضاً إلى أن التفاهم بشأن عودة العلاقات الودية لا يمكن أن يبدأ إلا اذا جاء من مستر ريتش ما يفيد وجوده في أي مكان خارج حدود باشوية بغداد .

وبنفس التاريخ ، ١٢ مايو سنة ١٨٢١ ، كتب مستر الفينستون إلى السفير البريطاني في القسطنطينية يطلب منه اتخاذ خطوات مباشرة لانقاذ مستر رينش في بغداد ، وتعويض ما أصاب الشرف القومي من إهانة هناك ، وقد حلت المشكلة المتعلقة بحرية المقيم داخل بغداد يوم وصول تلك المراسلات ، ولكن بقي ضرورة الحصول على تعويض عن الإهانات إلى جانب التأكد من أن الباشا لن يواصل فيما بعد مسلكه إياه . وعلى هذا الاساس طلبت حكومة بومباي ، بموافقة حكومة الهند ، من داود باشا ضرورة الاعتذار لمستر رينش شفوياً وخطياً ، والاعتذار للآخرين كتابياً فقط ، وتخفيض العوائد على التجارة البريطانية إلى الحد الذي عينته الامتيازات ، ورد كل المبالغ التي تم تحصيلها زيادة على تلك النسبة ، ودفع قيمة البضائع التي أتلفت أثناء الاضطرابات والعائدة للسيدين سكوبودا وستورمي وكانا تاجرين يعملان في بغداد تحت الحماية البريطانية ، والتعهد بأن يعامل ممثل الحكومة البريطانية بالاحترام اللازم في المستقبل ، وأن يحمي كل الرحالة والمسافرين البريطانيين في الباشوية ،

وألا يأخذ منهم شيئاً أكثر من العوائد المقررة ، وأن يهتم بتلبية مطالبهم . وأضاف خطاب حكومة بومباي قائلا ان الباشا إذا لم يلتزم باجابة تلك المطالب فستجد حكومة بومباي نفسها مضطرة لقطع العلاقات التجارية بين الموانى البريطانية وموانى العراق التركي . واستخدام القوة البحرية لقطع تلك العلاقات لو لزم الامر . كذلك صدرت التعلميات لمستر رينش بأن ينقل وكالة البصرة إلى أي مكان آخر في الخليج حتى يجيب الباشا تلك المطالب ، لكن مستر رينش توفي قبل أن تصله الاوامر المؤرخة في ٢ أكتوبر ١٨٢١ ، وقام الكابتن تيلور الذي خلفه بتنفيذها فانسحب في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٢١ إلى «جزيرة الكويت» ، وهو تعبير قد يكون المقصود به جزيرة فيلكة . اما في القسطنطينية فقد تولى السفير البريطاني بها اللورد سترانجفورد القضية بنشاط فكتب في إبريل سنة ١٨٢١ « رغم أنني لم تتح لي فرصة للتدقيق في وجهة نظر الباشا تدقيقاً كاملا إلا أن المعلومات التي تجمعت لدى تشير إلى أن الذنب الوحيد الذي ارتكبه مستر رينش هو معارضته الانسانية المشروعة للاضطهادات والقيود التي كان يفرضها الباشا على التجارة البريطانية في بغداد » .

وبمجرد ان تلقى الباشا خطاب حكومة بومباي أعلن موافقته على كل المطالب التي جاءت فيه ما عدا المتعلق منها بالاعتذار . ورأى كابتن تيلور من الأنسب أن يتخلى عن هذا الشرط حتى لا يسبب مشكلة أخرى فترك الكويت الى البصرة هو والعاملون معه في يوم ١٩ إبريل ١٨٢٢ ؛ ودخل مدينة البصرة في موكب عام يوم أول مايو واستقبله المتسلم بكل الحفاوة والتكريم ، وقدم اليه هذا المسئول — حسب اوامر باشا بغداد — فرساً مطهماً ، وصدقت حكومة الهند على عمل الكابتن تيلور فيما بعد .

وظلت التسوية النهائية لهذه المشكلات معلقة حتى سنة ١٨٢٣ ، ففي يوم ٢٩ مارس من تلك السنة أعلن الباشا أخيراً قبوله لكل الشروط التي فرضتها حكومة بومباي ، لكن السلطات في الهند رأت من الانسب في ذلك الوقت ضرورة عقد اتفاقية دائمة وتفصيلية بهذا الصدد . وفي الفترة

من إبريل إلى أغسطس ١٨٢٣ استطاع كابتن تيلور التوصل اليها كتابة . وكانت هذه الشروط الاثنا عشر « التي وافق عليها الباشا وأقرها دون تحفظ » هي :

أولا : الالتزام بنصوص الامتيازات الاجنبية كما هي محددة في المعاهدات الامبراطورية والفرمانات الملكية قديمها وحديثها .

ثانياً : رد المبالغ التي أخذت من مستر ستورمي زيادة عن النسبة المقررة للعوائد ، كذلك تعويض مستر سكوبودا عن بضائعه التي تلفت .

ثالثاً : اتخاذ كل ما من شأنه توفير الأمن الكامل — في كل مجال من مجالات الحياة — لحياة وأملاك وشرف كل وكلاء الحكومة ورعاياهم والعاملين معهم، والاهتمام برغباتهم ووجهات نظرهم ، وواجب إحاطتهم بمظاهر التجلة والتكريم والاعتراف بامتيازاتهم وحقوقهم القديمة ، وحقهم في أن يستخدموا العدد الذي يشاؤون من الخدم .

رابعاً : إذا عين وكيل غير بريطاني لوكالة بغداد فيجب أن يلقى كل الاحترام والتكريم ، لمنصبه لا لشخصه .

خامساً : لا تنتزع من موظفي ورعايا بريطانيا صكوك الدفع ، ولا تجبى منهم أموال أو تنتزع منهم ممتلكاتهم عنوة وقهراً ، ولا يحصل منهم شيء أكثر من العوائد التي حددتها الامتيازات .

سادساً : يجب ألا تجبى أية ضريبة فيما عدا ضريبة واحدة حددت آنفاً على القوارب أو الممتلكات التي تخص الرعايا البريطانيين ومن في حمايتهم ، كعوائد المرور بين البصرة وبغداد مثلا ، ولا يستولى على قواربهم للأغراض

العامة ، كما أن بضائع التجار — سواء كانوا رعايا بريطانيين أم في حمايتهم لا تدخل دار العوائد في البصرة أو بغداد حسب ما هو محدد في نصوص الامتيازات والاتفاقيات .

سابعاً : وإذا فقد الرعايا البريطانيون أو من في حمايتهم أية ممتلكات في المدينة او في الطرق العامة ، سرقة أو اغتصاباً ، تبذل السلطات المحلية كل الجهود لاستعادة المسروقات .

ثامناً : إذا وقع اعتداء من أحد الرعايا البريطانيين على أي من رعايا الحكومة التركية يدفع له التعويض فوراً .

تاسعاً : في المعاملات التجارية لا ترد البضائع المباعة الا على أسس مشروعة وعادلة ، وترفع مشكلات التجارة إلى مجلس من التجار حسب ما جرت به العادة .

عاشراً : إذا حدث وهرب أحد الهنود العاملين من البحارة على سفينة بريطانية فيجب ألا يقسر على اعتناق الإسلام ، وإذا شاء اعتناق الإسلام برغبته فيجب تسليمه بعد ذلك إلى السلطات المسئولة حتى لا يتسبب في الاضرار بمصلحة سفينته .

حادي عشر : يرخص للمقيم بتملك قطعة ارض لمنزل وحديقة في المكان الذي يحدده ويرغب فيه .

ثاني عشر : حق البريطانيين في أن يفرضوا حمايتهم على من يشاؤون من الناس ما دامت هذه الحماية لا توقع الضرر بأحد .

وتم بالفعل رد المبالغ المحصلة زيادة على العوائد المقررة من مستر ستورمي كذلك تم تعويض مستر سكوبودا عن بضائعه التي تلفت . وبهذه

الاتفاقية . التي رفعها كابتن تيلور رسمياً بتاريخ ٥ سبتمبر ١٨٢٣ تم وضع أساس قوي وكامل لعلاقات ودية في المستقبل .

رفض طلبات مختلفة لداود باشا ١٨٢٤ – ١٨٢٨ :

وانتهز داود باشا هذه الفرصة بعودة التفاهم كي يفرض بعض مطالبه على السلطات البريطانية في الهند . فمنذ فبراير ١٨٢٤ تقدم يطلب خدمات طبية من حكومة الهند ، وكذلك طلب امداده بالأسلحة والذخائر التي تكفي لتسليح كتيبة من ١٠٠٠ جندي من المشاة ، غير أن حكومة بومباي خشيت أن يكون في تعيين طبيب بريطاني في بلاط الباشا من الاضرار أكثر مما يحتمل أن يكون من المزايا ، ولهذا لم تستطع إجابة رغباته هذه أو تلك . ومرة أخرى قدم الباشا حوالي نهاية سنة ١٨٢٧ ، لدى تهنئة سير ج. مالكولم بتعيينه حاكماً لبومباي طلباً بتقديم عون عسكري ضخم له من الرجال والعتاد على أساس الاوامر التي تلقاها مؤخراً من القسطنطينية بتنظيم جيشه وإعداد قواته إعداداً حديثاً . وكان الطلب يشمل بعض الضباط المتخصصين في مختلف المجالات العسكرية والحربية ، وصنع ثلاث سفن من أحجام مختلفة تبلغ حمولة كبراها ٦٠٠ طن و ٤٨ مدفعاً ، وكذلك تزويده بالاطقم والعتاد اللازم لثلاثة آلاف جندي من المشاة ، و ٤٠٠ برميل من البارود .

وأعلن الباشا بنفس الوقت استعداده لأن يدفع تكاليف تلك الصفقة الضخمة ، كذلك أن يدفع أجوراً عالية لهؤلاء الضباط والخبراء أثناء عملهم في خدمة تركيا . وكان هذا الطلب أميل إلى القبول على أساس أن سير مالكولم سبق أن أعار مثل هؤلاء الخبراء للجيش الايراني . ونظراً لوجود القوات الروسية على حدود باشوية بغداد ، أيدت حكومة بومباي طلب الباشا وناصرته بقوة ، باستثناء مستر ف. واردن أحد أعضاء المجلس الذي كان من رأيه عدم إجابة الباشا إلى طلبه استناداً للخلافات والمشكلات وقلة الربح التي تميزت بها علاقات بريطانيا بالعراق التركي من قبل . وفي مايو ١٨٢٨ قررت حكومة الهند رفض طلب الباشا رفضاً

حاسماً . وكان أحد اسبابها للرفض انطباع خاطيء لديها بأن حرباً وشيكةً بين بريطانيا وتركيا لم تعد بعيدة الاحتمال كذلك أيضاً كان محتملا أن يستغل الباشا تلك الصفقة الجديدة للتمرد على سيده سلطان تركيا ، لكنها فوضت الباشا في إرسال وكيل عنه سمحت له بأن يبتاع من مخازن السلاح في بومباي ما تكون باشوية بغداد بحاجة اليه .

وقد أسف مجلس المديرين لرفض حكومة الهند طلبات الباشا التي كان المجلس يعتبرها فرصة ثمينة لاقامة وكالة استخبارات هامة في موقع هام . وأوصى المجلس بقبول هذا الطلب فوراً لو كرّره الباشا . وأشار المجلس وهو يؤيد وجهة نظره إنه « لا شيء ارخص من المعلومات وهي ميزة للدولة التي تحوزها على تلك التي لا تتوفر لها ، ونحن نود أن يكون هذا في ذهنكم دائماً لا فيما يتعلق بباشا بغداد فقط بل بكل البلاد المجاورة . وأهمل الباشا فكرة إنشاء قوة بحرية لبغداد لأنها لن تفعل شيئاً لتهدئة الحالة في الداخل ، ولن تفيد في الدفاع عن الباشوية ضد أي هجوم عليها من البر ، وكانت أطماع روسيا قد أصبحت في ذلك الوقت عاملا هاماً من عوامل رسم السياسة البريطانية في آسيا . وربما كان مجلس المديرين مهتماً بالقضية لانه يخشى تسلل مواطنين أوربيين من دول غير بريطانيا إلى العراق التركي كمدربين وخبراء عسكريين .

موقف السلطات البريطانية من النزاع بين سلطان عمان وباشا بغداد ١٨٢٥ :

وفي ١٨٢٥ حين كان سلطان عمان يعد العدة كما مر بنا للقيام بحملة على البصرة اتصل المقيم البريطاني في بوشهر بالوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي يقترح وساطة بريطانيا . وأصدرت حكومة بومباي تعليماتها إلى مسئوليها اولئك بأن يقتصروا في تدخلهم على ممارسة نفوذهم على كل من أطراف النزاع على حده . وحين رفض الباشا

الاستماع إلى نصائح الكابتن تيلور أبلغ سلطان عمان بأن له مطلق الحرية في أن يفعل ما يريد . وقد سبق أن أشرنا إلى نتائج هذا العمل من قبل .

احتجاز موظف بريطاني أثناء رحلة له في دجلة ١٨٣٠ :

وفي سنة ١٨٣٠ كان مستر بايكي الجراح المساعد في مؤسسة مدراس يقوم بحملة هابطاً في دجلة بقاربٍ للوكالة السياسية يرفع العلم البريطاني فاحتجزه أحد شيوخ العرب هناكٌ بعد أن انتزع منه ضرائب أكثر من المحددة عن امتعته . ورفع مستر بايكي الامر فوراً إلى حكومة بومباي التي أحالته على الوكيل السياسي في العراق التركي ، لكننا لا نعرف النتيجة التي انتهت اليها هذه الحادثة .

أوامر من حاجي علي رضا باشا للمسؤولين الاتراك في البصرة باحترام حقوق البريطانيين ١٨٣١ :

وعقب تعين حاجي علي رضا باشا في باشوية بغداد أصدر اوامره رسمياً إلى القاضي والمفتي والمتسلم وأعيان البصرة وكل من يهمهم الامر باحترام حقوق ممثلي بريطانيا في البصرة وامتيازاتهم ، « وينطبق هذا على ممثل الدولة البريطانية ووكلائه ومساعديه ومترجميه وجميع العاملين معه ، ومن تحت حمايته وعلى رعايا الهند الذين يأتون للبصرة وسفنهم .. وكل ما إلى ذلك » ، وقد تليت هذه الوثيقة المؤرخة في ٢ أكتوبر ١٨٣١ علناً في مجلس متسلم البصرة ، وسجلت رسمياً في اوراق القاضي والدفتردار .

رفض اقتراح للوكيل السياسي بالتغيب لفترات من الوقت عن بغداد ١٨٣٣ :

وفي يوليو ١٨٣٣ اقترح الكابتن تيلور الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي أن يسمح له نظراً لتغلغل النفوذ الروسي ووضوح تآمر روسيا على تركيا بالسفر إلى أقصى ما يمكنه في الاقاليم الشمالية من الباشوية بل وأن يقيم فترة قصيرة في مواقع يصلح قربها لمتابعة نشاط الروس .

لكن حكومة الهند رأت ومعها حكومة بومباي أن بغداد من حيث هي مركز الباشوية وعاصمتها تشكل الموقع الصحيح لإحباط المؤامرات الروسية أكثر من غيرها وان وجود الوكيل السياسي بشكل دائم فيها ضروري بالنظر إلى عدم استقرار حالة الباشوية ، وبناء عليه صدرت له التعليمات في ديسمبر سنة ١٨٣٣ بأن يظل في بغداد إلا إذا تلقى أوامر بخلاف ذلك من حكومة صاحب الجلالة .

تقرير مستر ج. ب. فرايزر عن الحالة في باشوية بغداد ١٨٣٤ :

ويبدو ان الحكومة البريطانية أصبحت الآن توجه اهتماماً خاصاً إلى العراق التركي ، وفي نوفمبر ١٨٣٤ كتب الرحالة مستر ج. ب. فرايزر الذي أشرنا اليه من قبل ، وكان مكلفاً بزيارة العراق وايران ، وصفاً شاملا وتفصيلياً للحالة الادارية في باشوية بغداد ، ورفع الوكيل السياسي الرائد تيلور نسخة من التقرير إلى حكومة بومباي ، لكن هذه الحكومة ربما سهت سهواً عن رفع نسخة منه إلى حكومة الهند .

وكان هدف مستر فرايزر هو ان يعرف الطريقة والمدى اللذين يمكن بهما استغلال موارد الاقليم وتنميته في ظل حكومة أفضل ، ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الحكومة البريطانية كانت تفكر وقتذاك في إقامة خط بحري ملاحي في العراق التركي . وأشار مستر فرايزر في نهاية تقريره قائلا :

«إنه لا يمكن أن نطنب ونسهب في وصف الميدان الذي يفتحه مثل هذا التغير في الحكومة بالنسبة للصناعة ورأس المال فيما بين النهرين . إنها منطقةمن أفضل المناطق في هذه البلاد من حيث المناخ والتربة والقرب من مراكز الحضارة والتمدن في العالم القديم . بل حتى التقدم الحديث الذي أحرزته مصر في رخائها الظاهر ليس مقياساً صحيحاً يمكننا أن نقيس به ما كان يمكن ان يحدث هنا ، فمحمد علي باشا ، رغم أنه رجل متحرر ومستنير بعض الشيء ، إلا أنه لا ينظر إلا لنفسه في النهاية ... وهكذا ...

إذا تطور هذا الاقليم وساده الهدوء والأمن فانه سيصبح هدفاً هاماً من أهداف الدولة البريطانية ، ومهما كان شكل الحكومة التي تقوم فيه أو طبيعة ومدى ارتباطها بالباب العالي مستقبلا ، فان على هذه الدولة واجباً وفرضاً أن يكون لها نفوذ دائم في حكومته ، بل إنها يجب أن تقوم هي نفسها بتوجيه كل السياسة والاشراف على كل التطوير والإصلاح ، مهما كانت الاداة التنفيذية التي تنفذ رغباتها » .

★ ★ ★

علاقات العراق التركي بالدول الاوربية الاخرى عدا بريطانيا ١٨٠٧ ـ ١٨٣٩

خلال هذه الفترة لم يكن العراق التركي يتأثر عملياً بنفوذ أية دولة أخرى سوى بريطانيا العظمى .

وفي يناير ١٩١٨ طلب مستر فيجورو ، القنصل الفرنسي في بغداد أن يقابل الباشا الذي لم يكن قد اجتمع به من قبل . ورغم ذلك فان القنصل تقدم بطلب بأولوية ممثل فرنسا على ممثل بريطانيا في كل الاقاليم الامبراطورية وفقاً لاتفاق تعاقدي قديم مع العثمانيين . وقد رفض باشا بغداد هذه المزاعم بطبيعة الحال .. وكان في ذلك الوقت هو داود باشا وقد أشار إلى أن « مستر رينش مقيم بدرجة وزير ، أما مسيو فيجورو فليس إلا قنصلا ، ولا يمكن في أية ظروف أن تكون هناك مقارنة بينهما »

موقف روسيا بعد ١٨٣٣ :

ونتيجة التفاهم بين روسيا وتركيا عقب توقيع معاهدة أنكاير سكليسى في ١٨٣٣ بدأت حركات روسيا في باشوية بغداد تصبح مفهومة للسلطات البريطانية ، غير أن مؤامراتها لم تتوقف . وقد استطاعت الديبلوماسية الروسية أن تثير شكوك المسئولين في الباب العالي حول دوافع الحكومة البريطانية لإنشاء خط ملاحي بحري في أنهار العراق .

الشئون الرسمية البريطانية فى العراق التركى
١٨٠٧ ـ ١٨٣٩

دمج مقيميتي البصرة وبغداد ١٨٠٩–١٨١٠ :

بعد أن سكنت المخاوف من المؤامرات الفرنسية في الشرق الاوسط وقبل أن تبدأ حروب آسيا الناجحة ضد إيران وتركيا في ١٨٢٦–١٨٢٩ كان نفوذ روسيا في هذه المنطقة وأهميتها أو تأثيرها على مكانة بريطانيا السياسية فيها قد هبطت إلى الحد الأدنى . ولعله بسبب ذلك قرر مجلس مديري شركة الهند الشرقية في توصياته لحكومة الهند سنة ١٨٠٩ الاستغناء عن إحدى المقيميتين الموجودتين في العراق التركي ، والاكتفاء بواحدة في البصرة تكون مسئولةً عن المصالح البريطانية في الاقليم كله كما كان الحال قبل ١٧٩٨ ، على أن يرسل المقيم إذا لزم الامر مساعداً اوروبياً يعين لاحقاً في المقيمية لزيارة الباشا في بغداد ، ونفذت هذه التوصيات في سنة ١٨١٠ فأدمجت مقيمية بغداد في مقيمية البصرة ، ولكن لم تتخذ أية خطوات لإحداث تغيير آخر كان موضع النظر ألا وهو إتباع ممثل الشركة في البصرة للمقيم العام في بوشهر ، وقد حدث الدمج باشراف مستر ريتش(١) الذي عينته حكومة بومباي مقيماً في بغداد سنة ١٨٠٨ .

الفصل في حالة مستر مانستي مقيم البصرة ١٨١٠ :

وبمناسبة هذا التعديل عاود مجلس المديرين النظر في مسلك مستر مانستي — المقيم الفعلي في البصرة ، خلال مدة خدمته كلها ، وقرر المجلس بشأن الاتهامات الموجهة اليه بعدم إطاعة رؤسائه وعدم الرجوع

---

(١) وصل مستر ريتش الى بغداد فى ٤ مايو ١٨٠٨ خلفا لدكتور هاين الذى جعله مستر جونز مسئولا عن المقيمية فى ١٨٠٦ ، وكان مساعدا مستر ريتش من الاوربيين هما دكتور كولكاهون من ١٨١٠ الى ١٨١٨ ، وكابتن تيلور من ١٨١٨ الى ١٨٢١ ، وكلاهما كان مقيما بالبصرة .

إلى مسئوليه عزله عن وظيفته ، وتنفيذ دمج مقيميتي البصرة وبغداد بالتالي تحت مسئولية مستر رينش(١) .

وأصدر المجلس في نفس الوقت أمراً بمنع مستر مانستي من تولي أي عمل من أعمال السياسة الخارجية او البعثات الديبلوماسية دون امر منهم . ويجب أن نذكر ان مستر مانستي كان قد تورط في مشكلات خطيرة مع الباشا الحاكم في بغداد مرتين في ١٧٩١–١٧٩٥ ثم في ١٨٠٣ ، وأنه منح نفسه صفة المبعوث إلى البلاط الايراني دون تفويض بذلك في ١٨٠٤ كما أصدرت سندات دفع على حكومة بومباي في سنة ١٨٠٥ دون وجود تفويض أو أموال مرصودة لذلك ، وأخيراً غادر مقر عمله في زيارة لبومباي دون استئذان من أحد . وفي هذه الظروف لا نستطيع وصف القرار الذي اتخذه المجلس ضده بالقسوة ، كذلك أيضاً لا نستطيع إلا أن نشارك المجلس دهشته للين الذي كانت تعامله به حكومة بومباي . وسلم مستر مانستي مهام المقيمية إلى دكتور كولكاهون طبيب المقيمية في ١٢ يونيو سنة ١٨١٠ ، لكنه أعلن في نفس الوقت اعتزامه البقاء في البصرة لمزاولة أعماله الخاصة حتى أول سبتمبر ، وبعدها سيسافر مباشرة إلى انجلترا عن طريق القسطنطينية دون ان ينهي خدماته رسمياً . ورد عليه مجلس المديرين بأن عليه أن ينهي خدماته في الشرق رسمياً قبل أن يرجع إلى الوطن حسب النظم المعمول بها ، وفي وسع حكومة بومباي أن توصي بتنصيبه في عمل آخر إذا رغب هو في ذلك . وحين تلقى مستر مانستي هذا التبليغ قرر قبول العرض الذي عرضته عليه « لجنة الإدارة في مؤسسة بومباي المدنية » ، ولكن الإذن له بالسير إلى القسطنطينية لتسليم حكومتها أوراقاً خاصة بحسابات طلبتها منه بشأن

---

(١) كان لمستر مانستى – على أى حال – بعض المزايا الطيبة . فقد كان وطنيا وكريما ، وكان يعيش فى البصرة كسادة من ملاك الارض فى ريف انجلترا ، وكان متزوجا بسيدة أرمنية . ويعيشان حياة عائلية رغدة .

تسديد جميع الديون والالتزامات العامة المستحقة عليه قد تأخر ، ولا نعرف النتيجة التي انتهى اليها الأمر .

تحويل مقيمية البصرة إلى وكالة سياسية للعراق التركي ١٨١٢ :

وفي ٢٣ سبتمبر ١٨١٢ ، واتساقاً مع توصيات حكومة الهند ، أمر مجلس المديرين باحداث تغيير رسمي في تنظيم العمل بالعراق التركي يوازي التغيير الفعلي الذي حدث فيه . وهكذا أصبح « المقيم في البصرة » هو « الوكيل السياسي في شبه الجزيرة التركية » ، وخول حق الإقامة في بغداد أو البصرة كما يرى مناسباً ، وان يرسل مساعده من أيهما إلى الآخر ليؤدي عمله . ولما كان مستر رينش المعين للمنصب حتى سنة ١٨٢١ مقيماً في بغداد فقد ظل يلقب في معظم المكاتبات الرسمية وغيرها كما كان من قبل « المقيم في بغداد » .

وضع نظام جوازات السفر للرعايا البريطانيين الذين يزورون العراق ١٨٢١ :

وقد أصدرت حكومة الهند بناء على اقتراح قدمه المقيم البريطاني مستر رينش قراراً في سنة ١٨٢١ بمنع الرعايا البريطانيين من الدخول إلى باشوية بغداد دون الحصول على جواز سفر معتمد من أحد السكرتيرين السياسيين لرؤساء الهند . وكان الهدف من هذا الحظر هو تقليل عدد المغامرين والأفاقين الذين يتدفقون على باشوية بغداد فيثيرون المتاعب ويسيئون إلى سمعة بريطانيا وهيبتها ، وأعلنت حكومات البنغال وبومباي ومدراس التزامها بهذه الاوامر في ٢٤ إبريل ١٨٢١ . وكانت العقوبة الوحيدة التي توقع على من لا يلتزم بهذا القرار هي منعه من التجول في العراق التركي بعد وصوله بغداد . وكان في النية وقت الغاء مقيمية بغداد في سنة ١٨١٠ أن يعهد بكل مصالح الشركة في العراق التركي إلى ممثلها الرئيسي في الخليج ، وكان متوقعاً في سنة ١٨٢١ أن يكون هذا التغيير قد حدث لو لم يحدث ذلك الخلاف الحاد بين مستر رينش وداود باشا ،

وأخيراً في ٩ مايو سنة ١٨٢٢ ، وبعد أن عادت العلاقات الودية مع الباشا بعض الشيء عقب موت مستر رينش ، عين الكابتن و. بروس من بحرية شركة الهند الشرقية ، المقيم السياسي في بوشهر وقتذاك « وكيلا سياسياً في الخليج » تمتد سلطته إلى العراق التركي ، ويكون مقره البصرة أو قشم وأصبح كابتن تيلور ، ممثل بريطانيا في البصرة ، مساعد الوكيل . ومن المشكوك فيه أن يكون هذا التغيير قد حدث بالفعل فالمعروف أن تنفيذه أوقف بسبب أوامر جديدة صدرت للكابتن بروس ولغيره من جميع المسئولين السياسيين بتصفية أعمالهم التجارية الخاصة والامتناع عن ممارسة التجارة ، ولم يكن بمقدوره تنفيذ هذا قبل أول نوفمبر ١٨٢٢ حين نقل من وظيفته على نحو ما هو مبين في تاريخ الساحل الايراني .

اعادة الوكالة السياسية في العراق التركي ، وخفض درجة مقيمية البصرة الى وكالة وطنية ١٨٢٢ :

ولدى تعيين خلف للكابتن بروس في بوشهر ظن حاكم بومباي أن من الأفضل — ما دامت الحامية البريطانية الموجودة في قشم على أهبة الانسحاب ، وما دام اهتمام المقيم في بوشهر سينصرف كله أو معظمه إلى متابعة أمور القبائل البحرية والمشتغلة بالقرصنة على الساحل العربي — إعادة فتح الوكالة السياسية في العراق التركي وجعلها مستقلة عن مقيمية الخليج . وكان اول من عين لهذا المنصب هو كابتن ر. تيلور من فرقة مشاة بحرية بومباي الثالثة ، ومساعد الوكيل السياسي في العراق التركي سابقاً ، وقد تردد اسمه غير مرة خلال هذه الأحداث ، أما البصرة نفسها فقد جعلت فيها وكالة وطنية لكن الوكيل السياسي ظل مقيماً فيها لعدة سنين تلت .

خضوع الوكالة السياسية في العراق التركي جزئياً — للمقيمية في بوشهر ١٨٢٤ :

وفي سنة ١٨٢٤ حدث تغير إداري آخر أصبح الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي بمقتضاه تابعاً جزئياً فقط لسلطة المقيم البريطاني

في بوشهر . وقد صدرت اليه الاوامر بأن يتعامل مع المقيم في بوشهر في سائر الشئون الخاصة بالقبائل العربية المشتغلة بالبحر وشئون الساحل الايراني وأن يلتزم بالتعليمات التي يصدرها اليه هذا المسئول في تلك الامور كما أصبح عليه أيضاً أن يرفع للمقيم نسخة من مراسلاته بشأنها . أما بالنسبة لباشوية بغداد وحدها ، فقد ظلت سلطته كاملة لم تنتقص . ولم يعد ممكنا لوكيل العراق التركي دون موافقة المقيم في بوشهر اتخاذ أية إجراءات في العراق التركي يكون من شأنها التأثير على مناطق أخرى وفي الخليج كوقف التجارة البريطانية مثلا .

وظل مقر الوكلاء السياسيين في العراق التركي يتغير لعدة سنين بتغير الظروف ، فهو أحياناً في بغداد العاصمة الإدارية والسياسية للباشوية ، وأحياناً في البصرة الميناء التجاري الهام . وفي سنة ١٨٢٨ عاودت حكومة بومباي إصدار الأوامر التي سبق أن صدرت في سنة ١٨١٢ وقت إقامة وكالة سياسية في بغداد للمرة الاولى . وسميت هذه المرة بالتعليمات الصادرة من مجلس المديرين ، وتقضي بتفويض الوكيل السياسي في الإقامة ببغداد او البصرة كما يراه مناسباً ، كما اقترح المجلس أيضاً أنه في حالة غياب الوكيل السياسي في بغداد يقوم مساعد أوروبي بتصريف أعماله في البصرة . ويبدو على أية حال أنه كان ثمة اعتراضات من جانب السلطات الهندية على مغادرة الوكلاء البصرة لأنه حدث سنة ١٨٣٠ أنه حين أراد مقيم البصرة زيارة بغداد بناء على دعوة صريحة من الباشا فقد ارسل يستأذن حكومة بومباي للسماح له بالسفر . وفي نفس السنة طلب الباشا ان يبقى العقد تيلور الوكيل السياسي مقيماً بشكل دائم في بغداد بدل البصرة . ورد حاكم بومباي بأن تأسف لعدم استطاعته إجابة مطلب الباشا بالنظر للاعتبارات التجارية . وفي نفس الوقت صدر تأكيد للباشا بأنه سيسمح للمقيم بأن يزور العاصمة بين الحين والحين . وفي ١٢ مايو ١٨٣١ ، وكان الطاعون منتشراً في بغداد ، كان الوكيل السياسي فيها منذ حوالي سنة ، وقد شهد عزل داود باشا علي يدي خان علي رضا

باشا ، وبعدها عاد إلى البصرة ، ومات صهره الذي كان يصحبه بهذا الوباء في الطريق ، وفي يناير ١٨٣٢ انتقل الطاعون إلى البصرة ، فانتقل العقيد تيلور إلى بغداد بناء على طلب الباشا الجديد .

وبعدها بقليل أشار مجلس مديري شركة الهند الشرقية إلى رغبته في أن «يثبت الوكيل السياسي إقامته في بغداد» تسهيلا لوصوله إلى المعلومات الأكثر دقة ، ولتسهيل تنمية مصالح الشركة عن طريق حاجي علي رضا باشا ، على أن يتولى أعماله في البصرة مساعد أوروبي . فاذا لم يكن هذا متوفراً ، فوكيل وطني يستطيع أن يقوم بالعمل الروتيني . ونتيجة هذه الاوامر استقر الوكيل السياسي في بغداد معظم الوقت ، واقترح الوكيل أن يبعد قليلا عن بغداد باتجاه الشمال ليكون أكثر قدرة على متابعة نشاط الروس عن قرب ، لكن حكومة بومباي رفضت هذا الاقتراح كما أشرنا من قبل .

العلاقات مع باشا بغداد ١٨٣١ ـ ١٨٣٢ :

ووضع مجلس المديرين في شركة الهند الشرقية في سنتي ١٨٣١–١٨٣٢ بعض خطوط عريضة لارشاد الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي ، ولا يتضح لنا ما إذا كان هذا العمل منهم قد جاء نتيجة ملاحظتهم نزوع الوكيل على مسئوليته إلى تخطي حدود عمله بين بريطانيا والامبراطورية العثمانية . وقد حذر الوكيل مباشرة من اعتبار باشا بغداد حاكماً مستقلا أو اعتبار الوكيل نفسه مندوباً فوق العادة في بلاط أجنبي ، بل عليه أن يلتزم دائماً بحقيقة عدم استقلال الباشا عن الباب العالي وعدم استقلاله هو بالتالي عن السفير البريطاني بالقسطنطينية . وعليه أن يتراسل مع هذا السفير بحرية كاملة في كل الشئون التي يعتقد أنها تؤثر بشكل عام على العلاقات القائمة بين بريطانيا وتركيا ، وعليه أن يرفع لحكومة بومباي نسخاً من هذه المراسلات ، وعليه أن ينتظر تعليمات الحكومة بشأن المسائل التي لا يستطيع هذا المسئول توجيهه بشأنها ، وفي حالة الافتقار

لتعليمات خاصة فعليه أن يولي اهتمامه للأعمال القنصلية ولا سيما حماية المصالح والرعايا البريطانيين وجمع المعلومات السياسية ، وعليه أيضاً أن يتجنب إقحام نفسه في شئون الباشوية داخلية كانت أم خارجيه ، وفيما يتعلق بايران فعليه أن يسترشد بآراء السفير البريطاني في طهران .

وجاء الغاء الوكالة السياسية المستقلة في بغداد ، الذي أعلن عنه سنة ١٨١٠ ونفذ في ١٨٢٢ بمثابة هدف طالما تطلعت إلى تحقيقه سلطات الهند البريطانية . وفي سنة ١٨٢٧ كان من رأي مستر الفينستون حاكم بومباي أن وكالة بغداد لم تعد لها امتيازات ما ، وأقره المجلس على ذلك .. لكنه ترك لخلفه سير ج. مالكولم الذي كان من رأيه في سنة ١٨٢٨ عدم استمرار الوكالة غير أنه رأى أن الظروف غير مناسبة لإنقاص حجم التمثيل البريطاني في منطقة الخليج نظراً للعلاقات المتوترة بين روسيا وكل من ايران وتركيا في ذلك الوقت .

وفي تقرير مؤرخ في ٢٦ إبريل سنة ١٨٣٠ جاء في توصيات اللجنة التي عينت في الهند لفحص مالية الحكومة ضرورة الاقتصار على وكالة واحدة فقط في بوشهر ، ويبدو أن حكومة الهند قد وافقتها على هذا الاقتراح ، غير ان مجلس المديرين — الذي رفعت اليه التوصية بين توصيات واقتراحات عن إعادة التنظيم — قررت عدم إحداث أي تغيير في الوضع القائم آنذاك بالعراق التركي(١) . وكان هذا القرار يرجع من ناحية إلى عدم استقرار الامور في الباشوية ، ومن الناحية الاخرى إلى « تعقد وتشابك الظروف الخاصة التي جعلت مصالح دول أجنبية كثيرة تلتقي على أرض العراق في ذلك الوقت » .

---

(١) ربما كانوا متأثرين بملاحظات حاكم بومباى (لورد كلير ٠٠) الذى لاحظ انه لو كان المطلوب هو مجرد حماية التجارة البريطانية فان وكيلا وطنيا فى البصرة يستطيع أن يؤدى المهمة ولا حاجة لوكيل سياسى أوربى ٠ لكنه كان يرى مصالح الهند هناك أعمق وأشمل ، ومن وجهة نظر العلاقة بين السياستين الاوربية والهندية فلم يكن من المرغوب فيه بأية حال ـ فى ذلك الوقت ـ الغاء الوكالة السياسية فى جزيرة العرب التركية ٠

وضع الوكالة السياسية البريطانية في العراق التركي تحت اشراف حكومة الهند مباشرة ١٨٣٥ :

وفي ١٨٣٥ الغيت أوامر سنة ١٨٠٦ التي كانت تجعل الممثل السياسي البريطاني في العراق التركي خاضعاً تماماً لحكومة بومباي . وصدرت أوامر جديدة بجعل ذلك المسئول مرتبطاً بالمقيم في بوشهر مباشرة مع حكومة الهند وبقائه ملتزماً بأوامرها ، وان تكن تلك الاوامر ستصل إلى المقيمين على أية حال عن طريق حكومة بومباي التي تحتفظ بنسخ منها.

مساعدو الوكيل السياسي في البصرة ١٨٠٧ ــ ١٨٣٩ :

وخلال الجزء الاول من هذه الفترة ــ أي من ١٨١٠ إلى ١٨٢٢ ــ كان في البصرة مساعد اوروبي للوكيل السياسي البريطاني ، لكنه أثناء غيابه عنها في بعض الأحيان كان يقيم على عمله وسيطاً من أهل البلاد ، أصبح منذ سنة ١٨١٩ يتقاضى راتباً شهرياً قدره ٢٠٠ روبية . وعقب موت مستر رينش مباشرة في سنة ١٨٢١ الغي منصب المساعد الاوروبي ، وأصبح الوكيل الوطني يلقب « بوكيل وطني » لتحديد مكانته السياسية . وكان اول من شغل هذا المنصب هو خوجا يوحنا الذي مات سنة ١٨٢١ ، وخلفه ابنه خوجه يوحنا أيضاً الذي بقي في هذا العمل مدة ثلاثين سنة . وفي ١٨٣٢ حين انتقل الوكيل السياسي أخيراً من البصرة أصبح الوكيل الوطني مسئولاً عن أعمال هذا الاول مسئولية كاملة .

ادخال (١) خط ملاحي بحري لاول مرة في الفرات ودجلة على يد الحملة البريطانية بقيادة الرائد ر. أ. تشيزني خاصة ١٨٣٤ ــ ١٨٣٧ :

وكانت مشكلة تحسين خطوط المواصلات مع الهند مطروحة أمام الحكومة الام لعدة سنوات وقد تمت خلال الفترة من ١٨٢٦ــ١٨٣٢

---

(١) المصادر الرئيسية عن حملة الفرات ودجلة هى عمل الجنرال ف . ر . تشيسنى « مسح نهرى الفرات ودجلة . » ١٨٥٠ . وحكايته لحملة الفرات . ١٨٦٨ ورواية مستر و . ف . آنتروورث لما شاهده شخصيا فى هذه الحملة ، كذلك أسفار دكتور ومدام هالفر ، ١٨٧٨ . والتاريخ المختصر المركز لهذه الحملة موجود فى « تاريخ مستر لو للبحرية =

عمليات مسح هامة لجزء من ساحل الشام ولنهري دجلة والفرات قام بها الملازم اورمسبي من البحرية الهندية ، وعاونه في جانب من البحث مستر و. اليوت ، ووجه اهتمام خاص في العملية لأسفل دجلة ، وهي منطقة اعتبرها الميجور تيلور — الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي — ذات أهمية خاصة .

كذلك بدأ الكابتن ف. ر. تشزني دراسة مشكلات الطريق البري خلال زيارة قام بها لمصر سنة ١٨٢٩ ، وكان موضوع الأبحاث هو المزايا النسبية لاستخدام طرق مصر والشام بين اوروبا والهند بتوصية من مدير دار الهند في لندن . وفي ١٨٣١–١٨٣٢ قام الكابتن تشزني بسياحة متصلة ولفترة طويلة في منطقة البحر المتوسط والبحر الأسود والخليج ، ووصل في رحلته حتى أسفل الفرات ثم بحراً إلى بوشهر ، ورجع إلى أوربا عن طريق نهر قارون والطريق المار بايران وآسيا الصغرى . وفي سنة ١٨٣٣ تشرف الكابتن تشيزني بعد أن وضع خطة مشروع للاتصال بالهند عن طريق العراق التركي بمقابلة صاحب الجلالة ويليم الرابع ، وشجعه الملك الذي كان مهتماً بالمشروع على الاستمرار ، ونصحه بأن يعمل على اعداد اسطول بخاري صغير ، يكون جزءاً من البحرية الهندية ، ويكون مرساه فيما بين النهرين ليساعد على تقوية تركيا وايران ضد تقدم روسيا . وفي سنة ١٨٣٤ مثل كابتن تشزني أمام «لجنة للملاحة البخارية» وعرض عليها مشروعه ، وأوصت هذه اللجنة باعتماد مبلغ ٢٠ الف جنيه لتجربة الاتصال عن طريق نهر الفرات . وتم اعتماد المبلغ بالفعل ، وأضافت اليه شركة الهند الشرقية مبلغ خمسة آلاف جنيه أخرى ، وقام كابتن تشزني بتنظيم الحملة وصدر مرسوم ملكي مؤرخ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٣٤ بتعيينه لقيادتها وتوجيهها .

= الهندية .. » ، ١٨٧٧ ، مجلد ٢ ، ص ٣١ – ٤٣ . ومستر هـ.ف. هيلبريشت : « سياحة فى أرض الانجيل فى القرن التاسع عشر .. » ١٩٠٣ ، أما الاعمال الاولى التى قام بها الملازم أورمسبى فمذكورة فى رحلات ويلستيد لمدينة الخلفاء .. » .

فرمان الملاحة لسنة ١٨٣٤ :

وفي ٢٩ ديسمبر التالي أصدرت الحكومة التركية فرماناً يعطي لاصحاب شركة الملاحة البريطانية الحق في تسيير سفن بخارية دورية لهم في الفرات ما دام هذا من شأنه تسهيل التجارة لفائدة كل من تركيا وبريطانيا » ، وطلب إلى الرائد تشزني في حدود مهمته أن يحاول جهده إقامة أسس علاقة طيبة بكل ممثلي ورعايا الباب العالي الذين يتصل بهم . كذلك صدرت التعليمات إلى السلطات التركية بأن تقدم كل ما بوسعها من معونات لاعضاء البعثة البريطانية . وكان من المتوقع أن يقدم علي رضا باشا على التعاون في هذا المشروع بنية صادقة لأنه كان قد سبق وأوصى الباب العالي بضرورة إقامة خطوط ملاحة بحرية في الفرات . وقد قام فعلا باصدار اوامر حاسمة لكل معاونيه والعاملين تحت إمرته في منطقة الفرات في فبراير ١٨٣٥ بتقديم المعونة والخدمة والحماية لأعضاء الحملة البريطانية .

وغادر الرائد تشزني لندن في فبراير ١٨٣٥ وبصحبته معظم العاملين معه باستثناء الملازم هـ. ب. لنش من البحرية الهندية ومساعده الأول الذي سبق الحملة للقيام بالترتيبات المحلية الضرورية . وكانت سوريا في ذلك الوقت في قبضة محمد علي باشا والي مصر ، وقد حاول ابنه ابراهيم باشا أن ينكر على البعثة حق الدخول إلى الاقليم ، لكن هذه الصعوبة ، مع غيرها من الصعوبات الطبيعية ، أمكن التغلب عليها ، ونقلت «دجلة» و «الفرات» وهما باخرتان نهريتان صممتا خصيصاً في ليفربول قطعاً صغيرة(١) عبر الصحراء إلى مكان يدعى «بورت ويليم» على الفرات الأعلى يبعد ميلين ونصف عن وموقع بيرجت .

---

(١) كان نقل الاجزاء الكبيرة من هاتين الباخرتين عمــلا يتطلب جهـدا عظيما ، فقد نقلت « غلاية » السفينة « دجلة » يجــرها ١٠٤ من الثيران يقودها ٥٢ رجلا من السائقين من أهل البلاد .

وفي ٢٦ سبتمبر ١٨٣٥ أنزلت السفينة «الفرات» وقوتها خمسون حصاناً إلى النهر الذي سميت باسمه ، ولم يكن ارتفاع الضفتين عندها يقل عن ٢٥ قدماً ، وفي الربيع التالي أمكن إنزال السفينة «دجلة» أيضاً وقوتها ٢٠ حصاناً وبدأت عملها . وفي إبريل ١٨٣٦ بدأت السفينتان رحلتهما معاً هابطتين في النهر ، ووزع ضباط المجموعة على السفينتين كما يلي :

الفرات :

كابتن ايستكورت ، من الفرقة ٤٣ مشاة خفيفة ، القائد .
الملازم ر. ف. كليفلاند . ضابط اول .
الملازم ه. ف. ميرفي . ضابط .
مستر أ. ب. شارلوود . ضابط .
مستر ج. فيتز جيمس . ضابط .
مستر و. آينزوورث .
مستر ت. هيرست . مهندس .
دكتور ومدام هيلفر . رحالتان نمساويان .
المسافرون .

دجلـــة :

الملازم ه. ب. لنش . القائد .
مستر ه. ايدن . ضابط .
ملازم ر. كوكبورن . ضابط أول .
دكتور ستانتون .
السادة و. اليوت و ج. سادر : مترجمان .
مستر أ. كليج . مهندس .
ملازم ر. ب. لنش من فرقة مشاة البنغال الحادية والعشرين .
شقيق الملازم ه. ب. لنش : مسافر .

كذلك قسم البحارة والجنود والموظفون المدنيون بالتساوي بين الباخرتين . وعقب ذلك مباشرة تلقى الرائد تشزني اوامر من سير ج. هيبهوس رئيس مكتب الإدارة يستدعيه من قيادة الحملة لكن تنفيذها أرجىء بعض الوقت .

وسار كل شيء على ما يرام حتى ٢١ مايو ١٨٣٦ . حين تم مسح أكثر من ٥٠٠ ميل من النهر بنجاح . وبعد ظهر اليوم الحاسم ، وفي مكان لا يبعد كثيراً عن عانه ، أثارت الرياح المحملة بالرمال عاصفة غربية شمالية وسط الظلام فأغرقت السفينة «دجلة» ، وقد قضى نحبه في هذه الكارثة كل من الملازمين كوكبورن و ر. ب. لنش إلى جانب ١٣ آخرين من الاوربيين و ٥ من الوطنيين ، ولم يستطع الرائد تشزني الذي كان على ظهرها ، وبقية الضباط أن ينجوا منها إلا حين القوا بأنفسهم إلى البحر . كذلك تعرضت الباخرة « الفرات » لبعض الاضرار التي أصابتها من جراء العاصفة نفسها ، لكنها كانت أضراراً طفيفة . ومع «دجلة» غرقت كل الاموال التي كانت تخص الحملة إلى جانب جزء كبير من العدد والمعدات ، ولم يمكن تحديد المكان الذي غرقت فيه مباشرة ، وراحت الجهود تبذل مرة بعد الاخرى لانتشال السفينة الغارقة لكنها بقيت في مكانها عشر سنوات .

وبعد خسارة دجلة نقل من بقي من ضباطها والعاملين عليها إلى انجلترا ، وظل باقي الحملة يمسحون الفرات بسفينة أخرى ، وانتهوا منه حتى نهر قارون في ١٨ يونيو ١٨٣٦ . وفي اليوم التالي وصلت السفينة المتضررة إلى البصرة ومنها إلى الفرات فبوشهر لاعادة ترميمها ، في الترسانة البريطانية هناك وقد سافر على ظهرها بعد افراغ حمولتها كثيرون من المتطوعين على سفن شركة الهند الشرقية .

وبتاريخ ٢٥ يوليو غادرت السفينة «الفرات» بوشهر في عهدة المستر الفينستون متوجهة إلى شط العرب وأبحرت عباب ذلك النهر إلى كوت الفرنجي حيث مقر الوكالة السياسية للبصرة ، وكان الملازم اول مورفي

عضو البعثة قد توفاه الله حديثاً في أثر مرض عضال . بعد ذلك صعدت السفينة نهر دجلة وعلى متنها الرائد تشزني متوجهة إلى بغداد ووصلتها بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٨٣٦ وتركتها ثانية إلى المحمرة في الخامس من سبتمبر . ومن المحمرة تحركت متجهة إلى شط العرب والفرات ووصلت الى حدود للوم حاملة معها البريد الهندي البري إلى اوربا . بعد هذا حصل لآلاتها عطب شديد اضطرها للعودة إلى المحمرة سائرة مع مجرى الماء حيث أجريت لها الاصلاحات اللازمة بمعونة سفينة الحكومة الهندية المسماة «هيو لندزي» .

وفي هذا الوقت كان الرائد تشزني قد استلم اشعاراً بايقاف صرف المال المخصص لاتمام رحلة البعثة على ان يعاد الصرف في نهاية شهر يناير ١٨٣٧ ، فحول هذا الاشعار بدوره إلى العقيد ايستكورت في القيادة وسافر هو إلى بومباي حيث وصلها في ١ ديسمبر وأثناء فترة غيابه في الهند استقل العقيد ايستكورت سفينة «الفرات» وتقدم بها عبر نهر «قارون» حتى حدود الاهواز وحالت هناك تيارات النهر دون استمرار تقدمه وبعدئذ زار ايستكورت بغداد ثانية وسار بسفينة «دجلة» إلى نقطة تبعد عن بغداد عشرين ميلا . ولكن إصابة دفة السفينة بعارض اضطره للعودة وكانت حكومة صاحبة الجلالة قد أعدت الترتيبات لتحويل سفينة «الفرات» إلى شركة الهند الشرقية على أن تدفع الاخيرة ثمنها المقدر من قبل لجنة بعد معاينتها وتبعاً لذلك وضعت السفينة في عهده تاجر بريطاني في بغداد ، وتفرق معظم ضباطها ورجالها عائدين إلى مزاولة أعمالهم في وطنهم او في الهند بعد أن أصبح مصير البعثة ، التي كانت تحت إمرة الحكومة البريطانية ، في طور النهاية . في هذا الوقت ترك الرائد تشزني بومباي حاملاً معه رسائل مهمة إلى مجلس المراقبة بتاريخ ٢٨ إبريل ١٨٣٧ . وبتاريخ ٨ أغسطس وصل لندن ، ثم عاد إلى وطنه من البصرة ماراً بالزبير والصحراء . وفي مارس ١٨٣٨ انزلت سفينة «الفرات» إلى النهر الذي تحمل اسمه بقيادة القائد هاوكنز وسارت فيه إلى

حدود هيث ، ولكنها واجهت صعوبة في سيرها نظراً لانخفاض مستوى ماء النهر هناك .

تتمة مسح نهر العراق التركي من قبل القائد هـ. بي. لينش عام ١٨٣٧ – ١٨٣٩ :

ورغم توقف الاعمال التجريبية للاتصالات النهرية على نهر الفرات ، فان فكرة البريد الهندي والاوربي عن طريق العراق كانت ما تزال قائمة . وكان الملازم اول هـ. ب. لينش ، الذي عينته اللجنة السرية التابعة لادارة شركة الهند الشرقية في إبريل ١٨٣٧ قائداً لسفينة الفرات أو مثيلاتها من سفن يمكن استخدامها فيما بعد في أنهار العراق التركي ، قد اوعز اليه باجراء محادثات ودية مع القبائل التي تقطن عادة بجوار نهري العراق والعمل بجد لإقامة علاقات طيبه معها بشكل يخدم مصالح بريطانيا العظمى ويزيد من التسهيلات في سرعة نقل البريد بين الخليج وشاطيء سوريا ، وكذلك بما يسهل اتمام مسح نهري الفرات ودجلة فضلا عن الدراسات الفلكية والجغرافية والاحصائيات ذات المساس المباشر بمهمته الاساسية . أما مهامه السياسية فكان عليه انجازها بالاتفاق والتنسيق مع الرائد تايلور والمقيم على أن تظل المهام السابقة الذكر عمله الرئيسي . على أنه كلف بالاضافة إلى ذلك القيام بانهاء شئون البعثة التجارية التي انتهى أمرها وتصفية مخازنها ومستودعاتها وحطام سفينة دجلة ، على أن يضع في ذهنه ملاحظة أية ترتيبات او اتفاقات سبق التوصل اليها مع القبائل العربية أو السلطات المحلية في نفس المواضيع . وخلال السنتين اللتين تلتا تعيينه ارتقى الملازم اول لينش سفينة دجلة مع مركبة متوجهاً إلى كوت عبدالله الواقع شمال بغداد ماراً عبر قناة الصقلاوية ووصل بعد ذلك إلى ملتقى نهري دجلة والفرات بالقرب من بغداد فانجز بذلك خريطة لمجرى نهر دجلة من الموصل إلى الزيزفون فتاج كسرى في أسفل بغداد ، مع ربط نينوي وبغداد ، وبابل والزيزفون بطريقة المساحةالثتليثية.

وفي سنة ١٨٣٣ الغي الطريق الصحراوي للبريد البريطاني بين حلب والبصرة ، الذي كان ذات يوم ذا اهمية للمواصلات السياسية بين أوروبا والهند أثناء العصر النابليوني .

وفي عام ١٨٣٦ أُنشيء ، تسهيلا لاعمال تشزني ، طريق جديد للبريد ينقل على الجمال بين بيروت على الشاطيء السورى وهيث على نهر الفرات ماراً عبر دمشق تحت مراقبة وإشراف القنصل البريطاني في سوريا . وقد استمر استخدام هذا الطريق البريدي إلى البصرة على ظهور الخيل من قبل الوكالة السياسية البريطانية في العراق التركي وذلك بموجب أوامر من حكومة بومباي . وفي عام ١٨٣٧ نظم هذا الخط ، رغم أن الطريق البري إلى اوروبا عبر البحر الاحمر كان قد بُديء باستعماله رسمياً . وقد ضاعف استخدام هذا الطريق كثرة الوسائل المهمة المارة بين انجلترا والهند وبالعكس مما كان مفروضاً ارسالها عن طريق بيروت — البصرة ، وكانت بيروت عندئذ تعتبر كمدينة الاسكندرية من ناحية المواصلات التجارية مع اوروبا . وقد بلغت تكاليف صيانة طريق البريد (بيروت — البصرة) من فبراير عام ١٨٣٨ لغاية عام ١٨٤٣ حوالي ٩٠,٠٠٠ روبية .

★ ★ ★

التجارة فى العراق التركى عام ١٨٠٧ ـ ١٨٣٩

في هذه الفترة توقفت الاعمال التجارية الخصوصية لوكلاء شركة الهند الشرقية في تركيا والعراق ، مثلما توقفت أعمال الشركة نفسها . وحيث لم يعد ير أشخاص بريطانيون يتعاملون بشئون هذه التجارة ، فان ذكرها يصبح محدوداً جداً في المكاتبات الرسمية .

رسوم الضرائب التي فرضت على بضائع وسلع التجار المواطنين عام ١٨٠٩ :

وفي نهاية عام ١٨٠٩ أعد المستر مانستي ، المقيم البريطاني جدولا يبين معدلات الضرائب التي تجبيها السلطات التركية على سلع وبضائع التجار

المواطنين من العثمانيين ، وهو وصف لا يشمل الرعايا البريطانيين الآسيويين ، فكانت تلك النسب المئوية تزيد بكثير ، كما سنرى ، على المعدلات التي منحتها الامتيازات الاجنبية في الشرق للتجار البريطانيين وكل من هو تحت علمهم . وكانت نسبة الجباية المئوية على البضائع المستوردة في البصرة تتراوح ما بين ٣,٥ و ٨,٥ في المائة ، وفي بغداد ما بين ١٣ إلى ٨,٥ في المائة . أما نسبة الرسوم على السلع المصدرة في البصرة فكانت ١٤ في المائة . وكان يضاف رسم في البصرة على كل رزمة ترسل فيما بعد إلى بغداد . وأكثر الرسوم اعتدالا كانت على السلع المسماه بالتركية الجوزارت ، والليرس والتعزيق والجرماسو . وكان هدف تخفيض الرسوم المفروضة على مثل تلك السلع هو للحد من موجة التهريب . ولكن في نفس الوقت كان مراقبو الجمارك أحياناً يقدرون نسبة الرسوم على أجود هذه السلع كل حسب قيمتها . وكان من بين المواد التي تفرض عليها رسوم باهظة : خشب الصندل ، الخشب الأسود ، الحديد ، التنك ، الرصاص ، السكر ، وسكر النبات ، القهوة ، أنواع التوابل ومواد الطلاء وغيرها من السلع الكمالية .. وكذلك القطن المغزول من النوع المسمى شقير ويليها في المرتبة الثانية في ارتفاع الرسوم السلع البنغالية بأنواعها جميعاً وهي الصورات وجوجرات ومختلف سلع الكتان وكذلك بضائع الكامهي كذلك كانت تفرض رسوم إضافية على السلع التي تمر بحلب ثم القسطنطينية .



عبد المجيد ١٨٣٩ ـ ١٨٦١ (١)

كان السلطان محمود الثاني يتسم بروح الحزم والجد والمثابرة والصبر على مجابهة الشدائد . وقد استخلف من بعده ابنه عبد المجيد ، البالغ من العمر عندئذ ست عشرة سنة . وقد اتاه الله مقدرة وكفاءة فطرية في إدارة دفة الحكم . وكان ذا ثقافة واسعة تؤهله لحمل عبء التاج . وقد ترعرع (٢) السلطان عبدالمجيد على نبل الأخلاق وطيبة القلب والنوايا الحسنة . ولكنة كان ضعيف البنية موهون القوى ، وكان مظهره منسجماً مع خلقه . وكانت قامته قميئة ووجهه شاحباً . واذا جلس القى ببصره إلى الأرض .

واول مهمة واجهها هذا السلطان الفتى هي التقليل من الاذعان لواليه المتمرد في مصر محمد علي باشا . ولكن التفاف القوى الاوربية المؤلفة من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا جعلته يتخلى عن أي

---

(١) المصادر الرئيسية عن الشئون المحلية تعتمد فى هـذه الفترة على ملخص يحتوى على المعلومات المتعلقة عن اول امتياز نالته الشركة الهندية الشرقية الموقرة في البلاد العربية التركية عـام ١٨٧٤ . وايضا على ملخص الشئون العربية التركية عـام ١٨٠١ ـ ١٩٠٥ والمطبوع عام ١٩٠٥ لمؤلفه المستر ج٠أ٠ سالدنها ٠ ويحتمـل ان اضيف الى هذه المعلومات مقتطفا عن بومباى رقم ٦٣ ، والجـزيرة العربية التركية الخ ٠ عام ١٨٥٧ وبعضا من المؤلفات التى قطعها المسافرون (وسنشرح بعضا منها فى الحواشى) التى تلقى ضوء على نقاط خاصة امثال : رحلات لوفيتش وتحرياته ورحلة ميتفورد من الهند لسيلان سنة ١٨٨٤ ٠

أما بخصوص قضية الحدود التركية الفارسية فان اكثر المصادر قيمة فى هذا الشأن هى المراسلات التى لها علاقة بمفاوضـات الحدود بين تركيا وفارس وتقع فى ثلاثة اجزاء طبعت لحساب مكتب الشـئون الخارجية عام ١٩١٢ ٠ ولكن كتاب : اللورد كيرزون بعنوان أرمينيا يشتمل على بعض من الحقائق الاضافية ٠ كما ان كتاب تاريخ لو عن البحرية الهندية يؤدى خدمة فيما يختص بمسح ارض الجزيرة والملاحة فى نهر دجلة الخ ٠

(٢) راجع رحلات ليارد الاولى مجلد ٢ ، ص ٤٥٢ ٠

إجراء يتخذه ضده حيث أخذت تلك الدول هذا العمل على عاتقها بفعالية أفضل من السلطان . وكانت فرنسا تعطف في الخفاء على محمد علي وتحبذ إقامة علاقات طيبة معه لكي تسيطر من ورائه على حوض البحر الابيض المتوسط ، كما أنها كانت ترغب في استمرار استيلائه على سوريا . وحتى تصل إلى هدفها استنكرت القرار الذي تبنته الدول المجتمعة الاخرى في يوليو ١٨٤٠ والذي كان يقضي بتوجيه انذار نهائي إلى محمد علي باعلان طاعته للباب العالي ، واعتبرته إهانة لكرامة الانسان .

بعد تبني هذا القرار ظهرت قطع من الأساطيل البريطانية والروسية والنمساوية في شهر اغسطس على الشاطىء السوري . وقد ضربت بيروت بالقنابل واخضعت عكا وازاحت الجيش المصري المحتل من سوريا بإثارة هيجان السكان فيها . ثم أتبعت ذلك بمظاهرة بحرية ضد مدينة الاسكندرية فما كان من محمد علي إلا أن أعلن ولاءه للسلطان . وهنا اصدر السلطان بمشورة الدول المذكورة فرماناً في ١٣ فبراير عام ١٨٤١ منح به لقب الباشوية لمحمد علي في مصر ، وجعلها وراثية في عقبه من بعده على شكل يحفظ كرامة وسيادة تركيا . وفي ١٣ يوليو من السنة ذاتها وقع ممثلو الدول الخمس الكبرى معاهدة تقضي باغلاق مضيق الدردنيل والبوسفور في وجه السفن الحربية الاجنبية ما دام الباب العالي في حالة سلم .

وقبل وقوع هذه الحوادث ، كانت قد صدرت في تركيا قوانين إدارية في ١٥ نوفمبر باسم السلطان عرفت بالتنظيمات . وكان لهذه القوانين أهمية كبرى في تاريخ حكم الامبراطورية التركية الداخلي لكونها – رغم موجه السخرية والخوف الذي رافق اصدارها لدى علماء الدين المسلمين المتسلطين في الامبراطورية التركية– قد وضعت موضوع حقوق أصحاب الجنسيات التركية من العناصر المسيحية المختلفة في قوالب جديدة تحت امرة السلطان وعلى أسس معترف بها . وكانت هذه التنظيمات عامة في فحواها . فلم تكن تنص فقط على المساواة بين

مواطني الدولة العثمانية دون النظر إلى الجنس او العقيدة فحسب ، بل تعدتها في ذلك بالغاء سلطة الهيئة العرفية في جميع أنحاء البلاد وتأسست بدلا منها هيئة مدنية . وجدير بالذكر ان حكومة الامبراطورية ، كما هو معروف قد أصبحت مركزية مغالية ربطت سائر الشئون بالقسطنطينية منذ سنة ١٨٣٤ .

وكان الشقاق الخطير الوحيد الذي شهده حكم عبد المجيد مع الدول الاجنبية الكبرى هو قطع العلاقات مع روسيا بسبب حرب القرم . وحيث دخلت روسيابالاتفاق المشترك مع الدول الكبرى الاخرى بخصوص القضية المصرية عام ١٨٤١ ، فانها بذلك خسرت سيطرتها على السياسة التركية منذ معاهدة أنكير سكيلسي . وربما كان سخط القيصر نيقولا على ما آلت اليه الامور هو الذي جعله يستأنف خططه القديمة ليقطع أوصال الامبراطورية التركية . وفي عام ١٨٤٤ اقترح القيصر تجزئة تركيا في أثناء زيارة البريطانيين وكانت النتيجة الوحيدة لتلك الخطة التي قوبلت بالرفض من جانب الحكومة البريطانية ، هي بعث شكوك بريطانيا في مقاصد روسيا . وقد جدد القيصر اقتراحه هذا في سان بطرسبرغ في يناير عام ١٨٥٣ مستعملا لاول مرة في حديثه مع السفير البريطزني عبارة (الرجل المريض) في الاشارة الى تركيا والسلطان تلك الاشارة التي ذاعت كثيراً منذ ذلك الحين . في تلك الظروف طلب نابليون الثالث من الباب العاليانصاف الكنيسة اللاتينية ، باعادة حقوق معينة قيل إنها كانت سلبتها اياها الكنيسة الارثوذكسية في نطاق الحقوق والامتيازات الممنوحة في الديار المقدسة في فلسطين . ولكن الامبراطور نيقولا وقف في وجه ذلك المطلب وعارضه بشدة مصراً على الابقاء على الوضع الراهن في الاماكن المقدسة دون تغيير . كما أصر بالاضافة إلى ذلك على وجوب الاعتراف بالحماية الروسية للمسيحيين الارثوذكس القاطنين في سائر أنحاء الدولة العثمانية . وكان من الممكن تسوية قضية الأماكن المقدسة . أما طلب القيصر الثاني بشأن حماية الارثوذكس فكان من المستحيل إيجاد

حل له . عندئذ وجهت روسيا إنذاراً نهائياً إلى تركيا في ٥ مايو ١٨٥٣ فرفضته تركيا بتشيجع من كل من بريطانيا وفرنسا وعندها اجتاحت الجيوش الروسية ولايات الدانوب العثمانية . وفي أكتوبر عام ١٨٥٣ أعلنت تركيا الحرب على روسيا . وفي ٢٧ مارس ١٨٥٤ ، وبعد أن زاد الأمر تعقيداً دخلت فرنسا وبريطانيا الحرب مع تركيا .

وقد انتهت حرب القرم بتوقيع معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ من كل من ممثلي بريطانيا ، وفرنسا وتركيا ، وروسيا والنمسا وبروسيا وسردينيا . وكانت تشمل بنداً ينص على حظر تدخل أي من الدول الاوربية الموقعة في الشئون الداخلية لتركيا او بين السلطان ورعاياه . وقد دل هذا دلالة وا ضحة على فشل الطلب الروسي لحماية جميع المسيحيين الارثوذكس في تركيا ، كما أنها جددت تأكيد ميثاق عام ١٨٤١ مع اضافة بنود معينة طفيفة عليه . وكان من ضمن بنود المعاهدة واحد يقضي بادخال تركيا عضواً في مجموعة الدول الاوربية والاعتراف بحقها في الانتفاع من مزايا القانون الاوروبي الدولي وضمانة استقلال وسلامة اراضي الامبراطورية العثمانية . كما أنه اتفق على تحييد البحر الأسود وفتحه للملاحة التجارية الحرة لسائر الدول كما حظر على سائر الدول بما فيها تركيا وروسيا الاحتفاظ بقطع حربيه اوبناء ترسانات حربية على شواطئه .

ولسوء الحظ لم يكن «للتنظيمات» المستحدثة في تركيا ذلك الأثر الحميد الذي كان يتوقعه لها الاوروبيون بحماسة بعد صدورها ، فقد كانت تثور بين الحين والآخر حوادث اعتداءات على الرعايا المسيحيين في الامبراطورية التركية . ففي عام ١٨٥٦ انفجرت موجة من التعصب الديني في جده . وفي عام ١٨٦٠ حصلت أيضاً مجازر دموية ضد المسيحيين في سوريا كانت السبب الذي دعا فرنسا لاحتلال هذه المنطقة موقتاً ومنح لبنان ، في النهاية ، وضعاً خاصاً ما يزال يتمتع به حتى الآن .

التاريخ الداخلى للعراق التركى ١٨٣٩ ـ ١٨٦١

تميزت هذه الفترة في العراق التركي تميزاً واضحاً بجهود مخلصة من السلطات التركية المحلية لدعم هيئة ومركز الحكومة حتى لدى القبائل العربية كذلك بذل جهد صادق لاصلاح النظم المالية في الاقاليم . وقد لاقت هذه السياسة القاسية بعض النجاح ، ونتج منها قمع غير نوع واحد من أنواع الجريمة والاخلال بالامن ، لكن هذه السياسة نفسها كانت تثير لوناً من الفوضى الدائرة في كل مكان ، فضلاً عمّا واكبها من اهمال تام للنواحي الاقتصادية والتجارية بحيث كانت حصيلتها النزوع بالبلاد عموماً إلى الخراب دون التحسين .

العصيان في كربلاء واخماده ووقوع مجزرة شاملة (١) :

ظلت مدينة كربلاء منذ عام ١٨٤٢ وبعد ذلك بحوالي عشرين سنة ، تتمتع بحكم ذاتي كأنها شبه جمهورية مستقلة ومعفاة من مطالب ممثلي الباب العالي الا من جزية مقدارها غير مستقر. وكان ثلاثة ارباع السكان من الايرانيين او من أصل فارسي . ولم يكن التاريخ الحديث لهذه المدينة مما يشرفها كاحدى المدن التركية ، فقد قتل أهاليها اثنين او ثلاثة من الولاة ممن أوفدهم اليها باشوات بغداد في مراكز أعمالهم . وفي عام ١٨٤١ أو قبله قام داود باشا بمحاولة لفرض سلطته على كربلاء ، لكنها انتهت ، بعد حصار دام أحد عشر شهراً ، بمجرد وعد من السكان بدفع ضريبة سنوية . وقد منع علي رضا شابا الخلف المباشر لداود باشا من الدخول إلى كربلاء حتى كحاج . ويظهر أنه بعد أن حصل على مبلغ من المال وبعد قبول الأهالي بمرشح حسن الاخلاق زكّاه الباشا ويدعى سعيد عبدالوهاب ، وهو من عائلة عريقة في بغداد . ليصبح والياً على المدينة ، أذعن الباشا وقبل الوضع الاستقلالي الراهن للمدينة .

---

(١) ما يزال الايرانيون فى كربلاء يذكرون هذه المجزرة باسم « تمارتى » ومعناها السلب . ويذكرها العرب باسم الدقة ومعناها الضربة . ويقابل العام الميلادى لهذه الواقعة عام ١٢٥٨ هـ .

وقد عمت داخل المدينة أوضاع شاذة . فقد كانت الحكومة ، في الواقع ، تحت سيطرة حوالي الفين او ثلاثة آلاف من العصاة الصعاليك أطلق عليهم بازمار(٢) وهم أصلا من المجرمين الفارين والخارجين على القانون من مختلف أنحاء العراق التركي وفارس ممن كانوا يعيشون على أكتاف السكان والحجاج الوافدين . وكان هؤلاء البارامازدائماً شاكي السلاح ، ويتبعون جماعة ممن نصبوا أنفسهم زعماء . وكان من أكثر رؤسائهم قوة وبطشاً في عام ١٨٤٣ شخص يدعى السيد إبراهيم الزعفراني وهو فارسي مستعرب . ويليه ميرزا صالح ومحمد علي خان اللذان كان معظم أنصارهما من الايرانيين . وكان كثيراً ما يحدث بين هؤلاء الاشرار مشاحنات ومعارك دموية . جعلت كرام الناس من سكان كربلاء يحيون في ذعر وخوف دائمين ولم يسلم أي مقيم اوحاج من جورهم وقسوتهم إلا اذا وضع نفسه تحت حماية إحدى زمرهم مقابل منحة ترضيتهم . وقد وصف الرائد تايلور ، المفوض السياسي البريطاني في بغداد الحالة كما يلي : لقد أصبحت سلطة الحكم بصورة دائمة تحت سيطرة عصابة شريرة من الخارجين على القانون والساقطين الفارين من بيوت أهلهم من كل ناحية في الباشوية ، فبينهم جنود فارون من الخدمة وزمر من صغار الموظفين المتهربين من مواقف محرجة أو المديونين ولوا فراراً من دائنيهم ومجرمين وعهرة فارين من وجه العدالة يرحب بهم حالما يلتحقون بهذه الزمر ويسلمون السلاح ، ويحال بينهم وبين التسليم لسلطات الدولة .

وقد اضطر علماء الدين الشيعة المجتهدون او معظم أساتذة الشريعة أن يلعبوا دوراً ثانوياً بالنسبة لقضية عصابة باراماز والأمور السياسية المحلية ، رغم أنهم جماعة لها وزنها ونفوذها الفعال لكون كربلاء إحدى أهم مركزين في تدريس الفقه الشيعي . وكان أبرز العلماء السيد كاظم

---

(٢) باراماز كلمة تركية معناها (عديم القيمة) رغم انها فى صيغة الافعال تستعمل كصفة بمعنى (الرجل الشرير) و (الولد الخبيث).

الرشتي(١) والسيد ابراهيم القزويني وكان التنافس على النفوذ بينهما شديداً . فكل منهما حائز على تأييد جماعة البارامار . فالرشتي يعتمد على مساندة السيد إبراهيم الزعفراني ، والقزويني على الميرزا صالح . أما الحاكم الصوري سعيد وهاب فقد كان يحاول جهده مسايرة سيده الباشا البعيد عنه في بغداد وأسياده القريبين منه من البارامار ، ويميل داخلياً إلى التحالف مع السيد ابراهيم ضد انصار ميرزا صالح ومحمد علي خاى الايرانيين .

هكذا كان نظام الشيعة في كربلاء عندما عين نجيب باشا في صيف عام ١٨٤٢ والياً لاقليم بغداد . كان نسيج الباشا الجديد امتن من نسيج سلفه المباشر . فبعد مضي حوالي شهرين على استلام الحكم ، وعندما رفض الكربلائيون تقديم المؤن أو السماح له بالدخول إلى المدينة حتى بصفة حاج إذا كان بصحبته أكثر من اربعة أو خمسة من المرافقين ، استفزه هذا التصرف منهم وأصر على قبولهم بحامية عسكرية تركية داخل أسوار المدينة . وقد حدث هذا في حوالي نهاية أكتوبر من عام ١٨٤٢ . وكان نجيب باشا عندئذ معسكراً مع حكمدار الجيش سعدالله باشا في المسيب حيث كان الاخير يعمل مع جنوده في أعمال قنوات يقصد بها تسهيل العبور إلى اراضي قبيلة المعدان المتمردة مما يدل على أن السلطات العثمانية لم تكن نائمة عن كربلاء وحدها ولكن عن سائر الاقاليم حولها . وتلا ذلك مفاوضات اسفرت عن زيارة وفد مؤلف من المجتهد السيد كاظم والحاكم الصوري سعيد وهاب «وظل السلطان ابن المرحوم شاه إيران الذي كان يعيش كلاجيء في كربلاء ، وآخرون معسكر الباشا الموالي . وبناء على طلبهم ارسل الباشا رجلا من بغداد يدعى الحاج عبدالرحمن إلى كربلاء لكي يتوسط بينه وبين المتمردين . وفي البدان تعهد شيوخ المدينة ووجهاءوها خطياً بالسماح بدخول خمسمائة جندي

(١) هو مؤسس جماعة الشيخية التى ما زالت قائمة الى الآن • ومحمد على مؤسس فرقة البابيين التى درست تحت اشرافه فى كربلاء • ويعيش الآن حفيده السيد قاسم فى كربلاء وله املاك كثيرة •

إلى المدينة ، ولكن هذه الاتفاقية مزقت قبل أن يجف حبرها . وبينما كان زعماء الباراماز أشدّ المتحمسين للصمود والاستمرار في المقاومة ، كان المجتهدان السيد كاظم وظلّ السلطان من دعاة الاذعان والتسليم . لهذا زاد رؤساء الباراماز من تأهبهم واستعدادهم للدفاع عن المدينة وشرعوا بنصب بنادقهم فوق الأسوار وبجلب رجال عرب مسلحين من الضواحي .

وعندما رأى نجيب باشا أنه ليس في نية المتمردين الخضوع والاستسلام وأنهم إنما كانوا يحاولون فقط استغلال الوقت لكي يعززوا مواقفهم ويزيدوا من قوتهم ، طلب امدادات عسكرية من بغداد وأمر حكمدار الجيش بالزحف إلى كربلاء بفرقة واحدة من الفرسان وعشرين مدفعاً وثلاث فرق من جنود المشاة . وقد وصل سعدالله باشا بهذه الفرق ومعهم بعض العرب الموالين إلى كربلاء في ١٩ ديسمبر ١٨٤٢ . وقد ضرب معسكره في الجانب الجنوبي مى البلدة خارج أحراج النخيل المحاطة بها ، وهناك اطلقت على الجيش النار لكنه لم يرد عليها . وعندئذ زار المجتهدان السيد كاظم وظل السلطان الحكمدار في معسكره ، واقترحا بأن تسلم اليه أفراد أسرة رئيسي الباراماز السيد إبراهيم والميرزا صالح كرهينتين ، ثم ينسحب الحكمدار بقوته الرئيسية إلى المسيب مع إبقاء خمسمائة جندي خارج كربلاء . وحينما يصل بالقوة الرئيسية إلى المسيب يسمح للقوة الصغيرة بدخول كربلاء وفي أثناء ذلك تغادر جماعة الباراماز ومعتمديهم البلدة دون تكدر او مضايقة . وعندما يتم جلاء الباراماز تماماً تعود القوات من المسيب بحرية إلى كربلاء . ويظهر أن سعدالله باشا قبل بهذه الشرط ، وكان عليه أن يخبر بها نجيب باشا الموجود في المسيب . عند ذلك بدأ أهالي كربلاء يخاطرون بالتنقل خارج الاسوار بينما كان مرتزقتهم من العرب يتفرجون ويؤدون رقصات الحوسة ويطلقون النار من بنادقهم في الهواء حسب تقاليدهم المعتادة . وفي اليوم التالي ، وكان ذلك في ٢١ او ٢٢ ديسمبر ، ذهب ظل السلطان إلى المعسكر التركي وبمعيته أفراد أسرة السيد إبراهيم الزعفراني وميرزا صالح

شخصياً واستقبلوا استقبالا حسناً من جانب الحكمدار التركي ، ولكن في نفس الوقت وصل سليمان باشاميرزا ، وهو أمير فارسي آخر لاجىء من المسيب حاملا معه أنباء بأن نجيب باشا قد رفض الموافقة على إنسحاب أي جزء من القوات المرابطة بالقرب من كربلاء . وفي صباح اليوم التالي تبين للحكمدار أن الميرزا صالح قد ولى الأدبار إلى البلدة وان الرهائن الآخرين المطلوبين قد فقدوا . وتبين له أيضاً أن بعض الرهائن الذين سلموا له لم يكونوا نفس الاشخاص المتفق عليهم لذلك قام بايفاد إبراهيم أغا ، ضابط المدفعية ، إلى كربلاء ليستطلع ما يجري فيها . وتجمعت حشود من أهالي البلدة والعرب آتية من بساتين النخيل عند مرور المبعوث بها يسألونه عن الاخبار ثم تبعوه إلى بوابة البلدة . وبينما هو ما يزال على البوابةنفخ حراس الاسوار أبواق الخطر وأشيع ان الجنود الأتراك أخذوا بالزحف . وكان الحكمدار أثناء ذلك ، في الواقع ، يعمل فقط على تحسين وترتيب الاوضاع في معسكره . ولكن لم يأبه المتمردون لهذا ، فاندفعوا وأطبقوا على إبراهيم أغا وأخذ إلى داخل البلدة حيث وجد بعد ذلك سالماً عند المجتهد السيد كاظم . وكانت نتيجة الاشتباك ، الذي لم يتعمده الجانبان ، في مصلحة العرب وأهالي البلدة . فاستولوا على المدافع التركية ولكن بدون قطع التنسيق وحملوا بعضاً منها معهم وهم في نشوة من النصر ، ثم رموا الباقي في خندق حيث استردها الجنود بعد ذلك في الليلة التالية ، واستمر الاشتباك حتى غروب الشمس وسقط عدد من الجرحى من الطرفين . وبعد هذه الحادثة تصرف سعدالله باشا مع ظل السلطان ، الذي كان ما يزال في المعسكر ، بكل فظاظة وخشونة وأرسله والرهائن إلى نجيب باشا في المسيب حيث نقلوا منها إلى بغداد .

وبعد وقوع هذا الاشتباك جرى تنظيم القوة الدفاعية في كربلاء تنظيماً أصولياً ، وكانت تحصل يومياً مناوشات بين الطرفين في بساتين النخيل يستعمل فيها الطرفان المدافع . وكان الاتراك يطلقون قذائفهم في الفضاء فلا تحدث غير أضرار طفيفة في المدينة قاصدين مجرد التخويف

والازعاج . ورغم هذا كله كانت المفاوضات ما تزال مستمرة . وفي أول شهر يناير ١٨٤٣ وصل القنصل الايراني من بغداد إلى المسيب وبمعيته المجتهد السيد ابراهيم ، وهو منافس السيد كاظم ، واقنعا نجيب باشا بأن يتعهد ، ليس فقط بالحفاظ على سلامة البلدة فحسب اذا هي استسلمت ، بل بأن يسمح أيضاً لجماعة البازامار بمغادرة البلدة بأمن وطمأنينة عبر الممرات البعيدة عن المعسكر التركي وقد أجاب المتمردون على هذه الاقتراحات مستندين إلى إشاعة كاذبة بأن الجيش الايراني كان يزحف لنجدتهم وبأنهم سوف يسمحون بدخول مائتي رجل مسلح إلى البلدة فقط ، مع جماعة صغيرة لترابط في مداخل البلدة . واغتاظ نجيب باشا من هذا الرد . وقد عاد القنصل الايراني بعد إقامة قصيرة دامت اربعة أو خمسة أيام في معسكر الباشا وعاد معه المجتهد القزويني إلى بغداد . ولسوء الحظ فان تقصير القنصل في التأكيد لسكان البلدة بأن نجيب باشا كان مصمماً على فرض سيادته على البلدة ساعد على بث الثقة في نفوس المدافعين عنها وقوي في اعتقادهم بأن الاتراك ليسوا جادين في نواياهم . وقد بلغ الغرور بالناس حداً ربما لم تكن تجدي معه رسالة يوجهها لهم القنصل الايراني .

وشرع الآن حكمدار الجيش بالتقدم نحو البلدة ونشبت معركة حامية بين أحراج النخيل، ثم عمل الجيش جدياً في قطع أشجارها من أجل توضيح معالم الممرات وتنظيفها . وكانت حصيلة هذه المعركة أن استخلص الجيش بصعوبة ضريح ابن حمزة من أيدي جماعة البارامار وتم الاستيلاء على أربعة مدافع ثم نصبت المدافع عند الضريح على بعد ٣٥٠ ياردة من أسوار المدينة وعم داخلها شعور قوى مُعاد للسنة ، وأعلن الملا الجهاد الديني ، وعلت صرخات الذم والإهانة ضد السلطان وجيشه من فوق شرفات الاسوار المواجهة لقوات العثمانيين وقام أهالي المدينة بصهر قفص ضريح العباس النحاسي لكي يسدوا النقص الذي أصابهم في الرصاص والقذائف ، واشترك العلماء في إكمال ترميم الاسوار بعد اضرار القصف التي حلت بها .

وأخيراً وبسبب الموقف الحرج الذي أصبحت القوات فيه أصبح حتماً على قيادة الجيش اتخاذ قرار حاسم فقد أضرّت بالجنود الاتراك قلة المؤن ورطوبة الجو حتّى بات الجنود على وشك الفرار من المعسكر . وفي ١١ يناير قامت المدفعية التّركية(١) بالتّركيز على قسم من سور المدينة على بعد ٦٠ ياردة من بوابة النجف بحيث أحدثت فيه خرقاً واسعاً ، ثم أوفد شخص عربي يدعى علوان حاملا معه راية بيضاء وداعياً أهالي المدينة للاستسلام ، وكان سيتم تحرير شروط التسليم حين هرع إلى المكان ميرزا صالح شاهراً سيفه وطارحاً عمامته على الارض ، وصائحاً بأنه قد فات اوان التّراجع . ومال الرأي العام إلى جانب ميرزا . ثم رجع المبعوث إلى المعسكر التّركي . وفتحت نار المدافع ثانية واستمرت حتّى غروب الشمس . موسعة عرض الخرق في السور إلى خمسين ياردة .

وحتّى ذلك الحين لم يكن عصاة كربلاء على يقين من الخطر الذي يتهددهم . وفي صباح يوم ١٣ يناير ، وقبل بزوغ النهار ، قام الاتراك باستطلاع الثغرة في السور فوجدوا الحراس عليها بين متغيبين أو نائمين حول نار في أسفل السور . على أن جماعة من المدافعين تجمعوا عند الثغرة بعد الفجر وقبل أن يقتحم الجيش الموقع . وقد تم اقتحام السور بفقدان حوالي ٥٠ رجلا . وفتحت بعد ذلك بوابة النجف لتتدفق عبرها القوات التّركية الرئيسية .

وعندما احتشد الجنود داخل البلدة جرى تقسيمهم إلى ثلاث كتائب . أمرت الاولى بالتقدم إلى وسط المدينة ، بينما أمرت الكتيبتان الاخريان بالسير نحو الجانب الداخلي من السور في جهات تعاكسة إلى أن التقوا سوياً بعد احتلال مختلف المداخل التّي مروا بها .

وعندما وصلت إحدى هاتين الكتيبتين إلى بوابة الخيمة ، وجدت جمهوراً من العرب والباراماز ومواطنين عاديين من كل جنس

---

(١) كانت الاضرار التي لحقت بأحراج النخيل ما تزال ظاهرة للعيان عام ١٨٤٩ راجع كتاب « رحلات لوفتس » صفحة ٦٥ .

محتشدين هناك لم يتمكنوا من الفرار لانغلاق البوابة . وأطلق بعض العرب النار على الكتيبة فرد عليهم الجنود بطلقات نارية مميتة . وتبع ذلك عملية كر وفر ، وصرع ودعس عدد من الرجال والنساء والأطفال الذين تراجعوا فراراً ولحق بهم الجنود إلى بوابة الحور . وعندما وصلوها ظهرت كتيبة السور الأخرى من الجهة المعاكسة وشرعت بإطلاق النار بين العرب ، وقاموا بذلك ثانية إلى أن فُتِحت بوابة السور إلى مدى ٩ أقدام فقط . وتلا ذلك عملية سحق جنونية عانى وقاسى منها النساء الفظاعة والهول . عندئذ ثارت ثائرة الجمهور . وهرب معظم السكان للالتجاء إلى الأضرحة ومنازل الاغنياء ، ورمى بعضهم بأنفسهم من فوق أسوار المدينة . وفي نفس الوقت كانت كتيبة الجنود تتقدم عبر وسط المدينة ووصلت ضريح العباس متتبعة فلول العرب . وكانت بوابة الضريح مغلقة . وعندما توقفوا امامها فتحت عليهم النار من بيت مجاور وقتل عدد منهم . فما كان منهم إلا أن ضربوا البوابة ، فأطلق عليهم النار ثانية من قبل البارامار والعرب من الداخل ومن فوق المآذن . وأثار هذا غضب وسخط الجنود ، فنزلوا إلى ساحة الضريح على رؤوس اللاجئين التي اكتظت بهم الساحة غير مميزين بين جنس وسن أو بين محارب وغير محارب ، واقتفوا أثر ضحاياهم إلى أقصى داخل المحراب وفتكوا ببعض منهم وهم ممسكون بقفص ضريح العباس الفضي ، حتى قيل إن طنافس الضريح نفسه قد ابتلت بدمائهم . وفي هذه اللحظة كانت الحملة التأديبية قد بلغت نهايتها . وذهب الضباط إلى الحكمدار بعد أن فقدوا السيطرة على جنودهم الذين انتشروا في نواحي المدينة يدخلون وينهبون البيوت ومن فيها بطريقة وحشية لا تمت إلى الانسانية بصلة ، وذبحوا عدداً من الاشخاص الذين كانوا خارج منازلهم في الشوارع . واثخنت بالجروح زوجة أمير فارسي لاجرىء ، كما اصيبب أيضاً عدد آخر من أفراد العائلة الملكية الايرانية بجروح طفيفة . وكان معظم الضحايا من الطبقة

الفقيرة وأخيراً امتطى الحكمدار جواده متوجهاً إلى ضريح الحسين ووصله في وقت امكنه من ايقاف عمليات التشنيع والقتل التي دارت رحاها في ضريح العباس . ولكي يؤكد موقفه هذا قام بنفسه بقتل اثنين او ثلاثة من الجنود . وجرت محاولة ايضاً لإعادة الأشياء التي سلبها الجنود إلى أصحابها ولكن هذه المحاولة لم تكن فعالة . وكان الوقت حوالي غروب الشمس حينما تمت السيطرة على الفوضى والاضطراب . وعاد الجنود إلى معسكرهم ، وهم في حالة من التعب الشديد مما حملوه من غنائم السلب والنهب ، وأصبحوا مطيعين لأوامر ضباطهم ، ولكن بعد هذا قامت السلطات العسكرية التركية بعمل لا يتفق واللياقة بتاتاً ، فسمحت لجنودها بتحويل ساحة الجامع(١) إلى ثكنة عسكرية وربطت الخيول في أماكن مختلفة منها ، ثم أخذوا يعزفون الالحان الشعبية وينشدون الاغاني الخليعة لغرض إثارة الرعب في نفوس أبناء الشيعة .

وكانت الحصيلة العامة لهذه العمليات أن أصبحت مدينة كربلاء كلياً تحت السيطرة التركية . والقى القبض على زعيمي البارامز الميرزا صالح ومحمد علي خان ، واستسلم قائدها السيد ابراهيم الزعفراني وكذلك الحاكم الصوري السيد وهاب . ثم عفى عنهم جميعاً(٢) .

وبعد مضي بضعة أيام على احتلال المدينة ، دخل نجيب باشا كربلاء حيث أخذ من السكان وفق الاسلوب التركي المعروف تصريحاً مختوماً يشهدون فيه بأن الخسائر في الارواح كانت طفيفة . ومن ثم انتقل من كربلاء إلى النجف ، وهي مدينة دينية أخرى قليلة الولاء للدولة معظم سكانها من الايرانيين ، لكنه بالطبع ، لم يلق هناك أي نوع من المقاومة ووطد سلطته فيها دون اية صعوبة تذكر .

---

(١) جامع ضريح العباس .
(٢) لقد عفى عن بعض منهم بواسطة الرائد فارانت . المندوب البريطاني الخاص المذكور اسمه في الفقرة الثانية .

مسئولية السلطات التركية والتحقيق الدولي عام ١٨٤٣ :

كانت التقارير قد بالغت ، في البداية ، في نشر الأنباء عن الوضع في كربلاء ، حتى إنها ذكرت أن عدد القتلى بلغ ٣٠,٠٠٠ شخص معظمهم من الايرانيين ، وأن المدينة نهبت ودمّرت برمتها . وقد أثارت هذه الأنباء والاشاعات المماثلة سكان مناطق فارس إلى درجة الهوس والجنون . وبدا أن قطع المفاوضات الجارية بين تركيا وايران في ارضروم بشأن الحدود وإعلان حرب بينهما ليس بعيد الاحتمال . وفي هذه الظروف انتدب السفير البريطاني في القسطنطينية الرائد ف. فارانت الملحق بالسفارة البريطانية في إيران ، والذي وضع الوزير البريطاني في طهران خدماته تحت تصرف السفير في اسطنبول وكان عين سابقاً لمهمة في ارضروم ليستقصي حقائق الوضع هناك . وكان الرائد تيلور الوكيل السياسي البريطاني في بغداد قد اتخذ موقفاً غريباً من الموضوع إذ أرسل إلى الباشا كتاباً يهنئه على نجاح عملياته ضد كربلاء دون اعلام السفير بذلك . ويظهر أنه لهذا السبب وجد أن تعيين مندوب خاص أمر ضروري . لذلك أوعز إلى الرائد فارانت « بأن يبقى في بغداد أثناء سير مفاوضات ارضروم وبأن يأخذ على عاتقه ادارة الامور الخاصة بالنزاع على الحدود بين حكومتي ايران وتركيا» . وقد طلب المفوض الروسي في القسطنطينية م. د. بوتينو رسمياً بأن يمثله الرائد فارانت أيضاً وبذلك أصبح ذلك الضابط يمثل كلا الحكومتين البريطانية والروسية .. وقبل الباب العالي بتراخ ارسال مندوب عثماني لاستقصاء الحقائق في كربلاء ، وقد وقع اختياره على رجل كان غير ممكن ايجاد من هو أكثر منه حكمة وحصافة وهو نامق باشا .

وفي ١٥ مايو ١٨٤٣ وقع الرائد فارانت على تقرير في بغداد . بين فيه اعتقاده بأن الاشخاص الذين قتلوا لم يزد عددهم عن ٥٠٠٠ شخص ،

(١) يحتمل أن يكون نفس نامق باشا الذى يرد اسمـــه فى مؤلف لايار « الرحلات الاولى » المجلد الثانى ، صفحة ٣٨٣ ـ ٣٨٨ .

منهم ٣٠٠٠ لاقوا حتفهم داخل المدينة . ومن بين العدد الأخير عدد كبير من العرب . ويظهر أنه كان هو نفسه متشككاً في كون الارقام التي اوردها ، كانت مبالغاً فيها ، لانه أشار في تقريره أنه كان من الصعوبة بمكان العثور على إيراني في كربلاء يعترف بأن قريباً او صديقاً له او حتى شخصاً يعرفه بالنظر قد قتل ، مع أن نسبة الايرانيين بين القتلى كانت دون ريب عالية .

وكان من حسن الحظ أن آلافاً من الايرانيين كانوا فروا هاربين من الخطر مغادرين المدينة قبل بدء العمليات العسكرية ، او ربما في أثنائها . ولكن لم تتمكن الطبقة الفقيرة من السكان من الهرب ، وأصبح في النهاية الحصول عل عربات نقل ليس سهلا حتى على الاغنياء . ولم يقع ضحايا بين الرعايا البريطانيين غير ان ثلاثة لوكنهويين هنود من اوض التي كانت عندئذ مملكة هندية قتلوا في ضريح العباس . وفقد بطريقة غامضة أيضاً حوالي عشرين اوثلاثين شخصاً من اهالي البنجاب وكشمير ممن لم يكونوا آنذاك من الممتلكات البريطانية . وقيل إن عدد الضحايا من الرعايا الروس كان كبيراً ، ولم يكن بالإمكان التثبت من شخصياتهم سوى ضحية واحدة .

وزار الدكتور روس الطبيب الجراح للوكالة البريطانية في بغداد ، كربلاء حالما انتهت المجزرة بصفة غير رسمية ، وذلك لكي يطلع على أحوال بعض الجرحى من الايرانيين الذين تربطهم صداقة شخصية به .

وقدر المندوب التركي نامق باشا عدد الجرحى من جانب المتمردين والعامة بـ ١٥٠ ايرانياً فقط وأكثر من ٢٠٠ بقليل من الآخرين . وان مجموع خسائر الارواح من الاتراك كان حوالي ٤٠٠ قتيل و ٢٠٠ جريح مما يدل على أن الاتراك قد جوبهوا بمقاومة شديدة من السكان . وقد دهش الرائد فارانت حينما وجد أن الاضرار في الاضرحة كانت طفيفة وأن الخسائر في ممتلكاتها الخاصة قليلة الاهمية . ولم يثبت ادعاءات الناس في هذا الصدد ، كما لم تهتك أعراض النساء إطلاقاً كما كان اشيع .

ويرى الرائد فارانت أنه لا يكاد ينهض أي مبرر لاعتبار نجيب باشا مسئولا عن الكارثة ، فهو منذ البداية لم يخف تصميمه وعزمه الوطيد على قهر تمرد المدينة واخضاعها . وفي ١٨ نوفمبر ١٨٤٢ أخبر بذلك خطياً القنصل الايراني وقنصلي بريطانيا وفرنسا العامين في بغداد . كما أنه منع بعض الحجاج الايرانيين من التقدم إلى المدينة المهددة ، وقام بمفاوضات دائمة مع المتمردين حتى بعد اشتباك اولي مع حرسها واخيراً فهو لم يكن حاضراً وقت اندلاع الفتنة ووقوع القتلى إلى آخر ذلك .

أما تصرفات حكمدار الجيش سعدالله باشا فكانت أكثر عرضة للنقد فقد أصدر أمراً قبل القيام بالحملة بمنح ١٠٠ قرش عن كل رأس يؤتى به من جماعة البارامازا . فكان من نتيجة هذا الامر الطائش أن قام الجنود بقطع رؤوس عدد من الاشخاص الابرياء . وكما تبين كذلك أنه لم يتزحزح عن مكانه على السور بالقرب من بوابة النجف إلى ما بعد حوالي ساعتين من بدء المذبحة . ولكن المأساة كانت في الحقيقة حصاد عناد وانشقاق رؤساء جماعة البارامازا والعامة من المتعصبين مما حال دون استسلام المدينة وكذلك لعدم تمكنهم من ضبط رجالهم بعد أن دخلوا مدينة الضباط الاتراك . الذين كان رد فعل أحدهم المدعو طاهر بيه الذي قال لجنوده إذا ما تسللتم عبر ثغرة السور فافعلوا ما يحلو لكم وكان من الممكن التخفيف من عدد خسائر الارواح ، لو أن القنصل الايراني في بغداد قام بنفسه بزيارة كربلاء وباقناع الرعايا الايرانيين بمغادرة المدينة . ثم إن فقدان الاتصالات العامة وعودته من المسيب إلى بغداد رسّخ في أذهان الايرانيين شعوراً خاطئاً عن حالة الأمن .

وقد أعرب السفير البريطاني في القسطنطينية في سبتمبر ١٨٤٣ عن رأيه في قضية كربلاء ، على أثر استلامه تقرير الرائد فارانت . وكان كما يلي :

« مع أن الاعتداءات غير الانسانية التي ارتكبها الجنود الاتراك أثناء الحملة مؤكدة وثابتة خصوصاً بالنسبة للامور الكبيرة التي وقعت ، الا أن

عدد القتلى ، ومدى الاساءة لا سيما في أرواح وممتلكات الايرانيين وطبيعة سلوك نجيب باشا ومدى الاستفزاز الذي وقع تبدو الآن كلها في منظور مختلف من الانطباع الاصلي الذي وصل الينا ولا شك ان اجراءات الباشا خاصة هي أقل استحقاقا للملامة مما شاء المندوب الايراني والمندوب الفرنسي أن يحملانا على الاعتقاد به .

وتلاقت وجهات نظر السير ستراتفورد مع وجهات نظر زميله الروسي . وقد رتب السفيران في القسطنطينية فيما بعد نصوص تسوية لهذه القضية ، عملاً بتعليمات هي في صالح الحكومة الايرانية . وهذه النصوص هي :

١ ــ أن على الباب العالي توجيه كتاب الى رئيس وزراء ايران وارسال نسخ منه إلى ممثل الدول الوسيطة .

٢ ــ أن يقدم جناب السلطان مبلغاً ملائماً من المال لاغاثة المصابين في كربلاء .

٣ ــ أن يعلن الباب العالي استنكاره للحملة العسكرية ضد كربلاء ، وأسفه للحوادث التي جرت باعتبارها غير مأذون بها وغير معقوله ، وحزنه على الدم الذي اريق بسببها .

٤ ــ أن يؤمر نجيب باشا بالعمل على إصلاح ما خرب ودمر من أضرحة كربلاء ، وإدارة شئون منطقته بعدل وانصاف ، وحماية الرعايا الايرانيين هناك خصوصاً الزوار القادمين من ايران . واخيراً عدم قيام نجيب باشا بأي عمل من شأنه أن يثير سخط السلطان .

٥ ــ أن يهدد نجيب باشا بالطرد في حالة إساءة التصرف في المستقبل .

٦ ــ أن تعلن جميع هذه النقاط خطياً إلى السفيرين بتعليمات توجه من قبل رفعت باشا إلى ترجمان الباب العالي ، وتودع نسخة منها بحوزة السفيرين .

وهكذا لم يوافق على طلب حكومة إيران التي كانت قد تقدمت به بضرورة عزل نجيب باشا من منصبه .

لقد تناولت قضية كربلاء بشيء من التطويل المبالغ فيه نوعاً ما ، لأنها تصور لنا اتجاهات ونزعات خاصة في العراق التركي ما زالت قائمة حتى الآن رغم أنها أصبحت أخف من ذي قبل .

إخضاع محلة الشيخ في مدينة بغداد للطاعة عام ١٨٤٧ :

ويمكن الاشارة ، قبل البدء بالتحول إلى القضايا القبلية المتنوعة بأن نجيب باشا رغب في عام ١٨٤٧ بصدد خطته لفرض ارادة السلطان على مستوى واحد في سائر العراق ان يسوى موضوع الحي المضطرب في بغداد والمنسوب اسمه للشيخ عبدالقادر الجيلاني وحتى بل بالنسبة للضريح نفسه . وكان معروفاً قبل هذا ، أن أي عصيان او تمرد يطرأ في بغداد ، إن لم يكن منشؤه من حي الشيخ فقد يكون دبر تحت ستار ذلك الضريح نفسه . ويظهر أن اجراءات الباشا اشتبكت بها ترتيبات مالية تتعلق بالضرائب بحيث قامت مظاهرة تعدادها ١٥٠٠ شخص توجهت إلى منزل الباشا الريفي حيث قدمت له مذكرة هجومية تتحدى إجراءاته المتخذة . وبعد عودة حملة عسكرية من كردستان كانت في الواقع قد استنفذت جميع الطاقات العسكرية في بغداد وضع الحراس على الضريح وهناك القى القبض على موظفين من كبار موظفي المكان ، وكان احدهما في المسجد نفسه ، ثم نقلا بعد ذلك إلى البصرة .

العلاقات مع قبيلة بني لام ، والصعوبات مع قبائل شمر وخزعل وعنيزة عام ١٨٤٣ – ١٨٤٤ :

وفي نهاية عام ١٨٤٣ توقفت الشكوى من الدسائس والمكائد الايرانية في صفوف قبيلة بني لام ، وعهد إلى حامية عسكرية تركية رسمية صغيرة تحصيل الضرائب من القبيلة . وكان قد ارسل إلى المنطقة حامية واحدة لتقف في وجه قبيلة شمر في الشمال ، وأخرى ارسلت ضد قبيلة

الخزاعل القاطنة في الاهواز من نمر الفرات . وفي عام ١٨٤٤ تم الاستيلاء على جزيرة كانت معقلا للخزاعل ووضعت حامية تركية فيها . أما قبيلة عنيزة القاطنة في الجهة الغربية من الفرات والتي كانت تظهر دائماً جموحاً وتمرداً ، فقد كانت أبعد من متناول الحملة المذكورة

مضايقات قبائل عبيد ، غنيرة ، وعفج والمنتفق ١٨٤٥-١٨٤٦ :

ويبدو أن الهدف الرئيسي لنجيب باشا في تنفيذ سياسته الداخلية هذه ، كان إخماد أي نوع من النفوذ من شأنه أن يناقس سلطة الحكومة العثمانية

وبعد اخضاع مدينة كربلاء اتجه اهتمامه بصورة خاصة إلى باشوية السليمانية في الشمال ، حيث تقطن هناك الأسر الكردية من البابا زنده التي كانت ما تزال متنفذه ولكنا غير معنيين بمعالجة اجراءاته هناك ويبدو أن منطقة كردستان أخذت تشغل اهتمامه الشخصي عام ١٨٤٥ . ففي هذه السنة ، وحين عودته بقوة عسكرية من كردستان إلى بغداد عبر ضفاف نهر دجلة ، نزلت قبيلة عبيد ، خشية أن تشن هجوم عليها ، إلى محلة الكاظمية المجاورة واستولت على موقع هناك وعطلت وسائل المواصلات بين بغداد والموصل وحلب . وفي نفس الوقت أخذت القبائل العربية من جهة نهر الفرات ومن ضمنها قبيلة عنيزة بتطويق مدينة بغداد من ناحيتي الغرب والجنوب . لكن يبدو أن هذا العمل كان عديم الفائدة ولم يلحق أي ضرر بالاتراك . وفي مايو من العام التالي قامت قبيلة عنيزة بعصيان آخر وانهمكت بقطع الطرقات على القوافل ، وشرعت قبيلة شمر الشمالية بسد الناحية العليا من نهر دجلة والطريق المؤدي إلى الموصل . كما أن قبيلة عفج القاطنة قرب الديوانية كانت أيضاً في ثورة . واستمر رئيس المنتفق بتأجيل زيارته إلى بغداد بناء على دعوة وجهت له . وقد تم إخضاع حصون قبيلة عفج ، لكن حالة الامن فيها بقيت معكرة . وكان سبب السخط بين العرب ناشئاً من محاولات نجيب باشا زيادة عوائد المنطقة من الضرائب إلى أكثر من الضعف ، مما استلزم وسائل صارمة

وعنيفة لجباية ضريبة الرأس . وكان من نتائج هذه الاجراءات الطارئة أن القبائل أظهرت ميلا لتغيير طرق معايشها القائمة على التنقل والترحال ، واستبدالها بالاستقرار والاستيطان ولا سيما عشائر الزبيد والديلم وخزعل والمنتفق . لذلك أخذوا يظهرون استعدادهم للتخلي عن زراعة الاراضي التي يملكونها مفضلين عليها اللصوصية وقطع الطرق لشعورهم بأن الجهد الذي يصرفونه في الزراعة أصبح من الصعب أن تجنى فائدة منه .

وباء الكوليرا عام ١٨٤٦ ـــ ١٨٤٧ :

وفي عامي ١٨٤٦ و ١٨٤٧ عم وباء الكوليرا بغداد . وكان الوباء في السنة الثانية من هذين العامين أخف وطأة ، فترك الباشا والقنصل العام الفرنسي المدينة ، وذهب الوكيل السياسي البريطاني إلى المعسكر في كراره وشل هذا الوباء جزئياً حركة سير الاعمال .

ادارة نجيب باشا عام ١٨٤٨ :

وفيما يلي بيان سيء عن إدارة نجيب باشا ، كتبه الوكيل السياسي البريطاني ، الذي استهله في البداية بتكوين إحصاء مفيد عن سياسة سعادته الداخلية وتصرفاته :

مما لا ريب فيه ان أعظم واحدة من التهم الموجهة بالإنصاف إلى نجيب باشا هي من ذلك النوع المسيء إلى نوعية حكومة السلطان والمنفّر لقلوب الناس منه بقدر ما كانت تهدد بتحويل العراق درة أقاليم الامبراطورية العثمانية إلى صحراء مقفرة ، ألا وهي قسوة ادارته الضريبية والطمع الاشعبي الذي يحدو موظفي حكومته في طول العراق وعرضه لتحقيق هدف وحيد لهم هو جمع المال . ولقد سعيت عبثاً للحصول على بيان مفصل بين ارقام الجباية التي يمكن وصفها بالجور والظلم . ولكن هذه المهمة لم تكن ممكنة عملياً البتة لان الارقام والمبالغ تتغير وتتبدل حسب ما يكتشف الجباة من وسائل جديدة تعود بالنفع والفائدة على جيوبهم من جمع الضرائب وان أي كشف متقن ومصدق

عليه رسمياً عن ارقام الجباية لا يمكن الاعتماد عليه لان ملتزمي الضرائب كانوا يلجأون للوسائل المعيبة والضغط والاكراه الحقيقي على الطبقات العامة وفقراء المستهلكين ، لقد كان تقدير نسبة الضريبة على كل سلعة رهناً بارادة ملتزمين أبيح لهم استعمال جميع وسائل الاغتصاب والاكراه المفهومة في عرفهم ، حتى ولو أدى ذلك إلى التعذيب الجسماني شريطة أن يفي هؤلاء الملتزمون بتعهداتهم المالية للحكومة . وكان احتكار تجارة الحنطة في نهاية الموسم الماضي بأيدي الحكومة . فهي التي تحدد السعر للمستهلك ، وقد وصل السعر إلى أكثر من ضعفي ما هو مبرر على ضوء موارد البلاد من هذه السلعة . وكان معدل نسبة الرسوم على علف الحيوانات والفواكه والخضار يقارب ٥٠ في المائة وتختلف حسب نوعها وجودتها . أما الرسوم على أنواع التمور التي تعتبر من المواد الغذائية الأولية للسكان العرب فكانت نسبها لا تقل كثيراً في ارتفاعها عن القمح كما ان جميع اشكال التجارة الداخلية وخدماتها كانت محتكرة وتعطى لاعلى مزايد . من أمثلة هذه الاحتكارات صناعة الصابون والكحول ودباغة الجلود والصباغة وتلوين الاقمشة وتنظيف القطن وتخزين ووزن الارز والحبوب وأجور التحميل ، والسمسرة ألخ . وكانت نسبة الرسوم على بضائع الترانزيت مرتفعة جداً على جلود الحيوانات والخشب وجلود الأغنام والجون ... الخ . بالإضافة إلى رسوم أخرى تفرض على السلع قبل ان تصل مداخل مدينة بغداد . وهناك نسبة ١٢ في المائة تضاف على البضائع عند دخولها إلى المدينة . وكانت تفرض أيضاً ضرائب جديدة باستمرار . ويطلب من العامة لصق الطوابع على سائر الاستدعاءات والمستندات سواء أكانت وثائق أم اعلانات ام اتفاقيات ام حتى عرائض . وتفرض رسوم صارمة على جوازات سفر الطبقات الفقيرة ، ورسوم تتجاوز الحد على نقل الملكيات العقارية ، وتحديد الثروات المالية ، وحتى على مجرد توقيع الاتفاقيات . ولقد أفسدت هذه الاجراءات على الاغنياء الاستفادة من رؤوس اموالهم . واستناداً

إلى المعلومات التي جمعتها من جهات مختلفة عن النتائج التقديرية لاجراءات نجيب باشا المالية خلال السنة الاخيرة ، وجدت أن سعادته منح التزام القمح لباشوية بغداد بقيمة سنوية إجمالية صورية قدرت بـ ٦٠٠٠٠ بدره عثمانية (٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني) ، قد زاد من ثروته الخاصة عن طريق اتباع أساليب باينه واضحة إلى ما فاق ١٢٠,٠٠٠ بدره عثمانية (٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني) . وقد جمع هذه الثروة من وراء احتكاره للحنطة ومن الجزية التي فرضها على الرعايا العرب ومن مصادراته ، ومن الغزامات المالية والهدايا وفوق كل هذه الرشوة المباشرة . ومن واجبي هنا أيضاً أن أقدر الدخل العام للحكومة بما لا يقل عن مليون جنيه استرليني . فعندما تعتبرون أنه حلال هذه الفترة لم يجر فتح مصدر دخل واحد شرعي . ولم يكن هناك توسع في الاقاليم ، ولم تعمر أي ارض قاحلة من الصحراء ، ولا زيد في التجارة او حسّن في الزراعة ، ولا اكتشفت ثروات معدنية ، ولا حدث ابتكار في الصناعة أو اتساع في الانتاج ، بل على العكس من ذلك فان كل فرع من الزراعة والتجارة والمشاريع والصناعة قد تأخر وانحط مستواه من الجذور . انك سوف تدرك أن هذا المبلغ الضخم غير المتناسب مع امكانات الاقليم العراقي المالية لم يكن ممكناً جمعه دون ان توقع ظلامات وآلام بالأفراد والناس ، ودون ان يستوجب الامر بغضا عاماً رهيباً للسلطة الحاكمة التي تجيز ، إن لم تكن تسمح ، بمثل ذلك الجور الساحق .

تمرد بني لام وشمر ١٨٤٩ :

وبعد ذلك ببضعة اشهر كان على الوكيل السياسي البريطاني أن يكتب تقريراً عن قبيلة بني لام الكبيرة التي كانت في عصيان بسبب تلزيم الباشا الضرائب المستحقة عليها لشيخ المنتفك عدوها التقليدي . وذكر أنها بدأت تغير على مناطق سندالي وجازان وبدره وتقدمت إلى بعد ثلاثين ميلا من بغداد ثم ذكر ان الباشا أصبح ميّالاً لالغاء الالتزام المعطى لرئيس المنتفك ، وهي خطوة كان يحتمل ان تؤدي الى غضب هذا

الاخير بدوره . وكانت شمر الشمالية من جملة القبائل التي زرع نجيب باشا بين رؤسائها الفتن والانشقاق . لكنها في إحدى المرات ائتلفت فأصبحت قادرة على اكتساح البلاد برمتها حتى مداخل مدينة بغداد . وعمت أثناء الليل أعمال اللصوصية والسرقات وما شابهها من أعمال الاثم والشر حتى في شوارع المدينة نفسها . واعتقد أن هذه الاعمال قامت بها عصابات مسلحة من العرب بُعِث بها من الخارج لإشغال الحكومة . وقد لاحظ الميجور رولينسون أن من المعروف ان بعض الشغب يقع في العراق بالضرورة بين العرب والاكراد وفي هذه المرة نتج الشر حتماً من سوء الادارة المالية .

ثورة عرب الهندية الخطيرة وحدوث احتكاك بين السلطات المدنية التركية والسلطات العسكرية في مايو – يونيو ١٨٤٩ :

وأخيراً نشأت أزمة حادة جداً في صيف سنة ١٨٤٩ بصدد شط الهندية بسبب نِسَب الباشا الباهظة من الضرائب على اراضي العرب الزراعية هناك . وقدرت قيمة الضرائب المفروضة رسمياً على الاراضي التي تروى من الهندية وبواسطة قنوات أخرى من الضفة اليمنى لشط العرب بما يعادل ١٧,٨٠٠ جنيه استرليني . لكن الشيخ وادى ، وهو غريب عن المنطقة ، ورئيس لقبيلة زبيد أُعطِي التزام المنطقة ، فجمع من عرب الهندية في سنة واحدة ما لا يقل عن ١٠٥,٠٠٠ جنيه استرليني . بعد ذلك ثارت قبائل المنطقة التي عرفت دائماً بالتزام القانون فطردت الملتزم ومعاونيه وقامت بسلب ونهب مخازن الغلال العامة والمستودعات التي كانت تحتوي حصصهم من الحنطة بعد جمعها . عندئذ طلب نجيب باشا من العابدي باشا حكمدار الجيش بأن يضع حداً للعصيان وإعادة الشيخ وادي إلى المزرعة بقوة السلاح . لكن هذا الضابط كان مقتنعاً بأن القبائل على حق في ثورتها نظراً للضيم والظلم اللذين لحقا بها فلم يرسل اليهم أكثر من مفرزة واحدة من الجنود مع تعليمات معينة باعادة الامن إلى نصابه فقط . فنتج عن هذا التصرف خصام شديد بين الباشا

والحكمدار وألفت لجنة مختلطة من المدنيين والعسكريين لارسالها إلى مكان الحادث لتقوم بالتحقيق في الأسباب التي أدت إلى الانفجار وهنا لم تتفق وجهات نظر أعضاء اللجنة . فكل يؤيد وجهة نظر رئيسه . وحصل نزاع بين رؤساء المصالح المدنية والعسكرية وانتشر خبر هذا النزاع بين العامة فأصبح فضيحة عامة .

مضايقات في آن واحد مع قبائل شمر الشمالية وبني لام وشمر طوقه في يونيو عام ١٨٤٩ :

في هذا الوقت الحرج ثارت قبيلة شمر الشمالية ثانية ، وشرعت بسلب ونهب المنطقة الواقعة بين سامرا ، وتكريت وكركوك ، وزاد من ذلك مضاعفات جديدة مع بني لام بعد فشل المحاولة لاستمالة رئيسهم الشيخ مدخور بأن يضع نفسه تحت رحمة الاتراك . وأرسل نجيب باشا الضابط التركي ، الذي استخدمه في وضع ترتيبات اغتيال صفوق(١) الرئيس الكبير لقبيلة شمر الشمالية الذي أعطى أماناً بالوصول إلى حضرة الباشا فلم ينفعه الامان ، وهو درس تعلّمه جيداً شيوخ بني لام الحصفاء ذوو الدقون البيضاء وأصبح بنو لام يشكلون خطراً على جميع وسائل الشحن في نهر دجلة إلى حد جعل بعض تجار بغداد ممن يتاجرون مع البصرة يصدرون اوامرهم إلى قافلة من المراكب كانت تحمل بضائع لهم على النهر بالتوقف عند عزير . ثم ارتكبت قبيلة شمر طوقه على الضفة اليسرى من نهر دجلة ، أسفل بغداد ، أعمالا عدائية ضد الحكومة .

انتهاء تمرد الهندية في يونيو عام ١٨٤٩ :

ثم تأكد أن شيخ قبيلة المنتفك البعيدة عن بغداد والقوية جداً كان شريكاً في ثورة الهندية وان المتمردين يتلقون مساعدات على شكل فرق

---

(١) صفوق ، هو رئيس شمر الشمالية بعد اغتيال منافسه في القبيلة المدعو نجرس ، وقد قتل هو الآخر عام ١٨٤٧ على يد مبعوث من والي بغداد . للايضاحات والمعلومات عن صفوق وشئونه عام ١٨٤٦ راجع كتاب لايارد « نينوى واطلالها » صفحة ٦١ ــ ٧٨ .

مسلحة من قبائل الديلم والظافر وعفج وخزعل ممن كانوا يعطفون عليهم ويشدون من ازرهم . وأصبح حكمدار الجيش ينتابه الخوف من اتساع حجم المصروفات المالية التي سوف يعتبره الباب العالي ، حسب اقوال نجيب باشا ، مسئولا عنها . وقد دفع ذلك العابدي باشا للذهاب شخصياً إلى مناطق الهندية حيث أصدر هناك منشوراً اراد به تهدئة القبائل وعقد اجتماعات مع رؤساء عرب الهندية وعفج وخزعل ، وأقر جميع الشيوخ بولائهم للسلطان وحصل الحكمدار من رؤساء الهندية على اتفاق خطي تعهدوا به بدفع قيمة الضرائب الرسمية المفروضة على مناطقهم كاملة بالإضافة إلى عشرة آلاف جنيه استرليني ، وقد رفض نجيب باشا — وكان منهمكاً خلالها في تزوير البيانات الحسابية ليبرهن بها أن وارداته العامة تعادل قيمة ايصالات مصروفاته — تسوية عادلة مع الباشا . وهنا توسط بينهما درويش باشا المبعوث العثماني لتخطيط الحدود التركية الايرانية ، لكن وساطته آلت إلى الفشل فانضم عابدي باشا لجاري الجيش وبعد ذلك بوقت غير طويل ازيح نجيب باشا عن باشوية بغداد ربما بسبب سوء سيرته وربما بسبب احتجاجات قدمها العقيد رولنسون .

الخطر في كربلاء في يونيو عام ١٨٤٩ :

وفي أثناء استمرار ثورة عرب الهندية ترك الحبل على الغارب للحامية العسكرية في كربلاء فأخذ جنودها ينتهكون حرمة السكان فيها وبدأ المواطنون والجنود ينظرون إلى بعضهم نظرة ريب وشك وكل يخشى من انفجار العنف والاضطراب . وقد كان رد نجيب باشا على شكاوي الايرانيين وعلى الإهانات والشتائم التي تعرض لها رجال الدين من قبل الحملة العسكرية قوله بأنه فقد السيطرة على الجيش وعليهم الدفاع عن أنفسهم ، وكان نجيب باشا ، دون شك ، يضمر بهذا الكلام الخبيث مضايقة خصمه الحكمدار الذي وصل خلافه معه إلى حد كبير . ثم أعقب باستدعاء الحاكم المدني في كربلاء إلى بغداد ، مبرراً ذلك

الإجراء الشديد بقوله ، إنه لم يعد باستطاعته تحمل مسئولية إدارة أماكن لم يعد له فيها وسائل ناجحة أو جيش مطيع يمكنه بواسطته دعم اوامره . واهتم الوكيل السياسي البريطاني بهذا الوضع خوفاً من حدوث كارثة أخرى في كربلاء يكون لها أثرها السيء على العلاقات التركية الايرانية . فشرح لنجيب باشا سوء العاقبة التي يمكن أن تطرأ من وراء تصرفه المتهور لكن الباشا كان مصمماً ، على ما يظهر ، على تدمير خصمه او القضاء على نفسه . ولم تنجح محاولات الاقناع لتغيير موقفه . فأرسل عابدي باشا ضابطاً من خاصته يثق به إلى كربلاء لاملاء فراغ مركز الحاكم المدني ، ولم يحدث بعد ذلك ما يعكر صفو الأمن هناك .

استمرار سوء سلوك قبائل بني لام وشمر طوقة يوليو ١٨٤٩ :

وبعد التسوية التي قام بها العابدي باشا ، هدأت الاضطرابات في الهندية . لكن بقايا العصيان ظل لها فعلها إلى وقت ما في أنحاء أخرى من البلاد بطريقة غير مباشرة . فقد حدث بعد فترة أن هاجمت قبيلة عفج معقلا كان في أيدي الشيخ وادي رئيس قبيلة الزبيد ، فاضطر عابدي باشا أن يضع كامل الحامية في حالة أهبة واستعداد . وقام مذخور شيخ بني لام بسد نهر دجلة وتعطيل جميع المواصلات بين بغداد والبصرة ، ثم شرعت قبائل العبيد في الشمال وشمر طوقة في جنوب بغداد بسلب ونهب المناطق التي تصل أيديهم لها .

سلوك نجيب باشا عام ١٨٤٢ — ١٨٤٩ :

وقد لخص الوكيل السياسي البريطاني مجمل سلوك نجيب باشا وتصرفاته التي وصلت آخر حدود السوء كما بيناها سابقاً ، في تقرير رفعه سنة ١٨٤٨ وجاء فيه ما يلي :

---

(١) كان في بغداد قاعدة ثابتة تقريبا هى أنه كلما جاء باشا جديد او والى الى كرسى الحكم يترك حين وصوله في بادىء الامر انطباع التودد والمحبة نحو الممثل البريطانى • ثم يأخذ هذا الانطباع ، كعادة الرسميين الاتراك على تكشف تصرفاتهم عن حقيقتهم ، في التضاؤل تدريجيا ويحل محله الاحتقار والعداوة للمقيم •

« لقد كان نجيب باشا يتمتع بقدرة طبيعية هائلة وروح لا تهادن ولا تلين في قيادة دفة الحكم . مع أنه في كثير من الاحيان كان يصل بنفسه إلى درجة العناد والتصلب بالرأي . وكانت ميزات هذه السياسة المتسمة بالحزم والشدة أن خلقت قدراً كبيراً من الاخطار في غير مناسبة واحدة ولو قد اتبع سياسة أقل ثباتاً وحزماً لكانت وبالا وهلاكاً على نفسه . ثم كان من مزاياه تلك الوراثة المتمرّسة باصول الحكومات الشرقية مما يمكن اكتسابه من خبرة خمسين سنة ، وهاتان وحدهما هما الميزتان الوحيدتان اللتان في صالحه عند تقييم شخصيته ، لكن لسوء الحظ يقابلهما عدد ضخم من المساوىء والاحقاد ، والتحامل ، والشهوات التي اتسم بها سلوكه الشخصي . لقد كان متكبراً يؤمن بالخرافات ويتداعى مع الرشوة ويفتح قلبه للنفاق وللريـــــاء . وكانت انانيته تزداد بازدياد ثروته . وكان يكره المسيحيين والشيعة على السواء ويضعهم في مرتبة الكافرين والغرباء . وكانت معاملته لكلا الطائفتين تتباين وتتفاوت حسب العلاقات التي تكون عليها تركيا مع ايران والدول الاوروبية ، أو حسب ما يضمر لكل منهما من مقدار الحقد والضغينة . وكان له في المسيحيين رأى ثابت لا يتغير هـــــو نعتهم بالفئة المعيبة في المجتمع ، وكانوا يشكون من سوء المعاملة وقلة مبالاة الباشا بالحيف والجور اللاحقين بهم ، ومن الميل لفرض مزيد من القوانين ضدهم مما كان يعيق ممارسة حقهم في الحياة المدنية والاجتماعية ، بينما كانت هذه القوانين في نفس الوقت في أنحاء أخرى من الامبراطورية إما متروكة جانباً أو ملغاة رسمياً » .

ومن الاهمية بمكان مقارنة هذا الرأي الذي تكون بالخبرة بالاقوال التي تفوه بها الميجر رولينسون قبل ذلك بخمس سنوات .

« ويبدي نجيب باشا مع ادارته الداخلية نفس روح القوة والحزم التي كانت من صفاته المميزة . إن أعظم همه منصرف إلى القضاء على السرقة والسلب والفوضى ، وتمكينه من فرض سلطة الباب العالي على القبائل

التابعة للباشوية ، والتشدد ، لكن دون العسف في تحصيل عائدات الحكومة وادخال النظام والترتيبات الجديدة في أعمال الإدارات المختلفة . ومن المعقول أن نفترض أنه لو توفرت لهذه الاهداف استمرارية التنفيذ بعزم كهذا الذي بدا من الرجل في أول عهده فان الاقليم العراقي سيجني من ذلك احسن الثمرات » .

حكومة عابدي باشا والصعوبات مع شمر الشمالية ١٨٤٩-١٨٥٠ :

ورغم أن نجيب باشا قد ترك وراءه في بغداد ديوناً غير مدفوعة ، لكنه لم يفشل في حمل مبلغ كبير من المال معه عند مغادرته المنطقة وقد جاء إلى الحكم بعده اثنان لم يكونا على مستوى مقبول من الجدارة والاستحقاق . كان اولهما عابدي باشا ، حكمدار الجيش السابق الذي خصص له الباب العالي مرتباً سخياً ليضعه في موقف ينأى به عن ارتكاب أعمال الابتزاز والاغتصاب . ولكن هذا الباشا خيب الآمال فيه كحاكم مدني ، فلم يكن في سياسته كما كان أثناء معالجته الموفقة لثورة الهندية . إذ أنه وضع نفسه كلياً تحت ارشادات وتوجيهات الطواشى البهلول ملاّ علي وأصبح وضع البلاد يسير من سيء إلى أسوأ ، وسقط مركز للدولة يقع قرب الحلة في أيدي العرب الذين سفكوا دماء حاميته المؤلفة من ستين جندياً وحاصرت القبائل مدينة بغداد نفسها وأصبح من الصعوبة بمكان على المسافرين المجازفة بمغادرتها لأية جهة كانت بسبب البدو الذين كانوا معسكرين بالقرب من الاسوار . وكان رأي الباشا هو إخضاع قبائل «المعدان» القاطنة في الاهواز بما فيها قبيلة عفج التي كان متشوقاً لمضاعفة ضريبتها البالغة تسعمئة جنيه استرليني . وتحقيقاً لذلك كرس جهده لاغلاق رأس شط الهندية الذي تنصب منه نصف كمية مياه الفرات مستعيناً بقوة تعدادها الفا رجل ، عدا غير النظاميين ، لكن مجرى النهر قضى تقريباً على السد حالما تمّ بناؤه . لكن الباشا عاود العمل مرة أخرى حتى نجح في اتمامه . كذلك عمد عابدي باشا إلى اعتقال وسجن الشيخ وادى بك صديق نجيب باشا وجامع ريع التزامه ، لكن

ضباطه عوملوا بازدراء واستخفاف من قبل فهد ، شيخ المنتفك الذي كان قد استخلف أخيراً على رئاسة القبيلة بعد وفاة أخيه بدر . وكانت خطوة الباشا الثانية هي التركيز بنفسه في الديوانية مع ثلاثة آلاف رجل على إعادة تنظيم الشئون القبليه وجمع متأخرات الضرائب غير أن السد الذي بناه على فم الهندية انهار فجأة فانهارت معه بقايا هيبة وكرامة الباشا . وقد وقعت هذه الحوادث خلال شتاء عام ١٨٤٩—١٨٥٠ .

وفي أوائل سنة ١٨٥٠ ، ومن جرّاء استمرار انشغال القوات النظامية في محاربة الأكراد فقد دعا الباشا قبائل شمر الشمالية لاستلام مواقع القوات النظامية . ومعروف ان الاتراك كانوا يستخدمون هذه القبيلة لمعاقبة القبائل العربية الصغيرة وهي مهمة كانت شمر تؤدبها بمنتهى النية الحسنة دون كبير تمييز بين أصدقاء وأعداء القبيلة . لكن شمر كانت الآن تغير على ضفاف نهر دجلة بنشاط وقوة فتحولت المنطقة حتى كوت العمارة إلى صحراء وأصبح السفر غير مأمون في بر أونهر وتعطلت سبل التجارة فيهما . وكان صفوق(١) شيخ قبيلة شمر ، الذي اشتهر اسمه في حوادث عام ١٨٣٣ قد قتل غدراً على يد عميل ارسله نجيب باشا ، كما ذكرنا سابقاً ، فخلفه على القبيلة ابنه فرحان عام ١٨٥٠(٢) .

مشاكسات المنتفك عام ١٨٥٠ :

وفي عام ١٨٥٠ اختفى الشيخ فهد بطريقة غامضة ، وحصل نزاع على رئاسة قبيلة المنتفك بين فارس بن عجيل وابن عمه منصور بن رشيد ، وأدى هذا إلى نتائج خطيرة على التجارة والمنطقة عموماً . واعترف الاتراك رسمياً برئاسة منصور ، لكنهم لم يعملوا على مساعدته عندما

(١) كان صفوق على علاقة طيبة مع الوكيل السياسى البريطانى • وقد استرد عام ١٨٤١ ، بناء على طلب من الدكتور روس ، مقالات كان كتبها جراح الوكالة ليارد وسلبت منه أثناء قيامه برحلة •

(٢) فى عام ١٨٥٥ منح الاتراك فرحان اعانة مالية شهرية لكنها لم تكن كافية له ، على حد قوله ، لتغطية نفقات شراء القهوة للضيوف • وكان يعتبر هذه الاعانة زهيدة لا يعتد بها •

هاجمه منافسه وطرده إلى الخارج ثم اجبره على طلب اللجوء إلى منطقة كعب وعندئذ لم تر السلطات التركية بداً من قبول الاعتراف بفارس بن عجيل .

حكومة نامق باشا عام ١٨٥٢ :

وفي عام ١٨٥٢ ، وبعد مرور تسع سنوات من سوء الادارة التي أحالت البلاد الى ما يشبه الصحراء وصل بغداد حاكم جديد هو نامق باشا(١) . لكن تصلبه برأيه وعناده في استعمال القسوة والعنف ، واستخدامه وسائل غير مجدية لتركيز حكم مطلق جلبت الوبال والهلاك على البلاد تماماً كما وقع في عهد سلفيه السابقين . وننقل هنا رأي العقيد رولينسون ، الوكيل السياسي البريطاني ، في الوضع عام ١٨٥٢ . :

« لقد دشن نامق باشا عهد حكومته بأعمال عنف وقسوة لا داعي لها اطلاقاً ، ثم دفع بروؤساء القبائل واحداً بعد الآخر نحو تحالف عدائي ضد الحكومة ، وبسبب من ضعفه العسكري ، وتأييده لإجراءات الغدر وعمليات القسوة التي يصعب وصفها ومن جراء كلماته القاسية المريرة وسلوكه المتسم بالكبرياء والغطرسة والتي تنافي تماماً نفسية بدو الصحراء قد أحال السكان إلى كتلة ملتهبة من السخط يحتاج معها إلى قوة لا تقل عن خمسين الف رجل لاستعادة النظام وهيبة الدولة » .

ولو أن نامق باشا كان على شيء من الفطنة والحصافة العاديتين ، لاستطاع في المناسبة الاخيرة لانشقاق المتمردين عليه ، كما أشرت لذلك في رسالتي السابقة ، إحداث تغيير مشرف في موقفه الصعب . وقد انسحب من صفوف المتمردين في الواقع عددٌ من الروؤساء العرب من ذوي النفوذ والتأثير وذهبوا إلى بغداد لوضع شروط اتفاق . ولو تمت

(١) يحتمل ان يكون نامق باشا هو نفسه الذى انتدب من القسطنطينية فى عام ١٨٤٣ ليقدم تقريرا عن مجازر كربلاء . وكان السائد انه الرجل المسئول الذى يرجى منه الخير لكنه اصبح فيما بعد يسير بخطى واسعة نحو طريق رجعى معاكس .

مصالحة مع هؤلاء الفرقاء لتلا ذلك إخضاع الآخرين بكل الوسائل .
لكن جواب السلطات الوحيد الذي كان يكرر لكل واحد من هؤلاء بمنتهى الغطرسة والاستبداد انه مما يحط من كرامة ممثل السلطان أن يتفاوض مع المتمردين ، لقد طلب منهم أن يستسلموا دون قيد او شرط ، ويحضروا بانفسهم إلى بغداد لالتماس العفو والصفح ، وبعدها يمكن النظر في قضاياهم واخذها بعين الاعتبار . وبالطبع ، كانت هذه الشروط في رأي الرؤساء محاولة من السلطان لوضعهم في السجن او نفيهم . بناء على ذلك ، ولشعورهم بأن قوتهم ما زالت على حالها لم يصبها أي وهن او ضعف فانهم ضربوا صفحاً عنه واتفقوا جميعاً على مقاومة العدو المشترك .
ومنذ ذلك اخذت الامور تتطور يومياً من سيء إلى أسوا . وبدأ الأذى يلحق بمفارز الجنود التركية البعيدة التي قطعت عن العاصمة أو حصرت في بغداد كما حوصرت معسكرات أكبر فيها جنود أكثر ، وشرعت قوافل البدو تقوم بعمليات السلب والنهب بالقرب من أسوار بغداد . وبينما كانت فرق الفرسان ، البالغ تعدادها عشرة آلاف او اثني عشر الفا من الرجال الاقوياء تتحرك من جهات مختلفة كان هناك أمل بحدوث تخريب في المدينة على أيدي أعداد أضخم من الفرسان غير النظاميين .

تمرد قبائل الفرات في يوليو عام ١٨٥٢ :

وبعد ذلك بمدة وجيزة ، أعلن وادي بيه — شيخ زبيد الكبير الذي كان منحه نجيب باشا التزام منطقة الهندية ، والذي كان قد اعتقله عابدي باشا — الحرب على نامق باشا بعد أن وجد منه تصلباً في الرأي تجاه مطالب معينة قدمها له . وركز نفسه في المسيب الواقعة على نهر الفرات وهي نقطة حساسة يمكن بواسطتها السيطرة على الطرق الممتدة من بغداد إلى كربلاء فالنجف فالحلة فالديوانية ، وبدأ فرسانه مع أمثالهم من الديلم وعنيزه ، الذين كانوا أيضاً على خلاف مع الحكومة ، باكتساح المنطقة إلى حدود مداخل بغداد ، وأخذت القوافل تقوم بأعمال النهب والسلب ، وإجلاء وإحراق القرى المجاورة مستخدمين بذلك أشد وسائل الدمار

والتخريب ، وفي نفس الوقت كانت قوات مختلطة من عرب خزعل ومعدان وعنيزة تحاصر الحامية التركية في الديوانية وتقطع عنها سبل التموين وبدأ الجند الاتراك يتذمرون كما كانوا في عهد نجيب باشا من الحرمان والفاقه ومن الشدائد التي يتكبدونها بسبب سياسة الحكومة الخرقاء ، وعزل نامق باشا حكمدار الجيش شاكر باشا بسبب الحرية التامة التي مارسها في قوله ان الإمكانيات العسكرية في المنطقة لا تفي بحاجة إجبار سائر القبائل العربية على الطاعة . وزاد الطين بلة في تلك الظروف الحرجة ، قيام ثورة في النجف سنبينها لكم في الحال . فما كان بعد ذلك من نامق باشا إلا أن أذعن وتنازل لطلب المفاوضة ، وإن لم يقبل أن يتفاوض اولا مع المتمرد الداهية وادى بيه . لكنه لم تصل لنا تفاصيل التسوية النهائية مع قبائل نهر الفرات .

التمرد الاول في النجف عام ١٨٥٠ :

كان في النجف مثل ما بها اليوم حزبان من العرب . الاول يعرف باسم « شومرد» والثاني باسم «زجرد» وعلى العموم ، قام هذان الحزبان باحتلال المدينة متضامنين . وكان حزب شومرد قبل عام ١٨٥٢ ببضع سنين قد طرد حزب زجرد . وفي عام ١٨٥٢ ، وتحت قيادة رئيس عربي محلي من ذوي السمعة السيئة والذي كان نامق باشا أساء معاملته ، استطاع شومرد أن يتحدوا حكومة بغداد نفسها ، ولو ان الباشا كان خطط لضرب زجرد وشومرد ببعضهما ، لامكنه استعادة النجف للدولة دون أية صعوبة . لكنه خشي من تكاتف هذين الحلفين وقام بحشد قوات الحلة والديوانية ودعاره على مداخل النجف تحت امرة ضابط يدعى سليم باشا . وقد وضعت مهمة هذا القائد في ذلك اليوم في التقرير البريطاني التالي :

إن هؤلاء الشومرد ينظرون باستخفاف وسخرية إلى القوات التركية وهم يدركون انه ما دام وادي بيه وقبيلة عنيزة يسيطران على الاراضي

المكشوفة ، فانه ليس بامكان الاتراك القيام بأي إجراء عسكري ضد مواقعهم . وتبين هنا ، في الواقع أن خطة الدفاع المنسقة التي تبنتها هذه القبيلة هي بمثابة اختبار ومحك لقوة معدن أفضل الجنود في العالم . ولم يعتمد الحزبان في ترتيب خططهم العسكرية على الاسوار ، لكنهما حصنا نفسيهما بالخنادق في أقوى واكبر الأحياء الآهلة بالسكان ، واقاما المتاريس عبر جميع الشوارع ، وربطا البيوت بشبكة من الالغام والدهاليز وثقبا الجدران لاطلاق النار من خلالها . واحتلا كل بقعة مرتفعة بواسطة رجالهما في هذا الجزء من البلاد . وعلى هذا الاساس فان سليم باشا سيواجه ان هو حاول طرد شامورد بالقوة نفس المجابهات الحادة التي واجهها «كافكنك» في «فوبورج سانت انطون» ، وذلك بسبب الشوارع الضيقة والساحات المحاطة بالجدران المرتفعة التي تتميز بها المدن الشرقية ، والتي تمكن المدافعين من الالتجاء اليها والاحتماء بها . ومن المعروف ان الجندي التركي شجاع وجرىء في حرب الميدان ، لكن عزيمته تنهار أمام العدو الكامن المختفي .

وفي هذه الظروف لم ير سليم باشا امامه إلا طلب المفاوضة مع شامورد بواسطة المجتهدين الشيعة في المدينة . ولا شك أن هؤلاء الوسطاء، كانت تمثل في أذهانهم أطياف وذكريات مجزرة كربلاء عام ١٨٤٣ ، فاستخدموا كل ما لهم من نفوذ وسلطة مع رئيس المتمردين حتى قَبِلَ هذا بالجلاء عن المدينة والانتقال الى الحلة ، شريطة ضمان سلامته الشخصية والسماح له ولأتباعه بحمل اسلحتهم وامتعتهم معهم . ويبدو أنه تم تنفيذ هذه التسوية ، لكن بعد أن وقعت حادثة تعسة كما يتضح في البيان التالي الذي أعطاه نامق باشا إلى العقيد رولينسون في بغداد :

لقد رأى الضابط التركي الذي أجرى المفاوضات السابقة أنه من الضروري توقيف الفئات الأخرى في النجف ممن لم يتم انسحابهم وحاول هؤلاء انقاذ أنفسهم فهب السكان لمساعدتهم ثم دارت رحى معركة عنيفة دامت مدة ٢٤ ساعة بخسائر جسيمة من كلا الطرفين ، وقد نهب

ودمر عدد وافر من الممتلكات ، وفي النهاية تم إخراج المقاتلين العرب من المدينة ، فجاءت السلطات لاحلال النظام والأمن وإعادة الامتعة التي سلبت إلى أصحابها الحقيقيين » . وقد دفع هذا العقيد رولينسون إلى الظن بأن القضية كلها كان قد سبق ترتيبها ، بأن أُغري الرؤساء أولا بالابتعاد من المدينة ، ثم فوجيء السكان بالقوات التركية بعد إبعاد حمايتهم واعتمادهم على شروط الاتفاقية . لكنه يعتقد مع ذلك أنه لم تحدث أضرار خطيرة .

التمرد الثاني في النجف عام ١٨٥٤ :

وفي بداية عام ١٨٥٤ ، حين أعلن رشيا باشا حاكماً عاماً في بغداد خلفاً لنامق باشا تجمع تمرد ثان في النجف ضد السلطة التركية ، من جراء عدم انسحاب الحامية العسكرية التي كانت معسكرة في البلدة . فقد تشجع حزبا شامورد وزجرد وهما متحدان هذه المرة . وحشدا حوالي الفين من الرجال فأخذوا المدينة عنوة . وبعد فترة أرسل رشيد باشا خلالها جنوداً من بغداد إلى الحلة وامر حكمدار الديوانية بأن يكون مستعداً للتعاون ، تقدم بنفسه إلى الحلة . وفي نهاية مارس تم لقوات تركية الاستيلاء على النجف وطرد المتمردين منها مع الحاق خسائر طفيفة بهم وإصابات طارئة بين العامة . وعلى كل حال فقد قيل بأن السكان العرب أصيبوا بخسائر جسيمة .

ولعل ما كتبه القائد فيلكس جونز عام ١٨٥٤ يشرح فيه الحالة الداخلية في باشوية بغداد وكيفية إدارة الشئون القبلية فيها ان يكون تقريراً هاماً وممتعاً وفيه يقول :

« وموجز القول في هذا الموضوع فإن تحكم العادات والاعراف البدوية في هذه القبائل يجعل اشراف الحكومة التركية عليهم ضعيفاً تماماً . وصحيح أن نوعاً من الفهم الصامت لوجهات النظر المتبادلة بينهم وبين السلطات فحواه أنهم أي البدو يظلون بخير طالما قدموا ما عليهم من

الضرائب التي يجري تخمينها سنوياً وان كان الوفاء بها كاملة لا يتم بغير مشقة حيث إن موقف العربي عموماً يتلخص في إظهار الفقر فهو يعتقد بأنه حين يدفع للحكومة شيئاً هذه السنة فان الدفع سيغريها بزيادة المطلوب منه في السنة التالية . لهذا فالحكومة والقبائل دائماً في خلاف وصراع ان لم نقل في حرب مكشوفة . وحيث إن الحكومة التركية اشد ضعفاً من معالجة الامور بقوة فانها تلجأ لاسلوب الضعفاء من الحاكمين في تأليب الناس بعضهم على بعض . لذلك تجد الاحزاب المترعرعة في القبائل والمشيخة سلعة تباع لأعلى المزايدين عليها سعراً ، وترى الحكومة تؤجج التنافس على السيادة بينهم لتتخلص من روح التجمع في سبيل التمرد مما يجنح له العرب من جميع الاعمار في مجتمعاتهم الفريدة في نوعها . ان هذا النظام في الحكم هو الذي أفقر كلا من المدينة والقرية على السواء .

ويقدم لنا القائد جونز ملاحظات عن حكومة مدينة بغداد فيه الكثير من الدقة والامتاع معاً ، وما يزال معظم ما يقوله ينطبق على الاقليم العراقي حتى ايام كتابة هذا المؤلف ، واليك تلك الملاحظات.

أما بشأن حكومة هذا الاقليم ونظام السلطة المتحكمة فيه التي لا هم لها إلا إضعاف هؤلاء الفقراء الذين إذا اتحدوا عرفوا السبيل لهز أركان الدولة ، فاني قد قلت الكثير آنفاً ، وعلى العموم فان نوع الادارة في بغداد وفي المدن الصغرى هو من نوع ما في القسطنطينية ، فيما عدا فروق بسيطة لملائمة البيئات والاعراف المحلية بشرط ألا يصطدم ذلك بالقانون العام اصطداماً كبيراً الا وهو شريعة القرآن التي يقدمها العلماء لمجملات أحكامه . وقد مضى الآن بعض سنين على انتهاء الحكم الاستبدادي المطلق ، وهناك الآن مجلس يرئسه الباشا يسمع جميع القضايا ويعالجها ، والمجتمع مؤلف من مسلمين ومسيحيين لكن الآخرين ليسوا من المكانة بما يجعلهم يؤمنون مكانتهم كلما رجحت عليهم كفة المسلمين بسبب من الخلاف الديني او نتيجة رشوة للحكام . ولكي أقول الحق فان ما يقع من حيف على المسلمين في بغداد من ذلك القبيل هو أقل

مما يقع في أي مكان آخر من تركيا بل هي تكاد تتقدم في ظل الباشا المستنير الحالي محمود رشيد ، وهو اذا اتجه همه لشيء فذلك هو مصلحة الدولة ومحاولة رفع ابناء امة الترك لمستوى انساني أفضل وهي مهمة جبارة لكنها تستاهل الاطراء . وحيث إن الرجل نال تدريباً طيباً خلال دراسته في اوروبا فان لهمن الحصافة والنزاهة ما يجعله جديراً بإحداث التغيير نحو الافضل في هذا الاقليم المهمل. ولسوء الحظ ليس عنده مساعدون من طرازه ، فكل مساعديه جهلة كالاتراك ويعطلون آثار جهوده بعنادهم البليد . ولاشك ان اضرار الحرب الحالية على الخزينة تعوق جهود الباشا الاصلاحية ، ولا يجد له والمطالب للنفقات تدق ابوابه من حيلة يحتالها سوى اللجوء للمزيد من الضرائب لذلك فالشكوى مستعلنة بقدر ما الاصلاح أخرس . وحيث يمنعه الفقر من تعين موظفين أكفياء وشرطة مستنيرة لذلك فان الاحوال المالية والامنية في الحضيض . وتقع أعمال لصوصية رهيبة بينما تضيع اموال الدولة من جراء فقدان الشرطة الكفوءة والموظفين المؤهلين . والواقع إنه لا يوجد نظام من أي نوع . وطالما ظلت المتصرفيات والطرق العامة والجمارك والعوائد وتداول السلع الاساسية كلياً تصرف بالاحتكارات وأعلى الملتزمين في المزادات العلنية فلا مجال لتحسينٍ ما . إن كل ملتزم يستغل المصلحة ليكسب أكبر كسب وينفق أقل انفاقٍ ضارباً صفحا عن مصالح الافراد ومصائب الدولة كذلك الجيش النظامي في الباشوية صغير العدد جداً حتى إنه ليس كافياً للحفاظ على الامن في أعظم الايام سلماً . والواقع إنه لو وقع عصيان في مدينة بغداد نفسها او في مناطق القبائل فان هذه القوات لا تكاد تكفي لاخماد أي منهما . وحين يفكر المرء في طبع القبائل الكارهة للقانون من حول بغداد فانه يعجب كيف تتمكن مثل تلك الحكومة المفككة الاوصال أن تظل قائمة . ولكن السر كامن في عناصر الحكم المتضاربة . وطبيعة العقلية العامة العازفة عن الشر ، وفي غفلة الشعب عن الماضي والحاضر والمستقبل وعلى العموم فالشعب هادىء ، ومظاهر التعصب

الديني غير موجودة فيه . وهناك تسامح في معاملة اليهود والمسيحين حيث إنهم يتمتعون بحصانة لا يتمتع بها إخوانهم في أي مكان آخر . والضريبة الوحيدة المفروضة عليهم وهي الخراج تجبى سنوياً من الذكور الذين تبلغ أعمارهم فقط ما فوق ١٥ سنة ، وذلك بنسبة حوالي عشرة أو خمسة او اثنين ونصف من الشلنات على كل فرد . وتعفيهم هذه الضريبة من جميع المطالب الأخرى . والفائدة التي كان هؤلاء يجنونها من وراء هذه المعاملة هي أنهم كانوا في آخر النهار يركنون هادئين مطمئنين بين أفراد عائلاتهم وليس من يعكر صفوهم ، بينما كان المسلم الفقير يجر أحياناً من عند زوجته وأولاده لكي يذهب الى ساحة الحرب . ورغم هذا فانهم لم يكونوا راضين عن الوضع . فهل وقفوا عند هذا الحد؟ كلا ... فالمسيحيون واليهود في تركيا ، في الوقت الذي كانوا ينهبون ويسرقون بالمكر والخداع ثروات جميع الطوائف الاخرى ، كانوا لا يكفون عن العويل والشكوى من الظلم والاضطهاد . ومن سوء الحظ فإنهم كانوا يلقون أذاناً صاغية من اولئك الذين يجهلون صفاتهم وأخلاقهم وحقيقة أمرهم في تركيا . ويمكن القول والتأكيد بأن العداوة السائدة نحو اليهود في بلدان اوربا هي أقوى مما عليها في تركيا . كذلك فان ما يضمره الروم الكاثوليك والبروتستانت من كراهية بعضهم بعضاً هو أكثر رسوخاً في الدول الاوربية من أية كراهية للطوائف في ديار السلطان . وليس في عالم المسلمين ما يمكن مقارنته برفض الكاثوليك الاسبان دفن موتى إخوانهم المسيحيين . فكل طائفة هنا من المسيحين لها كنائسها ومدافنها الخاصة بها ، والمخالطة العامة بين الافراد من مختلف المعتقدات الدينية هي أقل تقييداً وأكثر لطفاً ومجاملة نحو الطوائف المسيحية منها في البلدان الاوربية نفسها المعترفة بالمسيحية . ان هذه البلاد لا تعرف قتل الناس بسبب معتقداتهم وإذا كانت قد حدثت أعمال قتل لبعض المسيحين ، فانها لم تكن نتيجة لوجود كراهية عقائدية في نفوس المسلمين نحو إخوانهم المسيحيين ، بل في الحقيقة لكونها السلاح السياسي

الاول في أيدي المتمردين من سكان المدن الذي يستطيعون استخدامه ضد الحكومة . وفي بعض الحالات الاجرامية كان المسيحيون يمهدون لذلك بأنفسهم وذلك عن طريق تحديهم للقوانين التي يعيشون تحت ظلالها بأمن وسلام ، إذا لم نقل بحرية مطلقة .

★ ★ ★

لقد أعطت قوانين التنظيمات ، التي اوقفت العمل بعقوبة الاعدام في المناطق التي يحكمها الباشوات ، ثماراً مختلطة من الخير والشر ، ولقد كان من الحكمة والانسانية وضع قيود على الحكام الذين يجنحون للظلم والاستبداد ، خصوصاً من كان منهم في المناطق القريبة من القسطنطينية . لكن للمرء أن يتساءل عن حكمة وقف القصاص الذي كان يردع القبائل الفوضوية المترحلة في أطراف الامبراطورية العثمانية قريباً من عاصمة العراق . لقد رحب الاشرار في العراق بهذا القانون واعتبروه عفواً عاماً عن الجناية والجناة بينما استقبله الموقرون من الناس بالرعب . لقد ازدادت حوادث الاضطرابات ، والسرقة ، والقتل ، مع ان قانون بتر الايدي او الاقدام ، والوضع على الخوازيق ، وقطع رؤوس الاوغاد (يجب علي قول الحقيقة وان كنت أشعر بالاسف لضرورتها) كان يعمل به منذ زمن طويل في هذه المناطق فيؤتي أحسن الثمار وإن كان الامر يخلو من مرات يستغل فيها الباشوات نفوذهم لإساءة استعمال هذه الاحكام بإعدامهم اناساً يكرهونهم هم أكثر مما تكرههم الشعوب ، كما أن تنفيذ القانون كان يتطلب وقتاً طويلا . لذلك كنا نرى المذنبين بعد إدانتهم بجرائم قتل ، يتلاشون عقاب الموت الذي يستحقونه بوضعهم مدة طويلة في السجن لما يتطلبه الحكم من تصديق من القسطنطينية . وكان يجب تعديل هذا القانون بالنسبة للمناطق البعيدة فيسمح لها بتنفيذ الاحكام العادلة بعد إصدارها مباشرة . وانني لا أنكر أن سجن المدى الطويل يمكن أن يكون اشد وطأة على المذنب من الموت . ولكن مثل

هذه الطريقة في انزال العقاب غير مجدية في هذه البلاد حيث أن مفهوم التأديب وإعطاء المثل يجب ان يكون على مرأى من الناس ، انك هنا لا تستطيع أن تسجن بغلا لتمنع البغال الاخرى من الركل . فالرأي العام لم يصل بعد إلى مستوى كاف من الوعي لكي يفهم الدوافع في إصدار الاحكام التهذيبية المنصوص عليها في قوانيننا الاوروبية .

الضرائب المفروضة على المنتفك عام ١٨٥١–١٨٥٥ :

إن الزيادة المضطردة في طلب المال في هذه الفترة ، والتغييرات المتكررة في مشيخات القبائل ، تتمثل بوضوح في وضع قبيلة المنتفك . فقبل وصول نجيب باشا عام ١٨٤٢ كان على شيخ هذه القبيلة للدول مبلغ قدره مائة الف شامي(١) فقط . وبحلول خريف ١٨٥١ عندما كان فارس هو الشيخ كان تخمين الضريبة عليه (٢٠٠,٠٠٠) شامي .

وفي خريف ١٨٥١ تعهد الشيخ منصور بأن يدفع سنوياً مئتين واربعين الف شامي . لكن الشيخ صالح رفع هذا المبلغ ودفع ثلاثمائة الف . وفي أكتوبر عام ١٨٥٣ فرض على منطقة السماوة ، التي انفصلت عن سلطة المنتفق ، سنوياً مائة الف شامي . وتكفل الشيخ منصور أن يدفع سنوياً ثلاثمائة وعشرة آلاف شامي عن بقية أجزاء منطقته . وفي عام ١٨٥٥ إستمر الشيخ بدر بدفع ثلاثمائية وعشرة آلاف شامي سنوياً رغم النقص الذي طرأ على مساحة مقاطعته .

تمرد قبيلة آل بو محمد عام ١٨٥٥ :

في عام ١٨٥٥ تمردت قبيلة آل بو محمد ، القاطنة على ضفاف نهر دجلة أسفل العمارة لاسباب مالية وشرعت بنهب القرى ومهاجمة القوارب التي تعمل في النهر . وأصبح من المستحيل إخضاعهم فهم ما يكاد الجنود الاتراك يظهرون حتى يكونوا قد تلاشوا في الاهواز ، وبعد مرور ستة أشهر على تعطيل الملاحة في نهر دجلة قبلت الحكومة التركية أي مبلغ تتعهد القبيلة تلقائياً بدفعه .

(١) كان الشامي في ذلك الوقت يعادل شلنا انجليزيا واحدا وستة بنسات .

التنظيمات الادارية التركية ١٨٣٩ ـ ١٨٦١

هناك عدد من الحقائق تجذب اهتمام دارسي الادارة التركية ظهرت في سجلات ذلك الوقت . ويشتمل بعضها على تغيرات تدل على رغبة وحماسة السلطة المركزية في القسطنطينية المتمثلة في السلطان عبدالمجيد في إجراء إصلاح إداري شامل في مدن الاقليم . وهو اول سلطان يستخدم سلطته في عمل كهذا ويكون له اثره الواضح في مدينة بغداد . وتظهر الحقائق الأخرى في التخطيطات التركية في المحمرة .

التجنيد العسكري في بغداد عام ١٨٤٤ :

وفي أوائل عام ١٨٤٤ جرت محاولة لانشاء فرقة عسكرية محلية عن طريق التجنيد التطوعي فتم الحصول على حوالي مائتي شخص . وأحدثت الحركة فزعاً ما لبث أن عم المدينة تحسباً من انقلاب تلك المحاولة إلى تجنيد اجباري ، فهرب ثلاثة آلاف او اربعة آلاف من سكانها . وكتب لهذه المحاولة الفشل .

تعين دفتردارين او محاسبين عامين عام ١٨٤٥ :

وفي عام ١٨٤٥ عين اول «دفتردار» أو محاسب قانوني عام في بغداد أصبح معروفاً هناك لأول مرة وكان ذلك الموظف قد جاء ليعمل في بادىء الامر تحت توجيه مباشر من الحكومة المركزية حيث حلت سلطته محل الحاكم الاداري للباشوية في بعض شئون الايرادات ولا يدلك على ان هذه الوظيفة ذات الصلاحيات المركزية ما كان لها ان تدوم طويلا وهي على حال مواتية مثل ما حصل من تعسف وأعمال مالية مخزية في عهد نجيب باشا وخلفائه مند سنة ١٨٤٥ .

رسوم الاحتساب او الدخولية عام ١٨٤٧ :

وفي عام ١٨٤٧ تلقت بغداد امراً من القسطنطينية بالغاء رسوم «الاحتساب» أو الدخولية في المدن . ويمكن القول بأن هذا الاجراء كان

اسلوباً من اساليب الاصلاح المالي التي بدء بها في تركيا الغربية في ذلك الوقت . أما بالنسبة للعراق التركي فكان المفترض فيه بقاء هذه الرسوم سارية المفعول لسنين عديدة . وقد قام الدفتردار برحلته إلى البصرة لكي يرى ما اذا كان بالإمكان فرض ضريبة تحل محل رسم الدخولية .

لجنة راغب باشا عام ١٨٤٧ :

وأصبح الآن امر تأليف لجان تحقيق عملا مألوفاً . ففي عام ١٨٤٧ أوفدت واحدة منها برئاسة راغب باشا من القسطنطينية إلى نجيب باشا مع «فرمان» وسيف شرف واستقبل في بغداد بكثير من الهتاف . وقد كانت لديه تعليمات بأن يقوم بعملية تفتيش في البصرة ومناطق شط العرب عامة ، وكتابة تقارير عن انجح الوسائل لتحسين الاوضاع . وعن كيفية زيادة الايرادات المحلية ، وتحسين اوضاع الملاحة التركية في النهر . واعتبر الوكيل السياسي البريطاني مهام ذلك المندوب عملا سيثير الشكوك ليس لدى الايرانين الذين هم في نزاع مع الحكومة التركية على خط الحدود . بل لدى قبيلة المنتفك لاسباب أخرى ، وكان إنشاء باشوية منفصلة في البصرة في السنوات الثلاث الاخيرة نتيجة لانتداب راغب باشا .

وجود الكيخيا في بغداد عام ١٨٤٩ :

وفي عام ١٨٤٠ كان مكتب «الكيخيا» القديم ما يزال قائماً في بغداد . والكيخيا في الأصل هو عبارة عن موظف سري جداً يعمل في منزل الباشا ويصفه البيان أحياناً أنه أمين لماله وعضو في عائلته أكثر من كونه من هيئة موظفيه الرسميين . لكن بدا في عام ١٨٤٩ أنه أصبح موظفاً عاماً تعادل رتبته رتبه مساعد الوالي او المعاون كما يطلق عليه في هذا الوقت .

انفصال البصرة عن بغداد واقامة باشوية فيها في عام ١٨٥٠ :

وفي أواخر عام ١٨٥٠ كان الحاكم التركي العام في البصرة ما يزال يحمل لقب «المتسلم» ووظيفته هي كوظيفة القائمقام المتعارف عليها في هذا

العصر ، ويعمل تحت إمرة الباشا الذي هو والي بغداد . وفي عام ١٨٥٠ انفصلت مناطق البصرة فجأة عن مناطق بغداد وأصبحت تقريباً تحت إدارة باشا مستقل . وشملت باشوية البصرة الجديدة جميع المناطق التركية الواقعة على شط العرب وتلك التي على نهر الفرات بما فيها مناطق السماوة. ثم مناطق نهر دجلة ، ومناطق العمارة على ضفته الشرقية ، ومناطق ضفته الغربية في حدود شط العرب حيث تنتهي عند الحي ، او شط العراق. وعلى هذا الاساس فقد شملت مناطق البصرة مقاطعة قبيلة المنتفك بأكملها التي كان لسلطانها تأثير عظيم في تسيير الامور السياسية الداخلية للعراق التركي الاسفل والتي كانت اتصالاتها مع بغداد ضعيفة جداً . وعهد إلى باشا البصرة بأن يبعث بتقاريره إلى الباب العالي مباشرة . أما التقارير التي تتعلق بالقضايا العسكرية والمالية فيرسلها إلى حكومة بغداد .

وكان اول مسئول استلم زمام الامر في الباشوية الجديدة هو معشوق باشا ، الذي وصل بغداد في الثالث من إبريل عام ١٨٥٠ ثم غادرها في اليوم التالي لاستلام مهام منصب حكومته برفقة عدد من الضباط البحريين والموظفين المختصين الذين قدموا معه من القسطنطينية .



علاقات العراق التركي مع ايران ١٨٣٩ ـ ١٨٦١

أثناء هذه الفترة التي تستحوذ الآن على اهتمامنا ، كانت العلاقات بين تركيا وايران تصل أحياناً إلى درجة كبيرة من التوتر توشك فيها على الانقطاع . وقد أمكن تجنب وقوع حرب بينهما في إحدى المرات بفضل تدخل بريطانيا وروسيا اولا ، ثم بعمل انفرادي من قبل بريطانيا في مناسبة ثانية ، ذلك بأن منطقة حدود العراق التركي التي هي في الاصل المكان الذي توالدت منه بعض المشكلات الخطيرة بين هاتين الدولتين

الشرقيتين ، كانت ايضاً مسرحاً للإجراءات العدائية ، والوقائية وأعمال الوساطة التي كانت تنجم عن المنطقة ذاتها.

قضايا الحدود والاجراءات التي نتجت عن المعاهدة الثانية في « ارضروم » عام ١٨٣٩ — ١٨٤٧ :

لقد تضمنت معاهدة ارضروم الأولى التي عقدت عام ١٨٢٣عدداً من البنود الممتازة التي كان من شأنها ان تساعد على تحسين العلاقات التركية—الايرانية . لكن عند القيام بتنفيدها فشلت في تحقيق الامن والسلام على الحدود . وفي عام ١٨٤٢ حدث احتكاك بىن البلدين المجاورين وتوتر الوضع إلى حد أصبحت الحرب بينهما محتملة الوقوع . ثم نشأت صعوبات كثيرة مشتركة نحو كيفية السيطرة على أعمال النهب وقطع الطرق التي كانت تقوم بها القبائل المقلقة في مناطق الحدود الواقعة شمال بغداد . لكن كان هناك ايضاً مشكلات أضخم مطروحة على بساط البحث . وكان العمل الذي قام به الاتراك بتدمىر مدينة المحمرة المتنازع عليها في عام ١٨٣٧ قد الحق ضرراً كبيراً بالحكومة الايرانية فطلبت تعويضاً تعادل قيمته حوالي مليون جنيه استرليني . ثم إن الحكومة التركية في بغداد آوت بعض الاشخاص المطالبىن بعرش إيران وخصصت لاثنىن منهم مرتبات مالية بالاضافة إلى آخرين منهم قدموا من بريطانيا حيث كانوا في زيارة لها. وفي عام ١٨٤٠ احتلت قوة عسكرية ايرانية السليمانية وهي عموماً من ملحقات بغداد . وفي السنة ذاتها قام شاه ايران بنفسه بجمع ثلاثة عشر الف رجل مزودين ببعض بنادق الميدان وعدد كبىر من الجمال ، وظهر على أنه يتقصد الهجوم على مدينة بغداد . لكن اقنع (١)

(١) على حد قول « ليارد » فان رجوعه كان نتيجة لضغط روسى خوفا من أن تقدم بريطانيا على الوقوف بجانب تركيا فى حالة نشوب نزاع . كتاب ليارد « المغامرات الاولى » المجلد الاول ، صفحة ٢٤٨ . راجع ايضا كتاب متفورد « الزحف الارضى » المجلد الاول ، صفحة ٣٦٠ .

أخيراً بالرجوع من «كانكوفار» . واعتبر الاتراك الحملة العسكرية التي ارسلها حاكم عربستان الايراني إلى الفلاحية والمحمرة بمثابة رد على عملهم الذي قاموا به في المحمرة عام ١٨٣٧ حينما كانت تحت ايدي الايرانيين . ووصل الوضع عام ١٨٤٢ إلى الدرجة القصوى من الخطورة حينما عمدت السلطات التركية في السليمانية إلى تنظيم فرقة عسكرية وشنت بها هجوماً مفاجئاً على المقر الصيفي للوالي الايراني في وادى أرديلان . وكان الايرانيون في هذه المرة هم المعتدين الفعليين ، لكن الحقيقة لم تظهر إلا فيما بعد . ولم يمنع ذلك الحكومة الايرانية من التوسل إلى سفير بريطانيا(٢) وروسيا في القسطنطينية واحرزاها نجاحاً في هذا الصدد وشرعت الدولتان في حشد الجنود على كلا الجانبين من الحدود . وبناء على نصيحة السفيرين الوسيطين وضغط الوكلاء البريطانيين والروس ممن وصلوا إلى الموقع توقفت الاستعدادات العسكرية التي كانت تهدد بقيام حرب مع تردد شديد من جانب الاتراك .

واتفق بعد ذلك على تأليف لجنة مشتركة تضم السفيرين المفوضين لتركيا وايران تساعدهما وفود تمثل الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا ، وان تجتمع هذه اللجنة في «ارضروم» لأجل التحقيق ، ثم إنهاء مشاكل الحدود والقضايا الأخرى المتصلة بالنزاع اذا امكن . وكان المندوب البريطاني هو الرائد وليامز(١) وشاركه في البداية المستر كيرزون من

---

(٢) كانت الرسائل المهمة التى تتعلق بهذا الوضع قد حملها المستر ليارد الى الرائد تايلور ، الوكيل السياسى البريطانى بعد أن أخذت الحالة فى التدهور . ثم حملها هذا بدوره الى السفير البريطانى فى القسطنطينية فى شهر مايو ـ يوليو ١٨٤٢ . راجع كتاب ليارد المذكور اعلاه المجلد الثاني ، صفحة ٣٦٦ .

(١) الرائد وليامز كان المرشح الاول ، لكنه سقط مريضا . فحل محله المستر كيرزون الذى كان فى هذه الفترة يعمل سكرتيرا خاصا للسر ستافورد كانتج فى القسطنطينية . وعندما تم شفاء الرائد وليامز سافر هو والمستر كيرزون الى ارضروم كمندوبين مشتركين . وفى اكتوبر عام ١٨٤٣ ، وبينما كان فى ارضروم اصيب المستر كيرزون =

السفارة البريطانية في القسطنطينية . وكان اول اجتماع عقده المندوبون في ارضروم في ١٥ مايو ١٨٤٣ . وكانت الصعوبات التي جابهت اللجنة في بادىء الأمر ناتجة عن المجازر الاخيرة التي قام بها الاتراك ضد الايرانيين والرعايا الآخرين من الشيعة في كربلاء . وعن طريق المداولة والمناقشة استمرت الاجتماعات في ارضروم حتى مارس عام ١٨٤٤ حيث تعطلت نتيجة للوقاحة التي ابداها المندوب التركي انور بيه(١) نحو طلب زميله الايراني ميرزا تقي خان(٢) بالسماح للشيعة ببناء مساجد خاصة لهم في تركيا . وكان ان تحولت المفاوضات الرئيسية بعد ذلك إلى اوروبا وبقي أعضاء اللجنة ينتظرون النتيجة في ارضروم . وكما كان يحدث دائماً ، قام جماعة من أهل السنة في عام ١٨٤٦ بمحاصرة ونهب منزل المندوب الايراني ولم تتحرك السلطات التركية لمساعدته ، مع أن الرائد وليامز خاطر بحياته في سبيل انقاذ المسئول الايراني . وقتل أيضاً اثنان من معتمدي الممثل الايراني . واستلم مبلغ ثمانية آلاف دولار كتعويض من الحكومة التركية .

وأخيراً وفي ٣١ مايو عام ١٨٤٧ وقع المندوبان التركي والايراني ، انور أفندي وميرزا تقي خان المعاهدة الثانية في ارضروم بحضور

= بحمى الدماغ فاضطر بعد شفائه للعودة الى وطنه . وكان قبل ذلك قد اوصى السفير البريطاني في القسطنطينية السر سترافورد كاننج بتعيين المستر ليارد ، مندوبا مشتركا لبريطانيا في المباحثات ، لكن توصياته لم تجد قبولا من اللورد ابردين السكرتير البريطاني للشئون الخارجية . واخيرا منح اللورد بالمرستون الذى كان قد خلف اللورد ابردين في منصبه ، المستر ليارد عضوية بريطانيا في الوفد ، لكن في هذا الوقت كان المستر ليارد قد حصل على عمل آخر .

(١) كان المندوب التركى الاول هو نيازى افندى الذى عمل سفيرا لبلاده في لندن وفيينا . لكنه توفى قبل بدء المفاوضات في ارضروم . فحل مكانه انور افندى الذى كان سكرتيرا له .

(٢) كان المندوب الايرانى الاول هو ميرزا جعفر الذى كان سفيرا لبلاده لدى الباب العالى . لكن المرض جابهه وهو في طريقه الى ارضروم . فعاق ذلك تقدمه الى ابعد من « تبريز » .

المندوبين البريطاني والروسي الرائد وليامز والرائد رينيير وتبودلت نصوص المعاهدة في القسطنطينية في ٢١ مارس ١٨٤٨ .

وكانت بنود المعاهدة الرئيسية التي تتعلق بمنطقة الخليج كما يلي :

معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ :

فيما يختص بالقضايا المالية ، فقد اتفق الجانبان على اسقاط مطالباتهما واستثني منها رسوم معينة على المراعي والخسائر التي لحقت بكل منهما منذ عام ١٨٤٥ مما حققته لجنة مشتركة أجرت تحريات في الشكاوى المتبادلة بين الطرفين . وحالت نصوص المعاهدة بوجه عام ، كما سنرى دون تحقيق طلب ايران للحصول على تعويض بسبب الاضرار التي الحقها الاتراك عام ١٨٣٧ في المحمرة وفي كربلاء عام ١٨٣٤ .

وبالاشارة إلى قضية الحدود ، فان الحكومة التركية تعهدت رسمياً بالسماح لدولة ايران بوضع يدها ، بسيادة تامة ، على مدينة المحمرة ، وجزيرة خيضر (عبدان و المرسى) . وأيضاً على الجزر الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب التي تقطنها قبائل معترف بها بأنها من رعايا إيران . وكذلك يحق للسفن الايرانية التمتع بحرية كاملة في الملاحة بشط العرب من مصبه حتى النقطة التي تلتقي فيها الحدود التركية الايرانية على الضفة الشرقية . أما الحدود الممتدة من المحمرة في الجنوب حتى « زهائي » في الشمال فلم يأت ذكرها في المعاهدة مطلقاً . لهذا تقرر ترك أمر تسويتها ، بموجب بند نهائي ، إلى معاهدات لاحقة .

أما بخصوص إدارة الحدود فقد تقرر بأن تجبر كل قبيلة بأن تقطن فقط على جانب واحد من الحدود ، وأن أعمال الغارات والجرائم التي ترتكب عبر الحدود فيجب أن تتولى المعاقبة عنها السلطات الحدودية المسئولة في موقع كل غارة ، كما تقرر وضع جنود في المراكز الملائمة لردع القبائل التي تقوم بالنهب وقطع الطرق .

وتضمنت المعاهدات بنوداً أخرى باطلاق الحرية للحجاج الايرانيين بتأدية فرائض الحج في تركيا دون كدر او ازعاج ، وحماية التجار

الايرانيين والرعايا الآخرين منهم ومعاملتهم بعين الاعتبار ، وأن تعترف الحكومة التركية بالقناصل الذين تعينهم الحكومة الايرانية لأي مكان في تركيا يمكن أن يمثلوا فيه (ما عدا مكة والمدينة) ومنحهم الامتيازات التي يتمتع بها قناصل الدول الأخرى . وكانت هذه الترتيبات الأخيرة متبادلة بين الدولتين ، فتعهدت ايران بموجب المعاهدة بأن تحمي رعايا الاتراك وتعترف بالقناصل الذين تعينهم الحكومة التركية في ولاياتها .

وصدقت المعاهدة مع تفسيرات معينة لبنودها أعدها السفيران الوسيطان في القسطنطينية ، اللورد كاولي والمسيو تيتو استجابة لطلب من الباب العالي وقد نالت التفسيرات موافقة كل من الحكومة التركية والمندوب الايراني . ثم ضمت هذه التفسيرات في مذكرة مشتركة باسم الممثلين الوسيطين وقدمت إلى الباب العالي ، وكانت لا تخلو من الاهمية فهي تبين بأن (مرسى المحمرة) يعني به المكان المقابل لتلك المدينة وضمن قنال الحفر ، وان الاماكن التي اعطيت إلى ايران في المنطقة المشار اليها تشمل المرفأ ومرسى المحمرة ، وأيضاً جزيرة خيضر ، وبذلك فالباب العالي لم يتخل عن أراض أخرى أو مرافيء يمكن أن تقام في المنطقة المذكورة ، كما أصبح لا يحق للدولة الايرانية تحت أي ادعاء بأن تطالب بالمناطق الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا بالاراضي التي تخص تركيا في الضفة اليسرى ، حتى في حالة إقامة القبائل الايرانية ، بشكل جزئي أو كلي ، على الضفة او الاراضي المذكورة ، وان جميع التعويضات التي تطالب بها الدولة الواحدة الاخرى قد أصبح أمرها مقضياً ، فيما عدا تعويضات الافراد الخاصة التي تنظر فيها اللجنة المشتركة المؤلفة للتحقيق في الخسائر الاخيرة ورسوم المراعي . كذلك شملت مذكرة السفيرين التفسيرية تأكيداً أكثر وضوحاً يتعلق بالمعاملة المتبادلة للقناصل ورعايا الاتراك في ايران . وقد نقل ذلك الى الباب العالي وأعلم بأن الحكومة الايرانية في ايران قد اقرته كما أخبر الباب العالي في نفس الوقت بأن الشاه قد وافق على أنه طالما ان تركيا لا تقوم بانشاء تحصينات على الضفة

اليمنى من شط العرب المقابلة للحدود الايرانية ، فان ايران تتعهد من جانبها أن تمتنع عن بناء تحصينات مماثلة على أي قسم من الضفة اليسرى المعطاة لها بموجب المعاهدة .

ويمكن لنا الآن بحث حالة الشئون التي طرأت محلياً على أجزاء معينة على الحدود أثناء الفترة التي تخللت موافقة السلطان عبد المجيد وإنجاز المعاهدة الثانية في ارضروم .

الاحوال على حدود البصرة ــ المحمرة عام ١٨٣٩ــ١٨٤٦ :

لقد رأينا أن الاتراك عندما سحبوا جنودهم من المحمرة بعد الحملة العسكرية عام ١٨٣٧ تركوا لشيخ كعب سيادته على المناطق التي تحت نفوذه مع بقاء ولائه لتركيا .

١٨٤١ :

على أن الشيخ ثامر اضطر سنة ١٨٤١ كما اوردنا بالتفصيل في تاريخ عربستان إلى الانسحاب من الفلاحية إلى المحمرة حيث التمس من الاتراك العون والتأييد في وجه مطالبة ايران له بدفع متأخرات العوائد وتحريكها قوات كبيرة نحو منطقته ، وعندها أبلغ حاكم عربستان الايراني حاكم البصرة التركي عزمه على ملاحقة شيخ المحمرة الهارب وطلب منه معاونة الاسطول التركي لمنعه من الفرار عن طريق البحر . وقد تردد الاتراك بىن مساعدة الرجل التابع لهم والتنصّل منه . فالتجأ الشيخ ثامر للمرة الثانية إلى الكويت . وعندها احتل الحاكم الايراني المحمرة وهدد بالتقدم إلى الدعيجي ، لكن موقف العرب المحليىن نحوه منعه من تنفيذ أي مخطط آخر له . وقدم الاتراك احتجاجاً متأخراً وسارت مظاهرة ضد حركة الايرانيىن ، لكنها قوبلت من جانبهم بالتجاهل وعدم الاهتمام . وأكد الحاكم الايراني تعيىن نفسه مسئولا عن عربستان ومشيخة كعب الشاغرة .

: ١٨٤٢

وفي عام ١٨٤٢ ، وعلى أثر فرار الشيوخ الجدد وتقهقر الحاكم الايراني إلى الجهة الشرقية لمعالجة متاعب طرأت في قسم آخر من منطقته ، تلقى حاكم البصرة التركي أمراً من باشا بغداد باعادة الشيخ ثامر إلى مركزه ومطالبة الايرانين بمغادرة المحمرة . لكنه كان واضحاً في هذا الوقت ان الشيخ ثامر قد فقد نفوذه على قبيلته الخاصة ، حتى مؤيديه من الأتراك بدأوا يستخفون به ، فآثر أن لا يأخذ على عاتقه أي إجراء فعلي في هذا الصدد . أما بخصوص الطلب بجلاء الايرانيين عن المحمرة فيبدو أن الايرانين أجابوا على ذلك بادعائهم حقهم في جميع الضفة اليسرى من شط العرب إلى «القرنه» ، حيث أن شط العرب في ذلك الوقت كان يبدأ عند نقطة التقاء نهري دجلة والفرات في القرنه .

: ١٨٤٣

وفي السنة التالية وردت اشاعات إلى الشيخ جابر ، رئيس المحيسن والحاكم الحقيقي للمحمرة ، بأن لجنة ارضروم التي اجتمعت مؤخراً يحتمل أن تضع في النهاية منطقة المحمرة بيد السلطة التركية وانها قدمت اقتراحات إلى الساطات التركية تتضمن الشروط التي يسمح له بموجبها حكم المحمرة . ويبدو أيضاً أنه رافقت قضيته هذه صعوبات وجد نفسه فيها في ورطة مع سلطات الاقليم الايرانية . لكنها انتهت دون نتيجة معينة .

: ١٨٤٤

في غضون ذلك كان ثامر شيخ كعب ، قد ارتحل من الكويت ملجأه الاول إلى البصرة ، واستقر فيها كمالك بيوت واراضٍ وبساتين . وفي عام ١٨٤٤ ، وبناء على اقتراح باشا بغداد وبمساعدة من السلطات البريطانية التي كانت معظمها تحبذ ادعاء تركيا بحقها في المحمرة ، مَثُلَ الشيخ ثامر أمام اللجنة في ارضروم نيابة عن الجانب التركي وأعطى لها

دليلا يتعلق بالوضع الدولي لقبيلة كعب . وفي إبريل عام ١٨٤٤ ، وفيما كان الرجل عائداً من رحلته احتجز في بغداد بناء على طلب الوكيل السياسي البريطاني لئلا يثير ظهوره ثانية في البصرة اضطرابات في المناطق المجاورة للمحمرة ولأن قضية الحدود لم تحل بعد . وأخيراً ، وبعد مرور ثلاثة أشهر على حجزه في بغداد سمح له بالسفر إلى جهات وطنه على أساس إعطاء تأكيدات ملائمة .

١٨٤٥ :

وفي أثناء هذه الفترة الحرجة ، ارسل حاكم عربستان الايراني فرقة من الجنود المشاة ، مزودين بمدفع واحد ، إلى المحمرة كحامية عسكرية وربما لاخذ الحيطة من وقوع هجوم مباغت يشنه الاتراك والشيخ ثامر . على ان الغرض الحقيقي لتلك التحركات كان تحصيل الايرادات من الشيخ جابر الذي كان ما يزال متسلماً زمام الامر في المنطقة . وأول ما نتج عن ذلك كان هرب شيخ المحيسن عبر شط العرب إلى الحدود التركية حيث كان شيخ كعب المطرود قد سبقه واستقر هناك . وتقدم الباب العالي باحتجاج على عودة الاحتلال العسكري الايراني للمنطقة المتنازع عليها والتي ما زال أمرها معلقاً . وشرع الايرانيون بتوسيع وتحسين التحصينات في المحمرة ، بينما رحل عدد كبير من قبيلة كعب من الضفة الايرانية إلى الضفة التركية من شط العرب ، ربما نفوراً من وجود الحامية العسكرية بجوارهم ، وفشلت كل المحاولات لحملهم على العودة . وفي حوالي نهاية عام ١٨٤٥ حاولت السلطات الايرانية اقناع الشيخ جابر بالعودة إلى المحمرة بمنحه شروطاً مفيدة . لكنه خاف من الغدر به وفضل الا يخاطر بنفسه كي يصبح في قبضة حكمهم وفي هذا الحين لجأ مسالم بن بركات ، وهو عضو آخر من أسرة كعب الحاكمة وأحد الطامحين لكرسي المشيخة ، إلى الضفة التركية من النهر هرباً من الشيخ المعترف به من الإيرانيين كأمر واقع وأخذ يعمل ضده . وقد أظهرت السلطات التركية موقفاً لائقاً نحو اللاجئين ، فامتنعت من

استغلال وجودهم في تدبير المكائد . ويبدو أن اتخاذها هذا الاتجاه نتج عن تأثير الوكيل السياسي البريطاني في بغداد بوصفه ممثلا لإحدى الدولتين الوسيطتين في ارضروم والذي كان لنصيحته ، دون شك ، شأنها في هذا الموضوع .

١٨٤٦ — ١٨٤٧ :

ويبدو أن استمرار وجود الحامية الايرانية في المحمرة ، رغم صغر حجمها لم يسبب اضطرابات في البصرة . ومن باب التهدئة والحفاظ على الحق التركي في المحمرة ، وضعت عام ١٨٤٦ سفينة حراسة تركية على مصب نهر قارون . فاعترضت الحكومة الايرانية بشدة على وجودها وقبل الباب العالي نقلها على أساس إحلال ممثلين بدلا منها . لكنها استمرت في التجول في المناطق المجاورة . وأجاب الباشا على احتجاج قدم إلى بغداد ، ربما من الوكيل السياسي البريطاني بأن السفينة لا تؤثر ، بأية حال من الاحوال على الحركة التجارية في المحمرة . ولم يكن هذا هو بيت القصيد ، بل كانت هناك شكوى واحدة على الاقل قدمت إلى بغداد عام ١٨٤٧ من مركب كان متوجهاً إلى المحمرة فاجبرته السفينة على الذهاب إلى البصرة أولا لدفع الرسوم على جميع حمولته هناك . وأخيراً ، وبناء على طلب الوكيل السياسي البريطاني ، وبموجب طلب تلقاه من الوزير البريطاني في طهران ، وافق الباشا على سحب السفينة إلى البصرة وأصدر أمراً قطعياً في ذلك الشأن .

وفي النهاية ، وبعد اعطاء المحمرة لايران بموجب المعاهدة الثانية في ارضروم ،عاد الشيخ جابر إلى هناك ، وحصل على اعتراف رسمي كحاكم للبلدة . لكن الشيخ ثامر لم يتمكن أبداً من استرداد مركزه كرئيس لكعب .

الاحوال على حدود بغداد-كرمنشاه عام ١٨٣٩-١٨٤٧ :

يمكننا الآن تقديم لمحات عن شئون الحدود على الناحية الشمالية . ففي مايو عام ١٨٤٣ أخبر باشا بغداد الرائد فارانت ، الذي عين موقتاً

بعدئذ كمندوب خاص للحكومة البريطانية لشئون الحدود في بغداد ، أنه رغم الاحتياطات التي اتخذت لمنع حوادث الاحتكاك القبلي ، فان قسماً من قبيلة جاف الكبيرة القاطنة في السليمانية قامت بغارات مفاجئة داخل أراضي ايران وسلبت القبائل هناك . وقد كتب الباشا إلى حاكم السليمانية يطلب منه اتخاذ إجراء سريع وشاف في الموضوع . وبعث أيضاً الرائد فارانت برسائل عن طريق القنصل الايراني في بغداد إلى نفس الحاكم المحلي والحاكم الايراني المدني للسنّة أبدى فيها رغبته اليهما بمحافظة الرعايا الاكراد على الامن والنظام . لكن هذه المحاولة لم تجد نفعاً .

وفي ديسمبر من السنة نفسها أفاد الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، الذي عاد واستأنف مهمته في الاشراف على سير العلاقات على الحدود بعد مغادرة المندوب الخاص ، بأن قسماً من قبيلة جاف التي هاجرت إلى إيران قد رجعت باختيارها إلى تركيا . فأزالت بذلك ثقلا هاماً ، لأن الحكومة التركية كانت قد طالبت بتسليمهما إياها ، فرفضت الحكومة الايرانية طلبها ، واستمرت القبائل الكردية في ارتكاب أعمال نهب طفيفة على الحدود لم ينتج عنها عواقب خطيرة . لأن السلطات المحلية التي تمثل كلا الجانبين على الحدود كان باستطاعتها ، اذا رغبت القيام بعمل مشترك دون التضحية بكرامة حكومتيهما المعنيتين أو الاضرار بمصالحهما.

وفي مارس عام ١٨٤٧ زاد الوضع سوءاً على الحدود ولم تكن معاهدة ارضروم الثانية قد وقع عليها بعد . وأفاد الوكيل السياسي البريطاني في بغداد بأن القبائل القاطنة على الجانب الايراني يئست من أية وصاية فبدأت تطرح عنها كل اعتبار للسلطة وتعمل على احلال العدالة بأنفسها على طريقتها البربرية الخاصة وحسب ما تقتضي بذلك الظروف . ورافق هذا اعتداءات واعمال سلب بالجملة وخسارة في الارواح وأصبحت تتكرر في كل يوم . وكما اعتقد فانه من الصعب إعادة الأمن والنظام دون القيام بعمل عسكري واسع النطاق » . ونجح العقيد رولينسون ، بواسطة المفوضية في طهران ، في الحصول على رسالة كتبها

حاكم «كرمانشاه» بخصوص ارسال ضابط ايراني إلى الحدود ، ولما عرف باشا بغداد بهذا الموضوع امتنع عن ايفاد أي شخص للتعاون مع المندوب الايراني مدعياً أن التجارب السابقة جعلته لا يثق بنوايا الايرانيين . وأنه يمكن له فقط الاقدام على هذه الخطوة في حالة ضمان الوكيل السياسي البريطاني التوصل من مثل تلك الاجراءات إلى نتيجة مرضية . وكتب رسالة إلى العقيد رولينسون بهذا الخصوص ورجاه أن يبعث بترجمتها إلى القسطنطينية وطهران . لكن الرسالة ترجمت للحكومة الايرانية بلهجة عدائية بحيث صارت تدل على أن طلب إيفاد ممثل تركي إلى الحدود قد رفض .

معاملة الرعايا الايرانيين في العراق التركي عام ١٨٣٩-١٨٤٧ :

ويبدو ان موقف الرعايا الايرانيين خلال فترة الترقب هذه لم يكن مما يحسد عليه . وفي عام ١٨٤٦ تقدموا بشكوى ذكروا فيها بأن ضرائب داخلية غير قانونية قد فرضت على تجارتهم ، وان رسوم الدفن في الاراضي المقدسة في كربلاء والنجف قد زيدت ، وأنه قد منحت احتكارات ضارة لغسل الاموات في المدن المقدسة ، وانه تضاعف رسم الدخولية المفروضة على الايرانيين الذين يعبرون معدية الكوفة بالقرب من النجف ، وأنه فرضت الآن ضرائب كانت ملغاة من قبل المدافن حتى في «الخيمهجة» في كربلاء ، وأنه فرضت ضريبة على الحجاج الايرانيين القادمين الى مكة ، وأن الايرانيين الزموا اسوة بالاوروبيين بحمل جوازات سفر ، وأنه لا حماية كافية للحجاج الايرانيين ، حتى إنهم لا يعوضون عن الخسائر التي يلحقها بهم المعتدون ولو القي القبض عليهم . وكان بعض هذه الشكاوى لا يستند إلى براهين ثابتة ، وأخرى منها ليست بذى بال . لكن الحقيقة تبقى بأن الرعايا الايرانيين كانوا يعاملون بطريقة عدائية مستمرة من جانب السلطات المحلية التركية . ويقع الخطأ جزئياً على الاقل ، على الحكومة الايرانية نفسها . ففي مارس عام ١٨٤٣ كتب الوكيل السياسي البريطاني ما يلي : « رغم أنه قد مضى الآن ثلاثة

أشهر ونّيف على وفاة القنصل الايراني فان الحكومة الايرانية لم تعمد إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحلال بديل عنه . وان جهودي الرامية إلى حماية المصالح الايرانية في بغداد أثناء فترة الترقب ليست غير معترف بها أو غير مدعومة من طهران وحسب بل إن محاولاتي احبطت لا بسبب إلا لأنني راغب بحمية وغيرة على تأدية خدمة مخلصة في هذا المجال . وفي نفس الوقت كنت في كل موقف أدافع فيه عن القضايا الايرانية اسيء إلى وضعي مع نجيب باشا وإلى سلامة الحقوق البريطانية وأتعرّض للتصادم مع القنصل العام الفرنسي . وأخيراً وجدت نفسي مضطراً أن أبقى ، إلى حد ما ، بعيداً عن جو هذه القضايا ولا اتدخل فيها » .

تخطيط الحدود التركية الايرانية بموجب معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٨ – ١٨٥٢ :

وفي عام ١٨٤٨ تألفت لجنة لتخطيط الحدود بموجب معاهدة ارضروم الثانية . وقد احتوت على كل من درويش باشا ممثلا عن تركيا ، وميرزا جعفر خان ، ممثلا عن ايران كعضوين رئيسين وعلى المندوبين البريطاني والروسي الرائد وليامز والرائد تريكوف كمساعدين وكان المساح البريطاني هو الكابتن جلاسكوت والمساح الروسي هو م. أجرانوتيش . وعين المستر دبليو. ك. لوفتس(١) جيولوجياً ملحقاً باللجنة البريطانية ، فانفصل بذلك إلى حد بعيد عن مهماته الاساسية المتعلقة بالآثار

١٨٤٩ :

واجتمعت اللجنة عام ١٨٤٩ في بغداد . غير أن اجراءاتها تعطلت بسبب تأخر وصول المندوب التركي ، الذي كان منهمكاً في أعمال يتخذها من جانب واحد على الحدود الشمالية ، ثم راح يتجول في الموصل معرقلا مجيئه ، فتأخر بذلك كثيراً عن الحضور إلى مكان الاجتماع

---

(١) كان قد عين المستر لوفتس فى المسح الجيولوجى للهند . وتوفى عام ١٨٥٨ بينما كان عائدا الى وطنه من ذلك البلد .

في موعده . وانقضى صيف عام ١٨٤٩ في بغداد ، وفي الخريف قام الاعضاء البريطانيون والروس والاتراك بجولة في الحلة والنجف وكربلاء حيث دخلوا فناء الضريح في النجف فأثار ذلك سخط الشيعة ، عندها لم يجازفوا بالتقدم نحو ضريح الإمام علي .

١٨٥٠ :

ولم تبدأ المفاوضات إلا في يناير عام ١٨٥٠ في المحمرة . وكان الوقت صيفاً . وقد ضُربت اربعة مخيمات ضمت أعضاء اللجنة . الذين عانوا الامرين من شدة الحر والبعوض ومن مرض جلدي غريب . وللفرارمن هذه المتاعب قام الممثلون البريطانيون بجولة في الهضبات الايرانية ففقدوا واحداً منهم مات هناك وقد اعطى المندوب التركي ، الذي كان تشدد موقفه لا يوحي بأمل ما منذ البداية دليلا على موقفه غير التصالحي بادعائه بحق تركيا في جزء كبير من المنطقة إلى شرق وشمال المحمرة بالاضافة إلى « كوبان » حيث تقع الممتلكات التركية إلى غربي شط العرب وبذلك فهو يطالب بمدينة وميناء ومرسى المحمرة شاملة جزيرة عبدان . وقد قام هذا المندوب أيضاً بأعمال مسح انفرادية واستقصاءات احصائية بين القبائل الايرانية التي تحيط بالمحمرة كما حاك الدسائس مع رؤسائها ، ثم أخذ يصدر عن بيانات حماسية . وقد أكد المندوب الايراني ، حتى لا يفوقه زميله في وقاحة الادعاءات ، بأن حقوق ايران على الضفة اليسرى من شط العرب تمتد بعيداً إلى ما فوق ذلك النهر عند التقائه بنهر «المسيب» . وهي نقطه تبعد عدة أميال فوق البصرة . ويمكن تلخيص الاسس التي تستند عليها كل منهما بالكلمات التالية :

« السيادة المطلقة القديمة على القبائل القاطنة هناك » . وبادر المندوبان البريطاني والروسي إلى اقتراح خط يقسم ما بين أقصى الحدود التي ادعاها الفريقان ووافقت عليها الحكومتان الوسيطتان . لكنه قوبل بالرفض من جانب الباب العالي . أما موافقة الحكومة الايرانية فكانت مشروطة .

وذهب المندوب التركي بعيداً إلى حد الاقتراح في فبراير عام ١٨٥٠ بوقف أعمال جباية الضرائب التي تقوم بها السلطات الايرانية في المحمرة وان يتم سحب الموظفين والجنود الايرانيين منها ، نظراً لانها لم تسلم بعد رسمياً إلى ايران(١) . وشدد على قوله بوجوب عزل الشيخ جابر الذي كان الايرانيون قد اعترفوا به كحاكم على المحمرة . بالاضافة إلى طلبات أخرى مثيرة . وعلاوة على ذلك ، ورداً على استبدال العلم الايراني المحلي لحكومة الشاه المحلية في المحمرة الذي مضى على رفعه ستون سنة بالعلم الامبراطوري الإيراني في عملية دلّت على الغرور وقلة الادب فقد قامت بوارج البحرية التركية بالظهور في الموقع وقامت لفترة بمحاصرة نهر قارون .

١٨٥١ :

وحوالي نهاية ١٨٥١ وبعد ورود اشاعات بأن قوات ايرانية كانت قادمة للدفاع عن المحمرة ، وافق المندوب التركي ، الذي كان لا يزال في « روهاب » مع بقية أعضاء اللجنة ، خطياً على تعليق قضية الحدود إلى حين يوجد لها حل نهائي على أن لا يباح لاي من الطرفين خلال مدة التعليق المطالبة بأي حق في منطقة المحمرة . وبمعنى آخر ، وهو امر لمصلحة الجانب الايراني ، وجب الحفاظ على الحالة الراهنة في المنطقة . وكانت هناك نقطة في مصلحة الاتراك بشأن جزيرة المحلة (أو حاجي سلبوق) التي كان للسلطات الايرانية وكيل فيها حيث ووفق على رفض المندوب التركي لاعتبارها جزءاً من عبدان ، فتقرر سحب الموظف الايراني منها موقتاً .

ولم يكن من مصلحة المندوب التركي أو حكومته أن تستمر هذه

---

(١) كان قد تم التنازل عنها الى ايران بمعاهدة ارضروم التى تعمل اللجنة بموجبها • لكنه يظهر ان درويش باشا كان يأمل ايجاد وسائل لنقض نصوص المعاهدة •

الترتيبات المؤقتة . وتبين ذلك من تصرف معشوق باشا حاكم باشوية البصرة الجديدة الذي أخذ لاجئين من المحمرة ووضعهما تحت حمايته وشملهما برعايته . وهما سليمان الغضبان وموسى الجنديل وأمدهما بدار للسكن في الجانب التركي من شط العرب المقابل لجزيرة الحاجي سلبوق دون الاكتراث باحتجاجات الشيخ جابر . وسكن الاخير في منزل مصادر في البصرة كان في السابق ملكاً للحاجي جابر وأخذ يقوم بأعمال القرصنة ونهب السفن المحلية في شط العرب .

وكانت قد جرت قبلا محاولة لتخطيط الحدود في منطقة زوهاب الواقعة بين بغداد وكرمانشاه قام بها العقيد رولينسون ، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، والقائد فيلكس جونز ، من البحرية الهندية ، وأدى ذلك إلى خلاف بين درويش باشا وزملائه . وقد طلب درويش باشا في مندالى بتاريخ ١٩ يناير ١٨٥٢ ، وعملا بتعليمات من حكومته ، نقض ما يسمى بالحالة الراهنة في المحمرة وزوهاب ، وانزال العلم الايراني في المحمرة ، وعزل الحاجي جابر ...الخ . ولعدم وجود استجابة لطلباته فقد أعلن أنه سوف لن يتعاون من الآن فصاعداً مع بقية أعضاء اللجنة وبهذا ، وبسبب اصراره ، قرر المندوبون الآخرون السير نحو الجهات الجنوبية عبر الحدود حيث قاموا بعمليات تخطيط لمنطقة الحدود من مندالي إلى الحويزه ، ولم يلاقوا خلال قيامهم بعملهم أي فشل رغم معارضة درويش الشديدة الذي ارتد بنفسه إلى بغداد.

بعد ذلك جرت محاولة في القسطنطينية لاستبدال التحكيم الذي تتولاه بريطانيا وروسيا . لكن هذه المحاولة فشلت لعدم قبول الباب العالي الاقتراح . وحددت مهمة المندوبين الوسطاء ، بعد انسحاب الممثل التركي ، في القيام بأعمال التخطيط وجمع المعلومات المفيدة . وفي نهاية إبريل عام ١٨٥٢ ، تقريباً في الوقت الذي الحق فيه الملازم جاكسون باللجنة البريطانية ، كان قد تم التخطيط ابتداء من الطرف الشمالي

لزوهاب حتى الخليج ، وفي مايو عاد المندوب التركي فانضم إلى زملائه في اللجنة . وذلك بقصد إعاقة عملهم بتدبير الدسائس مع القبائل الايرانية اثناء إتمام التخطيط في الجهات الشمالية حتى جبال ارارات .

إجراءات اضافية عام ١٨٥٣ – ١٨٥٧ :

وفي اوائل عام ١٨٥٣ سافر الرائد وليامز إلى انجلترا في اجازه ، وأدى اندلاع حرب القرم لاحقاً إلى توقف موقت للتعاون الانجلو روسي في أمر الحدود العراقية التركية . وبعد ذلك بقليل وضعت حرب القرم اوزارها . وفي نوفمبر عام١٨٥٧ انتقل مقر اللجنة البريطانية من القسطنطينية إلى سان بطرسبرج في روسيا حيث استمر العمل في إعداد خرائط الحدود إلى مدة أطول .

وكان في نية الرائد وليامز كتابة تقرير شامل يتضمن آراءه شخصياً وآراء زميله الروسي عن موقع الحدود عند كل نقطة منها . لكن حادثاً مشئوماً ، فقدت بسببه اوراقه في البريد العابر إلى وولوتش عطل تلك النية وكان من شأن التقرير ان يشرح الحالة الراهنة للمنطقة القبلية كما حددت عام ١٨٤٩–١٨٥٢ والتي ظلت ماثلة حتى الآن دون حل ..

معاملة الرعايا الايرانيين في العراق التركي بعد معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٨ – ١٨٥٢ :

لقد اتضح ان بنود معاهدة ارضروم الثانية التي نصت على معاملة الرعايا الايرانيين بالحسنى في العراق التركي ، بقيت ، بجميع أهدافها وأغراضها حبراً على ورق . ففي أثناء حكم نجيب باشا كان الايرانيون يتعرضون لشتى أنواع المضايقة الوحشية على أيدي الرسميين الاتراك . وإليك ملخصاً من رسالة بعث بها عام ١٨٢٨ الوكيل السياسي البريطاني في بغداد إلى السفير البريطاني في القسطنطينية بهذا الخصوص .

ان الرعايا الايرانيين ، الذين ينعتهم سعادته في حديثه العادي بنعت الرافضين المخزي، هم دائماً عرضة لاضطهاد وجور سافرين دون تمييز .

وإذا اردت احصاء أعمال الاذى والظلم التي تعاني منها هذه الفئات فان ذلك سيتخطى كثيراً ما لدى سعادتكم من وقت وطاقة على الصبر . وقد شرحت هذه المظالم في معظم رسائلي السابقة وهي تشمل كل ناحية من النواحي السياسية ، وكل حق يطالب به الفرد ، سواء أكان حق الدين أو الضمير ، او الجنسية ، أو الممتلكات او التجارة او الحماية الشخصية . إن التصفية الاخيرة التي لفتت انتباهي والتي تدل على العنف والقسوة بأجلى معانيها (حيث تعدت إلى حظر سائر وصايا الوقف وأعمال البر والاحسان الخاصة بالمزارات المقدسة ، والالتزام اجبارياً بالشرع السني عوضاً عن الشرع الشيعي في مدينتي كربلاء والنجف ، ليس فقط فيما يتعلق بالعقود المدنية ، ونقل الممتلكات ، وفي إعداد نصوص الوصايا ... الخ ، بل في القضايا الشخصية (كالزواج والطلاق) . وقد أصدر سعادته حظراً رسمياً منع بموجبه الاحتفال بالشعائر الدينية التقليدية التي كان مسموحاً بها قبلا للايرانيين خصوصاً في إحياء ذكرى شهداء أئمتهم . ويعتبر هذا التحريم مساوياً في خطورته لعمل القضاء على المذهب الشيعي نفسه . وقد أدى ذلك إلى إثارة سخط عام في صفوف السكان الايرانيين .

وعندما قامت الحكومة الايرانية بتعيين قنصل جديد لها في بغداد ، وكان ذلك على ما يبدو عام ١٨٤٩ ، ذكر بأن أوراق اعتماده لا تخوله الحق في مثل حقوق القناصل الاوروبيين الذين يتمتعون بموجبها بالامتيازات الاجنبية في الشرق . وأصر الأتراك بأن بتقدم سائر الرعايا الايرانيين الى محاكم الدولة السنية في الاقليم . وفي عام ١٨٥٢ منعت الحكومة الايرانية رعاياها من عبور الحدود إلى باشوية بغداد . ويظهر أن ذلك المنع كان ناشئاً عن اضطراب الحالة في العراق التركي في ذلك الحين أكثر من كونه نتيجة للصعوبات الدبلوماسية بين البلدين .

أزمة على حدود البصرة والمحمرة ومظاهرة بحرية بريطانية عام١٨٥٤

وفي بداية حرب القرم تبين أن هناك احتمالا لقيام ايران وروسيا بعمل مشترك ضد تركيا وحلفائها . وفي عام ١٨٥٤ حشد حاكم «ديزفول»

الايراني جنوداً بالقرب من حدود ايران بقصد الهجوم على البصرة في حالة قطع علاقات البلدين . ودعا باشا بغداد من جانبه القبائل العربية إلى السلاح وباشر بتدبير الدسائس هو والشيخ جابر ، حاكم المحمرة الايراني . وكان لارسال حكومة الهند البارجتين البخاريتين البريطانيتين «اوكلاند» و «أكبر» على التوالي إلى البصرة في بداية عام ١٨٥٤ كجزء من المظاهرة البحرية العامة في الخليج ، أثر في تهدئة الوضع ، وفي قرار الحكومة الايرانية أخيراً بأن تبقى على الحياد . وتقدمت البارجة « أكبر » أثناء قيامها برحلتها للمياه التركية وعلى متنها حاكم البصرة التركي سائرة في المياه الى ان وصلت «القرنه» حيث على ما يبدو التقت مع البارجة «كومت» وكان على ظهرها مستر هـ . رولينسون الوكيل السياسي البريطاني في بغداد . ويظهر أن هذه المناورة هدأت من روع قبائل عربية ثائرة معينة قاطنة على الحدود التركية وجعلتهم يقتنعون بعدم جدوى الاعمال العدائية التي كانوا يتوقعونها من ايران ضد السلطات التركية المحلية .

العراق التركي والحرب بين بريطانيا وايران ١٨٥٦–١٨٥٧ :

وأعارت الحكومة العثمانية في العراق التركي أكبر اهتمام للحرب بين بريطانيا وايران عام ١٨٥٦ و ١٨٥٧ ، خصوصاً ما تعلق بعمليات المحمرة كما هو مفصل في تاريخ عربستان من هذا الكتاب . وفي البصرة حيث لم تكن توجد سوى تحصينات متقطعة لم تكن تستاهل تسميتها بدفاعات عسكرية كان لسقوط المحمرة في أيدي الحملة البريطانية وقع عميق . وقد أمكن الحصول بكثرة على الجمال والبغال كوسائل لنقل القوات البرية البريطانية في تلك الحملة بشرائها من العراق التركي .

المصالح البريطانية العامة في العراق التركي
١٨٣٩ ـ ١٨٦١

تتميز هذه الفترة بتضخم المصالح البريطانية في العراق التركي مع زيادة الصعوبات في الحفاظ عليها وحمايتها . وقد نشأت بعض هذه الصعوبات حسبما يظن ، عن تعدد نقاط الاتصال والاحتكاك مما لم يكن منه بد ، وبعضها نتج عن تأثير سلطة القسطنطينية في تسيير شئون بغداد ، وبعضها يعزى إلى التعجرف ونزعه الروح القومية التركية التي جبل عليها الباشاوات الذين عينوا في بغداد من قبل السلطات المركزية .

وإنه لمن الضروري من الآن فصاعداً أن ندرك التمييز بين المصالح التجارية الخاصة بالرعايا البريطانيين والمصالح السياسية للحكومة البريطانية خصوصاً وأن الاثنين ليسا على وفاق دائماً .

لقد تأسست قبلا في عام ١٨٤٠ شركتان تجاريتان بريطانيتان في بغداد وبدأتا مزاولة التجارة في البصرة تحت العلم البريطاني بواسطة قوارب محلية تملك الشركتان بعضاً منها . وكان عمل هذه القوارب ، في المواسم المشجعة من السنة ، هو نقل منتوجات البلاد الى البصرة لغرض التصدير ثم تعود محملة بالبضائع البريطانية المستوردة . وتستخدم أحياناً في جلب الملح والحطب والسلع الاخرى إلى بغداد من شواطىء أنهار المناطق المجاورة .

وفي عام ١٨٤١ كان ميناء البصرة ما يزال في حالة ركود نسبي فقد كانت الاصناف التي تصدر عن طريقه تنحصر تقريباً في الخيول العربية في بومباي ، وبعض من الصوف والقطن الى انكلترا حيث يجري نقلها عبر ممر رأس الرجاء الصالح . وكان يصدف أحياناً أن تأتي سفن تجارية بريطانية محملة بالبضائع من مانشستر ومعها بعض المنتجات البريطانية الاخرى لبيعها للقبائل العربية في بغداد ثم تزور البصرة . لكن أمثال هذه

السفن كانت تجد صعوبة في عودتها محملة ببضائع محلية ، وأخيراً ، أخذت تظهر علامات تحسن في سير الحركة التجارية في الميناء .

الشركات البريطانية في بغداد ومشاريع الملاحة التجارية عام ١٨٤٠ — ١٨٤٥ :

وفي حوالي عام ١٨٤٠ اقترح على التجار البريطانيين في بغداد فكرة استخدام سفن بخارية في نهر دجلة في الاغراض التجارية ، وذلك باعداد أسطول صغير مؤلف من سفن الحكومة البريطانية . وبعدها أظهر التجار ازدراءهم الشديد للخطوات التي اتخذها باشا بغداد عام ١٨٤٣ بمساعدة الوكيل السياسي البريطاني الرائد تايلور للحصول على سفينة بخارية نهرية مصنوعة من الحديد من بومباي لاجل تأمين خدمات القائد لينش وما يتصل بها . وقد ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك ، فقدموا شكوى ضد الرائد تايلور لمحاولته التدخل في قضايا التجارة المحلية ، وألمحوا بأن الغرض من ورائها مصلحة ذاتية ، وضمنوا ذلك في عريضة للباشا رفعها تايلور الى حكومة الهند التي رفضتها وانتقدت الرائد تايلور لارساله اياها والتوصية بها . لكن الباشا كان في وضع يمكنه من إحباط مشاريع التجار البريطانيين المناوئة ولم يقصر في ذلك .

قضية الملاحة التجارية البريطانية :

وفي عام ١٨٤٥ بلغ عدد الشركات البريطانية العاملة في بغداد ثلاثاً على الاقل ، هي :

١ — السادة ميلز وشركاهم . ٢ — السادة أ. هكتور وشركاهم

---

(١) كان المستر الكسندر هكتر صاحب مشروعات كبيرة وله علاقات خاصة واسعة مع شيوخ القبائل العربية • وفى عام ١٨٣٦ اقترحت حكومة بومباى تعيينه وكيلا لبريد الهجانة ومديرا لعمليات البريد بين سوريا والمحمره ودمشق براتب شهرى قدره ٣٠٠ روبية • لكن اللجنة السرية لشركة الهند الشرقية التى كان يعود لها البت النهائى فى هذا الامر رفضت الاقتراح • ويبدو ان المستر ليارد قام بمفاوضات مع مؤسسة المستر هكتر بخصوص حفرياته فى نينوى • راجع كتابه: الرحلات الاولى ج ٢ ص ٣٨٦ •

٣ — الساده لينش وشركاهم .

نهر دجلة والاتفاق بشأنه ١٨٤٥ — ١٨٤٦ :

وأخيراً أثيرت رسمياً عام ١٨٤٥ قضية حقوق بريطانيا في الملاحة التجارية في نهر دجلة . وبدأت المحادثات على أثر حادثة تعرضت لها السفينة «كربلاء» البريطانية ، وأخذت القضية شكلها العام حتى تم الوصول الى وضع بنود اتفاقية بشأنها . وكان قد بنى السفينة «كربلاء» تاجر في بومباي على اسس ثابتة تتسم بالمهارة والحذق بحيث تلائم حاجتها في رحلاتها البحرية إلى التوجه من بومباي إلى البصرة رأساً ومنها إلى بغداد بطريق النهر دون تفريغ شيء من حمولتها .

وكانت النقاط التي أثيرت بخصوص السفن البريطانية أربعاً هي :

١ — فيما اذا كان يجب استخدامها في النهر من البصرة إلى بغداد بصورة دائمة .

٢ — فيما اذا كان يجب ، فهل يحق لها رفع العلم البريطاني على السفن أثناء قيامها برحلاتها .

٣ — فيما اذا كانت ستتعرض لدفع الرسوم التي يطالب بها الشيوخ العرب القاطنون على ضفاف النهر والتي ستمر السفن عبرها .

٤ — فيما اذا كانت الضريبة التركية المعروفة بـ «الطالبية» والمفروضة على الزوارق المحلية ستجبى منها .

وبخصوص ضريبة الطالبيه فقد فرضت في بغداد عام ١٨٢١ ، وكانت تجبى من السفن بنسبة الحمولة وطول الرحلة . وعن كل رحلة تقوم بها . وهي بذلك نوع من رسوم الحمولة . وحتى هذا التاريخ لم يكن يسري مفعولها على أصحاب القوارب البريطانية . وهي أصلا ضريبة محلية جائرة كان المفروض أن ينفق إيرادها على صيانة الجسور والزوارق في بغداد . لكن حينما وجد أنها تجلب دخلا مربحاً وضعت

ضمن جدول ضرائب الامبراطورية . ولكونها انشئت في الاصل بطريقة غير قانونية لذلك لم تجر أية محاولة لتحصيلها من الرعايا البريطانيين . ولم ير فيها أصحاب الزوارق البريطانية أي مبدأ للشرعية لانها في الواقع فرضت على حمولة السفن . وحيث ان تطبيقها كان مقصوراً على الزوارق العاملة بالمنطقة التجارية في بغداد فلم يتطلب الامر تقديم شكوى بشأنها من قبل أصحاب الزوارق البريطانية . لكن توسيع تطبيقها على التجارة الاجنبية التي تمر عبر البصرة كان عملا لا مبرر له لانها اتخذت بذلك شكل رسوم اضافية غير مصرّح بها على بضائع التصدير وهي لأجل ذلك كانت تخالف في طبيعتها عن اتاوات شيوخ العرب القاطنين على ضفاف النهر التي كانت موضوع المراسلة بين السفير البريطاني في القسطنطينية والسكرتير البريطاني للشئون الخارجية عام ١٨٤٣ فالرسوم التي يأخذها الشيوخ في نهر دجلة تبلغ حوالي ١٥٠٠ قرش على كل رحلة إلى البصرة وتصل إلى حد معين ، وصارت شرعية لطول مدة تطبيقها . وكانت تسري على السفن أكثر من سريانها على الحمولة . وحيث إنها كانت خاصة بشيوخ العرب فان جباية الأتراك لها في حالة اخضاعهم المشايخ العرب يلزمهم بدفع تعويض عنها .

وتمسك العقيد رولينســــون ، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد بالقول بأن إمكانية عبورالسفن البريطانية إلى بغداد يعطي المدينة وصف الميناء لتلك السفن ، كما ناقش بقوة موضوع حق السفن البريطانية برفع علمها الخاص وراء البصرة ، ليس لان القوارب التركية التي يملكها بريطانيون او في عهدة أناس تحت الحماية البريطانية ظلت بها منذ اربعين سنة تعمل في الملاحة النهرية العراقية وهي ترفع اعلامها البريطانية وحسب بل ايضاً لخوفه من ان يفسر تنازله عن هذا الحق على أنه تنازل من بريطانيا عن الملاحة التجارية البريطانية في أنهار العراق . وكان موقف باشا بغداد من هذه النقطة صلباً لا يقبل الجدل . وتساءل

العقيد رولينسون عن حق السفينة كربلاء بدخول نهر دجلة بصورة دائمة فأجاب الباشا بأنه سيحول هذا الموضوع الى القسطنطينية . لكنه أصر ، على ما يظهر بموجب تعليمات من العاصمة ، بأن لا ترفع هذه السفينة العلم البريطاني فوق البصرة . وأعلن عدم استطاعته منع العرب من مهاجمتها في حالة رفضها دفع الرسوم المعتادة لمشايخ المنطقة من العرب .

الكتاب الوزاري ١٨٤٦ :

وبحث السير ستز اتفورد كانينغ ، السفير البريطاني في القسطنطينية تلك العراقيل التي وضعت في وجه الملاحة البريطانية في أنهار العراق مع الباب العالي . وفي إبريل عام ١٨٤٦ ، وبفضل جهود السفير ، تم الحصول على كتاب وزاري موجه الى باشا بغداد بالنص الفرنسي . وفيما يلي فقرته الاخيرة التي تضمنت حلا للقضية « او ترجمتها » .

« ومن ثم فانني أكتب اليك كما ارسل هذه البرقية ، لتقوموا سعادتكم بالعناية بكل المراكب التجارية الانكليزية التي — كما ذكر بوضوح — سوف تستخدم مستقبلا النهرين المذكورين أعلاه لاغراض التجارة الداخلية ، وان تطبق عليها الحقوق الممنوحة لمراكب الرعايا العثمانيين ، بحيث لا تفرض أية رسوم على المراكب الانكليزية القادمة من الخارج او المتجهة إلى البلاد الاجنبية ، خلاف رسوم الجمارك المقررة ، ورسوم الرسو بواقع خمسة قروش » .

وهذا كل ما هو مطلوب من سعادتكم » .

وقد شرح السفير البريطاني احساسه بفهم الحل الذي تم التوصل اليه على ضوء المباحثات التي تمت قبل صدوره بالعبارات التالية :

ان السفن التي يملكها بريطانيون سوف تستمر في الملاحة في مياه العراق تحت العلم البريطاني سواء أكانت تعمل في تجارة أجنبية او محلية .

وستستمر ايضاً في دفع الرسوم على البضائع التي تنقلها بالنسبة الى كل حالة كما تنطبق عليها اتفاقية «بلطية ليمان» .

وفي حالة استخدام السفن أكثر من ميناء دخول عادي في الحركة التجارية الداخلية للبلاد ، فانها سوف تكون معرضة لدفع رسوم المرسى التي تدفع هنا دائماً والمصدق عليها في «الامتيازات الاجنبية في الشرق» .

وليس هناك اي خلاف في موضوع الزوارق البخارية والسفن الشراعية .

ومن جهة السفن المصنوعة في البلاد والتي يملكها رعايا بريطانيا وليس بامكانها بموجب انظمتنا الخاصة حمل العلم البريطاني دون تسجيلها تحت السلطة البريطانية ، فانها سوف لا تدفع رسوماً أعلى من الرسوم السارية على الطبقة المحظوظة من السكان الذين يعملون في التجارة الداخلية . لكن على مثل تلك السفن أن تمارس الملاحة على غرار السفن الاخرى في البلاد . ورغم أنه ليس من المستحيل أن تكون أمثال تلك السفن متمتعة بامتياز رفع علمها الوطني فمن المحتمل ضمناً أن يسمح للسفن البريطانية بنفس التصرف . وإنه ليس من اللائق ، كما أعتقد ، لاية سلطة بريطانية تأييد دعوى تمس منزلة القانون التركي وتتعارض بوضوح مع قوانيننا وتشريعاتنا الخاصة .

حالة التجارة ١٨٥٠ :

وفي عام ١٨٥٠ كانت الحركة التجارية في البصرة ما تزال ضعيفة . فقد كانت بعض السفن التي تؤم الميناء تخص التجار البريطانيين في بغداد . كما كانت تصل سفينة بين الحين والآخر تابعة لشركة الهند الشرقية . ويعزى السبب الوحيد لهذه الحالة إلى سوء الإدارة والحكم .

احتجاج التجار البريطانيين ضد انتشار الفوضى في باشوية بغداد١٨٥٢

وفي عام ١٨٥٢ قام التجار البريطانيون بتقديم شكوى خطية إلى الوكيل السياسي البريطاني في بغداد استعرضوا فيها الخسائر والمخاطر التي

تجارهم نتيجة لانفراط عقد الامن على نهر دجلة ، ولتعطل طرق المواصلات بين بغداد والبصرة بسبب الاضطرابات التي تثيرها القبائل هناك . ورجوه العمل على اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تضع نهاية لتلك الاعمال ، وأثاروا في الشكوى « حقهم في تدخل السفينة التجارية المسلحة التابعة لشركة الهند الشرقية الموقرة » بأن تستخدم على نهر دجلة لحماية مصالحهم التجارية التي تعاني كثيراً من الفوضى السائدة في البلاد ولعدم استطاعة الحكومة التركية إصلاح الوضع » .

وعارض العقيد رولينسون بشدة استخدام سفينة الحكومة البخارية بحجة أن ذلك يعرضها للاصطدام مع القبائل التي يعلق على علاقاته الطيبة معها لأسباب سيشرحها فيما بعد – أهمية بالغة . وفي اعتقاده أن معظم الصعوبات التي كان يتعرض لها التجار البريطانيون هم مسببوها « لانهم كانوا يحتجون باستمرار على رسوم النهر المفروضة عليهم والتي يعتمد عليها الرؤساء العرب في دعم أنفسهم . ثم إنهم يلاحقون المدنيين العرب بقسوة وشدة ويبتزون التعويضات عن خسائرهم عن طريق الرسميين الاتراك وهذه التصرفات تعتبر في نظر العرب المستقلين أبغض الأشياء اليهم.

وكانت السفينة «نيتوكريس» في تلك الاثناء في حالة لا تمكنها القيام بخدمات طلبت منها . لذلك اقترح العقيد رولينسون على الرائد «روز» القائم بأعمال السفارة البريطانية في اسطنبول وأيضاً على وزير الخارجية البريطانية في لندن بأن يقدما احتجاجا لدى الباب العالي على سوء إدارة وحكم نامق باشا . وسواء أكان هذا الاقتراح قد طبق أم لا ، فانه خلال عام ١٨٤٥ ، إن لم يكن قبل ذلك ، تم عزل نامق باشا من منصبه .

الحماية البريطانية للرعايا الهنود في النجف ١٨٥٢ :

وكان قد بدأ ظهور أول مستوطنة هندية في العراق . رغم أن الهنود لم يكونوا حتى ذلك الحين معروفين في المنطقة على مستوى أصبحوا

عليه فيما بعد . وفي اوائل عام ١٨٢١ كانت طائفة منهم تدعى «نواب» تسكن بغداد وهي التي سلب منها داود باشا مبلغ خمسة آلاف روبية . ثم جاءت من بعدها طائفة «نواب اوض» وسكنت هناك عام ١٨٥٠ .

وعلى أثر انفجار اول ثورة في النجف في أغسطس عام ١٨٥٢ بات الوكيل السياسي البريطاني في بغداد يشعر بقلق على سلامة الرعايا البريطانيين الهنود القاطنين فيها . وحيث إن مدينة النجف كانت تغص باللاجئين الايرانيين والمتقاعدين الهنود فان السلطات التركية أخذت تنظر بعين الريبة والشك في علاقتهم بانفجار الثورة . وكان العقيد رولينسون مقتنعاً بأن لا دخل للاجانب وأموالهم في الحركة . واستجابة لطلب «اوض» الذي سنشرحه فيما بعد – أنفقت الحكومة الهندية في النجف خلال سنة مبلغ خمسة آلاف جنيه استرليني وجذبت هذه الدفعة انتباه عدة مهاجرين من الهند . بناء على ذلك ارسلت الوكالة السياسية البريطانية في بغداد مندوباً سرياً إلى النجف لكي يطلع على مصالح الهنود هناك وينصحهم بأن يلتجئوا الى كربلاء في حالة توتر الوضع توتراً خطيراً . وعاد هذا المندوب الى بغداد حاملا رسائل مطمئنة الى العقيد رولينسون من رئيس المجتهدين في النجف . ولم يظهر بأن المقيمين البريطانيين الهنود في النجف اصيبوا بأي أذى او سوء من جرّاء الشغب الذي حدث بعد مغادرته المدينة . .

بدء الملاحة التجارية البريطانية بالسفن البخارية ١٨٥٩–١٨٦١ :

في عام ١٨٥٩ اقترحت شركة السادة لينش وشركاهم العاملة في بغداد ،ا ستناداً فيما يبدو إلى الكتاب الوزاري الصادر عام ١٨٤٦ ، انزال سفينة بخارية تجارية في نهر دجله لتعمل بين بغداد والبصرة وارتأى السر هـ. بولوير السفير البريطاني في القسطنطينية الشك في إمكانية حصول الشركة على ترخيص من هذا النوع ، لمجرد الاعتماد على مفعول الكتاب الوزاري الذي يمكن الغاوه في أية لحظة بوثائق أخرى مشابهة . لكنه

أعرب عن امله بأن يستطيع الحصول على «فرمان» او امتياز بتأسيس خط من السفن التجارية اذا قدمت الشركة المذكورة طلباً بذلك الخصوص وبناء عليه طلبت الشركة الحصول على فرمان رسمي « تمنح بموجبه حق الملاحة في أنهار البلاد بسفن بخارية بريطانية مسجلة » .

الكتاب الوزاري ١٨٦١ :

وكانت حصيلة هذا الطلب أن أصدر فقط كتاب وزاري آخر إلى باشا بغداد مؤرخ في ١٥ يناير ١٨٦١ . وفي هذا الكتاب وربما عن قصد ، شُبكت قضايا مختلفة بعضها ببعض بطريقة تدعو إلى اليأس وعدم الرجاء لكنه اعتبر بمثابة قبول لطلب الشركة . وكان كل ما حواه الكتاب هو العكس تماماً . فقد ذكر فيه ، الفرمانات الصادرة في عامي ١٨٣٤ ، ١٨٤١ والمتعلقة بسفن الحكومة البريطانية التجارية في العراق التركي ، بالاضافة الى فرمان عام ١٨٤٦ ، مشيراً لى أنه يجب السير حسب فحوى تلك الفرمانات . ولم يرد فيه حتى اسم الشركة . ومع ذلك يبدو أنها نجحت بموجبه في إنزال اول سفينة بخارية لها تدعى «مدينة لندن» .



المؤسسات الرسمية ، والمشروعات والسياسات البريطانية ١٨٣٩ ـ ١٨٦١

شهد العراق التركي في العقدين المتوسطين من القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في النشاط البريطاني الرسمي . وكان من اسبابها الرئيسية في المجال الدولي خلاف الحدود الايراني– التركي وسوء الادارة العثمانية وسوء ادارة الحكم التركي ، وتوقع زوال الامبراطورية التركية ، وعدم ثقةبر يطانيا في روسيا . أما من الناحية البريطانية البحتة ، فكانت تلك الاسباب هي التجارة البريطانية المحلية التي ربما تكون ناتجة عن اهتمام الرأي العام في بريطانيا بالنواحي التجارية في العراق التركي ، بدليل بعثة

تشزني ، وتدفق الهنود إلى مدنه المقدسة ، والى حماسة ونشاط الضباط البريطانيين الذين عينوا فيه ونذكر منهم على الاخص العقيد رولينسون والقائد ڤيلكس جونز اللذين سلكا كل السبل الممكنة في سبيل القضية ولم يهملا أية مناسبة في الزام الحكومة بآرائهم ، بسبب عمق ايمانهما بامكانات العراق الهائلة للمصالح البريطانية .

اقتراح حكومة بومباي إلغاء الوكالة السياسية البريطانية في العراق التركي ١٨٤٣ :

ويبدو ان التطورات الكبيرة التي كانت وشيكة الحدوث في العراق التركي لم تكن في حساب حكومة بومباي التي أخبرت حكومة الهند رأيها بأن الوكالة السياسية في العراق التي انشئت عام ١٨١٢ تنفق منذ مدة طويلة اموالا طائلة أكثر مما هوضروري لها ، وأن الاعمال التي تحتاجها في ذلك القطر كل من حكومة صاحب الجلالة او شركة الهند الشرقية المعظمة يمكن أن يؤديها مجرد مساعد للمقيم في الخليج يكون مقره البصرة أو تعيين قنصل لجلالته على المستوى المعمول به في مسقط . فبهذه الطريقة يمكن تخفيض حوالي ثلثي نفقات الوكالة في بغداد .

تصرفات غير مرضى عنها للمعتمد الرائد تايلور :

ويبدو أن هذه العودة من جانب حكومة بومباي إلى مبدئها العام الذي ثبتت استحالة تطبيقه فيما بين ١٨٠٩–١٨١٠ و ١٨٢٢ كان سببه عدم رضاها عن تصرفات الوكيل السياسي ، الرائد تايلور في ذلك الحين . وقد سبق ان ذكرنا توصيات هذا الرجل الممقوتة بخصوص مساعدة باشا بغداد على تأسيس اسطول تجاري تركي لاستخدامه في أنهار الجزيرة ، والتي ارفقها بتوصية أخرى بوجوب السماح للباشا بشراء عشرين ألف قذيفة مدفع من مختلف الاحجام . وفيما يتعلق بمأساة كربلاء التي حدثت عام ١٨٤٣ فهو بالفعل(١) أظهر تهاوناً وعدم مبالاة بشأن الموضوع إن لم يكن في الواقع قد وقف بجانب السلطات التركية المحلية .

(١) ربما كان الرائد تايلور سيء الحظ فى الاتصالات التى اقترنت باسمه = فى الوثائق الرسمية . ويحدثنا ليارد « أنه كان رجلا واسع الاطلاع،

الابقاء على الوكالة السياسية في بغداد وتعيين الميجور رولينسون من قبل حكومة الهند ١٨٤٣ مع تعليمات وصلاحيات خاصة :

ومع ان حكومة الهند كانت تقر بأن الاقتراحات التي ابدتها حكومة بومباي ربما اصبحت جديرة بالتنفيذ في وقت ما في المستقبل ، فقد وجدت انه من الضرورة الملحة آنذاك ارسال ضابط حائز على ثقة الحكومة لكي يمثل المصالح البريطانية في بغداد ، بالنظر للاهمية البالغة للحفاظ على السلم بين تركيا وايران بعد أن ساءت علاقات البلدين نتيجة تأليب كل منهما على الاخرى . وبناء على ذلك ، وقع الاختيار على العقيد رولينسون(١) . الضابط الفتي الذي جذب انظار الحاكم العام فكتب تقريراً جيداً عنه . وكان في كلكتا ، حين اختير ليكون هو الوكيل السياسي في العراق التركي بدلا من الرائد تايلور . وقد سافر على سفينة الحرب البريطانية «كلايد» فوصل إلى بغداد في ديسمبر ١٨٤٣ .

وكانت الاوامر التي يحملها الوكيل الجديد هي أن يناضل لرفع وتشريف مركزه بدلا من الاستهانة به . كما اوصي بأن يأخذ في اعتباره الأول الحفاظ على السلم بين تركيا وايران ، وان يكون على اتصال دائم مع السفير البريطاني في القسطنطينية والوزير البريطاني في طهران ،

= واديبا ممتازا ملما بمختلف اللغات الشرقية ومن بينها اللغة السريانية التى درس كتبها على يد احد كهنتها » وكانت ايضا مكتبة ثمينة غنية بالمخطوطات والمؤلفات النادرة التى تتعلق بجغرافية وتاريخ الشرق وكان حسن الضيافة الى حد كبير .

(١) ولد الميجر رولينسون (وقد أصبح فيما بعد سير) في عام ١٨١٠ وتوفى عام ١٨٩٥ ، وكان ملحقا بالجيش الهندى . وفى عام ١٨٣٤ كان من ضمن بعثة المدربين البريطانيين العسكريين التى اعيرت الى ايران . وفى حرب الافغان كان وكيلا سياسيا فى « قندهار » أثناء الاحتلال البريطانى لها . وفى عام ١٨٥٩ ، وبعد مغادرته بغداد وتقاعده من الخدمة ، عين وزيرا بريطانيا فى طهران . وشهرته كأديب خصوصا فى فك رموز الكتابة الاشورية أقل من شهرته كضابط سياسى .

ويكرس جهده في اعطاء فعالية لآراءهما . « وخول له ... مطلق الحرية والصلاحية لاصدار التوجيهات وطلب استدعاء سائر الضباط السياسيين والبحريين في الخليج كلما دعت الحاجة » . وقد اثارت هذه الفقرة الاخيرة من التعليمات صعوبات سياسية رسمية عام ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ولوحظ ذلك في تاريخ عربستان . ويتبين من المراسلة المتبادلة في عهد الرائد تايلور بأن علاقة الوكيل السياسي في العراق التركي قد أصبحت مباشرة مع حكومة الهند ولم يعد لحكومة بومباي أية سلطة عليه .

الرائد فارانت المندوب البريطاني الخاص في بغداد ١٨٤٣ :

وعلى أثر وصول العقيد رولينسون الى مقر عمله وجد ان الرائد فارانت ، الذي كان وقتها مقيم بريطانيا في القسطنطينية قد انتدبه الى العراق التركي للاستطلاع على الاوضاع في كربلاء ، وكان ما يزال في بغداد . وكان قد امر من قبل السفير نفسه بأن يبقى هناك خلال سير المفاوضات في ارضروم ، ويحتفظ بادارة الشئون الخاصة بنزاع الحدود بين الحكومتين التركية والايرانية . وحاول العقيد رولينسون بحذر تجنب تشابك صلاحياته مع صلاحيات المندوب الخاص ، فلم يتدخل في قضايا الحدود الا من قبيل التعاون بناء على طلب الرائد فارانت نفسه . وظل على ذلك إلى أن غادر ذلك الضابط بغداد .

جولة الميجور رولينسون على الحدود ١٨٤٤ :

وقام رولينسون في عام ١٨٤٤ ، على اثر استلام مهامه بشأن الحدود ، بجولة في «زوهاب» و «كرمانشاه» و «السليمانية» ورافقه في تلك الجولة القائد فيلكس جونز الذي تولى مسح المناطق التي اجتازاها .

المركز السياسي والقنصلي للمندوب البريطاني في بغداد ١٨٣٩-١٨٦١

وأصبح الآن المركز الرئيسي او الهندي للممثل البريطاني في بغداد هو مركز «وكيل» بدلا من مقيم التي كانت مستعملة منذ عام ١٨١٢ .

ولم يحدث للعقيد رولينسون ومن جاء بعده ان نعتوا أنفسهم في رسائلهم المتبادلة مع حكومة الهند بغير عبارة «الوكيل السياسي» .

ويبدو ان قنصل صاحب الجلالة في بغداد منذ عهد اول قنصل عام ١٨٠٢ حين حصل على براءة التمثيل القنصلي من الباب العالي المستر هارفورد جونز والى عام ١٨٤١ حينما عين الرائد تايلور قنصلا كان مجرداً من الصفة القنصلية . لكن لم ينشأ بسبب هذا الشذوذ الشكلي صعوبات عملية . وفي مارس ١٨٤٤ جرى تعيين العقيد رولينسون قنصلا لصاحب الجلالة البريطاني في بغداد خلفاً للرائد تايلور . وقد شرح له سكرتير الشؤون الخارجية مهام منصبه بالكلمات التالية « انني اعتقد أنه من عين الصواب أن ابين لك بأن رتبة القنصل التي اعطيت إلى وكيل شركة الهند الشرقية في بغداد لم تكن الغاية منها جعل الوكيل خادماً خصوصياً للتاج ، بل أن يعمل بمفرده وان يكون باستطاعته اذا دعت الظروف أن يمارس التدخل القنصلي بالتصرف كقنصل . وقد ذكرنا ذلك في تعليماتنا إلى الرائد تايلور عندما عين في ١٠ أغسطس ١٨٤١ وستجدها في الارشيف في بغداد . لم يكن في نية صاحبة الجلالة التدخل في مركزه كمقيم لشركة الهند الشرقية في بغداد ، فيما عدا وضع نائب قنصل بريطاني في الموصل تحت إشرافه » .

وتبين هذه الفقرة بأن طبيعة العمل المزدوجة في بغداد كان معترفاً بها من قبل حكومة صاحب الجلالة . وان استعمال السكرتير كلمة «مقيم» في شرحه والتي تنزع عنه الصفة القنصلية التي يمثلها الضابط — جديرة بالملاحظة .

وفي ٢٢ نوفمبر ١٨٥١ عين الرائد رولينسون — الذي كان غائباً(١) في إجازة لمدة سنتين فانيب عنه الملازم كيمبول قنصلا عاماً لجلالته في

(١) لقد سافر عبر الموصل ، حيث تقابل هناك مع ليارد ، في اكتوبر عام ١٨٤٩ ، الى انجلترا مارا بالقسطنطينية .

بغداد . ومنذ ذلك الحين صار مركز القنصلية للوكالة السياسية البريطانية او المقيمية يأخذ صفة القنصلية العامة وكان الراتب المعطى للوكيل السياسي البريطاني في سنة ١٨٣٦–١٨٤٤ (٢٥٠٠) روبية شهرياً ومعاش جراح المقيمية من ٥١٥–٧١٥ روبية .

الحرس البريطاني العسكري في بغداد ١٨٣٩ – ١٨٦١ :

وكان الحرس البريطاني العسكري في بغداد يختلف قليلا عدداً وقوة منذ تأسيسه عام ١٨٠٠ حتى عام ١٨٤٣ ، حيث كان عدده يتراوح ما بين ٢٥ و ٣٢ حارساً هندياً . وكان يجري أحياناً استبدال العازفين على الناي بالطبالين . وعند تعيين العقيد رولينسون وكيلا سياسياً عام ١٨٤٣ كان الحرس يتألف من ضابط واحد ، وخمسة ضباط صف ، و ٢٤ جندياً هندياً ، واثنين ايطاليين . وبما أنه كانت هناك صعوبات تعترض مناوبة الفرقة ، اقترح العقيد رولينسون في البداية الاستغناء عن جميع الحرس الهندي العسكري والاستعاضة عنه بحرس راكب مع ١٥ او ٢٠ حساماً ، وذلك بتكوينه محلياً . ويحتمل ان يكون العقيد رولينسون قد تأثر باعتبارات أخرى بأن الحرس الراكب أكثر نفعاً وفائدة له اثناء رحلاته(١) . لكنه لم يستطع فيما بعد ، حسب قوله إيجاد أشخاص يؤتمن عليهم . ولأنه من الضروري الحرص على سلامة الخزينة قام بتعديل اقتراحاته الاولى ، فطلب ترخيصاً بالاستيفاء على ضابط صف وتسعة من جنود الفصيلة الهندية العسكرية لاستخدامهم كحرس للخزينة ، وتكوين فرقة من «دافادار» ، وثمانية فرسان ، وطبيب بيطري وثلاثة

---

(١) كان حرس المستر ريتش عند رحلته الى بابل عام ١٨١١ يتكون من جنوده الخاصة « الهوسار » ، وضابط نوبه ، وضابط صف هندى ، وعشرين جنديا من الهنود ، وفى عام ١٨٢٠ ، وعلى اثر زيارته كردستان أخذ معه حرسا مكونا من ٢٥ جنديا من الهنود وقائدهم ، وهو الحرس الذى سمحت حكومة بومباى بمرافقته للمقيم فماذا يكون شعور الاتراك فى هذا الوقت اذا قام المقيم البريطانى بزحف عسكرى داخل البلاد بحرس المقيمية .

سواسي خيل . وقد اجيب إلى طلبه . وفي عام ١٨٥٩ استبدل فارس آخر بطبيب بيطري . وخلاف ذلك ، لم يحدث تغيير في حرس الجنود الهنود او في الخيالة ، الى ان جاء عدم ١٨٦١-١٨٦٢ حيث خُفّض ، لاسباب اقتصادية ، عدد الفرقة إلى ١٣ رجلا (من ضمنهم الثلاثة السواس) .

التمثيل البريطاني في البصرة عام ١٨٥١ :

على اثر وفاة خوجا نارسي جوهانز الوكيل البريطاني(٢) في البصرة ، قبلت الحكومة في يونيو عام ١٨٥١ توصية تقدم بها كل من العقيد رولينسون والملازم كيمبول الذي عين بموجبها المستر ج. تايلور ، أحد ابناء الوكيل السياسي الرائد و. تايلور ممثل بريطانيا في البصرة تابعاً للوكيل السياسي البريطاني في بغداد . وجاءت هذه الخطوة ، دون ريب ، عندما أنشأت الحكومة التركية باشوية منفصلة في البصرة قبل سنة من ذلك ويبدو أن مركز المستر تايلور لم يمكنه من تحقيق تأثير كبير على باشا البصرة الجديد . عندها وجد الرائد وليامز ، المندوب البريطاني في قضية الحدود ، نفسه مضطراً في نوفمبر عام ١٨٥١ أن يكتب في اشارته إلى إجراءات معشوق باشا التي سبق أن تكلمنا عنها في مكان آخر ما يلي : «لقد كنت في شك من امكانية تسيير أمور باشوية في البصرة ، حتى في الظروف العادية ، لكن عندنا هنا رجلا كالحاكم الحالي يتصرف بدون توجيه من سلطة عليا او إشراف من القنصلية في بغداد ، يعمل على خلق شقاق في بلده ، واحباط آراء حلفائها المفيدة . وينتابني خوف من ان يتمادى هذا الرجل بنفسه فيصل به الحد إلى إيجاد جهاز واسع من أهل الفساد والرشوة ، والتمس بأن أقدم إلى سعادتكم(١) طلب الموافقة على عزله قبل ان تسخط الحكومة الايرانية فترد على تصرفاته بأعمال

---

(٢) يطلق عليه ليارد ، المستر « بارساك » ويصفه بانه جنتلمان ارمنى.

(٢) السفير البريطانى فى القسطنطينية .

انتقامية مما سينتج عنه عواقب وخيمة على حركة التجارة في البصرة والمحمرة . وانتهز هذه المناسبة فالفت انتباه سعادتكم إلى هذا التقرير العاجل عن المستر تايلور ، واقترح بأنه في حالة وجود الاصرار على تثبيت باشوية البصرة المنفصلة ، فانه من الاصول ان يسلم مستر تايلور انتداباً اعلى بحيث يستطيع الاتصال بسعادتكم مباشرة » .

التمثيل البريطاني في النجف عام ١٨٥٤ :

وفي إبريل عام ١٨٥٤ اشير في مراسلات رسمية إلى وجود شخص يعمل كوكيل بريطاني في النجف . وقيل حينذاك بأنه من الممكن أن يكون ذلك الشخص من الرعايا البريطانيين مفوضاً بطريقة غير رسمية لان الاتراك لم يعترفوا لنا بتمثيل بريطاني في النجف ، رغم أنه كان بوسع العقيد رولينسون بصفته القنصل العام بأن يعين فيها موظفاً يقوم بمهمة نائب قنصل . حيث إنه لم يرد أي نص عن اعتراف تركي بأي ممثل بريطاني في النجف ومن الجائز أن تعيينه نتج على أية حال من تدفق المستوطنين الهنود إلى المدن المقدسة التي سبق أن أشرنا اليها ، والخطر الذي كان يحدق بالمهاجرين الهنود أثناء الثورات المحلية عام ١٨٥٢ و ١٨٥٤ .

تشكيل الاسطول التجاري البريطاني المسلح وعمله في مياه العراق ١٨٣٩ – ١٨٤٠ :

وفي عام ١٨٣٩ ارسلت شركة الهند الشرقية ثلاث سفن بخارية إضافية صنعت من الحديد ووصلت من انجلترا عبر ممر رأس الرجاء الصالح ، وهي «اشور» و «نمرود» و «نيتوكريس» ، وكذلك السفينة «الفرات» التي كانت الشركة قد احتفظت بها سابقاً في العراق ، وذلك ليتشكل منها اسطول تجاري من اربع سفن مسلحة للعمل في نهري الفرات ودجلة . ووصلت أجزاء السفن ، على ظهر السفينة «اورانيا» إلى البصرة في شهر جزيران فوصلت بها في ٢٢ ديسمبر ١٨٣٩ . وحوالي نهاية

شهر ابريل عام ١٨٤٠ أنزلتا معاً بنجاح للعمل . وكانت كل سفينة بخارية مقسمة داخلياً إلى ثلاثة أقسام وتحمل ستة مدافع متحركة بالاضافة إلى مدفعين في مقدمتها ومؤخرتها . وكان وقود السفن هو خشب العبل يمدها به العرب في المحطات المعينة بموجب عقود مبرمة .

وعهد إلى الملازم(١) هـ. ب. لينش بقيادة هذا الاسطول الذي كان يعمل بتوجيه من الوكيل السياسي ، بحيث لا يكون لرئيس البحرية الهندي الذي الحقت السفن برئاسته ، الحق في إصدار أية اوامر لها علاقة بمهماتها الخاصة التي استخذمت من أجلها .

ولم يذكر بأنه كان لشركة الهند الشرقية أهداف أخرى غير تحسين التجارة بفتح تلك البلاد ونشر المدينة فيها . ولكن يجب القول(٢) بأن نقل البريد بين الهند واوروبا كان جزءً حيوياً من خطة تشغيلها .

وحدث أن أطلق العرب النار على السفن البخارية وأصيبت في أول رحلة لها إلى بغداد . فأجابت السفينة على النار بطلقات من المدفع وجهت على قطعان من الجاموس وقتلت عدداً منها .

وكانت أهم مهام ذلك الاسطول صعوده الفرات بالسفينتين «نيتوكريس» و «نمرود» سنة ١٨٤١ بقيادة الملازم سي. د ي. كيمبول وبمساعدة الملازم فيلكس جونز حيث كان القائد لينش في اجازة .

(١) هناك شرح عن حياة الملازم هـ. بي. لينش فى كتاب تاريخ الملاحة الهندية لو مجلد ٢ ص ٣٣ ، ٣٤ ، ٢٨٩ وقد فقد هذا أخا له فى حادث لسفينة « دجلة » في بعثة تشزنى وآخر بسبب مرض اصابه بينما كان يقود احدى سفن اسطول العراق .

(٢) يقول الرحالة ميتفورد « اننى اظن بأن وجود هذا الاسطول التجارى هنا هو لغرض سياسى اكثر من كونه لاداء خدمات تتعلق بالبريد او التجارة . اولا لان الغرض الاخير لا فائـدة ترجى منه . وثانيا لتأخـر الرسـائل فى الوصول الى الهند : وعلى افتراض ان خط السويس يعوق البريد فانه يوجد طريق برى عبر الصحـراء الى بيروت ، وآخر بواسطة ناقل يمر عبر تركيا فى آسيا الى مـدينة القسطنطينية الذى يمكن له ايصال البريد بسرعة اكثر .

وبعد أن جرى كشف دقيق على نهر الفرات ابتداء من «عانة» إلى «الحلة» بمساعدة القوارب الهندية بالاضافة الى مسح نهر دجلة من بغداد إلى «القرنة» واستكشاف شط العرب و « جهاجله » غادر الملازم كيمبول البصرة في أول إبريل عام ١٨٤١ ماراً بعانة في السابع من مايو ووصل مسكنة في ٣١ مايو . وقام الملازمان كيمبول وجونز بزيارة للبحر الابيض المتوسط من مسكنه وربطا ذلك البحر كرونومترياً من نهر الفرات العلوي. وعاد القائد لينش الى مسكنه في أغسطس ، حيث جرت عمليات المسح حتى نهر الفرات وغرقت السفينة «نمرود» باصطدامها بجذع في الماء ، لكنها انتشلت أخيراً . وكان الوصول الى عانه في ٢٩ إبريل عام ١٨٤٢ . وكانت نتيجة هذه الرحلة ، لسوء الحظ ، هي اثبات عدم صلاحية نهر الفرات للملاحة العملية للسفن البخارية .

فرمان الملاحة او الكتاب الوزاري عام ١٨٤١ :

ولم يرد ذكر لشكوى او معارضات من جانب السلطات التركية وفي عام ١٨٤١ تم الحصول في القسطنطينية على فرمان او كتاب وزاري للملاحة ، ملحق بالذي أصدر عام ١٨٣٤ . وذكر أن الغرض منه هو حماية(١) قائد(٢) السفينتين التجاريتين لتسهيل تأدية مهماته . واشارت الوثيقة إلى بعثة تشزني وفرمان عام ١٨٣٤ . وختم بهذا الارشاد الموجه ، بدون شك ، إلى باشا بغداد ، او ربما إلى الرسميين الاتراك عموماً .

---

(١) فى عام ١٨٤١ ، كما سبق ان شاهدنا ، احتجزت سفينتان بخاريتان من الاسطول فى مسكنة على حدود باشوية حلب . وكان لابد من القيام بترتيبات خاصة لمنع العرب المحليين من التصدى لهما .

(٢) كان قائد الاسطول فى ذلك الحين الملازم لينش . واذا كان قد ذكر اسمه في الفرمان ، فلتجنب الخلط الذى حدث فيما بعد بين اسم الحكومة البريطانية التى تقوم بالملاحة فى الانهار وشركة لينش . ويجب الاشارة بأن القائد لينش كان غائبا او فى اجازة مرضية من يونيو حتى اغسطس عام ١٨٤١ . ولسوء الحظ لم يحتفظ بنسخة من الفرمان فى ارشيف حكومة الهند او حكومة بومباى .

« النص باللغة الفرنسية » .

عليك العناية بالمراكب المذكورة أعلاه التي تقوم بالملاحة في النهر كما كان في الماضي ، بشرط أن لا ينتج من ذلك أي ضرر ، وان تشير على كل من الطرفين » .

تخفيض الاسطول والابقاء فقط على السفينة «نيتوكريس» عام ١٨٤١ – ١٨٤٣ :

وفي صيف عام ١٨٤٢ سحبت من العمل السفن «الفرات» و «نمرود» و «استريا» بناء على اوامر من حكومة الهند لاستخدامها في نهر «الاندوس» وبلغت تكاليف صيانة الاسطول من عام ١٨٣٧ – في الوقت الذي تحولت فيه سفينة «الفرات» إلى شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٤٢ ، حين ايقافه – حوالي ٣٥٠,٠٠٠ روبية . ولم تجن المنافع التي كانت متوقعة من الاسطول ، أو أنها كانت مطابقة للمصاريف . ولعل ثبوت عدم امكانية الملاحة في نهر الفرات كانت من عوامل صرف ذلك الاسطول وهكذا انهارت سائر الآمال لايجاد خط نهري منتظم للبريد بين الشرق واوربا .

وفي عام ١٨٤٣ بقيت السفينة نيتوكريس وحدها في مياه العراق ، وحل الملازم فيلكس جونز مكان الملازم لينش في قيادتها . وكانت تكاليفها تقدر سنوياً بحوالي ٥٥,٠٠٠ روبية .

قضية استبقاء أية سفينة بخارية بريطانية مسلحة عام ١٨٤٤ – ١٨٤٥ :

ويبدو أن حكومة الهند أثارت عام ١٨٤٤ الفائدة من وجود السفينة نيتوكريس في العراق التركي . وقدم اقتراح بوجوب نقلها كما حصل للسفن الاخرى من الاسطول . وعارض ذلك العقيد رولينسون في رسالتين صريحتين ، نقتطف منهما الفقرات التالية :

« إنه لمن المستحيل ، كما يظهر ، أن ننزل بهذه القضية إلى مجرد حسابات مالية ، ذلك بأنه اذا كان الانفاق فيها واضحاً ومحدداً فان العوائد

ليست في معظم الحالات محددة مما يتيح فيها مجالا واسعاً للتخمين . إن الفوائد المباشرة التي نود جنيها من وجود السفينة البخارية في نهري العراق هي حماية تجارنا والمحافظة على تجارتنا التي أخذ مداها يتسع في العراق . ففي خلال السنوات الاخيرة انشئت ثلاث وكالات تجارية بريطانية مستقلة في بغداد ، مما شجع الفرقاء الآخرين ، بفضل تحسين الاوضاع التجارية على التفكير في الدخول إلى الميدان التجاري بمشاريع مماثلة . أما من ناحية فقدان الامن في النهر وأعمال السلب والنهب من قبل العرب الذين يعيشون على الضفاف والذين قاموا في السابق بأعمال أعاقت كثيراً دخول منتوجاتنا إلى باشوية بغداد ، فهؤلاء الاشرار قد اختفوا الآن تقريباً ، بسبب عرض القوة الذي أظهرناه في دجلة والفرات والى العلاقات الودية التي اقمناها مع المنتفك وبني لام والزبيد والقبائل العربية الأخرى القاطنة على الضفاف وليس بفضل تحسن فعاليات الادارة التركية او أي تحسين ملموس في خلق العرب . وطالما ظلت هناك سفينة بخارية واحدة لنا تعمل باستمرار في النهر ، فان العرب سيظلون يتذكرون قوتنا . وهم لا يحترمون الزوارق البريطانية فحسب ، بل أيضاً مثيلاتها التي تخص حلفاءنا من الاتراك . وفي حالة سحب السفينة البخارية فان القبائل ستعود بالتأكيد إلى أساليبها القديمة في السلب والنهب ، وتصبح الحركة التجارية في النهر تحت رحمتهم .

إن الفوائد الرئيسية من وجود سفينة بخارية في نهر دجلة هي ، كما ذكرت ، عرضية وكونها مهمة او غير مهمة يتوقف على النظرة العامة للسياسة الشرقية التي ليس في استطاعتي ولا من مصلحتي البحث فيها . كما أن مثل هذه السفينة يعزز من سلطة الوكيل البريطاني بأسلوب اشد ما يكون فعالية وأقل ما يمكن تباهياً لما تمكنه أيضاً من اثبات حقوق الرعايا الذين هم تحت حمايته وكذلك تدعم موقف وساطته بين السلطات التركية والايرانية ، وتضعه في مكان على مستوى كبير يصون هيبة الحكومة البريطانية مما يتطلب جميعه بأن يكون له نفوذ على الصعيد المحلي ، اذ

بدونه تصبح تلك الاحداث الاخرى بعيدة المنال . ان الحكومة الفرنسية لا تألو جهداً منذ عدة سنوات للتفوق على النفوذ البريطاني في تركيا الأسيوية ، وليست هي الآن أكثر نجاحاً في هذا المجال ، رغم ما تتمتع به من امتيازات كحامية للكاثوليكية في الشرق ، فهذه الحماية ، كما أعتقد ، مدينة كثيراً لعرض قوتنا هنا وفي الخليج ، وإلى نجاحنا العسكري الاخير في سوريا ، ووجود اسطولنا في البحر الابيض المتوسط . ومما هو أيضاً جدير بالملاحظة أن حق الملاحة في أنهر ارض الجزيرة بسفن بخارية قد واجه بعض الصعوبات قبل الحصول عليه باصدار فرمان خاص من السلطان . وطالما ان هذا الحق ما زال نافذ المفعول فانه يُستبعد قيام محاولة لالغائه . ولو أننا تخلينا عن هذا الامتياز من تلقاء أنفسنا وتركنا الملاحة في يد دولة أخرى ، فانه سيصبح من الضروري ، اذا اردنا بعد ذلك استرداد حقنا ، تقديم طلب جديد إلى الباب العالي . ونظراً للروح الانعزالية التي أخذ المجلس العثماني يحكم بها البلاد منذ مدة والتي تقود الحكومة يوماً بعد يوم إلى التشديد في اصدار قوانين من شأنها ان تفتح طريقاً للتدخل الاوربي ، فان مثل هذا الطلب سيقابل بكثير من الريبة والشك ، وسينتج عنه أيضاً إرباك خطير في القسطنطينية .

★ ★ ★

وقد كون القائد(١) ، عن طريق إنشاء محطات للوقود بالحطب عبر مجرى النهر ، صلات ودية قوية ومنتظمة مع القبائل العربية التي كانت تقطن الضفاف . وكان رؤساء القبائل يزورونه في كل مناسبة ينزل بها الى النهر ، فيوزع عليهم بدوره هدايا زهيدة الثمن مما ساعده على الاحتفاظ بعلاقة طيبة معهم لاهداف وراءها استمرار الملاحة في النهر دون تكدير او ازعاج ، ومكن ذلك أيضاً السفينة من القيام بزيارتها الشهرية إلى البصرة . ووجد ان لهذا فائدة عظمى في تزويد وزيري صاحبة

(١) قائد السفينة « نيتوكرس » .

الجلالة في القسطنطينية وطهران والمندوب البريطاني في أرضروم بالمعلومات الصحيحة في وقتها عن حالة الوضع في اقليم كعب. ولما كانت حركة انتقال الضباط الاتراك بين بغداد والبصرة تضطر الحكومة المحلية إلى أن تطلب مساعداتنا في نقلهم وتتحمل جمائلنا فان ذلك يساعدني جداً في اتصالاتي بالباشا . كل هذا يعود في الحقيقة إلى وجود السفينة البخارية في بغداد ، حيث إنني كما هو في جميع المناطق الاخرى من الامبراطورية التركية التي تكثر فيها عادة المنازعات بين الحكومة المحلية والمقيم البريطاني ، لم يضطرني الأمر حتى ولا في حالة واحدة منذ تعييني في هذه الوكالة ان أطلب تدخل السفير في القسطنطينية من أجل دعم مصالحنا او اثبات حقوقنا الوطنية .

وفي نفس الوقت فان النقطة الحقيقية في هذا الرأي هي ، كما أعتقد ، وجوب اعتبار الابقاء على سفينة بخارية مسلحة في نهر دجلة كجزء من سياستنا البعيدة المدى التي تقضي بالحفاظ على سيادتنا البحرية أمام العالم . إن علمنا ما يزال حتى الآن رغم ما يعاني من صعوبات يخفق عالياً في مياه العراق . واذا حدث أن أنزلناه يوماً ما فان علماً آخر سيحل مكانه ، ونمنع بعد ذلك من الملاحة في نهر دجلة أو الفرات كما حصل لنا في الدانوب . وكما نحن مهددون بتكراره في النيل .

محاولة الوصول الى الموصل في سفينة نيتوكريس عام ١٨٤٦ :

وفي عام ١٨٤٦ قام القائد فيلكس بتعليمات من العقيد رولينسون بمحاولة للصعود بسفينة نيتوكريس في نهر دجلة أثناء فيضان الربيع للوصول بها الى الموصل . وكان رولينسون يعلق أهمية كبرى على نجاح هذه العملية . وكان قد سبق ان انزلت السفينة إلى النهر عام ١٨٤٣ إلى مسافة ما فوق بغداد وفشلت في مهمتها لعدم تمكنها من الوقوف أمام التيارات في البقعة التي يجري فيها النهر ضمن فجوة في تلال «حمرين» بالقرب من «دور» . وكانت غاية العقيد رولينسون من هذه الرحلة هي

إنشاء علاقات ودية مع قبائل عبيد وعزة وطي ، وشمر والذين (١) خول قائد السفينة صلاحية بعض الانفاق لاسترضائهم وكان هدفه الرئيسي من الرحلة هو محافظة بريطانيا على حق الملاحة « في ممارسة نشطة حيثما وجد ماء كاف في النهر يمكن السفينة البخارية حاملة علمنا من عبوره .

غياب نيتوكريس في بومباي عام ١٨٤٩–١٨٥٢ :

وتجلت أهمية نيتوكريس في عام ١٨٤٩ حينما عطلت الاضطرابات القبلية سائر أنواع الملاحة المحلية ، بينما استمرت سفن البريطانيين ورعاياهم في عبور نهر دجلة بحرية تامة . وفي عام ١٨٥٠ تبين أن نيتوكريس أصبحت غير صالحة للعمل ، مما دفع المقيم بالوكالة الملازم كمبول إلى طلب إحلال سفينة أخرى مكانها . وفي عام ١٨٥٢ توقفت حركة عملها بسبب عطل أصاب المراجل فيها حتى لم يعد في الامكان تشغيلها في أي مكان تطلب فيه خدمتها لمواجهة مع العرب حتى لو لو طلب المقيم نفسه ذلك .

الاستعاضة بسفينة «كومت» بدلا من «نيتوكريس» عام ١٨٥٢ :

واخيراً في عام ١٨٥٢ ، وبعد تأخير بسبب الحرب البورمية جرى اصلاح السفينة كومت بما جعلها صالحة للخدمة دون إحداث تجديدات فيها ، وأرسلت الى البصرة لتأخذ مكان نيتوكريس . وعهد اليها القيام بنفس أعمال السفينة السابقة ، وعلى الاخص حمل البريد البريطاني ، والحفاظ على العلاقات الودية مع القبائل ، والاشراف على التجارة البريطانية ووسائل الشحن وحمايتها والاضطلاع بأعمال المسح والمراقبة .

---

(١) منذ عام ١٨٤٢ خصصت الحكومة لقائد السفينة نيتوكريس مبلغ مائة روبية شهريا لغرض تقديم هدايا صغيرة الى الشيوخ العرب الذين تربطه بهم علاقات خاصة .

مستودعات السفن البخارية البريطانية في البصرة (كوت الفرنجي أو «ماجيل» (وفي بغداد عام ١٨٣٩ – ١٨٥٨ :

في عام ١٨٣٩ استلزم الامر الحصول على موقع لوضع السفن البخارية التابعة للحكومة البريطانية التي كانت ترسل على شكل قطع من اوروبا ليجري تجميعها ، ومستودع للفحم الحجري ومستودعات للاسطول البريطاني الذي باتت الظروف تتطلب وجوده في كوت الفرنجي أو «ماجيل» الواقعة على الضفة اليمنى لشط العرب على بعد أربعة أميال شمال البصرة والتي كان إشغالها موقتاً حتى ذلك الحين. وكان الذي اشترى موقع «الماجيل» المستر مانستي عندما كان وكيلا بريطانياً في البصرة من مالكيه المحليين وشيد عليه منزلا لسكناه . ثم اشتراه منه الرائد تايلور الذي أصبح فيما بعد الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي .

١٨٤٠ :

وفي عام ١٨٤٠ اقترح القائد لينش ، الضابط المسئول عن الاسطول ، وجوب شراء الحكومة «الماجيل» من الرائد تايلور ، الذي كان ما يزال وكيلا سياسياً في بغداد ، لاستخدامه كمستودع بحري . وبعد ذلك قامت لجنة من الضباط العسكريين من جزيرة خارج التي كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني ، بزيارة الموقع بنفس السنة . وقدمت اللجنة تقريراً عن مدى صلاحية الارض والمباني للغرض المطلوب كما اثير أيضاً موضوع استئجار منزل مع حديقة في بغداد كان يستخدمه الاسطول كمستودع ، وكان أيضاً ملكاً خاصاً للرائد تايلور .

١٨٤٢ :

وطالت المراسلة في هذه القضية إلى أن جاء عام ١٨٤٢ حينما وافق الرائد تايلور على بيع مستودعي البصرة وبغداد بثمن الكلفة . الاول بمبلغ ٣٠,٠٠٠ روبية والثاني بمبلغ ١٠,٠٠٠ روبية ، او أن تستأجرهما الحكومة بقيمة ٢٥٠ روبية شهرياً . وفي أثناء ذلك صرف الاسطول من

المنطقة ولم يبق منه غير السفينة نيتوكريس ، وبدا أنه لم يعد هناك لزوم للمستودع فاستغني عنه .

١٨٤٤ :

لكن احتياجات الوضع اضطرت العقيد رولينسون والقائد فيلكس جونز لإثارة القضية ثانية عام ١٨٤٤ ، عندما أصبحت شركة لينش تدير الماجيل نيابة عن الرائد تايلور الذي كان قد غادر البلاد . ويبدو أن مستودع الماجيل لم يتم في الحقيقة اخلاؤه . ورأى ناظر البحرية الهندية أن الحاجة تدعو الى وجود مستودع وان الماجيل هو أنسب مكان له وأخيراً، أذنت حكومة بومباي في مايو ١٨٤٤ بدفع القيمة كما جرت التوصية بها من قبل العقيد رولينسون وذلك بايجار شهري قدره مائة روبية . فطلبت شركة لينش نيابة عن الرائد تايلور ضعف هذا المبلغ . ثم أردف الرائد بطلب دعم فيه رأي الشركة بتأجير الماجيل من اول نوفمبر ١٨٣٩ حتى أول مايو ١٨٤٤ بمبلغ ٢٠٠ روبية في الشهر ، ومستودع بغداد من اول ١٨٤٠ إلى أول اغسطس ١٨٤٣ بمبلغ مائة روبية في الشهر أو كلاهما بمبلغ ١٤٧٠٠ روبية .

١٨٤٧ :

وفي عام ١٨٤٧ تم الاتفاق بأن تستأجر الحكومة الاثنين معاً بمبلغ مائة روبية (بدلا من ٣٠٠ روبية) في الشهر عن المدة التي جرى فيها استخدامهما موقتاً . وكان مجموع ما دفع عن هذه المدة هو ٥٤٠٠ روبية وبعد ذلك كان يتجدد إيجار الماجيل بين حين وآخر .

١٨٥١ — ١٨٥٢ :

وفي عام ١٨٥١—١٨٥٢ كانت حكومة الهند مستعدة لشراء الماجيل بمبلغ الف جنيه استرليني ، لكن القضية التي لم تتم لعدم استكمال لينش التي تدير الماجيل صلاحيات التفويض الكافية لاتمام تلك الصفقة

وكذلك كان تايلور عندئذ مريضاً جداً حتى لم يكن ممكناً استشارته في الموضوع .

١٨٥٨ :

وأخيراً أصبحت شركة لينش هي المالكة للماجيل . وفي عام ١٨٥٨ استلمت الشركة من حكومة الهند مبلغ ألفي روبية كتعويض عن الاضرار التي لحقت برصيف السفن أثناء الحرب الايرانية عندما أنزلت هناك الخيول والبغال والمؤن العائدة للقوات البريطانية .

الاستكشافات وأعمال المسح البريطانية عام ١٨٣٩–١٨٦١ :

وكانت هذه الايام حافلة بنشاط أعمال الاستكشافات والمسح في العراق التركي . وكان العمال الرئيسيون في هذه الاعمال هم ضباط البحرية الهندية الذين كانوا يعملون اولا في الاسطول ثم بعده في سفينتي «نيتوكريس» و «كومت» .

القائد ه. بي. لينش :

في عام ١٨٤١ بدأت أعمال مسح منتظمة في وادي نهر الفرات وكان القسم العلوي منه يربط كرونومتريا بحوض البحر الابيض المتوسط وقد شارك في هذه الاعمال كل من القائد لينش والملازمين فيلكس جونز وكمبول وسلبي وجراوندسوقد انهمك القائد فيلكس جونز بعد نجاحه في قيادة السفينة نيتوكريس في أعمال على مستوى كبير من الاهمية يؤديها بمفرده خاصة بمسح الاماكن وجمع معلومات عامة عنها . وتشكل حصيلة عمله الذي استهله في عام ١٨٤٣ وأنهاه عام ١٨٥٥ حين

---

(١) لقد استوحى السير دبليو ٠ويلكوكز الذى أصبحت مشاريعه لرى العراق تعالج جديا سنة ١٩١٢ أفكاره الاساسة من خرائط ورسوم فيلكس جونز لقنال النهروان القديم ٠ وقد طبعت مذكرة جونز الرئيسية عن شبه الجزيرة في : فقارات حكومة بومباى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ٠

أصبح مقيماً سياسياً في بوشهرإنجازاً هائلا دل على عظم قدرته ومتوقد ذكائه غير أن الاوروبيين الذين عملوا من بعده في العراق ربما كانوا لا يدركون مدى فضله عليهم جميعاً .

وفي اغسطس وسبتمبر من عام ١٨٤٤ رافق القائد فيلكس جونز العقيد رولينسون ، الوكيل السياسي ، في رحلة إلى زوهاب وكرمانشاه والسليمانية حيث قام بعملية مسح مهمة للمنطقة التي اجتازها لجمع معلومات للجنة الحدود في ارضروم . وفي إبريل عام ١٨٤٦ نزل بسفينته نيتوكريس إلى نهر دجلة ووصل إلى نقطة تقع فوق «دور» وسجل استقصاءات مفيدة . لكنه فشل ، كما ذكرنا من قبل ، في الوصول إلى الموصل . وفي إبريل عام ١٨٤٨ قام بمسح قناة النهروان وفي عام ١٨٥٠ بعملية اختبار ومسح المنطقة الواقعة على الجانب الغربي من نهر دجلة بين بغداد ورأس الدجيل . وفي عام ١٨٥٢ وبناء على اوامر تلقاها من حكومة الهند ، التي منحته علاوة خاصة قدرها ١٥٠ روبية في الشهر لكونه «مساح» واخرى الى «مساعده» ، أخذ على عاتقه أعمال المسح التثليثي للمنطقة بين نهر دجلة والتلال الايرانية ، ومن بغداد حتى الشمال والموصل ، شاملة مناطق الكفرى «الصالحية» وكركوك وآلتون كوبرو وأربيل والموصل . وفي عام ١٨٥٣ أنجز مع مساعده ميدشيمان كولينجوود مشروع تخطيط(١) شامل لمدينة بغداد ، ارفقه بترجمة لتاريخ المنطقة مملوءة بالمعلومات الاحصائية كتبت بقلم القائد جونز شخصياً . وفي

(١) مايزال هذا المشروع يعد من احسن المشاريع التى وجدت ٠ وقد استعاره والى بغداد من المقيم البريطانى عام ١٩١٢ لاغراض عملية٠ وجرى استخدامه من قبل مهندسين كهربائيين يمثلون شركة بريطانية كان عهد اليها تأسيس تراموای كهربائی ومشروع اضاءة في بغداد ٠ وكان على كولينجوود أن يعمل خلسة بسبب شك السلطات التركية فيه ، واضعا علامات وخطوطا بقلم رصاص على قميصه الابيض ٠ وبعد انتهاء المشروع ترك القائد جونز من تلقاء نفسه بغداد لاعمال أخرى ٠

عام ١٨٥٤ ارسل إلى انجلترا مع مذكرة تقع في ثلاث صفحات بياناً عن أعمال مسح بابليه قام بها تمتد من المسيب على نهر الفرات حتى الزاوية الشرقية–الغربية من بحر النجف . لكن الخرائط فقدت في مكتب الهند . بلندن . بعد ذلك ، وكان قد عاد قبل انتهاء مدة اجازته ليعمل كوكيل سياسي في بغداد من مارس حتى اكتوبر عام ١٨٥٥ .

القائد دبليو. بي. سلبي :

وفي عام ١٨٥٥ خلف القائد سلبي القائد فيلكس جونز في أعمال مسح العراق . وقد أعاد مسح مناطق بابل وكربلاء والكوفه والنجف بالطريقة التثليثية بمساعدة الملازمين كولينجوود وبيوهر وهي مناطق كان مسحها القائد جونز ، بغير تلك الطريقة وزيدت عليها مساحة من الأرض في الناحية الشرقية .

وقد تم انجاز هذا المسح في عام ١٨٦١ . لكن الخرائط النظيفة فقدت للمرة الثانية مع اوراق القائد سلبي المتقنة . وجرى الحصول على سجلات المنطقة والاوراق الاصلية من بغداد وكون عنها الملازم كولينجوود خريطة واضحة المعالم . وهي تحتاج إلى بعض التصحيحات خاصة بالتغيرات الطبيعية لكنه لايبدو محتملا الغاؤها . هذا وقد قام الملازم كولينجوود بأعمال مسح اضافية أخرى .

وهكذا كانت الحصيلة العامة لبعثة تشزني وعمل الضباط البحريين الهنود اثنين وعشرين عاماً ، هي تحويل العراق التركي من بلد مجهول المعالم إلى بلد رسمت معالمه الرئيسية بشكل واضح ، حيث إن مناطق مهمة معينة قد جرى تخطيطها ومسحها بعناية مع مشروعات وافية عنها .

المشاريع الاثرية البريطانية عام ١٨٣٩–١٨٦١ :

وكانت من ضمن المشاريع الأقل قيمة من الوجهة السياسية ، وان كانت بالغة الأهمية في مجال التنقيب عن الآثار التاريخية ، تلك الحفريات والاكتشافات التي قام بها الرحالون والرسميون البريطانيون

أثناء هذه الفترة في عسيري وبابل عن عصور ما قبل التاريخ . ونكتفي هنا بمجرد ذكر الرحلتين اللتين قام بهما السير أ. ه. لبارد إلى عصيرية وبابل في عام ١٨٤٥–١٨٤٧ وعام ١٧٤٩–١٨٥٠ واللتين أعطتنا نتائج مفيدة للغاية والى اعمال المستر ديليفرك لوفتس في نيقار ، والوكره والمقير . ثم عمليات العقيد رولينسون في أماكن مختلفة أثناء تحمله أعباء الوكالة السياسية في بغداد من عام ١٨٤٣ إلى عام ١٨٥٥ . وقد وسع هؤلاء الحفارون أعمال التنقيب توسيعاً عظيماً في بغداد من عام ١٨٠٨ حتى عام ١٨٢١ لكن لسوء الحظ لم تسفر أعمالهم هذه عن نتيجة ملموسة .

نقل البريد البريطاني على الهجن عام ١٨٣٩–١٨٦١ :

وبعد أن أخذت الملاحة البريطانية تنتظم في نهر دجلة ، الغي نقل البريد البريطاني على الخيل مما كان معمولا به بين بغداد والبصرة واستمر حتى سبتمبر عام ١٨٤١ . ويبدو أن كلا الطريقتين كانتا صالحتين من الوجهة العملية حيث إن الرسائل بين البصرة وبغداد كانت تصل اليهما في خلال خمسة أيام، او نفس المدة التي تستغرقها الآن السفن البخارية البريطانية ناقلة البريد . وكان العرب يقابلون البريد البريطاني وهو في طريقه بكثير من الاحترام والتقدير ويحمون الاشخاص الذين يرافقونه . وقد استمرت عملية نقل البريد على الهجن عبر دمشق . وفي عام ١٨٤٤ فوض الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي بفرض طابع بريد على المواد التي ترسل بواسطته وعن طريق أشخاص خصوصيين . وفي نفس الوقت ، قدمت حكومة الهند منحة للبريد قدرها ٢٠٠ روبية شهرياً لمجابهة العجز في عوائد طوابع البريد ، ضماناً لاستمراره .

سياسة الضباط البريطانيين المحليين في العراق التركي ١٨٣٩–١٨٤١ :

واذا كان بعض الضباط البريطانيين الذين كانوا يعملون حينئذ في العراق يتطلعون سراً الى اليوم الذي يصبح فيه العراق ملكاً لبريطانيا فتلك حقيقة لا تثير الدهشة . ولقد كانت علاقات الحدود بين تركيا وايران تسير تحت اشراف المندوب البريطاني في بغداد ، كما كانت المصالح البريطانية المحلية في تزايد مستمر . ثم إن كل تحسين لاوضاع تلك البلاد ، سواء أكان من ناحية الملاحة البخارية أو أعمال المسح البرية والنهرية والمواصلات البريدية أو التجارة ، إنما يعود الفضل فيه إلى بعد نظر بريطانيا وجهودها الدائبة .

ومن جهة أخرى فقد بدا للادارة الاقليمية التركية التي بنيت على الظلم والفساد وعدم الكفاءة ، أنه فات الاوان لاصلاح ما أفسد . ثم إن سياسة العداء والخصومة التي كانت تتبعها مع سائر الاجانب مما تميز بالازعاج وخلق العراقيل جعل ممثلي هؤلاء بحكم الضرورة راغبين في سقوط الدولة العثمانية . وفي عام ١٨٤٨ كتب العقيد رولينسون الى السفير البريطاني في القسطنطينية عن علاقاته الاخيرة مع نجيب باشا :

« لا بد وان سعادتكم أدركتم من سلسلة رسائلي في الستة أشهر الماضية الروح الاستفزازية العامة التي يسير عليها نجيب باشا . إن عداوته تعزى في الاصل إلى كرهه الفطري لكل ما هو اوروبي . والملاحظ ان اعماله الاستفزازية تصبح بلا ريب ، أكثر جهراً واستعلاناً كلما رأى تدخل الامتيازات البريطانية في مصالحه المالية . ان تأكيدي المستمر لهذه الامتيازات ، يقف حجر عثرة أمام ممارساته التجاريه التي لا يرى فيها سوى استعمال للسلطة ، لقد أخذ ببطء يستيقظ على حماقته في تعريضه نفسه للخطر الشديد الذي ينشأ من استعمال سعادتكم نفوذكم ضده لدى الباب العالي لذلك بات في الوقت الحاضر عازفاً عن مهاجمة حقوقنا وأصبح أقل نسياناً لاظهار ما كان يظهر من أمور خلال ثقته في حصانة اوضاعه

مما كان الفضل فيه يعزى لنا ولمصالحنا ، ومع ذلك ليس هناك شيء في تصرفه وسلوكه الآن مما يسمى مودة قلبية او جنوحاً للمصالحة . لقد دفعه الخوف مما أصبح يعرفه إلى هدنة بيننا قد عكر صفوها حادث عرضي محض . غير أنه ابدى القاء سلاحه جانباً ، وبامكاني فقط المحافظة على أمان نسبي مما حصل بتأييد سعادتكم الفعال ، وذلك عن طريق يقظتي الدائمة وفي إظهار نفسي بأنني مستعد لتقويض أي هجوم يأتي من أية جهة كانت .

ويمكن معرفة آراء الرائد رولينسون(١) الخاصة بشأن مستقبل العراق من رسالته التالية التي بعث بها الى حكومة الهند عام ١٨٥٢ :

تتمتع الحكومة البريطانية حالياً ، دون ريب بأعلى درجات النفوذ المحلي هنا نتيجة لرسوخها وذلك بفضل جهودها الوطيدة التي واصلتها دون كلل او ملل خلال الستين سنة الاخيرة . وامامنا احتمالان اوروبيان ربما لا يكونان الآن وشيكي الوقوع ، لكن لا بد من وقوعهما في الوقت المناسب ، وسيكون لهما تأثيرهما العظيم على نفوذهما هنا من حيث علاقته بالهند . ان احد هذين الاحتمالين هو استئناف العمل في الخطط الطموحة التوسعية التي يحتمل ان يدشن بها حاكم الامبراطورية الروسي الجديد . اما الاحتمال الآخر فهو تقسيم تركيا التي سيؤدي وضعها الحالي المتدهور الى عدم اتمام ذلك التقسيم بغير حرب اوروبية .

لذلك رأيت من واجبي ، منذ تعييني في الوكالة السياسية في بلاد العرب التركية ، أن أتبنى سلوكاً سلمياً عاماً ، وأن أعمل على تقوية وامتداد نفوذنا المحلي حتى نبلغ تلك الغاية دون إثارة استياء السلطات

---

(١) لقد طلب الرائد رولينسون في مذكرة مطولة بعث بها الى سكرتير الدولة للشئون الخارجية في ١٣ يونيو عام ١٨٥٣ بخصوص امكانية الشروع بتقسيم الامبراطورية التركية كما حث بوجوب احتلال جنود من الهند كامل قطاع الاقليم الممتد من نهر الزاب الادنى حتى عانه فالبحر .

التركية . وليس مما يبعد تصوره أبداً أن حماسته ونشاط ضباط الوكالة السياسية في أعمال الملاحة والمسح كانتا تنبعان من أمنيات ضخمة لا تنسجم مع سيادة تركيا على العراق ، ولا بد أن شيئاً من تلك الظاهرة قد وصل إلى ادراك الترك والعرب ولا ريب في أن قناعتهم بمطامح بريطانيا في العراق وغيظ السلطات التركية من اتصالات بريطانيا المباشرة بشيوخ العرب ربما كانا ابرز ملمحين من ملامح الوضع الراهن في العراق التركي عائدين كلاهما الى هذه الفترة من فترات التحرك السياسي والتجاري السريع .

★ ★ ★

مصالح بريطانية ـ هندية خاصة فى العراق التركى ١٨٣٩ ـ ١٨٦١

المشروع البريطاني المقترح لانشاء سكة حديد وادي نهر الفرات بين البحر الابيض المتوسط والخليج ١٨٥٦–١٨٥٧ :

عندما انتهى التفكير في المشروع الداعي لانشاء مواصلات سريعة بين اوربا والهند بواسطة السفن البخارية البريطانية العاملة في نهر الفرات حل مكانه مشروع انشاء سكة حديد تحت الرعاية البريطانية تمتد من البحر الابيض المتوسط حتى الخليج . وقد طرح فكرة هذا(١) المشروع في

(١) كان قد سبق مشروع المستر اندريو مشروع آخر أكثر شمولا يعود الفضل فى آيجاده الى السير مكدونالد ستيفنسون وجاء الى حيز الوجود بشكله الاصلى حوالى عام ١٨٤٠ . وكان يتضمن في صورته الاولى انشاء سكة حديد متواصلة تربط بين الغرب والهند عبر القسطنطينية وآسيا الصغرى وحلب ووادى نهر الفرات والبصرة وبندر عباس وكراتشى . وفى شكل (خر له اتجهت النية بأن يمر الخط عبر خربوط عن طريق تبريز ، طهران ، مشهد وهراة وقندهار حتى السند . ولم يطلب أحد ضمانا لهذا المشروع الذى بقى قائما حتى عام ١٨٧٩ على الاقل . لكن لم يبد على انه قد جارى فى تقدمه ركب المرحلة العلمية .

مارس عام ١٨٥٦ المستر و. ب. آندرو الموظف الرسمي السابق في مكتب البريد الهندي الذي قام بدراسة خاصة لقضايا سكك الحديد في الشرق الاوسط . وكانت محكمة المديرين التابعة لشركة الهند الشرقية المعظمة سنداً له في اقتراحاته كما أسس فريق من دبلوماسيي حكومة صاحبة الجلالة شركة من أجل تنفيذ مشاريعه وعينوا المستر اندرو رئيساً لها . وتم الحصول بالنيابة عنهم على امتياز لها من الباب العالي . وعين الجنرال ف. ر. تشزني ، قائد بعثة نهر الفرات ودجلة عام ١٨٣٤—١٨٣٦ مندوباً للشركة في القسطنطينية ، وأصبح السير جون مكنيل الخبير البارز في شئون سكك الحديد رئيساً للمهندسين ، ووضعت سفينة صاحب الجلالة شيرامبولي تحت تصرف الجنرال تشزني والسير ج. مكنيل . وجرى اختبار مينائي حلب والسويدية ، ثم مسحت الطريق الممتدة من السويدية حتى حلب بالاضافة إلى الاعمال الاستطلاعية من حلب الى مسكنة الواقعة على نهر الفرات . وقد لاقى المشروع استحسان اللورد سترانفورد دي ردكليف سفير بريطانيا في القسطنطينية واللورد كلارندون وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية .

وفي ٢٢ يونيو عام ١٨٥٧ قابل وفد يدعو الى فكرة تقديم الحكومة البريطانية دعماً مالياً لمشروع سكة حديد وادي نهر الفرات بمقابلة اللورد بالمرستون رئيس الوزراء . وكان يترأس الوفد اللورد شافتسبري والمستر اندرو وتضمن الوفد أعضاء بارزين من مجلس ادارة الشركة والبرلمان وكذلك عدداً من الاخصائيين أمثال الجنرال تشزني ومساعده السابق المستر و. اينزوورث ، والجنرال السير فينويك ولیامز بطل الدفاع عن ولاية قارص ، والسير جستن شيل ، الوزير البريطاني السابق في طهران والمستر ث. ك. لينش وآخرون . وأكد اللورد بالمرستون للوفد بأن الحكومة واعية تماماً لاهمية طريق الفرات ، وأنه قد دعم وسيواصل دعمه لمشروع سكة حديد وادي الفرات دون الرجوع إلى زملائه . ولم يكن في استطاعته قول أي شيء عن موضوع الضمانة المالية من جانب

الحكومة البريطانية . وقد طلب لاجل ذلك بأن تقدم اقتراحات الشركة اليه خطياً ، واعداً بأنها ستلقى الاهتمام الكامل وان الحكومة ستساعد المشروع بقدر استطاعتها .

وعلى ما يظهر فقد توصلت حكومة صاحبة الجلالة في النهاية بأنه ليس في امكانها إعطاء ضمانة مالية . ثم اتضح طبعاً أن المشروع دون ضمانة يركن لها يصبح غير مُغْرٍ لاصحاب المال للدخول فيه . وفي النهاية انقضت المدة المقررة لاستعمال حق الامتياز الذي منحه الباب العالي دون ان تنتفع منه الشركة .

منحة من سمو مير ناصر خان السندي لتنظيف قناة الحسينية ١٨٣٦ – ١٨٤٣ :

أخذت المصالح لهذا اعتباراً من الفترة التي نحن بصددها الآن تتضخم أكثر فأكثر في نطاق عمل الوكالة السياسية البريطانية في بغداد .

لقد كان تنظيف قناة الحسينية التي تغذي كربلاء بالمياه والبالغ طولها عشرين ميلا يشكل صعوبة ضخمة للسلطات التركية المحلية لسبب كثرة رواسب الطين في القناة . وفي عام ١٨٣٦ أخذ سمو مير ناصر خان السند على عاتقه بأن يجعل تنظيفها واجباً دينياً ورغب الى ممثل حاكم بومباي أن يتلقوا منه مبلغ عشرين الف روبية كدفعة اولى لخدمة المشروع وفي مقابل ذلك اوفد شخصين الى كربلاء كوكيلين عنه في تنفيذ الاعمال أولهما يدعى السيد مهدي شاه والثاني حاجي صالح . وكانت رغبته بأن تدفع اليهما سلفاً الاموال التي هما بحاجة اليها عن طريق الممثل البريطاني في بغداد . وأوعز بتنفيذ الترتيبات التي يدبرها . وفي عام ١٨٣٨ أخبر المير بواسطة وكيله بأن العمل سوف يكلف مائة الف روبية فحول مبلغاً اضافياً قدره خمسون ألف روبية الى الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، بواسطة الحاكم العام في السند وحكومة بومباي . وفي ١٨٣٩ طالب المير ناصر بفتح اعتماد إضافي له من خمسين الف روبية في بغداد ، فاستجيب

لذلك . وفي عام ١٨٤٢ أفاد الرائد تايلور ، جواباً على استفسارات السلطات البريطانية في الهند ، بأنه قد دفع مبلغ ١٠٩,٩٩٩ روبية بكامله الى وكيل سموه ، وذلك في اكتوبر ١٨٣٧ ، وإبريل ونوفمبر عام ١٨٤٠ ، ويونيو عام ١٨٤٢ حيث اقفل باب الحسابات .. وقد سدد رصيد الاعتماد الاخير بقيمة الخمسين الف روبية الذي كان فتح باسم سموه أخيراً في حينه .

وصية اوض ١٨٤٩ – ١٨٦١ :

ونأتي الآن على ذكر موضوع وصية «اوض» الامانة القيمة غير العادية التي كانت منذ أن وجدت سبباً في خلق صعوبات خطيرة ومستمرة للممثل البريطاني في بغداد .

في عام ١٨٢٥ ، وخلال فترة من الاتفاق المالي الواسع بسبب حرب بورما ، قبل اللورد امهرست الحاكم العام للهند ، قرضاً عرف عموماً بقرض اوض الثالث ، من غازي الدين حيدر ملك اوض . وحددت نصوص القرض في اتفاقية تمت في لكنهو بواسطة المستر موردونت ريكتس المقيم البريطاني في اوض . وكانت قيمة القرض عشرة ملايين روبية وميزته ان يكون أبدياً لا يسدد راسماله. أما فائدته البالغة خمسة في المائة سنوياً فتستمر حكومة الهند بدفعها إلى أبد الدهر لاغراض خاصة معينة .

انجاز الاتفاقية بين ملك اوض والحاكم العام للهند في ١٧ أغسطس ١٨٢٥ :

لقد جرى انجاز الاتفاقية المذكورة في لوكنو في ١٧ أغسطس عام ١٨٢٥ على نسختين كتبت الاولى باللغة الايرانية ومهرت بختم ملك أوض ، وسلمت الى المستر ريكتس . وكتبت الثانية باللغة الايرانية ووقع عليها المستر ريكتس بصفته ممثل الحاكم العام ، وسلمت الى الملك تحت شرط ورد في كلا النسختين ، وهو إعادتها عندما يتم استبدالها

بوثيقة مطابقة لها تحمل ختم وتوقيع الحاكم العام . وصدق اللورد أمهرست الاتفاقية في ٣٠ سبتمبر عام ١٨٢٥ . ولسوء الحظ ورغم أن محتويات النسختين الاصليتين والوثيقة الموقعة من الحاكم العام والتي تحوي ترجمة انجليزية لها في عمود مواز للنص الايراني كانت كلها متشابهة كثيراً ، الا ان النص الدقيق كان مختلفاً عن النسخ الثلاث .

وتضمنت الاتفاقية ، بين أشياء أخرى ، علاوات شهرية من ١٠,٠٠٠ روبية و ٢٥٠٠ روبية و ١١٠٠ روبية و ١٠٠٠ روبية تدفع كل على حدة إلى نواب مبارك محل وسلطان مريم بجام وممتاز محل وسرفراز محل مدى الحياة . والاسمان الاولان هما لزوجتي الملك . واعطى الحق إلى كل منهما بأن تورث ثلث علاوتها بعد وفاتها لاي شخص أو جهة ترغبها . أما الثلثان المتبقيان من كل علاوة ، بالاضافة إلى قسم لم يوص به في الثلث الاول فيجب تخصيصه للاحسان في كربلاء والنجف . وهناك علاوات أخرى ، بلغ مجموعها ٩٢٩ روبية في الشهر خصصت لخدم ومعتمدي سرفراز ، مع شرط أنه اذا توفي أي من الموصى لهم دون أن يرثه أحد فإنه يجب إضافة علاوته على المبالغ المخصصة لاعمال البر في كربلاء والنجف . وهذه المبالغ التي خصصت لصرفها في المدن المقدسة هي التي عرفت بوصية اوض .

التناقضات في أقسام الاتفاقية المختلفة :

ان فقرة الاتفاقية المتعلقة بوصية اوض كانت في القسم الذي وقعه ملك اوض ، وينص بصراحة ووضوح تام في موضوع الوصية على ما يلي :

« وعلى شركة الهند الشرقية الموقرة بعد تقسيم المبلغ المتبقي السابق ذكره إلى جزئين ان يواصلوا تحويل النصف الاول منهما الى النجف الاشرف والنصف الآخر إلى كربلاء المعظمة لمقر المجتهدين ساكني الاعتاب

المحروسة بالملائكة حيث يمكن لهؤلاء المجتهدين الاستمرار في توزيعها على الاشخاص المستحقين نيابة عنا اكتساباً منا لرضائه جل وعلا .

أما قسم الاتفاقية الموقع من مستر ريكتس ، فقد نصت الفقرة المطابقة هكذا : (كتبت بلغة غير انجليزية ، ربما تكون ايرانية ، وهي مترجمة الى اللغة الانجليزية) . :

ويجب تحويل كامل العلاوة الشهرية المتبقية على اساس تقديم النصف الاول الى النجف الاشرف والنصف الآخر إلى كربلاء المعظمة والى المجتهدين ساكني الاعتاب الشريفة نيابة عن الملك الجليل المقدم ذكره ، وذلك لكي ينعم الله على جلالته بفيض من السعادة والاطمئنان .

وكان النص الايراني في الوثيقة التي تحمل اللغتين والتي صدق بموجبها الحاكم العام على الوثيقة ، هو نفسه تماماً الموجود في قسم الاتفاقية الموقع من المستر ريكتس ما عدا حذف الشطب الذي كان فوق حرف ايراني ممّا جعل النص مخالفاً لقواعد اللغة الصحيحة ، وترك مجالا للشك فيما اذا كان الاشخاص الواجب الدفع لهم من المجتهدين المجاورين .

ولا تشمل عبارة «مجتهد» غير علماء اللاهوت الشيعة من أعلى مقام بينما كلمة «المجاورين» تعني اولئك الأشخاص الذين يعملون رسمياً في المزارات المقدسة وربما حتى الاشخاص الذين استقروا في المزارات او بالقرب منها لاسباب دينية .

وكانت الترجمة الانجليزية للنص في الوثيقة ، والتي صدقت بموجبها الاتفاقية ، ضعيفة نوعاً ما ، وهذه الترجمة كما يلي :

.... يجب تقسيم باقي الثلثين إلى جزئين متساويين . يعطى نصف منه إلى النجف الاشرف ، والنصف الآخر إلى كربلاء لكبير(١) الكهنة

(١) يلاحظ ان هناك استعمالا جائرا للفرد بدلا من الجمع ، واكثر من ذلك فان كلمة « كبير الكهنة » او حتى كاهن هى ترجمة خاطئة لكلمة « مجتهد » • فمهمات المجتهدين هى استاذية ، قضائية ، وشرعية وليست قربانية •

والمجاورين (أو الاشخاص المنوط بهم العمل فيه نيابة عن الملك المذكور) لكي ينعم الله على جلالته بالخيرات والبركات .

المعنى الحقيقي للاتفاقية :

ليس هناك مجال للشك بأن قسم الاتفاقية الذي صدق عليه الملك أوض هو ذلك الذي كشف منه عن نواياه الحقيقية بأصح عبارة . وقد نص ذلك القسم المذكور ، كما سنلاحظ ، بأن الأموال المحولة الى المجتهدين القاطنين في عتبة الملائكة المحروسة هي للتوزيع من قبلهم على «الاشخاص المستحقين» . وهذه النقطة لم تذكر في المستندات الأخرى . ومن الواضح أنه لم يكن في نية الملك بأن يكون المجاورون من ضمن المجتهدين الذين تحول لهم الاموال ولم يجر مطلقاً ذكر المجاورين في وصية اوض ، كما أنها لم تكن نتيجة لخطأ ارتكبه الكاتب الايراني حيث أدى ذلك إلى ترجمة الاتفاقية إلى الانجليزية بطريقة غير صحيحة .

البدء بتنفيذ وصية اوض عام ١٨٤٩ :

وفي عام ١٨٤٩ توفي كل من سلطان مريم بيجام ونواب مبارك محل ، وكان الملك غازي الدين حيدر قد توفي قبلهما في عام ١٨٢٧ ، واصبحت فقرات الاتفاقية المتعلقة بوصية اوض سارية المفعول . وأخذ الملازم كمبول ــ الوكيل السياسي بالنيابة في بغداد أثناء غياب الوكيل السياسي الرائد رولينسون في أجازة ــ بعين الاعتبار كيفية تطبيق قضية نصوص الوصية عموماً فيما يختص بهما .

أوامر الحكومة بخصوص ادارة الوصية في عام ١٨٤٩ــ١٨٥٢ :

لقد بدا أن جسامة أهمية الوصية والصعوبات السياسية التي أخذت تهدد الوكالة السياسية البريطانية في بغداد ، قد أخافت الممثل البريطاني . فمبلغ ١٦٦٨ روبية شهرياً من علاوة السلطان مريم بيجام ، وكذلك مبلغ ٦٦٦٦ روبية شهرياً من علاوة نواب مبارك محل بدأ مفعولهما من

تاريخ ٦ إبريل و ٣٠ يونيو ١٨٤٩ ، وتراكمت بسرعة بسببهما مبالغ كبيرة . عندها كتب الملازم كمبول الى حكومة الهند وسفير صاحبة الجلالة في القسطنطينية مشيراً إلى مجزرة كربلاء التي حصلت عام ١٨٤٣ والى التنافر المتأصل والقائم دائماً بين الطائفتين الاسلاميتين السنة والشيعة ، وارتباط الوصية بالاخيرة ، ثم تأييد حكومة العراق التركي للطائفة الاولى وخشي ان تكون مبالغ الوصية المتجمعة بكيفية كبيرة ، «سوى القرض الذي يحتمل ان تتراكم دفعاته الشهرية القادمة » سبباً في إفساد الحاميات العسكرية التركية الموجودة في كربلاء ان كانت ما تزال محتاجة للفساد « أو في أي حال في تأمين المساعدة والعون إلى عدد كبير من أفراد الشيعة المتعصبين ، الذين نادراً ما يطلبون ربحاً مادياً للتضحية بحياتهم في سبيل قضية تعتبر في نظرهم شيئاً مقدساً» ، الا وهي تحرير كربلاء والنجف من السيطرة التركية . وأضاف الملازم كمبول « لقد حاولت أن أبين ان امداد المجتهدين في كربلاء والنجف بمبالغ كبيرة على شكل دفعات شهرية يمكن بسبب انعدام المراقبة على مصروفاتهم أن يصبح سبباً في إثارة عناصر الشغب في هذه الباشوية ، كما ان الطريقة غير المشروطة في تسليمي الاموال لهم يحتمل ان تثير من ورائها فيما بعد سخط الحكومة التركية » . ولفت الانتباه أيضاً إلى الصعوبات التي يمكن ان تنشأ عن ضمان استمرار امداد خزينة الوكالة بالأموال اللازمة للوفاء بالدفعات المطلوبة . وفي الواقع لقد طلب فقط «منحه سلطة مطلقة بتسليم أو إيقاف الدفعات المشار اليها دون الاشارة إلى تواريخ استحقاق الدفع . لكن اتضح من لهجة رسالته أنه غير موافق على استمرار الحكومة البريطانية التعهد في تنفيذ الوصية ، حتى ولا عن طريق ممثليها في بغداد .

وأجاب السير سترانفورد كاننغ ، سفير صاحبة الجلالة في القسطنطينية ، بأنه يبدو من الصعب في الظروف الحالية السماح بمخالفة بنود وصية الملك اوض وان أفضل طريقة هي أن يجري الدفع سنوياً

حسب الوصية مع جعل المستلمين مسئولين عملياً عن التزاماتهم حيال مستحقيها . واعتبر السفير أن قضية بمثل هذه الدقة تستلزم تحويلها الى حكومة صاحبة الجلالة . وقال في تعليماته الى الملازم كمبول : « وعلى أية حال يجب عليك أن تقف في وجه أي سوء تفاهم يمكن أن ينشأ في فترة اضطراب ينتج عن قيام الوكالة البريطانية بتأدية الدفعات ، واتصور أنه رغم وجود اعتبارات أخرى يجب أن يتجنب بعناية أي عمل خفي أو مستتر يتعلق بتلك القضية أثناء العملية المالية » .

١٨٥٠ :

على أن حكومة الهند قررت خلال هذه الفترة عدم وجوب دفع المبالغ في بغداد ، وأنه بدلا من تحويلها الى المجتهدين في النجف وكربلاء يمكن لهؤلاء ان يوكلوا عنهم من يسحب من حسابهم في خزينة بومباي وعبر لورد بالمرستون سكرتير الدولة للشئون الخارجية عن موافقة حذرة على هذا الترتيب الاخير وظل العمل بالوصية قائماً وفق هذا الترتيب حتى سنة ١٨٥٢ .

١٨٥٢ :

في هذه السنة أعيد فتح القضية على أثر رجوع الرائد رولينسون من اجازته . فقد أشار بأن طريقة الدفع الدائرية هي ، في الحقيقة ، مظهر من مظاهر التخفي والتستر وأنه يحتمل أن تسبب مشكلات مع السلطات التركية أكثر مما لو دفعت المبالغ مباشرة وعلانية عن طريق بغداد ، كما أنه اعتقد أيضاً بوجود خطر حقيقي من الاموال بسبب اساءة المجتهدين استعمالها لعدم وجود المراقبة اللازمة ، ثم قال :

« يمكن أن اضيف بأن المشكلات التي تصورتها مقترنة بأسلوب الدفع الجاري حالياً لم تكن مجرد افتراضات خيالية . انني أعتقد أنه لدى المبرر للقول بأنه هذه الاموال كانت تستخدم بطريقة تآمرية مخالفة

للقانون ، وان هناك مبالغ محترمة حولت من أهدافها الخيرة لتصرف في سبيل أطماع شخصية . وعلمت أيضاً ان سلطات الباشوية قد لفت انتباهها تدفق الاموال المفاجيء الى كربلاء والنجف ، فعبّرت عن عدم ارتياحها عن ذلك حين نعت الباب هذه الاموال بعبارة « الدفعات السرية للاماكن المقدسة من السلطات الهندية البريطانية » .

والعلاج في نظر الرائد رولينسون ، كان بوضع المدفوعات دون تحفظ باسم الوكيل السياسي لدى محكمة بغداد ، حيث هو في نفس الوقت قنصل عام لصاحبة الجلالة ، وتفويضه بأن يتحرى – طبقاً للاجراءات المطبقة في لوكنو في حالات معاشات التقاعد المضمونة – فيما اذا كانت الاموال المشار لها تصرف في الاحوال المقصودة لها حسب ارادة المحسن الملكي ، وفي أعمال خيرية ودينية ، وليس في إثارة الاضطرابات السياسية او الفساد العسكري . ثم اعطاء الوكيل السياسي سلطة مطلقة اثناء الحالات الطارئة لايقاف كل الدفع .

ولم تكن هذه الاقتراحات تطابق آراء اللورد دلهوزي الحاكم العام للهند . وبموجب اوامره نصح الرائد رولينسون بأنه ليس لحكومة الهند ولا للوكيل السياسي أي حق في ممارسة أية رقابة على الدفعات المالية التي ترك امرها حسب بنود الوصية الى المجتهدين » . وارسل كتاب الى محكمة المديرين التابعة لشركة الهند الشرقية يقترح وجوب الاخذ برأي السفير البريطاني لدى الباب العالي . وكانت النتيجة ان الرائد روس (أصبح فيما بعد اللورد ستراثنيرن) القائم بالاعمال البريطاني في القسطنطينية أيد اقتراحات الرائد رولينسون مشيراً إلى أنه من الضروري الحفاظ على العلاقات الطيبة مع الحكومة التركية وان استعمال وسائل الثورة وتدبير المكائد يجب انتزاعها من أيدي المناوئين الطائفين من أفراد الشيعة المتعصبين .

بناء على ذلك الغت حكومة الهند في أكتوبر عام ١٨٥٢ اوامرها

الاولى في هذا الصدد . وجرت عمليات الدفع من خزينة بغداد ، وعهد إلى الوكيل السياسي «بمراقبة حكيمة على كيفية صرف الاموال» .

ويبدو محتملا خلال هذه الفترة أن محادثات كانت تدور حول وصية اوض على أسس الترجمة الانجليزية الخاطئة لاتفاقية عام ١٨٥٢ وقد اشارت الى هذا فقرات مختلفة من مراسلات الرائد رولينسون والملازم كمبول .

نتائج وصية اوض في النجف ١٨٥٢ :

ففي عام ١٨٥٢ كتب الرائد رولينسون الى وزير الدولة للشئون الخارجية عن حالة الثورة في النجف ما يلي :

« لا بد ان سيادتكم تتذكرون ان الحكومة الهندية تدفع مبلغاً سنوياً قدره خمسة آلاف جنيه استرليني ، بمقتضى اتفاقيتها مع ملك اوض الراحل ، للحفاظ على مزارات النجف بالاضافة الى الاحسانات المتعلقة بها . وإنكم سوف تدركون بأن هذه الدفعة نتج عنها قدوم عدد كبير من المتعبدين من الهند للسكنى في المدينة . إن وجودهم يمدني بدافع إضافي للعمل على منع تكرار مشهد تلك المذبحة التي دارت رحاها في كربلاء منذ عشر سنوات ..... » .

الادارة المحلية للوصية ١٨٥٢ — ١٨٥٤ :

لقد وصف الميجور رولينسون ، الوكيل السياسي في بغداد طريقة تصرفه في الادارة المحلية لوصية اوض وفاقاً لقول الحكومة وانه « نتيجة لتعليمات الحكومة بممارسة حق الاشراف العام على مدفوعات هبات لوكنو الخيرية إلى كربلاء والنجف ومنعاً لاساءة استعمال الاموال لاغراض سياسية او شخصية » فقال في رسالة بعث بها الى المقيم السياسي في لوكنو ، في مايو عام ١٨٥٤ ما يلي :

لقد اتصلت السنة الماضية بالمجتهدين في هذه الاماكن(١) ، ميرزا

(١) كربلاء والنجف .

علي ناجي والشيخ مرتضى ، واتفقت معهما على خطة توزيع الاموال التي — كما اعتقد — سوف تجيز استخدام أكبر مبلغ في سبيل الصالح العام طبقاً لنصوص الوصية الاصلية . وحيث انني حافظت تماماً على المطالب الفردية للمجتهدين ومختلف المؤسسات الدينية ذات الصلة بالمزارات ، كما أمنت في نفس الوقت في هذه الخطة علاوة سخية تصرف من أجل أغراض خيرية بحتة وحتى على المصالح والفوائد العامة ، كاصلاح المساجد والكليات ، واستمرار فتح قناة الفرات التي تمد كربلاء بما تحتاجه من المياه فإنه لمن باب العدل والانصاف وحدهما ان اقول بأن المجتهدين قد استجابا بترحاب كلي لكل اقتراح قدمته وطلبت منهما بتحويل توزيع الاموال الى أغراض تعم فائدتها على الجميع بما يعوق استخدامها في سبيل أهداف دينية محضه .

وبعد حصول العقيد رولينسون على بيان دقيق من ميرزا علي ناجي بالمبالغ التي تحتاجها كربلاء بموجب هذه الخطة خلال عام ١٨٥٢—١٨٥٣ بعث بذلك الى المقيم البريطاني في لوكنهو ، مع الملاحظات التالية :

علاوة على ذلك ، فان غرضي من ارسال هذه الاوراق ليس مجرد ارضاء صاحب الجلالة ملك اوض بأن أعمال البر التي جاءت أصلا من خزينة لوكهنو يجري صرفها كما يجب ، بل أيضاً لكي أحوز على موافقة جلالته على خطة التوزيع العامة ، بسبب وجود حزب معين متعصب في كربلاء يرئسه بعض المجتهدين الحديثي السن ، ممن يرفضون تخصيص أية مبالغ للأهداف الخيرية والعامة .

وأجاب الرائد سليمان المقيم في لوكهنو معبراً عن موافقته التامة على الترتيبات التي أجريت والتي تبدو له بأنها «من أكثر الاعمال خيراً وحكمة» ثم قبوله تقديم البيانات إلى ملك اوض . لكنه اوضح بأنه رغم امكانية الحصول على موافقة جلالته على الاجراءات فانها في أي حال من الاحوال ليست ضرورية .

علاقات الدول الاوروبية الاخرى مع العراق التركى ١٨٣٩ ـ ١٨٦١

يبدو أن الدولة الاوروبية الوحيدة غير بريطانيا التي كان لها ممثل في العراق التركي كانت فرنسا .

تمثيل المصالح الفرنسية في بغداد :

هناك اشارات متكررة في مراسلات السنوات التي تلت عام ١٨٤١ إلى وجود قنصل فرنسي عام في بغداد ، يظهر ان موقفه من الممثل البريطاني كان عدائياً ربما بسبب اختلاف سياسي بريطانيا وفرنسا حول سوريا وفشل وفد فرنسي كان ارسل أخيراً إلى إيران .

ويبدو أن هذا الموظف الرسمي كان يشغل نفسه كثيراً بشئون البلاد المحلية رغم ان بلاده لم يكن لها مصالح محليه ما عدا ما اتصل بقضايا الكاثوليك الدينية . ولقد لاحظنا آنفاً كيف ان نجيب باشا ، قبل توجهه لاخضاع كربلاء عام ١٨٤٢ ، رأى أنه من الضروري اطلاع كل من الممثل الفرنسي والممثل البريطاني في بغداد على نواياه . وفي أثناء سير العمليات العسكرية في كربلاء قام بعض الايرانيين بزيارة القنصل العام الفرنسي « وطلبوا نصيحته فيما اذا كان يجب عليهم التقدم إلى كربلاء لمساعدة الشيعة لأن الحرب كانت حرباً دينية » .

وفي عام ١٨٤٣ ، كما ذكر تحت عنوان العلاقات مع ايران ، وجد الوكيل السياسي البريطاني أن قيامه بمحاولات التوسط بين السلطات التركية والرعايا الايرانيين قوبل بالغيرة والحسد من قبل زميله الفرنسي . وفي عام ١٨٤٥ ، أثناء المفاوضات بخصوص ضرورة الاحتفاظ بسفينة بريطانية مسلحة في العراق ، أشار العقيد رولينسون ، كما سبق أن ذكرنا ، إلى أطماع فرنسا في تركيا الآسيوية .

عبد العـزيز ١٨٦١ ـ ١٨٧٦
ومراد الخامس ١٨٧٦ (١)

توفي عبدالمجيد في الخامس والعشرين من شهر يونيه سنة ١٨٦١ ، فخلفه في السلطنة أخوه عبدالعزيز الذي حكم الامبراطورية العثمانية خمسة عشر عاماً ، وقد بلغ تركيز السلطة والادارة ، في عهده ، منذ سنة ١٨٣٤ حداً لا يطاق ، لا سيما بالنظر لقلة وسائل الاتصال . وفي سنة ١٨٦٤ أعيد بصورة جزئية نظام تفويض السلطة الاقليمي ، حتى اذا كانت سنة ١٨٦٧ طبق في جميع أنحاء الامبراطورية مشروع تنظيم مدني ، كان قد اعده علي باشا ، وذلك بعد ان اختبر تطبيقة في إقليم الدانوب من قبل مدحت باشا الذي صار فيما بعد والياً على بغداد .

وفي ظل حكم عبدالعزيز تأثر سير الحوادث في العراق التركي بعض الشيء بالأحداث الجارية في تركيا الغربية ، ولا داعي للخوض في تفاصيل تلك الاحداث هنا . لقد كان الاضطراب يجتاح البلقان باستمرار وبلغ مداه في فظائع بلغاريا عام ١٨٧٥ـ١٨٧٦ كما ساد التعصب للاسلام في سالونيكا بصورة مروعة ، حيث قتل قنصلان أجنبيان ، ولعل العجز

(١) مصادر المعلومات الخاصة بتاريخ العراق التركى ، فى ظل حكم عبد العزيز ومراد الخامس ، تكاد تكون جميعا رسمية ، وقد لخصها مستر ج٠أ٠ سالدنها فى مقاله عن الشئون العربية التركية ١٨٠١ ـ ١٨٠٥ المطبوع فى ١٩٠٥ ، كما ان ثمة تعقيبات جديرة بالذكر فى مؤلف مستر ج٠ك٠ لماك جونز حمايتنا الجديدة ١٨٧٩ تتعلق بالادارة العامة بصفة خاصة ، كما تتضمن أيضا معلومات عن هـذه الفترة مؤلفات السيدة آن بلنت عن بدو الفرات ، ١٨٧٩ مع أنها تشير الى عام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ والى حجة نجد ، وينبغى ذكر مؤلف مستر ج٠ جيرى « عبر آسيا التركية » سنة ١٨٧٨ وتحتوى رحلة وتلغـراف جولدميد سنة ١٨٧٤ بعض الحقائق عن انشاء خط تلغراف الخليج ، بغداد ـ ايران ٠ وثمة تقرير قيم عن نظام السلطة التنفيذية التركى كما شكل في عام ١٨٦٧ ولماك كونز حمايتنا الجديدة وقد أعقبه بملاحظات عن النظام القضائى ٠

الاداري والاسراف المالي ان يكونا من الاسباب الواضحة لتدهور مركز تركيا بصفة عامة ، وقد مهد لهذا الاسراف قبول تركيا -بعد حرب القرم- عضواً في الدول الاوربية ، فيسر لها ذلك سبيل الحصول على القروض الاجنبية ، وانحدرت تركيا في الواقع إلى هوة الافلاس بسبب نفقات الحرب في البلقان ، تلك التي افضت بها الى المركز التعس الذي وصلت اليه عند سقوط عبدالعزيز ، كما كان تبذير السلطان شخصياً من بعض أسباب الكارثة التي حدت بحزب سياسي يضم الوزير الاكبر ووزير الحرب ومدحت باشا والي بغداد السابق الى ترك الحكم في مايو سنة ١٨٧٦ بناء على فتوى شيخ الاسلام ، ثم ما لبث ان ادركته الوفاة بعد ذلك ، ولا تخلو واقعة وفاته من شبهة الخيانة ، وقد خلفه في الحكم ابن اخيه باسم مراد الخامس وكان فاشلا ، فعزل في اغسطس سنة ١٨٧٦ لعدم كفايته بعد حكم لم يمتد أكثر من ثلاثة أشهر .

ونظراً لسوء الحالة التي منيت بها تركيا بسبب احداثها الداخلية ، استفحل النفوذ الروسي في القسطنطينية ، واستحدث الباب العالي نظام النقيب البلغاري فزال ما كان للبطريركية اليونانية بالقسطنطينية من ولاية شرعية على الكنيسة البلغارية ، وانتعشت لذلك الروح القومية في بلغاريا ، وبعد ان تغلبت المانيا على فرنسا في عام ١٨٧١ نجحت روسيا في الحصول على الغاء جزئي لمعاهدة باريس مما رفع من قدرها في البوسفور ، واتاح تعديل المعاهدة لروسيا وتركيا مجدداً حريتهما في الاشراف على القوات الحربية في البحر الاسود ، وكان ذلك تحولا نافعاً لروسيا ، ولكن المضايق ظلت موصدة في وجه الجميع فيما عدا رجال الحرب من الاتراك .

وقد نشر في يونيو سنة ١٨٧٦ قانون يهم جميع الشعوب الاجنبية ، يتعلق برعاياها في تركيا ، فقد خول للاجانب -بمقتضاه- حق تملك العقارات في المستقبل ، في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية ، فيما عدا الاراضي المقدسة بالحجاز وذلك بشرط الخضوع لتشريعات الادارة التركية بهذا الصدد .

علاقات تركيا بايران ١٨٦١ ـ ١٨٧٦

زيارة صاحب الجلالة ناصر الدين شاه ايران للعراق التركي ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ :

كانت أعظم الحوادث التي تسترعي النظر في تاريخ العلاقات التركية الايرانية ، خلال حكم السلطان عبدالعزيز ، تلك الرحلة التي قام بها ناصر الدين شاه ، حاكم أيران ، لزيارة الاماكن المقدسة الشيعية في العراق التركي ، وكان موضوع تلك الزيارة قد بحث في مايوسنة ١٨٧٠ او قبل ذلك ، وتمّت الزيارة نفسها في الشتاء التالي ، ولا بد أن تكون هذه الزيارة قد سببت قلقاً شديداً للحكومة التركية ، نظراً للكراهية المتبادلة بين السنيين والشيعة ، وكذلك العداوة التقليدية بين العرب والايرانيين ، والاحتكاك المستمر والعلاقات المتوترة بين الحكومات التركية والايرانية المتعاقبة متعلقاً بالخلاف على الحدود ، الذي كان يوشك أن يفجر ازمة . أما ان تلك الزيارة لم تتم دون ازعاج شديد للرسميين الاتراك . بمختلف درجاتهم ، فظاهر من الفقرة التالية . ففي ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٧٠ حرر القائم بالاعمال في ايران خطاباً خاصاً من كرمانشاه الى مستر أليسون الوزير البريطاني في طهران ، يقول فيه :

« لا يمكن أن تتصور ما سببت لنا هذه الرحلة المشئومة من متاعب لا تحصى ، وما نعاني من الآلام التي لا نهاية لها ، حتى لقد قعد بي المرض من الإعياء والحرمان ، واذا كنت الآن بخير ، فلا تعتقدوا أني رضي البال . لقد وصل الملك إلى كرمانشاه ويقال إنه سيبقى بها عشرة أيام . واذا تم ذلك فسنصل الى بغداد بعناية الله » إمضاء .

إن الاجراءات الخاصة بوصول الشاه وإقامته في بغداد موصوفة تماماً في رسالتين ارسلهما الرائد هربرت المعتمد البريطاني هناك ، إلى سفير بريطانيا في القسطنطينية ، ونتولى ايرادهما كاملتين فيما يلي :

٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠

يشرفني أن أبلغكم أنه في ٢٠ الجاري وصلت أنباء إلى بغداد عن قرب حضور سعادة مشير الدولة(١) والسفير الايراني في القسطنطينية وكامل باشا والقومسير الامبراطوري ليكونوا في استقبال جلالة شاه إيران وسعادة مدحت باشا يرافقهما كبار ضباط حكومته عند زيارتهما للاماكن المقدسة وقرية المعظم على بعد حوالي ثلاثة أميال شمالي المدينة ..

وقد ارسلت سرية فرسان ، كحرس شرف ، لاداء التحية عند وصولهم » .

وقد جاء الوفد بغداد بعد الظهر يوم ٢٢ الجاري ، وأقام الزائرون بالسراي ، حيث وضعت الاجنحة الرئيسية منها تحت تصرفهم .

وكان لي الشرف ان ازورهم رسمياً امس ٢٣ الجاري ، حيث أنبأني مشير الدولة أنه يزمع التوجه ، في ذات المساء ، أو صباحاً ، الى كرمانشاه للانضمام إلى الشاه .

اما كامل باشا فانه ينتظر هنا لمراقبة الحاكم العام إلى الحدود .

٧ ديسمبر سنة ١٨٧٠

إلحاقاً برسالتي رقم ١٩ المؤرخة ٢٣ أكتوبر الماضي أتشرف بابلاغكم أنه في الخامس من الشهر الماضي وصل –بالبرق– نبأ من مشير الدولة الذي وصل معسكر الشاه ، يفيد أن جلالته سوف يغادر كرمانشاه إلى الحدود في ذلك اليوم ، وان سعادة مدحت باشا يرافقه كامل باشا والمندوب الملكي ورؤوف باشا وقائد القوات وطائفة من كبار الضباط ، بحراسة ثمانمائة من جنود المشاة وثلة من الفرسان قد غادروا بغداد لمقابلة جلالته في خانقين .

---

(١) وهو ميرزا حسين خان الذى صار فى سنة ١٨٧١ رئيسا للوزارة فى ايران ، وفى سنة ١٨٧٢ حمل الشاه على اصدار ارادته بمنح امتياز روتر المشهور .

لقد وصل الشاه الى بغداد مبكراً بعد ظهر يوم ٢٢ الماضي ، وقصد فوراً إلى حيث يقيم ، بكشك(١) جديد ، اعد في حديقة كبيرة خارج أسوار المدينة ، وقد أثبت على نحو فاخر ، لاستقباله .

وصل جلالته في أبهة ، بحراسة الضباط آنفي الذكر ، ووزرائه المرافقين له وغيرهم ، ومر جلالته ، وحاشيته ، بطريق أعد خصيصاً لذلك ، على مسافة تزيد ـفيما يبدو لي ـ على ميلين من المدينة ، وكان الطريق يعج بالسكان ، وقد صفت به قوات الحرس ، والتلاميذ من مختلف المدارس في مظهر أنيق ، وكان بعضهم يرتدي الحلة الرسمية ، وتلك ظاهرة(٢) جديدة في البلاد .

وكان يتقدمه فصيلتان من جنود المشاة الايرانيين ، تتألف كل منهما من حوالي مائتي محارب ، ثم فرقته الخاصة المؤلفة من ألف ومائة محارب ، وعلى رأسها جوقة موسيقية كبيرة بارعة .

وساد النظام على أكمل وجه أثناء مرور جلالته ، واتخذ الحاكم العام للاقليم كل الاحتياطات اللازمة لكفاية الأمن .

وقد انعقدت سحابة من الغبار كادت تخفي الشاه وحاشيته عن نظر المشاهدين ، القريب منهم والبعيد عن طريق مرور جلالته ، وانفضت الجموع الحاشدة التي كادت تستوعب كل سكان المدينة ، وعاد الجميع أدراجهم إلى منازلهم في هدوء .

وارفق بهذا قائمة بالاشخاص الذين رافقوا جلالته ، وقد كانت مرفقة أيضاً برسالة بعث بها وزير جلالتها في طهران إلى ايران جرانفيل الذي تفضل علي بصورة منها .

---

(١) ما زال هذا البناء قائما ١٩١٢ وقد اتخذ مستشفى ، ويقع على الضفة اليسرى من نهر دجلة ، أعلى المدينة مباشرة .

(٢) وتبدو هذه الظاهرة فى المناسبات العامة فى بغداد فى الوقت الحاضر ١٩١٢ وفيها اشارة ـ ثانوية الاهمية ـ عن الروح الحربية التى تهدد بتخريب تركيا .

ولدى مرور الشاه بمعسكر القوات العثمانية ، التي كانت تعسكر منذ مدة سبقت في الخيام على بعد ميل من المدينة ، أطلقت مدفعية الميدان واحداً وعشرين طلقة للتحية ، وحينما ترحل إلى منزل الحديقة أطلقت القلعة مائة مدفع ومدفعاً .

ولوحظ –بشعور من خيبة الامل لدى الجمهور– الذي يقدر المجاملة سمة للكرامة وعزة النفس –انالشاه لم يرد التحية على أحد ، كبيراً كان ام صغيراً .

وحتى لدى استقبال جلالته للحاكم العام وكبار الضباط في خانقين لم يشأ أن يعير تحيتهم أدنى اعتبار .

ويقولون ان هذا هو العرف في البلاط الايراني .

وبدا جلالته مشغولا بنفسه تماماً ، وقد وصفه الذين رافقوه من الحدود بأنه مغرور بالجواهر والحلي المتوجة وأنه لا يفتأ ينظر إلى نفسه ، متحسساً حليه بلطف ، فكان لا يأبه إلى من حوله إلا نادراً ، وهو إذا فعل لم يكن ليزيد على أن يلقي اليهم بعض الاسئلة المقتضبة .

وفي الضحى ، عقب وصوله ، قصد الى زيارة مزار(١) الشيعة ، وهي عامة لجميع المذاهب الاسلامية ، في المعظم .

وعاد جلالته متأخراً بعد الظهر ، وتوجه إلى المعسكر التركي ، حيث كانت القوات مع عتادها الحربي منذ بضع ساعات في انتظار مقدمه.

وقد ترتب على تأخر موعد وصوله إختصار العرض العسكري الذي كان في النية إجراوءه ، ولكن ، بعد قليل من حركات العرض وأداء السلام ، عمد جلالته إلى توزيع كثير من الاوسمة ، فمنح مدحت باشا

---

(١) ويحتمل أن يكون المكان المقصود هو قبر أبى حنيفة وهو سنى لاشيعى، انظر المجلد الثانى من هذا القاموس الجغرافى ص ١٢٤٣ مقـــال موادهدام .

وساماً من الدرجة الاولى ، وكلاً من رؤوف باشا وكامل باشا وساماً من الدرجة الثانية ، ومنح آخرين عديدين اوسمة أقل درجة .

ويبدو ان هذا التوزيع لم تراع فيه الدقة ، كما يبدو أنه لم يقابل بالارتياح ، ذلك بأن الاوسمة التي منحت لكبار الضباط وأقرانهم ، هي مما يمنح عادة لصغار العاملين في بلاط طهران .

وفي صباح الرابع والعشرين انتقل جلالته ، وبرفقته كالعادة مدحت باشا وكثيرون غيره ، بالباخرة العثمانية الموصل لزيارة الاطلال العظيمة في القصر الايراني القديم في المدائن « تسفون » .

وبهذه المناسبة ، وفي ساعة متأخرة قبيل قيام الباخرة «الموصل» بأقل من ساعة ، طلب ، إلى شاكر بك شخصياً وهو المتصرف بالنيابة عن مدحت باشا السماح لباخرة جلالتها «كومت» بمراقبتهم اذا ما نشأت صعوبات بسبب «ضحولة» مياه النهر .

وبناء على ذلك تبعتهم السفينة ، بقدر ما اسعفت طاقة بخارها ، ومع ذلك فانه لم يحتج إلى خدماتها ، نظراً لتمام رحلة «الموصل» بأمان . وعادت السفينة حوالي العاشرة مساء .

وكان الليل مظلماً ، ولكن المنازل الرئيسية المطلة على النهر والتي كانت مزدانة بالأنوار في كل ليلة منذ وصول جلالته ، قد أعيدت إضاءتها ، كما كان الجسر عبر النهر مزداناً بالأنوار كذلك ، وبينما كانت الموصل الباهرة الاضواء تنساب برفق على صفحة النهر الهادى تماماً ، انبعثت أضواء زرقاء كبيرة ، كانت قد أعدت على طول ضفتي النهر ، باعثة ضوءاً جميلا صافياً فيما حولها ، ومعطية أثراً بهيجاً أخاذاً .

وفي المساءين السابقين شاهد جلالته عرضاً للالعاب النارية على الضفة الاخرى من النهر حيث كان يخيم معسكر جلالته .

وفي ظهر الخامس والعشرين استقبل الشاه ممثلي الدول في المدينة ، بما فيهم القائد والمعتمد السياسي العام لهذه القنصلية والقنصلية الفرنسية والنائب عن قنصلية ايطاليا .

وقد صحب جمعنا مستر اونجلي ملحق وفد جلالة الشاه في طهران ، الذي جاء مع المعسكر .

واستقبلنا جميعاً في خيمة يحيى خانومعتمد الملك وكبير أمناء القصر ، حيث لقينا سعادة مدحت باشا ، وفي الوقت المحدد قدمنا سعادته وبصحبته مشير الدولة وعلي حنا بك إلى جلالة الشاه .

وقادنا مدحت باشا الى الحجرة الكبيرة في وسط الكشك حيث وجدنا جلالته جالساً على اريكة ، مرتدياً حلة من قماش غامق ، وقد رصع صدرها بضفادع من الماس ، ولم يكن يرتدي نعلا ولا حذاء ، وإنما كان يلبس جورباً طويلا أبيض .

وعملا بالمعروف المقرر في بلاطه لم يلتفت لتحياتنا ، ولدى تقدمنا اليه ألقى إلى كل منا بعض ملاحظات محلية عامة ، انسحبنا بعدها .

ولدى مغادرتنا ، طلب إلى الجمع كله ، بما فيه حاكم عام الاقليم أن يشكلوا جماعة تحت ظل أسوار الخيمة التي اقيمت لستر مقام جلالته من تطلع الدهماء ، وأخذت لهم صورة شمسية بناء على طلب الشاه ، الذي يبدو أنّ له ميلا للاحتفاظ بالصور الشمسية لكل من يسمح له بالمثول في حضرته .

وفي ظهر اليوم التالي زار جلالته مقام الشيخ عبدالقادر الجيلاني الذي تجله جميع المذاهب الاسلامية ، ثم حضر بعد ذلك عرضاً آخر للقوات التركية .

وفي يوم الاحد ٢٧ استقل جلالته باخرة إلى الكاظمية التي تحول اليها معسكره ، وفي صباح اليوم التالي استأنف رحلته متجهاً إلى كربلاء .

وقد رافق مدحت باشا جلالته وسيظل في صحبته خلال مدة إقامته في الاراضي العثمانية .

واستحق سعادته أعظم تقدير ، هو والضباط الذين نشطوا خلال زيارة الشاه للمدينة ، ولروعة الاستقبال الذي حظي به جلالته ، والذي فاق كثيراً ما يمكن توقعه في هذه الجهة ، ويقال إن جلالته قد عبر عن عظيم رضاه عن كل التدابير التي اتخذت .

وينتظر وصول جلالته إلى بغداد في حوالي أسبوعين في طريق عودته إلى بلاده .

قائمة بالذين يتألف منهم معسكر الشاه .
والدة الملك وجميع زوجاته وست من بناته وتابعيهن .
صاحب السمو الملكي الحسام السلطاني وخدمه. (مشرف على المعسكر)
سعادة وزير الخارجية وخدمه .
سعادة معاير الملك ومعه ابنه وزوجته وحريمه الخاص .
سعادة زهير الدولة رئيس التشريفات وخدمه .
سعادة يحيى خان وزوجته وخدمه .
باشا خان أمير الملك ومعه خدمه .
أغا علي أمين الهوزار ومعه خدمه .
علي رضا خان حامل أختام الملك .
حاجي حسين خان أمير اوتومان معه مائة وخمسون من فرسانه .
كامير علي خان ومعه مائة فارس .
الفرقة القزوينية من ألف ومائة محارب .
مائتان وخمسون جندياً من فرقة النورست .
مائتان وخمسون جندياً من فرقة الديمافند .
اثنا عشر مدفعاً .
كل الباشخدم والتابعين الشخصيين للشاه .

الحرس الملكي .
محمد مهدي خان رئيس الحرس الملكي وزوجته .
أمير الخلفت .
ستون من رجال المدفعية ومدفع .
ويقدر الجميع بعشرين الفاً ، من بينهم ستة آلاف هم حاشية الملك شخصياً .

وعقب زيارة الاماكن المقدسة في الكاظمية وكربلاء والنجف عاد الشاه الى بغداد في مساء يوم ٢٠ ديسمبر ، وقد روى الرائد هربرت في السابع عشر من يناير سنة ١٨٧١ تحركات جلالته على النحو التالي :

« بعد إقامة ثلاثة أيام ، عاود خلالها زيارة المدائن لمدة يوم أمضاه في التسلية بصقورة وبنادقه ، غادر جلالته في صباح الرابع والعشرين من ديسمبر إلى السامراء(١) حيث توجد أضرحة الأئمة على النوكي المعروف بعلي الهادي وحسن اشكيري ثم توجه ـ توا ـ إلى خانقين على الحدود ، مغادراً القطر العثماني في التاسع من الشهر الجاري » .

ونظراً لوجود سعادة مدحت باشا في معسكر جلالته وعنايته الدائمة وسهره لم تقع أية اضطرابات ذات بال ، الا أن زحف المعسكر قد وصم بالاتهام المتبادل من الايرانيين والعرب بالسرقة والنهب .

واعتقد أنه لا شك في اقتراف العرب بعض السرقات ، ولكن تابعي جلالته قد نهبوا أهالي الاقليم ، واقترفوا اعمالا همجية شديدة ، تركت اثراً عكسياً في أذهان الناس من جميع الطبقات .

ورجع سعادة مدحت باشا من الحدود حيث رافق الشاه في الثالث عشر من الشهر الجاري ، وكان لي بالامس الشرف في ان ازوره .

---

(١) أمر الشاه ـ بعد هذه الزيارة ـ باعادة تمويه القبة الرئيسية فى السامراء بالذهب .

ولقد أعطاني تقريراً مفصلا عن المتاعب التي سببها سوء سلوك الاشخاص الذين كانوا في المعسكر الايراني ، ونهبهم أهالي الاقليم ، ممن وجد –سعادته– من الضروري تعويضهم ، وكذلك حول الاسلوب الشائن الذي انتهجه الخدم وسواس الخيل وغيرهم من رجال البلاط ، في بيعهم علناً وفي المعسكر أجزاء من المؤن التي جمعها سعادته بناء على اوامر الباب العالي لاستعمال جلالته وخدمه ، وخيولهم وحيواناتهم الكثيرة ، وانعدام التعاون من جانب سعادة مشير الدولة وميرزا سعيد خان وزير الخارجية ، من حاشية جلالته ، الذي بدا أنه ينظر إلى هذه الامور كحوادث يومية وطبيعية .

ووصل الشاه الى كرمانشاه من بلاده ، بسلام في الرابع والعشرين من يناير سنة ١٨٧١ .

طلب تركيا تسليم اللاجئين إلى ايران في سنة ١٨٧١ من قبيلة هماواند:

في غضون زيارة الشاه للعراق التركي ، لفت والي بغداد نظر جلالته الى سؤال هام بشأن الحدود ، والخارجين على القانون من الاقليم التركي ، وهم من قبيلة هماواند ، وهم أغلب القبيلة الذين هاجروا الى ايران ، فيما يبدو حوالي سنة ١٨٦٥ ، ويظهر أنهم يتمتعون برضا ملك نياز خان حاكم زوهاب الايراني ، وكانوا يهاجمون باستمرار –من ملجئهم الأمين– المقاطعات التركية في كركوك والسليمانية . واضاف مدحت باشا أنه يرجو القبض عليهم كمجرمين وتسليمهم الى السلطات التركية .

وبدا الشاه موافقاً في اول الأمر ، فأصدر اوامر مشددة في الموضوع الى ملك نياز خان الذي قرر فوراً القبض على ما لا يقل عن مائتين وثمانين رجلا ، ويحتمل ان يكون قد قصد بذلك معظم قبيلة هماواند الذين كانوا حينئذ في دائرة اختصاصه ، ولما تبلورت الامور أبدت هيئة وزراء الشاه وموظفوه الرسميون وعلى راسهم مشير الدولة والسفير الايراني في القسطنطينية اعتراضهم على تسليم الأسرى الى تركيا بحجة

أن في إجراء ذلك ما يحط من مقام ايران . وشكلت لجنة تركية ايرانية مشتركة لبحث الموضوع في خانقين تضم —مع آخرين— مدحت باشا وكامل باشا عن الجانب التركي ومشير الدولة عن الجانب الايراني ، واخيراً اتفق —أو قال الاتراك انه قد أتفق— على تسليم زعيم هماواند وعشرين من اتباعه الرئيسين مع الابقاء على حياتهم ، ونفيهم الى روسيا ، وعلى أي حال فان الايرانيين تغاضوا عن تنفيذ الاتفاق ، اذا صح ان ذلك كان اتفاقاً ، بل لقد بدوا مستعدين لنقضه ، وراجت في بغداد ادعاءات بأن الشاه قد أكرم لقاء الجناة الذين ارسلهم اليه حاكم زوهاب واهدى الى زعيمهم سيفاً مرصعاً بالجواهر .

واقترح الرائد هربرت المعتمد البريطاني في بغداد على وزير جلالة ملكة بريطانيا في طهران ، استخدام النفوذ البريطاني لدى الحكومة الايرانية لتسليم هماواند وذلك لما بدا امن صواب طلب تركيا ، ولأن في قبوله درءاً للاشتباكات المحدقة الاندلاع على الحدود ، إلا انه لما كان الشاه مصمماً على عدم القبول فقد رأى مستر اليسون أن من غير اللائق أن يتدخل لا سيما وان المفاوضات كانت جارية بين تركيا وايران للوصول الى تسوية مباشرة لجميع خلافاتهما المتعلقة بالحدود دون الرجوع الى الحكومتين البريطانية والروسية .

مسألة الحدود التركية الايرانية ١٨٦١ — ١٨٧٦ :

ويسوقنا نزاع هماواند الى موضوع الحدود التركية الايرانية ، التي كان تم تخطيطها في سنة ١٨٥٢ ، وربما كانت الخرائط التي رسمت على اسس المعاينات البريطانية والروسية قد اعدت في سنة ١٨٦٥ ، الا أنه تبين لدى فحصها أنها تتضمن بعض الأخطاء ، مما اضطر السفارتين البريطانية والروسية في القسطنطينية إلى الامتناع عن توقيعها ، وتبعاً لذلك أعيد النظر فيها ، ولم تنفذ نهائياً حتى عام ١٨٦٩ .

وفي أغسطس سنة ١٨٦٩(١) عقدت تركيا وايران معاهدة تعهدت

(١) نشر البروتوكول فى معاهدات ايتشيسون مجلد رقم ١٢ ص٦٢،٦٣ .

كل منهما بمقتضاها بقبول تأجيل التسوية النهائية ، إبقاء على الحالة الراهنة ، وعدم إنشاء أية أبنية جديدة في مناطق النزاع ، ولما كان مفهوم الحالة الراهنة مختلفاً عليه من الجانبين فان المعاهدة لم تثمر نتائج طيبة ، وعلى العكس فقد تولدت أمور كثيرة على الحدود ، مما يعتبر موضوع هماواند مثلا على واحد منها .

وامتد الاضطراب إلى قطاع بوشتكوه(١) على الحدود ، الذي لم يكن يسمع عنه إلا القليل من قبل فيما بين سنة ١٨٦٩ حتى سنة ١٨٧٣ وعلى الرغم من الاتفاق المشترك لاستبعاد اللاجئين عبر الحدود إلى مسافة من الخط الفاصل وإحالة مسألة الحدود على لجنة مشتركة في القسطنطينية ، فقد أصبح ذلك الاضطراب متزايد الخطر .

وقد ارسلت نسخ من الخريطة البريطانية الروسية إلى الباب العالي في أكتوبر سنة ١٨٦٩ والى حكومة ايران في فبراير سنة ١٨٧٠ ووفقاً لاتفاق تم بين بريطانيا وروسيا في سنة ١٨٦٥ عبرت الدول الوسيطة في ذات الوقت عن أملها في أن يكون الخط الفاصل بين الاملاك الخاصة للسلطان والشاه ضمن التخوم المرسومة على الخريطة ، وأن تعين الحكومتان العثمانية والايرانية نفساهما ذاك الخط ، على أنه في حالة نشوء أي خلاف بين الطرفين بشأن أي موقع معين بالذات فانه يجب احالة مواضيع النزاع الى الحكومتين البريطانية والروسية .

ولم يلتق في القسطنطينية — حتى ديسمبر سنة ١٨٧٤ أي مندوبين

(١) يرجع النزاع الرئيسى فى قطاع بوشتى كوه الى ملكية أراض معينة تعرف باسم السيفي مالخاتى الى الشرق والشمال الشرقى من بدره ، وبخصوص بعض هذه الاراضى المعروفة للاتراك مثل سعيد حسن وللايرانيين مثل باكسى وغرين كان اتفاق سنة ١٨٦٩ التركى الايرانى قد جدد فى سنة ١٨٧٣ (راجع كابتن د٠ل٠ر٠لوريمر) عن بوشتي كوه سنة ١٩٠٩ ص ٣٢ وموجز الملازم أ٠ت٠ ويلسون علاقات الحكومة البريطانية بقبائل وشيوخ عربستان سنة ١٩١٢ ص ٥٤ ٠

اتراك وايرانيين ، لتعيين الحدود على الخريطة ، حتى اذا كان يناير سنة ١٨٧٥ فشلت الإجراءات . وحينذاك شكلت لجنة أخرى تضم ممثلين للدول الوسيطة وكان المندوب البريطاني هو سير ارنولد كيمبل وعند ذلك اعترف الباب العالي رسمياً بالمنطقة بوصفها شاملة أقصى التخوم التي تبين رسم خط الحدود ضمنها . ولكن أضيف أن هذا الاعتراف سوف يسقط تلقائياً اذا لم تصل اللجنة التي كانت منعقدة حينذاك إلى تسوية نهائية في مسألة الحدود .

وحوالي ذلك الوقت اقترحت الحكومة الايرانية الموافقة على تحكيم بريطانيا العظمى وروسيا ، وقبول أي خط داخل المنطقة التي رسمها مندوبو الدول الوسيطة .

وكانت آخر جلسة للجنة قد انعقدت في يناير سنة ١٨٧٦ ، وأحضرت المذكرة التركية ورسم الحدود التي يدعيها الباب العالي ولكن بالنظر لخطأ للمندوب الايراني في اللجنة لم تكن المذكرة الايرانية وتخطيطها قد أعدا ، فترتب على ذلك عطل طويل ، فلما نشبت حرب الصرب في يوليه سنة ١٨٧٦ توقفت الاجراءات ، ولم ترسل المستندات الايرانية الا عشية الانتهاء من تلك الحرب .

ميثاق بصدد سلطات قناصل ايران الرسميين وحصانات الرعايا الايرانيين في تركيا سنة ١٨٧٥ :

وبمقتضى ميثاق عقد بين تركيا وايران في ديسمبر سنة ١٨٧٥ سوى أخيراً ذلك الموضوع الشائك الخاص بسلطات قناصل ايران الرسميين وحصانات الرعايا الايرانيين في تركيا ، وهو موضوع كان مثار متاعب كثيرة في الماضي . وكانت مسافة الخلاف حول هذه المسائل بعيدة بين وجهتي نظر الحكومتين التركية والايرانية ، فبينما كانت الاولى تطلب معاملة الرعايا الايرانيين في تركيا كرعايا عثمانيين ، كانت الثانية مصرة على منحهم حقوقاً تشبه الحقوق الممنوحة للدول العظمى الاوربية ، وقد

أقر الميثاق لقب القناصل الايرانيين والترجمان القنصلي الايراني في تركيا، واعترف لهم بذات الامتيازات التي يتمتع بها قناصل وترجمانات الدول الاخرى ، كما خول القناصل الايرانيون مطلق السلطة على رعايا ايران سواء فيما يتعلق بالمسائل المدنية او الجنائية وفي مواد التركات ، ولكن كان واضحاً أن تركيا ترى ان يذعن رعايا ايران لولاية القضاء التركي في حالة قطع العلاقات الودية ، وفي القضايا المختلطة ، المدنية والتجارية ، على أن يحتفظ مع ذلك ببعض إجراءات المساعدة والحماية للممثلين القنصليين الايرانيين . وقرر ضمن مسائل أخرى إعفاء رعايا ايران من الضرائب التي كانت مقررة على الرعايا العثمانيين وحدهم ، وأقرت الاتفاقية أيضاً تطبيق الاحكام الخاصة برعايا ايران في تركيا ، بالمثل ، على رعايا تركيا في ايران ، وان يحظى كل منهما بمعاملة رعايا الامم الأكثر رعاية (١) .

★ ★ ★

التاريخ الداخلى للعراق التركى ١٨٦١ ـ ١٨٧٦



تميزت السنوات الاولى من حكم عبد العزيز ببروز مشكلات إدارية في العراق التركي فيما بين الاتراك والقبائل العربية لم تكن تقل خطورة عن تلك التي سادت البلاد من سنة ١٨٤٥ الى سنة ١٨٥٥ . وكان السبب المثير مشابهاً وهو محاولة جازمة بذلتها الحكومة المحلية بموارد غير كافية ، ودون اكثرات لخبرة نجيب باشا ونامق باشا لإحكام القبضة على العشائر البدوية ، ولبسط سلطة الادارة التركية على نواح جديدة لم تكن غالباً مطروقة من الاتراك . وأدت مناسبة القيام بانشاء خط تلغرافي من بغداد إلى الخليج – كان قد تكفل به الباب العالي بمشورة بريطانيا ومعاونتها الرسمية – إلي اضطرار المعتمد السياسي البريطاني في بغداد للتدخل إلى مدى أبعد كثيراً من المألوف في الشئون الداخلية للبلاد .

(١) نجد نص هذه الاتفاقية فى معاهدات ايتسيسون مجلد ١٢ صفحات من ٦٤ ـ ٦٦ .

مشكلات المنتفك نوفمبر سنة ١٨٦٣ إلى اغسطس سنة ١٨٦٤ :

وسيظل مذكوراً أنه في سنة ١٨٥٥ اعترف بالشيخ بندر رئيساً لقبيلة المنتفك على أن يؤدي مبلغاً كبيراً سنوياً لزراعة عدد من المقاطعات التي كان بعضها من اراضي مشيخة المنتفك فيما سلف ثم نزعت منهم . وفي سنة ١٨٦٣ ولاستمرار تخلف الشيخ بندر عن الاداء ارسل نامق باشا(١) اوامره إلى البصرة وبمقتضاها القى منيب باشا ، الحاكم التركي هناك ، القبض على بندر حينما جاء لزيارته على باخرة تركية . ومهما يكن فقد أطلق سراح الشيخ فوراً . وإذ كان نامق باشا مرتاباً في أن إطلاق سراحه كان بسبب الرشوة ، فقد أمر باحضار منيب باشا نفسه مقبوضاً عليه إلى بغداد حيث ثبت أنه في الواقع كان متلبساً بالجريمة . وتبعاً لذلك حمل شيخ بندر –أملا في استئناف استغلال مناطق المنتفك لمصلحته– على الحضور إلى بغداد ودفع مبلغ مئة وخمسين الف شامس لحساب المتأخرات المطلوبة منه ، ولكنه توفي وهو ما يزال في بغداد في الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٨٦٣ مديناً بحوالي خمسة وعشرين الفاً للخزانة التركية .

وظن نامق باشا ان الفرصة أصبحت سانحة لبسط السيادة التركية المباشرة على أجزاء جديدة من مناطق المنتفك ، واعتزم دون مصادقة حكومة القسطنطينية فصل الاراضي الواقعة على شط العرب ادنى القرنة وتلك التي تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة أعلى القرنة بما في ذلك بقاء الحي او شط الغراف من مشيخة المنتفك وإلحاق الأولى بالقائمقامية التركية من البصرة ، والأخرى بعازفية . وكان لابد في نفس الوقت من تجريد شيخ المنتفك من سلطات العفو والاعدام ، وقطع الاعضاء ،

(١) ليس من المحقق ان كان هو نامق باشا نفسه الذى كان باشا بغداد فى الفترة من ١٨٥٢ ـ ١٨٦٤ ، ويحتمل انه لم يكن هو .

والعقوبات البدنية ، بصفة عامة ، وهي سلطات ما فتىء يمارسها منذ القدم ، كما كان لا بد من حرمانه من اقتضاء الديات في المنازعات القبلية ، والاتاوات الأخرى غير المصرح بها . كما تقرر ان يكون النظام المحلي لفرض الضرائب مشابهاً لنظام الامبراطورية العثمانية بوجه عام . وكان واجباً أن يتولى الفصل في القضايا الجنائية والمدنية ــمستقبلا مجلس أو محكمة مشكلة من ملاك الارض والتجار وبعض أعيان المنطقة ، مع وجوب مصادقة باشا بغداد على تعيينهم قضاة . وكوسيلة لتنفيذ هذا النظام، الذي تنبأوا بعدم رضا الجمهور به ، عين نامق باشا منصوراً أحد شيوخ المنتفك ليكون أول قائمقام تركي في إقليم المنتفك . على أن يتخذ مركزه الاداري في سوق الشيوخ ، واشرك معه كمحاسب سليمان بك ، وهو ضابط تركي كان مريداً لخانقين وقد اصدر اليه تعليمات بأن يبدو إيجابياً وليناً في مستهل سلوكه مع ذوي النفوذ المحليين .

ولما كان الشيخ منصور معتزماً فيما بينه وبين نفسه معارضة ما قصد اليه الباشا من الاطاحة بالحكم الذاتي للمنتفك ، فانه ما كاد يصل إلى بغداد حتى الغى البلاغ الذي حد من سلطته الادارية ، وعمد الى عرقلة مجهود سليمان بك وذلك بأن احاطه بالحراس بحجة المحافظة على حياته من الخطر ، واوفد مبعوثين إلى جميع الجهات لتشوية نوايا الحكومة ، ولدعوة زعماء العائلات للانضمام اليه لتكوين جبهة للنضال عن حقوق العرب ، وبذلك تمكن الاحتفاظ على الاقل باشباه المستقلين منهم كمجرد تابعين . واستجابت القبائل الصغيرة التابعة للشيخ منصور بحيث إنهم توقفوا عن الملاحة في نهر الفرات ، وهاجموا البواخر التركية ونهبوا القمح الذي اعتزمت الحكومة تصديره إلى جده ، ولكنهم لم يبدوا في ذلك الوقت اختياراً صريحاً لحكم شيخهم وتفضيله على حكم الاتراك . وبدا موقفهم في جملته موقف ترقب وأمل ، ولم تستجب مطلقاً قبائل بني لام الكبرى وآل بو محمد والخزاعيل للعروض التي

قدمت لهم ، وكتب الشيخ منصور في ذات الوقت أيضاً إلى نامق باشا معلناً ولاءه الشخصي ، ولكنه صرح بأن الزعماء التابعين له معترضون على نوع الحكومة الجديدة ، وبأن أخاه ناصراً(١) كان يؤلب عليه القبائل ، وأنه وسليمان بك كانا ، في خطر شخصي ، وعاجزين عن ممارسة سلطاتهما بغير معاونة من جنود من بغداد .

١٨٦٤ :

وما إن تسلم نامق باشا هذه الرسالة حتى استدعى الشيخ منصور وسليمان بك الى بغداد وتظاهر بعطفه على اولهما في موقفه الشائك ، ولكنه أرسل في ذات الوقت في يناير سنة ١٨٦٤ جنوداً من بغداد إلى الديوانية والكوت وارسل باخرة الى العمارة لاخضاع الشيخ فهد آل علي منافس الشيخ منصور الذي كان معسكراً على شاطيء نهر دجلة قريباً من ذلك الموقع ، ووافق الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد في ذلك الوقت على خطة الباشا ظناً منه أنها تيسر إذا تحققت إنشاء خط التلغراف .

ولكن معارضة المنتفك لمشروعات نامق باشا أصبحت أشد مما كانت عليه في اول الامر ، ورفض الشيخ فهد منصب القائمقام التركي في سوق الشيوخ حينما عرض عليه ، وجاهر صغار شيوخ المنتفك بعزمهم على الدفاع عن شبه استقلالهم بقوة سواعدهم اذا لزم الأمر . وازاء هذه الظروف أبدى الباشا الذي استقدم في غضون ذلك الوقت قوات إضافية إلى بغداد من الموصل وكركوك واتخذ تدابير أخرى عسكرية لحمل المنتفك على الاذعان ، أبدى إنكاره لفكرة تغيير الترتيبات لحكومة إقليمهم ، وأعلن رغبته في تعيين الشيخ ناصر شقيق الشيخ منصور زعيماً للقبيلة ، وملتزم الدخل في المنطقة لمدة عام واحد بذات شروط الشيخ

---

(١) ايكون هذا هو شيخ المنتفك الذى صار فيما بعد والى البصرة ؟

بندر . وقد اقحم الرائد كيمبول في هذه المرحلة من مراحل سير هذه المسألة على النحو الذي وصفه كالآتي :

تسلمت بعد قليل من عودتي من بغداد رسالة موقعة من ذلك الزعيم(١) وآخرين غيره من وجهاء قبيلة المنتفك ، وقد اعتذروا فيها عن الخطة التي وضعها الباشا ورجوني ان اتدخل لاقناعه بالعدول عن المضي في انتهاجها . وعرضت تلك الرسالة فوراً على سعادته ليطلع عليها مع مشروع الرد الذي اعددته ، وألغى سعادته طبعاً هذا الرد ليتحول عما اعتزم عليه . ولكني ألحقت به نسخة لاحاطة سعادتكم(٢) بأني قد أشرت فيه إلى أنه —مع موافقة سعادته— قد اعتزمت أن انتهز فرصة مغادرة وكيل الشيخ ناصر لبغداد ، مكلفاً رسمياً بدعوة من رئيسه الذي زارني لاقرر أنه ليس ثمة أمل في تنفيذها الا اذا اعطيت كلمتي كضمان لسلامة الشيخ شخصياً ، وكان طبيعياً أن ارفض تحمل مثل هذه المسئولية ، إلا اذا طلب ذلك نامق باشا خطياً ، ولهذا فقد أحلته اليه ، ولكن مخاوفه لم تكن تسمح له على ما يبدو بالتحدث الى سعادته في هذا الشأن . وقدرت ان من واجبي أن أخطر نامق باشا بما دار بيننا ، وأجاب سعادته بأن التعهدات الخطيرة التي أعطاها فعلا ، بالاضافة الى امله في تقلد المنصب لا بد أن تكون كافية في رأيه لتأمين الشيخ ناصر ، وفي الوقت الحاضر فانه لن يجني فائدة من تدخلي .

وبعد ذلك ، في الحادي عشر من فبراير سنة ١٨٦٤ دخل الشيخ ناصر بغداد ، بعد أن أصر على ضمان غير عادي لحصانته ضد القبض عليه وحصل على ذلك ولكن شيئاً ما لم يحسم بينه وبين الحكومة المحلية ، وطلب الباشا الزام الشيخ بأن يؤدي قبل تنصيبه رسمياً مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه كان قد قدمه عربوناً من قبل حينما كان يتنافس وأخوه على التعيين

---

(١) اعنى الشيخ ناصر ٠

(٢) سفير صاحب الجلالة البريطانية فى القسطنطينية ٠

في منصب المشيخة ، ورداً على ذلك أصر الشيخ على أنه غير مستطيع تدبير مثل هذا المبلغ الكبير قبل أن يعود إلى وطنه أولا ، وكانت النتيجة حبوط المسعى ، واحتج الرائيد كيمبول على التأخير الذي حدث على هذا النحو ، وكان ذلك بدون جدوى ، وإنه ليقول : « أشار سعادته لدى عرضي هذا الموضوع إلى أن الاهتمام بخط التلغراف يجب أن يُنَحّى أمام ما تهتم به الحكومة ، ومع أنه ما يزال يبحث عن حل سريع للمسألة ولو بتأجيل العمل إلى الخريف القادم فانه لم يوافق على تضحية السلطة التي يجبَ ان تنتهي الى تأكيد ما يشبه استقلال زعماء المنتفق ، وبتأمينهم كلما دعت الحاجة في المستقبل من الإفلات من التزاماتهم العادلة .

وعند ذاك استدعى الباشا الشيخ فهد ثانية إلى بغداد ، كما استدعى أيضاً شيخاً آخر يدعى مشاري على امل أن يتمكن من تأليبهما على الشيخ منصور وعلى بعضهما البعض إن لم يكن لتعيين قائمقام لسوق الشيوخ ، فعلى الاقل لكي يضع تحت الحكم التركي المباشر أقاليم أدنى وأعلى القرنه التي كان قد اعتزم منذ البداية فصلها عن مشيخة المنتفك . ومع ان الرائد كيمبول كان ما يزال يرى أن مساواة وضع إقليم المنتفك بالأوضاع السائدة في الاقاليم التركية الاخرى أمر مرغوب فيه إلا أن الشك بدأ يساوره في قدرة الحكومة المحلية عسكرياً على إحداث التغيير في أي وقت معقول ، وغادر بغداد إلى الحلة ، واستعد لان يدفع قدماً موضوع مد الخط التلغرافي جنوباً في اول فرصة تسنح .

وفي الثالث عشر من مارس سنة ١٨٦٤ عاد المعتمد السياسي البريطاني إلى بغداد بناء على طلب نامق باشا الذي تلقى برقية من القسطنطينية تطلب تفسيراً لطول تعليق مشكلة المنتفك ، وأنبأه الباشا أن كلا من الشيخ ناصر والشيخ فهد قد رفض أن يأخذ على عاتقه التزام مناطق المنتفق ، بينما كان الشيخ مشاري غير ذي نفوذ واضعف من أن يحمي نفسه فيما لو عين ،

فقد اعترف بأن عشائر المنتفك كانت حينذاك مجمعة في تصميمهما على مقاومة مشروعاته ، وان موسم فيضان الربيع كان اقرب من ان يسمح بالقيام بعمليات عسكرية ، فضلا عن أن في القيام بها ما يزعج الباب العالي وطلب في النهاية رأي الرائد كيمبول ، ونصح الضابط بأن موضوع شكل حكومة اقليم المنتفك يجب ان يحال الى القسطنطينية ، مع وجوب تنصيب الشيخ فهد زعيماً ، وذلك لتجنب أي ظهور بالخضوع لتهديدات الشيخ منصور والشيخ ناصر وأنه اذا طلب الشيخ فهد إخراج الاخوين من دائرة اختصاصه فإنهما سيكونان مضطرين او محمولين على الإقامة في بغداد بضمانة يؤكدها الباب العالي اذا لزم الامر ، وذلك لسلامة شخصيهما وتأمين املاكهما بما في ذلك الاملاك الواسعة التي كانت لهما على شط العرب.ويبدو ان هذه النصيحة قد صادفت استحسان نامق باشا ، على الاقل بصفة جزئية . وفي التاسع عشر من شهر مارس ارسل باخرة برخصة وعلم تنصيب الى الشيخ فهد آل علي ، ولم يذكر الخطاب المرفق بالترخيص الا أن مشيخة المنتفك قد خلعت على الشيخ فهد بذات الشروط التي كان قد شغلها بها الشيخ بندر من قبل ، ولم يرد به أي ايضاح دقيق لنطاق ولاية الشيخ الجديدة او مقدار التزاماته المالية ، او المدة التي يبقى فيها ذلك التدبير نافذاً ، وكان ذلك غموضاً قدر الرائد كيمبول أنه خليق باثارة الريبة في ذهن المنقول اليه نبوءه . ولدى عودة المعتمد السياسي البريطاني من بغداد إلى الحلة ، بموافقة نامق باشا السابقة ، حرر خطابات من المحتمل ان تكون للانذار او العتب ، الى الشيخ منصور والشيخ ناصر .

وفي بداية أبريل ، وبسبب حجز الشيخ ناصر في بغداد على غير إرادته . من جهة –وكان ذلك خيانة أمانة واضحة لم يقعد الرائد كيمبول عن الاحتجاج عليها– اذ كان الشيخ قد سلك سبيل المسالمة ، ونتيجة لتعيين الشيخ فهد . من جهة أخرى . ظهر فجأة في طريق بغداد سليمان بن الشيخ منصور ومعه فريق من رجال القبائل المدججين بالسلاح

وكان التلغراف وكل وسائل الاتصال الاخرى معطلة بين البلدين . ورفض نامق باشا ما عرض عليه الرائد كيمبول من جعل نفسه على صلة بالشيخ منصور او حتى اذا لزم ان يتقدم بشخصه إلى معسكره ، ولكن الشيخ فهد استمر يماطل في شروط تعيينه ، وبقيت الامور معلقة . ولم يعلن عفو عام ، مما كان يعين على استرضاء أنصار الشيخ منصور ولكن الباشا اقتنع أخيراً بارسال خطابات تأمين عن طريق الشيخ فهد إلى الرؤساء الذين كان موقفهم يثير الشك . وفي اوائل مايو عسكر الشيخ فهد ، الذي لم يكن قد قبل بعد النهوض بمسئولية المنتفك كاملة ، على الشاطىء الايمن لنهر دجلة عند علي الشرقي وتمكن بمعاونة فصيلة من ثلاثمائة من رجال المشاة الاتراك ومدفع واحد ومائتي عقيلي من ذوي البنادق ذات الاصبع التي يقدم لذخيرتها بالثقاب ومائة مدني من العمارة من صد هجوم فاتر شنه عليه اعوان الشيخ منصور ، ولكنه كان او بدا غير قادر على التقدم . واذا استفزت وقاحة الشيخ منصور وأسرته نامق باشا فقد صمم هذا على القيام بعمليات عسكرية ، على الرغم من المشكلات الناجمة عن سوء الحال في الاقليم وتأخر الموسم ، وكونه على غير استعداد . وغادرت بغداد الى الكوت قوة مؤلفة من الف جندي نظامي من المشاة ومدفعين بقيادة حافظ باشا حكمدار الجيش ، وفي الكوت كانت القوة ستتلقى مدداً من خمسمائة جندي نظامي من المشاة ، وكان عليها ان تتقدم إذا أمكن الى سوق الشيوخ . وطلب الى قبيلتي بني لام وبني ربيعه أن يساعدوهم ، كما كلف شبلي باشا — قائد الديوانية ، بالمعاونة ومعه فرقة من الفرسان واربعمائة من الخيل غير النظامية واربعة مدافع ، وبدا ان نامق باشا إنما كان يقصد إلى غل يد الباب العالي بجعل إرجاع الشيخ منصور مستحيلا .

وفي منتصف يونيه سنة ١٨٦٤ كان نفوذ الشيخ فهد قد توطد على نحو كاف لقبول عودة القوات التركية الى معسكراتها فيما عدا فصيلة من ثلاثمائة رجل ومدفع ، تركت — بناء على طلب الشيخ — في رأس

الجزيرة وهي موضع على شط الجوف قريب من الكوت . وكان فهد نفسه حينذاك قريباً من شطره مشغولا —وهو في طريقه الى سوق الشيخ— بتلقي خضوع القبائل الصغيرة وبتأجير المناطق . وقد اتهم بالخيانة العظمى بسبب اعدامه سليمان آل خليف شيخ الاجواد إحدى أقسام المنتفك الرئيسية والقبض على شيخين آخرين، وكانوا جميعاً قد سالموه . واستنكر نامق باشا هذا السلوك ، وأعلن استهجانه له ، ولو أنه أضاف أنه لما كان هؤلاء الشيوخ قد قاوموا —من قبل— استبدال الحكم التركي بالعربي في منطقة المنتفك ، فانه لا يأسف على انهم كانوا اول من يقاسي آثار الحكم الاستبدادي الذي عاونوا بأنفسهم على إقامته . وقد ذاع قبل نهاية الشهر أن الشيخ منصور قد جمع مرة أخرى قوة كان يهدد بها السماوة ، وأن بني مالك وهم قسم كبير من المنتفك قد جددوا بتحريضه مطالبتهم ببعض الاراضي جنوبي البصرة التي كان منيب باشا قد أجلاهم عنها ، أثناء حكمه البصرة ، وكان من اعوان الشيخ منصور الظاهر بن عثمان بك وهو ابن حاكم سابق للموصل كان قد هرب إلى العرب لاختلاسه اموال الدولة غداة عزله من مديرية السماوة . ورغبة في مقاومة هذه المظاهرات كلف شبلي باشا بالتقدم إلى السماوة بكل حامية الديوانية بينما نقلت فصيلة من حملة البنادق بقيادة محمد باشا على باخرة في بغداد للعمل في البصرة .

وفي يوليو سنة ١٨٦٤ نزلت بالقوة المتقدمة للنجدة في السماوة كارثة خطيرة ، ذلك أنه بينما كان فريق المشاة المؤلف من ثلاثمائة وخمسين من حملة البنادق وثلاثة مدافع يتقدمون إلى غايتهم بطريق البحر إذا بهم يهاجمون على غير انتظار من الباري حكيم وآل بو حسين والدواليم ، وكان المفروض أن الجماعتين الاولين منهم كانتا على غير وفاق . وجاء شبلي باشا في اليوم التالي بطريق البر وكان معه فرسانه وفرقة من خيالة قبيلتي الجبور وزبيد . الا أنه نظراً لتفوق عدد العدو اضطر للانسحاب ، وطلب النجدة من بغداد . وقد قتل أكثر من نصف المشاة

فضلا عن قائدهم ، وبعد أسبوع تمكن تسعون فقط بينهم ثلاثون جريحاً من العودة الى الديوانية ، وفقدت الثلاثة المدافع جميعها الا ان اثنين منها أعادهما فيما بعد سكان دسكرة صغيرة بالقرب من موقع القتال .

ولم يتوان نامق باشا في ارسال قوات اضافية بقيادة حافظ باشا لانزال العقاب بالثائرين ، وإنقاذ السماوة اذا امكن . وكان زعيم بني حكيم معروفاً بأنه على صلة بالشيخ منصور والشيخ مطلق رئيس الخزاعل الذي كان تحت امرته آل بو حسين . ولهذا كان ثمة ما يوعد بالخوف من الهجوم على القوات التركية نتيجة لتآمر العرب الواسع النطاق . وفي الحادي والعشرين من يوليه زحفت من الديوانية حامية لحافظ باشا مؤلفة من الفي جندي نظامي وثلاثمائة وخمسين من الفرسان غير النظاميين . وفرقة وفرقة كبيرة من العرب . وكان الشيخ فهد ما يزال في منطقة الهاي الا انه كان يعد العدة للتقدم الى الدراجي بالحامية التركية المؤلفة من ثلاثمائة رجل ومدفع واحد كان قد وضع أصلا في رأس الجزيرة واخيراً في شطره . وأخمدت غارة كان قد شنها سليمان بن الشيخ منصور. وبينما كان المغيرون يرتدون عبر الفرات وكان بنو زرج قد اغراهم الاتراك ، فقد بدأوا سلسلة من الاغارات على آل بو حسين والدواليم اعدائهم القبليين . ولدى وصول قوات الحكومة لمعاونة بني زرج أذيع نبأ قيام حرب قتل فيها ستون أو سبعون من الاعداء واسترد المدفع المفقود . ووقع اشتباك اخير على ضفتي قناة تدعى ابو كليب قيل ان العرب قد فقدوا فيه ٦٠٠ ، ما بين قتيل وجريح ، منهم النساء والاطفال بينما سلبت القوات في ذات الوقت بعض الماشية ، وعدداً ضخماً من الاغنام وغيرها من الغنائم . وطبقاً لنبأ من غير المصادر التركية لم يكن من وقع بهم العقاب قاسياً على هذا النحو من الاعداء إطلاقاً ، وإنما هم قبائل ريفية وادعة ، كانوا قد قدموا عروضهم السلمية الى الحاكم التركي فأكد لهم أنه لن ينالهم سوء . وقد أضفت قلة الخسائر التركية ، التي كانت تافهة تماماً ، ووجود نساء العرب واطفالهم لوناً من الصدق على هذا

التحول في الاوضاع ، وجعل من الضروري التقليل من اهمية النصر الذي ادعاه الاتراك . وعلى اية حال فقد وصل حافظ باشا بحاميته الى السماوة في اوائل اغسطس حيث انضم اليه فيها الشيخ فهد، وسلم عثمان بك نفسه الى السلطات التركية في الديوانية ، وأعلن ان الشيخ منصور كان منسحباً إلى نجد عن طريق الكويت ، وأنه بوصول القوات بقيادة محمد باشا حبطت محاولات بني مالك لاثارة الفتنة قرب البصرة .

ويمكن ان توصف هذه العمليات بالنجاح إلى الحد الشمالي الغربي من إقليم المنتفق ولكنها أسفرت في النهاية عن إعادة الوضع الى ما كان عليه من قبل حينما بدأ نامق باشا يتحرش بالقبيلة .

ويبدو أنه لم تترك اية حامية في السماوة ، وكل ما حدث من تغيير هو استبدال فهد بالشيخ منصور ، وفضلا عن ذلك فان موقف الشيخ فهد نفسه كان مشوباً بالابهام ، وحتى السابع من شهر سبتمبر كان قد دفع للخزانة مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط لحساب دخل السنة المالية التي تنتهي في اليوم الحادي عشر من ابريل ، وأبى الحضور إلى بغداد لبحث تثمير ها رسمياً مع المشيخة ، بل إنه قد رفض المنصب ما لم يكن بضمان أن يصفح الأتراك لثلاث سنوات عن كل اعتداء على الامتيازات وولاية القضاء المقررة لشيخ المنتفك ، ومع انه كان حينئذ بالغ القوة في إقليم المنتفك الا أنه اعترف بعجزه عن حماية السفن في نهر الفرات ، وكان واضحاً أنه لم يبذل نفوذه لارجاع النظام في نصابه ، وابدى كراهية للقاء حافظ باشا ، ورفض تماماً مشاركة الترك في أية حملة ضد شيخ الخزاعل الذي كان حينذاك مهدداً .

وفي مارس سنة ١٨٦٥ كان الشيخ منصور ما يزال مطلق السراح في الصحراء الى جنوبي سوق الشيوخ ، بينما كان الشيخ فهد قد حمل على زيارة بغداد حيث تعهد بأداء الرصيد المطلوب للخزانة على سلفه الشيخ بندر وقد صودق على مشيخة للقبيلة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من سبتمبر سنة ١٨٦٣ .

وفي مايو سنة ١٨٦٦ وردت الانباء بأن الشيخ منصور الذي كان يعيش عند قبيلة «الظافر» لن يجيء إلى بغداد ، لعدم ثقته واطمئنانه الى ما بذل الاتراك من وعود بالعفو وكرم المعاملة ، بينما لم يسمح نامق باشا من جانبه بأي ضمان فيما عدا مجرد الكلمة التي اعطاها . وكان الشيخ ناصر الذي تخلص من الحرمان من حماية القانون بالإذعان الموقت غائباً في رحلة الحج إلى مكة ، الا انه كان من المنتظر أن يعود في وقت التنافس على تأجير التزام مناطق المنتفك في نهاية مدة الالتزام الممنوح للشيخ فهد في سبتمبر سنة ١٨٦٦ . وأقبل شهر أكتوبر ولكن المشيخة ظلت شاغرة . وكان من المأمول أن يعاد تقليد الشيخ فهد اياها ثلاث سنوات اخرى .

تمرد واخضاع قبيلة الخزاعل : ١٨٦٤–١٨٦٦ :

وما إن انتهت قلاقل المنتفك في عام ١٨٦٤ حتى نجم اضطراب الخزاعل في اقليم الشامية من مشيخة مطلق الممتدة من الشناقية الى النجف من جهة ، وإلى أبي جوارير من جهة أخرى ، ولم ينسب قط إلى الشيخ مطلق أنه قصر كملتزم بالدخل المفروض على اراضي قبيلته اذ كان قد اعتاد في الواقع أداءه في المواعيد المقررة ، هذا بالاضافة الى هداياه الى عمال الترك ، كما انه ينسب له انه أبدى عطفاً على المنتفك في ثورتهم الاخيرة ، ولكنه كان في الواقع مستقلا ، فلم يكن ليظهر ولاءه الشخصي لباشا بغداد ، وكان متهماً بالتستر واخفاء المجرمين من آل بو حسين والدواليم بعد هجومهم على فرقة شبلي باشا .

وقبل اللجوء الى العمليات العسكرية ، استطلع نامق باشا مرة أخرى رأي المعتمد البريطاني ، وتلقى منه رأيه قاطعاً وهو في جملته ملائم للوضع في العراق التركي في الوقت الحاضر .

وكان من رأيي أنه مهما يكن من وطنية في موقف سعادته من إخضاع القبائل في الجزيرة العربية التركية للاشراف الكامل ، فان القوة التي كانت

تحت إمرته لم تكن كافية لتحقيق ذلك الغرض ، بل ولا لتأديب العرب حينما يلاقون الجزء الرئيسي من القوات ، وإنما كانت تكفي فقط للاحتفاظ بالمواقع التي يحتمل احتلالها على التوالي . وتبعاً لذلك ، وهو ما يحتمل ان يكون لمدة طويلة ، لن تكون طرق المواصلات هي وحدها المتعذرة ، بل ان المناطق الهادئة سوف تتعرض للاغارات التي لا بد ان تسفر عن نتائجها العادية ، من تدمير البلاد ، الى شل التجارة ، الى ضياع الدخل ، الامر الذي تضطر الحكومة معه —عاجلا او آجلا— الى العمل على تعديل موقفها وإعادة الامور في نصابها . وسرعان ما اعترفت بان سيادة العرب وتسلطهم على المناطق الخصبة من الاقليم يشكلان شراً مستطيراً لا يمكن قمعه بالجهود الفردية المهزومة ، ومن المحقق أنه أهون الشرين إذا قورن بالفوضى التي تنجم عن الفشل والإخفاق ، ومن الأدلة على ذلك أحدث قضية لقبيلة المنتفق ، فان سعادته لم ينكر ان محاولة ادخال الحكم التركي في سوق الشيوخ قد باء بهذه العاقبة . وبعد ان تردد نامق باشا عدة أيام ، ومسايرة لاتجاهه في استخدام القوة ، واندفاعاً مع توجيه المنافقين الذين كانوا في الواقع يستهدفون توريطه وإيقاعه في المآزق التي تنتهي بسجنه ، سيّر حملة ضد الخزاعل . وفي الرابع من سبتمبر سارت قوة تتألف من ثلاثة آلاف من الجنود النظاميين ، والف من غير النظاميين من الديوانية ، ولكن الشيخ مطلق واتباعه ارتدوا الى الصحراء فيما وراء نهر الفرات دون قتال ، ومع ذلك كان المفهوم ان ارتدادهم ان هو الا نذير باضطراب خطير واسع المدى .

١٨٦٥ :

وفي غضون ستة الاشهر التالية كتب الشيخ مطلق غير مرة واحدة الى المعتمد البريطاني طالباً اليه التوسط والشفاعة له عند نامق باشا ، والظاهر ان الرائد كيمبول لم يفعل . وفي ربيع سنة ١٨٦٥ أعلن الباشا شيخ الخزاعل أنه إذا اذعن شخصياً وأطاع بدون قيود فانه يخوله الاقامة

في بغداد في هدوء ، وفي اغسطس من السنة نفسها عمد شبلي باشا — للترويج لحملة الخزاعل — الى اجراء في وجه البحاحيث إحدى بطون عفج وآل بودير من جهة الدغارة . وقد هدمت القوات الطوابي التي انشأتها تلك القبائل من الطين . ولكن رجال القبائل وعائلاتهم انسحبوا بعد قتال يسير الى ما كان قائماً حينذاك من دور ومستنقعات العفج والدعارة حيث لا يتسنى لمهاجميهم متابعتهم . ولقد حُمِل عبد المحسن أحد شيوخ العنيزة الذي كان قد لجأ اليه ولاذ به شيخ مطلق ، حمله بناء على طلب نامق باشا على مغادرة معسكره ، ولكن رئيس المنطقة اعترف في نفس الوقت بالذات بعجزه عن ردع الشيخ اسمير ويحتمل الا يكون أحد الخزاعل ، وقد قتل أخيراً بمساعدة أحد اقارب عبد المحسن نفسه سائة بعير في بغداد بمرعى قريب من المدينة .

سنة ١٨٦٦ :

واخيراً ، وفي شهر مايو سنة ١٨٦٦ قبل الشيخ مطلق العفو المبذول له ، بعد أن أعيته حياة متشردي البدو وضاق بجشعهم ورشوتهم ، وجاء بغداد ، رافعاً فروض الولاء الى نامق باشا ، وقررت له ولأتباعه الادنين الاراضي الواقعة شرقي دجلة ، واحتفظ في إقليمه السابق او بالأحرى مملكته بنظام جديد للتعامل المباشر بين الحكومة والشيوخ .

غزوات وحصانة الهماوند في سنة ١٨٦٥ :

وفي عام ١٨٦٥ ساد القلق العام في شهر زور من جراء افكار عن تقسيم كركوك بسبب اغارات الهماوند وهي قبيلة تعيش في المنطقة المجاورة كانت تشتهر بالتمرد والخروج على القانون حتى الوقت الحاضر . وفي مارس سنة ١٨٨٥ أعلن في بغداد أن الحملة التركية التي توجهت من كركوك والسليمانية اليهم استطاعت أن تحرز عليهم نصراً لا بأس به ولكن عما قريب سيزداد نشاطهم في الإغارة على الطرق وإحراق القرى وابتزاز الاموال حتى إنهم هددوا السليمانية أثناء غياب حاميتها العسكرية

ويظهر ان الخسارة التي عانوا منها بشكل رئيسي كانت اسر بعض نسائهم مما لم يؤد الا الى إثارة سخطهم ومع أنه تم ارسال امدادات عسكرية من بغداد إلى كركوك الا أن نامق باشا كان يرى في نفس الوقت أن خطة إخضاعهم غير عملية ولذا امر تقي الدين باشا محافظ كركوك بأن يعيد نظام الاعانات المالية الذي جرى العمل به في السابق وتُرِك فيما بعد .

تحركات عنيزة وشمر وتمرد العنزة من اغسطس الى ديسمبر ١٨٦٥ :

كانت تنقلات بدو عنيزة وشمر نحو المقاطعات الشمالية التابعة لبغداد والتي تجري في كل سنة قد استؤنفت في سنة ١٨٦٥ على نطاق واسع . ورافقها في هذه السنة عدد غير عادي من حوادث الصدام والاحتكاك . وفي اغسطس بدأ الشعور بالقلق عندما علم ان قبيلة عنيزة ومعها ٤,٠٠٠ من الخيالة والهجانة قد عبرت دجلة ، فخشي باشا بغداد من اتساع دائرة الاضطراب ولذا قدم اليه المعتمد السياسي البريطاني رسالة حول ملاحظاته عن الموضوع جاء فيها : « ان وجود البدو في الاقاليم الزراعية سواء أكانوا غزاة أم لاجئين يثير الفزع على حد سواء ومهما كانت رغبة فخامته في حصر الصدام بين هذه القبائل البدوية فانها تدعو للارتياح الا ان فخامته عاجز للاسف في كلا الحالين عن منع إحدى هذه القبائل من اجتياز الحدود او منع انسحاب الأخرى ، وعلى أية حال فان هاتين القبيلتين الكبيرتين المتعادلتين استقرتا في منتصف أكتوبر في مواقعهما الخريفية المعتادة فنزلت شمر على ضفة دجلة اليمنى أسفل بغداد بحوالي ١٠–١٢ ميلا أما عنيزة فنزلت على جانبي الفرات أسفل المسيب على مقربة من كربلاء والنجف ، وقد قدمت السلطات التركية إلى شيوخهم إعانات مالية حتى يمنعوا قبائلهم من قطع الطرق وغزو المقاطعات الزراعية مثلما تحدث في السنوات العادية ، وفي هذه السنة كان الشيخ فرحان رئيس شمر مهتماً بنقل قبيلته الى مسافة أخرى أبعد جنوبي بغداد الا ان نامق باشا رفض السماح له بذلك . وقد استجاب الشيخ للحظر ولاحظ الرائد كيمبول بأنه بسبب قرب مجرى النهرين في هذه

النقطة فان وضع الشيخ هناك قد يعرض انسحابه للهجوم عليه اذا تحدى الحكومة ودفعها الا الاتفاق مع عنيزه ضده ، فتلك هي الطريقة الرئيسية لدى السلطات الاقليمية للسيطرة على القبائل البدوية المتنافسة ، ولكن نظراً لتقدير القبائل الكامل لمصالحها العامة بعيداً عن التطلع الى غنائم أكبر ، ونظراً للصعوبات الناشئة عن قيادة مثل هذه الطوابير التي لا تميز بين ممتلكات الاصدقاء والاعداء ، فان مثل ذلك الوضع كان يعتبر خطيراً وذا تأثير غير مأمون ، ويجب الا يستغل الا عند الضرورة القصوى فقط».

في هذه الاثناء ارتكبت الفدعان والسباعه وهما من فروع قبيلة عنيزة حادث نهب ذا أهمية أكثر من الحوادث المعتادة فقد وصلت من حلب الى العانة -الواقعة على نهر الفرات- قافلة . ثم قطعت الطريق على قسم منها مكون من ٧٥ جملا بأحمالها من البضائع الانجليزية البالغة قيمتها ٦,٠٠٠ جنيه استرليني عائدة لكبار التجار من الرعايا الاتراك في بغداد . وكانت تعبر النهر في هذه المنطقة متوجهة بطريق البر رأساً إلى بغداد وكان دليل هذا الجزء من القافلة متزوجاً من عائلة من عنيزة وسواء كان الاعتقاد بأنه جانب الصواب كثيراً في اختياره طريقاً غير مأمونة او أنه كان على اتفاق مع اللصوص فان البضائع والحيوانات وقعت في أيديهم اذ لقيهم شرذمة من رعاة عنيزة واخذوها جميعاً ثم وجهت الحكومة التركية اوامرها الى رؤساء الفروع المعتدية باعادة الاشياء المنهوبة ، وقد اضطر المعتمد السياسي البريطاني الى ان يذكر في تقريره في ١٧ أكتوبر « اما عن احتجاجات نامق باشا فان شيخاً منهما لم يرسل رداً اليه ودافع الآخر عن عدم امتثال جماعته للاوامر ، مما دفع فخامته الى السيف كوسيلة وحيدة لتأكيد سلطة الحكومة وهدد فخامته بمقابلة الشر بمثله والغى إصدار المسابلة أي «تصاريح المرور في المدن» ، ويتخذ هذا الاجراء عادة خوفاً من اندلاع الاضطراب العام ولعدم امكانية تمييز المسيئين الحقيقيين ، وتلا ذلك هبوط أسعار ملابس الاطفال وغيرها بشكل مفاجيء وكان هذا دليلا أكيداً على ان الغزاة قد قايضوا الغنيمة مع الباعة المتجولين وصغار

التجار» وأعيد في الحال ٤٠ جملا من الجمال المسلوبة إلى أصحابها الذين كانوا من قبائل عربية مثل العنزة وكان من المتوقع أن تعاد الخمسة والثلاثون جملا دون حدوث متاعب الا ان الامور سارت بشكل مختلف، حيث حدث ما جعل استعادة بعض التعويض ممكناً . فقد نشب نزاع بن الاطراف المعتدية مما أدى الى انشقاق العديد من العائلات على بعضها فانقض شيخ العنزة الكبير على مضاربهم وسلبها ، وعلى أية حال فانه لم يقم بذلك تأييداً للحكومة التركية ، اذ ادعى هو ورجاله بأن الغنيمة لهم ولم يؤمن من الالفي جمل التي اكتسبت في الغزو الا ١٤٢ جملا بواسطة جنود اتراك غير نظاميين كانوا قد ارسلوا ليتعاونوا مع الشيخ الا أنه لم يصل بغداد الا ٨٢ جملا ومع ذلك فقد بدت حيوانات عجفاء . وفي النهاية أمكن الحصول على تعويض عن البضائع المفقودة بنسبة رُبع قيمتها وقد ذكر الرائد كيمبول في ملاحظاته : « كانت هذه الحادثة في الحقيقة تعكس الثقة التي نالتها ادارة نامق باشا والتي توصلت الى نتيجة مادية تفوق الجهود الصورية التي تبذلها عادة أجهزة التنفيذ التركية للمحافظة على المظاهر ، كما ان هذه الحادثة لم تكن الا مثلا آخر على عجزها في مثل هذه الحالات . ولم تكن تلك النتيجة صافية المكسب فقد غضب الجناة من الفدعان والسباعة من تعاون الشيخ عبد المحسن ضدهم ، وأخلدوا او تظاهروا بالاخلاد الى القرابة التي تربطهم . الا انهم كانوا يبحثون عن وسيلة لمباغتة أتباعة البعيدين عنه ، وقد قطعوا الطريق على قافلة كان معها نقد مقداره ٣٥ الف جنيه استرليني ذهبي متجهة من النجف الى كربلاء وغنموها منها » .

وفي شهر ديسمبر بدأت العنزة وشمر في العودة كعادتهم الى المراعي الغربية الشمالية في الصحراء العربية .

الكوليرا والطاعون ١٨٦٦ إلى ١٨٦٧ :

وظهر في خريف سنة ١٨٦٦ كما يحدث غالباً وباء الكوليرا في بغداد وانتهى بعد شهرين إلا أن عدد الوفيات بسببه لم تسجل في أي يوم أكثر

من ١٥ وفاة . وعاد الوباء للظهور في صيف سنة ١٨٦٧ ولكن لم يصل إلى شكله الحالي وقد استمرت حوادث الاصابة به في بعض مقاطعات إقليم الفرات لبعض الوقت .

حوادث السطو في بغداد سنة ١٨٦٦ :

وحدث في نهاية عام ١٨٦٦ ، وكما كان يحدث من حين لآخر ، حوادث سطو خطيرة مصحوبة في بعض الحالات بجرائم قتل حتى أصبح الامر مألوف الوقوع في مدينة بغداد ، وكما كان الحال في الظروف الاخيرة فقد حامت الشبهات الكبيرة أيضاً حول جنود الحامية العسكرية وقد اورد المعتمد السياسي البريطاني في تقريره ثلاث حالات حدثت أخيراً رافقها إهدار الحياة وذكر فيه :ـ

« وعلى أية حال فانني لا أذكر في أية حالة من الحالات التي حدثت أن أدين فيها اللصوص وان الرأي الرسمي السائد هو ان انتشار التنظيمات بدون الحاق آليات الشرطة معها كما هو متبع في التشكيلات الأوروبية يجعلها مجردة من الفعالية لاكتشاف المجرمين . وحدث في حالة من الحالات الثلاث التي ذكرتها أعلاه ان سطوا على متجر هندي بريطاني وقتلوا الحارس(١) ولما كان نفس المتجر قد سرق في مناسبة سابقة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه فقد اكتشف الجناة واودعوا السجن وما لبثوا ان فروا منه في ظروف تستلزم كون الضبطية تغاضوا عنهم ، وانني اتوقع ان لا يكون لهذه الحادثة خاتمة أفضل من سابقتيها ما دام اللصوص قد استطاعوا أن يزجروا من طريقهم الشاهد الوحيد على جريمتهم . وحتى لا يتبع حوادث السطو حوادث اغتيال فقد كف الناس عن الشكوى الى الشرطة لمعرفتهم بعدم جدواها حتى إنهم كانوا يتجنبون اللصوص ولو كانوا في بيوتهم .

(١) القى هذا الرجل على الارض وقطع عنقه عمدا .

ادارة نامق باشا ١٨٦٣ – ١٨٦٥ :

حدثت جميع الحوادث الآنفة الذكر تحت سمع حكومة نامق باشا ومع أنه اتبع سياسة عدائية ضد القبائل العربية الا انها كانت فاشلة في مجموعها ولم تؤثر في متطلبات الاعمال العامة مثلما كان الحال دائماً في بغداد مع معظم الحكام الاتراك . وعلى أية حال فقد أهمل الجزء المفيد والمطمئن من برنامجه الاداري في وقت مبكر لافساح المجال لاعمال الشهرة . وكان طموحه الرئيسي اول ما وصل بغداد إقامة سد الجزيرة على أساس من الرضاء الدائم بدون «اللجوء الى النظام الرديء السابق في التعاقد عن طريق شيوخ العرب مع أدواتهم بسبب ما يلازمهم من شرور أعمال القهر والابتزاز التعسفي » ويبدو انه رصد ٤٠,٠٠٠ أو ٥٠,٠٠٠ جنيه لهذا المشروع المقترح في حالة موافقة الباب العالي عليه واذا أمكن الحصول على مهندس كفوء من مصر . وقد حث الحكومة التركية على الاستفادة من خدمات موظف خبير هولندي لهذا الغرض ، يكون قد اضطلع بتنفيذ مثل هذا العمل في السابق » وعلى اية حال فانه لم يسمع فيما بعد أي شيء عن المشروع خلال فترة حكم نامق باشا .

ويبدو ان نامق باشا قد أعقبه تقي الدين باشا الذي يحتمل أنه كان حاكماً لكركوك ثم أصبحت السلطة في بغداد في يده سنة ١٨٦٨ .

تعين مدحت باشا على بغداد سنة ١٨٦٠ :

مدحت باشا هو أكثر حكام بغداد نشاطاً وأعظمهم شهرة في العصر الحديث واول من حمل لقب امام ديني (والى) او حاكم عام بدل لقب الباشا الذي ينطوي على سعة في المعنى أكثر . وقد تولى إقليم العراق التركي في إبريل سنة ١٨٦٩ واستحق ظهوره الانتباه لانه اول من افتتح الإدارة المدنية التركية الحالية في بلاد ما بين النهرين وكانت أعماله التي

تلت ذلك تتوقف على شخصية الرجل ذاته ، وعلى أية حال فقد مكنته قوة أخلاقه وذكاؤه وفكره بعد سنوات قلائل من ان يلعب دوراً قيادياً في شئون استانبول ، وان يقرر إلى حد كبير وكما أثبتت الحوادث مصير تركيا النهائي ، . وقد جاء في رسالة للرائد س. هربرت ممثل المعتمدية السياسية البريطانية والقنصل العام في بغداد الوصف المسهب التالي عن أوليات أعمال مدحت باشا في بغداد وهي مؤرخة بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٦٩ وموجهة الى سفير صاحب الجلالة البريطانية في استانبول :

يشرفني ان ارفع اليكم تقريراً عن وصول صاحب الفخامة مدحت باشا حاكم عام بلاد العرب التركية في ثلاثين من الشهر الماضي بصحبة شاكر بك وكيل محافظ (متصرف) بغداد ورؤوف بك سكرتيراً (مصونا) وحمدي بك ملحقاً (مديراً) للشئون الخارجية بالإضافة الى موظفين مساعدين من درجات مختلفة .

وقد دخل فخامته المدينة في موكب رسمي في ساعة مبكرة واستقبله كبار الموظفين في الحكومة وممثلون عن القنصلية الانجليزية والفرنسية .

وقرأ في اليوم الثالث لوصوله فرمان تعيينه في دار الحكومة (السرايا) في اجتماع عام ثم خطب في الاجتماع وأخبر الحاضرين أنه جاء إلى هنا برغبة وشغف للعمل لمصلحة البلاد ولإسعاد أهلها واقترح ادخال تغييرات واصلاحات كثيرة يأمل ان تكون ذات فائدة قد لا يقرونها بادى الامر جميعاً ولكنهم سيقدرون قيمتها عندما يلمسون الفوائد التي سوف تنجم عنها .

وقد استهل عمله بالغاء الضرائب التالية التي قيل عنها إنها ذات طابع محلي وثبت أنها معوقة ومضايقة :

١ ـ الاحتساب او رسوم الدخولية التي تجبى عن جميع المنتجات التي تدخل أبواب المدينة لتباع في اسواقها .

٢ – طالبيه – وهي الضريبة المفروضة على الزوارق الشعبية التي تعمل في الأنهار .

٣ – خمس حطب – ضريبة بمقدار ٢٠٪ على الوقود الذي يجلب الى المدينة في العوامات او القوارب .

٤ – روس بقر – ضريبة على دواليب ري المزارعين العرب . وقد سن بدل هذه الضرائب ضريبة واحدة بمقدار ١٠٪ على انتاج المزارع والحقول.

ونظم فخامته العديد من مجالس الشورى (المجالس) الجديدة بحيث يدفع مرتبات لاعضائها بخلاف الوضع السابق حيث كان الاعضاء بدون رواتب مما وفر لهم فرصة للحصول على الاموال بأية وسيلة فكانوا مصدر فساد وازعاج .

وأدخل نظام الولاية ويشرفني أن اقدم لكم نسخة (مع الترجمة) للرسائل التي وجهت الى القنصليات حول الموضوع .

وقد انتدب فخامته سري افندي لاعادة افتتاح القناة القديمة المسماة «القنانية» التي تصل بين الفرات وقناة الصقلاوية وذلك بقصد إيجاد قناة تربط النهرين الكبيرين وتصلح لسير مراكب بخارية صغيرة فيها ، وتعمل عليها واقترح جلبها من اوروبا .

وقد انتدب أيضاً سفينة بخارية لتسير الى اعلى الفرات وتقوم بتنظيم المرور فيه عند اقصى (١) اتساع له يسمح بذلك واقترح ان يكون من ضمن

---

(١) في مايو سنة ١٨٧٢ توجه مدحت باشا بذاته الى أعلى الفرات مبتدءا من راس قناة الصقلاوية الى مسكنه على ظهر الباخرة التركية «الفرات» وكان يصاحبه في هذه الرحلة كضيف الرائد بويل الذى الحق أخيرا بالاسطول الهندى والذى كان قائدا لباخرة المقيمية والمسماه «كوميت» والتى قامت بجزء من الرحلة وظهر من خلالها أن هناك صعوبات بالغة في السير على النهر رغم أنه كان عاليا .

عملها ملاحظة السدود على النهر في مقاطعة الجزيرة وحصر مياه النهر في مجراه الاصلي ، ومنع الفيضانات التي تغمر كل سنة بقعة كبيرة من الارياف في الجنوب قد تصل الى مدينة البصرة .

وكانت هذه الفيضانات من قبل تحول جميع الارياف الى مستنقع واسع موبوء عديم الانتاج ، وفي حالة انخفاض المياه في المجرى يتحول النهز الى ممر مائي لا يصلح للملاحة .

ويظهر ان تفكير فخامته متصرف الى برامج متنوعة لاصلاح البلاد.

وقد أدرك في الحال حاجة البلاد الماسة إلى امرين هما توفير الامن للممتلكات ووسائل المواصلات (التي ما تزال محرومة منها حتى الآن) للاتصال مع العالم ولنقل المنتجات .

وقد فكر في إنشاء سكة حديد إلى كربلاء كخطوة اولى في هذا الاتجاه ، وتناول تفكيره ايضاً وسائل الملاحة في الفرات على اساس استيراد عدة بواخر للابحار في النهر والبحر حتى يربط الاقليم بقناة سويس أخرى . وفكر في استيراد آليات لتنظيف قنوات النهر واخرى للري وللصناعات الاخرى . وقد زرت فخامته مصطحباً معي الموظفين التابعين لهذه المعتمدية وللقنصلية العامة بالاضافة الى اعضاء من الجالية البريطانية في اليوم الذي تلا وصوله وزرته بعدها زيارة خاصة .

ادارة مدحت باشا في العراق التركي ١٨٦٩–١٨٧٢ :

اعتبرت البلاغات الرسمية منجزات مدحت باشا الفعلية في بغداد تافهة ونقتبس مما كتبته سيدة انجليزية رحالة عاصرت فترة حكم مدحت باشا عن قرب وتعتبر على درجة كبيرة من الثقة والذكاء وصفاً للاوضاع بالشكل الآتي(١) :—

(١) السيدة آن بلنت فى كتابها بدو الفرات المجلد الاول ص ١٩٤ ـ ١٩٧ وكتابها الحج الى نجد المجلد الاول ص ١٥ ـ ١٧ ـ ١٨ .

وخلاف النكبات الاخرى التي عانتها بغداد ، وإلى جانبها يبدو أنه كان من سوء حظها أن تقع قبل عدة سنوات في قبضة الباشا المصلح مدحت صاحب دستور سنة ١٨٧٧ المشهور والذي أدى إلى تجديد تركيا الآن .

وقد ارسل رجل الدولة هذا ، المفرط التعاسة إلى بغداد ، السلطان عبدالعزيز ليجربه فيها قبل ان يفسح له المجال في استانبول والامبراطورية. وعلى أي تقدير كان ، فقد كان مدحت رجلا شريفاً في غاية الاخلاص لمصلحة بلاده إلا أنه نصف متعلم وينتمي إلى تلك المدرسة من السياسين الاتراك التي تعتقد بأوربة الامبراطورية بالملابس والمظاهر الاوروبية الخارجية . ويبدو أنه منح ثقة للاصلاح لا حد لها ، كما أعطى حرية كاملة في براجمه لا يمكن الانكار بأن بعضها كان ممتازاً في تصميمه إلا أنه كان عاجزاً عن العمل خارج نطاق تفاصيل ما يرسمه ، كما أنه كان لا يحسب مطلقاً حساب تكاليف كل من مخاطراته التي أدت كل واحدة منها او في مجموعها بالتالي إلى أشد العجز ، بل إنها أدت إلى خاتمة شديدة البلاء . أما برنامجه الاول فقد كان حسناً ، فقد رغب في الاتصال مع حلب بخط مواصلات عن طريق الفرات ، ولذا ترى أنه بنى قلاعاً في الغابة والرمادى واماكن أخرى لحماية الطريق ، في حين أنه أوصى على بواخر من انجلترا للملاحة النهرية ، ومع ذلك فقد كانت القلاع كبيرة دون ضرورة ، واوفت بالغرض المقصود منها وما زالت موجودة أما القوارب فقد اختفت باستثناء واحدة منها ، وربما تركت في البصرة لتتعفن لعدم ملاءمة آلياتها . أما الباخرة الوحيدة الممثلة لاسطول الفرات فانها تحتاج الى وفرة من الماء حتى تصعد النهر في فترات ما بعد الفيضان وسرعان ما أهملت رحلاتها المنظمة على طول النهر حالما بدأت هذه الرحلات ، وقد أنشأ مدحت أيضاً ببعض النجاح خط تراموای بين بغداد وضاحيتها المعروفة بالكاظمية وما زال يسير حتى الآن ، وتبقى الامور حسنة عند هذا الحد ، الا ان مغامرته التالية لم تكن في الحقيقة

معقولة ، وتوضح عدم صحة ادعائه في أنه يجب أن يعتبر رجل دولة عظيم . فقد سمع او ربما رأي تحصينات فينا وبعض المدن الاوروبية الاخرى تهدم لكي تفسح المجال للمدن التي تحتويها للاتساع بعد ازدياد نموها . وشجعته هذه الحقيقة بالاضافة الى ان اسوار بغداد تعود الى ما قبل التاريخ لمسحها ، ويمكنني القول بأنه رآها ليست بذات منظر وخشي أن تذكر الاجانب على الاقل بعصور العالم المظلمة قبل مدافع البارون وقيام الامبراطورية العثمانية وعصر هارون الرشيد ، ويظهر أنه كانت لديه أيضاً فكرة عجيبة وهي تشغيل جنوده في هذا العمل حتى يدفع لهم متأخرات رواتبهم من الآجر الذي لا يباع . ومما يثير التأمل في الانسان ان هذا البلد يبني القليل ولا اصلاح فيه لشيء على الاطلاق وليكن الامر كما كان ، فقد ازيلت اسوار الخلفاء وتركت المدينة مفتوحة لكل من يود دخولها من اللصوص والذئاب والبدو ولم تمض سنوات قلائل حتى هددت شمر بغداد بالسلب . وقد احتج أهل المدينة على ذلك إلا أن الامر قد انتهى وأصبحت بغداد الآن بدون سياج لها مثل أية قرية من القرى التي تجاورها (١) .

ولم يكتف بذلك فقد توهم مدحت بالفكرة الخائبة التي صورت له أنه سيجني الفوائد اذا ما وصل جميع البلاد بقناة ضخمة تقليداً لمشروعات الري التي أدت في مرة من المرات إلى زيادة النماء في الجزء الجنوبي من بلاد ما بين النهرين . فانهمك المهندسون وحشد العمال وجبيت ضريبة خاصة لتسديد النفقات. وكانت لدى مدحت نفسه القناعة بأنه سيفتتح القناة الجديدة شخصياً قبل ان تنتهي فترة حكمه هناك مثلما يفعل أصحاب المقامات الرفيعة في اوروبا ولكن يا للقدر القاسي فبعد أول فيضان للنهر

---

(١) وقد شارك قصر المدائن الذى يعتبر من عجائب الدنيا نفس المصير الذى لاقته اسوار المدينة وعندما تدخل القناصل الاجانب انهمك جنود مدحت في العمل وهذا هو ممثل الترقي فى تركيا . وقد نشر عنه مؤخرا كاتب صحفي معروف يعمل مراسلا لصحف فرنسية وانجليزية مقالا فى صحيفة ريفيو النصف شهرية (السيدة آن بلنت) .

وبدل الترعة التي ستجلب الخير وتخصب الارض العطشى اندفع فيها الطوفان وأفسح بذلك مدحت باشا بجاروفه لان يحول بغداد إلى جزيرة تقف وسط مستنقع موبوء تضطر معه في بعض الفصول للاتصال مع العالم الخارجي بواسطة القوارب . وفي هذا الكفاية فقد رأى الباب العالي ضرورة استدعائه وأسند اليه على الرغم من ذلك إعادة تنظيم الامبراطورية ولتكن هكذا قوة الفضيلة فان مدحت لم يترك كل السمعة السيئة خلفه في بغداد وحدها وما زالوا يتندرون في أنه غادرها ولم يكن في جيبه شلن واحد وأنه رهن ساعته وقسماً من حاجياته ليستأجر الخيل اللازمة لرحلته. انه رجل شريف في ارض خيانة ، والتعصب في الحقيقة ليس خبثاً .



ظهر مدحت باشا عندما وصل دمشق ليصبح حاكماً عاماً لسوريا كرجل من نوع مختلف كثيراً ، ولكنه يثير فينا الاهتمام أيضاً . فقد جاء محاطاً بابواق عالية كثيرة لانه مفترض فيه أنه يمثل مبدأ الاصلاح الاداري الذي اعتقد الاوروبيون بخطورة ضرورته للامبراطورية التركية . وقد كان مدحت صنيعة لدائرة خارجيتنا وكان من المنتظر ان يتم على يديه أشياء عظيمة ، أما بالنسبة لنا فاننا نرتاب في هذا الامر ارتياباً تاماً لاننا نعلم جيداً تاريخ أعمال مدحت في بغداد بحيث أنها لم تترك لنا فيه أية ثقة كمصلح عظيم . أما دوافع زيارتنا له لتقديم الاحترام فتعود إلى كونها مسألة يقتضيها الواجب من ناحية ومن ناحية أخرى ضرورة الحصول عليها من باب حب الاستطلاع . وقد اوضحت هذه الزيارة أنه لا يمكن اعتبار هذا الرجل الذي يبتكر أي شيء خيالي مثل ابتكار حكومة برلمانية لتركيا أكثر من انسان غريب شاذ الاطوار وقد تأثرنا بأسى أثناء هذه الزيارة وخاصة على هذا المنصب العام الجوهري ، ومن المحدث الغبي ، وخصوصاً من شخص مزهو بنفسه في سذاجة . ولم نحرج في الحديث عن اوربا وربما اختار هذه النغمة معنا كنوع من الحديث الذي يلائم الشعب

الانجليزي الا أني لا اعتقد أن اختياره كان بناء على ذلك . وقد احتفظنا طبعاً بما نقصد من وراء خططنا ولم نذكر له سوى أننا نأمل في رؤية بغداد والبصرة وفي الذهاب من هناك إلى الهند التي ستكون أقصى ما نقصد اليه على طريقنا . وعند ذكر تلكما المدينتين بدأ يطري إدارته هناك ويطري البواخر التي أنشأها في الانهار والاسوار التي دكها والترام الذي بناه « يا له من ترام » هذا ما عبر عنه بتأثر « انني أنا الذي ابتكرته وما يزال يسير حتى الآن . وسوف أعمل تراماً حول دمشق وسوف يركب كل انسان حافلاته وسيدفع ٥٪ فقط وعندما تذهبون الى البصرة ستشاهدون بواخر هناك . إن ما تحتاجه هذه البلاد الفقيرة هو البواخر والترام ولولا أنهار دمشق صغيرة جداً على البواخر لاحضرت بعضها لتسير فيها ولكنني سأعمل تراماً فيها ولو أننا استطعنا أن نجعل البواخر والترام في كل مكان من تركيا لاصبحت غنية «والقنوات» اقترحناها ولكن نذكر بمرارة كيف غرقت بغداد من تجاربه في هذا المضمار « نعم والقناة أيضاً فالقنوات والبواخر والترام هو ما نحتاجه » « وسكك الحديد » « نعم سكك الحديد فانني آمل أن يمد قريباً خط حديدي على امتداد طريق العربات من بيروت فالخطوط الحديدية مهمة لتأمين النظام في البلاد . ولو وجد خط حديدي عبر الصحراء لما كانت لنا متاعب من البدو مثل اولئك البدو الفقراء الذين رفعتهم في بغداد وانني أضمن بأن شهرتي سوف لا تنسى هناك » وأكدنا له انها لن تنسى .

★ ★ ★

وعلى العموم فقد تركنا مدحت بعد أن تأثرنا أكثر ولكن ليس على الشكل الذي كنا نأمله فقد أدهشنا ولكن ليس بحكمته وقد يكون من القول بأن مثل هذا الباشا المصلح قد عمل على تحطيم تركيا أكثر مما عمله عشرون من عناصر الخيانة القديمة . ومع أن مدحت فشل في تنظيم ثروته الخاصة فربما أتى ليقضي على تلك الثروة العامة التي في دمشق مثلما عمل في بغداد حيث انفق مليوناً من الجنيهات الاسترلينية على مشروعات عقيمة في سنة واحدة .

ويقترن ذكر مدحت باشا في العراق التركي حتى الوقت الحاضر بشكل رئيسي بأنه هو الذي مسح أسوار بغداد وأنشأ ترام بغداد — الكاظمية وأوجد المدينة الجديدة أو على وجه الدقة الضاحية الجنوبية لكربلاء . ولا شك في أن هدم أسوار بغداد يعتبر إساءة لآثارها ومنظرها وحتى من وجهة عملية يمكن التساؤل عن مدى ملاءمة هذا العمل ليس فقط للاعتبارات العسكرية وإنما من ناحية ضريبة الدخولية . أما بالنسبة لترام الكاظمية فمع أنه صغير الا أنه أثبت فائدته البالغة ، أما توسيع كربلاء فانه مع ذلك شوه مظهر المعالم القديمة في المدينة وخاصة إذا ما قورنت مع النجف . وكان من الواجب أن يكون الاصلاح فيها على أساس أنها منطقة مكتظة بالسكان ولم ينشىء الخط الحديدي الذي كان ينوي مده الى كربلاء .

أما اصلاحاته خارج المدن غير تنظيمه للضرائب المتعلقة بالأرض فان اهم اصلاحات مدحت باشا في هذا المضمار كانت تكملته للتدابير التي بدأت على طرف الطريق من عند حلب قبل عدة سنوات لحماية الطريق الذي تسير عليه القوافل والممتد بين حلب وبغداد « وهو الذي أكمل ذلك الخط من دور الحراسة عليه فيما بعد الرمادى واصبحت العانة بالنسبة لبغداد مثلما أصبحت الدير بالنسبة لحلب — مركز قيادة الجيوش الحربية التي تسيطر على طريق الفرات وأصبحت القوافل منذ ذلك الوقت تمر في أمن يزيد او يقل عبر الوادي كما وضع في نفس الوقت يده على المدن القليلة الموجودة على دجلة (١) .

ومدحت باشا هو الذي أظهر للوجود مدينة الرمادى الصغيرة الواقعة على طريق حلب ومنحها عدا ذلك خانات لطيفة وثكنات عسكرية وربما عزى مد خط التلغراف إلى هذا المكان لابداعه ، وما تزال القلعة التي

---

(١) كتاب السيدة آن بلنت « بدو الفرات » سنة ١٨٧٩ المجلد الثـــاني صفحة ١٨٢ .

بناها مقابل العانه تستقبل الحامية التي تشرف على قطاع من وادي الفرات وطريق حلب موجودة بمنظرها الأخاذ حتى الآن إلا أنه لا يشغلها أحد . وعلى أية حال فقد استمر رغم كل جهوده يفضل حتى بعد مغادرته بعدة سنوات الطريق الملتوي المتجه الى استنابول والمار بالموصل وديار بكر الاكثر أمناً من الطريق القصير المار في حلب . ومهما يكن من أمر فقد أنصف الزمن عمله وأصبحت طريق الفرات عبر حلب مقصورة من عموم المسافرين بين بغداد واستانبول بعد أن أصبحت آمنة مثل أي طريق آخر في البلاد .

وأسس مدحت باشا مدرسة صناعية في بغداد ملحقة بدار أيتام ما تزال موجودة ولكنها لم تحقق نتائج باهرة اذا أنها يجب ان تفي بالحاجة الحقيقية المطاوبة منها . وقد افتتح أيضاً في زمنه مدرستان تركيتان حكوميتان في بغداد ، واضيئت الاسواق والشوارع المتصلة بها كما أضيء الجسر المكون من قوارب في الليل بمصابيح الكيروسين وتعود كل هذه الاصلاحات إلى مدحت باشا . واقام في البصرة بلدية وانهمك في إنشاء أبنية حكومية جديدة لكي تهجر المدينة القديمة التي ما زالت تقع جنوباً على ضفاف شط العرب .

وقد ورد ايضاً ذكر استقبال مدحت باشا لشاه ايران عندما كان في طريقه للحج الى المدن المقدسة في سنة ١٨٧٠–١٨٧١ وسيذكر فيما بعد ضمه إقليم الاحساء للدولة سنة ١٨٧١ .

ويظهر على العموم أن سياسة مدحت باشا قد أجملت بشكل قاس من واحد ممن خلفوه في الوظيفة لاحظ(١) ضرورة توفر ثلاثة أشياء في

---

(١) بدو الفرات للسيدة آن بلنت المجلد الثاني ص ٧ .

توجد عدة نقاط شبه بين مدحت باشا وناظم باشا آخر وال لبغداد والذى اصبح فيما بعد وزير الحربية التركية وقائد عام الجيوش التركية المتحدة فى حرب سنة ١٩١٢ ـ ١٩١٣ مع دول البلقان واليونان والذى ارسلته حكومة الاتحاد والترقى التركية الى =

الحاكم حتى يؤثر تأثيراً حسناً في الادارة التي يديرها ـ الأدارة والمعرفة والمقدرة ، وكانت تتوفر في مدحت الصفة الاولى والاخيرة . ولكنه لم يتمتع بالثانية اذ انه كان رجلا نصف متعلم .

وقد كان مدحت باشا على الاقل شريفاً إلى حد الوسوسة وتبدو قصة اضطراره إلى بيع ساعته وسلسلته في نهاية فترة حكمه حتى يؤمن وسيلة مواصلات ليعود بها الى استانبول جد موثوقة .

الاعمال الاجرامية في البصرة سنة ١٨٧٢ :

حدث في وقت مبكر من صيف عام ١٨٧٢ في مدينة البصرة أعمال اجرامية كانت أكثر إضاعة لهيبة السلطات المحلية من تلك الفتنة التي اندلعت في بغداد سنة ١٨٦٦ وقد وصفها السيد روبرتسون قنصل صاحبة الجلالة البريطانية في البصرة بما يلي في كتابه المؤرخ بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٧٢ الموجه إلى قنصل عام صاحبة الجلالة البريطانية في بغداد .

« أبلغتكم في كتبي شبه الرسمية الاخيرة عما يحدث من سرقات ليلا ونهاراً في البصرة وحواليها خلال الشهرين الماضيين ، وقد حدث في ليلة السابع عشر من الشهر الحالي أن طوق ما يقارب من اربعين أو خمسين رجلا مكتب السادة لينش وشركاه وحاولوا اقتحامه وقد اطلق رجل من داخل المكتب مسدسه عندما رأى رجلاً يحاول كسر نافذة

= العراق التركى سنة ١٩١٠ وزودته بسلطات واسعة لتجديد الاقليم وقد انغمس كلاهما فى الاصلاحات البلدية التى اشتملت على هدم الابنية الموجودة،وبذل كل منهما محاولات عقيمة لانشاء ملاحة فى الفرات فكانت محاولة الاول عن طريق ايجاد بواخر اما الثانى فكان عن طريق القوارب الميكانيكية وعرض كلاهما مدينة بغداد الى اخطار جسيمة احدهما عن طريق شق قناة والآخر عندما حاول انشاء سد ضخم لحجز مياه الفيضان ومن الواضح ان مشاريع كليهما كانت خالية من العنصر الحسى وانها كانت مجرد مشاريع لها فائدة كثيرة الجاذبية وكان كل منهما يفتقد بقدر متساو الصبر والنظرة الثاقبة الا انهما كانا رجلين شريفين واستدعى كلاهما فيما يلى الى وظيفة اعلى فى اوربا ٠

مفتوحة وجاء ، على صوت الاعيرة النارية اثنا عشر حارساً ممن يعسكرون قرب الدروازة الشمالية ، وهاجم اللصوص الجنود وقتلوا اثنين منهم ولاذ الباقي بالفرار سالمين على ما يظهر .

وقد كتب الى وكيل المتصرف «قائمقام» بخصوص الحادث ووضحت له أنه في حالة سرقة أي بيت يشغله أي انسان تحت حماية وكالة القنصلية فانني سأطالب السلطات المحلية بالتعويض عن الممتلكات المسروقة . وقد وعد في رده بأن يتخذ جميع الاحتياطات التي بامكانه لحماية ممتلكات الرعايا البريطانيين ولكنه لم يسلم بمسئولية الحكومة في التعويض عن الممتلكات المسروقة .

ولما كان اللصوص الذين يغيرون على البصرة لصوصاً عاديين يرتكبون سرقاتهم العادية بالخفاء وبمراوغة يقظة البوليس المتوسط الفاعلية فان القائم مقام كان على صواب تماماً وبدون شك عندما رفض قبول تحمل مسئوليات غير عادية ، الا أن حالة الامور الراهنة أدت الى التشهير بضعف السلطات وعدم مبالاتها وبالتواطؤ الحاصل بين معاوني السلطات واللصوص واني على ثقة من أنكم ستدعمونني في الموقف الذي سأتخذه إذا حصلت المناسبة .

كان اللصوص عبارة عن عصابة منظمة مكونة من مئة شخص يرئسهم علوان وشاهين ومجويد وابراهيم أغا ، وهو تركي من استانبول كان في السابق موظفاً في السراي ومن المعروفين تماماً لدى الشرطة وكان يصاحبهم عن بعد بعض أتباعهم ومعهم أسلحة مخبأة تحت عباءاتهم ويتجولون في البصرة ويجلسون في المقاهي والبيوت التي في المدينة يومياً .

وسواء أكانت الشرطة متواطئة معهم أم تتصنع عدم رؤية رجالهم الخصوصيين فقد كان مطلوباً منهم القاء القبض على كل من يحمل السلاح وكانوا تحت رحمتهم تماماً وقد اختاروا في المدة الاخيرة عادة ارسال

رسائل الى اشخاص من ذوي الدخل المعروف يطالبونهم فيها دفع مبالغ من المال تتراوح من ١٠٠-٥٠٠ شامي(١) ويهددونهم بالقتل اذا لم يذعنوا لمطالبهم .

وقد اوحى ضعف السلطات الى هؤلاء بدفع المبالغ المطلوبة في فزع وبدون مواربة . وقد زارني في هذا الصباح المقدس عيسى الخوجا ابراهيم وكيل الكنيسة الفرنسية ليخبرني بأنه قد تسلم تهديداً بدفع ١٠٠ شامي ويطلب مني النصيحة بوجوب الدفع أو عدمه وقد أشرت عليه بعدم الدفع ولكني أتصور ان مخاوفه سترجح على نصحي .

وقد اتهم بعض رجالات البصرة من ذوي النفوذ ، الشيخ سليمان الزبير وقاسم الشهبي والنقيب سيد محمد سيد وأخاه ، الذين كانوا على عداء مع المتصرف بتشجيع اللصوص وحمايتهم للحصول على نقل للمتصرف الا أنني لا افترض المسألة بهذا الشكل مع أنه من المؤكد في نفس الوقت ان الشيخ سليمان والنقيب كانا يميلان لذلك وكان باستطاعتهما وضع حد للسرقات بسهولة واعتقد أنهما تقدما حقيقة طالبين السماح لهما باحضار ٢٠٠ من الرجال المسلحين من الزبير الا ان المتصرف كان يخاف منهم أكثر من اللصوص وأعرض عن خدماتهم .

(١) الشامي من النقود العثمانية ثمنه الاصلي ٩ قروش و ٣٠ بارة (عن تاريخ العراق بين احتلالين مجلد ص ٣١) .

التنظيمات الادارية الداخلية فى العراق التركى
١٨٦١ ـ ١٨٧٦

حكومة البصرة ١٨٦٣ — ١٨٧٢ :

يبدو ان باشوية البصرة شبه المستقلة التي تشكلت سنة ١٨٥٠ لم تعش طويلا ، ومن الواضح ان ذلك كان مرتبطاً باجراءات تخطيط الحدود التركية الايرانية في سنة ١٨٤٩–١٨٥٢ وزالت بسبب زوال سبب وجودها وليس هناك تاريخ محدد لالغائها إلا أنه في سنة ١٨٦٣ كانت باشوية البصرة قد خفضت إلى قائمقامية أي الى مقاطعة يديرها قائمقام أو موظف مدني من نفس رتبة المتسلم حسب نظام التسمية القديمة الذي ألغي الآن . وكما راينا سابقاً فان منيب باشا قائمقام البصرة سنة ١٨٦٣ كان يتبع في اوامره للباشا في بغداد . وفي السنوات التي تلت سنة ١٨٦٣ مباشرة وكما روي سابقاً انهمك نامق باشا في توسيع حدود البصرة على حساب مشيخة المنتفك إلا أنه فشل في ذلك ، وعلى أية حال فلابد أن إحدى خططه في هذا الاتجاه قد تحققت بعد فترة غير طويلة من مغادرته لها اذ اصبح ناصر باشا فيما بعد شيخاً للمنتفك ومتصرفاً لسوق الشيوخ سنة ١٨٧٢ ويقوم بمهام موظف تركي .

ضم الاحساء للبصرة وانشاء ولاية البصرة ١٨٧١ — ١٨٧٥ :

وكان مدحت باشا قد احتل في سنة ١٨٧١ تلك المقاطعة القاسية المنعزلة الواقعة شرق بلاد العرب والمعروفة بالاحساء كما جاء في الفصل الخاص من تاريخها وألحقها بالعراق التركي وأصبحت متصرفية او لواء مدنياً .

وفي سنة ١٨٧٤ انفجرت في الاحساء ثورة بذل خلالها ناصر باشا شيخ المنتفك والمتصرف التركي لسوق الشيوخ خدمات قيمة للباب العالي للقضاء عليها وظهر بالنسبة لرؤساء العرب كرجل يتمتع بقدرة واستنارة

غير عاديتين وكان نفوذ ناصر باشا المحلي يعتبر كافياً للحكم على عملية ضم مقاطعة المنتفك للبصرة بأنها كانت إجراءً سليماً . وأصبحت الاحوال متوقفة على قبوله فقط . وهكذا جنيت الفائدة من ولائه فضمت جميع مقاطعات البصرة مع ناحية الاحساء في ولاية البصرة الجديدة ، التي كان ناصر باشا اول وال يعين عليها ، ويقال إنه دفع ٧٠,٠٠٠ جنيه ثمناً لتعيينه ، وأصبحت الآن مدينة الناصرية عاصمة لمتصرفية المنتفك التي أنشأها ناصر باشا وسميت فيما بعد باسمه . وخلال فترة حكمه بدأت شهرة مدينة العمارة الواقعة على دجلة والتي تدخل في دائرة اختصاصه .

وحدث هنا مثال لما رأيناه في السابق من اعتبار مسألة اجتماع السلطة الرسمية الكاملة والنفوذ المحلي العظيم في شخص واحد مسألة مزعجة . فقد وقع ناصر باشا تحت سلوك الباب العالي فاستدعي الى استانبول قبل نهاية التزامه لولاية البصرة بوقت قصير حيث حجز هناك وعين مستشاراً معتمداً للحكومة ولكنه كان في الحقيقة سجيناً سياسياً . وجاء بعده في ولاية البصرة عبدالله باشا الكرد الذي احتفظ بمنصبه هذا حتى سنة ١٨٧٩ .

تنظيم الادارة المدنية في العراق التركي سنة ١٨٦٩ :

عندما يذكر تعيين مدحت باشا كأول وال لبغداد فان ذلك يشير الى أن ادخال نظام جديد للحكم المدني هناك كان جزء من مهمته فيها وهو نظام الولاية المتناسق والذي أدخل في أجزاء أخرى من تركيا بحيث أصبح يعم القسم الاكبر من الممتلكات العثمانية .

وتوضح الترجمة التالية للرسالة التي وجهها مدحت باشا بعد وصوله بقليل إلى القنصليات الاجنبية في بغداد كيفية تعامل الممثلين الاجانب مع النظام الجديد .

ترجمة رسالة صاحب الفخامة مدحت باشا حاكم عام بلاد العرب التركية إلى معتمد صاحبة الجلالة البريطانية السياسي في بلاد العرب

التركية المؤرخ في بغداد بتاريخ ٥ صفر ١٢٨٦ و ٥ مارس سنة ١٢٨٥ و ١٧ مايو سنة ١٨٦٩ .

حيث إن نظام الولاية قد ادخل وطبق على جميع أقاليم الممتلكات التركية الاخرى فقد نظم أقليم بغداد الآن تبعاً لذلك حسب نفس النظام وقد تغير بالتالي شكل الادارة تسهيلا للامور التي قد تحدث . وإني أرى من الضرورة شرح شكل مثل هذه الأدارة ، فقد قسمت ولاية بغداد إلى تسع حكومات ثانوية «متصرفيات» مختلفة وتعتبر مقاطعة بغداد «سنجقا» واحداً من هذه الحكومات الثانوية «متصرفية» وعين هذا المكان ليكون مركزاً لرآسة هذه الولاية حيث توجد فيه دوائر منفصلة(١) للسكرتارية (ماكونليك) وأنشئت معتمدية (مديرية) للشئون الخارجية حتى توجه أعمال الحكومة .

وعندما تقتضي أمور رعاياكم الهامة في المقاطعات «السناجق» الاخرى إذا حدث أي شيء يستلزم البت فيها ؛ فعليكم ان تتصلوا بهم على غرار ما يتبع هنا . وحتى تسهل الاعمال فمن الضروري اتباع نفس الاسلوب اذ عليكم ان تتصلوا بنائب المحافظ (المتصرف) حول نفس الموضوع لانجازه . وفي حالة عدم تدبير الامور فيما يتعلق بنفس الموضوع فيمكنكم مراجعة رأس الولاية. وحتى تنجز أعمال رعاياكم مع الحكومة المتعلقة بشئونهم ومطالبهم فيجب رفع هذه الامور الى هيئة اتصال رسمية الى من هو دون المحافظة «ايصرفية» او معتمدية «مديرية»

(١) الترجمة هنا غير موفقة كثيرا ، فمكاتب معاون ومدير الامور الاجنبية مازالت موجودة والمكتب الاول منها كما يدل عليه اسمه هو «معاون الوالى » أو مساعد الوالى اما الاخير فهو « مدير الشئون الاجنبية » وعنده سكرتارية الشئون الخارجية للوالى ٠ والمعاون موظف تنفيذى يعمل بأمر من الوالى فى الشئون الداخلية أما المـــدير فهو الوسيط للاتصال مع القنصليات الاجنبية وخبير الولاية فيما يتعلق بحقـــوق المعاهدات والامتيازات الاجنبية ٠٠ الخ ٠

الشئون الخارجية حسب ما يقتضيه الحال . وإذا كانت هناك ضرورة فيمكنكم الاتصال بي مباشرة او مع السكرتارية (ماكونلك) في حالة غيابي .

بواخر الحكومة التركية ١٨٦٣ — ١٨٧٦ :

طرأت امور عديدة تسترعي الانتباه على الإدارة المحلية في العراق التركي وخاصة في السنوات الاولى لحكم السلطان عبدالعزيز .

وتوضح وثائق المراسلات الرسمية التي تمت في وقت مبكر من سنة ١٨٦٣ أنه كان للحكومة التركية بواخر تستعملها في أنهار بلاد ما بين النهرين في الاغراض الإدارية بدون تفصيلات مؤكدة عن عددها او حجمها او نوعها او الطريقة التي حصل بها عليها . وكانت هذه البواخر على ما يظهر تتعرض في بعض الأحيان لهجوم القبائل العربية او على الاقل لتهديدها . وقد اسس في سنة ١٨٦٧ خط نهري من البواخر التي تعمل تحت العلم التركي على شكل مشروع تجاري تحت اشراف حكومي باسم مصلحة عمان—العثمانية ومن الواضح ان الباخرتين السابقتين اللتين كانتا للحكومة التركية وهما «بغدادي»(١) و «بصره» قد ضمتا الى المصلحة الجديدة . ومع أنهم تعودوا وصف المشروع بأنه شركة إلا أنه ربما كان جزء من رأس ماله عائداً لأشخاص خصوصيين . وفي سنة ١٨٦٩ ضمت السفن «الموصل» و «الفرات» و «الرصافة» التي بنيت في انتورت سنة ١٨٦٦ بناء على طلب من نامق باشا الى اسطول عمان—العثماني ثم اضيف الى هذا الاسطول سفينتان أخريان إحداهما «مسكره»(٢) وبذا ارتفع عددها الى سبع وقد كانت سفن المصلحة هذه بعد بداية حكم مدحت باشا لبغداد تستخدم في الاغراض التجارية بشكل خاص .

---

(١) بنيت بغدادى فى سنة ١٨٥٩ م .

(٢) بنيت السفينة « مسكرة » في تريستا سنة ١٨٧١ وأصبحت في سنة ١٨٨٣ عديمة الفائدة ومتعطلة اما السفينة الجديدة الاخرى « تل عفر » فقد أتت عليها النيران فى البصرة سنة ١٨٨٤ .

تصدير الحكومة للحبوب إلى جدة ١٨٦٤ – ١٧٦٨ :

يبدو ان الحكومة التركية قد طلبت من نامق باشا خلال فترة توليه الحكم في العراق التركي ان يتخذ الترتيبات لتصدير كميات محددة من الحبوب إلى جدة الواقعة على البحر الاحمر وذلك احتياطاً لمنع حدوث مجاعة في موسم الحج الهام . وقد حدث خلال الفوضى التي اندلعت في المنتفك سنة ١٨٦٤ أن نهبت كمية كبيرة من الحبوب التي جمعتها السلطات التركية لذلك الغرض . وكانت اوامر التصدير في السنتين الاخيرتين ما تزال إجبارية . وقد حدث في بغداد تذمر خطير من المعاملات السيئة والمضايقات التي سببتها هذه الاوامر ورد في تقرير الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد بهذا الصدد في نهاية نوفمبر سنة ١٨٦٦ ما يلي :

ارتفعت أسعار القمح والشعير الى ضعف السعر العادي نتيجة لعمليات الحكومة المحلية في الوفاء بوعدها في تزويد جدة بالحبوب مما أدى بالتالي إلى حدوث تبرم عظيم في اوساط سكان المدينة . وكان هذا الشعور يستند إلى أساس متين من الاعتقاد بأن الضائقة التي يعانون منها ليست ناتجة عن قحط حقيقي : لكنها نتيجة المنافسة بين الحكومة والاحتكار التي اضطرتهما الى اللجوء الى التنافس في النقل حتى تؤمن الارساليات المطلوبة . وقد رفعت وفود السكان التي شملت جمعاً من النساء طلبات استغاثة الى فخامته الا أنها لم تؤمن الا القليل من العون .

وقد اعرب صاحب الفخامة عن ملاحظاته الى ترجمان القنصلية الفرنسية في أن اسعاراً عالية تسود الاحوال الحاضرة موقتاً . وان ذلك ليس مصيبة وعزا ذلك إلى المجاعة التي في الهند ، وان الحبوب على خلاف ذلك يجب ان تصرف خارج البلاد . ويمكن أن يستخلص من تدابير فخامته تلك أنه يعمل وفق خطة خاصة إذ أنه تم نقل أكثر الحبوب المخصصة عن هذه السنة إلى جدة وقد خزنت الآن الحبوب الى

حد ما ، قبل اوانها وأعدت للتصدير في الخريف القادم . وانني في أمس الحاجة لابلاغ فخامة اللورد بأن نامق باشا يخشى حقيقة أو يتظاهر بالخوف من المجاعة في مقاطعات البنغال البعيدة . وان هذه المخاوف لا أساس لها في مجموعها اذ لم تأت في هذه السنة مراكب الى البصرة لنقل الحبوب إلى الهند ، حتى إن مستأجري السفينة او الاثنين والذين يوفقون في إيجاد حمولة لها كل سنة لترسل الى جزيرة الموريشيوس قد فشلوا هذه السنة في الحصول على حمولات لها . وقد عبرت عن رأي فيما سبق بأن تزويد جدة بالحبوب هو مضاربة تجارية خالية من العمل الحكومي ولو اتخذت تدابير مناسبة في هذا المجال لتطورت موارد هذا البلد بشكل ممتاز اذا شجع توسيع الزراعة وليس عرقلتها مع التجارة كما هو متبع الآن بحسب التدابير الحالية .

البريد التركي بين البصرة وبغداد سنة ١٨٦٤ :

أنشأ نامق باشا في صيف سنة ١٨٦٤ خدمات بريدية بواسطة سعاة من العرب ينقلون البريد مرتين في الاسبوع بين البصرة والديوانية . ويمكن القول بأن الديوانية كانت في نفس الوقت مرتبطة بطراز مشابه او افضل مع بغداد . ومن المحتمل ان يكون هذا البريد قد أنشيء للاغراض الرسمية فقط وقد يكون وسيلة موقتة لنقل الاخبار بسرعة أثناء العمليات الحربية التي حدثت في تلك السنة ؛ اذ كانت الديوانية مكاناً هاماً للطوابير والجيوش التي ارسلت الى البصرة .

مصادرة الحكومة التركية رواتب موظفيها عن شهر اغسطس سنة ١٨٦٦ :

ابتكرت هذه الايام ، بسبب الحاجة الماسة في تركيا لنفقات القطاع العام مما لا يمكن للدولة مواجهته بمواردها العادية ، وسائل التبرعات العامة . وكانت هذه التبرعات تجمع أحياناً من المستخدمين العموميين ؛ بعد الحصول على موافقتهم بضغط رسمي على شكل اقتطاع من رواتبهم .

ومنذ ٥٠ سنة مضت ، كان مثل هذا الاجراء أكثر فعالية ويمكن استخلاص شهادة على ذلك من الرسالة الرسمية التالية التي كتبها الرائد كيمبول في نهاية سنة ١٨٦٦ : « بلغ إجمالي مجموع رواتب مستخدمي الحكومة (من أعلى موظف إلى أقل واحد بما فيهم العسكر الخصوصيون) التي صادرها الباب العالي من شهر اغسطس لجميع الاقاليم ٤,٤٣٦ كيساً(١) وقد ارسلت المبالغ راساً إلى العاصمة نقداً أما تبرع السكان الإجباري والبالغ ٧,٠٠٠ كيس فيجري جمعه الآن » .

وهكذا تشير الدلائل الاقليمية الى ان الخزينة المركزية تسير نحو الافلاس .

ميزانية ولاية بغداد ـ البصرة سنة ١٨٧٤ :

كان دخل ولاية بغداد ـ البصرة في سنة ١٢٩١هـ (التي تكاد تطابق سنة ١٨٧٢م) هو ٦٤٨,٤٣٥ جنيهاً تركياً بينما بلغت النفقات حوالي ٢٨٥,٨٨٠ جنيهاً تركياً والرقم الأول لا يشمل حصيلة دور الجمارك ؛ بينما يحتوي الاخير على النفقات العسكرية والبحرية والتلغرافية . واذا كانت هذه الارقام صحيحة(٢) فانه لا بد أن يكون قد ظهر خلال الثلاثين سنة التي انقضت عجز خطير في الدخل وزيادة كبيرة في النفقات.

---

(١) الكيس يساوى خمسة جنيهات .

(٢) راجع كتاب « عبر تركيا الآسيوية » لجيرى المجلد الاول ص٢٣٩ وقارن بينه وبين المجلد الثانى من هذا الدليل بند « العراق التركى » . حيث يتضح أن حصيلة الجمارك فى سنة ١٨٧٤ ، سنة ١٩٠٢ نفس الشيء تقريبا .

المصالح البريطانية العامة في العراق التركي
١٨٦١ - ١٨٧٦

واجهت رحلات الباخرة البريطانية «مدينة لندن» التي استحضرها الساده لينش وشركاه من انجلترا سنة ١٨٦١ او سنة ١٨٦٢ للملاحة في دجلة في اول الامر معارضة بلغت حد المنع من قبل السلطات التركية في بغداد . واقتضى ذلك تقديم طلب جديد الى الباب العالي بواسطة السفير البريطاني في استانبول وكانت نتيجة هذا الطلب الحصول على كتاب وزاري آخر في يوليو سنة ١٨٦٢ يطابق في مغزاه كتاب سنة ١٨٦١ . وكان هذا كافياً لوضع حد للفترة التي مارست فيها السلطات المحلية في بغداد وضع الصعوبات أمام سير الباخرة المذكورة . وعلى أية حال فقد نشأ جدال حاد عندما علم في سنة ١٧٦٤ ان السادة لينش قد اقترحوا تسيير باخرة ثانية هي «دجلة» على نهر دجلة . وعندما علم الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد أن الاتراك ينوون معارضة استخدام الباخرة دجلة كتب الى نامق باشا مشيراً الى حرية الملاحة التي تتمتع بها البواخر البريطانية في بلاد ما بين النهرين ، وطلب منه أن يحدد الشكوك التي تخامره بهذا الصدد ؛ فأجاب نامق باشا مدعياً بأن عدد السفن التي تحمل العلم البريطاني والمصرح لها بالعمل في الأنهار قد حددت باثنتين . وما دامت السفينة «كوميت» و «مدينة لندن» تعملان في دجلة فلا يمكن إذن إضافة أية واحدة أخرى . ومن الواضح ان المعتمد السياسي البريطاني قد اشار إلى تسوية عام ١٨٤٦ والتي تسري على جميع البواخر البريطانية ؛ والتي يجب ان تعتبر قضية الباخرة دجلة بموجبها قضية متفقاً عليها ؛ في حين كان الذي يخطر في ذهن الباشا هو فرمان سنة ١٨٤٦ الذي يقتصر في علاقته على مراكب الحكومة البريطانية والذي لا يقتصر انطباقه حالياً على مجرد السفينة «كوميت» التي تعود الى الاسطول الهندي . وسرعان ما انتقل البحث في الموضوع الى اوروبا حيث كانت

السلطات البريطانية تميل اول الامر بسبب بعض العوامل التي أدت الى عدم ادراك القضية الى قبول وجهة النظر التركية في الموضوع ، وقبولها سحب السفينة «كوميت» من بلاد ما بين النهرين حتى تفسح المجال للسفينة «دجلة» . وعندما اشار الرائد كيمبول الى ان الباخرة «دجلة» تعود الى السادة لينش وانه لن يكون بالامكان ارسالها ، مثلما ادعى الباب العالي في مذكرته الرسمية الى السفارة البريطانية ، لتحل محل السفينة « كوميت » التي تعود ملكيتها إلى الحكومة الهندية ؛ فتغير مجرى البحث وسمح لها بالعمل بصرف النظر عن وجود السفينة كوميت .

وحدث في سنة ١٨٦٧ أن تحدى خط عمان ، العثماني الذي مر معنا ذكر انشائه احتكار البواخر العملي للملاحة في دجلة : والذي تتمتع به شركة «لينش » الا ان مناقشة هذه الشركة الجديدة او الدائرة التركية لهم لم تكن ذات أثر فعال .

وقد اقترح السادة لينش وشركاه في سنة ١٨٧٤ تحويل الباخرة «مدينة لندن» إلى سفينة تخزين على أن تحل محلها باخرة جديدة مع مركب بخاري ؛ الا أن الباب العالي جدد اعتراضاته وحججه القديمة التي تصر على عدم التمييز بين الحكومة البريطانية والسادة لينش وأنه يجب الا توجد أكثر من سفينتين عليهما العلم البريطاني في دجلة في وقت واحد ؛ وما دام هذا العدد قد زاد بوجود البواخر «كوميت» و «مدينة لندن» و «دجلة» في آن واحد فليس باستطاعة السادة لينش الادعاء بأي حق في إضافة باخرة جديدة إلى اسطولهم . وقدمت مذكرة تركية إلى الرائد هربرت بهذا الخصوص وقد شرح لهم مرة أخرى نوعية السفينة «كوميت» بالاضافة إلى كشفه لهم عن العديد من الحقائق المغلوطة . وكان السفير البريطاني في استانبول قد تبنى وجهة النظر هذه . وبعد مدة وفي ٣١ مارس سنة ١٨٧٥ أمكن الحصول على اوامر الباب العالي بالتصريح للسادة لينش باستبدال واحدة من سفنهم القديمة بأخرى جديدة والسماح لهم أيضاً باستعمال مركب بخاري في الحالات الاضطرارية عندما تكون مياه النهر منخفضة .

ظهرت شركة لينش قبيل عام ١٨٧٠ باسم «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية» ، وربما كان ذلك لاشراك(١) أصحاب رؤوس أموال آخرين الا أن الاتراك لم يعترفوا بهذه التسمية وما زالوا يصرون حتى هذا الوقت على وصف الشركة باسم «شركة لينش» .

هبة نواب هندي لتنظيف ترعة الحسينية سنة ١٨٦٣ :

عادت ترعة الحسينية في سنة ١٨٦٣ وربما قبل ذلك الى الامتلاء بالطين بعد أن صرف على تنظيفها أمير السند مبالغ كبيرة من سنة١٨٣٦ الى سنة ١٨٤٢ والآن خصص «أمير هندي توفي حديثاً» مبلغاً يقارب ١٠,٠٠٠ جنيه لتنظيفها ، ولا خلاف في وصفه فانه تحت كل الاحتمالات أحد رعايا بريطانيا ، وكان نامق باشا الذي وقعت عليه بشكل ما مهمة صرف النقود قد انتدب «مهندسين مصريين خبراء في هذا المجال ليقدروا العمل وليضعوا تقريراً عن أفضل طريقة لانجازه » .

الاضرار التي لحقت بالرعايا البريطانيين ودعاواهم سنة ١٨٦٦ :

كان بين الذين قاسوا من اعمال اللصوصية في بغداد سنة ١٨٦٦ وكما شرح في الجزء المتعلق بتاريخ الإقليم الداخلي رعايا بريطانيا أو التابعون لها ممن لم يحصلوا على أي تعويض مادي عنها .

وحدث في أغسطس سنة ١٨٦٦ مراسلة بين المعتمد السياسي البريطاني في بغداد والسلطات المحلية حول بالة تحتوي ٦٥ ثوباً من البفت تعود ملكيتها إلى أحد رعايا بريطانيا وتساوي في قيمتها ٤٢٣,٥ غراناً كانت قد نهبت على الطريق بين بعقوبة وشهربان قبل أكثر من سنة ؛ والقى القبض على بعض اللصوص ممن اشتركوا في الحادث في دائرة اختصاص تقي الدين باشا الذي كان محافظاً لكركوك فاستعاد منهم مبلغ ١٤٨ غران حولها نقداً الى بغداد وأشار الى ان بقية الحساب مستحق على

---

(١) تشكلت « شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية » في ابريل سنة ١٨٦١ .

شركائهم الذين ما يزالون طلقاء . وقد اعترض الرائد كيمبول على الحل الوارد في هذه السطور وكتب الى نامق باشا قائلا : « ارجو أن أعرض على فخامتكم بأن القبض على أي سارق بسبب مسئوليته عن حصته في السرقة التي ارتكبت جماعياً لا يكاد يكون عدلا ؛ وربما كان محتملا أن تكون مسئولية المساهم في العمليات التجارية محصورة بقيمة رأس المال الذي ساهم فيه المشروع الا أنه من الصعب تطبيق نفس المبدأ على الجناة واسمحوا لي أن آمل في أن يتفضل فخامتكم باجبار الافراد الموجودين في السجن فعلا بأن يسددوا بقية الحساب المتبقي في ذمتهم الى أغا محمد حسين » .

اقتراح بريطاني بانشاء سكة حديد وادى الفرات من البحر الابيض المتوسط الى الخليج ١٨٧١ – ١٨٧٢ :

ولم ييأس السيد أندرو المبتكر النشيط المتحمس لخطة انشاء سكة حديد الفرات في سنة ١٨٥٧ كما ذكر سابقاً من الامل بعد ان فشلت الشركة التي تشكلت لمشروعه في تأمين كفالة مالية لمشروعها من الحكومة البريطانية ، بالرغم من ان الامتياز الذي حصل عليه من الباب العالي قد انتهت مدته . وبقي السيد اندرو على اتصال مع الوزراء البريطانيين والاتراك ومع أشخاص آخرين من ذوي النفوذ حول موضوع مخططه واستمر من سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٧٠ في الضغط على مشروعه بجد كبير وقد زود تمرد الهند وإنجاز قناة السويس القضية بحجج جديدة ، وعلقت أهمية كبيرة على التسهيلات التي يمكن أن يقدمها(١) الخط في

(١) دفع التفاؤل الكبير الذى شعر به المروجون لسكة الحديد هذه الى توقع رغبة الحكومة التركية فى الموافقة عليه فى المدى الطويل على الاقل لانها ستصبح الممر المألوف لفيالق الجيوش الاجنبية الهائلة التى ستعبر عليه عبر مقاطعاتها البعيدة حيث كانت قواتها العسكرية هناك تافهة جدا ، ويبدو أن نقص تفكيرهم دفعهم الى تقدير الوضع الكاذب الذى ستوضع فيه تركيا اذا ما قامت الحرب بين بريطانيا وروسيا ، وان بريطانيا ستستفيد من هذا الخط الحديدى الذى يجرى =

نجدة الحامية البريطانية في الهند وامدادها بواسطة طريق بديل عن الطريق الذي يمر عبر البحر الاحمر وأكثر سرعة منه .

وقد لخص المستر أندرو في سنة ١٨٥٣ فوائد سكة حديد وادي الفرات بما يلي :

إن هذا الخط يمكن من ربط البحر الابيض المتوسط مع البصرة الواقعة على رأس الخليج والتي يوجد بينها وبين كراتشي وبومباي اتصالات منظمة يؤديها خط بواخر تدعمه الحكومة الهندية .

وفي جعل كراتشي الميناء الاوربي للهند بدلا من بومباي تختصر المسافة بين انجلترا والهند بمقدار ١٠٠٠ ميل وهكذا يختصر الوقت الذي تستغرقه الرحلة الى النصف على الاغلب .

وبواسطته يمكن توفير مبالغ طائلة على الحكومة بما يمكن ان يقدمه من تسهيلات عند نقل الجيوش والمؤن في حالات الضرورة الطارئة .

وعن طريقه يمكن للجيوش المرسلة من بريطانيا أن تحط في كراتشي في حوالي ١٤ يوماً وعندما يكتمل خط سكة حديد وادي السند يمكن بزيادة يومين او ثلاثة على ذلك الوصول الى لاهور وبيشاور او دلهي .

إنه سيجعل غزو الهند مستحيلا تقريباً .

انه سيعرض تقدم العدو نحو حدود الهند الشمالية الغربية لهجوم سهل على الجناح والمؤخرة .

إنه سيدفع نمو الثروة في انجلترا بتوفير امكانية الاستفادة السريعة من

فى اقاليم تركيا للاغراض العسكرية . وان فكرة نقل جيوش اجنبية عبر تركيا من البحر الابيض المتوسط الى الخليج ليست بالفكرة الجديدة ولذا راجع ملاحظات الدكتور ج.و.وينشستر حول تقدم الجيوش من اوروبا الى آسيا عبر أقاليم الفرات ودجلة فى تقريره الى جمعية بومباى الجغرافية المجلد السادس من سبتمبر سنة ١٨٤١ الى مايو سنة ١٨٤٢ .

الشرق ويمكن من ان تصبح تشاتام وبورتسموث مركزي عمليات مالية بنفس السهولة التي في كراتشي او بومباي ، وإن أية حركة معادية توجه لنا سواء كانت من داخل أو خارج حدودنا الهندية يمكن إخمادها بفعالية قبل أن يتضخم خطرها .

وبه يمكن وضع حد للعزلة الحالية الخطرة لإيران ويؤدي الى تخلص هذا البلد من الضغط غير المناسب الذي تتعرض له من روسيا ويمكنه ان يمنح تجارتها مع اوروبا منفذاً إلى البحر الأبيض المتوسط قريباً ورخيصاً وسهلا ومأموناً بدلا من الطريق الطويل الباهظ التكاليف والصعب المار في البحر الاسود والذي يقع تماماً تحت رحمة روسيا .

كما أنه يمكن الدفاع عنه بسهولة لان كلا طرفيه يقعان على البحر .

وقد يكون طول سكة الحديد من البحر الى البحر ٨٥٠ ميلا .

والبلاد لا تشكل أية صعوبات هندسية خطيرة وقدرت تكاليف الخط الكاملة بما بين ٨,٠٠٠ — ١٠,٠٠٠ جنيه للميل الواحد .

وسوف لا يتعدى رأس المال المطلوب ٨,٥ مليون . وفي سنة ١٨٧٩ سعى المستر أندرو فضلا عن ذلك إلى تقوية قضية الخط الحديدي بالتشديد على الفوائد التي سوف يؤديها للمواصلات البريدية والتجارية البريطانية والنفوذ السياسي الذي يمنحه لها وعلى الخدمات التي يمكن أن تعود منه للمحافظة على عدم تجزئة الامبراطورية العثمانية .

وكان الباب العالي يعتقد أنه من المستحسن إقامة بعض السكك الحديدية التي تصل بين بلاد الرافدين وبقية تركيا .

وكانت لدى الحكومة التركية أسباب للاعتقاد بأفضلية خط يمتد من من بغداد عبر آسيا الصغرى إلى استانبول عن خط آخر ينتهي على البحر الابيض المتوسط .

وفي النهاية وفي ٢٣ يونيه سنة ١٨٧١ عينت لجنة منتخبة من مجلس

العموم «لفحص جميع المواضيع التي تتصل بالمواصلات الحديدية بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود والخليج ، ووضع تقرير عنها» وكان يرئس هذه اللجنة السير ستافورد نورثكوت . واجتمعت في اوقات مختلفة من سنتي ۱۸۷۱ و ۱۸۷۲ وقد تدارست عدداً كبيراً من الشهادات الهامة كما أنها أخذت بعين الاعتبار التقارير التي حصلت عليها خصوصاً من عدد من موظفي القنصليات البريطانية في تركيا .. ومن بين هؤلاء الذين ادوا الشهادة امام هذه اللجنة اللورد ستراتفورد دي ردكليف واللوردين ساندهرست وستراثنيرن القائد العام السابق في الهند والسير بارتل فرر حاكم بومباي السابق . والسير هـ. س. رولنسون والسير أ. ب. كمبول والكابتن فيلكس جونز من الأسطول الهندي والكابتن سلبي من الاسطول الهندي. واستمعت اليهم اللجنة كخبراء في السياسة والطوبوغرافيا . والسيد توماس ك. لينش الذي رافق أخاه القائد لينش إلى العراق التركي سنة ١٨٤١ وعمل فيما بعد بالتجارة في بغداد والسيدبول والسيد أي. دوز وهؤلاء استمع لهم كتجار او من ذوي المعرفة والخبرة المحلية .

والسيد و. ماكينون رئيس مجلس ادارة شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية ، ومن بين الذين استشيروا من موظفي السلك القنصلي الرائد هربرت المعتمد السياسي الذي اوصى بانشاء خط بين حلب وبغداد ماراً في بيرة جيك ونصيبين والموصل ، والسيد و. جيفورد بلجريف مكتشف اواسط بلاد العرب الذي أصبح القنصل البريطاني في طرابزون .

وستساعد المقتبسات التالية من تقرير اللجنة المنتجة في إعطاء صورة عن تحقيقاتهم وطبيعة استنتاجاتهم .

إن البينة التي أخذت بها لجنتكم والتي كان يمكن أن يضاف اليها الشيء الكثير قد أقنعتها (الحكومة) بأنه لا توجد صعوبات قاهرة في طريق انشاء خط حديدي بين أحد الموانيء المناسبة على البحر المتوسط وميناء واحد يمكن اختياره على اي من طرفي الخط ؛ كما توجد عدة طرق يمكن

اتباعها ولا توجد صعوبات في تدبير العون اللازم للعمل ، او المواد اللازمة لانشاء الخط الحديدي ؛ ولا ضرورة للتخوف من تعرض الخط لأذى السكان المحليين : سواء كان ذلك أثناء عملية إنشائه او بعدها . كما انهم وجدوا ايضاً مبرراً لتوقع مصادقة الحكومة التركية عليه حتى ربما تقدمت بمساعدة فعالة نتيجة ادراكها الجيد للمشروع .

★ ★ ★

وقد بحثت عدة شهادات بشأن مزايا النهايات المتعددة سواء أكانت نقطة النهاية على البحر الابيض المتوسط أم الخليج . أما النقطة الرئيسية المتعلقة بالطرف الاول فهي : أيهما أفضل كنهاية للخط ، الاسكندرونه أم السويديه . أما بالنسبة للطرف الاخير فلم يكن هناك داع للتساؤل عن اوضاع الموانيء المختلفة مثل أفضلية البصرة أم المحمرة أم خور عبدالله أم جران ام بوشهر بل كانت المسألة أبعد من ذلك وهي فيما اذا كان الخط سيمتد على طول الشواطيء الشمالية للخليج حتى يشكل اتصالا مباشراً مع شبكة سكة الحديد الهندية عند كراتشي ام لا .

★ ★ ★

أما بخصوص نهاية الخط الذي عند الخليج ، فقد أخذت بالفكرة التي تستحسن نقل الخط إلى نقطة يكون الاتصال فيها ممكناً مع البواخر التي تمدها الحكومة في الوقت الحالي بعون مالي لنقل البريد والتي تتردد بين الموانيء الهندية والبصرة ، وقد استحسنت هذه الفكرة أكثر من تلك التي ترى استمرار الخط على طول الساحل الى كراتشي في طريق باهظة التكاليف .. وربما تكون غير مريحة . أما بخصوص الموانيء التي ذكرت فانهم يميلون الى تفضيل ميناء جران(١) ويعتقدون بأنه من المرغوب فيه قيام مصادر علمية مختصة بالتحقيقات المحلية اللازمة حول هذه النقطة وكذلك الحال بالنسبة لاختيار الميناء على البحر الابيض المتوسط .

---

(١) تعنى الكويت .

وانتقالا من موضوع نهايتي الخط الى الطريق نفسها فان الادلة التي وجدتها لجنتكم والتي تؤيد او تعارض ما يتعلق بطرق الفرات ودجلة يمكن ايضاحها بالشكل التالي :—

تعتبر طريق الفرات الطريق الاقصر والارخص ، أما من حيث السرعة ، فمن الممكن أن تكون هذه الطريق هي الطريق الاسرع لعبور الاشخاص او الجيوش او البريد بين انجلترا والهند . اما بالنسبة لطريق دجلة فانها قد تجذب كمية أكبر للمرور عليها ، وان تتصل بشكل أفضل مع شبكة سكة الحديد التركية .

وعلى العموم فانه من رأي لجنتكم أنه اذا اعتبر المشروع بكل بساطة مشروعاً يؤثر على المصالح البريطانية ، فمن الحكمة عندئذ أن يختار الطريق الاكثر قصراً واتجاهه أكثر مباشرة لا ذلك الطريق الذي يثير عدة اعتراضات صريحة . أما عن تفضيل أي من الطريقين المارين في الفرات ، فيترك ذلك إلى هؤلاء المهتمين بتحسين المواصلات بين المدن التي تقع على دجلة ، أو التي تقع أبعد الى الشرق حتى يقرروا ربط هذه المدن مع الخط الرئيسي بفرع أو أكثر من خطوط السكك الحديدية ، أو باستعمال المواصلات المائية التي تتوفر بين النهرين . ولكن اذا كان هناك اعتبار آخر حول الموضوع يحتم الاخذ به ، فهو على الاخص احتمال عرض الحكومة التركية مشاركتها في انشاء خط . وفي هذه الحالة ، فانها قد تقدم سبباً لتفضيلها الطريق الذي يحاذي نهر دجلة وإن أي تفضيل من هذا النوع سيكون عنصراً أساسياً في حسم الموضوع .

لذا توصلت لجنتكم إلى نتيجة وهي عدم وجود احتمال لإنشاء الخط من قبل أي مشروع خاص غير مدعوم. والآن يجب أن يدخل في الاعتبار السؤال التالي :—

عندما تأخذ انجلترا على عاتقها عمل خط حديدي يخص تركيا ، هل في هذه المسألة قضية تستحق اهتمام انجلترا ؟ وهل يوجد احتمال القيام بترتيبات عملية في هذا الخصوص ؟

ومما لا شك فيه أنه إذا قدمت حكومة انجلترا مساعدتها على شكل ضمان كاف ، فان الحكومة التركية عندئذ ستظهر تأييدها العام لتنفيذه ، مهما كانت الطريق التي ستختار له . ولقد كان من رأي عدة شهود على درجة كبيرة من الكفاءة أن مسألة تقديم مثل هذه الكفالة يعتبر أمراً يستحق اهتمام هذا البلد ، لما سيتضمن من تضحية مالية جسيمة في حين كان آخرون على رأي مخالف لهذا . ومع ذلك فانهم أقروا بأن بريطانيا ستحصل على فوائد محددة من افتتاح خط حديدي عبر بلاد ما بين النهرين ولم يعتبروا تلك الاستفادة على درجة من الاهمية بحيث تبرز انفاقاً دولياً هائلا .

ولعل لجنتكم تذكر أنه كان من بين الذين أيدت شهاداتهم تأييداً شديداً دعم سياسة تحمل التكاليف أو المخاطرة بضمان دولي الفايكونت سترادفورد دي رد كليف واللورد ستراثنيرن والسير ه. بارتل فرير والسير دونالد ماكليود والسيد لينش والرائد السير ه. جرين والرائد مالكولم جرين والرئيس تايلر والسيد و. جيفورد بلجريف ... الخ .

واذا أرادت لجنتكم معرفة الذين قدموا تحفظات ومالوا الى إثارة الشك في سلامة انفاق هذه الاموال فيمكن لها ان تلاحظ شهادة اللورد ساندهرست والسير ه. رولينسون والميجور تشامبين .. الخ . وقد وضعت لجنتكم أمامها رسالة رسمية من حكومة الهند تعبر فيها عن رغبتها المتلهفة في أن تجدوا المشروع ممكن التنفيذ . وجاء في ملاحظاتها أنها تعتبره أمراً ذا أهمية كبيرة لمصالحها ولكن ليس إلى درجة هائلة .. واستنتج من ذلك ان الحكومة الهندية في حين تعد نفسها للانتفاع من هذا الخط الحديدي اذا انشيء . وفي حين أنها ستدفع طبعاً عن الخدمات التي تحتاجها منه إلا انها ربما ترفض المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في مسألة انشائه .

وقد أقرت لجنتكم رأيها القائل بأنه في حالة اتخاذ أية خطوة لانشائه فان افضل طريقة لذلك أن تضع حكومة صاحبة الجلالة نفسها على اتصال

دائم مع الحكومة التركية ، نظراً لطبيعة بعض الترتيبات المذكورة آنفاً ، وان على الحكومتين ان تشتركا معاً في مسح الاراضي حتى يمكن تحديد اختيار الطريق بالضبط .

إن لجنتكم لم تحصل على البيانات الكاملة لتكاليف الخط المقترح ، الا أن الحكومة تعتقد بأنه ربما يكون مبلغ عشرة ملايين جنيه كافياً لتغطية نفقات أقصر الطرق مهما كانت الاحوال .

ثم ما هي الفوائد التي يمكن للبلاد ان تتوقع جنيها من هذه التكاليف ؟ إنها بشكل أساسي تلك التي تحصل عليها من الإسراع في نقل البريد ومن حصولها على طريق بديل أكثر سرعة لنقل الجيوش ، وما يؤديه من منافع تجارية لكل من الهند وانجلترا عند افتتاح هذا الخط .

وقد قدر الشهود المختلفون الزمن الذي سيوفر في نقل البريد من إنجلترا الى بومباي تقديرات متعددة ، فقدره بعضهم بأربعة أيام وارتفع تقدير آخرين الى سبعة او ثمانية أيام ، بينما يجب أن يعتمد ذلك طبعاً وأساساً على : اولا — طول الخط الحديدي . ثانياً — على عامل السرعة التي يستطيع ان يسير بها القطار ، والتي تعتمد بالتالي جزئياً على مقياس عرض الخط الحديدي الذي سيختار له . وبهذا تحول حل المسألة الى قضية تكاليف . وقد قدر الكابتن تيلر الذي كان شديد الاهتمام بالموضوع أن التوفير في المسافة بين لندن — برنديزي الاسكندرونة بومباي عن طريق الفرات إذا ما قورنت مع مسافة طريق برنديزي—الاسكندرونة عبر السويس تصل الى ٧٢٣ ميلا وقدر الوقت الذي سيوفره هذا الطريق باثنتين وتسعين ساعة . وعند احتكار كراتشي بدلا من بومباي للتفريغ ، فان التوفير في الوقت سيزداد طبعاً وستزداد المنفعة منه على الاخص في فصل هبوب الزاوبع الموسمية وتجنب المرور في المحيط الهندي .

وفيما يتعلق بنقل الجنود فان لجنتكم قد أخذت بآراء عدة شهود من ذوي الكفاءة العالية منهم اللورد دين ستراثيرن وساندهرست اللذان

تعاقبا على منصب القائد العام في الهند والسير هنري اولنسون والسير بارتل فرير وآخرون .

وعند مقارنة فوائد طرق الخط الحديدي المقترح وطريق قناة السويس بالنسبة للرحلات العادية ، ساد الخلاف في الراي بخصوصها وتعادلت الآراء بالنسبة للاستفادة من الوقت وكسب بعض الأيام ، وكان هناك خلاف في رأي بعض الشهود حول ما اذا كان بالامكان ارسال رجال من نقطة المغادرة الىالمكان المقصود دون نقل بحري. وكان اللورد ساندهرست والسير هنري رولنسون يفضلان طريق السويس بهذا الخصوص . وكان اللورد ستراثنيرن والرائد السير هنري جرين من ناحية أخرى يعتبران ان الطريق الاقصر هي الافضل في الشتاء ، الا أن جميع الشهود تقريباً أجمعوا على أهمية وجود طريق ثان ، كبديل ، يكون صالحاً للعمل عليه في حالة تعرقل الطريق الاول ، او في حالة نشوب ظرف طارىء يستدعي ارسال جيوش بسرعة وفعالية كلما كانت مطلوبة في الشمال الغربي من الهند .

★ ★ ★

وفي المناقشة من ناحية عامة ، فقد كان من رأي لجنتكم ان الطريقين المارين بالبحر الاحمر او الخليج يمكن الاحتفاظ بهما واستعمالهما في وقت واحد في بعض الفصول ، وبعض الاغراض ، ويمكن جني الاستفادة من احدهما في فصول واغراض معينة ومن الآخر في فصول وأغراض أخرى . وان الامل ضعيف في أن يطور كلاهما نفسه مع الزمن من ناحية الوقت اللازم لقطعها فإن تلك النتيجة يجب ألا تتوقع قريباً .. أما الفوائد السياسية والتجارية من إنشاء طريق ثان فيمكن ان تكون مناسبة في أي وقت وربما تكون تحت ظروف محتملة عظيمة للغاية . وذلك يجب ان يستحق اهتمام الحكومة الانجليزية في بذل الجهود لتأمين تلك الفوائد ، مع اعتبار المخاطرة المالية المعتدلة التي ستتحملها .

وتعتقد الحكومة بأن أفضل ما يمكن عمله فتح مشاورات مع الحكومة التركية باتصال شبه رسمي يدل على هذا المغزى بعد أن لفت نظارهم إلى ذلك .

ولم يتبين ما اذا كانت حكومة صاحبة الجلالة قد اتخذت أي إجراء في استانبول حول هذا التقرير ، وان كانت فعلت فأي شيء كذلك عن العقبات التي تقف في طريق التفاهم مع الاتراك ، او عن جمع رأس المال اللازم لمواجهة المشروع لكن المعروف بوضوح ، أنه بعرض تقرير هذه اللجنة المنتخبة ، اختفى نهائياً عن اهتمام الرأي العام موضوع سكة الحديد البريطانية بين البحر المتوسط والخليج .

ولقد بلغ العصيان العام ، الذي إندلع في البصرة سنة ١٨٧٢ ، والذي وصف سابقاً ، قمة خطره في اعتداء جرىء وغير عادي على سفينة البريد «كشمير» التي تمتلكها الشركة الهندية البريطانية للملاحة البخارية عندما كانت راسية على الميناء وتحت حماية الحكومة التركية .

ارتكاب قرصنة في البصرة على سفينة البريد البريطانية «كشمير» سنة ١٨٧٢ :

وفي ساعات الصباح الاولى من يوم ١٣ يونيه سنة ١٨٧٢ اقتحمت المركب فجأة عصابة مكونة من٢٨ قرصاناً في ثلاثة قوارب. وقد استطاع رجال القارب الاول ان يجدوا طريقهم الى ظهر السفينة عندما تظاهروا بأنهم من المسافرين في حين كانت بنادق وذخيرة «كشمير» فيأجزاء مختلفة من السفينة ولم يكن بالامكان الحصول عليها في الحال. لذا تمكن القراصنة من الاستيلاء عليهادون مقاومة . وبعد ان اقترفوا ما يكفي من ايذاء الاشخاص بالسلاح الابيض ليروعوا البحارة نهبوا المركب واختفوا بسرعة غريبة ، وقد قتل في هذا الهجوم شخص واحد من السكان المحليين يعمل وقاداً في السفينة واسمه اسماعيل خان وقد قطع رأسه عن جسمه تماماً بضربة سيف عندما ظهر من موقد السفينة . وجرح ١٢ من الرجال

الذين كانوا على ظهر السفينة منهم خمسة من الاوروبيين من بينهم كاتب السفينة المستر «برادفورد» الذي طعن بخنجر طعنة خطيرة ، وكبير المهندسين المستر مكنزي الذي أوذي في يده وقد سلبوا نقداً مقداره ٤٢,٠٥٠ روبية واشياء تتعلق بالموظفين والبحارة قيمتها ٥,٥٥٢ روبيه وبلغ مجموع الخسارة ٤٧,٦٠٢ روبية .

وتأكد فيما بعد بأنه كان يشترك في العصابة التي ارتكبت الحادث أفراد من عربستان ومن المنتفك على الفرات وأفراد من سكان حي المقام في مدينة البصرة ومن بعض السود ومن آخرين غيرهم . وكان قائد العملية جاسم بن خلف من سكان الاحساء يساعده محمد الحاج وربما كان هذا من المنتفك أيضاً وعلوان وهو حساوي آخر ذو سلوك سيء معروف في البصرة . ومما يدل على اشتراك أفراد من حي المقام مع المهاجمين تلك الاستعلامات الممتازة التي كانت عند العصابة والتي أدت الى سرعتهم في الحصول على الخزينة من على ظهر السفينة لان رجال حي المقام كانوا يستخدمون بكثرة في السفن البريطانية التي تزور الميناء .

وقد اقتسم القراصنة الاموال المسلوبة في موقع سراجي . وحدث في الليلة التالية أن التقى قارب تابع لسفينة حربية تركية قارباً آخر مشكوكاً فيه عند البصرة على بعد قليل من همدان وحاول القارب المشبوه إلا أن القارب التركي صده مكبداً اياه قتيلا وخمسة جرحى .

وقد قام رؤوف باشا حاكم بغداد التركي بجهود نشطة . وقبل أن يمضي وقت طويل على الحادث استطاعت السلطات التركية أن تلقي القبض على عدد كبير من الاشخاص في البصرة كما القى القبض على محمد الحاج في سوق الشيوخ . وقام ناصر باشا شيخ المنتفك ومتصرفها بالبحث الجدي عن جاسم بن خلف . واستمر البحث عنه على قدم وساق ، وهكذا أخذ القراصنة في البحث عن ملجأ لهم في عربستان .. وسوف

يرد في الفصل الخاص من تاريخ هذا الاقليم سرد لإجراءات القبض عليهم . وفي بداية عام ١٨٧٣ قدم للمحاكمة ما بين ٣٠–٤٠ متهماً أمام المحكمة التركية في البصرة .

وكانت النتيجة أن أُدين ١٦ منهم حكم على تسعة بالموت وعلى اربعة بالسجن مدى الحياة . وقد نفذ الحكم في سبعة من المحكومين بالموت في البصرة في ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٣ بعد أن صدقت استانبول الاحكام عليها وكان تنفيذ الحكم في المجرمين ، الذين كان محمد الحاج من بينهم ، شنقاً وعلناً في أماكن مختلفةمن المدينة. وعلم فيما بعد ان ثمانية آخرين منالجناة قد لاقوا حتفهم في حوادث موت عنيفة وبأشكال مختلفة وبقي ستة منهم في السجن وبقي سبعة ما يزال البحث عنهم جارياً .. وقد قبض على علوان بعد وقت مبكر من اتخاذ الاجراءات في جزر البحرين التي هرب اليها في اول الامر ، وقد تم القبض عليه بعد ان استجاب شيخ البحرين للطلب الذي قدمه له بهذا الخصوص المقيم السياسي البريطاني في بوشهر. وارسل الجاني الى البصرة على السفينة الحربية البريطانية «هيو روز» حيث سلم للسلطات التركية . أما جاسم بن خلف رئيس العصابة والمعتقد بأنه هو قاتل الوقاد فقد وجده الاتراك في الاحساء وأحضر إلى البصرة في أغسطس سنة ١٨٧٣ .. ومع أن نتيجة محاكمة جاسم وعلوان لم تصدر بعد، الا أنه مهما تكن الظروف فقد اتخذ من الاجراءات ما يكفي لتأكيد احترام الراية البريطانية التجارية. وما زالت قضية «كشمير» تذكر كنموذج فعال للعقاب البريطاني في العراق التركي حتى هذه الأيام .

وقد تعقبت السلطات التركية أثر جزء من الاموال المسلوبة ، ومع أنها تأخرت بعض الشيء الا أن مجموع الاموال التي استردت بلغت أخيراً ٣١,٣٤٧ روبية منها ما يعادل ١٧,٩١٧ روبية بالنقد التركي ، و١٣,٤٣٠ روبية بالنقد الايراني وتبقى ١٠,٧٠٣ روبية حتى يسوى الحساب المذكور وكان مرسلو هذا الاموال والمرسل اليهم جميعاً من التجار الاهليين .

وقد طالب السادةجري وبول وشركاهم وكلاء الشركة الهندية البريطانية للملاحة البخارية في بو شهر منذ البداية بأن تتحمل الحكومة التركية المسئولية في التعويض عن كامل الخسارة التي حدثت نتيجة لهذه القرصنة ، وتبنت حكومة الهند وجهة النظر هذه ، وتمسكت بظروف الهجوم الغريبة والتي حدثت في ميناء تركي كبير وتحت مدافع بارجة تركية مما يبيح للقضية أن تعامل معاملة استثنائية ، الا ان موظفي التاج القانونيين نصحوا حكومة صاحبة الجلالة ، واعتبروا أن طلب التعويض من حكومة وقعت ضمن دائرة اختصاصها أعمال إجرامية يعتبر سابقة مقلقة وإن لم تكن خطيرة . ومع هذا وبناء علية فقد اعترف رؤوف باشا شفهياً بمسئولية الباب العالي في دفع التعويض بالكامل . وقد قدم الرائد هربرت المعتمد السياسي البريطاني طلباً الى رديف باشا(١) الذي تلا رؤوف باشا بدفع مبلغ ١٠,٧٠٣ روبية وهي بقية ما فقد من الاموال ومبلغ ٥,٥٥٢ روبية عن أمتعة لم تسترد ومبلغ ١٠٠٠ روبية كتعويض لاسرة الوقاد الذي قتل في الحادث و ٢٠٠ جنيه و٢٥ جنيه كتعويض للكاتب والمهندس الاول للسفينة على التوالي . ولم تقدم احتجاجات حول الموضوع الى الباب العالي ولا كان بالامكان الحصول على شيء .

وقد استنفذت تسوية قضية «كشمير» عملا شاقاً استغرق عدة أشهر قام به ممثلو بريطانيا في العراق التركي ، من الرائد هربرت المعتمد السياسي في بغداد ، الذي يعود الفضل في الحصول على نتائج مرضية جداً في القضية الى نشاطه وحزمه ، ومن المستر روبرتسون المعتمد السياسي في البصرة الذي كان يراقب سير الاجراءات في هذا المكان ، وفي عربستان، وهو الذي عمل بشكل ما تحت إشراف الرائد هربرت . كما أمكن

(١) كانت سمعة رديف باشا بعد مغادرته حسنه وهو « الذى عمل على شنق الجناة الذين حكم عليهم بالموت وقام باشياء اخرى بحزم قاطع ادت الى اعطاء بلاد الرافدين انطلاقة جديدة نحو الحضارة » (من كتاب جرى عبر آسيا التركية مجلد ١٣٨) .

الحصول على مساعدة طيبة داخل العراق التركي من رؤوف باشا والي بغداد ، ومن ناصر باشا شيخ المنتفك الذي ارسل من يمثله بعد اربعة أيام فقط من وقوع السرقة ، وسيد عبدالرحمن أفندي نقيب البصرة وقاسم الزهير الشلبي رئيس محكمة البصرة التجارية . وتلقى الرائد هربرت الشكر من الحكومة الهندية كما قدمت توصيات بشأنه الى حكومة صاحبة الجلالة بسبب النجاح الذي أحرزه في تصريف الامور . كما قبلت منه التوصيات التي قدمها بخصوص زملائه الرئيسيين . وقد تحسن مركزه الرسمي عندما تغيرت تسمية هذا المركز باسم «المعتمد السياسي المساعد» في البصرة وقد نقلت شكر حكومة الهند الى رؤوف باشا ، وقدمت له وللآخرين هدايا مناسبة سنة ١٨٧٤ فاستلم شيخ المنتفك خيمة بعمودين وتسلم كل من النقيب الشلبي ساعة ذهبية مع سلسال . وقد ارسلت التعليمات الى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول لتوجيه الشكر الى الحكومة التركية للمستوى المرضي في معالجتها للقضية .



المشاريع والمؤسسات البريطانية الرسمية فى العراق التركى ١٨٦١ ـ ١٨٧٦

انشاء خدمات بريطانية بين العراق التركي والهند ١٨٦٢–١٨٦٣ :

يتضمن ملحق هذا الدليل وصفاً لانشاء الخدمات البريدية البريطانية بين بغداد والبصرة سنة ١٨٦٢–١٨٦٣ وتحسينها سنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وانشاء مكاتب بريد بريطانية هندية منظمة بين بغداد والبصرة سنة ١٨٦٨ تحت عنوان «المواصلات البريدية» . ويمكن الرجوع اليها هناك ويحتوي التذييل رقم ٢ من ذلك الملحق وصفاً للعقود المبرمة لنقل البريد البريطاني بين بغداد والبصرة والتي أحالت الحكومة البريطانية بموجبها نقل البريد من سنة ١٨٦٣ فصاعداً على شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية «السادة

لينش » ولا يوجد حتى الآن في الإقليم مكاتب بريد تركية ، بل حتى لا توجد أية خدمات بريدية عامة عدا بريد الهجانه البريطاني الذي يربط بلاد الرافدين بالعالم الخارجي . وهكذا شارك مكتب البريد البريطاني الهندي مشاركة كبيرة بمشاريعه في تدشين عهد تجاري واجتماعي وحتى سياسي جديد في العراق التركي .

الابقاء على بريد الهجانة البريطاني :

واحتفظ ببريد الهجانه البريطاني بين بغداد وبيروت .. ولكن مساهمة المثني روبية الشهري في نفقاته التي كانت تقدمها حكومة الهند منذ سنة ١٨٤٤ سحبت سنة ١٨٧١ اذ كانت الخطابات في السابق ترسل عبر بغداد إلى الهند بواسطة هذا الخط ، الا أن انشاء خط مباشر من الخدمات البريدية بين العراق التركي والهند حرم هذا الخط من اولئك الزبائن ، وفضلا عن ان الخط الآخر وفر مواصلات بديلة بين بغداد واوربا أطول منه ، ولكنها ليست شديدة البطء فهو يضارع الخط المدار بدمشق ، وتبعاً لذلك أخذت الاستفادة من هذا الخط تتضاءل منذ سنة ١٨٧١ ، وضعفت موارده وبدأت هذه المؤسسة القديمة في التدهور ولم تلغ إلا أخيراً بعد انتهاء فترة حكم السلطان عبدالعزيز .

المعتمدية البريطانية تنشيء خطوطاً تلغرافية بين استانبول — بغداد ، وبغداد — طهران ، وبغداد — الخليج ١٨٦١ — ١٨٦٥ :

ومهما كانت عظمة النتائج التي اسفر عنها تأسيس خدمات بريدية فان ما ينتج في نفس الوقت عن تأسيس خدمات هاتفية بين بغداد واستانبول وإيران ، وبغداد والهند ، كان اعظم وأكبر . وقد انشأت هذه الخطوط وكالة بريطانية تعمل ضمن حدود الامبراطورية العثمانية ولمصلحة الحكومة العثمانية وقد سلمتها الخطوط بعد إتمامها . وسوف يرد تاريخ كامل لهذا العمل في الملحق تحت عنوان « تلغراف الخليج » . ويكفي هنا أن نذكره مراعاة لتسلسل الحوادث وقد افتتحت هذه

المواصلات بين بغداد واستانبول في يونيه سنة ١٨٦١ ، وبين بغداد وخانقين الواقعة على الحدود الايرانية في أكتوبر سنة ١٨٦٤ ، وبين بغداد والفاو الواقعة جنوب البصرة ونقطة الالتقاء مع شبكة تلغراف الخليج في يناير سنة ١٨٦٣ .

الدور الذي لعبه الرسميون البريطانيون في الجزء الخاص بالعراق التركي من المشروع :

وقد لعب بعض الرسميين البريطانيين من ذوي الخبرة المحلية في شئون العراق منذ البداية دوراً هاماً في إعداد الترتيبات للجزء الخاص ببلاد الرافدين من المشروع . وتولى القيام بالمباحثات الاولية في استانبول سنة ١٨٥٩ السير هـ. رولنسون المعتمد البريطاني السابق في بغداد وهو الآن المبعوث المعتمد لدى البلاط الايراني والذي يتمتع بذخيرة لا تبارى من العلم والمعرفة . وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٨٦٠ وصل الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد الى استانبول منتدباً من حكومة صاحبة الجلالة ، بعد أخذ موافقة الباب العالي لتفقد الجزء الذي اكتمل من الخط بين استانبول وبغداد وليضع تقريراً عن ذلك . وقد انجز هذه المهمة بسرعة فائقة عندما قام برحلة على طول الخط من اسكودرا(١) إلى بغداد في الفترة من ٩ يناير الى نهاية إبريل ١٨٦١ .

وقد ساهم الرائد كيمبول في التدابير الاضافية الاخرى التي اتخذت في الفترة من سنة ١٨٦٣ ـ ١٨٦٥ لمد خط التلغراف من بغداد الى الخليج ، وقام في الفترة الواقعة ، بين مارس وابريل سنة ١٨٦٣ باستطلاع هو والمستر جرينر المهندس الكهربائي الاخصائي على امتداد الخط المقرر الذي يجب ان يتبع حتى يصل إلى البصرة استغرق منهما شهراً . وقد عملا رسمياً تخطيطاً ودليلا له . واختير لهذا الخط الطريق المار بالحلة والديوانية

---

(١) في تركيا على مضيق البسفور .

وهور الحمار والقرنة . وقام الملازم بيوشر من الاسطول الهندي(١) باضافة تفصيلات دقيقة عن مسح الاراضي بين الديوانية وهور الحمار كما قام المستر جونستون نائب القنصل البريطاني في البصرة برحلة من بغداد جنوباً إلى البصرة ضمن الاعمال المساعدة لعمل بيوشر . ولقد كان الرائد كيمبول يعتمد بحكم الضرورة على التعاون العملي من نامق باشا حاكم بغداد التركي في إنشاء ما تبقى من الخط وفي مدّه عبر اقليم المنتفك شبه المستقل . وكان يشتد غضبه من المتاعب التي تسببها سياسة زميله التركي وما ينشأ عنها من تأخير ، وجاء في ملاحظات السير ف. ج. جولدميد(٢)في هذا الصدد قوله «.... وفي تكفل المعتمد السياسي بالاشراف على العمل بمقدار ما تستلزم ذلك المصالح البريطانية فقد كدس على نفسه كمية هائلة من العمل . فكان لصالح نجاح القضية ان الرجل قادر وراغب في معالجة جميع الصعوبات الناجمة عن التفصيلات الثانوية بنفس الشكل الذي يتناول فيه الصعوبات ذات الطابع السياسي المحض . وبينما نجده يستنهض روح الحماسة للاجراءات المحلية بمحاولة ارضاء العرب بدل استفزاز كبريائهم وهياجهم فانه لم يهمل أتفه الامور أو أكثرها أهمية » .

وفي نهاية سنة ١٨٦٣ قامت عصابة من بدو ظافر على ظهور الدواب ومن رجال المنتفك المسلحين ببنادق تُشْعَل بالثقاب بسرقة بعض أعمدة

---

(١) جاء فى الملاحظات التى كتبها السير ف٠ج٠ جولد سميث سنة ١٨٧٤ « لم يبق هذان الموظفان المتحمسان الذكيان على قيد الحياة ، فقد وقع الملازم بوشر منهوك القوى وعاد الى الوطن وتوفى سنة ١٨٦٩ فى منتون (فى فرنسا : المترجم) أما المستر جونستون فقد ترك العمل عندما تدهورت صحته سنة ١٨٦٨ وعندما كان على وشك العودة الى عمله فى السنة التالية وقع محطما فى كرنيكاد (فى الهند :المترجم) فى سبتمبر ثم وصل البصرة ليموت فيها فى نوفمبر ٠

(٢) فى كتابه التلغراف والسفر ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ٠

التلغراف في قطاع الحلة ، وكان يقود هذه العصابة عبد من عبيد الشيخ منصور شيخ قبيلة المنتفك والذي كان في هذا الوقت متمرداً على قوانين الحكومة المحلية ، الا أن السلطات التركية أخذت على عاتقها فيما بعد تأمين المتضررين في أعقاب الاضطرابات التي نشبت بين الادارة التركية والمنتفك . وفي بداية سنة ١٨٦٤ اغتُصِب قارب مُحمَّل بأدوات تلغرافية مطلوبة في الديوانية ولم يؤد ايفاد الباشا للموظف المدعو أحمد بك والذي وصف بأن له خبرة خاصة في التداول مع العرب إلى أية نتيجة .. وفي يونيه من نفس السنة ارسل الشيخ فهد شيخ المنتفك الجديد أحد أقربائه ليمرر القوارب إلى أعلى الفرات وكان من المشكوك فيه أن يتم العبور بسلام كما يستخلص من رسالة كتبها الرائد كيمبول في ٢٣ يوليه :—

« أصبح الوضع الآن بالنسبة للتلغراف يدعو لليأس وذلك بعد مرور ما يقارب السنة من التعلق بمقدرة نامق باشا في توفير الظروف لانشائه ، وأعتقد أنه لم يبق أمام الباب العالي الا اختيار أحد سبيلين لاتمام هذا المشروع ، فاما أن يسمح لي في النهاية أن أعمل مستقلا واتفاوض مباشرة مع العرب لتأمين مرور الخط أو ان تجرد حملة عسكرية كافية لاخضاع المقاطعات الواقعة على كلا ضفتي الفرات من الديوانية حتى البحر ، وإني أتمسك بالإجراء الاسبق الذي شرحته والقاضي بأن يقوم المعتمدون البريطانيون بالاضافة الى رسميين أتراك من ذوي النوايا الحسنة بالتعامل المباشر مع العرب ، وهذا يجعلنا لا نعاني من صعوبات تقف أمام الشروع في التنفيذ . الا أن السياسة المقترحة هذه ستكون غير عملية في ظل حكم نامق باشا . وإن ما حدث في الفاو من حوادث عندما أنزلت الاسلاك ليوضح بأجلى صورة شدة غيرته وحساسيته البالغة حيال اي عمل مستقل من جانبنا . ان فخامته(١) حذر من أي عروض من جانبي تضعني على اتصال شفوي خطي مع الرؤساء الثائرين بشأن تحقيق مصلحة تلغرافنا

---

(١) فخامة سفير صاحبة الجلالة البريطانية فى استانبول .

باقناعهم بحسن الطاعة للسلطة التركية ، لان أي غرض من هذا القبيل سيرفض على أساس نفور فخامته من أي شكل للتدخل الاجنبي . وربما تألم فخامته من ناحية وطنية اذا فضل السبيل الثاني الذي أشرت اليه إلا أن اختياره هذا يحتاج إلى وقت ، وقد يجر الى تضحية أكبر في الواردات والى تكاليف مادية أعظم مما يرغب الباب العالي في تحمله .

وقبل ان اختتم هذه الرسالة ارجو من فخامته أن يغفر لي تناول مسائل ذات طابع شخصي اذ يوجد في انجلترا شعور بالاستياء الكبير بسبب عدم تكملة تلغراف بلاد الرافدين . ولما كان النجاح يؤخذ على أنه امتحان للكفاءة فانني أعتقد أن مذلة الفشل ستنعكس الى حد ما على أنا . أما مدى صحة توجيه جهودي فباستطاعة فخامتكم وحده أن يحكم عليها . ولكن إذا استطاعت هذه الجهود ان تكون حسنة الحظ فانها ستنال موافقتكم ، وإني آمل بكل احترام في تدابير يسودها التبصر ، وفي أن أتشرف بمساندة فخامتكم وان يسمح لي على الاقل باكمال المهمة التي اوكل الى تنفيذها واني لا أستطيع إلا أن اشعر بالمهانة اذا ما فشلت في المرحلة الاخيرة منها » .

وفي أغسطس سنة ١٨٦٤ ودون اهتمام بالحملة التي كان قد ارسلها نامق باشا حينئذ لاخضاع شيخ خزعل أمر الباشا سامي أفندي الموظف التركي الذي يعمل بالاشتراك مع الرائد كيمبول في الامور المختصة بالتلغراف بابلاغ الاخير بأن الباشا «مصمم على استئناف عمليات انشاء التلغراف» وأنه يدعوه الى انتداب المهندسين البريطانيين وتكوين فرق العمال لاتمام المشروع . ولكن أصبح الدور الآن للمعتمد السياسي البريطاني في الاصرار على التأخير لأن المواد اللازمة لانهاء الخط لم تسلم في البصرة الا أخيراً . وقد برر مسلكه هذا في الرسالة التي ارسلها الى سكرتارية الدولة للشئون الخارجية لحكومة الهند بالعبارات الآتية :

لقد اقترح على نامق باشا استئناف العمليات لهذا الغرض ، ولما كان

فخامته يستعد لحملة عسكرية لإخضاع الشيخ مطلق شيخ قبيلة خزعل القوى ، والذي تقيم قبيلته على مسافة قريبة من السماوة ، ولما كان شيخ المنتفك الثائر منصور لا يزال طليقاً ويحتمل انضمامه مع الجزء الساخط من قبيلة خزعل ، لذا فانني لا اشاركه الحماسة في الاحساس باستعادة السكينة ، وحسب اعتقادي فانني يجب الا أقتنع بتعريض موظفي من الاوربيين للعيش تحت ناموسية خوفاً من ملاريا المستنقعات في انتظار توزيع المواد على طول ضفتي الفرات وان ينتظروا الطقس حتى يصبح أكثر برودة في هذه الاحوال التي يستغرق كل منها شهراً كاملا حتى تتحقق . ان فترة تأخير بسيطة لن تكون كبيرة الضرر ، ذلك لأنه لو حدث ووقعت أية كمية ملموسة من مخازننا في أيدي الثوار العرب او اجتاحتها مياه النهر ، فان تأخير العمل لن يكون لاقل من سنة أخرى ، وسيؤدي حدوث أي من هذه الاحتمالات المتوقعة طبعاً إلى مخاطرة تأجيل فخامته للخطط التي هي الآن تحت متابعته والتي على وشك الصدور .

وعلى أية حال فان جميع الصعوبات قد ذللت في النهاية ، واستطاع الرائد كيمبول في شهر اكتوبر سنة ١٨٦٥ أن يقول «انني اعتقد بأن العمل في قطاعات تلغراف بلاد الرافدين من بغداد الى فاو يسير باضطراد جيد وذلك منذ تاريخ انشائها على شكل خطوط مزدوجة . ولا شك ان المستر كارثو(١) المفتش المسئول عن هذه القطاعات موظف قدير وان شكل الصيانة منذ اللحظة الاولى لانشائها يختلف عن النظام المعلق عموماً في تركيا وذلك بمضاعفة عدد الشاويشية مع استبدالهم بأشخاص من الاهالي المسمون «المسيرون» او الخفر المناطة بهم إدارة النفط التي تقع في اراضي شيوخ العرب » .

(١) كان السيد كارتو ضابطا متقاعدا من المدفعية غير منتدب راجع كتاب السير ف٠ج٠ جولد سميت التلغراف والسفر ٠

موقف نامق باشا من المصالح البريطانية ١٨٦٢–١٨٦٨ :

لقد اتيحت لنا الفرصة آنفاً للاشارة الى العداء الذي خلقه التدخل السياسي البريطاني ومشاريع بريطانيا في حكام العراق التركي في عصر السلطان عبدالمجيد . ويجب الاعتراف بأن المكانة التي اكتسبتها الحكومة البريطانية من نجاحها في انشاء خدمات تلغرافية وبريدية في عصر السلطان عبدالعزيز لم تكن أقل من المكانة التي اوجدها احتكار البواخر الفعلي للملاحة التجارية في دجلة ، مما أدى إلى زيادة حدة الكراهية التي تعودت السلطات التركية على اظهارها نحو مظاهر النظام البريطاني في الاقليم . وكان استمرار تدخل المعتمد السياسي البريطاني في الشئون القبلية والداخلية التي كان لا بد منها بحكم مسئوليته عن إنشاء التلغراف قد اثارت سخط السلطات المحلية البالغ ، وتكشف المقتبسات التالية من رسالة الرائد كيمبول بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٦٤ عن مجريات الامور بشكل لا يثير الدهشة .

« أعتقد على ضوء مشاعر نامق باشا المعروفة ان هدفه الحقيقي هو الضغط في هذا الموضوع فلقد بلغت مخاوفه من توسع النفوذ البريطاني بين العرب حد الهوس . ولم يعد يخفي إظهار ذلك . وعندما نصحته بعض المصادر الحسنة بأن كبار رجال المنتفك لا يحتاجون سوى تأكيد مني عن اخلاص نامق باشا في الموافقة على اعادة اراضيهم وحسن معاملته لهم حتى يذعن قيادهم له . وعندما قدمت وساطتي في هذا الموضوع قدمت له مسودات الرسائل التي اقترحت ارسالها اليهم (ومرفق نسخة منها) فاجاب فخامته ، مع أنه يعترف باحتمال جدواها ، بأن الصورة التي حدثت في لبنان بعد احتلال ابراهيم باشا لسوريا قد اقنعته برفض التدخل الاجنبي في جميع المناسبات ، وعلى أية صورة مهما كانت . ولم يقتنع بأي من حججي عن عدم وجود قياس او مقارنة بين الحالتين .

ومثال آخر على ذلك أنه عندما أبلغه شبلي باشا في رسالة برقية من الديوانية ان رؤساء عشائر المنتفك اقترحوا أن يكتبوا لي خطاباً جماعياً يطلبون فيه وساطتي ، ارسل فخامته إلي في الحال وقال إنه من المرغوب فيه أن ارفض طلبهم وأن لا أجيبهم ايضاً .

وقد رفضت اتباع هذا المسلك لانه فظاظة لا ضرورة لاتباعها مع الذين سيراسلونني . ولكنني أكدت لفخامته أنني سوف أضع رسالتهم حال تسلمي لها بين يديه في الحال ، وأن أنقل اليهم قرار فخامته ، مع الاحتفاظ بعدم ازدواج طبيعة الموضوع مما يمكن أن يعرضني الى الشكوك او الريبة . وتصورت أنه من الصواب تحديد هذه الظروف فقد حدث في هذه المناسبة الاخيرة عندما ارسلت بموافقة فخامته رسالة الى الشيخ ناصر ومنصور (انظر الرسالة رقم ١٦ المؤرخة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٦٤) حرض فخامته الشيخ الاول عندما كان ضيفاً عليه في بغداد ليس فقط على رفض تدخلي ، بل وذكرله ان التلغراف هو المتسبب في القلاقل الموجودة. وأدرك طبعاً الشيخ ناصر من هذا الرأي الفخ الذي نصب له ورفض قبوله ولكن بدون ان يفشي السر عن معرفتي باجراء فخامته . وتجاسرت فاغتنمت الفرصة ولمحت بنفسي الى الاسلوب أثناء سير المناقشة لابين سخافة حجة فخامته . وقد لاحظت أن اعادة النظر في موضوع من هذا القبيل لم تكن فقط غير منسجمة مع العداوة التي أظهرها العرب عندما نهبوا كمية كبيرة من حبوب الدولة المرسلة الى جده (وهو عمل يصعب التصور بأنهم قاموا به بسبب موقفهم من مشروع التلغراف) ولكن أيضاً يظهر العكس ، فان التجاء الرؤساء الثائرين الى الاستغاثة بي ، وسلوكهم الودي اللطيف تجاه المستر جونسون وموظفي السفينة «كوميت» في المناسبة الاخيرة (وهي الرحلة التي تمت بالاتفاق مع سامي أفندي) كل هذه الاسباب كافية لان تفند مانسب لهم من دوافع غير صحيحة ، ومن

جهة اخرى فان فخامته لا يجهل الاعتقاد السائد بينهم في أنه هو الذي عمد الى اثارة التشويش الحالي لعرقلة العمل . في حين كان من المفروض أن يكون موقفه على العكس ، وقد أكد لي فخامته فيما بعد بانني أسأت فهم قصده ، ولكنني نوهت بظروف الموضوع على الاقل لكي لا يعمد من أجل تبرير سياسته وما أدت اليه من تأخير أعمال المشروع الى اللجوء الى مثل هذه الحجج في مراسلاته مع الباب العالي . واعتقد أنني في امس الحاجة لان اؤكد لفخامتكم بأن الدسائس التي حملتها هذه المراسلات لا أساس لها كلية وانه لا شيء يمكن أن يكون أكثر وداً من استعادة القبائل الحالي للتعاون مع الانجليز او اكثر رغبة منهم في ذلك . وانني مقتنع بأن تعاونهم يصل الحد المعروف لانهم يعرفون أن ذلك ينسجم مع اوامر السلطان ، وان هدفهم من إيقاف القوارب المحملة بالمواد هو محاولة لزعزعة الثقة بين نامق باشا والحكومة المركزية وليس عدم التعاون معنا » .

نقل مستودع سفينة الحكومة البريطانية من ماجيل (كوت الفرنجي) الى البصرة ١٨٦٩ – ١٨٧٣ :

طلبت حكومة الهند سنة ١٨٦٩ اقتراح توفيرات في نفقات المعتمدية السياسية البريطانية في بغداد فاقترح الرائد هربرت نائب المعتمد السياسي وجوب نقل مخزن فحم سفينة الحكومة البريطانية «كوميت» ومستودعها اللذين في ماجيل (او كوت الفرنجي) الى البصرة ويؤدي هذا الى امكانية استبدال البواب البلوشي بجامدار واحد واستبدال السبعة رجال المخصصين لماجيل(نظراً لموقعها المنعزل) ببواب واحد ، كما ان هناك توفيراً بسيطاً في الايجار . وعلاوة على ذلك وطبقاً للترتيبات الجديدة ، فسوف يكون لقائد السفينة «كوميت» مستودع ورصيف خاص به بدلا من المنشئات المشتركة التي في ماجيل حيث لا يمكن أن ترسو إلا سفينة واحدة على الرصيف في حين توجد في نفس الوقت سفن أخرى للسادة لينش

وشركاه ، تلك المؤسسة التي أصبحت المالك لماجيل والتي تحصل من الحكومة على ١٠٠ روبية شهرياً كايجار عن المكان الذي تحتله مخازن السفينة كوميت : وقد اصبحت الآن تخشى على ملكيتها له في حالة انقطاع ارتباط الحكومة البريطانية به ، وبالتالي احتمال قيام السلطات التركية باحتلاله . ولذا قدمت هذه الشركة في وقت مبكر من سنة ١٨٧٣ اعتراضاً على التغيير المقترح ، ووصفته بأنه اقتراح مؤسف ؛ لان العقار معتبر منذ مائة سنة ارضاً بريطانية وانه اقترن اقتراناً شديداً باسم بريطانيا وهيبتها ، وقد ايد وجهة نظرها هذه المستر رولنسون وأيدتها معه الى حد ما سكرتارية الدولة في الهند . وفي وقت متأخر جداً اتفق الرائد هربرت مع شخص يدعى حاجي ابراهيم على استئجار بناية في مكان مناسب في البصرة يتصل مع المدينة وأبنية الحكومة التركية بطرق جيدة ، وبايجار سنوي مقداره ١,٢٠٠ روبية . وفي ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٣ كان المستودع الجديد قد شغل ولم تجر أية محاولة واضحة من الاتراك لطرد السادة لينش من ماجيل ذلك المكان الذي خول للمؤسسة امتلاكه حسب قانون سنة ١٨٦٧ الجديد الذي منح الاجانب حق امتلاك عقارات ثابتة في تركيا .

سفينة الحكومة البريطانية كوميت :

وضح فيما سبق ان السفينة «كوميت» التابعة للحكومة البريطانية قد اعيقت عن السير أثناء الخلافات التي قامت مع الحكومة التركية سنتي ١٨٦٢–١٨٦٤ حول حق المؤسسة التجارية البريطانية السادة لينش وشركاه في إضافة سفينة ثانية على دجلة ، وسوى الموضوع تقريباً سنة ١٨٦٤ عقب سوء التفاهم الذي حدث ، عندما طالبت الحكومة التركية سحب السفينة «كوميت» من بلاد ما بين النهرين كلية .

وفي سنة ١٨٦٨ أبلغ المعتمد السياسي البريطاني في العراق التركي عن ضرورة استبدال السفينة «كوميت» التي وصفت بأنها غير مأمونة منذ عام ١٨٦٢ بمركب آخر جديد وأن الموضوع هام ومستعجل واقترحت

حكومة الهند على حكومة صاحبة الجلالة أن تسعى لها للحصول على موافقة الباب العالي على هذه الخطوة، وحدث ذلك فعلا، ووافق الباب العالي في مذكرته المؤرخة بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٨٦٩ على «استبدال السفينة كوميت وهي المركب التابع للاسطول الملكي المقيمة في بلاد الرافدين بسفينة اخرى » .

وبرزت بعد ذلك مسألة الاهداف والوسائل التي يتحقق ذلك بموجبها ، فقد وجد ان تكاليف مركب جديد في حجم كوميت تبلغ ٦١,٢٠٠ روبية للشراء و ٣,٠٣٩ روبية للصيانة . وسجل في مجلس الوزراء في فبراير سنة ١٨٧٠ قرار صادر عن الحاكم العام يوصي باستبدال السفينة كوميت بمركب آلي صغير قيمته في حدود ١٠,٠٠٠—١٢,٠٠٠٠ روبية مع انشاءات تبلغ تكاليفها السنوية ٦,٠٠٠ روبية وذلك كاقصى حد كاف . وارسلت نسخ من هذا القرار إلى دائرة البحرية وإلى نائب المعتمد السياسي في العراق التركي . وقد التمس المرجع الاخير هذا بحرارة إعادة النظر في القضية . واعرب في التماسه عن ان زيادة عدد السفن التركية في دجلة تحتم بالضرورة استبدال السفينة «كوميت» بمركب في نفس المستوى، وأضاف الرائد هربرت بأن السلطات التركية تعمل جاهدة لطرد مراكب شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية من النهر ، واشار إلى أنهم اذا نجحوا في ذلك فان المركب الحكومي التابع للمعتمدية السياسية سيكون الوسيلة الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بالاتصال البريدي مع البصرة وكذلك مع الهند . وقدم أيضاً نقطة أخرى تستحق الاهتمام وهي الدعم الادبي الذي يمنحه وجود مركب بريطاني حكومي في بغداد للمشاريع التجارية البريطانية . وذكر ايضاً أنه في المدة الاخيرة عندما كانت نسبة كبيرة من البلاد في حالة ثورة سنة ١٨٦٩ وجرت محاولة تمرد في مدينة بغداد ، كانت السفينه «كوميت» تعتبر وسيلة الهرب عند

الحاجة . ولكن هذه الحجج لم تقنع مجلس الحاكم العام للهند الذي أصدر قراراً جديداً في ١٣ يونيه سنة ١٨٧٠ هذا نصه :

« من رأي مجلس نائب الملك والحاكم العام فيما يتعلق بهذه القضية بعد معاودة دراستها أنه من غير الضروري في الوقت الحاضر استبدال السفينة «كوميت» حتى ولو بمركب بخاري ، في حين توجد تسهيلات واسعة لنقل البريد في البواخر الانجليزية او التركية التي تجوب الآن الفرات(١) . وهناك القليل من الاحتمال في أن يكون المركب المطلوب — فيما تأخذ أسباب الحضارة في آسيا التركية في الارتقاء — يجب ان يكون مركباً حربياً بريطانيا وذلك رداً على ملاحظة المعتمد السياسي في اعتبار المركب مكاناً محتملا للجوء الرعايا البريطانيين في بغداد . لذلك فان رأي فخامته متفق بالاجماع مع هذه الدائرة في ان السفينة «كوميت» يجب أن تصرف في الحال عن مأموريتها ، وان يصرف بحارتها عدا بعض الرجال الذين يحتاج اليهم للعناية بالمركب كما تلغى توصية استبدالها بمركب صغير .

وهناك سبب آخر قدم لتبرير اصدار ذلك القرار بشأن السفينة «كوميت» وهو أن وجودها يثير مشاعر الكراهية لدى دولة حليفة وفية» ولكن ربما كان من الصعب تقديم حجة على أية فائدة جوهرية جنتها بريطانيا في العراق التركي من العلاقات الوثيقة والعواطف الودية التي ظهرت والتي كان يفترض لها وجود وهمي :

على ان وجهة نظر الرائد هربرت وجدت موافقة من السفير البريطاني في استانبول الذي نفذها موضحاً ان الفرصة التي سنحت «لاستبدال مركب قديم بآخر سليم » ليست ممكنة اذا سمح للخطأ أن

(١) ربما يعنى الخلط بين الفرات ودجلة فى هذه المناسبة ان دراسة الوضع المحلى لبلاد الرافدين كانت دراسة سطحية .

يتكرر ، وعندها أثارت حكومة بومباي نقطة ذكرت فيها « أنه من الصعب مواجهة المعارضة التركية وربما معارضة الدول الكبرى الاخرى لمحافظة انجلترا على امتيازاتها بعد أن تنازلت عنها لاعتبارات اقتصادية » وأخيراً قررت حكومة الهند « مراعاة منها فقط لوجهة نظر وزير الدولة » ليس قبول استبدال السفينة «كوميت» فقط ولكن استبدالها بمركب من نفس الحجم . وعلى أية حال فلم تتخذ أية خطوات عملية بهذا الصدد إلا بعد بضع سنوات من ذلك .

وفي أثناء ذلك ، وكما ذكر سابقاً عن قضية إضافة بواخر أخرى على اسطول شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية ، أثارت الحكومة التركية مسألة وضع السفينة «كوميت» متظاهرة ، كما حدث سنة ١٨٦٤ ، بالخلط بينها وبين مراكب السادة لينش ، وأخيراً في ٣١ مارس ١٨٧٥ أمكن الحصول على مذكرة من الباب العالي ميزت بموجبها السفينة «كوميت» عن بواخر السادة لينش وجاء فيها :

« أما فيما يتعلق بالسفينة كوميت التابعة للبحرية الملكية فيسمح باستمرار عبورها أنهار الرافدين حسب الاتفاق السابق .

ويشرفني أن أحمل لفخامتكم قرار الباب العالي هذا والذي أبلغ إلى والي بغداد برقياً » .

وبعد الغاء الاسطول الهندي سنة ١٨٦٣ أصبحت السفينة كوميت مركباً من مراكب بحرية بومباي ، وفي سنة ١٨٧٣ كان على قيادتها المستر باول وهو ضابط متقاعد في الاسطول الهندي السابق دون أن تحدد لها مهام معينة ، وكانت أسلحتها مكونة من مدفعين عيار ٩ أرطال فقط واحد على مقدمتها والثاني على مؤخرتها . وكان بحارتها يتألفون في غالبيتهم العظمى من مسيحيين شرقيين من رعايا تركيا .

منع السفينة كوميت من اطلاق مدافع التحية سنة ١٨٧٣ :

وكانت السفينة كوميت قبل سنة ١٨٦٣ أي خلال الفترة التي كان الاسطول الهندي فيها موجوداً تطلق دائماً مدافع التحية وذلك طبقاً

لشهادتي القائد فيلكس جونز والسر أ. كامبول . ولم تثر اية اعتراضات على ذلك من السلطات التركية . ولكن عملها هذا في اطلاق التحية توقف عندما أزيل اخيراً واحد من مدفعيها ليفسح المجال لاتساع أكبر على ظهرها .. وقد استقبلها الرائد هربرت نائب المعتمد السياسي حوالي سنة ١٨٧١ عندما كانت في هذه السنة في البصرة فأطلقت مدافع التحية في الاحتفال السنوي بمناسبة تولي السلطان الحكم وهي مجاملة يبدو أن قائد الاسطول التركي في ذلك الموقع كان حريصاً على تأديتها . وفي سنة ١٨٧٣ قدم رديف باشا احتجاجاً عقب اطلاقها ١٣ طلقة تحية لعودة المعتمد السياسي من رحلة له ، ثم رفعت القضية الى استانبول . وادعى الرائد هربرت أن التحية أطلقت مطابقة بالضبط لعرف قديم الا أن رأى القائم بأعمال سفارة صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول كان يميل الى وجهة النظر القائلة بأن بغداد ليست ميناء على بحر مفتوح ولكنها مدينة كبيرة تقع عل نهر وعلى مسافة بعيدة داخل البلاد ولذا فان رغبة السلطا ت التركية في الموضوع يجب ان تحترم . وعند بحث القضية بتفصيل أكثر وجد ان عملية اطلاق مدافع التحية من السفينة «كوميت» التي تحمل أقل من عشرة مدافع لم تكن مطابقة للوائح الاميرالية ، والقى مكتب الخارجية التبعة على الرائد هربرت الذي تصرف دون حكمه في إحياء هذا العمل بعد الغائه . وقد شاركت حكومة الهند القائم بالأعمال ذلك الرأي أيضاً .

زيارة السفينة العاملة في خدمة فيلوميل ومسألة حرية شط العرب :

وبرزت في سنة ١٨٧٤ مشكلة حق السفن الحربية الاجنبية في الملاحة في شط العرب شمال البصرة وذلك عندما زارت السفينة العاملة في خدمة جلالتها «فيلوميل» القرنه عند التقاء دجلة والفرات .

وقد جاء في رد المعتمدية السياسية على موضوع الشكوى التي قدمها والي بغداد بهذا الخصوص ما يلي : « ان الشيء» المفترض في شط العرب

أنه دائماً نهر حر ، وهو عملياً بالتأكيد كذلك ونادراً ما كان غير ذلك وان القرنة تشكل المستودع الرئيسي الذي تصدر منه التمور حيث اعتادت الناقلات البحرية التي تحت أعلام أجنبية أخذ حمولاتها ... الخ » .

وقد رد الوالي « أنه امر لا يحتاج الشرح في أن الجزء الواقع بين البصرة والقرنة من النهر ليس نهراً حراً وأن الجانب التركي وملحقاته حتى نقطة على شط العرب جنوب البصرة وخاصة كلا الضفتين الكائنتين أعلى البصرة هي من املاك الحكومة العثمانية الثانية وان دخول المراكب التجارية الاجنبية والمراكب الحربية على الاخص في مثل هذا النهر الذي يقع من منبعه الى مصبه في ممتلكات الحكومة العثمانية دون رضى وقبول الحكومة يعتبر طبقاً للقوانين غير مسموح به » .

ويبدو ان الامر لم يتطور إلى أبعد من ذلك ولم يتوصل الى خاتمة له .

اعادة تحويل المعتمدية السياسية البريطانية في العراق التركي إلى مقيمية سنة ١٨٧٣ :

وقد استعاد المعتمد السياسي البريطاني في العراق التركي رتبة المقيم التي كان حرم منها سنة ١٨١٢ بموجب بلاغ دائرة خارجية حكومة الهند المؤرخ بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٣ . وقد اعلن في هذا البلاغ أنه سوف يصار الى تصنيف الموظفين في أعلى المناصب السياسية كمقيمين ضمن ثلاث درجات وستكون الرواتب التي يتقاضونها محلية ووفق تعييناتهم ضمن تلك الدرجات » ووضع المعتمد السياسي في بلاد العرب التركية في النظام الجديد على رأس المقيمين من الدرجة الثانية . وكانت المقيميات الاخرى التي وضعت على هذه الدرجة هي مقيمية الخليج ومقيمية نيبال ومقيمية جواليور . ومع أن المعتمد السياسي بالعراق منح مركز مقيم إلا أنه ظل يخاطب في المكاتبات الرسمية بلقب المعتمد السياسي وستجد قائمة بالمعتمدين السياسيين في بغداد خلال هذه الفترة في الملحق الخاص بالتمثيل الديبلوماسي والقنصلي .

الوضع الرسمي لممثل بريطانيا في بغداد سنة ١٨٧٤ :

وفي نفس السنة قام خلاف حول مركز ممثل بريطانيا المحلي نفسه ، عندما طلب والي بغداد قائمة باسماء موظفي القنصلية البريطانية العامة في بغداد ، وكان طلب الوالي هذا تنفيذاً للوائح التركية التي جددت بغير الحالات الاستثنائية . عدد المترجمين والقواسين في(١) القنصليات الاجنبية العامة في الامبراطورية العثمانية بأربعة لكل من الفئتين . وقد رفض الرائد هربرت الذي دأب على اعتبار جميع أعضاء طاقمه تحت حمايته سواء أكانوا رعايا أتراك أم غير أتراك مرتين تزويد الوالي الباشا بالمطلوب ، وعلل ذلك بأن الموظفين الذين هم موضوع المسألة ليسوا مساعدين قنصليين ولكنهم تابعون « لمقر المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الهند » . ثم رفع الموضوع بعد الاخذ والرد الى مراجع أعلى وجاء في رسالة له الى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول أنه مقتنع « بأن مكتب وظيفة المقيم أسبق من وظيفة القنصل في بغداد وان هذه الوظيفة قد اعترف بها مكتب الخارجية واعترفت استانبول بها بالتالي وأن قصرها على الصفة القنصلية فقط سيفقدها طابعها الدبلوماسي والسياسي في أعين الذين ينظرون اليها نظرة هامة جداً ، في حين أنه يجب أن يكون للمعتمد السياسي نفوذ كبير » واستشهد بالتعليمات التي اعطيت للعقيد رولنسون سنة ١٨٤٤ مشيراً الى طابع وظيفته المزدوج ، واقترح ان يُعترَف له صراحة بطبيعة مركزه التابع للسلطات الهندية من كل من وزارة الخارجية الانجليزية ، والسفارة البريطانية في استانبول والباب العالي .

وقد عبرت حكومة الهند عن رأيها في الموضوع بما يلي :—

« بالاشارة الى هذا الموضوع نرجو أن نبين أن حكومة الهند ما زال يمثلها في بغداد منذ سنة ١٧٩٨ معتمد سياسي كان يسمى في بعض الاحيان

---

(١) ميز هؤلاء بحكم وجودهم بالتمتع بحماية الدولة التى تتبع لها القنصلية مع انهم رعايا اتراك وضمن حدود معينة ولم يحدد عدد الموظفين الذين لا امتياز لهم .

بالمقيم السياسي وفي البعض الآخر بالمعتمد السياسي ، ومع أن الباب العالي لم يعترف رسمياً لاي موظف آخر على الاطلاق بأكثر من قنصل او قنصل عام ، ومع ان المعاهدات المبرمة بين بريطانيا العظمى وتركيا لا تحتوي على أي اتفاق حول الموضوع ، فان حكومة بغداد المحلية قد اعترفت بوضع المعتمد السياسي لحكومة الهند شكلياً ورسمياً . ومن هذه الحقيقة ، ومن استمرار هذه الوظيفة لأكثر من ثلاثة ارباع القرن دون أي اعتراض من جانب الحكومة التركية فاننا نفترض أن اذعان الباب العالي لهذا الوضع وقبوله به يمكن الافتراض بأنه كان موافقة على الترتيبات المذكورة .

ان التمييز بين العمل القنصلي والعمل الدبلوماسي مسألة لها أهميتها . ونحن نرى أنه يجب الا يطمس هذا التمييز بالشكل الذي اقترحه الرائد هربرت ، ولذا نرجو أن نعبر عن املنا في ان يتمتع هذا المركز باسم المعتمد السياسي دون تغيير كما كان عليه منذ عهد بعيد .

وكان رأي وزارتي الهند والخارجية على أية حال عندما سلم الى الرائد هربرت يفيد بأنه من غير المناسب له أن يثير أية قضية حول وضعه كمعتمد سياسي في العراق التركي . وأنه « تمكن سداد احتياجات دائرتك بأي عدد من الموظفين زائد عما تنص عليه اللوائح القنصلية(١) التي اقرها الباب العالي بالطريقة التي اعتدت عليها في إجراءاتك » .

وبحثت حكومة الهند المسألة الخاصة بتحيات السفينة «كوميت» وأوردت الملاحظات التالية بشأن مركز معتمدها السياسي في بغداد في نطاق الجهاز الهندي الوظيفي .

« أما حق الرائد هربرت في أن يُحَيّى في مناسبات معينة فتلك مسألة أخرى فهو كوكيل سياسي برتبة مقيم له الحق بموجب أمر صاحب الجلالة التشريعي بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٦٠ أن يُحيّى من ١٣ مدفعاً .

(١) بموجب اللوائح القنصلية تعنى طبعا اللوائح التركية المتعلقة بالقنصليات الاجنبية .

نقل الرائد هربرت من المعتمدية السياسية في بغداد سنة ١٨٧٤ :

وعدا عن تمسك الرائد هربرت بحقه في أن تؤدي له السفينة «كوميت» التحية في بغداد ، وادعاءاته بمركز أعلى من مركز القنصل العام ، فقد تصادم هربرت مع رديف باشا والي بغداد حول امور متعددة من بينها حرية ملاحة السفينة كوميت في مياه العراق ، وحماية السلطات البريطانية لمواطنين من البحرين يقيمون او يستوطنون تركيا ، وقد تقرر أن الرائد هربرت على الرغم مما أصاب من نجاح في قضية كشمير فقد وقف عموماً موقفاً تنقصه اللباقة والقدرة في مداراة مصاعب وظيفته ، وان موقفه تجاه السلطات التركية قد أدى الى اثارة نفسية لاضرورة لها . وطبقاً لذلك أشارت حكومة صاحبة الجلالة الى رغبتها من أن المصلحة العامة بأن يُنقل إلى وظيفة أخرى يصلح لها أكثر من هذه وشاركتها حكومة الهند في هذا الرأي ، واتخذت الترتيبات لنقله ، الا أنها عبرت في نفس الوقت عن رغبتها في الحصول على نقل رديف باشا أيضاً من بغداد لان لهجته مع الممثل البريطاني كانت فظة للغاية وقد لا يكون مستبعداً ترقيته في أعقاب نقل الرائد هربرت .

التمثيل البريطاني في البصرة ١٨٦١ – ١٨٧٣ :

كان يشغل منصب ممثل بريطانيا السياسي ومنصب نائب القنصل في البصرة حتى سنة ١٨٦٢ المستر ر. روجرز أمين حسابات السفينة «كوميت» السابق الذي جاء عقب المستر ج. تيلور المنقول سنة ١٨٥٨ كقنصل في ديار بكر . وكان راتب المستر تيلور في الاصل ٢٠٠ روبية شهرياً وقد زيد راتبه سنة ١٨٥٦ وبأثر رجعي حتى سنة ١٨٥٤ الى ٤٠٠ روبية هي نفس الراتب الذي ظل خلفه يتقاضونه .

وعندما توفي المستر روجرز سنة ١٨٦٢ عين مكانه وبناءً على توصية من الرائد كيمبول المستر و. جنستون المساهم الصغير في مؤسسة السادة لينش . وفي ابريل سنة ١٨٦٨ أخذ المستر جنستون أجازة مرضية عاد منها ليموت في البصرة في نهاية سنة ١٨٦٩ .

واثر وفاة هذا ، ثبت المستر بي. ج. سي. روبرتسون الموظف المعاون في نفس المؤسسة والذي رشحه الرائد كيمبول لان يكون نائباً للمستر جونستون في نفس الوظيفة وبنفس الشروط حتى سنة ١٨٧٣ عندما حول اسم وظيفته مثلما ذكر سابقاً من «المعتمد السياسي» في البصرة الى « المعتمد السياسي المساعد » .

المعتمد السياسي المساعد في البصرة سنة ١٨٧٣ :

وقد تم هذا التغيير على اثر بلاغ صدر عن حكومة الهند في ١٧ يوليو سنة ١٨٧٦ كان قد اقترح اصداره المعتمد السياسي البريطاني في العراق مكافأة للمستر روبرتسون على خدماته الممتازة في قضية «كشمير » .

وكانت الدوافع الاولية لذلك هي تحسين مركز المستر روبرتسون في نظر المسافرين وخاصة الهنود منهم الذين يحتمل أن يعلق لقب «المعتمد البريطاني» في أذهانهم بوظائف نظيره يمكن أن يشغلها غير الاوروبيين . ومع ذلك فالتغيير لم يحمل في طياته أية زيادة مباشرة في الراتب ، وكان من أثر هذا التغير ان جعل من المستر روبرتسون عضواً في الهيئة السياسية الهندية .

وظيفة المعتمد الاهلي في معتمدية بغداد السياسية سنة ١٨٦٨ :

وفي فبراير سنة ١٨٦٨ اشتكى نامق باشا حاكم بغداد التركي من سلوك المستر ميخائيل ميناس الذي عين نائب قنصل في بغداد سنة ١٨٥٩ ، ووصفه بأنه وقح وغير محترم ، وطلب اختيار أي شخص آخر كوساطة للاتصال بينه وبين القنصل العام البريطاني . وقد رفض السير أ. كمبول نقل المستر ميناس على تهمة عائمة لم يقم عليها دليل محدد ، وطلب من نامق باشا ان يعين أمثلة على سوء سلوكه معه . ولكن الحاكم تجاهل ورفع المستر أ. كمبول الموضوع الى السفارة البريطانية في استانبول الا أن ردها كان « لا يمكن طلب الاعتراف بنائب قنصل في مكان يوجد له موظف قنصلي مع ملاحظة أنه اذا اعترف لكم بنائب قنصل كوسيط

اتصال بينكم وبين السلطات التركية فليس لنا حق الادعاء بأكثر من ذلك وإن نائب القنصل في استانبول غير معترف به رسمياً مثلما تعترف به الحكومة التركية عندكم مع أنه يقوم بوظيفته بتعيين من دائرة الخارجية . وعلى هذا فقد وصف المستر ميناس بأنه معتمد أهلي فقط .

المقر الرسمي للممثل البريطاني في البصرة ١٨٦٧–١٨٧٥ :

رأينا فيما سبق كيف استمرت المفاوضات التي دخلت فيها حكومة الهند مع الرائد تيلور لشراء ملكية عقاره في ماجيل أو كوت الفرنجي المستخدم كمستودع لسفن الحكومة البريطانية في العراق ، وذلك من سنة ١٨٣٩–١٨٧٣ ومع ذلك كانت المفاوضات عقيمة. وعلى أية حال فقد كان الممثل البريطاني الذي يشغل جزءً من العقار المستأجر لحكومة الهند حتى سنة ١٨٧٤ قد ترك ماجيل . كما أقام المستر روبرتسون المعتمد السياسي البريطاني في بيت كان موجوداً مكان القنصلية البريطانية الحالية في البصرة ، على ضفة شط العرب اليمنى ، وعلى مسافة قصيره أسفل مصب سيل العشار . وفي سنة ١٨٧٢ اشترى العقار الذي كان يشغله المستر روبرتسون شخص وصف في صك البيع باسم «حاجي ابراهيم بن عثمان ابن عبدالواحد ميمني يسكن محله الباشا في البصرة» إلا أن اسمه حيث ولد في الهند هو «حاجي عمر بن عثمان بن عبد المولى» . وكان هذا يعمل وكيلا محلياً لمؤسسة هندية يملك معظمها على الاقل عثمان قيدينا ، وكان الاسم الذي انتحله في البصرة مطابقاً لاسم طفل لاكبر المساهمين في المؤسسة . وربما كان ذلك لتسهيل شراء العقار .

وأصبح هذا التعقيد ، أو من المحتمل هذا الخداع ذا أهمية فيما يتعلق بتاريخ العقار . إذ أنه بموجب الاتفاقية التي عقدت في أغسطس سنة ١٨٧٢ بين المستر روبرتسون و «حاجي ابراهيم» ، تعهد الاخير ببناء دار جديدة على هذا العقار وأن يؤجرها للحكومة للمدة التي ترغب الحكومة المذكورة في الاحتفاظ بها مقابل أجرة سنوية مقدارها ١,٢٠٠ روبية تدفع

على أربعة أقساط ، وفي سنة ١٨٧٥ ندم حاجي ابراهيم على هذه الصفقة وطلب إما زيادة الايجار أو أن تعاد له الدار ، ولكن عندما أجريت الاستشارات القانونية رفض طلبه .

وسنمر الآن بأمور تتعلق بشكل خاص برعايا مصالح هندية بريطانية في العراق التركي .

تقاعد نواب اقبال الدولة ١٨٦٥—١٨٦٦ :

كان نواب اقبال الدولة الابن الثالث لنواب شمس الدولة ، الذي كان الابن الثاني لسعادة علي خان نواب وزير اوض ، وقد أمرت حكومة الهند مقيميتها في لكنو سنة ١٨٦٥ باستعمال نفوذه عند ملك اوض للحصول على منحة لاقبال الدولة ولأخويه ولأختيه بدل الـ ٢,٤٠٠ روبية الشهرية التي كانت تدفع لامهم التي توفيت أخيراً . وكان سبب هذا التدخل هو ان فرع العائلة المالكة في اوض الذي منه إقبال الدولة كانت له حقوق استثنائية على الحكومة البريطانية في أحسن المناصب .. وكان ملك اوض ناصر الدين حيدر من ناحيته على استعداد للموافقة على فكرة منح ورثة شمس الدولة هبة مقدارها ٢,٥٠٠ روبية شهرياً تدفع لهم عن طريق السلطات البريطانية . وكان نصيب إقبال الدولة الشخصي منها ٦٢٥ روبية شهرياً . وحوالي سنة ١٨٦٣ وربما قبل سنة ١٨٣٩ انتقل إقبال الدولة من الهند الى العراق التركي ، وأقام في بغداد واصبح له بعد سنة ١٨٤٤ حصة في المنحة من خزينة المعتمدية السياسية .

وحدث في سنة ١٨٥٦ أن ضُمّت اوض الى الهند البريطانية ، وقامت في السنة التالية لذلك الحرب بين بريطانيا وايران التي قيل إن إقبال الدولة أدى فيها خدمات قيمة للحكومة ، ليست ذات طابع شخصي ، كما أظهر نوايا طيبة حيال مبررات تلك الحرب . وفي سنتي ١٨٥٧—١٨٥٨ أظهر إقبال الدولة ولاء واضحاً في أثناء تمرد الجنود الهنود وخروجهم على سلطة الحكومة في اوض حيث يعيش العديد من اقربائه ، وحدث في سنة ١٨٥٩

أن ضوعف راتبه وأصبح ١,٢٥٠ روبية شهرياً ، وذلك اعترافاً بالمساعدة الخاصة التي قدمها خلال الحرب الايرانية . وعلى أية حال فان الوزن الحقيقي لتلك المساعدة يعتبر مسألة فيها نظر .

ويبدو ان الامير مع ذلك قد شعر بضائقة في ظروفه فقدم أثناء زيارته لانجلترا سنة ١٨٦٥ حين وجد ترحيباً به في الاحياء الراقية طلباً مشهوراً لزيادة راتبه ، وقررت سكرتارية الدولة أخيراً في أكتوبر سنة ١٨٦٦ ، بعد أن أصبح له أكثر من سنة في اوربا ، رفع علاوته الى ٢,٥٠٠ روبية شهرياً ومدى الحياة ، ابتداء من ٢١ أكتوبر سنة ١٨٦٥ .

وفي هذا الوقت كان الامير الابن الوحيد الحي من أبناء شمس الدولة والذي كان يعتبر زعيماً في عائلته ، حتى اثناء حياة أخويه الاكبر منه ، وأصبح الآن شيخاً كبيراً وليس له أولاد .

التصرف في تقاعد واملاك نواب تاج محل ١٨٧٥-١٨٧٦ :

نشأت في العراق التركي قضية قانونية هامة ، عرفت باسم المدعية فيها وهي «كلثوم نيزا» على أثر وفاة الاميرة تاج محل ارملة ملك اوض ناصر الدين حيدر ، الذي توفي قبلها سنة ١٨٣٧ ، وتعهدت حكومة الهند بموجب اتفاقية تم الوصول اليها مع ملك اوض سنة ١٨٢٩ ، تشبه بعض الشيء اتفاقية سنة ١٨٢٥ بخصوص تنفيذ وصية عن تركة اوض ، أن تدفع بموجبها تقاعداً لتاج محل مقداره ٧٢,٠٠٠ روبية شهرياً مدى الحياة وبعد وفاتها إما أن يستمر دفع المنحة لورثتها أو أن تدفع لهم الأموال التي تقوم الحكومة برعايتها .

وبعد وفاة زوج تاج محل الملكي تزوجت دون اعلان من شخص يعرف بقلب الحسن ، وقد أنجبت منه بنتاً اسمها البيجوم مزهرة ، وأصبحت هذه فيما بعد زوجة لشخص يدعى جعفر حسن وأنجبت بنتاً اسمها البيجوم كلثوم نيزا ، التي ادعت بالتركة لاحقاً ، ثم تزوجت ثانياً

بعد وفاة جعفر حسين بأخيه مهدي حسين . ويمكن الملاحظة بأن قلب الحسين نفسه قد وهبها مالا يقل عما لها من تركة تاج محل ، فقد ترك لها بيتاً في كونبور وبيوتاً وبساتين متعددة في لكنو واوراقا مالية تبلغ قيمتها ١,٥٦٠,٠٠٠ مودعة في بنك بومباي .

وفي سنة ١٨٥٩ غادرت تاج محل لكنو لتحج الى كربلاء ، حيث لم تعد الى الهند ، بل على العكس استقرت في كربلاء ، واشترت عقارات ثابتة وعاشت هناك حتى وفاتها سنة ١٨٧٥ ، وكان يدفع لها راتبها خلال مدة إقامتها في العراق التركي عن طريق خزينة المعتمدية السياسية البريطانية ، وكان لها عند وفاتها عدا راتبها الموروث أملاك خلفها لها زوجها قلب الحسين ، وأملاك تخصها في كربلاء وبعض العقارات الثابتة في أوض وبعض الممتلكات غير الثابتة في العراق التركي وتبلغ القيمة النقدية لراتبها وحده ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني بالضبط وهو مبلغ يعد بحد ذاته قيمة كبيرة .

واتخذت بنت بنتها كلثوم نيزا ، التي كانت ما تزال قاصرة بعض الاجراءات التنفيذية ، للادعاء بالتركة وتولى ذلك ايضاً رمضان علي خان الاخ غير الشقيق الحي لتاج محل نفسها ، الذي تصور أن له حقاً أكثر من أخته في التركة . وكانت ادعااءات كلثوم نيزا تعتمد على قانون التركات الشيعي بالاضافة الى صك هبة من تاج محل ، يفيد مصلحتها لو نفذ ، ولكن الطرف المعترض إدعى ان الصك مزور ، وقد كانت حجج رمضان علي خان ، تعتمد على انكار شرعية بنوة كلثوم نيزا ، وكان من الواضح ان الامير إقبال كان يشجعه على ذلك .

وليس من الضروري الدخول في تاريخ القضية ، بأكثر من الملاحظة بأنها خلقت مصاعب قانونية وعملية ، في كل من بغداد والهند ، وقد تقرر يقيناً في لكنو الحكم لصالحها حسب قانون الارث الشيعي باعتبارها الحفيدة الحقيقية لتاج محل .

ولم تكن القضية ذات أهمية سياسية . ولكن الاهتمام بها نشأ من كون البيجوم كلثوم قاصرة ، وقد أحدث تأخر الاجراءات بطبيعة الحال تشويشاً ومكائد بين الجالية الهندية في العراق التركي وصلت في وقت من الاوقات حداً أربك المعتمد السياسي البريطاني هناك بشكل خطير . ومن النقاط الصعبة التي نشأت في بغداد قضية من الذي سيكون وصياً على القاصر ؟ وقد تباحث الرائد نيكسون مع رمضان خان المنافس في الادعاء بالمطالبة بممتلكات تاج محل عن مدى أفضلية مهدي حسين عم البيجوم كلثوم بيزا وزوج أمها الذي كان في الهند لتولي هذا الامر . وكان هذا الترتيب بخلاف وجهة النظر التي أخذت بها محكمة ابتدائية في الهند ، مختصة بأحوال الاسرة ، وقد أيد الرائد نيكسون رمضان على خان أيضاً في تسميته وريث أملاك تاج محل في العراق التركي ، وقد الغي هذا القرار مباشرة فيما بعد ، بحكم من السلطات الهندية القضائية .

ولم يتوصل الى تسوية نهائية للموضوع حتى سنة ١٨٧٩ .



وقف أوض ١٨٦١ ــ ١٨٧٦

الصعوبات في ادارة تركة اوض :

اتخذت احتياطات ضد بعض الصعوبات السياسية ذات الطابع الدولي مما كان يخشى ظهورها نتيجة وجود تركة اوض في الوضع الذي وصفناه سنة ١٨٥٢ ، الا أن الصعوبات لم تتخذ في هذه الفترة ولا في أية فترة أخرى وضعاً ملموساً . ونشأ على أية حال وقبل مضي فترة طويلة ، بدل التعقيدات السياسية المخوفة مصاعب حقيقية ذات طابع اداري وإجرائي أدت في أصلها وما تفرع عنها ، الى خسارة لاطراف النزاع بالتركة ليست بالقليلة ، وقد سبق التحذير من هذه الصعوبات التي حدثت مثلما رأينا فيما قبل سنة ١٨٥٤ .

١٨٦٠ — ١٨٦٧ :

وحوالي سنة ١٨٦٠ أدخلت بعض التغييرات المحدودة في الادارة المحلية للتركة التي كونها العقيد رولينسون خلال فترة معتمدية الرائد كمبول السياسية في بغداد ، وربما كان ذلك بتأثير من الامير إقبال الدولة ، ابن أخ الملك غازي الدين حيدر ، على اسس وصية اوض بحيث تصبح بموجب هذه التغييرات نوعاً من الوقف يضم ثلث حصة كربلاء ، وثلث حصة النجف الى بعضهما ، وكانت قيمة الحصتين حوالي ٣,٣٠٠ روبية شهرياً ، يوزع ثلثها على الهنود في كربلاء ، وثلث آخر على الهنود في النجف ، والثلث الباقي على الهنود في الكاظمية ، وعين في كربلاء شخص هندي محترم لتوزيع الاموال الهندية في كربلاء والنجف وآخر مثله في الكاظمية ، وكان الاول يتلقى منحة مقدارها ٢٥٥ روبية شهرياً ، والآخر ٢٨٠ روبية من الوقف الهندي. وفوض الهنديان بتوجيه الوقف ، والاشراف على اموال الجالية الهندية العامة التي تتعلق بهم ، ومنحا لقب المعتمد الفخري في كربلاء ، والمعتمد الفخري في الكاظمية على التوالي ، ومن الواضح ان ذلك كان بترتيب من المعتمد السياسي البريطاني في العراق التركي ، وعلى مسئوليته الخاصة .

ويبدو ان الامير إقبال الدولة كان يمارس الاشراف على توزيع الأموال الهندية ، بتأييد من المعتمد السياسي ، وليس من الثابت أن إشرافه هذا بدأ قبل سنة ١٨٦٧ ، السنة التي صدرت فيها اوامر الرائد السير أ. كمبول الذي اعتزل مهام منصب المعتمدية السياسية في بغداد بعد فترة وجيزة من اصدار توجيهاته للأمير بذلك الصدد . وتوضح الكلمات التالية التي ختم بها هذه التوجيهات الثقة الكبيرة التي اولاها الرائد لاقبال الدولة « إعمل ما تعتقد أنه صواب ومناسب ، لأن الثقة وضعت فيك وانت حر في استعمال فطنتك ، وإن أية شكوى تقدم ضدك بدافع العداء ، او النفاق اوالكراهية او التحامل او الانانية البغيضة سوف لا ينظر اليها او يوثق بها » .

ونظراً للميوعة التي كانت سائدة بسبب الصياغة المهلهلة لاتفاقية سنة ١٨٢٥ بخصوص الاهداف المحددة للاموال الموقوفة ، أُخطِر إقبال الدولة خلال زيارته للندن ، ان يكتب الى سكرتارية الدولة في الهند اعتراضاً حول الموضوع فيما يلي ترجمته :

« أعرض عليكم الآن ، ارث سيدتين من حرملك ملك اوض السابق غازي الدين حيدر ، لقد كانت هاتان السيدتان تتقاضيان خلال حياتهما منحة مقدارها ٥,٠٠٠ روبية شهرياً لكل منهما ، وتوفيتا دون اولاد او ورثة ، وقد تركتا وصيتين توصيان فيهما بأن تسلم مخصصاتهما الى المجتهدين في كربلاء والنجف ، ليقوموا بتوزيعها على الفقراء والمحتاجين

وقد نفذ هذا الوضع الموصى به بعد موتهما ، وكان يدفع كل شهر ١٠,٠٠٠ روبية عن طريق المقيمية في بغداد إلى أيدي علماء الدين العرب والايرانيين في النجف وكربلاء ، الذين لم يكونوا على قدر من الأمانة يوفي بالغاية ، ومن هذا يمكن ملاحظة التفصيلات الآتية : اولا — أنه من الصعب تعريف من هو المجتهد الصادق او تمييزه ، واننا لا نرى كشفاً باسماء المجتهدين المعترف بهم ، وأنهم ليسوا كالأساقفه او المطارنة الذين في انجلترا ، والذين لديهم شهادات من الحكومة ، او سلطات عامة تتبعها ، بل أبعد من ذلك ، فان أي محتاج من البلاد العربية ، او ايران تواتيه الفرصة لتنصيب نفسه ، وكل من يلف بعض الياردات من القماش الاسود او الابيض حول رأسه ويحمل عصاً طويلة في يده ، ويطلق لحية كثيفة ويجمع حول نفسه حزمة من البلطجية الفاسقين يسمى مجتهداً ، وليس هناك ما يثبت اجتهاده سراً او علانية سوى لحيته وعصاه وعمامته .

ثانياً — تذهب كل هذه الأموال في غير موضعها ، وتنفق في غير أهدافها ، وغالباً ما تنفق على أغراض غير مقدسة ، ويذهب كل قرش منها إلى أيدي أشخاص أغنياء لا يحتاجون اليها ، وإلى الاوغاد والبلطجية والمتشردين ، او إلى التجار العرب والايرانيين الذين يملكون اراضي

وثروات تغل لهم زراعتها او الاتجار بها دخلا وارباحاً حلالا من كل نوع في حين نجد المواطنين الهنود فقراء ومعظمهم أصلا من اصحاب الاسر الكبيرة المحترمة من نسل امراء ونبلاء ، اتخذوا كربلاء والنجف مسكناً لهم واستوطنوا هناك يمضون حياتهم في فقر وجوع ، ويحرمون من المشاركة في اقتسام هذه الاموال ، ولا يعطون الا النزر اليسير مما لا يستحق الذكر ، بل يقصد منه المحافظة فقط على التظاهر باعانتهم ، والآن أصبحت هذه المبالغ تُعتصر اعتصاراً بالقوة .

ومن الواضح الآن ان العرب والايرانيين ليسوا أصدقاء ، وليسوا رعايا للحكومة الانجليزية مثلما هو الحال بالنسبة للمواطنين الهنود . إنه أمر لا يتفق مع الادراك السليم والعدالة ، كتسمين عدو وتجويع صديق . بل أكثر من ذلك ، إدعاء حق العرب أو الايرانيين في الاموال الهندية ، وماذا يقول المثل ؟ « خير الأرض يصرف عليها » ، وشعب الهند لم يحصد خيراً او نفعاً من العرب والايرانيين ، ولماذا تتدفق المنافع والفوائد من المواطنين في الهند على العرب والايرانيين ؟ ويقول المثل «أعط الناس ما أعطوك » ، وعدا عن كل ذلك فان العرب والايرانيين ، في حين أنهم يتمتعون بمنافع من شعب الهند ، لايشكرونهم، بل على العكس يردون على ذلك بالجحود ، كما سمعت ذلك بأذني مرات ومرات . وبينما تصرف جميع هذه الاموال في الدعارة وأشياء آثمة سخيفة ، تؤدى إلى الآلاف من المنازعات والمشاجرات ، التي اعرفها جيداً ورأيتها بعيني ، وإن المقيمين السياسيين في بغداد سواء من كانوا في الماضي او في الحاضر قد تعرفوا على واقع الحال . وانني أطلب منكم أن تتأكدوا منهم عما جاء في هذه الرسالة حتى ينجلي أي شك في الموضوع وسينكشف الغطاء بهذا الشكل عن حسنات وسيئات هذه المسألة ، وستبدو معروفة بوضوح . وقد تعرف السير هنري رولينسون على هذه الظروف جيداً ، الا أن السير ارنولد كمبول قد خبر الأمر أكثر لانه اضطلع بالأمر تماماً ونقبه . لذا ارجو الاستفسار من هذين الموظفين لان العلم بالشيء خير من الجهل به .

وان مسألة تقصي الحقائق واجبة لأن الاموال تسحب من الهند وتوجه الى اغراض غير شرعية .

وارجو بعدئذ ان اقترح إيقاف صرف هذه الصدقات جميعها في البلاد العربية ، وان تصرف في الهند وخاصة في مقاطعة اوض نفسها حيث إن هذه الاموال في الاصل منها ، وان تنفق على الغرض المقصود هناك ، او أن تخصص للاشخاص الفقراء من العائلة الملكية في اوض ، وبذلك تكون الطلقة قد اصابت الهدف تماماً ، وتكون هذه الحالة مثل ابواب سومنات التي اعيدت الى اماكنها بعد عدة عصور .

واذا كان من المعتقد أنه من الانسب تنفيذ وصية الاشخاص المتوفين سواء أكان صرف هذه الصدقة في البلاد العربية صواباً ام خطأ فيجب عندئذ إيجاد خطة مناسبة تحقق وصية الرجال الذين تركوا هذه الصدقة مع الانتباه الى وجوب صرف الاموال على مشاريع ذات قيمة . إن الخطة الوحيدة هي أن توضع إدارة هذه الصدقة في أيدي المقيم السياسي في بغداد وبهذا فانه سيقوم دائماً بما يتراءى له أنه صواب ومناسب بعد أن يكون قد أجرى الاستفسارات المطلوبة ليعين موزعاً للأحسان يكون موثوقاً به ومحترماً ليترك له مطلق التصرف في تقسيم الهبة وليكون الشخص الذي يقصده أصحاب الاستحقاق . ولندعه يتصرف دون محاباة العرب والايرانيين ، او المواطنين الهنود ، وان لا يظهر أي اعتبار لطول أو عرض لحاهم او عماماتهم اذ ان الاستقامة تقوم على الصفات الباطنية للانسان وليس لكونه ولد من هذه الامة او تلك . ولندع الاموال تعطى جميعها للمواطنين الهنود مع تمييز خاص لاولئك الناس الذين من اوض او لنقسمها الى قسمين ، نترك قسماً منها يعطي للمواطنين الهنود ، والآخر للعرب والايرانيين في حالة ما اذا كانوا أشخاصاً محترمين في عملهم وسلوكهم .

ويمكن في حالة ربط الصدقة كلية تحت إشراف المقيم السياسي في

بغداد انجاز امور ممتازة في خدمة للصالح العام مثل الكليات والاستراحات للمسافرين والمستشفيات لجميع زوار المساجد الآتين من الهند ، وبذلك يخلد ذكرى هذه الاعمال الحسنة في هذه المقاطعات الى الابد . وستخلد ذكرى اولئك الذين أنشأوا هذه الصدقة وتحل بركتها على الحكومة البريطانية . وسيجد الناس الذين قدموا من الهند بيتاً في هذه الانحاء القاصية يمضون فيه وقتهم باطمئنان ، وما دامت هذه المزارات باقية في العالم ، فان تردد المواطنين الهنود عليها سوف لا ينقطع .

ويمكن بالاضافة الى ذلك ، اقتطاع المبالغ البسيطة(١) التي تأخذها الحكومة البريطانية سنة بعد أخرى من المواطنين الهنود . أعني الخمسة شلنات على الرأس الواحد من قيمة هذه الصدقة ، اذ انها من الضخامة بحيث ان الحكومة البريطانية سوف لا تخسر شيئاً من تلك المبالغ التي تجمعها دون حدوث فضائح ، كما ان في ذلك تخفيفاً عن الناس ايضاً . وهكذا يجب ان يكون الاحسان مصدر راحة واطمئنان للجميع ، ويتوقف الشغب الحاصل بسببها ، كما يمكن عمل أي نظام آخر مناسب ، لتوزيع هذه الصدقة ، وذلك بالصرف منها على جنازات الاشخاص الذين يموتون دون خلف .

وفي بداية سنة ١٨٨٦ أحيلت الاقتراحات التي لا تنكر اهميتها واحتوتها مذكرة إقبال الدولة الى السير أ. كمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد ليكتب تقريراً عنها ، وقد قام هذا الموظف بتصحيح الخطأ الذي وقع فيه الامير فيما يتعلق بأصل التركة ، ذاكراً أن المبلغ الذي خصص للتوزيع قد ازداد (باستحقاق موارد جديدة) من ٨,٣٣٣ روبية شهرياً الى ٨,٤٥١ ، ووضح ان الاموال توزع الان على كلا المدينتين المقدستين بواسطة كبير المجتهدين ، ميرزا علي النقيب في كربلاء وسيد علي بحر

(١) يظهر انه يشير هنا الى الرسوم القنصلية على تسجيل الرعايا البريطانيين .

العلوم في النجف يعاونهما عدد من المساعدين . واختار المعتمد السياسي للمكان الاول ١٩ شخصاً ، واختار ٦ للمكان الثاني ، « وإذا حدث اختلاس في الاموال فانني اتوقع ان يكون ذلك قد حدث من قبل اوائل المستلمين » وواصل السير أ . كمبول الذي من المحتمل ان يكون قد استشار إقبال الدولة حول تفصيلات برنامج الاخير عندما رجع الى بغداد .

« ان اختيار المجتهدين يعتمد فقط على التفضيل الشعبي لهم ، الامر الذي يؤدي إلى آراء مختلفة في الغالب كمكائد الشخص نفسه وأطماعه وتضليله وادعائه لرفعة وعلو الشأن في معرفة امور الشريعة او تزمته في الفرائض الدينية . ويجب ان اضيف الى ذلك أن المجتهدين الذين اختيروا للنجف وكربلاء قد تعاقبت عائلاتهم على ذلك لعدة أجيال وان هؤلاء من رعايا تركيا ، الا أنهم من أصل ايراني ، وتمتعوا في نفس الوقت بأعلى شهرة ، وما يزال الاخير منهم يعمل وكيلا لتوزيع الصدقات الآتية من هذه الهبات ، وقد توفي الأول وخلفه مجتهد اختاره نائبه خلال فترة غيابي في انجلترا سنة ١٨٦٠ .

واذا نظرنا الى عملية توزيع الاموال في هذه المسألة ، فان هناك اساساً متيناً للاعتقاد بدقة المعلومات التي كتب عنها الامير فيما يتعلق بتخصيص شيء محدّد لاسعاف زوار هذه المزارات ، كما أنه لا يركن حقاً للمجتهدين ، اذ أنهم يفضلون طبعاً اصدقاءهم وأقرباءهم وأتباعهم . وان أغلب المنتفعين يتمتعون بوسائل عيش مستقلة ، في حين ان النبلاء الهنود وجموع النساك والحجاج من الطبقات كافة يعيشون على الاحسان وفي حالةفقر مدقع .

وانني أعتقد ان شروط الوصية تهب هذه الصدقة الى المجتهدين والهنود المجاورين ، وإنني سأكون مرتاحاً تماماً اذا قمت بتوجيه هذا الامر اذا وقع الاختيار على حيث لن أقتصر على نسبة ما يحتاجه هؤلاء على

الاقل ، ومع ذلك فانني سأتأثر من اتساع العمل ومن المسئولية التي سيجرها هذا التدبير على المعتمدية . وقد اقترح الامير إقبال الدولة أن تخصص الاوقاف بنسب مختلفة ، الى : اولا — الدفع منها لتزويد المحتاجين والمقيمين هناك كمجاورين بمسكن ، وكذلك لاغاثة حاجات الحجاج الفقراء المستعجلة والارامل واليتامى الهنود ، (الذين يجب ان يفضل من بينهم من كانوا مواطنين من اوض) ، كما يدفع منها على النفقات المعتادة لجنازات الاشخاص الذين يتوفون منهم وما شابه ذلك .

ثانياً — إنشاء استراحات ومستشفيات في الاماكن الرئيسية التي يقصد اليها . وأخيراً يجب أن توفر الوسائل المناسبة لانشاء مدارس ودور ايتام للاطفال الهنود . واقترح ان يكون هناك نظام لتنفيذ هذه الخطط ، وذلك بتأليف لجنة من الهنود الملائمين لهذا العمل المقيمين هناك ، وان يشرفوا على توزيع الاموال من الآن ، كما يجب أن تودع هذه الأموال لدى زاوية المجتهدين الهنود ، وان يوضع الجميع بدون تحفظ على الاطلاق تحت ادارة المقيم السياسي وسيحمل هذا الوضع ذلك الموظف على أية حال اعباءً اضافية شاقة ومتعددة وذلك لاعتبارات أخرى . وحتى يكون العمل المقترح هذا فعالا ، ارجو تعيين مساعد لائق (بعقد او بغير عقد) لادارة هذه المشاريع الخيرية موضوع البحث ، على ان يكون راتبه من هذه الصدقة بقدر مناسب ، وبشكل شرعي ، وقد اعترف الامير أن هذا الاسلوب مناسب .

إن الاعتراض الوحيد الذي يساورني ، هو المخاطرة باستفزاز مشاعر السلطات الاقليمية التركية ، وخاصة استفزاز مأمور من طراز نامق باشا ، ولكن خبرة ١٥ عاماً لم تبرز مثل هذه السابقة أو اللاحقة ، بالنسبة للمتاعب والمشكلات ، ما دام هذا الامر تحت القيادة المباشرة لموظف بريطاني مسئول حيث لا خوف من مثل هذه النتيجة ، في حين يمكن إقناع الباب العالي بالسلوك الحسن غير الضار بالترتيبات الجديدة » .

وقد تلاقت وجهة نظر الحكومة في الهند مع وجهة نظر المعتمد السياسي في بغداد ، في اعتبار مسألة نقل الاستفادة من الوصية من العراق التركي ، الى الهند ، خارجة تماماً عن نطاق الموضوع ، الا أنها لم تكن قادرة على تطبيق توصياته بأن نظام التوزيع يجب أن يعدل . وجاء في كتابها الموجه الى سكرتارية الدولة للهند حول الموضوع ، والمؤرخ في ٧ أغسطس سنة ١٨٦٧ ما يلي :

« أما اذا أساء رجال الدين استعمال الاموال ، فان الخطأ يقع عليهم ، وعلى عدم تبصر غازي الدين حيدر ، المتوفي ، وإن الحكومة البريطانية لا تتحمل على الاطلاق أية مسئولية في الموضوع ، وأن غازي الدين حيدر رعاية منه لسعادته الروحية فقط وليس للسعادة الدنيوية للحجاج أو أي أحد آخر ، تعاقد مع الحكومة البريطانية ، لاستثمار سندات حكومية معينة بشكل أبدي كوقف على مزارات الشيعة في كربلاء ، والنجف . وقد اشار الى « المجتهدين المجاورين لهذين المكانين » على أنهم الاشخاص المعروفون بالمجتهدين المجاورين لكربلاء والنجف لذلك فاننا نعتبر حكومة الهند مقيدة بالدفع لهذه الفئة في كلا المكانين ، ولا تستطيع تقييد او تحوير هذه الطريقة في الدفع دون خيانة لأمانتها .

وان التسهيلات الوحيدة التي يمكننا السماح بها في رأينا ، هي تلك التي تحمل في طياتها ما يتلاءم مع فقرات العقد الواضحة ، المتعلقة بسعادة البشرية العامة ، والمحافظة على السلام بين الشعوب . وإن حكومة الهند بموجب ترتيبات ينفذها الآن السير هنري رولينسون لم تف فقط بتعهداتها الخاصة التي ارتبطت بها مع الملك غازي الدين حيدر ، ولكنها أيضاً أرضت تعهداتها السياسية العامة تجاه الامم الحليفة عندما اوقف توزيع الهبة ، لمنع متعصبي الشيعة من بذر الشقاق بين ايران وتركيا .

وحتى تظهر لنا هذه الترتيبات مطابقة لاسس العدالة والواجب ،

فمن الضروري تنفيذها بحزم . وليس من المرغوب فيه على الاطلاق فتح أي نقاش حولها وذلك لاسباب عديدة لا ضرورة للفت الانتباه اليها .

كما ان هناك وجهات نظر ثانوية أخرى تحتم عند الاخذ بها ترك الامور على ما هي عليه ، اما اذا حملت اقتراحات الامير اقبال الدولة وتوصيات السير أ. كمبول محمل التنفيذ فان الحكومة البريطانية تكون قد القت بنفسها دون شك للترويج لمصالح الديانة الاسلامية بين المواطنين الهنود ، ذلك السلوك الذي يتعارض بشكل مباشر مع التدابير الجديدة كلها ، كما يحتمل ان يشجع هجرة رعاياها الى العراق التركي ولا يمكن اعتبار هذه السياسة سياسة مناسبة .

وقد اعترفت حكومة الهند كما اشار السير أ .. كمبول الى ان عبارة « الاشخاص الذين يقومون عليها » الواردة في الترجمة الانجليزية لاتفاقية سنة ١٨٢٥ كما نقلها اللورد امهرست ، كانت على الاقل(١) مقحمة اقحاماً ، وللأسف لم يؤد التحقيق في هذه النقطة ، ولا التحقيق لاكتشاف جزء الاتفاقية الذي صدق عليه ملك اوض بخاتمه أية نتيجة . وبدل استنتاج هلهلة ترجمة الاتفاقية واكتشاف زج كلمة المجاورين في القضية خطأ ، فانها حذفت الفقرة التي تقضي بأن يوزع المجتهدون المتسلمون الاموال على « الاشخاص المستحقين » . وقد توصلت الحكومة الهندية الى النتائج المدونة أعلاه ، واستشهدت قياساً على ذلك بفقرة من الوقف الخاص الذي أنشأه الملك غازي الدين حيدر في لكنهو ، « لامام منبر النجف الاشرف » لتأييد وجهة نظرها في الموضوع .

---

(١) كانت حكومة الهند فى هذا الوقت تفكر فى أن حاشية الاتفاقية ليست بدون مغزى ، الا أن مثل وجهة النظر هذه لم تعد قوية منذ أن عرفت العبارة الايرانية التى ترجمت الى شبه جملة انجليزية لتوضع بين قوسين ، والتى كانت هى نفسها خطأ فى نسخ كلمتين ايرانيتين لهما معنيان خاصان .

وقد وافقت سكرتارية الدولة للهند في نوفمبر سنة ١٨٦٧ على استنتاجات الحكومة العامة مع ملاحظة كما يلي :—

بالاشارة الى فقرات صلك اتفاقية سنة ١٨٢٥ ، فانه ليس من المحتم على الحكومة البريطانية بأن تفعل أكثر من دفع النقود بانتظام الى المتسلمين الذين عينتهم الوصية أي الكاهن(١) الكبير المكلف بالمزارات . وإن مثل هذه الدفعة لكبيرة ضخمة ، بحيث إنه ليس في استطاعة الحكومة البريطانية تحمل الاشراف على منتهى توزيع نقودها التي يقوم الكاهن بتوزيعها بين النساك الذين ربما كانوا مقيمين في أماكن الزيارة المتعلقة بالقضية ، او يترددون عليها .

الشكاوى المتعلقة بادارة الوصية ١٨٧٥ — ١٨٧٦ :

وأعلن سنة ١٨٧٥ عدد من المقيمين في مدينة النجف عدم رضاهم عن توزيع السيد علي . وكان هؤلاء ينتمون بشكل رئيسي الى عدة مناصب مذهبية ودينية وقد زعموا أن هذا المجتهد الذي ليس الا واسطة لنقل هذه الاموال يتصرف بها وكأنها مخصصة لنفسه ولاقاربه ، وطلبوا عزله لمصلحة مرشح جديد . وفي الحقيقة لم تكن هذه الشكوى التي قدمت الاولى من نوعها ، اذ ان احتجاجات أخرى من نوع مشابه توالى تقديمها لمدة عشرين سنة . وقد استدعى المعتمد السياسي البريطاني السيد علي الى بغداد ، حيث وضعه مجابهةً أمام متهميه ، ولكن الرائد نكسون حين أنب المجتهد ونصحه بأن يجعل عملية التوزيع في المستقبل علنية ، اعتبر أن اوامر الحكومة سنة ١٨٦٧ ، فيما يتعلق بوصية اوض لا تجيز لها تدخلا أكثر في الموضوع . أما الفرقاء المتظلمون فقد رفعوا التماساً الى حكومة بومباي عن طريق صاحب العظمة الاغا خان ، وأبلغ الرائد نيكسون تلك الحكومة بالحقائق ، ووجهات نظره فيما يختص باستحالة التدخل .

---

(١) ان حقائق قضية وصية أوض أصبحت معروفة الآن بشكل احسن ، وربما كان من غير الضروري أن نلاحظ هنا أن المجتهدين لم يكونوا وما كانوا هم المكلفين بالمزارات .

مصالح الدول الأوربية الكبرى غير بريطانيا فى العراق التركى من ١٨٦١ الى ١٨٧٦

المشروع الفرنسي للملاحة التجارية في دجلة :

يبدو أن المرجع الوحيد الذي عثر عليه عن النشاط غير البريطاني في العراق التركي خلال هذه الفترة هو ما جاء في الكتاب التالي الذي ارسله المعتمد السياسي البريطاني في بغداد سنة ١٨٦٤ الى السفير البريطاني في استانبول متعلقاً بما اثارته السلطات التركية من عقبات أمام زيادة عدد السفن التجارية البريطانية على دجلة الذي جاء فيه ما يلي :

أنتهز هذه الفرصة لاذكر لفخامتكم أن شركة فرنسية تقدمت في الفترة الماضية بطلب للملاحة في دجلة بسفن تحمل العلم الوطني . وفي حين أن نامق باشا يفترض عدم وجود حد يقيد عدد المراكب الانجليزية ، الا أن فخامته يبدو ميالا لتشجيع مثل هذه المضاربة ، ولكن فخامته اعترف في النهاية نظراً لاستياء الاطراف المعنية أن الامتياز الممنوح لحكومة صاحبة الجلالة في كل من أصله وطبيعته ، امتياز استثنائي لا يمكن ان تتطاول عليه أية امة أخرى . وكان رد الجانب الفرنسي على هذه الحجة أنه مهما كانت شرعية حالة الاستثناء الممنوحة لمراكب حكومة دولة أجنبية فانه لا يمكن توسيع الاستثناء الى المراكب التجارية لتلك الدولة دون التداول في حق عام بموجب عبارة «الامة الاكثر تفضيلا » وعملا بوجهة النظر هذه من القضية رفعت المسألة الى استانبول لتبت فيها.

وعلى أية حال فانه لم يسمع أي شيء أكثر من ذلك عن المشروع الفرنسي المقترح المتعلق بالموضوع .

عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ (١)

إن ايراد خلاصة موجزة لتاريخ تركيا العام خلال فترة حكم عبدالحميد الثاني الذي كان أخاً للسلطان السابق مراد والذي نودي به سلطاناً في أعقاب هذا الامير في ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٦ سوف يجعل صورة الشئون في العراق التركي خلال هذه الفترة التي نحن بصددها أكثر وضوحاً .

عندما اعتلى عبد الحميد العرش كان هناك اضطراب في مقاطعات البلقان واقترحت مشروعات للاصلاح منها الحكم الذاتي كعلاج للاضطراب ، ولكن الحاكم الجديد عارض ذلك في حين كانت روسيا تعد نفسها لعمل حاسم لمصلحة القوميات المسيحية في تركيا . وفي نهاية سنة ١٨٧٦ أعلن السلطان فجأة منح تركيا دستوراً متحرراً يشمل الامبراطورية كافة ، ورفض الباب العالي ان ينفذ المقترحات التي قدمها المؤتمر الدولي المنعقد في استانبول حول أفضل شكل للحكم في المقاطعات الاوروبية من تركيا . ولم ترض روسيا عن الصور الغامضة التي حواها الدستور الجديد لتحسين الادارة العامة وأعلنت الحرب على تركيا في ٢٤

---

(١) من بين المصادر الرسمية التي يمكن ذكرها عن تاريخ العراق التركى فى هذه الفترة مختصر أحوال بلاد العرب التركية من سنة ١٨٠١ ـ ١٩٠٥ للمستر ج٠أ٠ سالدنها الذى طبع سنة ١٩٠٥ و موجز علاقات الحكومة البريطانية مع قبائل وشيوخ عربستان سنة ١٩٠٢ للملازم أ٠ت٠ ويلسون ٠ أما المصادر غير الرسمية فهي عبر « آسيا التركية » للسيد جي٠ جراى سنة ١٨٧٨ و بدو الفرات للسيدة آن بلنت سنة ١٨٧٩ و والحج الى نجد وكتاب السيد ميكون حامينا الجديد ـ تركيا فى آسيا سنة ١٨٧٩ وكتاب القائد ف٠ل٠ كميرون طريقنا الرئيسية فى المستقبل الى الهند سنة ١٨٨٠ وكتـــاب مدام جين ديفلوى من باريس الىقلدية عبر السويس سنة ١٨٨٧ ٠هذا وبالاشارة الى كتابى السير و٠ ويلكوكس فيما يتعلق بمسائل الرى والمياه عامة فيمكن الرجوع اليهما وهما تجديد كلدانيا سنة ١٩٠٣ و الرى فى بلاد ما بين النهرين سنة ١٩١١ ٠

إبريل سنة ١٨٧٧ بسبب قضية المقاطعات الاوروبية . وقد اسيء الى سمعة بريطانيا بسبب فظائع تركيا الجديدة في بلغاريا وبسبب فشل تركيا في مواجهة التزاماتها المالية منذ سنة ١٨٧٥ ، ولذا راعت الحياد التام وتابعت الجيوش الروسية غزو الارض التركية وهزمت الجيش التركي الوحيد في البلقان الذي أبدى مقاومة شديدة في هذه الحرب ، وعندها عقدت هدنة في ٣١ يناير سنة ١٨٧٨ في أدرنه ووقع في ٣ مارس على معاهدة للسلم بين تركيا وروسيا في سان استيفانو . وكانت شروط الاتفاقية الرئيسية هي فصل مقاطعات رومانيا وصربيا والجبل الاسود فصلا تاماً عن الامبراطورية العثمانية وخلق حكم ذاتي لبلغاريا التي بقيت تابعة لتركيا ولكن مع توسيعها بحيث تمتد من البحر الاسود إلى بحر إيجه ودفع غرامة حربية .

وتبع ذلك فترة عصيبة بقي خلالها الجيش الروسي معسكراً خارج استانبول في حين أعلنت بعض الدول عن عدم رضاها عن شروط المعاهدة لمحاباتها الشديدة لروسيا ، وارسل أسطول بريطاني الى البسفور واستدعيت القوات الاحتياطية في المملكة المتحدة . وبعد مدة وافقت روسيا تحت تاثير جزئي من تخوفها من انقضاض النمسا على خطوط مواصلات جناح جيشها على إعادة النظر في معاهدة سان استيفانو . وكانت النتيجة انعقاد اجتماع دولي في برلين في ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ، وفي غضون ذلك وفي ٤ يونيه ، ابرم اتفاق بين بريطانيا وتركيا تعهدت الاولى بموجبه وفقاً للظروف بالدفاع عن الممتلكات الآسيوية للأخيرة ، في مقابل ذلك تتسلم بريطانيا وفقاً للظروف أيضاً ، ملكية جزيرة قبرص .

أما معاهدة برلين التي وقعت في ١٣ يونيه سنة ١٨٧٨ والتي كانت نتيجة للمؤتمر الذي عقد فيها ، فقد عدلت بموجبها شروط معاهدة سان استيفانو لصالح تركيا . وحصلت رومانيا وصربيا والجبل الاسود على الاستقلال . وخصص لروسيا تعويضات عن الاضرار الحربية مقدارها

٣٠٠٠ مليون روبل لكن الاستقلال الجديد والتبعية التي قررت لبلغاريا اقتصرت على شمال البلقان ، وأصبحت الآن أكثر المقاطعات الجنوبية ، التي كانت بموجب معاهدة سان استيفانو ضمن بلغاريا ذات الحكم الذاتي المنفصل ، ولايةً تابعةً تحت اسم « روملي الشرقية » .

ويبدو ان بعض اتصالات قد حدثت سنة ١٨٧٧ بين سلطان تركيا وامير أفغانستان . كما يظهر ان الملك الاول قد استغاث بالأخير لمساعدته ضد روسيا ، وعرض عليه نصيحة بالتغاضي عن احتلال حكومة الهند لمقاطعة كويته وان ينمي علاقات حسنة مع بريطانيا . وقد أوضح له الامير أنه مضطر لان يرد عليه بأنه ليس باستطاعته تقديم أية مساعدة ، وانه يثير نوعاً من السخرية أن يشير السلطان إلى مساعدة الحكومة البريطانية التي هو في حاجة اليها .

وأصبح دستور سنة ١٨٧٦ التركي عقيماً فلم يلبث أن ألغي ، وحل البرلمان الذي انعقد بموجبه ، ونفي الواضع الرئيسي للدستور ، مدحت باشا والي بغداد السابق ، من العاصمة ، وبقيت نصوص معاهدة برلين أيضاً حول تحسين الادارة التركية دون جدوى ، وانهمك المستشارون العسكريون والماليون الالمان في تنظيم الجندرمه كما أنهم أتوا بموظفين بريطانيين لاعادة تنظيم هذه القوة الا أنه لم يلاحظ أي تحسن حقيقي للاحوال السائدة .

وكانت الشئون المصرية قد احتلت مكاناً بارزاً في أحداث السنوات من ١٨٧٩—١٨٨٢ حيث شملت خلع الخديوي اسماعيل وإقامة حكم انجلو—فرنسي مشترك موقت في مصر وقيام ثورة عرابي باشا ، واحتلال بريطانيا لمصر . كل ذلك لم يؤثر كثيراً على الحياة السياسية في الامبراطورية العثمانية وكان أكثر أهمية لتركيا إقامة دائرة الدين العام سنة ١٨٨١ تحت إشراف دولي وهي التي أقامت علاقات على أساس متين مع أصحاب الديون في الخارج وكذلك الثورة البيضاء في «مدينة فيليب» التي أدت الى اندماج الروملي الشرقي في بلغاريا .

ومنذ سنة ١٨٩٠ فصاعداً أصبحت تركيا فريسة لمتاعب كانت في معظمها ذات طابع شبه داخلي وشبه خارجي .

وكانت كريت في اضطراب وأدت شئونها الى قيام حرب بين تركيا واليونان سنة ١٨٩٧ انتصرت تركيا فيها بسهولة وحصلت على تعديل الحدود بين الدولتين عدا عن تعويض عن الخسائر الحربية مقداره ٤ مليون جنيه بينما حرم رعايا اليونان من الامتيازات التي كانوا حتى ذلك الوقت يتمتعون بها في تركيا خارج إقليمهم .

وفي سنة ١٨٩٨ عينت اربع دول ، كانت تتخذ من كريت محطة لها ، الامير اليوناني جورج ليحكم الجزيرة كمفوض عام .

وفي خريف سنة ١٨٩٤ قمعت الثورة الارمنية(١) بقسوة متناهية واقترحت بريطانيا مشروعاً لتسوية القضية الارمنية اما روسيا وفرنسا فقد فزعتا من المذابح الواسعة الانتشار التي دبرت للأرمن في آسيا الصغرى سنة ١٨٩٥ ، والتي قدر عدد القتلى فيها بمئتي الف ارمني . وقامت مذبحة في استانبول سنة ١٨٩٦ كان بالامكان السيطرة عليها قتل فيها ٣٠٠٠ ارمني .

كما كانت علاقات الحكومة التركية مع رعاياها المسلمين أيضاً في عدة أماكن غير حسنة وبعد سنة ١٨٩٢ تكرر العصيان في اليمن واستمر الاضطراب في البانيا .

وبحلول سنة ١٩٠٣ أصبح على النمسا وروسيا ان تختارا بحكم الضرورة مشروعاً مشتركاً للاصلاحات ولكن وجد عند تطبيقه أنه عديم التأثير .

كما كان هناك من حين لآخر احتكاك أيضاً بين تركيا والدول الاجنبية وفي سنة ١٩٠١ كان لا بد لفرنسا من احتلال قلعة متلين حتى

---

(١) بدات المسالة الارمنية تاخذ شكلها سنة ١٨٧٨ وقد حتم البند ٦١ من معاهدة برلين على الباب العالى تنفيذ الاصـــلاحات فى المقاطعات الارمنية لحماية الارمن من الشركس والاكراد ، ورفع تقرير دورى عن النجاح الذى يحقق فى هذا المضمار الى الدول الكبرى .

تحصل على تسوية لمطالب بعض رعاياها . وتكررت الصعوبات من بريطانيا في سنتي ١٩٠١–١٩٠٢ بشأن الاراضي التي تلي عدن ، وفي سنة ١٩٠٦ فيما يختص بالحدود المصرية . وكان البلد الاجنبي الوحيد الذي بقي محتفظاً بعلاقات طيبة مع تركيا هو المانيا التي احرزت نفوذاً بارزاً في استانبول ولم تهتم على العكس بتركيا في المسألة الارمنية .

وفي نهاية الفترة كان حزب «تركيا الفتاة» في طريق التكوين وكان هذا الحزب يهدف الى قلب نظام الحكم واستطاع فعلا في آخر الفترة من ان يخلع عبد الحميد من الحكم .

أما سلوك عبد الحميد كحاكم(١) فقد وصف سنة ١٨٧٨ بما يأتي :

إن عاداته غاية في البساطة ولم يرتكب أي أسراف . اما اهتمامه بأمور الحكومة فانه لا يفتر حتى إنه عصبي في قلقه للتعرف على كل شيء حتى التفصيلات التي قد يكون من الأفضل تركها الى مساعديه الاكفياء . ولم يترك لوزرائه فرصة للراحة فبعد أن يكونوا مجتمعين معه معظم ساعات النهار يرسل اليهم ثانية في الليل ويعيد النظر في بحث الامور التي نوقشت وهو في الحقيقة قلما ينتابه التبرم والهم ولكن بالتأكيد دون اهمال او تفريط لمصالح الدولة . وكانت نواياه طيبة ورغبته في عمل ما هو حق وافضل للامبراطورية تبلغ حداً كبيراً ولكن عدم تمرسه في الشئون العامة اثر عليه تأثيراً سيئاً . وكان هذا هو السبب الحقيقي لتردده الذي كان في كثير من الاحيان واضحاً ومؤلماً . ولم يكن متأكداً على الاطلاق من المقياس الذي أخذ به لتصريف الامور من أنه ليس خاطئاً بعد كل ذلك . حتى كان من المحتمل الغاء أمر حال الشروع فيه .

وقد اتصف عصر عبد الحميد باستمرار المثابرة في الاهتمام بالأعمال الرسمية ولكن عندما استبدل بعد مدة قصيرة جهله بالمعرفة ونمو التجربة

---

(١) عبر آسيا التركية المجلد الثاني ص ٣١٠ .

أصبح مميزاً بدهاء دبلوماسيته وأساليبه الخالية من الشفقة التي كانت تعتمد على التجسس والمراقبة السرية .

ومن ملامح بداية عصر عبد الحميد ظهور طبقة جديدة من رجال الادارة المدنيين والعسكريين الاتراك ، من غير الذين أخذوها بالوراثة في تركيا العامة . وينتمي إلى هذه الطبقة الجديدة عثمان باشا الذي دافع عن البلقان وغازي مختار باشا أكثر القادة الاتراك نجاحاً بعد عثمان باشا في الحرب الروسية وعدد من وزراء الدولة المدنيين في تلك الحقبة . وهذه النجوم التي لمعت وسرعان ما اختفت حلت مكان معظم الطبقة المختارة من الباشوات ذوي الانساب الذين كانوا يتمتعون في عصر السلاطين السابقين باحتكار السلطة الفعلية . ويمكن ملاحظة ميزة أخرى في هذه الطبقة الجديدة من رجال الدولة وهي أنهم أكثر من غيرهم تضجراً من التوجيه الاجنبي والقيادة الاجنبية كما يتضح ذلك من النصائح والبلاغات الاجنبية .

وربما كان اكثر العيوب وضوحاً في ادارة البلاد عدم كفاءة موظفيها المدنيين من سائر الرتب وفي جميع الفروع . هذا ما كان عليه الحال خصوصاً في بداية الفترة ، وليس بالامكان القول إن أية من التحسينات المناسبة قد أخذ مكانه إلى نهاية الشوط وان الخدمات المدنية ، هذا اذا كان بالإمكان تكريمها باسم خدمات ، كانت مهملة أكثر من النواحي العسكرية . وكان التعيين فيها يتم عن طريق المحسوبية والرشوة . أما الكفاءة والخبرة المكتسبة فلم يكونا معترفاً بهما ، كما لم يكن هناك استقرار في سلك الوظائف . وكان التطلع الى نهب الاموال عن طريق الوظيفة قاعدة أكثر منه استثناءاً .

ملامح العراق التركي في عصر عبد الحميد
١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

شهد عصر عبد الحميد نمو سلطة المجالس المحلية التي كان بعض أعضائها ينتخبون انتخاباً حتى أصبحت مصدر دعم لكل الجهاز التنفيذي من الوالي الى المدير ، وبذلك أصبحت هذه المجالس في الحكم أكبر من كونها مجرد مجالس اسمية . وكانت الجاليات اليهودية والمسيحية ممثلة في بعض هيئات هذه المجالس وقد أمكن التوصل الى نتائج حسنة نوعاً ما من إشراك هؤلاء العناصر المسلمة ذات الاغلبية في بحث إنجاز الامور ، إلا أنه تبين أن المجالس بينما توفر بعض الحماية من سيئات أشرار الموظفين كانت قابلة لاعاقة أعمال النوع الافضل منهم ، ويزعم بأن إيجاد هذه المجالس أدى الى زيادة رقعة الرشوة المتفشية والفساد ، والواقع إن المجالس كانت بحاجة الى روح جماعية أكثر ومستوى خلقي ومدني أعلى مما كان متوافراً في الناس لكي تصبح مؤسسات نافعة حق النفع ، ومع ذلك فهي لم تكن دون بعض الفوائد في مجال تدريب الناس على حكم أنفسهم بانفسهم .

ويبدو أن العراق التركي في سنة ١٨٧٨ شهد قدراً لا بأس به من حرية القول والرأي في المسائل العامة اذ لم يكن قد شكل بعد نظام الجاسوسية في الاقليم . وكانت الشخصيات الرسمية والاجراءات تنتقد علناً ودون تحرج ، وكان النائب الذي مثل بغداد في اول برلمان تركي واحداً من أكثر السياسيين تقدمية في تلك الايام وغير موثوق به من قبل حزب الاتحاد في استانبول . ومن هذه الناحية ربما تحقق من الرجعية أكبر مما حصل من التقدمية بالانتشار التدريجي لمبادىء عبد الحميد واساليب حكومته .

أثر الحرب الروسية سنة ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨
فى العراق التركى

كان الاثر الرئيسي للحرب الروسية التركية على العراق التركي أنها جردت الاقليم تجريداً تاماً من حاميته العسكرية ، ومن الجندرمة وهم الشرطة الحقيقية الوحيدة . وقد بذلت السلطات التركية طاقة كبيرة في حشد الجنود لخدمة العلم حتى إنك كنت ترى جماعات من الرجال على الطرق الريفية وقد أخذت للخدمة العسكرية يسيرون في القيود وتحت الحراسة إلى أقرب مراكز للقرعة . ولم تكن نتيجة ابعاد الجيوش وقوع فوضى عامة كما كان يخشى ، وان تكن المشاحنات القبلية وقطع الطرق قد تفاقمت أكثر من العادة، غير ان الشعور بضعف الامبراطورية العثمانية واهتزازها كان متفشياً تفشياً واسعاً أفسح المجال لظهور مخاوف مبالغ فيها بسبب الفوضى المطلقة .

أما صافي نتيجة الحرب على التجارة الخارجية في العراق التركي فمن الصعب تقديرها ، ومما لا شك فيه ان الثقة وقوة الشراء لرعايا تركيا قد انخفضتا وراجت من ناحية أخرى التجارة العابرة بين العراق التركي وايران بسبب عرقلة التجارة بين البلد الاخير وروسيا .

ويبدو ان المسافرين الاجانب قد وجدوا الناس في الاقليم سواء أكانوا من رجال القبائل العربية أم من رجال الاتراك الرسميين على اتصال أكثر من ذي قبل في الاوقات العادية . وفي سنة ١٨٧٨ كان المسافرون الانجليز يعاملون معاملة ودية على الرغم من الانطباع المحلي الشامل بأن تركيا قد أجبرت على تحالف دفاعي هجومي مع روسيا ومن الممكن أن تجبر قريباً على الدخول في عداء مع بريطانيا .

حالة العراق التركي العامة ١٨٧٨

أحوال الارياف :

كان العراق التركي في اولى سنوات عصر عبدالحميد ما يزال إقليماً مقفراً غير متحضر على قدر ما هو عليه وقت تأليف هذا الكتاب وربما جاز ان يضرب مثلا على ذلك بأن أسود العراق التي انقرضت الآن كانت آنذاك ما تزال باقية .

بل وحتى في سنة متأخرة مثل سنة ١٨٧٤ قتل(١) أسد ولبوتان أو ثلاث لبوات من على ظهر سفينة من السفن النهرية البريطانية التي كانت تمخر عباب دجلة . على ان السلطات التركية على أية حال حققت بعض التقدم في تهدئة واستقرار الارياف وقد أجملت الكلمات الآتية الحسنة التبصر الوضع في سنة ١٨٧٨ بهذا الخصوص فيما يلي :

ليس عندي عطف على الاتراك في بلاد العرب وما زلت أقل تعاطفاً مع ادارتهم هناك ، اذ أنها فاسدة تماماً ، ولكنني لا أعتقد أن نظريتهم عن الحكومة هناك نظرية فاسدة أو أن حمايتهم للقبائل المسالمة وكبحهم جماح النزاعة منها للحرب ، او تشجيعهم لزراعة الارض ، او مستوى الامن الذي حققوه على الطرق الرئيسية او الاحتلال العسكري للقرى والتحالف مع رؤساء البدو والمغريات التي تقدم لهم حتى يغروهم بالقيام بعمل الشرطة في الصحراء ، لم تكن كلها في وضع حسن شبيه بما في

---

(١) كان الكابتن كلمنتس الذى اصبح فيما بعد قائدا للسفينة بلوس لينش مشتركا في هذه المغامرة وقد وجد هذه الحيوانات على قطعة من الارض عزلتها الفيضانات في جزء من النهر حيث لا يوجد فيها حرج ، وقفزت احدى هذه اللبوات في الماء وقتلت عندما كانت تحاول الصعود الى ظهر السفينة اما الاسد واللبوة فقد قتلا بالقرب من دير الزور على نهر الفرات فى نهاية سنة ١٨٧٧ . من كتاب الليدى آن بلنت بدو الفرات المجلد الثانى صفحة ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

اوروبا وانما فشل الاتراك في الناحية العملية وربما لاسباب تستعصي على الحلول لكنهم لم يفشلوا فيها تماماً ، ومن وجهة النظر العسكرية يحق للباشوات أن يفخروا وهم صادقون الى حد ما بأنه اذا ما قورن العراق بحاله قبل عشرين سنة فانه لا توجد بلاد خطت خطوات نحو المدينة أسرع منها وان قوة القبائل البدوية في هذه الفترة قد شكمت خلالها تماماً ان لم تكن قد تحطمت . ويمكن الادراك تماماً بأنه خلال عشرين سنة أخرى بنفس معدل السرعة فان قبيلة عنيزة ستكون قد اختفت من الصحراء السورية العليا ، وان شمر ستكون قد تحولت الى حياة الاستقرار في بلاد الرافدين ، وفي اليوم الذي سيزرع فيه وادي الفرات المكون من الطمي بكامله ، وينقطع اقتراب البدو من النهر صيفاً فان من هم بدو حقيقيون منهم يجب أن يتراجعوا إلى نجد من حيث جاءوا او يهجروا حياتهم المستقلة .

ولا ريب في أن تفاؤل الاتراك له ما يبرره اذا كانوا يستندون الى هذه العوامل أما أنا شخصياً فانني لا اومن ببعث تركيا او حتى بالمحافظة على قوتها العسكرية لمدة أطول من الزمن .

أحوال المـــدن :

وربما كانت أكثر الملامح لفتاً للانتباه في المدن في ذلك الوقت الحركة المفاجئة تجاه التعليم الحديث بين أفراد الجالية اليهودية الكبيرة الاصلية التي في بغداد ممن يتحدثون بالعربية . وعندما أنشأ اتحاد الجامعة العبرية في باريس مدرسة يهودية هناك في سنة ١٨٦٤ قابلتها العائلات اليهودية الشديدة المحافظة على التقاليد القديمة في بادى الامر بالشكوك ولكنها سرعان ما نجحت في الفترة الاخيرة . وبحلول سنة ١٨٧٨ عندما أصبح السيد جارات مديراً لها ، وهو مواطن من بغداد تعلم في باريس ، أصبح بالمدرسة ١٧٢ تلميذاً ، واصبح التعليم فيها ممتازاً كما أصبحت مناهج التدريس تشمل اللغة الانجليزية والفرنسية ، وبعد سنة ١٨٧٨ كان الاقبال عليها ما يزال مستمراً وباضطراد .

التنظيم الاداري في العراق التركي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

الاقسام الادارية للاقليم :

ربما(١) كانت الاقسام الادارية لاقليم بلاد العرب التركية كما يلي :

كانت هناك ولايتان هما ولاية بغداد وولاية البصرة ، وكانت الاولى تشمل متصرفيات الموصل وكركوك (التي كانت تعرف باسم شهرزور) والسليمانية عدا قائمقاميات الكاظمية والديلم والعانة وسامراء وخراسان وخانقين ومندلي والعزيزية ، وكانت الاخيرة منها تشكل من رآسة ادارية مقسمة الى نواح تشمل مديرية الفاو وقائمقامية القرنة ومتصرفيات الحلة (وتشمل كربلاء والنجف حتى العمارة) والمنتفك والاحساء ، وكان شيخ المنتفك متصرفاً للمتصرفية المسماة باسم قبيلته .

انشاء ولاية الموصل :

وفي بداية سنة ١٨٧٩ فصلت الاقسام الشمالية من ولاية بغداد عن بقية الولاية واقيم منها ولاية منفصلة سميت ولاية الموصل واسفر ذلك عن تقلص حجم ولاية بغداد كثيراً وانحسار أهميتها .

ضم ولاية بغداد والبصرة وانفصالهما ١٨٨٠–١٨٨٦ :

وفي ربيع سنة ١٨٨٠ دمجت ولايتا بغداد والبصرة في ولاية واحدة مركزها بغداد، وكان هذا بمعنى آخر عودة الى النظام الذي كان سائداً قبل سنة ١٨٧٥ الا أنه لم يستمر طويلا. ففي ربيع سنة ١٨٨٤ اعيد تأسيس ولايتين منفصلتين في كل من بغداد والبصرة وسوف نرى أكثر من ذلك أن النفوذ البريطاني كان يعمل في سنة ١٨٨١على عدم تشجيع تفتيت

---

(١) راجع المجلد الاول من كتاب السيد جراى « عبر آسيا التركية » ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ ويبدو ان تقديره معرض للشك فيما يتعلق بتبعية كربلاء والنجف لولاية البصرة الامر الذى يعتبر غاية فى الغرابة .

نظام الولاية الضخمة لصعوبة ادارتها . وعندما أعيد للبصرة وضعها كولاية سنة ١٨٨٤ استبعد منها النجف وكربلاء (هذا اذا كان لم يستبعد في كل وقت) وظهرت العمارة في هذه الولاية كمتصرفية بدلا من قائمقامية كعهدها في السابق ، وفي نهاية سنة ١٨٨٦ حدث فصل جديد بين ولاية بغداد والبصرة ، مما يدل على أن عهداً من ضم الولايتين قد سبق فصلهما بالطبع .

فساد الادارة التركية وعيوبها الاخرى :

وكان الفساد متفشياً جداً في الادارة كما تدل على ذلك المقتبسات التالية(١) التي تشير الى الاحوال في سنة ١٨٧٨ :

« الا أن هناك استثناءات على القاعدة مشرفة بين أعلى الرسميين الاتراك . ومن الامثلة الكثيرة التي تشرح العادات التي تسود طبقة الرسميين والتي علمت عنها بينما كنت في بغداد أذكر واحدة فهناك حاكم معين لاحدى المقاطعات في الاقليم له دار كبيرة لكثرة من عنده من الحريم وفي اسطبله سبعة رؤوس من الخيل وعنده خدم كثيرون ، ولما كان راتبه الشهري ١٥ ليرة تركية فقط ، وليست له ثروة خاصة فان أصدقاءه كانوايستغربون كثيراً كيف كان ينفق ذلك الانفاق وكيف يستضيف شيوخ العرب فيكرمهم اوسع الكرم ، ومن اين يقدم الهدايا النفيسة لذوي النفوذ في بغداد دون ان يظهر عليه أبداً أنه في حاجة الى النقود . إلا أن حجر الفلاسفة الذي يصنعه لم يكن غامضاً على الذين دخلوا في وسطه المباشر فما كان يُخفي عنهم حقيقته . وقد اخبرني ثلاثة من مدراء دار جمارك بغداد الذين تقاعدوا على المعاش بعد فترة قصيرة من الوظيفة ، بأنه نظراً لقلة رواتبهم وعدم الانتظام في قبضها فانهم كانوا يعتمدون على التوفير مما استطاعوا أن يصلوا اليه بمهارتهم خلال

(١) عبر آسيا التركية للسيد جراى المجلد الاول ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ وص ٢٤٥ .

سنتين من الوظيفة . وان عيشتهم حسنة ولهم مكانتهم في المجتمع منذ كانوا موظفين عموميين هامين في خدمة بلادهم وقد أخبرت أنهم كانوا يستضيفون كبار الباشوات بغير مشقة بل كانوا في كثير من الاحيان يقضون لهم حاجاتهم الخاصة ، أما كيف يمكن عمل كل هذا من راتب ثمانية او عشرة ليرات في الشهر والتي كانت نادراً ما تدفع اليهم في حينها فانه من غير اليسير الاجابة على ذلك .



حكومة ولاية بغداد ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

عاكف باشا حوالي سنة ١٨٧٨ :

استقيت بعض المعلومات عن ولاة بغداد خلال هذه الفترة مما كتبه الرحالون ومن المصادر الاخرى .

كان عاكف باشا الذي جاء مباشرة بعد رديف باشا حاكم الولاية سنة ١٨٧٤ وصاحب الشهرة الطيبة ، كان رجلا ذا طابع مختلف تماماً عن سابقه ، فهو تركي من المدرسة القديمة أديب ولطيف في ظاهره إلا أنه اكتسب في آخر وظيفة له في اوروبا سمعة قبيحة مكروهة بسبب مذابح البلغاريين ، وقد كتب (١) عنه في سنة ١٨٧٨ :

لعاكف باشا شهرة في أنه أكثر حكام بغداد فساداً على الاطلاق ولكن هذا الرأي مبالغ في تقديره وطبقاً للتقارير العامة فانه جمع بعد انقضاء ثمانية أشهر عليه وهو في الوظيفة ٥٠,٠٠٠ جنيه نقداً عدا عن المجوهرات وانواع أخرى من الثروة المتعددة ودعنا نأمل في أن تكون المبالغ هذه مبالغاً فيها ، فانه من الصعب على الانسان أن يصدق على حد

---

(١) كتاب الليدى آن بلنت بدو الفرات المجلد الاول ص ٢٠٣ .

سواء ان الستين أو السبعين رأساً من الخيل العربية التي يتألف منها اصطبله قد اشتريت ودفع ثمنها من دخل غير دخل مكتب الوالي .

وقد نقل من بغداد في ربيع سنة ١٨٧٨ بسبب المشاغبات التي حدثت هناك والتي سوف تذكر فيما بعد .

قدري باشا سنة ١٨٧٨ :

وجاء بعد عاكف باشا في الولاية قدري باشا وهو إنسان مثقف يتكلم الفرنسية بطلاقة وله المام لا بأس به باللغة الانجليزية بحيث كان قارئاً منتظماً لجريدة التايمز ، وهو ينتمي الى مدرسة مدحت باشا وكان يتظاهر بكراهية له ، كما كان صنيعة خاصة من صنائع وفيق أفندي وهو قائد آخر من قواد حزب الحرية بفضله حصل قدري باشا على وظيفته في بغداد ، وقد ترك قدري باشا انطباعاً محبّباً في نفوس الرحالة الاوروبيين الذين اتصلوا به .

ويبدو أنه كان ذا كفاءة ونشاط ونزاهة بحيث عقدت عليه الآمال الكبيرة لتحسين ادارة الولاية في بداية فترة حكمه ، ولم يظهر فيما اذا كان قدري باشا قد حقق الآمال التي عقدت عليه ، الا أنه اوحظ منذ البداية أن السياسات الاوروبية تحظى عنده على ما يبدو باهتمام أكثر من امور مقاطعته ، ومن أقواله المأثورة ان التسامح الديني في تركيا ليس كافياً بل يجب إدخال المساواة الدينية الحقيقية اليها .

الولاه الآخرون ١٨٨٠ ــ ١٩٠٥ :

فيما يلي ولاة بغداد المتعاقبون والذين يعتبرون أقل شهرة من الوالين الذين ذكرا قبل قليل :

عبد الرحمن باشا	١٨٧٩
تقي الدين باشا	١٨٨٠ــ١٨٨٦
مصطفى عاصم باشا	١٨٨٧ــ١٨٩٠

سري باشا	١٨٩٠—١٩٨٢
حسن باشا	١٨٩٢—١٨٩٦
عطا الله باشا	١٨٩٦—١٨٩٨
نامق باشا	١٨٩٨—١٩٠٢
فيضي باشا	١٩٠٢—١٩٠٤
عبد الوهاب باشا	١٩٠٤—١٩٠٥
مجيد باشا	١٩٠٥

وقد قيل عن تقي الدين باشا إنه تورط رسمياً في وقت سابق في مذبحة المسيحيين في حلب ، وكانت علاقاته مع ممثلي الامم الاوروبية في بغداد على أسوأ حال ، حتى إن تبادل حفلات المجاملة قد توقف في عهده الى حد ما . وقد لاحظ عليه السيد بولدوين المقيم البريطاني في بغداد سنة ١٨٨١ أنه عاجز عن العمل بسبب تقدمه في السن ، وكان مبدوءه ، الخاص الكراهية التقليدية لجميع الاوروبيين . وقد أحيل على التقاعد على رواية الرائد تويدي سنة ١٨٨٦ « مثقلا بالسنين والاموال ليعيش في موطنه حلب » وكانت البصرة طوال فترة حكمه ضمن ولاية بغداد .

أما فيضي باشا فقد كان شخصية عسكرية متقدمة في السن الا أنه كان بالغ النشاط والاستنارة ، وكان يقود فيلق بغداد بنفس النشاط الذي كان يدبر فيه حكم الولاية .

أما عبدالوهاب باشا فكان ألباني الأصل وحاكماً واضح العجز وقليل الكفاءة ، وكانت سياسته معاداة الأجانب ، وقد أدى سلوكه في مناسبات متعددة الى احتجاج الممثلين البريطانيين والفرنسيين والروس في بغداد عليها بشدة .

الشئون الداخلية في ولاية بغداد
١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

طاعون بغداد ١٨٧٦ – ١٨٨٧ :

عانت مدينة بغداد مثلما عانت المدن والأماكن الأخرى في الولاية من انتشار وبأ الطاعون الدملي الخطير سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٧ وقد بحثت الأحداث المتعلقة بذلك في الملحق تحت عنوان منظمة الصحة والأوبئة .

حوادث العصيان في كربلاء والنجف :

قامت في صيف سنة ١٨٧٧ ثورات خطيرة في كربلاء والنجف ضد سلطة الحكومة التركية تعزى أسبابها الى تجريد الولاية من الجيوش في أعقاب الحرب الروسية التركية .

ففي كربلاء يبدو أن أهل المدينة رفضوا امداد الجيش بانفار القرعة، ورفضوا حتى دفع الضرائب ، وانفجرت الثورة في الرديف العسكري الذي جند محلياً هناك ، أما في المدينة نفسها فقد سيطرت الفوضى مثل أيام تسلط اليار اماز قبل سنة ١٨٣٤ ، وكانت عصابات العرب تظهر لاعدائها في الشوارع العامة ، وتعرض السكان الأجانب المقيمين هنالك من ايرانيين وهنود لاخطار كبيرة ، واتخذت الاستعدادات لمقاومة الحكومة ، حتى إن المسافرين والتجار الذين كانوا يقتربون من المدينة كانوا يتعرضون لاطلاق النار عليهم من بساتين النخيل التي تحيط بها ، وقد ارسل اليهم من بغداد طابور مؤلف من ٤٠٠ من المشاة النظاميين ومعهم مدفعان او ثلاثة ، واستطاع هؤلاء أخيراً أن يشقوا طريقهم الى المدينة وقد تكبدوا بعض الاصابات ، ولكنهم اوقعوا خسارة أكبر في الثائرين . وقد هدمت نيران المدافع في الاشهر الاخيرة البيوت ، كذلك اجتثت الاشجار لتسهل العمليات العسكرية حيث ما تزال آثار هذه العمليات ترى خارج كربلاء . ثم استطاعت القوة التركية هذه في النصف الثاني من اغسطس ان

تحتل المدينة ، وقد أقفلت جميع الاسواق في المدينة في وقت واحد احتجاجاً على أعمال الطغيان التي قاموا بها ، وبقي أفراد الرديف العسكري الثائر معتصمين في بعض غابات النخيل المجاورة يشنون الغارات على القوافل المارة من هناك ، ليؤمنوا حاجاتهم بما يستولون عليه من أموال ومواد تموينية . وفي ٢٤ أغسطس هاجم الجيش التركي الثوار فقتل منه جنديان إلا أنه عاد ومعه خمسة رؤوس من الثائرين علقت في أماكن عامة متفرقة . وفي الخامس والعشرين من نفس الشهر جردت حملة أخرى نتج عنها قتل ضابط وجرح عدة رجال ، وفي السادس والعشرين حضر ٦٠٠ رجل من بني حسن من الهندية وبعض العنزة لمساعدة الجيش التركي إلا أنهم وجدوا الثوار قد جلوا عن مواقفهم ، وفي اليوم التالي هدموا تحصينات الثوار هناك .

وخلال الازمة طلب عاكف باشا والي بغداد من الرائد نيكسون المعتمد البريطاني السياسي تحذير رعايا بريطانيا المقيمين في كربلاء من مساعدة المتمردين . ولم يكن هذا الطلب وارداً على الاطلاق ، ومع ذلك فقد نقل التحذير في حينه حيدر علي خان المعتمد البريطاني الفخري في نفس المكان الى الجالية الهندية البريطانية التي تقيم هناك .

وقد حدث في نفس الوقت تقريباً مشاغبات في النجف بعد حدوث انشقاق على الحامية العسكرية التركية هناك . وتراجعت العصابات المحلية المتمردة من الزوجرد الأعداء اللدودين للشمورد الى الكوفة حيث أعدوا للدفاع عن انفسهم بالقوة . الا أنهم في النهاية أصغوا لوفد مؤلف من علماء النجف وشيوخ القبائل العربية في لواء الهندية الذين اوفدهم الرائد حاجي بك حكمدار الحامية العسكرية التركية في النجف ليتوسطوا في إخضاعهم . وعاد الثوار الى النجف في خضوع واضح تاركين عصابات رؤوسهم متدلية على اعناقهم والقوا بأنفسهم على أقدام الحكمدار الذي منحهم عفواً عاماً . وقد لعب دوراً بارزاً في هذه الوساطة التي انتهت بنهاية سعيدة علي بحر العلوم المجتهد المتولي على وقف أوض. وكان تدخله

بناء على رجاء الحكمدار العسكري ، كما كان هذا الرجل أيضاً على اتصال بالرائد نيكسون ، وكان ابن أخيه سيد علي النقي واحداً من الذين قاموا بدورهم في الوفد الى الكوفة .

وانتهت هذه الفتنة بعد يومين او ثلاثة فقط ، ولكن يبدو ان تمرداً آخر أيضاً وقع في النجف شبيه لما حدث في كربلاء وبسبب جمع القرعة العسكرية وفرض الضرائب ، إلا أنه انهار بمجرد وصول مفرزة من الكتيبة التركية في كربلاء حيث قبض على ثلاثين شخصاً واودعوا السجن.

وفي سنة ١٨٧٩ رابطت حامية مكونة من اربع بلوكات مشاة في النجف وقوة أكبر منها في كربلاء .

مشاغبات في بغداد بسبب الحبوب ١٨٧٧ — ١٨٧٨ :

وجرت ١٨٧٧ عمليات كبيرة لنقل الحبوب من بغداد الى بومباي وانجلترا فتضاعف سعرها المحلي مما سبب ذعراً في الاوساط الشعبية . ولما كان محصول الربيع منها غير محقق ونظراً للحاجة الماسة لنقل وارسال المواد الغذائية بسبب الحرب الروسية فقد منع تصدير المواد الغذائية الى أمد غير محدود ، وفي هذه الظروف طلبت حكومة استانبول من والي بغداد أن يمنع تصدير الحبوب وقام هذا بذلك بالفعل إلا أن التجار انتهكوا الحظر . وقد قبض على تسعة مراكب محلية كانت تسير متجهة أسفل النهر ونهبها الأهلون . وكانت حامية بغداد في تلك المدة مؤلفة من كتيبة واحدة من المشاة مع بعض رجال من المدفعية ولكن الهدوء استعيد دون صعوبة ، وقد تركت اوامر المعتمد السياسي البريطاني الموجه الى الرعايا البريطانيين بوجوب مراعاة الحظر مراعاة دقيقة أثراً حميداً .

ولاحظ المصدرون ان الاسعار أخذت تهبط مرة أخرى وتوقعوا أن يرفع الحظر قريباً ، لذا بدأوا يشترون كميات كبيرة من الحبوب ويخزنونها مرة أخرى ، الأمر الذي أثار مشاعر عامة الناس كثيراً .

وقد ادعى تاجر اوربي سنة ١٨٧٨ أنه حصل على ترخيص خاص من الوالي لتصدير الحبوب وشحن الباخرة النهرية البريطانية « بلوص لينج» بالحبوب لارسالها الى البصرة ، وسرت إشاعة تقول إن الحبوب ستنقل على قوارب محلية ، ولذا تركت جماعة من المشاغبين بغداد متوجهة إلى المدائن ليلحقوا بالقوارب الاهلية التي افترضوا أنها تعمل في نقل الحبوب ، الا أنهم فشلوا في العثور على أي واحد منها يحمل حبوباً ، كما حاصر جمع من الناس دار الجمارك حيث كانت السفينة «بلوص لينج» ترسو خارجها وهددوا بتدمير المركب اذا لم يُضطَرّ إلى تفريغ الحبوب منها وأفرغت حمولة السفينة «بلوص لينج» بموافقة المعتمد السياسي البريطاني تفادياً للهياج العام والسلب ، الأمر الذي كان محتمل الوقوع اذ لا توجد في نفس الوقت قوة عسكرية كافية لفرض الحماية . وبحلول شهر ابريل سنة ١٨٧٨ زالت جميع أخطار شحن الحبوب وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية . وقد أدت جميع هذه الاضطرابات التي ذكرت الى عزل عاكف باشا والي بغداد ، الذي يبدو أن الحكومة التركية القت عليه مسئولية حدوثها .

الوضع في بغداد سنة ١٨٧٨ :

كانت حالة مدينة بغداد العامة في ربيع سنة ١٨٧٨ متأخرة ويسودها الضيق ، ومن الواضح أن التجارة كانت في ركود حتى انعدمت الحياة والنشاط في عامة النواحي ، وانتشرت أعمال العنف في الضواحي القريبة منها ولم يكن في البلد فندق أو حتى نزل يمكن قبوله . وكان من الصعب على المسافر أن يحصل فيها على سندات دفع في الموصل او ديار بكر او الاسكندرونة الا في مصرف كان قائماً على رأس مال مشترك هو «شركة بنك بغداد» ولم يكن في البلد أية تسهيلات بنكية يمكن الاستعانة بها سوى اغنياء التجار من اليهود او المؤسسات التجارية البريطانية .

وحدث خلال يومين وعلى مسافة قليلة خارج المدينة أن أطيح

بضابط تركي عن حصانه وجرح جرحاً بليغاً وأخذ منه مهاجموه حصانه وتلقى من الأذى ما خيف عليه من النهاية المحتومة . أما في الارياف فقد انتشرت الخصومات وأعمال النهب على الطرق .

نقباء بغداد :

وقد شغل منصب نقيب بغداد من سنة ١٨٧٣ الى ١٨٩٨ سيد سليمان الذي جاء عقب سيد علي ، وعند وفاته سنة ١٨٩٨ تولى أخوه سيد عبدالرحمن .

★ ★ ★

الشئون القبلية في ولاية بغداد ١٨٧٦ ــ ١٩٠٥

أصبحت المعلومات الواردة عن شئون القبائل في ولاية بغداد بعد أن تولى عبدالحميد الحكم قليلة . ويحتمل ان يكون مرد ذلك هو زوال أهمية القبائل العربية السياسية وانقطاع الممثل البريطاني عن الاهتمام بالامور المتعلقة بهم حيث كانوا في السابق يحتشدون لمحاربة الحكومة التركية فيدمرون جميع المقاطعات بل كانوا يهددون بغداد نفسها . وقد أصبحوا الآن أعجز من القيام بأكثر من الغزو والنهب في الصحراء بعيداً عن الاماكن المأهولة ، الا أنه حدث استثناء جزئي لهذا التبدل العام في سلوك القبائل على يد قبيلة الهاموند الكردية التي تقيم قرب الحدود الايرانية وقد جاء في تقرير الرائد تويدي المقيم السياسي البريطاني في بغداد سنة ١٨٨٦ ما يلي :

تصرفات الهمواند سنة ١٨٨٦ :

في الوقت الذي أكتب فيه هذا التقرير أصبحت الحدود في سنجق بغداد والموصل مثلما حدث من حين لآخر في السنوات السابقة أمراً مزعجاً بسبب أعمال قبيلة الهماوند او همداواند . في السنة الحالية انقطع

من جرّائهم خط المواصلات الكبير هذا مرة او مرتين الا في وجه أكبر القوافل . وقد جاء ان الحامية العسكرية عليه مكونة من ١٣٠ من الخيالة موزعين حسب وضع الطريق الى مجموعات مكونة من ٢٠ او ١٥ خيالا عدا عدد من الظابطية «الجندرمة» . واستطرد قائلا « ان الهمواند أثاروا فزعاً على طول الخط على الرغم من وجود أعداد كبيرة من السرايا العسكرية تتجول فيه ويظهر أنهم لن يلتقوا بهم» ، وما يزال هذا التهديد قائماً على الحدود بين الحكومتين الكبيرتين ممثلا في حفنة من الرجال المحاربين لا يكاد يصل عددها ٥٠٠ ، مسلحين ببنادق من نوع مارتيني ، ويركبون خيولا ساعدتهم بها شمر ، وهم كالاشقياء ينتشرون في كل وقت ومكان مثل الزنابير الامر الذي يصعب معه الايقاع بهم وقاموا قبل يوم فقط بجرح ضابط وقتل جندي قرب السليمانية .

شمر الشمالية سنة ١٨٨٩ :

بقيت قبيلة شمر التي تقيم في الشمال لمدة طويلة تحت حكم الشيخ فرحان بن صفوق . ويوضح تاريخ هذا الشيخ وتاريخ أقاربه الادنين أسباب الانهيار والخراب الذي حل بالقبائل العربية في العراق التركي. وقد تولى الشيخ فرحان رئاسة القبيلة عقب او بعد فترة قليلة من مقتل والده سنة ١٨٤٧ ويبدو أنه قضى في الفترة السابقة عدة سنوات في استانبول وكان على الارجح خلالها معتقلا سياسياً ، وقد تعلم هناك التركية وتشرب الآراء التركية . وبعد عودته إلى بلاد ما بين النهرين اعترف به مرة أخرى شيخاً على قبيلته وتلقى أخيراً منحة مقدارها ٣,٠٠٠ جنيه سنوياً من الحكومة التركية لكي يحافظ على النظام في منطقة القبيلة وليوثر على جماعته حتى يختاروا حياة الاستقرار . ولكي يشجعهم على ذلك اتخذ لنفسه مسكناً ثابتاً في الشرفات الواقعة على نهر دجلة حيث بنى بيتاً فيها سنة ١٨٧٨ إلا أنه لم يحقق أي تقدم في تعويد شمر على حياة الزراعة على النحو الذي كان يؤمل منهم عمله ، وقد حصل الشيخ في هذا الوقت على لقب باشا ، وكان يثقف اولاده الصغار باللغة التركية .

ويبدو أن نسبة كبيرة من شمر الشمالية كانت غير راضية باستمرار عن الشيخ فرحان ، لكونه من ام بغدادية من ناحية ، ولميوله التركيه من ناحية أخرى ، وهي غير راضية عن الشكل الذي وضع فيه الشيخ نفسه في المخططات التركية لتحويل حياة القبيلة الى حياة متحضرة . وكانت النتيجة أن تخلى عن الشيخ من وقت لآخر أكثر أتباعه نفعاً ، أعني هؤلاء الذين يتمسكون بشدة بالنزعة البدوية للاستقلال في الحياة . وقد نازعه في رئاسة القبيلة في مرة من المرات أخ أصغر منه اسمه عبدالكريم يرجع نسب أمه إلى أسرة عريقة من عرب الصحراء ، ودأب هذا على توجيه الإهانة والازدراء وإغاظة السلطات التركية وقد نجح في الافلات من السجن لفترة ما . وعلى أية حال ففي النهاية سلمه الشيخ ناصر شيخ المنتفك سنة ١٨٧٣ الى الحكومة ثم طلبه والي البصرة حيث سجنه هناك ، وأخيراً أعدم في الموصل . كما أن أخاً صغيراً آخر للشيخ فرحان وهو عبدالرزاق كانت له ميول سياسية مشابهة لميول عبدالكريم وقد لاقى حتفه على أيدي الاتراك في نفس الفترة . وفي سنة ١٨٧٥ عاد فارس وهو شقيق لعبد الكريم وكان عمره حينذاك ٢٤ سنة ، من نجد حيث كان ملتجئاً اليها موقتاً واستطاع أن يؤمن بسرعة ولاء الجزء المعارض من قبيلة الشيخ فرحان . وفي سنة ١٨٧٧ دخل فارس في مفاوضات مع السلطات التركية في دير الزور للحصول على منحة من الحكومة نظير مساعدته لها في شئون القبائل ، ولتأمين المساعدة للسلطات الرسمية ضد الشيخ وابنيه الكبيرين عيسى ومجول . وقد التقى فارس في سنة ١٨٧٨ بالسيد و. س. بلنت والسيدة آن بلنت عندما كانا يتجولان في البلاد العربية ، وقد تركت صراحة سلوكه وروحه العالية فيهما أثراً طيباً جداً ، وقد تبادل فارس مع المستر بلنت يمين الاخوة البدوية .

وحوالي سنة ١٨٨٦ قامت قبيلة الدليم بغارة يائسة على شمر وارتكبوا أعمالا دموية أكثر مما هو معتاد حدوثه في مثل هذه الحالات ، ومع ان الدليم هي المهاجمة إلا أنها هزمت . ولما كانت تعيش تحت طائلة القانون فقد ارغمتها السلطات التركية على دفع ثمن غال لقاء عملها .

النزاع القبلي قرب كربلاء سنة ١٨٠٢ :

أما بقية مجرى الاحداث مع شمر فهو غامض إلا أنه يبدو أن بعض المتاعب وقع سنة ١٨٨٩ بين شمر والحكومة التركية واختار فرحان الذي كان ما يزال شيخاً عليها سياسة الخضوع .

وحدث في أكتوبر سنة ١٩٠٢ اضطراب خطير للامن في الولاية بين كربلاء والمسيب التي كانت مسرحاً لمدة يومين اوثلاثة لقتال بين قبيلة العنزة الرحل وقبائل مسعود المستوطنة ، وكانت قبائل شمر الشمالية تساعد الاخيرة لأنها في وقت من الاوقات كانت تخيم في اراضيها ، ولقد نجا الكابتن كوكس جراح المقيمية البريطانية في بغداد بصعوبة من التشليح على يد أحد عصابات المتحاربين خلال هذه الحوادث الاخيرة . وفي النهاية استعيد النظام بحضور فرقة فرسان من الحلة الى مواقع الاشتباكات .



حكومة ولاية البصرة
١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

ولاية البصرة :

فيما يلي قائمة ربما كانت غير كاملة للولاة الذين حكموا البصرة خلال الفترة التي صارت فيها ولاية ، والتواريخ المذكورة تقريبية في بعض الحالات :

عبدالله باشا ١٨٧٥—١٨٧٩

ثابت باشا ١٨٧٩—١٨٨٠

(لم تكن البصرة ولاية في سنة ١٨٨٠—١٨٨٤ وفي سنة ١٨٨٦)

صالح باشا ١٨٨٤

قائد البحرية علي رضا باشا (بالنيابه) ١٨٨٤

شعبان باشا	
هداية باشا	١٨٩١–١٨٩٢
حافظ باشا	١٨٩٣
حمدي باشا	١٨٩٤–١٨٩٦
أمين باشا	١٨٩٧
حمدي باشا (للمرة الثانية)	١٨٩٨
عارف باشا	١٨٩٨
محسن باشا (بالنيابة)	
حمدي باشا (للمرة الثانية)	١٨٩٩–١٩٠٠
محسن باشا	١٩٠٠–١٩٠١
مصطفى نوري باشا	١٩٠١–١٩٠٤
فكري باشا (بالنيابة)	١٩٠٤
مخلص باشا	١٩٠٤

ولا يكاد يعرف عن الرعيل الاول من هؤلاء الولاة أكثر من مجرد اسمائهم .

وقد حاول عبدالله باشا وهو كردي أن يدخل من مصر زراعة السكر بمساعدة الخديوي إلا أنه اتضح فشله في ذلك .

وكانت سياسة العنف التي اتبعها ثابت باشا ضد المنتفك قد أدت إلى إلغاء ولاية البصرة موقتاً سنة ١٨٨٠ .

حمدي باشا ١٨٩٤ – ١٩٠٠ :

كان حمدي باشا الذي تولى ولاية البصرة معظم الفترة من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠٠ رجلا شريفاً ورجل ادارة مقبولا من عامة الوجوه إلا أنه لم يكن لامعاً او محبوباً ومن المحتمل أنه خدم في الاسطول ، وقد جلبت عليه طبيعته المستبدة ومزاجه الحاد كثيراً من الاعداء . لكن جهوده للقضاء على الرشوة والاختلاس أوجدت خصومة بينه وبين

مساعديه ويظهر أن عزله النهائي يعزى بشكل رئيسي الى دسائس نقيب البصرة الذي كان على عداء شخصي معه . وقد ارسل أخاه السيد طالب إلى استانبول حتى يحسن وضعه عند الباب العالي كما ان شيخ الكويت أوضح بالمثل ان الصعوبات القائمة بينه وبين الحكومة التركية قد نشأت من تعيين حمدي باشا كوسيط بينهما . كما يبدو أن التهم المتعلقة باجراءات البعثة الالمانية للسكك الحديدية في البصرة قد وجهت الى هذا الموظف الرسمي التعيس الحظ من قبل محسن باشا القومونداان العسكري في البصرة الذي طمع في الولاية لنفسه .

ويبدو ان امين باشا وغارف باشا اللذين حكما الولاية في فترات حكم حمدي باشا المتقطعة تهافتا سريعاً في امور شائنة وقد حقق في الشكاوي المقدمة ضدهما محسن باشا الذي أصبح والياً فيما بعد ، وكان عندئذ ما يزال في منصب عسكري في بغداد .

وقد ارسل من بغداد للتحقيق فيما تقدم . وتولى ولاية البصرة لفترة قصيرة ريثما يرجع حمدي باشا .

محسن باشا :

كان محسن باشا عسكرياً ذا عقلية مستنيرة وقد توفي في الخدمة العسكرية عن جدارة واحتل منصب رئيس الاركان للفيلق السابع (في اليمن) . وعلى أي حال فان سياسته المعقولة بشأن الكويت التي ربما كانت بناء على معرفة لتاريخ تلك الإمارة العربية والتي استطرد اتباعها خلال سنتين بمساعدة نقيب البصرة ، قد توّجت في لحظة من اللحظات بنجاح ظاهري انتهت بعده الى فشل كلي . وكان برنامج محسن باشا المفضل هو انشاء طريق من البصرة الى الفاو عبر مزارع النخيل على الضفة اليمنى لشط العرب إلا أن الأرض التي تمر فيها الطريق وما يستلزمه الامر من تشييد الجسور كانا يتطلبان نفقات باهظة ، ولذا لم ينفذ برنامجه وكانت فكرة الطريق عسكرية أكثر منها مدنية ، إلا أن تنفيذها كان يمكن أن يقوى

قبضة السلطات التركية على القرى النهرية ويؤدي بالتالي إلى وقف القرصنة في شط العرب .

نوري باشا ١٩٠١ ــ ١٩٠٤ :

كان مصطفى نوري باشا الذى جاء عقب محسن باشا قومونداناً عسكرياً وواليأ للبصرة وقد أظهر ثباتاً ومقدرة في مصارعة المتاعب الداخلية التي كانت مستشرية في وقته كما سيأتي وصفه فيما بعد .

فخري باشا ١٩٠٤ :

أما فخري باشا الذي تلا نوري باشا كوال وقومندان مؤقت فكان ضابطاً عسكرياً حسن التعليم وقد لجأ الى القسوة البالغة في جريمة بشعة حدثت في البصرة حيث ما يزال أهلها يذكرونه باسم «أبو الجواني» أو «رجل الاكياس» . وقد زعم أنه أمر بربط المجرمين داخل أكياس والقائهم سراً في النهر وقد افتتح أيضاً مفاوضات سلمية انتهت مؤخراً مع ابن سعود كما هو مذكور في مكان آخر ، بصدد الحملة التركية في اواسط الجزيرة العربية .

مخلص باشا ١٩٠٤ ــ ١٩٠٦ :

وكان من بين المرشحين لمنصب ولاية البصرة بعد مغادرة ناصر باشا لها طالب باشا أخو نقيب البصرة . وكان هذا قدم في استانبول مذكرة مطولة عن السياسة التركية المناسب اتباعها فيبلاد العرب ، إلا أن مطالبه لم تجب مع أنها كانت مدعومة من زمرة القصر بزعامة أبي الهدى الصيادي ووقع اختيار الحكومة على مخلص باشا القومندان السابق للجندرمة في سالونيك ، وقد استطاع هذا أن يصل بالمفاوضات التي كان بدأها فكري باشا مع ابن سعود الى نجاح تام .

الشئون الداخلية لولاية البصرة ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

نقيبا البصرة السيد محمد سعيد ١٨٧٤–١٨٩٦ والسيد رجب ١٨٩٦ :

كان السيد محمد سعيد نقيباً للبصرة من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٩٦ وقد جاء عقب اخ له يسمى السيد عبدالرحمن كان محمد سعيد مساعداً له، ثم لعب دوراً لا بأس به في سياسة الولاية الخارجية . وفي سنة ١٨٨٦ عين نائباً لمدير ادارة الاملاك السلطانية في البصرة ولكنه رفض قبض راتب الاربعين جنيهاً المخصصة لهذه الوظيفة قائلا إن شرف خدمة سيده السلطان منحة كافية ، ولم يكن السيد محمد سعيد رجلا ذا مبادىء خلقية عالية ، ولذا كانت علاقاته سيئة مع حمدي باشا الذي يعتبر أشرف ولاة البصرة . وفي سنة ١٨٩٩ أعفاه الباب العالي منها بحجة تقدمه في السن وعين أكبر أبنائه السيد رجب نائباً له ليقوم بمهام نقيب البصرة . وفي هذه السنة نال رتبة «استانبول بياسي» وحصل على وسام العثمانية ووسام المجيدية من الطبقة الاولى ، وكان الوسام الاول اعترافاً له بالخدمات السياسية التي قام بها في قطر . وانجب السيد رجب ولدين هما السيد أحمد والسيد طالب ويعتبر الاول منهما ، ابرز عضو في الاسرة ، وقد استخدمته السلطات التركية رسمياً في اوقات مختلفة لمعالجة شئون نجد والكويت في حين أن الاخير تولى مرة منصب متصرفية الاحساء وبعد طرده من هذا المنصب تمتع بنصيب وافر من رضاء البلاط في استانبول .

وقد نجح السيد رجب في الوصول الى منصب نقيب البصرة بعد موت والده في أغسطس سنة ١٨٩٦ .

الفوضى في البصرة ١٨٩٢ :

ساد مدينة البصرة سنة ١٨٩٢ خطر كبير عندما استطاع السجناء في شهر ابريل التغلب على حراس السجن التركي فتمكن ثمانية عشر مجرماً عربياً من الهروب بينهم سفاكو دماء مشهورون . وفي ليلة الثالث من مايو

سطت عصابة من قطاع الطرق العرب على متجر وقتلت رجلين وجرحت آخر ، وحملت معها محتويات خزينة المتجر وأشياء قيمة أخرى .

الخروج على القانون في ولاية البصرة ١٩٠١ :

اندلع في ولاية البصرة سنة ١٩٠١ تمرد عام زاد من حدته ، إن لم يكن ذلك سبباً له ، فشل المحصول والضائقة الزراعية في هذه السنة. وقد ارتكبت في مدينة البصرة ثلاثة أعمال سطو على نطاق واسع قامت بها عصابات مكونة من ٢٠ الى ٢٥ من العرب المسلحين ، وقد علقت بهذه الحوادث دلائل لا تقبل الشك على تواطؤ الادارة المدنية التي يحتمل انه كان لها ضلع في تلك الاعمال مما أدى إلى عزل محسن باشا عن ولاية الصرة . وقد استعيد النظام في المدينة وما جاورها من أجزاء في الولاية عندما تولى نوري باشا امر الولاية في أعقاب عزل محسن باشا .



الشئون القبلية فى ولاية البصرة ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

في حين كان سلوك القبائل العربية في ولاية بغداد ، كما رأينا يتجه نحو تحسين واضح خلال هذه الفترة ، كانت الشئون القبلية في البصرة تبدو باقية على حال غير مرضية كما كانت منذ القدم . ومما يجب تذكره أن البصرة أثناء حكم تقي الدين باشا لها كوالٍ من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٦ كانت جزءاً من ولاية بغداد .

تمرد قبيلة بني لام :

لقد انقسمت قبيلة بني لام في سنتي ١٨٧٨—١٨٧٩ ، على نفسها نظراً للعداء المستحكم ، بين مزبان شيخ مشايخ القبيلة واخوته غير الأشقاء ، موسى وعقل وحميدي بسبب ذبح مزبان لولد من اولاد موسى .. وفي سنة

١٨٧٨ جرت على نهر دجلة(١) معركة بين طرفي النزاع ، اللذين على ما يظهر احتلا جانبي النهر المتقابلين لانتفاعهما من تغطية أنفسهما ضد بعضهما بسفينة المعتمدية البريطانية «كوميت» عند مرورها من هناك ، فكانوا يقومون بقتال متنقل من جانبيها وهي تتقدم على النهر ضد التيار . وفي مارس سنة ١٨٧٩ كان القتال ما يزال مستمراً ولكن الشيخ مزبان وموسى كانا قد ذهبا الى العمارة تلبية لاستدعاء المتصرف لهما لتسوية خلافاتهما ، وقد قام أتباعهما بغارات وغارات مضادة على بعضهم البعض أثناء غياب الشيخين وأصبح الامل ضعيفاً في أن يتمكن المسئول التركي من التأثير عليهما للتصالح .

وقد قام السيد و. س. بلنت ، والليدي آن بلنت أثناء هذه الأزمة بمخاطرة التجول في اراضي بني لام من دجلة الى عربستان ، فواجها غلظة شديدة من جانب بنياح بن الشيخ مزبان ، الذي كانت أخلاقه كأخلاق البرابرة واللصوص ، وكانت أمتعتهما إن لم تكن حياتهما في وقت من الاوقات في خطر قبل ان يتمكنا أخيراً من التخلص من اراضي بني لام .

القلاقل التي قام بها آل بو محمد ١٨٧٨—١٨٨٠ :

وفيما كان بنو لام في حرب مع بعضهم البعض عكفت قبيلة آل بو محمد المتاخمة لهم على القيام بالسطو في دجلة . وفي حالتهم هذه بدأت المتاعب عندما انسحبوا إلى مستنقعات شيخ القبيلة الذي أخذ معه ما كان جمع من رسوم من قبيلته عن سنة ونصف غير أنه لم يكن يقصد دفعها إلى الحكومة . وكان الشقاق الذي قام بينه وبين الرسميين الاتراك إيذاناً ببداية مجموعة من التعديات على مرور الناقلات النهرية ربما لا يكون

(١) راجع كتاب السيد جرى عبر آسيا التركية المجلد الاول ص ١١٠ ويظهر ان المؤلف قد عين مكان الحادث فى مكان بعيد جدا أسفل النهر يعنى فى المنطقة الواقعة بين اراضى آل بو محمد والقرنة .

الشيخ نفسه حرض عليها ، إلا أن الجناة كانوا يرسلون له عن خبث نصيباً منها . وفي مارس سنة ١٨٧٨ قتل تسعة أشخاص على ظهر قارب نهبه آل بو محمد ، وبذا أصبح من الضروري تنظيم اقلاع المراكب الاهلية في النهر في أساطيل أكبر بحيث تحرسها عبر المنطقة الخطرة المراكب البخارية التركية ، وكانت البواخر النهرية التركية وليست البريطانية هي المهددة بالهجوم . ونظراً لخلو البلاد من الجيوش بسبب الحرب ، فان الحكومة التركية لم تستطع القيام بأية عمليات ضد آل بو محمد في ذلك الوقت .

وفي سنة ١٨٨٠ خلال مشيخة الشيخ سيحود على قبيلة آل بو محمد هاجم لصوص من هذه القبيلة الباخرة النهرية البريطانية «خليفه» في نهر دجلة إلا أن هذه الحادثة وما نشأ بسببها من إجراءات سيأتي ذكرها في مكان آخر .

ثورة المنتفك :

وفي سنة ١٨٨١ كان ناصر باشا شيخ المنتفك تحت الاقامة الجبرية في استانبول ، ولذا قامت قبيلة المنتفك بثورة علنية ضد الحكومة التركية . وكانوا قبل ذلك قد تسببوا بمتاعب للسلطات التركية لسنة أو أكثر ، وقد أدى فشل الاجراءات القوية التي اتخذها والي البصرة ضدهم الى زوال هذه الولاية والحقت تبعاً لذلك الى والي بغداد ليستعيد النظام فيها .

وفي منتصف يونيه أصبح الوضع خطيراً ، فقد قطع الثائرون المواصلات التلغرافية ، بين البصرة وبغداد . ولم يكن في الناصرية ، وهي المركز الرئيسي لاراضي المنتفك ، سوى ١,٥٠٠ جندي تركي ، وأصبحت مسألة إخضاعهم بالغة الصعوبة لأن حامية بغداد ، وهي القوة العسكرية الرئيسية في كافة الاقليم ، كانت قد اقتصرت على ٨٥٠ رجلا ٣٠٠ منهم مشاة و ٣٠٠ فرسان ٢٥٠ من المدفعية . وفي ١٠ يونيه رفعت جماعة مكونة من ١,٠٠٠ من العرب حواجز المياه لمسافة ثلاثة أميال

شمال الناصرية بقصد إغراق المدينة الا أنهم صدوا بعد ساعتين من العمل مع تكبيدهم بعض الخسائر ، وفي اليوم التالي هاجم الثائرون مدينة الناصرية نفسها الا أنهم هزموا وقتل وجرح عدد كبير منهم .

ويبدو ان الشك بدأ يزداد في حكمة السياسة التركية في رفض تعيين أحد من شيوخ قبيلة المنتفك كمتصرف للناصرية . وكان في القبيلة مرشحان لذلك المنصب هما منصور باشا الذي هرب لاسباب ما من المنطقة وفلاح باشا ابن شيخ القبيلة المتغيب ، وكان من المعتقد به ان مثل ذلك التعيين سيؤدي الى زوال الثورة ويؤمن استئناف دفع الرسوم ، إلا أن مثل ذلك الاجراء من ناحية أخرى قد يعيد للمنتفك وشيوخه حالة الاستقلال الدائم التي كانوا عليها أيام السلطان عبدالعزيز .

أما الاتراك الرسميون المحليون ، فيبدو أنهم كانوا يحبذون القيام بعمل حاسم ضد الثائرين ، في حين ان الباب العالي كان يفضل استرضاءهم ربما لنصيحة من ناصر باشا في استانبول ، أما عن اختيار أي من السياستين فان ذلك غير واضح ولكن مسألة المنتفك أسقطت مرة أخرى من الملاحظة

وسوف يبدو واضحاً من السنوات التي سبقت الفترة بين سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٨١ أن بني لام وآل بو محمد والمنتفك وهما القبيلتان المهتمان الوحيدتان في هذه المنطقة من البلاد كانتا على الدوام تثيران الاضطراب وتتمردان . وسواء ازاد ذلك ام قل فالنتيجة واحدة وهي اقلاق الامن العام في المنطقة على نطاق واسع . ومع ان اتفاق تلك القبائل على العمل معاً لم يكن وارداً ، لكن الأرجح بأن موقف البعض منها كان يتأثر إلى حد ما بمواقف الأخرى ، وكانت منازعات المنتفك فيما بينهم بشكل خاص تخلق الفوضى خارج اراضي تلك القبيلة .

الاضطرابات بالقرب من العمارة ١٨٨٣ :

حدث في ربيع سنة ١٨٨٣ اضطرابات على الضفة اليسرى من دجلة بالقرب من العمارة وأصبح من الضروري أن تقوم السلطات التركية باجراءات استثنائية لحماية الملاحة .

ثورة آل بو محمد بقيادة الشيخ سيحود :

وفي سنة ١٨٩٢ ، ولاسباب غير موكدة ، تمردت قبيلة آل بو محمد التي يحكمها الشيخ سيحود مرة أخرى ضد الحكومة التركية فقطعت المواصلات التلغرافية بين بغداد والبصرة ونهبت عدة قوارب أهلية بين قلعة صالح والقرنة ، كما أطلقت النار على الباخرة التركية «الموصل» التي لم تستطع المرور عبر المنطقة المضطربة . ووضعت حامية عزيز «ضريح عزرا» في حالة دفاع . أما السفن البريطانية فلم يحدث لها ما يضايقها أثناء تلك . وكان متصرف العنزة يرغب في تأخير المركب « بلوص لنش » هناك لعدم تمكنه من تزويده بالحرس ، إلا أنه واصل طريقه إلى البصرة دون حدوث أي حادث ، وقد أخذت السفينة «خليفه» طريقها من البصرة صاعدة الى بغداد مزودة بحراسة تركية دون أي تدخل ضدها من رجال القبائل. وعندما تقدم والي بغداد إلى المنطقة ، ومعه الجيوش ، أصبح موضوع النصر على القبائل او الهزيمة أمامهم بعيداً عن النهر .

ثورة الشيخ حسن الحيون شيخ بني أسد ١٨٨٩–١٩٠٠ :

وانفجر الاضطراب سنة ١٨٩٩ في مكان جديد في أدنى دجلة على شكل غارات كان يشنها على النهر بين العمارة والقرنة الشيخ حسن الحيون شيخ قبيلة بني أسد الذي يبلغ عدد اتباعه حوالي ٦٠٠ رجل . وكان رئيس القبيلة هذا يتلقى في السابق من الحكومة التركية منحة مقابل حمايته للملاحة في النهر ، وخطوط التلغراف من قلعة صالح الى القرنة ، الا أن دسائس شيوخ المنتفك وإثارة الفتن من جانبه أدت إلى إسقاط حقه فيها منذ سنوات سبقت سنة ١٨٩٩ . وأصبح الشيخ في وقت مبكر من تولي حمدي باشا لولاية البصرة ثائراً وخارجاً على القانون . ولم يكن بالمستطاع التوصل إلى تسوية معه في حكم حمدي باشا إلا أنه في مايو سنة ١٩٠٠ بعد تعيين محسن باشا والياً للبصرة قدم الثائر خضوعه وعلى ما يظهر فإن خضوعه قُبِل منه .

الغارة التركية على بو محمد سنة ١٩٠٣ :

وفي نوفمبر سنة ١٩٠٣ حدث أمر خطير في منطقة العمارة السفلى بسبب التقسيم الجديد للاراضي الاميرية وفق ترتيبات سلطات الضرائب التركية وتحولت اراضي الارز من قبيلة آل بو محمد الذين تأخروا في مدفوعاتهم الى قبيلة العزيرج أصدقاء بني لام والسولاخ . وعهد متصرف العمارة الى ضابط عسكري ارغامهم على الانتقال وقيل إن الجيش الذي تحت امرته قتل عدداً من رجال ونساء وأطفال بني لام . وقد زار والي بغداد العمارة واطلع على هذه المسألة فأوقف المتصرف وأعاد الاراضي المنقولة إلى آل بو محمد وزعم أن الضابط المسئول عن المذبحة قد امر بالمثول أمام مجلس عسكري لمحاكمته .

ثورة سعدون باشا في المنتفك ١٩٠٠ — ١٩٠٥ :

وفي سنة ١٩٠٠ كان سعدون باشا من شيوخ قبيلة المنتفك وابن أخ ناصر باشا الذي كان والياً على البصرة على خلاف خطير مع السلطات التركية بسبب أمور خارجية ليست ذات مساس بالعراق . وكان سعدون باشا في هذا الوقت مجرد قاطع طريق ممتهن أكثر منه رجل سياسة .

وفي صيف سنة ١٩٠٠ أغار سعدون على أتباع لأمير شمر قاطنين شمال نجد كما وصفنا في الفصل الخاص بتاريخ الكويت ، فمهد لصدام خطير على الحدود الغربية للعراق التركي بين شيخ الكويت الذي كان سعدون باشا يواليه وبين ابن الرشيد . ومما حاولت به السلطات التركية اغراء الشيخ الاخير على التراجع الى بلاده وعود قطعتها بأن يُحصّل له بواسطة الحكومة العثمانية على ترضية من سعدون باشا .

سنة ١٩٠٠ :

ووفاءً لهذا الارتباط ارسل القومندان التركي محمد فاضل باشا الداغستاني في حملة ضد سعدون باشا ، والداغستاني من اقرباء القوقازي

المشهور الشيخ «شامل» الذي نقل ولاءه أثناء الحرب سنتي ١٨٧٧–١٨٧٨ من قيصر روسيا الى السلطان . وكان الداغستاني يعتبر واحداً من أحسن الضباط في فيلق بغداد . وكانت خيالة الفيلق تحت امرته لكن عملياته ضد سعدون باشا مع ذلك فشلت في إذاعة شهرته حيث عجز عن القبض على نهاب المنتفك الذي كان معتصماً في السخارية في الصحراء غرب الفرات إلا أنه كان في بعض الاحيان عندما يضغط عليه بشدة يلجأ الى مستنقعات ما بين النهرين . وفي ديسمبر سنة ١٩٠٠ اختفى متجهاً الى اراضي ضفير او الكويت .

سنة ١٩٠١ :

وأخيراً ظهر سعدون باشا بعد شهرين من التخفي كقائد في غزوة شيخ الكويت على اواسط الجزيرة العربية ، وبعد هزيمة الغزاة ورجوعهم إلى بلادهم ارسل محمد باشا مرة أخرى ليطارده .

سنة ١٩٠٣ :

ويبدو أنه لم تتخذ أية حركة عسكرية فعلية ولم يسمع أي شيء عن سعدون باشا حتى سنة ١٩٠٣ عندما انتهت حكومة نوري باشا في البصرة . ففي هذه السنة توغل قائد المنتفك الذي لا يهدأ وبدأ في مضايقة القبائل المستقرة هناك مطالباً إياها بدفع الدية عن حوادث مر عليها أكثر من ٤٠ سنة فضلا عن طلبات أخرى معقولة . وقد فشل اعتراض والي البصرة الحطي في وقف إجراءات سعدون التعسفية ، وارسلت كتيبة عسكرية الى الشطرة لتتدخل بين سعدون والقبائل ، ولكن نظراً لسوء إدارة ضابط الكتيبة قام شغب عند القنال وذبح ٥٠ من الجنود الاتراك مرة واحدة وعدد من الضباط بينهم القائد ، وارسل بعد ذلك محمد باشا لمحاربة سعدون باشا للمرة الثانية ووصل الناصرية في بداية نوفمبر ، وعلى أية حال ، فان عملياته هذه المرة لم تكن ذات أثر فعال أكثر مما كانت في الحالات السابقة وهو فشل يعزى هذه المرة الى تزوجه من إحدى

قريبات سعدون باشا ، الا أنه يحتمل أن يكون على الاكثر بسبب العجز في سلاح الفرسان الذي معه . وفي ديسمبر هرب الخارج على القانون الى إقليم الكويت إلا أنه في هذه المرة لم يتلق الموآزرة من شيخها .

سنة ١٩٠٥ :

وقد فهم في يناير سنة ١٩٠٥ أن سعدون باشا التمس العفو من الباب العالي ، ولكن قبل مضي وقت طويل أصبح مجرماً مرة أخرى لتسببه في اضطرابات على ارض تركية فعمل مخلص باشا والي البصرة على مصادرة املاكه الثابته . وسعى للقبض عليه إلا أن ذلك لم يتحقق على أية حال .



علاقات العراق التركى بالكويت ونجد
١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

شرحت علاقات العراق التركي مع الكويت ونجد في هذه الفترة بالتفصيل ضمن التاريخ الخاص لكل منهما . وكانت الملامح البارزة لهذا العصر ، اولا جهود السلطات التركية الدائمة بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٢ لضم الكويت الى ولاية البصرة . وثانياً الحملة التركية في القصيم سنة ١٩٠٤ والتي تلاها احتلال سلمي لتلك المقاطعة دام حتى سنة ١٩٠٦ حين أصبحت تلك البلاد في حالة يرثى لها .



علاقات العراق التركي مع ايران

موضوع جزيرة الشلحة :

استمرت الاوضاع المائعة للحدود الايرانية التركية تخلق الصعوبات والمتاعب بين حين وآخر في عهد عبدالحميد ، وذلك بعد فشل الجهود المشتركة لبريطانيا وروسيا خلال ثلاثين سنة في معالجتها .

سنة ١٨٧٧ :

وكان الخلاف الرئيسي الذي نشب في هذه الفترة حول الشلحة وهي جزيرة تكونت لاول مرة كجرف طيني حوالي سنة ١٨٧٠ وأصبح ظهورها في سنة ١٨٧٧ موضع جدل . وقد شرح تاريخها المقدم كولفيل جرّاح المعتمدية السياسية في بغداد حتى ذلك الوقت بالفقرات التالية :

تبعد جزيرة الشلحة عن أسفل المحمرة بحوالي ٣٢ ميلا وعن أعلاها بستة أميال ، وهي تقع على مرأى البصرة من دار الجمارك التركية في الدواسر . وهي في الحقيقة ليست جزيرة ولكنها ضفة قد انفصلت وحدها حتى ليطغى عليها المد البحري من كلتا ناحيتيها الآن .

ومجرى شط العرب في هذه النقطة أعرض من المعتاد اذ يبلغ حوالي ٣٠٠٠ ياردة وتكون ضفته على الجانب الايراني هنا شبه خليج ، وتبعد الجزيرة حوالي ١٠٠٠ ياردة عن الجانب الايراني و ٢٠٠٠ ياردة عن الشاطيء التركي وبهذا الوضع فان الجزيرة تقع على مدخل الخور الذي على الجانب الايراني . والنتيجة أنه مهما كان أصلها فان معظم قوة التيار المائي تمر الآن بين الجزيرة والضفة التركية بينما يطفح الخور بمائه بعيداً ، وبمقدور أي انسان الآن أن يخوض الماء أثناء الجزر من الجزيرة الى الضفة الايرانية . ومع أن الموضوع لا ينطوي حالياً على مشكلة إلا أنه حين تصبح الجزيرة جزءاً من الارض الايرانية فهناك يرتقب النزاع . ولوصف

الجزيرة يمكن أن نتصور قطعة من الارض الغرينية الموحلة مساحتها ثلاثة أو اربعة أفدنة (لأنني لم استطع أن أقيسها جيداً على شكل مستطيل طوله ضعف عرضه) تمتد مع النهر من أعلى إلى أسفل ويحيط بها سد من الطين والبوص يكفي لوقف تسرب ماء المد ، ولكن توجد فيه فتحات للري ويحيطها شراسيب من البردى على امتداد مساحته تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة المستطيل يكون الماء فيها عند المد كافياً لتعويم قارب ، وبهذا نكون قد أخذنا فكرة حسنة عن جزيرة الشلحة .

أما الضفة الايرانية من شط العرب المقابل للجزيرة فانه منخفض ومن الواضح أنه غير مأهول في حين أن الجانب التركي مبتور ومغطى بغابة من الشجيرات ، وهو ملك خاص لفخامة ناصر باشا . وقد بني هذا المالك الخاص للضفة المقابلة سداً من الطين والبوص على الجزيرة وزرع في سنة ١٨٧٦ بعض فسائل النخل في حين كان اثنان او ثلاثة من المزارعين يزرعون البطيخ والقرع ، غير ملتزمين بالسكنى الدائمة عند زراعتهم ، وكان لناصر باشا هدف بعيد من تحديد السد لان المكان على درجة من البؤس بحيث إنه لا توجد عائلة من الفلاحين مهما كانت فقيرة تقبل الجزيرة هدية شريطة ان تعيش فيها باستمرار .

وقد وافقت تركيا أخيراً وبسبب ارتباكها في الحرب مع روسيا على إخلاء الشلحة مشترطة عدم إقامة أبنية فيها من قبل الرعايا الايرانيين إلى أن تبت بعثة الحدود الدولية في مسألة البلد الذي يجب أن تتبعه الجزيرة . وقد أقلع الايرانيون من جانبهم عن خطتهم التي أقاموها لاحتلال الجزيرة بالقوة ، وأمر ناصر باشا باتخاذ الترتيبات لاخلاء المكان ، وقد ارسل المقدم الجراح كولفيل من بغداد ليطمئن الى ان الإخلاء نفذ بشكل مناسب ، وكان مفهوماً بوضوح ان الجزيرة يجب أن لا تزرع من قبل رعايا أي من الجانبين حتى تتم التسوية النهائية .

١٨٨٤ :

واثيرت قضية الشلحة مرة أخرى سنة ١٨٨٤ من قبل متصرف البصرة اذ لم تكن البصرة ولاية حينذاك . وقد زعم هذا بأن الجزيرة لا تعود إلى أي من الرعايا الايرانيين ولا لشخص ناصر باشا ولكنها ملك للحكومة التركية التي ترغب الآن في الانتفاع بها .

وعند تقصي الأمر الآن وجد أن الشلحة منذ اخلائها سنة ١٨٧٧ وقعت في يد مزارعين من الجانب الايراني موالين لشيخ المحمرة . وفي سنة ١٨٨٤ كان عليها أشجار نخيل تحمل ثماراً إلا أن الابنية الوحيدة التي فيها كانت أكواخاً من الطين ، وحاول شيخ المحمرة أن يتجنب البحث في الموضوع مع متصرف البصرة رغبة منه في أن يضطره الى مخاطبته عن طريق القنصل الايراني في البصرة وليس مباشرة ، ولكن لما فشلت هذه الحيلة وأعلن المتصرف عن تصميمه على أخذ الجزيرة بالقوة فقد اوعز الشيخ خزعل لبعض الآلاف من العرب التابعين له بالتجمع على الارض الايرانية مقابل الشلحه انتظاراً لوصول الاتراك .

وقد ظهر في الطريق العادي قارب حربي تركي مليء بالجنود ويحمل المتصرف الذي ثاب إلى رشده عندما رأى عدد العرب المحتشدين ، واستمر سائراً إلى أسفل النهر حتى فاو ، وعاد القارب في اليوم التالي إلى الشلحه إلا أن العرب الذين كانوا على الشاطيء الايراني كانوا ما يزالون هناك منهمكين كالسابق في رقص الحرب الصاخب ، ولذا واصل سيره أعلى النهر إلى الفيليه ورسا هناك وتقابل المتصرف مع الشيخ . وعندما طلب المتصرف بيان سبب تحشد العرب عند الشلحة تظاهر الشيخ مزعل اول الامر بأنهم ارسلوا ليصطادوا الحجل حياً لصاحب العظمة الملكية ظل السلطان الحاكم العام الايراني لعربستان ، ولكن لما لم يقبل المتصرف هذا التفسير فانه في النهاية «أعلن صراحة أن جزيرة الشلحه

كانت ايرانية ويجب ان تبقى كذلك ما دام في جسمه نفس » وقد انسحب المتصرف الذي لم يكن لديه رد فعل على ذلك وتركت الشلحة في حوزة الايرانيين تحت الامر الواقع .

وجود لرعايا ايران على ضفة شط العرب اليمنى :

وكان ثمة ظرف غريب يرتبط ارتباطاً هاماً بعلاقات الحدود التركية الايرانية ناشيء عن وجود عدد هائل من رجال القبائل العرب على الجانب التركي من شط العرب ممن يعتبرون أنفسهم «ويعتبرون عموماً» رعايا لشيخ المحمرة ، وتبعاً لذلك فقد كانوا رعايا للحكومة الايرانية وأجانب في تركيا . وقد(١) وصفت هذه الحقائق جيداً فيما يلي :

« ان وضع الشيخ امام القبائل العربية التابعة لايران والمقيمية مع ذلك في تركيا لسنوات عديدة وضع غريب لا ينطبق عليه غير العرف والعادات القديمة ، وأفراد من مثل هذه القبائل قابلون للخدمة العسكرية ولكن الشيخ لم يستدعهم الا نادراً في عمليات ضد بني طروف والقبائل المتمردة الاخرى . ولا شك في أن رجال القبائل يكرهون مثل ذلك الارتباط ، الا أنهم لم يجادلوا أبداً في حق الشيخ باصداره ، وأن مالكي الاراضي الهامين من الرعايا الاتراك مثل عائلة النقيب وأحمد أفندي وسيد طالب وآخرين قد جعلوا أنفسهم بمقتضى التعهدات المؤرخة منذ أيام الشيخ الحاج جبر مسؤولين شخصياً عن جمع وارسال الجنود . وهو إجراء لم تكن السلطات التركية ترتاح له بطبيعة الحال .

والمعروف ان سلطة الشيخ في الامور القبلية ليست موضع نقاش كذلك فان وساطته لازمة لتسوية حالات الثأر كما هي أيضاً في المسائل الاخرى التي تسودها القوانين القبلية ، وان فكرة نقل هذه القضايا إلى

---

(١) راجع كتاب الملازم أ٠ت٠ ويلســـون موجز العـــلاقات ٠٠٠ الخ ٠ ص ٥٧ ـ ٥٨ ٠

محكمة العدل التركية مسألة غريبة كلية عن افكار العرب ، مما كان يكدر الاحساسات التركية مرة بعد مرة .

ومقابل ذلك منح الشيخ لمثل هؤلاء البدو الذين يقيمون في اراضيه التركية على كثرتهم الاعفاءات القبلية المألوفة من ضرائب الرعي وضريبة الويركو او الميري ومن ضرائب أخرى أقل شأناً وان كان لها ذات الاهمية من حيث المبدأ . وكان الكثير منهم أيضاً يتملكون حتى شهادات جنسية تركية (تلك الوثيقة التي كان يعتبرها العرب مجرد وثيقة ادارية ليس لها ارتباط بالمسائل القبلية) يتداولها الابن عن الاب وتمنحهم حق زراعة اراضي القمح في مقاطعة الاهواز ، وهكذا نجد قبائل كعب ومحيسن الذين يعيشون في أبو خصيب وزين في شهري ديسمبر ويناير يحرثون اراضيهم التي تقع شمالا حتى تصل إلى الويص . كذلك نجد في رجال القبائل هذه شذوذاً غير مألوف اذ أنهم يحوزون على شهادات جنسية تركية ومطالبون بالخدمة العسكرية التركية وربما قاسوا فعلا من التدريب عليها مع اقرارهم في نفس الوقت بأنهم مطالبون بالخدمة تحت العلم الايراني ويقطعون سنوياً ١٠٠ ميل أو أكثر من مساكنهم في الاراضي التركية ليزرعوا اراضي في ايران فلحوها هم واجدادهم لعدة أجيال .

ونادراً ما تنشأ قضايا متبادلة بين ايران وتركيا فيما يتعلق بهذه الحدود بسبب القبائل العربية التي تقيم هناك وخاصة أنه في جميع الاحوال لا توجد قبائل عربية تتبع تركيا وتقيم في الاقليم الايراني مع ان الوضع المقلوب كان قائماً كما شرحنا من قبل .

الرعايا والمهاجرون والحجاج والتجارة الايرانية ١٨٧٧–١٨٧٨ :

وكانت تثور من وقت لآخر قضايا ذات طبيعة عامة بين تركيا وايران وقد برزت جميعها في وقت واحد سنة ١٨٧٧ عندما نشبت الحرب بين البلدين .

ومن هذه المسائل مسألة التفسير الذي يجب أن يؤخذ به لاتفاقية سنة ١٨٧٥ المعقودة بين تركيا وايران فيما يتعلق بالصلاحيات الاقليمية الاضافية للممثلين القنصليين لبلادهم في البلد الآخر . ويظهر ان ايران كانت تدعي بأن الصلاحيات المخولة لموظفيها القنصليين في تركيا يجب أن تشابه ما كان يتمتع به قناصل عدة دول اوروبية بموجب الامتيازات الاجنبية إلا أن وجهة النظر هذه رفضها الباب العالي بوضوح ولم تؤيدها الحكومة البريطانية ، وهكذا لم تستطع ايران تثبيتها .

وكانت لايران شكوى من إقامة ميرزا عباس الدائمة في بغداد وهو الاخ الفار لصاحب الجلالة الشاه . وقد زعم أن الحكومة التركية قد أعطت وعداً مكتوباً بابعاده إلى مكان آخر ، وقد ضغطت إيران على هذا الامر بشدة سنة ١٨٧٧ بعد أن قضى(١) الامير الايراني عدة سنوات في بغداد ، وقد اعطى تأكيد للرجل باجباره مستقبلا على جعل استانبول مكاناً لاقامته الا أنه فضل مصالحة الشاه والعود إلى طهران .

وثار سخط كبير بعد فترة قصيرة من زيارة الشاه لمقدسات الشيعة بالعراق التركي ، سنتي ١٨٧٠–١٨٧١ بسبب المضايقات التي أثارها رسميو الحكومة التركية والابتزاز الذي مارسوه ، وبسبب اجراءات لجنة استانبول للشئون الصحية ضد حجاج الشيعه إلى مقام علي والحسين في العراق التركي .

وقد انتهزت الحكومة الايرانية المشاعر العامة لمنع هؤلاء الرعايا الايرانين عموماً من الحج الى العراق وبذلت الجهود لتحويل سيل المتعبدين (بما يصحبهم من منافع) الى «مشهد» الواقعة في إقليم خراسان الايراني إلا أن منع الحج هذا الى الاراضي التركية لم يلبث أن ازيل او بالاحرى لم يعد مرعياً فترة طويلة ، وفشلت محاولة جعل مشهد بديلا

---

(١) طبقا لمصدر كان موجودا هناك منذ ارتقاء ناصر الدين شاه عرش ايران سنة ١٨٤٨ ·

للنجف وكربلاء ، ومع ذلك فقد طرأ انخفاض ملحوظ في عدد الحجاج الايرانيين الى العراق التركي لعدة سنوات . الامر الذي تضررت منه تجارة الاقليم الداخلي ضرراً ملحوظاً . وقد ازيلت أخيراً أي في سنة ١٨٧٨ أهم أسباب شكوى الحجاج الايرانيين عندما عقدت اتفاقية بين تركيا وإيران تنظم المحاجر الصحية وتسمح بدفن الجثث الآتية من إيران ومعاملة الرعايا بجوازات السفر والرسوم وسرعان ما استعادت اماكن الحج اهتمام الايرانيين .

وقد منع استيراد الملح من ايران إلى تركيا كما حصر استيراد التبغ بظروف خاصة ، ونظمت هذه التجديدات بموجب اتفاقية أبرمت بين البلدين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٨ لصالح الدخل التركي العام الذي كانت احتكارات الملح والتبغ تشكل جزءاً هاماً من حصيلته .

القلعة التركية في فاو ١٨٨٥ — ١٩٠٥ :

وأبلغ والي البصرة في ديسمبر سنة ١٨٨٥ المعتمد السياسي البريطاني المساعد فيها أن نية الحكومة التركية تتجه الى اقامة قلعة كبيرة في فاو وفي مايو سنة ١٨٨٦ عسكرت هناك مفرزة عسكرية مكونة من ١٦٠ رجلا (ربما كانت كتيبة) كما كدست في الموقع مواد البناء .

١٨٨٧ :

وعندما زار الرائد مردوخ سميث مدير عام التلغراف الهندي الاوربي فاو سنة ١٨٨٧ وجد عملية إنشاء القلعة في تقدم ونشاط ووعد بأن يكون العمل عملا ضخماً ، وكان من الواضح أنها ستتحكم في الملاحة في شط العرب وخاصة القناة التي تبعد عنها ٥٠٠ ياردة فقط .

ومما يجدر ذكره أن السفيرين البريطاني والروسي في استانبول أبلغا الباب العالي قبل التصديق على معاهدة ارضروم (سنة ١٨٤٧) أن إيران قد تعهدت بأن تكف عن إنشاء تحصينات على الضفة الايرانية من شط

العرب ما دامت تركيا لا تقيم أياً منها على الشاطىء التركي مقابل الاقليم الايراني ، وحصلت الحكومتان الوسيطتان على نفس التأكيد من إيران بناء على طلب خاص من الباب العالي . وقد اعتبرت مسألة إقامة قلعة تركية في الفاو تهديداً للمصالح البريطانية . ووجه احتجاج حول الموضوع الى الحكومة التركية في اغسطس سنة ١٨٨٧ إلا أن وزير الخارجية التركية لم يتقبله بقبول حسن وكانت المحاورة البريطانية تستند الى تاريخ التعهد الملحق بمعاهدة ارضروم بالشكل الآتي :—

« وتبعاً للحقائق المبينة أعلاه فان الحكومة التركية والايرانية مرتبطتان بتعهد مشترك كل نحو الأخرى بالامتناع عن تحصين أي من جانبي شط العرب ، كما انلبريطانيا العظمى وروسيا اللتين كانتا وسيلة للباب العالي في الحصول على هذا التعهد من الحكومة الايرانية مصلحة مباشرة وحق في مراقبة الوفاء بالالتزام المذكور من طرفي التعاقد لمصلحة جميع الاطراف » .

ويحتمل ان يكون وزير الخارجية غير واع على هذه الحقائق او ربما يكون مدركاً لها فيجادل في أنه لما كان التعهد تعهداً متبادلا فان للحكومة التركية حرية الاختيار في التنصل منه ولكن بشرط ترك الطرف الآخر حراً في أن يعمل نفس الشيء . وإن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع أن تقر نظراً لتاريخ المفاوضات بأن مثل هذه الصيغ تعتبر شرعية في القانون الدولي ، وأن الباب العالي يمكن أن يعفي نفسه من التعهد الذي اعطى للوسطاء البريطانيين والروس مثلما أعطى للحكومة الايرانية بدون ترتيبات سابقة معهم .

وحتى عند ترك المسألة القانونية جانباً فان حكومة صاحبة الجلالة مهتمة بسلامة كل من إيران والامبراطورية العثمانية ، مدخلة في اعتبارها حقيقة الرعايا البريطانيين الذين لهم وضع تجاري هام في كل من البصرة والمحمرة ، وإنها لتأسف كثيراً من انشاء تحصينات مضادة على كل من

ضفتي النهر مما يسبب تهديداً للملاحة الآمنة فيه ، وفي ظروف معينة قد تصبح مصدر خطر يهدد الاحتفاظ بعلاقات طيبة بين البلدين أو بين أي منهما وبريطانيا العظمى .

واستمرت المناقشات حتى ٣١ يوليه سنة ١٨٨٨ عندما سلمت الحكومة التركية ردها النهائي متضمناً الفقرات الآتية :

« لقد طالعنا مذكرتكم الجوابية التي تقرر أن إقامة تحصينات في الفاو مخالفة للقرار الذي توصل اليه عندما أبرمت معاهدة ارضروم ، أي أنه يجب أن لا تقام تحصينات على ضفاف شط العرب وتعلن أن أي تأويل لهذا القرار يجب أن يقترن بموافقة الدول الوسيطة ، وأنه لا ضرورة للشرح بأن الاتفاق الذي توصل اليه بهذ الخصوص ليس ذا مفهوم متبادل ولكنه كان من صالح تركيا في ذلك الوقت أن تحتفظ لنفسها بحق إنشاء تحصينات على هذه الضفاف فمهدت السبيل لتعهدها ، وما دامت تركيا يجب أن لا تحصن الضفة اليمنى للنهر ، فان ايران يجب أن تمتنع عن بناء قلاع على ضفتها اليسرى ، وتركيا الآن قد أصبح لها قلاع ، وذلك يجعل ايران في حل من تعهدها وأنها حرة أيضاً في إقامة قلاع على أراضيها ، وليس لها حق الاعتراض . وما دامت هذه الاتفاقية بين حكومتين فانه لا توجد تعهدات مقابلة للدول الوسيطة وإن الحكومتين المذكورتين لا تتبعان أحداً في موافقتهما وأن إنشاء مثل هذه الاعمال ليس تعدياً على أية معاهدة بين البلدين .

ويبدو واضحاً من مغزى هذه المراسلة ان الحكومة التركية كانت تنوي الاصرار على خطتها في تحصين الفاو ، وقد اقترح السير هـ. ب. ولف وزير صاحبة الجلالة البريطانية في طهران وجوب قيام قوات من الاسطول البريطاني بزيارة الخليج ، وقد وافقت الجهة الادارية التي رفع توصيته اليها على المبدأ ولكنها ارجأته (واخيراً لم تنفذه) حتى لا ترتاب روسيا التي كانت قد استاءت من فتح نهر قارون للملاحة تحت الرعاية البريطانية .

سنة ١٨٨٩ :

وفي فبراير سنة ١٨٨٩ وبناء على طلب سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول وجه السفير الايراني لدى الباب العالي مذكرة للحكومة التركية بالمعنى التالي :—

« من الواضح ان انشاء تحصينات على شط العرب مخالف للاتفاقية المبرمة بوساطة روسيا وانجلترا في الوقت الذي تبودل فيه في استانبول التصديق على معاهدة ارضروم المؤرخة في ٢١ مارس سنة ١٨٤٨ . ولا يمكن اعتبار أي عمل مخالف لنصوص الاتفاقية عملا قانونياً دون موافقة الدولتين الموقعتين على المعاهدة المذكورة أعلاه مثلما يقتضي أيضاً موافقة الدول التي توسطت في الحصول عليها . والآن فان هذا العمل يتعارض مع الاتفاقية التي سبق ذكرها والتي تعتبر شروطها نافذة في الوقت الحاضر مما أدى إلى احتجاجات قوية من جانب انجلترا وايران . وتسليماً بالحقيقة في أن هذه الاحتجاجات لم تلق بعد اهتماماً فان ذلك لا يساعد بطبيعة الحال على المحافظة على المشاعر الودية القائمة بين البلدين» .

وعلى أية حال فان هذه الاتصالات لم تؤد الى نتيجة ولا حتى الاحتجاجات الاخرى التي قدمها السفير البريطاني واستمر العمل في قلعة الفاو مع توقف موقت نظراً للأحوال الطارئة خلال سنة ١٨٨٩ .

وكانت خرائط ومخططات العمل في هذا الوقت من تصميم محاسب محطة التلغراف البريطانية في الفاو الذي نجح في الوصول الى المكان والعمل فيه .

١٨٩٠ :

في سنة ١٨٩٠ زارت قطع من أسطول الهند الشرقية وهي سفينكس وجرفون وردبول الفاو بأمر من القائد العام . وفي ١١ مارس تقدم القائد بولديرو قائد القطعة سفينكس يصحبه القائد بلاكسلاند الى الشاطىء لزيارة الضابط التركي المسئول عن القلعة ، ولكن ما إن لامس قاربه

الارض حتى فتحت النيران على الجانب البريطاني من استحكامات القلعة التي عسكر خلفها حملة البنادق . ولحسن الحظ لم يصب أي منهم بسوء وقرر القائد بولديرو عدم الرد على إطلاق النار والعودة الى سفينته وطلب بموجب تعليمات من أمير البحر من آمر القلعة تفسيراً لما حدث فأجاب دون ان يشير إلى إطلاق النار من رجاله بأنه لم يتلق أية تعليمات رسمية عن عزم الضباط البريطانيين زيارة القلعة وان الاوامر التي لديه من المراجع العسكرية العليا في البصرة تقضي بعدم السماح لاي أحد بالدخول أو الاقتراب من القلعة ، هذا بالاضافة إلى وجود حصار صحي .. وقد بعث القنصل البريطاني في البصرة أيضاً تقريراً إلى استانبول كانت نتيجته أن سمح للقائد بولديرو بزيارة القلعة في ٢٢ مارس وأعطي تأكيداً بالتالي بأن الضابط التركي المسئول عن إطلاق النار قد عزل عن قيادته وحكم عليه بالسجن لمدة ٦ أشهر .

١٨٩٠ — ١٨٩٤ :

وفي الوقت الذي زار فيه القائد بلديرو الفاو لم يكن العمل الذي تم كبيراً مع أنه كان تحت الانشاء منذ ما يقارب الاربع سنوات وكان ما يزال غير كامل ، ففتحات المدافع لم تكن معدة ولم تقم المتاريس ولا توجد مصاطب للمدافع . واستؤنف العمل في القلعة سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ بشكل متقطع ونتيجة لذلك عبر السفير البريطاني في استانبول في أغسطس من السنة الاخيرة للباب العالي عن رجائه في ان « يصدر اوامره بالتوقف السريع عن العمل في هذه المسألة واذا ما كان يجب اكمال القلعة ، واتخذت الخطوات لتسليمها فان حكومة صاحبة الجلالة تأسف لمثل هذا العمل لانه استعداد عدائي الامر الذي يحق لها استنكاره ويبرر لها اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهته » . وفي نوفمبر سنة ١٨٩٣ جددت بريطانيا اعتراضاتها وتلقت تأكيداً بأن اوامر ايقاف العمل سوف تصدر ولكن لم يتوقف العمل فعلا حتى مايو سنة ١٨٩٤ .

سنة ١٩٠٥ :

بقيت القلعة غير مسلحة بالمدفعية ، وفي سنة ١٩٠٥ كانت قوة الحامية التركية التي فيها حوالي ٤٥ بندقية فقط .

ومما يجدر ذكره أن الحكومة الايرانية خلال المناقشات أبدت عدم اهتمام كلي بموضوع القلعة وتحملت الحكومة البريطانية بالتالي أعباء معارضة انشائها بالكامل .

المراكز التركية الاخرى على شط العرب ١٨٩٠–١٨٩٤ :

وقد بنى الاتراك فيما سبق سنتي ١٨٩٠–١٨٩٤ دور حراسة عسكرية صغيرة على جزيرة شمشمية وفي كوت الزبن على الضفة التركية مقابل مصب نهر قارون تقريباً . وكذلك في أماكن أخرى على الجانب التركي مثل الجتعه الواقعة بين كوت الزبن والدواسر . وكانت هذه الابنية من اللبن المحروق من طابق واحد عال مع سور ذي كوى تحيط بسطحها . وكان هناك حديث في سنة ١٨٩٠ عن انشاء قلعة تركية مشابهة لقلعة الفاو إلا أن هذا المخطط لم يخرج الى حيز الوجود .

النقل المفتوح لمركز الحجر الصحي من البصرة الى الفاو ١٨٩١ – ١٨٩٧ :

وفي سنة ١٨٩١ اقترحت الحكومة التركية نقل مركز الحجر الصحي من البصرة الى الفاو وكان الغرض الظاهري لذلك منع تهرب المسافرين ممن يحتمل عزمهم الى البر في المحمرة ومتابعة سيرهم هناك من دفع رسوم الحجر الصحي في البصرة . وكان الكثيرون فعلا يتهربون على هذه الطريقة او قد يخرجون بقوارب صغيرة الى البصرة ، ولكن السلطات التركية في الحقيقة كانت تهدف الى فرض سيادتها على طريق شط العرب المائي .. الغرض الذي لم يكلف لتحقيقه انشاء القلعة التركية في الفاو . ومن الواضح انها كانت تأمل في توجيه ضربة مؤثرة للازدهار التجاري في المحمرة ، وقد عارضت هذا البرنامج ، المعادي للتجارة البريطانية

كما هو معاد للمصالح السياسية ، حكومة صاحبة الجلالة وقاومه مندوبو بريطانيا وروسيا في لجنة استانبول للشئون الصحية ، وفشلت تركيا في وضعه موضع التنفيذ فطرح مرة أخرى سنة ١٨٩٤ واستمر مبتدعوه في الترويج له بعض الوقت بعد أن أحيوه سنة ١٨٩٧ ولكن دون طائل . وقد كانت الاعتبارات العلمية والعملية كيفما كان الامر في غير صالحه لان اعلان السفن المتجهة الى المحمرة الميناء الايراني لا يمكن أن يجعل ايقافها في الفاو عملا قانونياً .

تحصيل الجمارك التركية في الفاو من السفن المتجهة الى المحمرة ١٨٩٣ – ١٨٩٤ :

وقامت السلطات التركية في الفاو بمحاولة جريئة سنة ١٨٩٣ على أساس اعتبارها شط العرب أسفل المحمرة نهراً تركياً فبدأت تتدخل في الملاحة فيه بشكل يخالف معاهدة ارضروم (سنة ١٨٤٧) . وكانت اولى هذه المحاولات منع مركب شراعي هندي بريطاني وصل الى شط العرب ومعه حمولة من الفحم النباتي الى المحمرة فأوقف في الفاو ووضع في المحجر الصحي لمدة ٢٤ ساعة واجبر رئيسه على التوقيع على ورقه لم تكن مفهومة بالنسبة له لتقديمها الى دار الجمارك التركية في الدواسر في نقطة أعلى النهر . وكانت تقضي بأن يضع أحد أشرعته هناك كرهن لخضوعه ، ولم يلتفت الى ورقة الفاو في الدواسر وسمح للمركب بالسير الى المحمرة . وعند عودته من المحمرة نحو البحر وعليه شحنة من التمور اتجه المركب مباشرة الى فاو وهنا اعترضوا عليه لانه لم يمر بالدواسر ورفضوا شهادة (استيفاء دفع رسوم التصدير في إيران) التي حصل المركب عليها من شيخ المحمرة لأنها غير كافية ، وعاد المركب إلى الدواسر ، ولكن السلطات الجمركية التركية هناك رفضت منحه الشهادة التي طلبها اولئك في الفاو ، وطبقاً لذلك أقلع رئيسه الى البصرة وقدم شكوى للمتعمدية السياسية المساعدة . واعتقد المعتمد السياسي البريطاني المساعد أن هناك بعض الخطأ ودفع الامر الى مدير الجمارك

التركي في البصرة ، الذي بعث اليه جواباً غير متوقع وهو « بما أن المحمرة ميناء تركي فانه أي المأمور تلقى تعليمات بأخذ الرسوم الجمركية من جميع الشحنات التي ترسو هناك » وعندئذ وجه الخطاب الى والي البصرة فاقتصر هذا على مجرد ترديد تصريحات المدير ، وكانت نتيجة اتصال القنصل الايراني في البصرة الشيء ذاته . ولم تكن المطالب التركية مباغتة تماماً اذ كانت تدور في وقت مبكر من سنة ۱۸۹۱ همسات في البصرة عن تجديد تركيا ادعاءاتها في المحمرة . ومنذ تلك السنة فصاعداً طالبت تركيا برسوم عن الحمولات والحجر الصحي كما مارست في الفاو ابتزاز الاموال من المراكب الاهلية المتجهة الى المحمرة .

وقد دفعت الرسوم الجمركية في الفاو ، مع الاحتجاج عليها من قبل مركبين شراعيين هنديين بريطانيين كانت وجهتهما المحمرة وربما كان أحدهما المركب الذي ذكرت حالته فيما سبق .

وبناء على طلب شاه ايران ، قدّم احتجاج قوي ضد مطالبة تركيا بالمحمرة من قبل سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول ، ومن الواضح أنه أعد بالتشاور مع السفارة الروسية هناك . وفي نفس الوقت عمل السيد دي بتزو الوزير الروسي في طهران بياناً غريباً بخصوص المذكرة التوضيحية ، التي اغتصبها ، بعد ابرام معاهدة ارضروم بقليل ، القائمان بالاعمال البريطاني والروسي في استانبول من المندوب الايراني وهي تقرر بأن المعاهدة لم تمنح ايران حق تملك المحمرة . وأكد السفير التركي في طهران ان مثل هذه الوثيقة موجودة ولم ترفضها تركيا في حين زعمت حكومة الشاه أنه يجب في أي حال رفضها لانها غير مصدقة من قبل السلطات الايرانية المختصة . وعلى أي حال فان الباب العالي سرعان ما أقر بأنه ليس له مطالب في المحمرة ، وبهذا فان حقيقة او رواية اعتراف المندوب الايراني لم تعد تثير الاهتمام . ويبدو أن الحكومة التركية في تفسيرها سلوك موظفيها المحليين في شط العرب قد ميزت الفرق بين

الرسوم على الشحنات المرسلة مباشرة الى المحمرة ورسوم الشحنات المستوردة من هناك عن طريق ميناء تركي او عبر إقليم تركي إلا أن الموضوع لم يتابع أكثر من ذلك ، وتوقفت مطالبة الاتراك للمراكب المتوجهة الى المحمرة ، ووجد أنه ليس من الضروري ارسال قارب حربي بريطاني الى فاو لحماية سير السفن البريطانية الهندية هناك كما كان مقترحاً من قبل .

مجتهدو العراق التركي والشئون الايرانية ١٩٠٣–١٩٠٥ :

أدى التبذير الشخصي لمظفر الدين باشاه حاكم ايران ، وقبول إيران قروضاً كبيرة من الحكومة الروسية إلى إعادة تنظيم الجمارك الايرانية على أسس اوروبية على أيدي مفوضين اوروبيين ، وجباية رسوم على الخمور والمشروبات الروحية في أماكن تحرم بيع الخمور تحريماً قاطعاً فأدى كل ذلك إلى استياء حاد سنة ١٩٠٣ في أوساط مجتهدي النجف وكربلاء من الايرانيين ، ومع أن رؤساءهم يقيمون على ارض تركية فانهم القادة الحقيقيون للحركات الدينية الايرانية كافة كما يمارسون نفوذاً على أفكار الايرانيين لا تملكه أية سلطة في إيران نفسها .

وفي وقت مبكر من سنة ١٩٠٣ وجه بعض المجتهدين المقيمين في العراق التركي احتجاجاً إلى الشاه يعبرون فيه عن رغبتهم في تعديل سياسته إلا أن هذا الاعتراض مر دون الالتفات اليه . وقد أمر القنصل العام الايراني في بغداد ، بمجرد زيارة كربلاء والنجف ، نقل تحيات صاحب الجلالة الايرانية الى بعض المجتهدين مجتمعين مع التأكيد لهم بأن الامور وصلت اليهم محرفة. وكان محمد الغراوي (شرابياني) وحاج محمد حسين وميرزا خليل (ممعاني) والملا محمد قاسم «خراساني» أنشط المجتهدين في الهياج ضد سياسة الحكومة الايرانية . وفي شهر يونيه سنة ١٩٠٣ اندلع الشغب في تبريز ضد بائعي الخمور من الارمن وموظفي الجمارك

البلجيكيين في هذا المكان وتبع ذلك قيام صخب في أصفهان وقد اغتيل خلاله عدد من البابيين . وقد عزت الحكومة الايرانية هذه الفتن إلى تحريض مجتهدي النجف وكربلاء ، وظهر من نتائج تحري المراجع البريطانية في العراق التركي أن المجتهدين الايرانيين ، الذين كان الشرابياني أبرز شخصية فيهم رغم تنصلهم من مشاعر العداء للمسيحيين والاوروبيين ، قد اقروا الاعدام بالجملة للبابيين . وفي أعقاب الاضطرابات أبرق الشاه الى المجتهدين عن طريق القنصل العام الايراني في بغداد يؤكد لهم أن جميع التدابير التي اتخذتها حكومته هي لمصلحة الدولة الايرانية . وقد رد المجتهدون على هذه الرسالة حالا رداً يشجبون به في عبارات معتدلة كل تقليد للأساليب الاوروبية كما شجبوا بدون غموض اختيار تدابير يعتقدون أنها بحاجة إلى تبصر ، ربما كان ذلك مثل جمع حاصلات الاراضي بآلات اوروبية ، مما يؤدي الى ثورة دينية في ايران ، وانهم يلتمسون من الشاه أن يسدد القروض الروسية والا يخفض العملة بعملة فضية غير محصورة . الا أن السلطات الايرانية ارتابت في اخلاص نوايا المجتهدين لانها كما قيل قد أظهرت وثيقة موقعة من الشرابياني وآخرين تفيد اقرارهم لأعمال العصيان في تبريز . وعلى الرغم من ذلك فقد رد الشاه على المجتهدين رد مجاملة الا أنه أعلن فيه عن استعداده للاسترشاد برأيهم في الامور الدينية ، ورفض تدخلهم في أمور الدولة . وقد وصل إيران أخيراً منشور موقع من بعض المجتهدين مؤرخ في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٣ منع بموجبه مضايقة الرعايا الاجانب باعتباره عملا غير قانوني ، وهو يصف قضايا البابيين والخمور بأنها امور من اختصاص السلطات المدنية الاقليمية التي تحاول التنظيم بشكل مرض . لكنه صدرت في ١٤ سبتمبر وثيقة عن أشخاص معنيين من الجمعية ذات طابع مختلف على شكل نشرة حرمان موجهة ضد الوزير الاعظم الاتابك الاعظم الذي أقام سياسة يرفضونها . واستخرج من هذه الوثيقة في كلكتا نسخ طبق الاصل عن طريق التصوير الفتوغرافي وزعت بعد قليل

على طول ايران وعرضها ، واذا لم تكن هذه هي السبب المباشر في سقوط الاتابك فانها جعلت رجوعه على الاقل الى الحكم مستحيلا حتى إنه جاء فيها أنه إذا لم يطرد الوزير المقيت فان حكماً مشابهاً سوف يصدر قريباً ضد سيده الملكي . وبهذه الاجراءات فان المجتهدين على ما يبدو قد سمحوا لانفسهم بأن يكونوا أدوات لاعداء الاتابك السياسيين ، الا أن دوافعهم ربما كانت وطنية .

وفي مرحلة مبكرة من الخلاف حاول المجتهدون ممارسة ضغط على الشاه عن طريق سلطان تركيا الا ان الحكومة الايرانية استعادت بسرعة السلاح من درع منتقديها على أمل التمهيد لطردهم من المدن المقدسة ، ووشت بمجتهدي النجف وكربلاء الى الباب العالي كأصدقاء للبريطانيين . وقد اختبرت هذه الحملة بمهارة وكانت نتائجها قد عززت بشرح خطر المجتهدين على الشيعة المسلمين بتشريعهم الطائش الذي أصدروه سنة ١٩٠٣ ضد استعمال طريق حائل الى مكة خلال استمرار العداء بين ابن رشيد وابن سعود . وقدمت الحكومة الايرانية امرهم هذا الى الباب العالي اذ أن صدوره كان لصالح شيخ الكويت « واصدقائه » كالحكومة البريطانية . ويظهر أن الممثل الروسي في استانبول قد اشتكى بعد بضعة أشهر من النشاط الخطير الذي يقوم به وكلاء المجتهدين في إيران واواسط آسيا وتبعاً لذلك هددت السلطات التركية في يونيه سنة ١٩٠٤ بعض مجتهدي كربلاء والنجف بالنفي الى المدينة ، كما أجرت هذه السلطات استقصاء سرياً عن علاقاتهم بالدول الاجنبية .

ويبدو ان المجتهدين وفقاً لهذه الاجراءات ونتيجة للضعف الذي حدث بموت قائدهم الشرابياني في ديسمبر سنة ١٩٠٤ والذي أدت جنازته الى حدوث هياج تقريباً في النجف ضد السلطات التركية عقب تدخل موظفي الصحة الاتراك فيها ابتداءً من هذه النقطة قد عدلوا نغمتهم ، وكانوا قد تابعوا نشر حملة ضد «الحبل المتين» الجريدة الايرانية التي تصدر في كلكتا والتي تطابق أهدافها السياسية ما لديهم ، والتي اتضح منها مغزى

اتصال بعضهم مع سلطات تركيا . كما أنهم ابطلوا أخيراً تحريمهم الذي وجهوه الى الحجاج بعدم السير في طريق حائل وارسلوا في مارس سنة ١٩٠٥ عقب حدوث اضطرابات جديدة ضد الاجانب في مشهد وكاشان برقيات ولاء وأوصوا رجال الدين والشعب في ايران بمساعدة العرش وكان لتلك الخطوة على مايبدو أثر مهدىء . ومع الزمن زال الصدام الذي قام بينهم وبين الحكومة الايرانية .



القرصنة فى شط العرب ١٨٨٨ ـ ١٩٠٥

من الامور التي كانت موضع اهتمام لعدة سنوات خلال هذه الفترة قضايا القرصنة المتركزة في شط العرب والتي كان من مصلحة تركيا وايران العامة الاهتمام بها الآن .

قضايا القرصنة من ١٨٨٠ ـ ١٨٩٥ :

كان مراقب محطة التلغراف البريطانية في فاو في ٣ يناير سنة ١٨٨٠ يسير في قارب متجهاً الى البصرة ومعه اثنان من كتبته عندما هاجمته عصابة مؤلفة من ثمانية من العرب في مكان يبعد حوالي ١٢ ميلا جنوبي البصرة ، وقد باغتوهم وهم نيام وضربوهم وجرحوهم بالاضافة الى سلبهم أشياء تخصهم تبلغ قيمتها ١,٠٧٠ روبية ، وقد أفاد أحد بحارة المراقب بأنه تعرف على زعيم القراصنة وهو عربي يدعى بخاخ بن شبعان من قبيلة محيسن . وكان الشخص معروفاً جيداً بسوء سلوكه وهو يتبع شيخ المحمرة . وقد اطلع ثابت باشا والي البصرة والحاج جابر شيخ المحمرة في الحال على ما حدث عن طريق السلطات البريطانية التي طلبت منهما اتخاذ الاجراءات . وأنكر الشيخ جريمة بخاخ إلا أن حكومة الهند تمسكت بصحتها وفرض الشيخ على عائلته غرامة تقدر بمبلغ ١٥٠ جنيهاً استرلينياً ، وفي نفس الوقت استعيدت جميع الاشياء المسروقة عدا بعض

النقود عن طريق الشيخ خزعل بن الحاج جابر ، وقد بذلت الجهود ايضاً لالقاء القبض على بخاخ ومعاقبته وفقاً لمطالبة من روبرتسون المعتمد السياسي المساعد في البصرة ، ولكن يبدو أنها كانت غير مجدية اذ أن الرجل هرب الى المستنقعات .

سنة ١٨٨٨ :

وهاجم القراصنة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ مركبين بريطانيين هنديين شراعيين في الزيادية الواقعة على الجانب التركي من النهر وقد قتل في هذا الحادث ثلاثة أشخاص وجرح اثنان ونهبت أموال قيمتها ٣٠٠٠ روبية ، وقد حوكم بعض الرعايا الاتراك في هذه القضية الا أن الجريمة لم تثبت عليهم وقد تدخل لصالحهم ناظر أملاك الخاصة الملكية .

سنة ١٨٨٩ :

ونهب في ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٩ المركب الهندي البريطاني «شاتورباسا» وهو مركب شراعي من كوتش على مقربة من جزيرة حاجي صلبوق ، وقد نزعت منه جميع الاموال المنقولة بما فيها النقود حتى أشرعة القارب . وقتل شخص واحد على ظهره وجرح اربعة آخرون وكان عدد القراصنة في هذا الحادث حوالي عشرين شخصاً ذكر أنهم جاءوا من الضفة الايرانية ومع أن شيخ المحمرة اتخذ الخطوات لتعقبهم الا أنهم لم يكتشفوا .

وفي ١٢ ديسمبر جرد مركب شراعي هندي بريطاني آخر هو «دولتباسا» من جميع الممتلكات المنقولة بما فيها ٧٠٠ جنيه استرليني نقداً ، إلا أنه في هذه الحالة لم تقع خسارة في الارواح او أي إيذاء شخصي ، وقد كانت «خاست» مسرحاً لهذه القرصنة إلا أنه لم يكن بالإمكان اقتفاء أثر أحد من اللصوص الذين كانوا حوالي ٣٠ شخصاً .

وجرت في اليوم التالي محاولة فاشلة على المركب الهندي البريطاني «فلاي» في نفس المكان إلا أن الجناة في هذه المرة كانوا على ما يبدو من الاقليم التركي غير أن والي البصرة أصر على أنهم من الجانب الايراني .

سنة ١٨٩٠ :

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نهبت عصابة من اربعين قرصاناً المركبين «هارسينغا» و «سوكرابلسا» اللذين يمتلكهما رعايا بريطانيون يقيمون في «جوادر» بالقرب من «بريم» ، وهي قرية تقع على جزيرة عبدان الايرانية . ومن الواضح ان المعتدين كانوا من الجانب الايراني . وقد قتل في الحادث شخصان وجرح ثلاثة وأخذت كل الاموال المنقولة بما فيها نقداً يبلغ حوالي ٨٦٠ روبية ، وكان على ظهرها شخصان او ثلاثة من الجنود الاتراك وكتبة كانوا مسافرين من فاو الى البصرة ، الا أنهم لم يقدموا للبحارة أية مساعدة ضد اللصوص . وقد أصر كل من والي البصرة وشيخ المحمرة بأن القراصنة يتبعون سلطة الآخر .

سنة ١٨٩٥ :

وقاست المراكب العربية والايرانية في سنة ١٨٩٥ مثلما قاست المراكب الهندية على أيدي القراصنة في شط العرب والمناطق المجاورة لمصبه ، وكانت بعض الهجمات التي شنت اشد مما عرف بربرية وسفكاً . وقد عثر على سفينة مهجورة لا تحتوي الا على جثث ، ومن بين المراكب التي كانت ضحية لهذه الاعمال في هذه السنة المركب «هاري‌باسا» من جمناجار وهي إحدى الولايات الهندية . وقد هوجم في ١٩ سبتمبر بالقرب من فاو وقتل منه اربعة رجال وجرح ثلاثة ونهبت منه أموال قيمتها ٣٤٠٠ روبية . ويظهر أن اللصوص في هذه المرة كانوا من انصار «كعب» في الضفة الايرانية وبعد التحقيقات التي قام بها مدير فاو تنصلت السلطات التركية من أية تبعة عن الحادث . وقد أبدى شيخ المحمرة نفوراً قوياً من اتخاذ أي عمل .. ولم يتم بمقتضى اوامره الا حجز شخص واحد فقط .

ولم يتم الحصول في أية حالة من الحالات السابقة على ترضية ، وكانت السلطات التركية والايرانية تحاول بثبات القاء المسئولية كل على الأخرى عند حدوث أي حادث جديد .

التدابير الرادعة لمكافحة القرصنة ١٨٩٦ :

اضطرت الحالة غير المرضية لسير الامور الممثلين البريطانيين في البصرة والمحمرة الى الاصرار على السلطات المحلية في المكانين بوجوب اتخاذ اجراءات فعالة لحراسة النهر ، وكانت النتيجة انشاء مراكز خلال سنة ١٨٩٦ تستطيع المراكب الاهلية ان ترسو فيها ليلا في سلام . وأدخلت السلطات التركية والايرانية نظام الخفارة الليلية بقوارب مسلحة . وقد اقيمت نقط الحراسة على الجانب التركي في سنجار وجزيرة شمشمية وكوت الزين والزيادة وفاو في مكان بير الزيادية وفاو ووزعت على هذه المراكز نصف فرقة من المشاة الاتراك النظاميين تحت امرة ضابطين ووضعت المراكز على الضفة الايرانية في مواقع حادثة والجرف ونريم وشتيت ومنيوحي وقصبة وفي أماكن أخرى . وقد أصدر شيخ المحمرة توصيات مشددة الى سكان القرى الواقعة على ضفة النهر بحماية الناقلات الشراعية الهندية البريطانية . وفي الخريف تمركزت السفينة «لابوينج» العاملة في خدمة جلالتها في شط العرب . وكان لهذه الاحتياطات بمجموعها ، بالاضافة الى مظهر التوافق بين السلطات على ضفاف النهر المتقابلة اثرها الممتاز . وبعد انشاء المراكز المذكورة لم يبلغ إلا عن القليل من حوادث القرصنة التافهة . وقد حدثت جريمة خطيرة واحدة بعيداً عن ضفاف النهر قتل فيها رئيس المركب وجرح تاجران وسلبت بضائع وأموال نقدية تبلغ قيمتها حوالي ٣,٠٠٠ روبية . ومن الواضح أن هذا الحادث قد وقع قبل اتخاذ التدابير المار ذكرها أعلاه . وفي ديسمبر سنة ١٨٩٦ هوجم قارب ايراني من ديلام بعد ان ارتطم بالارض عند نريم وجرح فيه شخصان او ثلاثة بجروح متفاوتة الخطورة وجرد المركب من الشحنة التي كان يحملها . وكانت الشكوى الوحيدة الأخرى التي قدمت خلال الجزء الاخير من هذه السنة من مركب كويتي كان قد هدد او تعرض للمضايقة بالقرب من القصبة الا أنه لم يتكبد أية خسارة .

ولم يحصل في الحالتين الاخيرتين المعزوتين إلى الجانب الايراني أي تعويض.

تفشي القرصنة من جديد سنة ١٨٩٧ :

وكان واضحاً في سنة ١٨٩٧ وجود تراخ في تيقظ السلطات ولذا عادت القرصنة تظهر من جديد .

ففي مايو من تلك السنة وقعت ثلاث حوادث من أعمال القرصنة على مراكب كويتية عند مصب النهر وقتل في احداها أحد البحارة وسلبت فيها أموال تعادل قيمتها ٥,٥٠٠ روبية . وفي ٦ ديسمبر جرد مركب ايراني شراعي من محتوياته من قبل مركب آخر خارج النهر إلاأنه صادف ذلك وجود السفينتين العاملتين في خدمة صاحبة الجلالة «بيجن» و«لورنس» بالقرب من المكان فقامتا في الحال بالمطاردة . وقد نجحت لورنس في اليوم التالي بالقبض على الجناة فسلم اربعة من القراصنة الذين كانوا رعايا إيرانيين الى السلطات الايرانية وحكم على كل واحد منهم بالسجن ستة أشهر ، وقد بيع المركب الذي ارتكب الجرم ومحتوياته وسلم كتعويض للطرف المتضرر الذين جرح بعضهم بجروح بليغة .

أما الحادثة التالية فقد كانت أشد ايلاماً وهي حادثة «كاليان باسا» المركب الشراعي الهندي البريطاني الذي هوجم في النهر عند سيحان ليلة الاول من ديسمبر وفيه فقد أحد الهنود البريطانيين واحد الرعايا العمانيين حياتهما وسلبت منها كمية من الممتلكات القيمة . وتقع سيحان في الاقليم التركي . الا أن القراصنة على ما يبدو كانوا من الجانب الايراني وكان الشخص الوحيد الذي احتجز من الرعايا الايرانيين . وفي الحقيقة لم يكن له ضلع في الحادث إلا أن الشرطة التركية قبضت عليه لاسباب تخصها وبقيت القضية تحت الملاحقة لبعض الوقت الا أنها لم تسوء .

المزيد من الاحتياطات ضد القراصنة ١٨٩٨ — ١٨٩٩ :

استوجبت هذه الحوادث المزيد من الاجراءات الوقائية القوية والتي تولت فيها السلطات البريطانية مكان القيادة . فقد حطت السفينة

«رد بريست» العاملة في خدمة جلالتها في النهر في سبتمبر سنة ١٨٩٨ وبقيت حتى يناير سنة ١٨٩٩ وعملت السلطات التركية والايرانية على بذل المعونة . ففي سبتمبر سنة ١٨٩٨ زيد عدد المراكز التي في الاقليم التركي على جانب النهر التي عسكرت فيها قوات عسكرية الى ١٣ مركزاً وتأهبت السفينتان التركيتان المسلحتان «ألوسي» و «زحاف» للخدمة ولم يعتبر قطعاً هذا التظاهر التلقائي بالقوة سبباً كافياً لقبول الطلب الذي قدمه الباب العالي لسحب السفينة الحربية البريطانية ، وعلى الجانب الايراني زاد شيخ المحمرة عدد نقط الحراسة لى ١٢ نقطة ورسا في كل منها قارب يرفرف عليه العلم الايراني . ومنعت القوارب الخاصة من أية حركة ليلا عند المياه المجاورة للضفة الايرانية . وقد اقترحت السلطات الايرانية وجوب تحذير رؤساء القرى بأنهم سوف يتحملون المسئولية عن ارتكاب اي قرصنة من قبل من ضم تحت سلطتهم . وفي الحالات المشبوهة سوف تفرض غرامة على سكان كلا الضفتين . ومع ان السيد راتسلو قنصل صاحبة الجلالة الامبراطورية في البصرة قام بالاتصالات اللازمة مع والي البصرة بهذا الشأن الا أنه من غير المؤكد فيما اذا كان الوالي قرر أن يتخذ الخطوات المطلوبة .

الكف عن القرصنة ١٨٩٧ — ١٩٠٠ :

وحصل انقطاع كامل عن القرصنة في شط العرب لمدة ثلاث سنوات من نهاية سنة ١٨٩٧ الى نهاية سنة ١٩٠٠ . وفي كل سنة منها كان يبقى باستمرار قارب حربي بريطاني واحد على الاقل لمدة تزيد أو تقصر وذلك خلال فصل تصدير التمور . وكان وجوده دون شك هو السبب الرئيسي لتحسن حالة الامور بشكل مباشر وغير مباشر .

تجدد القرصنة ١٩٠١ — ١٩٠٤ :

عندما بدأت القرصنة مرة أخرى في سنة ١٩٠١ كانت أساليب القراصنة قد تغيرت ، ومن تلك السنة فصاعداً كانت حوادث السلب

ترتبط على الاغلب بفترة التراخي عندما لا يكون في متناول اليد قارب حربي بريطاني ، وكانت الحوادث تقع بشكل رئيسي عند السدود خارج النهر حيث لا تحتفظ السلطات التركية والايرانية بمراقبة فيها أو بمجرد مراقبة واهنة .

وكانت اول قرصنة ترتكب بعد سنة ١٨٩٧ في شط العرب قد حدثت في ٢٧ يناير سنة ١٩٠١ مع القارب «حسيني» من البحرين عندما ارتطم بالارض على مسافة من معامرة الواقعة على الجانب التركي من النهر وكانت الخسارة في الاموال في هذه الحادثة لا بأس بها إلا أنه لم تكن هناك فواجع . أما الحادثة التالية فقد حدثت عند مدخل شط العرب في ٤ نوفمبر ١٩٠١ عندما هاجم زورق فيه ٢٠ قرصاناً المركب الشراعي «ياسمين» الذي يملكه خوجا في بندر عباس من الرعايا البريطانيين ، وبعد أن نهب القارب تركه بحارته خوفاً من هجوم ثان ، إلا أنه استعيد مرة أخرى على مقربة من جزيرة خاراج وكانت الضحية الثالثة لسنة ١٩٠١ هي المركب البريطاني الهندي «بدارات» الذي نُهب عند مدخل النهر في ٢٧ ديسمبر ، وتبين أن الجناة في هذه الحالات الثلاث من عرب كعب بزعامة شخص يدعى خليف من الفداعية في الاقليم التركي . ومع أن الاتصالات قد تمت بين والي البصرة وشيخ المحمرة إلا أنه لم يقدم أحد للعدالة .

وفي ٨ إبريل سنة ٩١٠٢ هوجم «فتح الخير» البحريني عند مدخل النهر ايضاً وجرد وجرح احد ركابه وحبس البحارة لمدة يومين واجبروا على تسليم نقودهم التي كانوا قد أخفوها . وبعد ذلك نهب المركب بوشهر وربما كان ذلك بفعل نفس العصابة الذين قيل عنهم إنهم يقيمون في دوره والفداعية على الضفة التركية من شط العرب . وفي ٢٧ مايو كان المركب الكويتي « حسيني » يحمل مسكوكات من المحمرة تبلغ قيمتها ١٥،٠٠٠ روبية حين اعترضه زورق واحتجزه على مسافة من جزيرة بوبيان وسرق ما فيه ، وكان الزورق قد تابع المركب من

شط العرب . وقتل واحد في هذا الحادث ، وقيل أيضاً في هذه المرة إن الرجال الذين هاجموه كانوا من دوره والفداعية . ربما كان لهذا السبب قيام شيخ الكويت بزيارة شيخ المحمرة تلك الزيارة التي لم تثمر أية نتيجة بصدد هذه القضية . وفي ٢٩ مايو طاردت دورية من خفر شيخ المحمرة بلمين اقتربا من قارب أصله من بوشهر بشكل مريب إلا أن رجال الزورقين أطلقوا النار على قارب الخفر ، ثم التجأوا أخيراً إلى سيل الحاجيه بالقرب من الفداعية ، لكن أهل القرية انقضوا عليهم فلم يساعدوهم .

وكان عند شيخ المحمرة في هذا الوقت الذي حدثت فيه كل هذه الحوادث قارب مسلح واحد فقط بين القصبة وبوغاز بهمنشير ، وكان الاتراك قد كفوا عن استعمال القوارب المسلحة جميعها . وعلى أية حال فقد ارسل الشيخ سفينته البخارية «إيران» الى القصبة ورابط «بكمان» مسلحان بين مصب شط العرب وبوغاز بهمنشير غير «بوم» آخر في مدخل شط العرب . وقد وضعت الباخرة التركية «ألوسي» في الخدمة على النهر إلا أن خدماتها كانت ضئيلة نظراً لتعطل آلاتها في أغلب الاحيان . وقد أمرت السفينة «سفينكس» العاملة في خدمة جلالتها مباشرة بالتعاون مع السلطات المحلية ونتج عن ذلك توقف مؤقت للقرصنة إلا أن المعتدين في الهجمات الاخيرة بقوا دون اكتشاف او عقاب .

وقبل نهاية موسم النخيل استؤنفت التعديات . ففي ليلة ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٠٢ بينما كانت السفينة العاملة في خدمة جلالتها «أساي» منهمكة في تحرياتها خارج مدخل النهر كان القراصنة قد قفزوا على ظهر المركب المسقطي «فتح الخير» وهو مسجل في مسقط كمركب بريطاني ويحمل العلم البريطاني . ووقع الحادث على الجانب التركي من شط العرب بالقرب من معامر . وبهذا القارب وكيل قبطان طعن في أماكن مختلفة من جسمه وكان عدد القراصنة في هذا الحادث ١٠ او ١٢ من العرب والملونين وقد قيل عنهم إنهم من الجانب الايراني .

وفي ٣ فبراير سنة ١٩٠٣ هوجم مركب كويتي يحمل قبطاناً وخمسة بحارة وتاجراً كان مسافراً عليه في خور موسى ، وأسر المركب بعد قتال دام اربع ساعات وقتل جميع من فيه عدا أحد البحارة ، وجرد القارب من محتوياته وعزي هذا الحادث الى أهالي دوره الواقعه على شط العرب ، ويعتقد أن أربعة او خمسة من رجالها قد قتلوا أو جرحوا في هذا الحادث ولم يحصل المتضررون على أية ترضية في أي من حوادث القرصنة التي جرت سنة ١٩٠٢ او سنة ١٩٠٣ .

وفي بداية سنة ١٩٠٤ تجددت المتاعب ، فبينما كان المركب الشراعي «سوجاربارسا» من كراتشي يرسو في ٣٠ يناير في مركز الحجر الصحي على مرأي من البصرة ، صعدت على ظهره عصابة مكونة من ٢٠ رجلا وصلوا اليه في بلم وجرحوا رئيس المركب بالسكاكين وحملوا أمتعة ونقود البحارة ، وكان الاتراك في هذا الوقت غير منتظمين في حراسة المياه حتى إن شرطتهم كانت على اليابسة في البصرة عديمة القدرة . وكانت حماية الممتلكات على نهر في البصرةتعتمد على الحراس الخصوصيين الذين كانوا كثيراً ما يتبادلون إطلاق النار في الليل مع اللصوص المتجولين وقد حدثت في وقت مبكر من صباح ٣ فبراير حادثة خطيرة جداً ، وكان المركب الذي هوجم هذه المرة هو «فتح السلامات» المسجل في كراتشي وحمولته ١٥٣ طناً ، وكان المكان الذي شهد الاعتداء يقع خارج مجرى شط العرب على بعد ١٠ أميال من فاو ، وكان «فتح السلامات» قد أبحر من معامر وعليه شحنة من التمور ، وقد تابعه مهاجموه في مركب عليه ٢٠ رجلا من القصبة ، حيث كان راسياً هناك خلال ثلاثة الأيام السابقة ، وقد عمد القراصنة إلى إطلاق أسلحتهم النارية بكثرة فقتلوا اثنين وجرحوا اثنين من بحارة «فتح السلامات» الخمسة عشرة ، وبعد أن نهبوا المركب ثقبوه حتى يغرق وحطموا قاربه الصغير وتركوا من عليه ليغرقوا ، وقد استطاعت البقية الباقية من البحارة على أية حال انتشال قعر القارب الصغير قبل ان تلتقطهم الباخرة البريطانية «دويتا» التي نقلتهم الى البصرة

وتقدر الخسارة المادية التي أحدثت في هذه القضية بما فيها خسارة فتح السلامات بمبلغ ٢٥,٠٠٠ روبية . وطبقاً للمعلومات التي أبلغت كان ثلاثة من القراصنة ينتمون إلى القصبة وينتمي عشرة آخرون الى مكان يقع عند مصب نهر الهندية وقد أخفيت الاموال المسروقة في المكان الآخر ، وتبعاً لذلك تقدمت السفينة العاملة في خدمة صاحبة الجلالة «لايوينج» إلى مصب نهر الهندية وقامت بالبحث عن المسروقات في بيوت عزبة هناك ولكن دون جدوى ، فقد أعاق الطقس الشديد امكانية النزول على الارض مما أعطى الأهالي هناك متسعاً من الوفت لاخفاء الدليل على جريمتهم بعد أن رأوا «لابوينج» . وقد اعلنت السلطات البريطانية عن مكافأة مقدارها ١٠٠٠ روبية لمن يبلغ عن معلومات تقود إلى إدانة أي من الجناة ، إلا أنه لم يبلغ عن أي دليل . واخيراً أبلغ قنصل صاحبة الجلالة البريطانية في البصرة بأنه لا يمكن عمل أي شيء أكثر في هذه القضية أو في قضية «سوجار باشا» ، وقد اشتكت الحكومة الايرانية من الاجراءات التي قامت بها «لابوينج» عند مصب نهر الهندية وأبلغت في الرد على شكواها بأنه ربما كان هناك شكوى في احترام الحقوق الملكية لايران إلا أن عمل سفن صاحب الجلالة البريطانية لكبح القرصنة لا يمكن تقييدها بقيود .

فشل المحاولة البريطانية لانشاء تعاون بين السلطات التركية والايرانية :

وارسلت في اغسطس ١٩٠٤ السفينة العاملة في خدمة صاحب الجلالة «ميرلين» لحراسة شط العرب ، وبذلت في نفس الوقت تقريباً جهود لاغراء السلطات التركية والايرانية لتتعاونا بشكل جدي لتعقب القراصنة المحليين والقاء القبض عليهم ، وكان شيخ المحمرة الذي كان خفره ونقط حراسته عموماً أكثر فاعلية في المحافظة مما كان عند والي البصرة . يرغب في التعاون مع الاتراك ، واقترح بأنه يجب أن تكون له سلطة القبض على الاشخاص السيئي السلوك على كلا الضفتين من النهر . وقد أبدى الباب العالي أيضاً استعداداً للدخول في بعض الترتيبات إلا أن الحكومة

الايرانية رفضت ان تلزم نفسها بأي شيء له طبيعة اتفاقية لتسليم المجرمين لتركيا ، وهكذا فشلت الاقتراحات البريطانية .

وكانت النتيجة الطبيعية للتعاون غير المكتمل أن تجددت المتاعب حال مغادرة السفينة سفينكس النهر في بداية يناير سنة ١٩٠٥ . ففي الحادي عشر من نفس الشهر اقترفت القرصنة المعتادة على قارب كويتي في شط العرب ، وحدث في بداية مارس هجوم أكثر خطورة على قارب من البحرين في مكان لا يبعد كثيراً عن البصرة قتل فيه القبطان الذي كان من رعايا شيخ الكويت . كما وقعت أيضاً حادثة واحدة او حادثتان أقل أهمية . وأعقب ذلك فترة هدوء يظهر أنها أدت جزئياً الى توطين شيخ المحمرة لما يقارب من ١٥٠٠ من رجال قبيلة عيدان في الاراضي البور المجاورة للقصبة .

وبعد سنة ١٨٩٨ وهي السنة التي قامت فيها الحكومة البريطانية بمشاركتها الاولى في حراسة شط العرب خلال موسم التمور ، ظلّ النهر وما عليه في افتقار للأمان خلال أشهر العمل ، فقد استمر وقوع أعمال القرصنة في فترات غير محددة رافق بعضها خسارة في الارواح دون ان يقدم الجناة ولو في حالة واحدة إلى المحاكمة أو يحصل تعويض عن الخسائر المادية التي وقعت على المراكب الهندية البريطانية التي تحمل العلم البريطاني والتي تعرضت تعرضاً غريباً لفتك العصابات الصغيرة ، اذ أن بحارتها فضلا عن فزعهم الشديد كانوا غير مسلحين .

وعلى الرغم من ذلك كله زادت الشحنات الهندية المتجهة الى البصرة. ويعزى الامر جزئياً الى زيادة الامن على النهر خلال مواسم النخيل .



علاقات العـــراق التركي مع الدول الاجنبية الاوروبية الاخرى غير بريطانيا ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

كانت الدولة الاوروبية الوحيدة الممثلة في بغداد في بداية هذه الفترة عدا بريطانيا هي الجمهورية الفرنسية ، وقد أجريت عمليات تنقيب عن الآثار التاريخية في طالو من سنة ١٨٧٧ الى سنة ١٩٠٠ باشراف السيد دي سرزيك الذي عمل أثناء هذه الفترة كنائب لقنصل فرنسا في البصرة وعمل في جزء آخر منها كقنصل لفرنسا في بغداد . وكان لهذه العمليات أهمية بالغة .

أما بالنسبة لروسيا فانها لم تبد أي دلائل اهتمام بالاقليم ، غير أن الجالية الارمنية التي كانت تتظاهر بالولاء للحكومة التركية إنما كانت في الحقيقة ذات ميول روسية . ومن المعتقد ان الحكومة الروسية كانت على علم كاف بشئون العراق التركي عن طريق وكلاء من الارمن .

وقد اعارت مختلف الدول الاوروبية في الفترة الاخيرة اهتمامها للعراق التركي في عصر عبدالحميد ، فانشئت قنصلية روسية عامة كما أنشئت عدة قنصليات أجنبية أخرى كما هو مبين في ملحق الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين .

الولايات المتحدة الامريكية :

وفي سنة ١٨٨٥ زارت بعثة آثار تاريخية امريكية العراق التركي واجريت بعد ذلك من سنة ١٨٨٧ــ١٩٠٠ عمليات تنقيب في نفار باشراف منقبين امريكيين متعاونين مع جامعة بنسلفانيا .

روسيا في سنة ١٨٨٣ :

وكانت روسيا هي الدولة التي تلي بريطانيا ولها أكثر ارتباط بالاقليم قبل الشروع في مخطط سكة حديد بغداد ، وقد اشتبه في أن روسيا هي التي حرضت السلطات التركية عندما حاولت هذه منع المراكب البريطانية من الملاحة على نهر دجلة سنة ١٨٨٣ .

المانيا في سنة ١٨٨٣ :

واحتلت المانيا فيما بعد المركز الثاني ، وذلك عقب اتخاذ الترتيبات لمد سكة حديد بغداد ، إلا أنه خلال الفترة التي نحن بصددها لم تتخذ مصالح كل من المانيا وروسيا محلياً تجسداً ملحوظاً . وقد أجريت على أية حال تنقيبات عن الآثار على نطاق واسع في بابل ابتداء من يناير سنة ١٨٩٨ باشراف بعثة المانية يرئسها الدكتور كولديوي .

زيارة المراكب الحربية الروسية للبصرة في مارس سنة ١٩٠٠ :

ومما يجدر ذكره أن بقاء المركب الروسي «جلياق» في البصرة من الخامس حتى الثالث عشر من مارس سنة ١٩٠٠ ، دفع القنصل الروسي الى انتهاز هذه الفرصة للتظاهر نوعاً ما بالزّهْو في بغداد . وقد اختصرت السلطات التركية فترة نظام الحجر الصحي تكريماً له م ن عشرة أيام الى خمسة أيام ، كما وافقت على أية حال لجنة استانبول للشئون الصحية بناء على اعتراضات المندوب البريطاني على توسيع هذا الاستثناء ليشمل جميع السفن الحربية الاجنبية المتجهة الى البصرة ، وهكذا انعكست الفائدة الرئيسية الدائمة لهذا الامتياز على الاسطول البريطاني .



قضايا الملاحة فى العراق التركى ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

سيكون من الانسب بحث قضايا الملاحة في العراق التركي كافة في هذه الفترة على الرغم من ان المصالح التي تحتويها هذه القضايا ذات طابع تركي أجنبي .

اسطول لينش وشركاه :

ففي سنة ١٨٧٦ غرقت السفينة «دجلة» المملوكة لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية (السادة **لينش**) في نهر دجلة عندما اصطدمت

بحطام مركب أهلي كان قد غرق في قعر النهر قبل سنتين . وقد فشلت جميع الجهود لإعادة تعويمها رغم ارسال غواصين وأجهزة لهذا الغرض من انجلترا ، وبعد فترة متأخرة استبدلها مالكولم بالسفينة «بلوص لينش» وهو مركب حديدي بمدخنتين طوله ٢٢٥ قدماً وعرضه ٢٩ قدماً وحمولتة ٣٨٣ طناً ، وقد بنى هذه السفينة البخارية الجديدة السادة ريني وشركاهم في لندن وبلغت تكاليفها ٢٢,٠٠٠ جنيه قبل أن يتم تجميعها في ورش السادة لينش في ماجيل بالقرب من البصرة حيث صرف على تنصيبها هناك عدة آلاف أخرى من الجنيهات . وكان لها مخطط يتضمن طموحاً أكثر من سابقتها إلا أن حجمها الاكبر لم يكن يخلو من معوقات تبعاً لذلك .

البواخر التركية النهرية سنة ١٨٧٨ :

وكان لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية سنة ١٨٧٨ سفينتان بخاريتان تعملان على دجلة ، وقبل أن صافي ارباح عملياتها تبلغ حوالي ٢٥٪ من رأسمالها كل سنة .

أما بواخر الحكومة التركية العاملة على دجلة فقد بلغ عددها سنة ١٨٧٨ سبع بواخر ، وكانت هذه البواخر في سنة ١٨٧٩ تعمل تحت إدارة رئاسة الاسطول التركي في البصرة ، إلا أن هذه الادارة تداولتها الايدي عدة مرات ، وكانت في جميع الاحوال ادارة فاشلة وتختار كيفما اتفق الحال . وكان من عادة تلك الادارة ارسال مركب واحد إلى أعالي الفرات كل سنة فوق مياه فيضان الربيع ، الا أن تاريخ بدء الرحلة من البصرة كان دائماً غير محدد ، ولم تكن الرحلة التي تزداد في طولها حتى تصل عادة إلى بربجيق مربحة . وكان غالبية موظفي المراكب التركية في هذا الوقت من البريطانيين ، ويعتقد أن صافي ايراد الأسطول النهري التركي السنوي كان بمعدل ٨٪ رغم حالات التعطيل الناشئة عن سوء الادارة .

وحدث أن كان تساقط الثلوج على جبال ارمينيا في شتاء سنة ١٨٧٧— ١٨٧٩ قليلا جداً ، مما أدى إلى انخفاض مستوى مياه دجلة في الصيف الذي تلاه انخفاضاً لم يسبق له مثيل . وتلافياً للضرر المتوقع لزراعة الارز في الجهات المنخفضة من النهر ، دبر والي بغداد حلا غريباً وذلك بعمل سد موقت عبر القناة الرئيسية عند العزيز «قبر العزيز» مما يؤدي الى استحالة الملاحة بين البصرة وبغداد دون النقل من مركب إلى آخر . وقد أثارت هذه الخطة احتجاجات التجار الحادة من مختلف الجنسيات في بغداد ، وبيّن المحتجون ان خسارة الحكومة التركية لعائدات الجمارك ربما كانت أكبر من كسبها «أو توفيرها» من الحاصلات الزراعية ، وان الملاحة في دجلة ربما تأثرت بشكل دائم ، الا أن هذه الحجج لم تتغلب على غيرها عند الوالي ، وعندما كان المشروع على وشك التنفيذ اوقف فجأة بأمر من استانبول .

هجوم العرب على « خليفة » سنة ١٨٨٠ :

وبينما كانت باخرة شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية «خليفه» متجهة إلى أعلى دجلة في صباح الثامن من يوليو سنة ١٨٨٠ وعليها البريد البريطاني وحمولة عادية خفيفة و ٨٠ راكباً ، هاجمها قطاع الطرق العرب على مسافة عدة أميال من العزير ، وقد ظهر العرب فجأة من بين بعض الاعشاب الطويلة التي على ضفة النهر وفتحوا نيراناً سريعة على الباخرة استمرت حوالي ٤٠ دقيقة ، وتابعوها من على الارض محاولين الصعود إلى ظهرها ، ولكنهم لم ينجحوا وقد ثبت قائدها الكابتن كلمنتس وكبير مهندسيها السيد كول في الموقف ببسالة . وفي النهاية كف العرب عن المطاردة وقد قتل على ظهرها أحد المسافرين ومُوجّه الدفة الذي كان من أهالي البلاد ، وجرح الكابتن كلمنتس بطلقة في الرئتين ، وكان الجناة في هذا الهجوم من رجال قبيلة آل بو محمد التابعين لنفوذ الشيخ سيحود . ولا يمكن تحديد الدوافع لهذا الهجوم الذي لم يسبق له مثيل إطلاقاً إلا حب

العرب المعتاد للسلب . وربما تضاعف غرام آل بو محمد هذه المرة رغبة منهم في لفت الأنظار الى استيائهم من الحكومة التركية التي كانت حينئذ قد شردتهم لانهم ثاروا عليها ، ولم تتعرض «بلوص لينش» للأذى عندما مرت بعد ذلك بقليل متجهة إلى أسفل النهر لاي اعتداء . وقد زودت خليفة في رحلتها التالية من بغداد إلى البصرة بحراسة تركية مكونة من ٣٠ جندياً كما أمر قارب حربي تركي بالتوجه معها الى البصرة .

وقد قدمت الاحتجاجات فور ذلك الى استانبول ووعد الباب العالي بارسال حملة ضد القبيلة المعتدية ، ووعد بأن تحرس النهر باخرة تركية مسلحة . وفي اغسطس ستة ١٨٨٠ جاء في تقرير أن الشيخ سيحود الذي انسحب الى جزيرة تسمى أبو شدر الواقعة في المستنقعات بين دجلة والفرات فوق نقطة التقائهما في القرنة استطاع رد هجوم قام به أخوه الاكبر الشيخ وادى وأقاربه الآخرون بناء على طلب من السلطات التركية. وقد تكبد أتباعه خسارة بسيطة في حين قتل سبعة من القوة المهاجمة وجرح عشرون . وكانت أطراف الهور الوحيدة التي تمكن المدافعين من التراجع محروسة بالباخرتين التركية «البصرة» على دجلة و «الرصافة» على الفرات . وفي الاخير تقدم صالح بك متصرف العمارة ضد الشيخ سيحود ومعه جنود نظاميون الا أن الشيخ هرب دون ملاقاتهم ، واصبح واضحاً بعد ذلك ان احتمالات القبض عليه صارت ضئيلة ، وعلى أية حال فان معقله في ابو شدر وإن كان قوياً قد هدم .

وقد نبهت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية إلى أنها ستطالب بالتعويض عن الهجوم ، وواصل الرائد مايلز المقيم السياسي البريطاني في بغداد الضغط سواء على الصعيد المحلي أو عن طريق سفارة صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول لاتخاذ اجراءات تأديبية فعالة ، ولكن والي بغداد على ما يظهر جبن عن التصريح باتخاذ الاجراءات الاضطرارية

وكان غير ميال لذلك ، حتى إنه اقترح الغاء الحراسة العسكرية التركية التي زودت بها البواخر البريطانية . وقيل أخيراً إن الحاج مطير الذي له ضلع في الهجوم على «خليفه» قد القي القبض عليه وحكمت عليه المحكمة التركية في فبراير سنة ١٨٨١ بالإعدام إلا أن الحكم بقي مدة طويلة دون تنفيذ لانه استأنف الحكم في استانبول ولم تعرف النتائج النهائية . واستمر سفير صاحبة الجلالة في استانبول والمقيم البريطاني في بغداد في مواصلة الضغط في القضية ، ولكن لم يتحقق المزيد من النجاح . ويظهر أن السلطات التركية كانت قلقة على مصالحة الشيخ سيحود أكثر من تأديبه وقد توهمت أنه هاجر إلى إيران مع أنه في الحقيقة كان ما يزال مختبئاً في مستنقعات دجلة . وجاء في تقرير أنها عرضت عليه إيجار بعض اراضي الدولة في حالة حضوره شخصياً ، إلا أنه لم يبد اهتماماً بالاقتراح وربما كان ذلك غطاءاً لخطة القبض عليه عن طريق الخيانة .

وقد أصر الباب العالي عقب تقارير المقيم البريطاني في بغداد والتي وصفت الوضع بأنه غير مطمئن وطالبت بارسال مراكب حربية بريطانية إلى البصرة ، أصر على أنها غير صحيحة ، وأكد الباب العالي ثقته بقول والي بغداد إن «السلامة على النهر لم تترك شيئاً للتوضيح» وبعد ذلك بعدة سنوات وكما مر معنا سابقاً خلق الشيخ سيحود متاعب أكثر للسلطات التركية .

قضية حق البواخر البريطانية في قطر الصنادل سنة ١٨٨٠–١٨٨١ :

وفي غضون ذلك قام خلاف حول حق البواخر النهرية البريطانية في جر الصنادل على نهر دجلة . وقد بدأت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية عمليات الجر في بداية سنة ١٨٨٠ بعد أن قدمت إخطاراً لمدة ٦ أشهر عما تعتزم القيام به من استعمال الصنادل ، ولكن حدث في مارس من نفس السنة ، بعد أن انقضى ثلاثة أشهر على استعمال أحد الصنادل وبعدأن

قام صندل آخر بعدة رحلات أن اعترض والي بغداد على العملية وأشار إلى أن الصنادل يجب الا تقطر إلى أن تستلم إذناً خاصاً بذلك من استانبول .

وكانت حجة الوالي التي سرعان ما تبنتها الحكومة التركية هي أن التصريح المعطى للسادة لينش وشركاه (أو بالاحرى مثلما اعتبره الباب العالي) ضمن للشركة البريطانية تسيير باخرتين فقط . وبما أن الصنادل لم تذكر في الفرمان فان (الباب العالي) يعتبر أنه ليس باستطاعة السادة لينش استعمال أي منها دون مصادقة خاصة من السلطات التركية . أما الشركة من جانبها فانها كانت مقتنعة بأنه لم تتخذ في الماضي أية معارضة لقطر البواخر البريطانية لقوارب أهلية عندما يتطلب الامر ذلك ، وأنه لا يوجد خلاف في المبدأ بين جر القوارب الاهلية او قطر الصنادل ، وأن حق تسيير بواخر يقتضي حق استعمالها بأية طريقة يمكن استخدام البواخر فيها ، وذلك يشمل سحب الصنادل . وأخيراً فان الصنادل كانت تقطر من قبل بواخر الاسطول النهري التركي ، وكان الهدف من الجدال على ما يظهر ان يوضح أنه كان مسموحاً لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية استعمال الصنادل في سنة ١٨٨١ عندما كان النقص في البواخر في بلاد ما بين النهرين قائماً ، ولذا فانه يجب استمرارها في استعمال الصنادل .

وأثناء المفاوضات قام السيد بلاودن المقيم البريطاني في بغداد بالتدقيق الشامل في الاصول القانونية والتاريخية لحقوق الملاحة البريطانية في بلاد الرافدين ، وقد سجل استنتاجاته بجلاء وبراعة في رسالة رسمية أشار فيها السيد إلى أنه بالاضافة الى الترخيص المحلي واجازات من انواع مختلفة ضمنتها المادة ٢٢ من اتفاقية الامتيازات الاجنبية لسنة ١٦٦١ المعقودة بين بريطانيا وتركيا وأكدتها معاهدة سنة ١٨٦١ التجارية كان ثمة ترخيص عام لحرية الملاحة البريطانية في جميع المياه التركية .

حماية البواخر البريطانية في دجلة سنة ١٨٨٣ :

وحدث في ابريل سنة ١٨٨٣ بعد الفوضى التي سادت دجلة بالقرب من العمارة أن أعيد تزويد البواخر النهرية البريطانية بالحراسة العسكرية التركية حيث كان الحراس يتنقلون معها كمسافرين على ظهر المركب .

محاولة الحكومة التركية منع الملاحة البريطانية في دجلة سنة ١٨٨٣ :

وفي مايو سنة ١٨٨٣ ارادت شركة الملاحة البخارية في الفرات ودجلة إضافة المركب الجديد «المجيدية» لاسطولها ، الا أن والي بغداد أصر في مراسلاته مع المقيم البريطاني ، على أن الشركة قد خول لها حق امتلاك مركبين فقط ، وفي حالة ما اذا وجدت ضرورة لاستبدال واحدة من سفنها فان ذلك يجب أن يكون بسفينة من نفس الحجم . وربما لوحظ الافتراض بأن (المجيدية) أكبر من أية باخرة استخدمتها الشركة ، ولكن مع ان عرضها كان يفوق عرض (بلوص لينش) بستة أقدام حيث يعطيها ذلك غاطساً ضحلا فان حمولتها أقل بعشرة أطنان ، وهكذا كشف من البداية عن أن الاعتراض على الحجم ليس له ما يبرره وأنه معقول كما بين سابقاً . وتمسك الوالي بموجب اوامره من استانبول وبمقتضى فقرات الترخيص (المفترض) بحجة ان الشركة ليس لها حق الملاحة في دجلة على الاطلاق ، ولكن لها الحق على الفرات فقط . وفي ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ طلب رسمياً من الرائد تويدي منع بواخر السادة لينش وشركاه من دخول دجلة . وعلى اثر ذلك أبرق المقيم إلى سفير صاحبة الجلالة في استانبول مشيراً إلى الموضوع .

وفي ٢٨ يونيه منعت باخرة بريطانية(١) من حمل شحنتها من بغداد ، وأبلغ الوالي المقيم في نفس اليوم بأنه تلقى اوامر برقية من استانبول تحظر

(١) سميت هذه الباخرة فى المراسلات «بالموصل» ولكن ربما كان المعنى بها « المجيدية » حيث كان هناك باخرة تركية تسمى « الموصل » .

على البواخر البريطانية دخول دجلة . وطلب الرائد تويدي تأجيل تنفيذ الاوامر اذ أن الموضوع تحت المداولة في استانبول الا أن الوالي أجاب : «يشرفني أن أكرر الإخطار الذي كان قد قدم اليكم ، اذ أن امتياز الساده لينش وشركاه يتعلق بالفرات فقط ، وأن الحكومة العثمانية قد قررت أخيراً منعهم من الاحتفاظ ببواخر في دجلة ، وحيث أن «المجيدية» على أية حال قد وصلت بغداد قبل تسلم تعليمات الحكومة التركية فيسمح لها بتفريغ شحنتها وأضاف الوالي : «وقد أعطيت الاوامر النهائية لقبطان باخرتنا في القرنة ورؤساء البواخر الاخرى مطالباً إياهم من الآن فصاعداً عدم اعطاء أية حمولة لبواخر لينش . وانه أيضاً في حالة رغبتهم في السير على دجلة والرجوع الى بغداد فانه من الضروري اعاقتهم وعدم افساح الطريق لهم للدخول الى دجلة » .

وقد احتج المقيم البريطاني على ذلك وأشار إلى العواقب الخطيرة التي تهدد هذه الخطوة بإثارتها ، واعترض مرة أخرى على ما تشمله من تدخل في الخدمات البريدية البريطانية ، إلا أن الوالي أجاب بأنه مجرد شخص يعمل بموجب التعليمات وان البريد البريطاني يمكن ارساله بباخرة تركية .

وفي ٥ يوليه ارسلت الجندرمه تطبيقاً للادعاءات التركية إلى ظهر «المجيدية» التي كانت تستعد لرحلتها أسفل النهر ، فمنعوا المسافرين والشحنات من الوصول الى المركب ، ومارسوا وسائل متعددة لإهانة ومضايقةموظفيها وبحارتها ونقلت بضائع المواطنين التي كانوا ينوون نقلها على «المجيدية» إلى الباخرة التركية «الفرات» بدلا منها بناء على تلقين موظفي الجمارك التركية لهم . وفي ٦ يوليه تركت «المجيدية» بغداد متوجهة الى البصرة وعليها البريد البريطاني ، ونظراً لخلوها التام وخفتها فان ابحارها كان يعرضها للخطر . وكانت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية تنقل الرسائل التركية الرسمية في مختلف الأوقات مجاناً كما كانت ترتبط بعقود لتسليم البضائع . كما أنها استؤجرت لنقل حمولات من البصرة لاعادة تصديرها الى الجهات الأعلى لذا فان الشركة قد استاءت

جداً بطبيعة الحال من هذه المعاملة الفظة واشارت مطالبة عن خسائرها راجية مساندة حكومة صاحبة الجلالة . وقد بعث المقيم البريطاني تبعاً لذلك باحتجاج رسمي مختصر آخر الى الوالي ، إلا أن هذا لم يلتفت اليه . وقد شاهد الرائد تويدي دلائل اضطراب في المدينة وخشي منه أن يؤدي إلى قلاقل تعرض حياة وممتلكات جميع الاوروبيين في بغداد للخطر ، ولذا قام ببحث الامر مع زميليه الفرنسي والروسي ، وكذلك الصعوبات التي يلاقيها في الولاية . وقد وعد الأول بمساعدته بتوجيه خطاب رسمي إلى الوالي إلا أن الاخير قال بأن رأيه لا يؤيد وجود أي خطر ورفض اتخاذ أي عمل .

وفي ١٤ يوليه وصلت باخرة بريد بريطانية ومن الواضح أنها الباخرة «خليفه» قادمة من البصرة ، وقد وضعت على ظهرها في الحال حراسة تركية ولم يسمح سواء للبحارة او الركاب بالنزول الى الارض كما منع أيضاً انزال طرود البريد البريطانية الى الارض . وفي المساء ارسل الرائد تويدي ترجماناً ليحتج عند الوالي على اجراءاته بأسلوب ودي غير رسمي ، إلا أن الوالي كان في جميع النقاط «متشدداً ومصمماً» مع أن اسلوبه كان مجاملا وان ما قاله عن الطرود البريدية كان لمجرد أنه يود أن يضطرهم (حرفياً) لارسالها الى البصرة ثم احضارها الى هنا مرة أخرى على ظهر باخرة «تركية» . وفي ١٥ يوليه تركت «خليفه» بغداد متوجهة إلى البصرة .

ومن الواضح ان السلطات التركية كانت تخشى اللجوء الى القوة في منع السفينة من المغادرة بعد أن كانت السلطات هددت بعمل ذلك . ويظهر ان الباخرة قد اضطرت لحمل رسائل البريد فقط دون حمولة أو ركاب .

وقد وصف المقيم البريطاني تأثير الاجراءات التي اتخذتها السلطات التركية بما يلي : « ان قوتنا المنظورة (وغير المنظورة) تختبر من بعد الآن

كل يوم بسبب وجود جميع رعايا صاحبة الجلالة من المواطنين الهنود والآخرين في هذا المكان » ومضى أبعد من ذلك في ملاحظاته العامة : وان الوضع في نظر هؤلاء الناس الجهلة أصبح وكأنه يشبه حرباً قد اندلعت بين انجلترا والباب العالي ، وقد انحصرت الاعمال العدائية لمدة ثلاثة أسابيع على جانب واحد ومن الطبيعي أن تكون وجهة النظر هذه خاطئة ، ولكن مظاهرها أخذت منذ البداية تخطو إلى أبعد من ذلك .

★ ★ ★

كما بلغني بشكل موثوق أن مكتب الملاحة العثماني قد لجأ الى رفع أسعار أجرة نقل البضائع بعد أن توقفت تجارتنا وتحول سير التجارة جميعها الى يد هذا المكتب لفترة قصيرة . وقد أدى هذا الامر إلى نفور الكثير من كبار أصحاب رؤوس الأموال والتجار الذين كانوا قد تواطأوا في التمهيد لهذه الضريبة الحالية . والحقيقة ان الملاحة في دجلة بين البصرة وبغداد كانت في قبضة فوضى الادارة التركية وجشعها وستنهار تدريجياً . ولا يوجد أحد من أصحاب رؤوس الأموال مهما كانت مخاطرته عظيمة من يستطيع المحافظة على مركزه طويلا تحت رحمة حكومة مترددة مثل هذه الحكومة ، وإن تجارة البلاد سوف تركن إلى القنوات القديمة أي بالزوارق الشعبية التي يسيرها أناس فقراء جداً وفي عمى عن التفكير بأي شيء أفضل مما في مقدورهم عمله ، ومع خضوعهم للاغتصاب إلا أنهم يلجأون الآن للتملص منه عن طريق الرشوة او الاحتيال وقيادة حياة المخاطرات التي تعود الاسيويون عليها كقاعدة لهم في حياتهم .

وقد اتخذت الحكومة أثناء ذلك تدابير فورية في استانبول ولندن لرفع الحظر عن الملاحة البريطانية . وفي ٤ أغسطس قام موسوروس باشا بابلاغ سكرتارية دولة صاحبة الجلالة للشئون الخارجية بأن «الباب العالي قرر موقتاً الغاء الاجراءات التي اتخذتها السلطات في بغداد فيما يتعلق بملاحة مراكب السادة لينش وشركاه في نهر دجلة » إلاأنه اوضح بأن هذا القرار مقيد بثلاثة شروط :—

١ — يجب ألا يفسر هذا القرار بأية حال من الاحوال بأنه ارتياب او تقليل من قيمة الحقوق التي يدعيها الباب العالي بخصوص الملاحة في دجلة .

٢ — ان مسألة هذه الحقوق ومدى طبيعة الامتيازات التي منحت للشركة يجب تدقيقها ومناقشتها بين الحكومتين .

٣ — يجب الا تكون هناك قضية للمطالبة بالتعويض بسبب ما حدث .

وقد ابلغ لورد جرانفيل السفير التركي أنه لا يستطيع قبول الشرط الاخير من هذه الشروط .

وفي ٤ أغسطس توقفت عمليات مقاومة شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية في العراق التركي . وفي ٢٠ أغسطس انهيت المقاومة لها نهائياً .

ويظهر من الملاحظات التي قدمها السفير التركي في لندن إلى السير ج . بونيفوت في ١٥ أغسطس ان الوثائق المتعلقة بالملاحة البريطانية على دجلة والفرات وخاصة تلك التي عينت فيها تسوية سنة ١٨٤٦ قد ترجمت من قبل السلطات البريطانية والتركية بشكل مغاير إلا أنه لم يظهر من مناقشة ترجمتها المناسبة أن هذه المناقشات ستؤدي إلى نتيجة او إلى اتفاق عام حسب ما تؤديه من معنى .

ويعزى تدخل الحكومة التركية في الملاحة البريطانية سنة ١٨٨٣ جزئياً على ما يبدو ، وكما ذكر الرائد تويدي ، الى دسائس مطامح محلية(١) لاحتكار الملاحة في دجلة . ومن الواضح ان الباب العالي لم يكتشف إلا سنة ١٨٨١ أن فرمان سنة ١٨٤٣ يشير إلى الفرات وليس الى دجلة وإلا لكان من المحتمل أن يضطره ذلك العمل به بعض الشيء . كما لوحظ أيضاً

---

(١) قيل ان مؤسسة يهودية فى بغداد قد قدمت طلبا لذلك وانها حصلت على ترخيص لها بالملاحة .

أن التدخل هذا قد اتفق وقوعه مع ظهور القنصل الروسي لاول مرة في بغداد حيث لم يكن فيها الا القليل من رعايا روسيا الاوروبيين هذا اذا وجدوا ولم تكن التجارة الروسية قد وجدت بعد .

انشاء شركة ملاحة عثمانية سنة ١٨٩٤ :

وقد تم التصديق على تكوين شركة عثمان للملاحة على دجلة والفرات بمرسوم امبراطوري سنة ١٨٩٢. وقد ظهر ان هذه الخطة التي تبنتها تركيا منذ سنة ١٨٨٣ والتي كانت على وشك التحقيق (٢) سنة ١٨٨٨ على ارتباط بخطه أخرى اري الاراضي على جانبي دجلة مما اشترته الدائرة السنية او إدارة املاك السلطان الخاصة . وكان من المعلوم عن الشركة الجديدة هذه والتي كان يتوقع ان يكون رأسمالها ١٠٠,٠٠٠ جنيه أنها سوف تتمتع بمساندة الحكومة التركية الكاملة وانها ستستخدم أربع بواخر . وقد اوصت وزارة البحرية التركية فعلا على باخرتين من لندن مما يشهد بشكل كاف على الرعاية الرسمية التي توفرت لها إلا أن إحدى هذه البواخر فقدت مع كل من عليها في رحلتها الى الخارج وحولت الأخرى إلى استانبول .

تعطل الملاحة على دجلة ومحاولات او اقتراحات معالجتها ١٨٩٨ — ١٨٩٩ :

وبدأت جوالي سنة ١٨٩٨ مواجهة صعوبة شاذة في فصل انخفاض المياه في الملاحة بين القرنة والعمارة وبين كوت العمارة وبغداد أيضاً ، وقد تعرض الجزء الاكثر انخفاضاً من القطاعين المذكورين والذي يعرف عادة «بالمستنقعات» الى خراب أكثر بسبب قنوات الري التي عملها العرب والتي وجهت فتحاتها في اتجاه معاكس للتيار ، وكذلك لكونها واقعة تحت ادارتهم غير الخاضعة لاي اشراف علمي مما نزع بها دائماً الى

(٢) طلب مؤسسوها سنة ١٨٨٨ ايقاف البواخر البريطانية الا انه لم يكن بامكانهم الحصول على ذلك .

التوسع وسحب مياه أكثر واكثر من النهر وهكذا انخفض عمقها فغمرت الاراضي على كلا الجانبين .

وقد بذلت السلطات التركية بعض الجهود لمقاومة الضرر الا أن الاموال التي رصدتها الحكومة التركية لم تكن كافية كما ان أصحاب القنوات العرب امتعضوا من التدخل الرسمي في أملاكهم . وفي شتاء سنة ١٨٩٨—١٨٩٩ هاجم القبائل بعض الموظفين الاتراك الذين استخدموا للعمل هناك وجردوهم من ملابسهم واضطروهم للفرار حفاظاً على أرواحهم وليس عليهم من الملابس الا سراويل الكتان .

واقترحت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية التي رأت خطورة تهديد مصالحها بأنه يجب على الباب العالي أن يتحرك ويمنح الحالة على النهر اهتماماً فورياً وخاصة الجزء الواقع بين القرنه والعمارة ، وان يتخذ التدابير لاغلاق أكثر القنوات إضراراً بالنهر والاصرار على تغيير رؤوس فتحات الري حتى تكون في اتجاه تيار الماء . واقترحت الشركة أيضاً أن يلحق مهندس من مؤسسة هندية بالمقيمية البريطانية في بغداد على أن تدفع حكومة الهند والوطن معاً مرتبه بنسبة متساوية لكي يقدم المشورة لما يتطلبه العمل ، ويشرف على تنفيذه .

وقد ارسلت هذه الخطة الى الحكومة الهندية والى المقيم في بغداد لأخذ رأيهما فيها الا أن الجهة الاخيرة لم توافق عليها مشيرة إلى ان النفقات التي تنطوي عليها ربما كانت أكثر مما باستطاعة الحكومة التركية مواجهته ، وأنه ربما تأثر بها ري ممتلكات السلطان الخاصة وأنها ستثير بالتأكيد معارضة القبائل العربية .

قضية جر الصنادل من قبل البواخر البريطانية ١٨٩٢—١٨٩٩ :

بقيت في غضون ذلك قضية استخدام شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية الصنادل دون بت فيها ، وقد استخدمت الشركة صنادل ولكن باذن فقط . وفي سنة ١٨٩٢ عندما تكونت شركة الملاحة العثمانية

الحديدة التي ذكرت سابقاً اقترح الممثل المحلي للسادة لينش الذي لم يعاود الضغط للمزيد من التسهيلات بأنه يجب ازالة جميع القيود المفروضة على استعمال الشركة للصنادل إلا أن سفير صاحبة الجلالة في استانبول اعتبر أن الوقت لم يحن بعد لتقديم مثل هذا الطلب .

وفي سنة ١٨٩٩ عملت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية مرة أخرى على تسهيل الملاحة المعطلة في النهر ، وذلك بالسعي للحصول على اذن واضح لاستعمال الصنادل في فصل انخفاض المياه او على الافضل السماح لها باستخدام باخرة . وفي يونيه من السنة ذاتها استطاع السير ن. اوكونور سفير صاحبة الجلالة في استانبول الحصول بحجة الضرر الذي لحق بالملاحة على دجلة ، والذي لم تستطع الحكومة التركية معالجته ، على استصدار كتاب وزاري الى والي بغداد يسمح فيه للبواخر البريطانية بقطر الصنادل . وفي أغسطس سحب الاذن الذي منح بأمر من صاحب الجلالة السلطان مرة أخرى ولكن حيث إن التعليمات لم تعط للشركة البريطانية بمنع استعمال الصنادل فان حكومة صاحبة الجلالة أذنت للشركة بالاستمرار في العملية عندما يكون عندها شحنات متراكمة ما لم تمنع الشركة رسمياً عن ذلك وبأوامر خطية .

وهكذا بقيت المسألة أخيراً على حالتها الراهنة مع أن سفير صاحبة الجلالة طالب بأن التصريح الممنوح لا يمكن الغاؤه .

تراكم الشحنات في البصرة ١٩٠٤—١٩٠٥ :

وفي نهاية عام ١٩٠٢ تكدست الشحنات في البصرة بكمية ملحوظة نظراً لعدم مقدرة شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية على نقل البضائع المرسلة اليها لتوصيلها الى بغداد حال تسلمها بسبب تقييد وسائل النقل .

وقد بلغت كمية البضائع المتراكمة والملقاة في مستودعاتها في البصرة في الأول من ديسمبر سنة ١٩٠٢—٢,٥٢٦ طناً ، وقد زاد المشكلة تعقيداً

عدم الطمأنينة على النهر مما دفع الحكومة التركية الى ان تمنع موقتاً تحميل البضائع القيمة في مراكب شراعية أهليه . واقترح الرائد نيومارش المقيم البريطاني في بغداد ازاء هذه الظروف تقديم طلب الى الباب العالي نيابة عن الشركة لمنحها حق استعمال باخرة ثالثة ، إلا أنه لم يظهر من سجلات الحكومة الهندية فيما اذا كانت قد اتخذت اجراء ما بذلك الخصوص في استانبول . وبحلول شهر سبتمبر سنة ١٩٠٣ كانت مشكلة تكدس البضائع قد حلت وفقدت المناقشات التي ترتبت على ذلك ما يبررها .

انشاء مكتب الملاحة الحميدية «التركي» ١٨٩٠-١٨٩٤ :

وكانت البواخر التركية العاملة على أنهار العراق تشغل من قبل الإدارة العثمانية التي كانت فرعاً من وزارة البحرية التركية . وحدث في وقت مبكر من سنة ١٩٠٤ أن حولت المراكب والآلات الهندسية والمكاتب والممتلكات الادارية الاخرى الى الدائرةالسنية(١) وهي ادارة الخاصة الملكية للسلطان مقابل دفع مبلغ ٩,٥٠٠ جنيه تركي . وقد سميت الادارة الجديدة هذه التي شكلت ادارة الخاصة الملكية بمكتب الملاحة المجيدية ، وقد كان عدد البواخر التي اضطلع بها المكتب عند تكوينه اربع بواخر ، «بغدادي» و «الفرات» و «الرصافة» و «الموصل» ، مع صندلين وباخرتين جديدتين هما «الحميدية» و «البرهانية» اللتين بنيتا في اسكتلندا والحقتا جميعاً بالمكتب في السنة الاولى من عملهما بالاضافة إلى اربعة صنادل جديدة .. ومع أن الباخرتين الجديدتين لم تكونا وفق مواصفات العقد إلا أنهما كانتا حديثتين من الدرجة الاولى ومزودتين بالإضاءة الكهربائية والأنوار الكاشفة وهما من كل جهة ارقى من أي شيء تمتلكه شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية .

---

(١) ستجد بيانا كاملا عن الدائرة السنية فى العراق التركى فى المجلد الثانى من هذا الدليل فى بند العراق التركى ص ٨٦١ ـ ٨٦٨ .

وقد استخدم النفوذ الرسمي لتحويل العملاء من الشركة البريطانية الى خط السلطان ولكن لم يتوفر لذلك النجاح . وكان متوقعاً أن تؤدي المنافسة الى تخفيض أجور النقل مما تفيد منه التجارة عادة بما فيها تجارة التجار البريطانيين .

طلب السادة لينش الترخيص لهم بتسيير باخرة ثالثة سنة ١٩٠٥ :

وفي سبتمبر سنة ١٩٠٥ طلبت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية بواسطة المقيم البريطاني في بغداد مساعدة حكومة صاحبة الجلالة في الحصول على ترخيص لتسيير باخرة ثالثة على دجلة إلا أن السفير البريطاني في استانبول اعتبر أنه لا يمكن للطلب في الوقت الحاضر أن ينال أي أمل بالنجاح .

محاولة السير ج. مكنزي استئجار البواخر التركية :

وجرت في اكتوبر سنة ١٩٠٥ محاولة لتأجير تشغيل مكتب الملاحة الحميدية التركي لمدة ٣٠ سنة للسيد سي. ثيودوريدي وهو وكيل بواخر في استانبول والسير جورج مكينزي الممول الرئيسي للمؤسسة البريطانية المعروفة باسم جراي ومكينزي وشركاهم في البصرة مقابل قرض مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه تركي على أن يُقسّم صافي الدخل السنوي ، بعد عمل احتياط لتأمين ولفائدة القرض البالغة ٥٪ وخصم ٣٪ سنوياً لدفع الدين المستهلك وجميع النفقات المنصرفة ، بين ادارة الخاصة الملكية والمستأجرين بنسبة ٩ : ١ ويشمل هذا المخطط مثلما كان الحال احتكاراً لحقوق الملاحة على دجلة وشط العرب والفرات عدا عن كونه ضد السادة لينش وأنه سوف يضع كافة النقل النهري في العراق التركي تحت السيطرة البريطانية وأنه يمكن أن يدخل في نفس الوقت العنصر المفيد من المنافسة الفعالة الذي بقي ناقصاً حتى الآن ، وعلى أية حال فان المفاوضات المتعلقة بهذا الشأن قد انتهت على ما يبدو بالفشل .

قضايا الرى وضبط الأنهار فى العراق التركى
١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

تعتبر امور الري وضبط دجلة والفرات لمنع الفيضانات من الشئون الحيوية ان لم تكن ذات الاهمية القصوى في العراق التركي ، ولم يبدأ مع ذلك بايلائها الاهتمام الذي تستحقه في عصر عبد الحميد .

الفرات :

ومشكلة العراق الرئيسية في الفرات هي اولا حركة النهر في الجهة الغربية خارج قناته الخاصة وجريانه عبر الحلة في قناة أخرى تعرف بشط الهندية المارة بطويريج والكوفة ، وثانياً ميل النهر في جزء منه إلى الاندفاع خارج ضفته اليسرى أعلى المسيب وغمره الاراضي الواقعة بينها وبين بغداد .

وفي سنة ١٨٧٨ كان أكثر من نصف مياه الفرات ما يزال كحاله في سنة ١٨٤٩ يتدفق في قناة الحلة ، إلا أن التيار الرئيسي في سنة ١٨٨٦ كان قد سحب(١) الى الهندية وكانت النتيجة أن هددت الزراعة على القناة السابقة بالزوال في حين ان الاراضي التي تقع على المجرى الجديد للنهر أصبحت معرضة للفيضانات المدمرة . وقد حصلت الحكومة التركية على خدمات السيد م. شكوندوفير المهندس الفرنسي الذي أقام سداً صغيراً في الهندية على مقربة من رأس القناة سنة ١٨٩٠ او سنة ١٨٩١ وأمكن تحويل النهر عن مجراه القديم بشكل جزئي مؤقت . وفي يوليه سنة ١٩٠٣ تبعثر الجزء الاوسط من السد(٢) وفي السنة التالية كان كل مياه الفرات بالفعل ينحدر في الهندية .

(١) يعزو السير و . ويلكوكس هذا التغير في هذا الجزء من النهر الى اغلاق مدحت باشا لقناة الصقلاوية . راجع الفقرة التالية من هذا المرجع وصفحة ١٢ من كتاب السير و . ويلكوكس « الرى فى بلاد الرافدين » .

(٢) ربما لم يقفل الممر في الوسط راجع كتاب السير و. ويلكوكس « الرى فى بلاد الرافدين » ص ١٢ .

وكانت قناة الصقلاوية في الاوقات السابقة تبتعد عن ضفة الفرات اليسرى بمسافة قصيرة أعلى الفلوجه ثم تدخل على بعد عدة أميال جنوبي بغداد مكونة مصرفاً للمياه الزائدة عن النهر ، وكان عمقها في سنة ١٨٣٨ كافياً للسماح بمرور باخرة بريطانية ، وفي الفترة الاخيرة قفل مدحت باشا والي بغداد هذه القناة من عند رأسها ليمنع الفيضانات التي تمتد في فصل ارتفاع النهر الى ما يجاور بغداد . وقد أدى هذا العمل ما هو مطلوب منه إلى حد لا بأس به إلا أنه حدثت فيما بعد ثغرات في أماكن متعددة على ضفة الفرات اليسرى وكانت الفيضانات تصل من وقت لآخر جدران بغداد . وفي سنة ١٨٧٧ قيل إنه صرف ١٢،٠٠٨ جنيهات لتقوية سدود الفرات في نقاط مختلفة . ومع أن الاراضي التي تقع شمال غربي بغداد غمرتها المياه المتسربة من النهر في ربيع سنة ١٨٧٨ فان معظمها وجد له في الاخير طريقاً الى دجلة .

دجلة :

أما دجلة فكانت توجد عقبات محددة ترتبط بضبطة ذكرت سابقاً في موضوعات الملاحة ، ويمكن الاضافة الآن بأنه وقعت في سنة ١٨٨٦ مضايقة كبيرة لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية من مشروع لانشاء قناة جديدة من ضفة دجلة اليمنى في الدجيلة على بعد عدة أميال أسفل كوت العمارة بقصد ري الاراضي التي حصلت عليها ادارة الخاصة الملكية للسلطان . ويبدو أن السادة لينش كانوا يخشون من تحويل النهر تحويلا كبيراً على نحو ما حدث للفرات مع شط العرب . وقد أشاروا إلى مخاوفهم هذه فأعطيت التعليمات لسفير صاحبة الجلالة في استانبول عقب احتجاجاتهم للاتصال مع الباب العالي ، وسواء نفذت القناة بالتالي مع تعديل من قبل الدائرة السنية او لم تنفذ فانه لم يظهر عنها شيء في سجلات الحكومة الهندية وربما بولغ في أهمية المسألة .

مشروعات السير و. ويلكوكس لري بلاد الرافدين :

وبعد طول انتظار بدأ الاهتمام بمسألة ري وضبط الانهار في بلاد الرافدين، وكان أصل الموضوع اهتماماً خاصاً بداه المهندس الانجليزي الشهير و. يلكوكس الذي صمم سد أسوان على النيل والذي كان مديراً لخزانات المياه في مصر . وقد القى في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣ في اجتماع للجمعية الجغرافية الخديوية محاضرة (١) عن «تجديد العراق» وضح فيها الاستنتاجات التي توصل اليها فيما يتعلق برى العراق التركي . وكانت معلوماته عن البلاد في ذلك الوقت قد استقى معظمها من كتابات الكوماندر فيلكس جونز من الاسطول الهندي ، وقد زار السير و. ويلكوكس بغداد في شتاء سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٥ وقضى عدة أسابيع في تقصي احوال الاقاليم الطبيعية والزراعية ، وبعد عودته الى مصر وضع تقريراً ناقش فيه مسألة وضع سائر الاراضي من هيت وسامراء الى الخليج تحت الري الدائم ، ووضع في المقدمة مشروعين تحضيريين للمباشرة السريعة يعتمد احدهما على دجلة ويعتمد الآخر على الفرات. وتوفر هذه المخططات الاولية استصلاح مليون فدان من الاراضي بتكلفة مقدارها ٧,٥ مليون جنيه استرليني . وتوقع السير و. ويلكوكس مردوداً حسناً لهذه التكاليف . وفي سنة ١٩٠٥ قام السفير البريطاني في استانبول بلفت النظر السلطات الى مشروع الفرات إلا أن المشروع لم يلق الاستحسان بسبب ضخامة التنفيذ الذي يقتضي ضرورة تكوين شركة له . وحتى تعرف الشروط التي تطلبها الشركة فانه سوف لا يعلن عن أي رأي باجازة هذه الخطة وعلى أية حال فان جلالته أبدى رغبة في تزويده بملخص بالتركية عن مقترحات مستر و. ويلكوكس .

(١) ربما يعذر الكاتب الحالى لذكره سلسلة من مصادفاته الشخصية اذ كان موجودا فى القاهرة سنة ١٩٠٣ عندما القى السير و . ويلكوكس محاضرته الاصلية هناك وتمتع معه بضيافة المقيمية السياسية فى بغداد سنة ١٩٠٥ عندما كان يشرف عليها الرائد نيو مارش وكان له فى الفترة الاخيرة من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١١ عندما عين السير و . ويلكوكس مستشارا لوزارة الاشغال العامة التركية فى العراق التركى علاقات رسمية حيث كان مقيما سياسيا في بغداد .

مسألة المواصلات البرية فى العراق التركى
١٨٧٦ ـ ١٩٠٤

طريق بغداد ـ حلب :

على الرغم من التدابير التي اتخذها مدحت باشا قبل بضع سنوات لتأكيد الامن على الطريق المباشر المار في وادي الفرات بين بغداد وحلب إلا أن الطريق ما يزال غير آمن . وقد حدث في يوليه سنة ١٨٧٨ أن نهبت عليه قافلة كانت مسافرة على مقربة من ميا الدين بمبلغ قيل إنه وصل إلى ٣,٠٠٠ جنيه . وكان الطريق الملتف الذي يمر في الموصل وديار بكر ما يزال حتى سنة ١٨٧٨ الطريق الملتف الاكثر تداولا من قبل المسافرين بين بغداد وحلب . وكانت الحكومة التركية توءجر الخيل في المراكز التي على هذا الطريق ، كما كانت الطريق من بغداد الى الموصل تمر في موقعي (الصلاحية) وكركوك واربيل وكان عليه ١٣ محطة للتبديل. وكانت اجرة الحصان ٣,٥ قرشاً في الساعة (حوالي ٧ بنسات) وتصل ساعات العمل بين بغداد والموصل الى ١٠٠ ساعة . وعلى أية حال فقد تغلب طريق وادي الفرات شيئاً فشيئاً نظراً لانه أكثر ملاءمة وأقصر طولا وأخذ الامن يستتب عليه تدريجياً . وبحلول نهاية الفترة التي نحن بصددها الآن كان هذا الطريق قد حل محل الطريق المنافس له تماماً وبدأت عربات المسافرين تغدو عليه .

ترام بغداد الكاظمية :

واستمر الترام الذي افتتحه مدحت باشا بين بغداد والكاظمية في الازدهار كمشروع تجاري طوال هذه الفترة ، وفي سنة ١٨٧٨ ذكر أن الخط يسدد سنوياً مئة في المئة من التكاليف الاصلية البالغة ١٨,٠٠٠ جنيه مع أن أجرة الرحلة عليه كانت تعادل ٢,٥ بنس فقط وأن أسهم المشروع التي ارغم مدحت باشا مرؤوسيه الرسميين على شرائها على غير

رغبه منهم لم يعد بالمستطاع شراؤها في بغداد إذ لا يوجد بائعون لها .
ووصف أحد الرحالة(١) الوضع المحلي للترام بالشكل الآتي :—
« رغم الرد الطبيعي الذي تكون لدى الاتراك حول النبوغ الغربي فان ذلك لم يمنع البغدادين من إظهار زهوهم بالترام بالقدر الذي يزهو فيه الفرنسيون بفتح قناة السويس او مد الأمريكيين لسكة حديد نيويورك — سان فرانسيسكو » .

انشاء بريد تركي بين بغداد ودمشق :

وأنشأت الحكومة التركية سنة ١٨٨١ مواصلة بريدية بين بغداد ودمشق بواسطة الجمال تسير جنباً إلى جنب مع بريد الهجانه البريطاني القديم . وبهذا توفر خط اتصال بين بغداد واستانبول أكثر سرعة من ذلك الذي بين الموصل وديار بكر . وربما ينحصر قريباً استعمال الاخير لنقل الرسائل فقط . ويمكن الحصول على معلومات أكثر عن هذا البريد الذي استمر وجوده إلى نهاية هذه الفترة في الملحق بعنوان المواصلات البريدية .

المشاريع البريطانية للسكك الحديدية في العراق التركي ١٨٧٨—١٨٧٩ :

ولقد صرف مبتكرو فكرة سكة حديد وادى الفرات بين البحر الابيض المتوسط والخليج النظر عن فكرتهم سنة ١٨٧٢ بعد ١٦ سنة من الجهد فشلوا خلالها في تجنيد دعم الحكومة البريطانية المالي . وتلاه مشروع بريطاني آخر لسكة حديد وادى دجلة . وقد اقترن اسم دوق سوذرلند بالمخطط الاخير . هذا ويبدو أن السيد أندرو عندما يئس من نجاح مشروعه الخاص السابق قد اولى المشروع الاخير مساندته . وكان المخطط الذي ينوى اتباعه ذلك الذي يربط ديار بكر والموصل وبغداد والكويت بخط حديدي جديد ، وقد سعى للحصول على كفالة من الحكومة البريطانية بقيمة رأس المال الذي سيصرف على المشروع ويبلغ ٢٠ مليون

---

(١) مدام بلوفوى « من باريس الى كلدية عبر السويس » .

جنيه إلا أنه لم يستطع الحصول على هذه الكفالة ولحق المشروع الجديد بمصير سابقه ومن بين الذين شغلوا أنفسهم في المشروع مثلما حدث في المشاريع المنافسة الاخرى والتي أصبحت الآن لا تقل في عددها عن تسعة القائد ف. ل. كمرون من الاسطول الملكي الذي سافر في شتاء سنة ١٨٧٨—١٨٧٩ إلى العراق وعمل مسحاً للاراضي التي سيخترقها الخط .

المشروع الالماني لسكة حديد بغداد وامتيازه ١٨٩٨—١٩٠٥ :

وورد في تقرير سنة ١٨٩٨ وجود مسعى في استانبول لاخذ امتياز لسكة حديد تمتد من البحر الابيض المتوسط الى الخليج باسم الكونت كابنست وهو من رعايا روسيا . وكان هناك سبب للاعتقاد بأن روسيا تهدف الى انشاء محطة وقود في الكويت وعلى أية حال فان هذا المشروع حتى لو وجد حقيقة فانه لم يكن ليكتمل . وكانت نتيجته الوحيدة عقد اتفاقية هامة كما شرح في الفصل الخاص بتاريخ الكويت بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية وسرت إشاعات في نفس الوقت تقريباً بمناسبة زيارة امبراطور المانيا لتركيا التي لم تؤخذ في ذلك الوقت على محمل الجد عن مشروع الماني لربط بغداد باستانبول بخط حديدي . وكان المشروع نتيجة طبيعية لتطور المشروع الالماني للخط الحديدي السريع في آسيا الصغرى منذ أن قام البنك الالماني وبنك ورتبرج فرينز سنة ١٨٨٩ في تأسيس سكة حديد الاناضول العثماني .

١٨٩٨ — ١٩٠٣ :

ولا نستطيع الدخول هنا في تفاصيل الخطوات التي قام بها الممولون الالمان أخيراً في تأمين امتياز لتوسيع سكة حديد الاناضول من قونيه الى الخليج او الظروف التي حرمت الممولين البريطانيين من المساهمة في المشروع مع أنهم منحوا الفرصة التي كان من رأي كبار رجال الدولة البريطانيين وجوب قبولها . ويكفي القول بأن انتقال حقوق الافضيلة في المشروع الى شركة سكة حديد الاناضول قد صادقت عليها الحكومة

التركية في نهاية عام ١٨٩٨ ووقعت في سنة ١٨٩٩ اتفاقية بالحروف الاولى بين الباب العالي والشركة . وبعد أن دققت بعثة فنية المانية سنة ١٨٩٩—٩٠٠ في نتائج الخط التجارية المتوقعة والمنتظرة قدمت مسودة اتفاقية ، وفي ٢١ يناير سنة ١٩٠٢ ظهرت الاتفاقية الى الوجود واخيراً في مارس سنة ١٩٠٣ عقدت اتفاقية منقحة محددة تصادق على المشروع وتحدد في تفصيل كبير طريقة تنفيذه . وورد في اتفاقية سنة ١٩٠٣ أن أصحاب الامتياز تعني شركة سكة حديد الاناضول . وسوف يمر في هذا الملحق كيف تشكلت شركة عثمانية تحت اسم الشركة العثمانية الامبراطورية لسكة حديد بغداد التي حلت محل شركة سكة حديد الاناضول العثمانية ، والتي اختصت بالخط الحديدي المار بين قونيه والخليج مع تفرعاته .. وكانت الشروط والاجراءات التي حددت تنفيذ تكوين شركة سكة حديد بغداد طبقاً للاتفاقية وترتبط بها وتم التوقيع عليهما معاً .

١٩٠٥ :

وحتى نهاية عام ١٩٠٥ لم تقم انشاءات او أعمال مما نص عليه الامتياز في منطقة العراق التركي .

تأثير خط حديد بغداد على المصالح البريطانية :

وإذا تركنا أمر التفاصيل جانباً فاننا يمكن أن نلاحظ أن للمشروع مظهراً فيما يخص بريطانيا بالذات وهو تأثيره البالغ على مركز بريطانيا العسكري والسياسي والتجاري في الخليج ، فقد كان من المعتقد بصفة عامة أن اكمال خط حديدي من القسطنطينية حتى شواطىء الخليج تحت رعاية الالمان والاتراك سيجعلهم يتحكمون فيه بل وينفردون به بل كان يعتقد أيضاً ان إكمال هذا الخط يحمل في طياته تهديداً محتمل الوقوع لهذا المركز ، ولذلك فقد كان ضرورياً أن يمنع تنفيذ المشروع ان كان ذلك ممكناً ، إلا اذا حصلت بريطانيا على نصيب كاف من إدارة الخط الحديدي . وكان ضرورياً كذلك معارضة انشاء ميناء عند نهاية الخط في الخليج

تحت شروط تحول دون صيرورة هذا الميناء خطراً على المصالح البريطانية، ومهما يكن من شيء فان هذه الآراء لم تحرز قبولا دولياً في بادىء الامر، أما آراء حكومة الهند فيما يتعلق بالمشكلة فقد ارسلتها الى جكومة صاحب الجلالة فيفبراير عام ١٩٠٤ في رسالة رسمية فيما يلي جزء منها :—

« إننا لسنا من أنصار هذه الآراء التي ظهرت في بعض الاوساط دفاعاً عن مركز بريطانيا العظمى في جنوب إيران والخليج فيما يتعلق بانشاء خط حديد بغداد . ونحن لا نوافق على هذه الفكرة التي تقول إن مصالحنا السياسية والاستراتيجية في هذه المناطق يمكن أن يحميها حماية أكيدة تفاهم مع ألمانيا . وفي رأينا أن مصالح ألمانيا في العراق والخليج ربما كانت عدائية لمصالحنا أكثر مما هي نافعة لها ، ولا نرى سبباً كافياً للاعتقاد أن هناك تجمعاً دولياً ينبغي علينا أن ننظر اليه كركيزة لمصالحنا او تأثيرنا في هذه الناحية . وان هذه الآراء قد قيلت منفصلة عن المشكلة التي لم يؤخذ رأينا فيها ألا وهي مشكلة الإكمال التام لخطوط حديد آسيا الصغرى الالمانية حتى الخليج ، لاننا نظن أن أحد مبادىء حكومة جلالة الملك التي لا يمكن النقاش فيها هو أنه لو أن هذا الخط امتد إلى جنوب بغداد فان ذلك لا يمكن أن يتم دون تعاون بريطانيا وموافقتها ، وأنه لا يمكن اختيار ميناء عند نهاية الخط إلا اذا وافقت بريطانيا كذلك ، وإلا اذا جعل هذا الميناء مفتوحاً وذا صفة دولية . زد على أنه ذلك حكومة جلالة الملك لو سلمت بهذه الآراء أيضاً فاننا نعتقد أنه إذا أحيطت ألمانيا علماً بها فلن ينتج عن ذلك إلا النفع ، وذلك خشية أن تجأر بالشكوى من أنها لم تكن على علم بسياسة بريطانيا أو نواياها ، وذلك عندما يصل خطها الحديدي إلى بغداد .

وقد استلزمت إقامة هذا الخط الحديدي الذي كان مجرد مشروع ثم ظهر الى الوجود جمع مبالغ كبيرة من الاموال كرأس مال لان الصعوبات الهندسية في بعض مراحل هذا الخط كانت صعوبات كبيرة ، وكان يتوقف تطمين المستثمرين على ضمانات مالية من شأن الحكومة

التركية أن تمنحها لاقامة الخط والعمل فيه . وقد أملت بعض السلطات البريطانية أن يكون مثل تلك العقبات كافياً لتوقف العمل بالمشروع قبل أن يمضي قدماً في التنفيذ ، خصوصاً وأن المتاعب بدأت فعلا أخطارها بإحجام بريطانيا عن المشاركة في المشروع ، ولكن آمال هذه السلطات كانت باطلة ، فألمانيا كانت مدركة لمشاق وأخطار الانفراد بالمشروع ونقصد به خط بغداد الحديدي ، ولكنها لم تقعد عن القيام به لانها كانت واثقة من مقدرتها السياسية والمالية في أن تنجح في تنفيذه حتى ولو كانت بمفردها .

والأثر الوحيد الواضح الذي نشأ عن موقف بريطانيا هو تأجيل القرار الخاص بالموقع الذي يجب أن يصل اليه الخط الحديدي في منطقة الخليج ، وكما بيناً في الفصل الخاص بتاريخ الكويت فانه يبدو أن اللجنة الفنية الالمانية التي زارت كادبامه في خليج الكويت في بداية عام ١٩٠٠ ، قد فضلت اختيار هذا الميناء كنهاية للخط الحديدي ولكن الممثلين السياسيين البريطانيين الذين أوفدوا إلى الباب العالي والى السفير الالماني في القسطنطينية في إبريل عام ١٩٠٠ عطلوا ذلك بحجة وضع الكويت السياسي . وعندما قدمت شركة الخطوط الحديدية للاناضول إلى الحكومة التركية اقتراحات محددة عن انفاق خطوط حديد بغداد وذلك في خريف عام ١٩٠١ اقترحوا فيما يبدو نهاية للخط عند أسفل شط العرب قرب فاو بدلا من أن تكون النهاية عند الكويت . ومهما يكن من شيء فان الباب العالي كان يكره الموافقة على هذا التدبير الذي يعني الشك في شرعية دعواه في السيادة على الكويت ، وأخيراً نص في اتفاق عام ١٩٠٣ ، كتسوية ، واغفالا للمشكلة بعض الوقت ، على أن الخط يجب أن يمتد من بغداد ماراً بكربلاء والنجف الى الزبير والبصرة ، ومن الزبير يجب أن يمتد إلى نقطة على الخليج ، « وذلك عن طريق الاتفاق الودي بين حكومة الامبراطورية العثمانية وصاحب الامتياز » .

العلاقات البريطانية مع العرب والايرانيين فى العراق التركى ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

لم يكن ممكناً للبريطانيين موظفين أم مقيمين أم مسافرين في العراق التركي إلا أن يتصلوا بالعرب الذين يكونون عدد السكان جميعاً في المنطقة تقريباً ، او الايرانيين الذين تعيش منهم جاليات كبيرة في الكاظمية وكربلاء والنجف ، ولكن السلطات التركية المحلية كانت تنظر بريبة كبيرة إلى هذه العلاقات التي تنشأ نتيجة لمثل ذلك الاتصال ، وكانت هذه هي الحال بعد الحرب الروسية عام ١٨٧٧—١٨٧٨ .

شك تركيا في الاتصالات البريطانية بالقبائل العربية ١٨٧٧ :

ففي عام ١٨٧٧ وضعت السلطات الرسمية العقبات في طريق رحلة أزمع القيام بها مستر و. س. بلانش والسيدة آن بلانت بين القبائل العربية في شمال بلاد ما بين النهرين ، ولكنهما نجحا أخيراً في القيام بها . وقد وصف موقف السلطات التركية في هذا الشأن كما يلي(١) :—

« لقد كانت الحكومة التركية دائماً تحنق على الدسائس الاجنبية بين قبائل البدو التي كان من سياسة تركيا أن تبقيهم كالاطفال لا يعلمون شيئاً مما يجري في العالم الخارجي ، وكان من سياستها أيضاً أن تبذر بذور الخلافات بينهم . وكما شرحت من قبل ، ولست أدري إن كان ذلك من حسن الطالع او حسن التدبير ، بأن أكثر القبائل خطراً كانت في هذا الشتاء مشغولة بحرب أهلية طاحنة ، ومما لا شك فيه أن السلطات كانت تعتقد أنه من المؤسف أن يتدخل في مثل تلك الاحوال التي ترضيها مجرد اناس فضوليين من اوروبا ربما أنهوا إلى البدو أنباء الاحوال السيئة التي تردى فيها السلطان في بلغاريا ، وبالحصون والطرق الحربية التي خلت من الجنود في سوريا . ولقد كان شعار «فرق تسد» شعاراً ممتازاً . وحاول

(١) كتاب السيدة آن بلانت : بدو الفرات حـ ١ ص ١١٠ ـ ١١١ .

الاوروبيون قبل الآن أن يوحدوا القبائل ضد الحكم العثماني او يعتقدوا صلحاً بينهم قائماً على دوافع إنسانية حمقاء فما الذي يخشون عليه ما دام كل مطلع شمس قد يجيء بأخبار مشئومة تهدد بتداعي الامبراطورية ، ومن المعروف ان انجلترا كانت لها أطماع في الفرات ، فماذا إذن يكون الاحتمال المرجح إلا أن تكون بعثتنا بعثة شبه رسمية لنعرف واقع هذه البلاد تماماً ؟ » .

وبالرغم من كل شيء فان وساطة القناصل الاجانب كانت ما تزال تطلب أحياناً من قبل البارزين من العرب الذين كانت لهم مشكلات مع الحكومة التركية ، وفي نفس هذه السنة طلب سمير وهو شيخ من قبيلة شمر الشمالية (وكان طريداً للعدالة) الخدمات الجليلة من قبل الرائد نيكسون المفوض البريطاني في بغداد ، ولكن نتيجة هذا الطلب ليست معروفة .

الشعور المحلي نحو الحكومة البريطانية ١٨٧٨ :

وقد صور رحالة بريطاني في عام ١٨٧٨ مشاعر السكان الاكثر تمدنا في المنطقة ممن هم من غير الاتراك على أنها أكثر ميلا الى الحكومة البريطانية منها للولاء المتحمس للباب العالي ، فلقد قال هذا الرحالة(١) :

« ... بدا أن رجالا من الاسر البغدادية العريقة الذين يدينون بالاسلام وأناساً من العرب والمسيحيين كانوا يعتقدون أن أيام حكم السلطان معدودة وأن استقلاله لم يعد له وجود في الوقت الحاضر .

ولقد سئلت غير مرة من قبل مسلمين من ذوي النوايا الحسنة : لماذا لم تأت انجلترا وتتسلم مقاليد الامور في الوطن ليظل بعيداً عن الروس ؟ ولقد أنبأوني أن الناس جميعاً سيسرون لهذا التغيير لأن السخرة وضرائب الحرب قد جعلت الناس متذمرين تماماً ، وقالوا : إن البلاد سوف تزدهر لو حكمتها انجلترا ، فسرعان ما ستزداد التجارة وتختفي السخرة ،

---

(١) جيرى فى كتابه : فى تركيا الآسيوية حـ ١ ص ٢٧٣ ــ ٢٧٤.

ولقد وجدت أن حضارة بومباي وبهاءها قد شغلا فراغاً كبيراً في خيال الناس في بغداد ، وان التجارة والرخاء والمباني الجميلة في ذلك الميناء الهندي كان مرجعها ، حسبما ظنوا ، أنها تحت الحكم البريطاني ، فالعرب الذين يزورون بومباي كل عام لاغراض التجارة ليسوا قلة بأي حال ، وعند عودتهم يسهبون في الاوصاف البراقة عن ثرائها وروعتها التي يجب أن نعترف أنها تفوق بكثير أي شيء يرونه في بغداد المتخلفة ، ولا يعتبر السكان العرب استبدال حكم السلطان بالحكم البريطاني في هذه المنطقة نكبة بل العكس هو الصحيح . ومن رأي الرجال الذين توفرت لديهم فرص كافية لتكوين رأي صحيح أنه لا يوجد أحد ، باستثناء الموظفين والجنود ، يمكن أن يقاوم أدنى مقاومة ليمنع إتمام مثل هذه المهمة ، ولكن الأمر يختلف تماماً عندما يتم هذا الاستبدال فيما اذا كان السكان من العرب الرحل سوف يخضعون طويلا وعن طيب خاطر لحكم الكفار وخاصة إذا أذكى ذلك فيهم رجال الدس من الخارج . والحرب الطاحنة الطويلة هي الطريقة الوحيدة لربط هذه البلاد إلى بريطانيا ربطاً مستمراً إن كان ذلك شيئاً ممكناً ومطلوباً من الناحية السياسية ، ولكن هذا ليس مطمئناً فالتوسع في ذلك الجزء من العالم سوف يفرض آخر أمر نفسه على أي سياسي انجليزي ، ومن أجل هذا نفسه فقد فوجئت بعديد من الاستفسارات عن إمكانية وضع هذه البلاد تحت الحكم الانجليزي في يوم ما . وهذا الاستنتاج له شقان ، فالسكان بطريقة او بأخرى قد اقتنعوا بالاعتدال والعدل اللذين يميزان حكمنا ، كما ان الرأي العام يمهد الطريق تدريجياً لتغييرات كبيرة » .

التدخل البريطاني في مشكلة المنتفك ١٨٨١ :

وفي عام ١٨٨١ أدت الاضطرابات التي هزت منطقة المنتفك وهددت بصورة غير مباشرة الملاحة والتجارة في نهري دجلة والفرات إلى أن يقترح المفوض البريطاني في بغداد «مستر بلاودن» تدخل سفير

صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية ، وقد بين مستر بلاودن أن تأثير «المنتفك» يمكن أن يكون له في بعض الطوارىء فائدة كبرى للمصالح البريطانية وأن اكتساب صداقة تلك القبيلة له ما يبرره . ولهذا فقد أوصى كعلاج للاضطرابات القائمة بأن يعاد إنشاء ولاية البصرة التي الغيت في العام السابق ، وأن يعين عليها ناصر باشا الذي رأى فيه مستر بلاودن حاكماً قوياً وقديراً وصديقاً للمصالح البريطانية ، ولأنه كان قد تولى سلطة البصرة منذ أعوام قليلة ، ولكنه كان قد أبعد واستبقى في القسطنطينية لأسباب سياسية .

ومهما يكن من شيء فقد فشل ذلك المسعى لانتهاجه وسائل إحياء أساليب كان يمكن أن تنجح في عصر العقيد رولنسون وكابتن كمبول ولم يعد ناصر باشا إلى وطنه ولا أعيد إلى السلطة كما اقترح لورد دوفيرين ولم تتم إعادة ولاية البصرة إلا بعد ثلاث سنوات كانت نصائح السفير البريطاني وقتها في حكم النسيان .

قضية قاسم باشا الزبير ١٨٨٣ :

وفي عام ١٨٨٣ ألحت الحاجة بضرورة تقديم الحكومة البريطانية وساطتها الحميدة إلى قاسم باشا الزبير «شلبي البصرة» الذي أدى خدمات جليلة عام ١٨٧٢ جعلت القراصنة الذين هاجموا سفينة البريد البريطانية «كشمير» يمثلون أمام العدالة ، والذي استرد جزءاً من الاشياء المنهوبة في ذلك الهجوم . وكان الشلبي قد استدعي الى القسطنطينية فيما بعد على اثر شجار مع والي البصرة ، واستبقى هناك برتبة «عضو مجلس الدولة» وهو يكاد يكون نفس الاسلوب الذي اتبع مع ناصر باشا المنتفك .

وعن طريق المفوض البريطاني في الخليج طلب صديق الشلبي عيسى بن قرطاس المعونة البريطانية لتأمين إطلاق سراح الشلبي . وكان الشيخ عيسى على وشك القيام برحلة إلى القسطنطينية ، ولذا فقد قامت حكومة

الهند بالترتيبات لتقديم الشيخ إلى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية هناك . وعلى أية حال فان القائم بالأعمال البريطاني رأى أن تدخله ربما يضر بمصالح الشلبي أكثر مما يفيدها ، ومن ثم فقد أحجم عن القيام بشيء ، ولم ينجح الشيخ عيسى بن قرطاس في مهمته ، ولكنه قال عنه عودته إلى البصرة إن سبب استبقاء قاسم باشا هو أن السلطان قد ارتاب في أنه كان يتآمر لتسليم البصرة إلى البريطانيين ولكنه كان يعامل معاملة طيبة في القسطنطينية وأنه قد تم الصلح هناك بينه وبين ناصر باشا المنتفك الذي كان على خلاف معه من قبل والذي كان مبعداً سياسياً من ولاية البصرة مثل الشلبي .

موقف الباب العالي من الموظفين القنصليين الانجليز :

تسلم والي بغداد ووالي اليمن وولاة الاماكن الاخرى للامبراطورية ما يسمى بنشرة سرية من الصدر الاعظم التركي وذلك في عام ١٨٨٤ ، كانت تنتقد السياسة الاجنبية البريطانية انتقاداً مراً ، وكان يتحتم على متسلم النشرة أن يتحفظ في معاملاته مع الممثلين القنصليين الاجانب وعلى وجه الخصوص مع هؤلاء التابعين لبريطانيا العظمى ، وعلى أية حال فقد كان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن التعليمات التي تتعلق بمعاملة القناصل كانت في الحقيقة لا تعني شيئاً وان النشرة ما كتبت الا لتذاع بهدف ان تحدث انطباعاً في ذهن الحكومة البريطانية .

طلبات رجال قبائل المنتفك الحماية البريطانية ١٨٩٩ــ١٩٠٢ :

في عام ١٨٩٩ تقدم سليمان بك وهو ابن منصور باشا الذي كان شيخاً سابقاً لقبيلة المنتفك إلى قنصل صاحبة الجلالة البريطانية بالبصرة بهدف الحصول على الحماية البريطانية لنفسه ، وربما كان يطلب الجنسية ولكن المستر «رادس لو» رفض طلبه . وقد سعى نفس المسعى أعضاء

بارزون آخرون من نفس القبيلة ، عن طريق وساطة مسلم هندي . ويبدو ان هؤلاء بعد حبوط مسعاهم لدى الممثل البريطاني بالبصرة توجهوا إلى القنصل العام الروسي في بغداد ولكن دون نجاح أيضاً .

علاقات الموظفين البريطانيين مع «المجتهدين» الايرانيين في كربلاء والنجف ١٩٠٣ :

وسيراً على ما أشار به السير ارثر هاردنغ وزير صاحب الجلالة البريطانية في طهران ، فقد بذلت الجهود عن طريق المفوضية البريطانية في بغداد للحد من الاعمال التي يقوم بها «المجتهدون»(١) الايرانيون في كربلاء والنجف ممن كانوا يسعون بنفوذهم إلى تشجيع معارضة إجراءات حكومة الشاه في إيران ، ولقد كان السير د. أ. هاردنغ يعتقد أن الدافع الرئيسي الذي كان يحفز المجتهدين هو الخوف من زيادة خطورة روسيا في إيران ، ولقد أمل أنه عن طريق الود والعطف من جانب الوسيط الذي يقوم بهذه المهمة يمكن إقناع قادة الرأي العام الايراني هؤلاء بأن يشرحوا آراءهم وأهدافهم الحقيقية والتي كانت غامضة نوعاً ما ، بل ويوجهوا اليه خطاباً بشأن الموضوع ، ومن ثم فقد أبلغت الرسالة التالية بعد أن وافق عليها لورد لانزداون وزير خارجية صاحب الجلالة إلى أغا محمد القروي شارابياني بواسطة ميرزا محمد حسن محسن الذي كان وقتئذ الترجمان الأول للمفوضية البريطانية في بغداد ثم أصبح بعد ذلك نائب القنصل في كربلاء ، ولم يكن أحد أنسب منه لانجاز مثل تلك المهمة والرسالة هي :

«ان الحكومة البريطانية ظهير قوى الاستقلال ايران ، ومصالحها السياسية مطابقة تماماً للمصالح السياسية لتلك المملكة وإدارتها في وقف «اوض»

---

(١) المجتهدون : اسم يطلق على كبار علماء الشيعة استنادا الى رأيهم في ان باب الاجتهاد في الفقه مفتوح وليس قاصرا على الائمة الاربعة .

لهو دليل صغير من أدلة كثيرة تثبت احترامها للديانة الاسلامية التي يدين بها الملايين من رعاياها ، وهي لن تقف في صف أية اجراءات تضر بايران او تضعفها ، ولكنها تستنكر بقوة كل التجاء الى الكراهية الدينية التي ربما كان ضررها على إيران أكثر من نفعها . ومهما قيل عن التعريفة الجمركية الايرانية فانه لم يوافق عليها الروس فحسب بل وافقت عليها انجلترا وتركيا ويمكن تغييرها عن طريق المفاوضات فقط مع تلك الدول الثلاث . انها لمفاوضات يمكن ان تجر الى صعوبات كبيرة في الوقت الحاضر ،. واذا كان لدى حضرته أية شكاوى فليتوجه بها الى الشاه او الصدر الاعظم بأسلوب لائق ، والى ان يتم ذلك فلنجمد كل كلام يقوله رجال الدين هنا مما يمكن أن يسيء الجهال فهمه ظانين أنه يحرض على أعمال الشغب والعنف » .

وعلى أية حال فقد كانت النتيجة مخيبة للآمال ، فقد اكتفى الشارابياني بالقول إنه قد ارسل تنبيهات الى كل «المجتهدين» في إيران أن يخلدوا الى الهدوء ، وأن يمنعوا الاضطرابات . وفي حين أنه يرغب في التراسل مع سير أ. هازدنج فانه يعتقد —إظهاراً لهيبته وجلاله — ان الوزير البريطاني يجب أن يرسل الخطاب الاول . وقد بدا أنه يثق في الحكومة البريطانية ويعتقد أنها صديقة لايران حقاً ، ولكنه لم يستطع أن يخفي كرهه لطلب المساعدة من المشركين . ولم يذهب الامر إلى أبعد من هذا فقد أدرك لورد لانزداون أنه لن يجني الكثير من التراسل مع «المجتهد» حتى لو أمكن قيام مثل هذا التراسل . وفي النهاية عام ١٩٠٣ مر سير أ. هاردنج ببغداد في طريق عودته إلى طهران من الخليج حيث كان قد قابل لورد كيرزون حاكم الهند ، وهكذا تهيأت له الفرصة لكي يدرس على الطبيعة تقريباً مسألة نفوذ «المجتهدين» وصفاتهم .

قضية عبد العلي حراتي ١٩٠٣ :

وفي صيف عام ١٩٠١ طرد من طهران رجل أفغاني من هيراة يدعى عبد العلي لاشتراكه في مؤامرة ضد عطا بك أعظم رئيس وزراء

الشاه ، وذهب عبد العلي الى القسطنطينية ومنها الى بغداد ، وأخيراً ذهب الى كربلاء في مايو ١٩٠٣ بعد أن تردد على المفوض البريطاني في بغداد ولم يلق منه تشجيعاً . وقد اشترك بعد وصوله الى كربلاء في القلاقل التي كان يدبرها «المجتهدون» الايرانيون الذين يعيشون في كربلاء والنجف ضد الحكومة القائمة في إيران . وكان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أمين الدولة الذي كان منافساً سياسياً لعطا بك كان يمد عبد العلي هذا بالمال . وقد طلبت الحكومة الايرانية من مفوضية صاحب الجلالة البريطانية إبعاد ذلك الرجل من المدن المقدسة ربما لأنه كان من الرعايا الافغان . وفي الثامن من يوليو عام ١٩٠٣ أبرق سير أ. هاردنغ إلى الرائد نيومارش المفوض البريطاني في بغداد طالباً منه أن يعمل على ترحيل ذلك الرجل إلى مكان آخر دون إكراه ، وكان من المتوقع أن تحث الحكومة الايرانية الباب العالي أيضاً ليأمر بابعاده . وفي السادس عشر من يوليو ارسل عبد العلي إلى الهند على نفقة الحكومة البريطانية ، وبقي هناك حتى بعد سقوط عطا بك وأعوانه . وفي اكتوبر عام ١٩٠٤ أنبيء عبد العلي أنه ليس لدى الحكومة الايرانية اعتراض على عودته إلى العراق التركي ، وقد خوُل المندوب السامي في السند الحق فيأن يهيء له المرور إلى بغداد إن رغب في الذهاب اليها ، ولكنه فضل البقاء في الهند ، ولهذا فقد اعتقد سير أ. هاردنغ أن من المحتمل أن يكون الرجل مخبراً سرياً لحساب «المجتهدين» ، ولكن الرائد نيومارش استراح فؤاده لقرار الرجل عدم العودة لأنه كان يعتبره أداة ليست بذات نفع إن لم تكن خطيرة ، ولما كانت هويته واتصالاته بالسلطات البريطانية لا تخفى على أحد فقد اعتبر الرائد أن من المستحيل استخدامه كمخبر سري .

ولنعد الآن إلى أمور ذات صبغة سياسية كان الاتراك فيها هم الطرف الايجابي ، أما البريطانيون فالطرف السلبي .

افتراض استخدام نقيب بغداد بين المسلمين البريطانيين ١٨٨٩—١٩٠٥

في عام ١٨٨٠ زار القسطنطينية نقيب بغداد الذي كان حينئذ السيد سليمان او سلمان ومكث فيها ما يقارب من ستة أسابيع ضيفاً على سلطات تركيا ، وكان يعامل معاملة ممتازة للغاية إذ إن مكانه النقيب التي استمدها من انحداره من الشيخ عبد القادر الجيلاني ومن سدانته لقبر ذلك الولي تمتد الى جميع ارجاء العالم الاسلامي السني بما في ذلك افغانستان والهند وشمال افريقيا . وكانت مكانته الدينية في ذلك الوقت من التعظيم بحيث اضطرت حتى شيخ الاسلام في القسطنطينية إلى تقبيل يده . وقد علق السلطان عبد الحميد أهمية كبيرة على مكانته هو كخليفة او رأس للديانة الاسلامية ، وكان من سياسته أن يمد نفوذه الديني كخليفة الى الاقطار الاسلامية بما فيها المستعمرات البريطانية التي لم يكن له مجال لأن يفرض سلطانه السياسي فيها وذلك عن طريق وسطاء مثل نقيب بغداد ، وبوسائل أخرى .

وعندما اوشك السيد سليمان على الإياب إلى بغداد من القسطنطينية وصل سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية تقرير جاء فيه :—

« من الممكن استخدام هذه الشخصية لتحريك سكان الهند وسوف يكون غريباً ان يطلب قنصل انجلترا العام تعليمات لخدمة حركة السيد سلمان افندي » .

وعلى ذلك فقد وجه نظر المفوض البريطاني في بغداد إلى الأمر . وكما ورد في الملحق الخاص بالطوائف الدينية فقد سافر بعد ذلك بعدة سنوات مختلف الافراد من أسرة النقيب إلى أماكن كثيرة في الهند بل وفي أفغانستان أيضاً ، ولكن لم يثبت أن تحركاتهم كان لها قصد او تأثير سياسيان ، وفي الحقيقة ، لقد دل اتجاه ما توفر من البراهين على أن أهداف نشاطهم كانت مالية وشخصية . ومات السيد سليمان في مايو عام

١٨٩٨ ، وخلفه في نقابة بغداد أخوه السيد عبد الرحمن(١) .

نشاط الاسطول التركي ١٨٩٨ ـ ١٨٩٩ :

في إبريل عام ١٨٩٩ أعيد تعيين حمدي باشا الذي كان في الاصل ضابطاً بحرياً وشغل مرتبة نائب أمير البحر على ولاية البصرة ، وكان قد شغل ذلك المنصب من قبل . وكان الباب العالي يحاول نوعاً من إعادة تنظيم الاسطول او توسيعه . ويمكن الزعم بأن ذلك كان استعداداً للتصدي للخطر الوهمي لغارة بريطانية على العراق التركي من البحر ، ويبدو أن هذا كان لا يغيب عن بال الاوساط الرسمية العثمانية . وقبل ذلك بشهور قليلة زارت السفينة الحربية التركية «زحاف» لنجة بدعوى اضطرابات دخيلة هناك . وأذيع بعدها ان الاسطول البحري التركي الصغير في البصرة سيزداد وان موانىء حديثة سوف تنشأ بعد وقت وجيز على نهر دجلة في كل من بغداد وكوت العمارة والعمارة وعلى نهر الفرات في الناصرية وسوق الشيوخ وفي قرنه عند ملتقى النهرين وفي الكويت وأماكن أخرى من الخليج ، في حين أن البصرة نفسها سوف ترتفع الى منزلة ميناء رئيسي ممتاز . وقد منعت التعقيدات التي تلت ذلك في الكويت والتي فصلناها تفصيلا دقيقاً في تاريخ تلك الولاية إتمام تنفيذ ذلك البرنامج ولكنه نفذ بحذافيره بالنسبة للعراق التركي ، باستثناء أنه لم تنضم أية سفن إلى الاسطول الصغير الموجود .

---

(١) منذ تأسيس حكومة تركية غير دينية ١٩٠٩ ـ ١٩٢١ كان من الواضح انه ليس هناك مايدعو لاستخدام نقيب بغداد او اقربائه للدعوة فى الخارج الى مبدأ الخلافة ، والاسرة التى تضاءلت أهميتها بشكل ملحوظ فى تركيا مع تضاؤل الاهمية الدينية بصفة عامة تنظر الى التغييرات التى حدثت فى الامبراطورية العثمانية بسخط كبير ، وان اخفت ذلك ، ولهذا فقد تميزت علاقة هذه الاسرة بالمفوضية البريطانية بصداقة اكيدة ، وان كانت بالضرورة متحفظة وغامضة ، وفى الواقع كان موقفها هذا موقفا طبيعيا نحو قوة لم تهدم مكانة هذه الاسرة في البلاد الواقعة تحت سيطرتها ، كما هدمت من جانب تركيا .

اظهار الشعور العدائي لبريطانيا من قبل تركيا ١٩٠٥ :

ولقد كانت المشاعر والتصرفات المعادية تماماً لبريطانيا من جانب الموظفين الاتراك عامة في بغداد والبصرة واضحة في عام ١٩٠٥ ، الامر الذي استلزم احتجاجات في القسطنطينية . وبدا أن الأسباب الرئيسية لذلك الموقف هو ما سيحدث من نشاط بريطانيا في الخليج بما في ذلك الجولة التي قام بها هنالك اللورد كيرزون نائب الملك في الهند وحاكمها العام وذلك في عام ١٩٠٣ ، فضلا عن حملة الكراهية الجنونية للانجليز التي كان يشنها في مصر قسم الصحافة المحلية في ذلك البلد . ومن بين الاشياء التي برز فيها الشعور العام السائد النزعة الى إرجاع كل القلاقل بين الادارة التركية والقبائل العربية إلى المؤامرات الانجليزية .



أمور خاصة بسفن الحكومة البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

حق السفن الحربية البريطانية في الابحار ابعد من قرنه او البصرة ١٨٨١ :

ينبغي أن نتذكر ان الباب العالي أصدر في عام ١٨٧٤ استثناء يخول العسكريين البريطانيين التقدم في شط العرب من البصرة حتى قرنه ، واختتمت المناقشة في ذلك الوقت بطلب من جانب سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية « أنه لو رغب الباب العالي في أي وقت ان يقترح تنظيمات جديدة او أن يبدل أمراً مألوفاً فيما يتعلق بو جود السفن الحربية في أي جزء من الاراضي الخاضعة للسلطان ، فيمكن تقديم مذكرة لائقة بذلك الى حكومة صاحبة الجلالة ، والحكومة لن تعجز عن تبليغ مثل تلك التعليمات التي من شأنها أن توفر كل احترام لحقوق الباب العالي من قبل قادة السفن الحربية البريطانية » .

وفي عام ١٨٨١ أعيد فتح باب المشكلة بطريقة مبهمة إلى حد ما

وذلك بمكاتبة من وزير الخارجية التركية . وكان محل الخلاف في ذلك هو أن السفن الحربية البريطانية لم يسبق لها مطلقاً أن سارت في النهر « أبعد من قرنه » دون موافقة مسبقة من السلطات التركية . واقترح أنه يجب أن تصدر الاوامر من السلطات البريطانية لمنع السفن الحربية البريطانية من المرور أبعد من قرنه ، وذلك بهدف تفادي أي «صدام» . وبدا محتملا أن هناك خطأ في الرسالة التركية ممن اصدرها أو من أبلغها ، وأن ما اراده الباب العالي في الواقع هو ان يمنع العسكريون البريطانيون من زيارة شط العرب بعد البصرة ، ولكن الرسالة فسرت طبقاً لفحواها الحرفي ، وصدرت الاوامر ألا تتعدى السفن الحربية البريطانية قرنه ، وكان مستر بلاودن المفوض البريطاني في بغداد معارضاً حتى لهذا التنفيذ ، فعلى الرغم من أن السفن الحربية البريطانية من طراز ما كان معتاداً على زيارة البصرة كانت تستطيع التغلغل داخلا ، لكنها لم تكن تتعدى القرنه ولم يعرف عنها أنها حاولت ذلك ، إلا أنه اعتقد أنه من المستحسن أن يستبدل قارب حربي تابع للاسطول الملكي «بالكوميت» ليجوب دجلة ، وربما كان الهجوم العربي على سفينة «الخليفة» الانجليزية في العام السابق هو الذي ساق باقي تلك الفكرة .

مشكلة السفن الحربية البريطانية في البصرة ١٨٨٣–١٨٨٦ :

لم ينظر الباب العالي برباطة جأش لزيارة قوارب الاسطول البريطاني الحربية للبصرة على الرغم من أن الميناء كانت تؤمه بواخر المحيطات . ففي عام ١٨٨٣ استفسر السفير التركي في لندن عن سبب وجود سفينة حربية بريطانية في مياه البصرة ، ولكن وزير الدولة للشئون الخارجية لصاحبة الجلالة أنبأه أنه مراعاة لرغبات الباب العالي فان السفن الحربية البريطانية لا تتعدى قرنه في سيرها بشط العرب ولكن حكومة صاحبة الجلالة ليس لديها علم بأي أجراء يحول بين مثل هذه السفن وبين زيارة البصرة» . وفي ديسمبر عام ١٨٨٥ كان بالبصرة قاربان حربيان

بريطانيان في آن واحد ، وطلبت الحكومة التركية بقلق تفسيراً لزيارتهما من السفارة البريطانية في القسطنطينية ، وقدمت التأكيدات بأن ذلك ليس له هدف خاص .

الاعتراضات التركية على استخدام «الكومت» في نهر دجلة بعد بغداد ١٨٨٥ — ١٨٩٤ :

في إبريل عام ١٨٨٥ قام مستر بلاودن المفوض البريطاني في بغداد برحلة في باخرة المفوضية «كوميت» في أعلى دجلة ووصل «تكريت» في التاسع والعشرين من إبريل ، وذلك بعد موافقة مسبقة من حكومة الهند وسفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية . وعلى أية حال فقد جنحت «الكومت» في طريق عودتها عند مكان يسمى «وشوش» . وذلك في أول مايو ، وعاد المفوض إلى بغداد ولكن الباب العالي انتهز الفرصة ليحتج على استخدام الكومت بعد بغداد ، فشرح لورد سالزبري وزير الدولة للشئون الخارجية في مذكرة بتاريخ ١١ يوليو ١٨٨٥ أن القنصل العام البريطاني في بغداد ما سار في النهر الا ليزور جزءً من دائرته القنصلية وعبر عن أمله ألا يقوم اعتراض على الحق الثابت للقنصل العام اذا ما عادو سيره في النهر لنفس الغرض بعد تقديم اشعار مسبق بعزمه الى السلطات التركية المحلية . وقبلت المذكرة من الباب العالي دون تردد . وفي عام ١٨٩٤ حدث اضطراب خطير في سامراء تهدد بالخطر حياة الرعايا الهنود البريطانيين فتوجه الرائد مكلز المفوض البريطاني الى هناك في «الكومت» بعد أن أعطى إشعاراً للوالي الذي لم يعترض ، ومهما يكن من شيء فقد شكا الباب العالي من فعل المفوض ، وجواباً على هذه الشكوى فقد أحيل إلى مذكرة عام ١٨٨٥ التي لم يعترض عليها في ذلك الوقت أو بعده ، وفضلا عن ذلك فقد اقيم الدليل للباب العالي على ان استخدام «الكومت» بذلك الاسلوب المعقول وعلى أساس من الموافقة الخالصة لا يحتمل شرعية الاحتجاج ، فان مصالح الرعايا البريطانيين استلزمت قيام القنصل العام بهذه الرحلة ، وقد قام بها بموافقة الوالي .

ولقد كان من المؤمل في مثل هذه الظروف أن يعفى الباب العالي الرائد «مكلر» من اللوم . وأنه لن يعارض في استخدام القنصل العام لصاحبة الجلالة سفينة «الكومت» من وقت لآخر بهدف زيارة اماكن في دائرته القنصلية على نهر دجلة وبعد بغداد . وعلى أية حال فقد أجابت الحكومة التركية أن من رأيها الاعتراض على استخدام «الكومت» في أعلى النهر لأن ذلك يمكن أن يستشهد به على أنه سابقة تعضد حق منح امتيازات مماثلة لسفن الامم الاجنبية الأخرى .

معاملة لاتليق «للكومت» من قبل السلطات التركية ١٨٩٣–١٨٩٤ :

وفي ديسمبر ١٨٩٣ زارت «الكومت» البصرة حيث سحبت الى حوض السفن للمعاينة ، واستبدلت مدافعها بمدافع أخرى من طراز جديد كانت ارسلت من الهند ، وأعطيت كل الفرص للموظفين الاتراك لأن يروا ما يحدث . وبالرغم من ذلك أمر والى البصرة بمراقبتها وأمرها البوليس التركي بالتوقف متبعاً ذلك تهديداته أنه سوف يطلق عليها النار إن لم تفعل ، وذلك في ثلاثة أماكن مختلفة عند سير السفينة في النهر الى بغداد .

وعلى أية حال فان قائدها لم يعر هذه التحديات التفاتاً . وعندما أحيط والي بغداد علماً بهذا «التظاهر الصبياني الوقح» عبر عن أسفه لحدوث ذلك . ومهما يكن من شيء فقد كانت السلطات التركية من التهور بحيث استفسرت عن حقيقة ما ذكره القائد البريطاني من حقائق ، وفي تقرير الرائد مكلر عن هذا الامر لسفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية وصفه على أنه من التفاهة بحيث لا يستدعي عملا دبلوماسياً .

المشكلات الرسمية بين السلطات التركية والسلطات البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

إن موقف السلطات التركية تجاه المصالح البريطانية في العراق التركي خلال هذه الفترة كلها كان يتسم بالتعويق بل وبالضغينة الايجابية من حين لآخر ، وإننا لنجد ايضاحاً لهذه الحقيقة فيما سبق ذكره ، كما نجده فيما يلي بعد ذلك .

جريمة قتل مستر مايلن ، وسير هذه القضية ١٨٨١–١٨٨٨ :

ففي السادس من يناير عام ١٨٨١ طعن مستر «جيمس مايلن» طعنة أودت بحياته في أحد شوارع بغداد الرئيسية ، وكان مستر مايلن موظفاً سابقاً في «شركة الفرات و دجلة للملاحة البخارية » وقد باشر أعمالا لحسابه الخاص كمهندس عام في بغداد ، وكان رجلا ذا طبيعة مسالمة ، ولكن عداء نشأ بينه وبين محمد صالح وهو مسلم من بغداد له نفوذ قوي ، وكان العداء بسبب عاهرة مسيحية تدعى «فريده» كان قد تزوجها «مايلن» وهدده محمد صالح بأنه سوف ينتقم منه .

وفي ليلة الجريمة كتب مستر بلاودن المفوض البريطاني الى الوالي طالباً اتخاذ اجراءات فعالة لاكتشاف جميع الاشخاص الذين لهم ضلع فيها والقبض عليهم ومعاقبتهم . وفي اليوم التالي الموافق ٧ يناير أبرق مستر بلاودن الى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية بأنه يجب دفع الباب العالي ليصدر اوامر مشددة للسير في القضية بهمة كبيرة دون خوف او انحياز . وفي الثامن والتاسع من يناير فحص المفوّض القضية وجمع الأدلة ، ولكن الحقيقة المادية الوحيدة التي اكتشفت كانت ان شخصاً يدعى أحمد وهو خادم لمحمد صالح قد زار بيت القتيل في يوم الجريمة ، وتحقق من التحركات التي كان يزمع الضحية القيام بها . وقد بدا أن زوجة مايلن وخادماً كان معه عندما هوجم « يحجمان تماماً عن أن يتكلما بشيء يمكن ان يربط محمد صالح بالجريمة » ولكن الزوجة

نقلت الى الباخرة «كومت» لتكون بمأمن ، وذلك عندما عبرت عن خوفها من محمد صالح ورغبتها في الحماية منه . وفي التاسع من يناير أبرق مستر بلاودن الى وزارة الخارجية الانجليزية يحثها على ضرورة اتخاذ الترتيبات لتكوين لجنة لفحص القضية تضم عضوين اوروبيين ، وذكر ان خادماً بسيطاً بدار المفوضية قد اضطر لترك بغداد خوفاً من محمد صالح ، وقال في تقريره ان التحريات عن عمل السلطات البريطانية في القضية تحريات شديدة . وفي العاشر من يناير كتب المفوض الى الوالي للمرة الثانية يطلب نسخاً من الاعترافات التي سجلت في القضية حتى ذلك الحين ، ويحتج على الإفراج عن محمد صالح بكفالة ويطلب إعادة القبض عليه . وأجاب الوالي في الحادي عشر من يناير متجاهلا الطلب الذي ضمنه مستر بلاودن في خطابه ، وإنما قال فقط إن إجراءات تتخذ سريعة فعالة ، وقال إنه يمكن ارسال ترجمان ليراقب سير القضية . وفي نفس اليوم قال الوالي إن زوجة مايلن يمكن ان يصحبها موظف وتأتي إلى المحكمة للإدلاء بشهادتها ، ولكن المفوض لم يمتثل لذلك . وفي الثاني عشر من يناير عاود مستر بلاودن كتابته للوالي مكرراً طلبه لنسخ من الاعترافات التي ادليت ومطالبته بالقبض على محمد صالح .

وأبرق في نفس اليوم الى وزارة الخارجية الانجليزية قائلا إنه حتى الانجليز في بغداد خائفون من الإدلاء بشهاداتهم ضد محمد صالح ، وفي الرابع عشر من يناير اجتمع مع زميله الفرنسي والروسي اللذين وافقا على اقتراحاته بتكوين لجنة مختلطة وأبرقا الى حكومتيهما الموقرتين يعضدان هذه الاقتراحات . وفي ذلك اليوم أجاب الوالي على خطاب مستر بلاودن الأخير قائلا إن محمد صالح لا يمكن القبض عليه دون دليل ، وأن هذا الدليل لم يظهر نتيجة ارفض المفوض حضور زوجة مايلن ، وقد شكا من ان مستر بلاودن قد أصدر تعليماته للترجمان الانجليزي ألا يوقع الاعترافات التي تمت في المحكمة ، وقد رد مستر بلاودن على ذلك بعد يومين بأنه اذا كان الدليل لم يظهر فان عمل

الشرطة كان يتميز بالتهاون وتنفصه الكفاءة الى أبعد الحدود ، وأن مسئولية خطيرة تقع على عاتق صاحب السعادة لأن الشرطة تحت إدارة الولاية . وفي تقريره عن القضية بعد ذلك بوزارة الخارجية الانجليزية برر مستر بلاودن أعماله التي ربما كانت موضعاً للانتقاد وذلك بأن شرح الملامح الخاصة للنظام القائم في بغداد في ذلك الوقت ، فلم يكن هناك بادرة أمل لكي يحصل الاجانب على العدالة في المحاكم التركية أو أن تفعل الشرطة شيئاً لضبط الذين يقترفون حتى أشنع الجرائم ضدهم . ولقد أمكن الاستدلال الكامل على ذلك من قضايا أخرى جديدة ، وأيد المفوض في موقفه رأي زملائه الاجانب .

وأخيراً حضرت زوجة مايلن الى المحكمة التركية لتدلي بشهادتها وقبض على محمد صالح وحوكم هو وخادمه أحمد ، ولكن بينما أدين الخادم وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً فاننا نجد أن محمد صالح قد برئت ساحته برغم أنه ليس هناك دليل على اشتراكه في الجريمة .

وبناء على الطلب العاجل للورد ديفيرين سفير صاحبة الجلالة لدى الباب العالي الغت محكمة الاستئناف في القسطنطينية المحاكمة التي أجرتها محكمة بغداد ووافقت على إعادة النظر في القضية وأمرت بمحاكمة جديدة ولكن نتيجة المحاكمة الثانية كانت إخلاء سبيل كل من المتهمين وذلك في التاسع عشر من يونيو عام ١٨٨٢ ، وعندئذ أطلق سراحهما بكفالة .

وأدت الايضاحات المجددة التي قامت بها السفارة البريطانية الى انتقال القضية الى ديار بكر لإعادة المحاكمة ولكن سير القضية انتهى ثانية دون إدانة ، وأبطلت محكمة الاستئناف في القسطنطينية حكم محكمة ديار بكر كما حدث فيما سبقها من محاكمات . وفي عام ١٨٨٧ ، او عام ١٨٨٨ أجريت محاكمة أخيرة في حلب وانتهت في صالح المتهم ، ويبدو أنه لم يكن هناك شك مقبول في جرم السجينين ، ولكن ما أحبط مقتضيات العدالة هو ثروة محمد صالح ونفوذه يسندهما بلا جدال الشعور العنصري والديني .

معارضة السلطات التركية لمكاتب البريد البريطانية في بغداد والبصرة لا سيما في الفترة ما بين ١٨٨١ – ١٨٨٧ :

وخلال الجزء الاكبر من الفترة التي نحن بصددها وخاصة بين عامي ١٨٨١–١٨٨٧ كانت تبذل محاولات دائمة من قبل السلطات التركية للحصول على الغاء مكاتب البريد البريطانية في بغداد والبصرة او تعويق عملها . ولكن هذه المحاولات فشلت وان استتبعتها أضرار طفيفة بالامتيازات التي كانت قد احرزت من قبل .

مشكلة الرحلات الرسمية التي كان يقوم بها المفوض البريطاني١٨٨٥ :

وكان قد نص بوضوح في البراءة الاولى التي منحها الباب العالي لاول مفوض بريطاني في بغداد عام ١٨٠٢ على أنه «اذا رأى القنصل المذكور أن من المحتم سفره الى مكان في البلاد سواء أكان ذلك بطريق البر او بطريق البحر فلن يعترض أحد في المحطات او الموانىء التي يصل اليها ولن يزعج احد خدمه او دوابه او امتعته أو أي شيء يتعلق به » . ويبدو حتى عام ١٨٨٥ أنه لم يلق أي موظف بريطاني أي اعتراض على حرية تحركاته في الولاية من قبل السلطات التركية ، فقد قام مستر رتش والرائد رولنسون والرائد كمبول برحلات عديدة وشاملة إبان توليهم للمفوضية في بغداد أو للمعتمدية السياسية وكذلك القومندان فيليكس جونس ، وحتى بعد ذلك بوقت طويل كانت الرحلات التي يقوم بها الرسميون البريطانيون تعتبر أمراً طبيعياً . وفي عام ١٨٧٦ وافقت حكومة الهند من ناحية المبدأ على سفر الرائد نكسون على خط الحدود الايرانية ، ولكن لسبب ما لم تتحقق الرحلة . وفي عام ١٨٧٩ زار الرائد مايلز مدينتي كربلاء والنجف اللتين لم يظهر فيهما الممثل السياسي لبضع سنين على الرغم من وجود جالية هندية بريطانية كبيرة بهما ، وفي عام ١٨٨١ سعى مستر بلاودن للحصول على إذن للقيام برحلة الحدود التي كان الرائد نكسون قد حصل على تصديق عليها قبل ذلك ولكنه لم يقم بها، ومنح مستر

بلاودن هذا الاذن، وفي صيف ۱۸۸۱ سافر الرجل نفسه بعد أن زار كربلاء والنجف مؤخراً ، الى كرمانشاه بايران، ومنها الى الموصل ماراً بالسليمانية و«قرى سنجاق» «وأربيل» . وبسبب مرضه عاد من الموصل الى بغداد على «عوامة» في نهر دجلة . وفي عام ۱۸۸۲ زار كربلاء الرائد تويدي كنائب للقنصل . وفي عام ١٨٨٤ اقترح مستر بلاودن رحلة جديدة على الحدود الايرانية جنوب شرق بغداد وإلى الموصل في الشمال ، وجاءت الموافقة من قبل حكومة الهند ومن سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية ، وأعدت الأدوات العلمية التي ستستخدم في الرحلة ، وعلى أية حال فلو لم تؤخذ رحلته التي قام بها في نهر دجلة في إبريل ١٨٨٥ والتي أشرنا اليها من قبل بالاعتبار فانه من المقدر ألا يكون قد تم شيء من ذلك المشروع .

١٨٨٥ :

وبعد أن خلف الرائد تويدي مستر بلاودن كمفوض عام ١٨٨٥ اقترح استبدال رحلة الى كربلاء والنجف بأخرى على الحدود الايرانية. وفي ذلك الحين أثار الاتراك الاعتراضات لاول مرة على التحركات التي يقوم بها المفوض مع عساكره . وكما هو معهود تكرمت حكومة الهند بالموافقة على مقترحات المفوض ، ولكن سفير صاحبة الجلالة البريطانية وجد أنه من المحتم أن يطلب اليه التخلي عن الرحلة التي كان يزمع القيام بها الى المدن المقدسة « بسبب الاعتراضات السياسية القوية التي يثيرها الباب العالي» ووجه الرائد تويدي خطابه في الحال الى السفير و. وايت بشأن هذا الحظر عارضاً عليه أن حق قنصل بريطانيا العام في بغداد بأن ينتقل في الولاية كما يشاء قد تأكد دائماً وتأيد حتى ذلك الوقت ، وأن هناك جاليات هندية بريطانية كبيرة في كربلاء والنجف ، وعديد من الحجاج الهنود البريطانيين الى هاتين المدينتين ، وأن صلاحيات وترتيبات حماية هؤلاء والإشراف عليهم من قبل ممثل فخري وغير رسمي في كربلاء تعتمد على الاشراف الفعال للقنصل العام البريطاني في بغداد، وهو اشراف لا يمكن ممارسته من بُعْد ، وأن الإذعان للاعتراضات التركية على زيارته لكربلاء والنجف

يمكن ان ينتج عنه منعه من الذهاب الى الموصل وهي أبعد من كربلاء والنجف بكثير ، وبها نائب قنصل تحت سلطته ، وأخيراً فانه اذا اقتصرت رحلاته الآن ولأول مرة على رحلات بين بغداد والبصرة فان من المحتم أن جدواه ستتضاءل كثيراً خاصة كموظف لحكومة الهند . ونتيجة لهذا التوضيح فقد قدمت مذكرة للباب العالي في يونيو عام ١٨٨٦ تسترعي انتباهه الى الظروف الملحة التي يجد القنصل العام البريطاني نفسه تجاهها بسبب القيام بواجباته على خير وجه من زيارات بين الحين والآخر للقنصليات التي تقع تحت إشرافه ، واعتناء بشئون الرعايا الهنود البريطانيين الذين هم تحت دائرة اختصاصه وذلك في إماكن وجودهم . وجاء رد مفاده أنه قد تم التنبيه على ولاة بغداد والبصرة والموصل لبذل يد المعونة التي يطلبها القنصل العام البريطاني كل فيما يخصه داخل ولايته.

واغتنم الرائد تويدي هذه الاوامر فقام في شتاء عام ١٨٨٦—١٨٨٧ بجولة طويلة استمرت من اكتوبر حتى فبراير وزار خلالها أبو غريب وهيت وتكريت وكركوك والسليمانية وقرى سانجاق وأربيل والموصل وسنجار ودير الزور وعانه وهيت والرمادي والرحاليه والشفاته وكربلاء والنجف .

ولولا تغييرات في الموظفين الاداريين الاتراك استدعت عودته من النجف الى بغداد لاستمر في جولته حتى البصرة ماراً بأراضي الخزاعل والمنتفك والظافر وقد جمع الرائد تويدي في هذه الرحلة قدراً كبيراً من المعلومات القيمة والهامة ضمن كثيراً منها أحد تقاريره . ففي البداية وضعت بعض العراقيل في طريق اتصاله بالناس في المنطقة وذلك من قبل قائد الحرس التركي الذي أرسل معه من بغداد ، وكان يراقب كل حركة من حركاته ، والذي كان مظهره يسبب نفور بعض من صادفوهم من العرب ونظرتهم له كصنف من الجلادين وجباة الضرائب في آن واحد ، وهذا ما جعلنا نأنس اليهم رغم خشونة طبعهم ، وفي الحقيقة

لقد بدا أنهم من الشراسة بحيث يمكن أن يذبحوا الانسان من أجل ازرار صفراء على ثيابه والتي لا شك أنهم يحسبونها ذهباً » .

وهكذا اعيد تثبيت حق تنقل المفوض البريطاني كما يشاء ، ولم يعد هذا الحق موضع شك لدى السلطات التركية ، وقام الرائد نيومارش بعديد من الرحلات المفيدة في أماكن مختلفة من البلاد وذلك أثناء عمله كمفوض (١٩٠٢–١٩٠٦) .

والجدير بالذكر أنه في عام ١٨٩٧ اقترح الرائد لوخ المفوض حينئذ أن تصدق حكومة صاحبة الجلالة على ثلاث رحلات : رحلة من البصرة الى حائل وجوف الامير في وسط الجزيرة العربية والاخرى بين بغداد والموصل عن طريق كركوك ، وثالثة من بغداد الى كرمانشاه ، ومن هناك الى الاهواز عبر لورستان ، وقد حظر القيام بالأولى على اساس أنها يمكن أن تثير شكوك الحكومة العثمانية وتثير اتهامات عن مؤامرة بريطانية في نجد ، ولم يسمح بالقيام بالرحلة الثالثة لأن معظمها سيقع في الاراضي الايرانية ، أما الثانية فقد سمح بها لانه ليس هناك ما يدعو للاعتراض عليها .

منع البواخر من الرسو المباشر عند المفوضية البريطانية في بغداد ١٨٨٨ – ١٨٨٩ :

لقد كانت العادة المتبعة حتى عام ١٨٨٨ أن تنزل البواخر البريطانية مع البريد الذي عليها الموظفين الهنود الآخرين القادمين إلى بغداد ممن يحلون ضيوفاً على المقيم البريطاني ، وكذلك تنزل أمتعتهم ، وذلك عند المفوضية البريطانية قبل ان تصل هذه البواخر إلى الجمرك . ومهما يكن من شيء فقد اعترضت السلطات التركية على هذا الاجراء على اساس أنه يمكن ان يتخذ ستاراً للتهرب من الضرائب الجمركية ، فامر سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية بعدم استمرار ذلك الترتيب.

حظر استيراد «الخرطوش» المحشو من خارج البلاد ١٨٩١ :

وتجدر الاشارة الى امر قليل الاهمية له علاقة بأوجه الترفيه لدى الرعايا البريطانيين بل لدى الرسميين البريطانيين في العراق التركي فقد سمحت الاتفاقية التجارية المعقودة عام ١٨٦١ بين بريطانيا وتركيا باستيراد بنادق الصيد من الخارج مع كميات صغيره من البارود للاستعمال الخاص في الاراضي العثمانية . وفي عام ١٨٦٣ صدر قانون تركي يعفي الاسلحة والذخيرة المستعملة للترفيه من كل قيود ، ولكن تنظيماً تم عام ١٨٧٠ ألغي بمقتضاه هذا القانون، والغيت فيه كل القواعد الاخرى القائمة . ومن ثم فقد كانت المشكلات تقوم بين الحين والآخر على الرغم من ان منع متطلبات الترفيه الرياضية من البلاد لم يعمل به بدقة . ففي عام ١٨٨٧ حجزت بندقية وبعض «الخرطوش» كانت مرسلة الى مستر روبرتسون مساعد الممثل السياسي في البصرة لبعض الوقت في الجمرك المحلي ، ولكن أفرج عنها أخيراً بناء على أمر من وزير الخارجية . وفي نفس السنة ارسلت بندقية وذخيرة الى العقيد موكلار الذي كان يشغل منصب الوظيفة ولكن هذه الاشياء لقيت نفس المعاملة ، وفي عام ١٨٩١ أمر الملازم ستراتون الذي خلف مستر روبرتسون للعقيد موكار بألفي خرطوشة من الهند بعد أن حصل على اذن من الوالي ، ولكن الجمرك التركي في البصرة حجزها لكي يعيدها الى الميناء الذي شحنت منه ، وذلك بناء على قانون يمنع دخول الخرطوش المحشو الى تركيا مهما كان نوع ذلك الخرطوش. وارسل سفير صاحبة الجلالة البريطانية الى المقيم في بغداد الذي كان الموضوع رفع اليه يخبره أنه لا يمكن عمل شيء ، وهكذا عانى الذين يهوون الرياضة من قيد يبعث على الضيق ، لأن الذخيرة كانت إما عسيرة المنال محلياً وإما من نوع غير موثوق به . هذا فيما لو أمكن الحصول عليها .

تعرض استفزازي للسفن الهندية البريطانية المسافرة عبر شط العرب ١٨٩٣ ـ ١٨٩٨ :

وفي عام ١٨٩٣ بدأت السلطات التركية أسلوباً في الهجوم المتكرر على السفن الهندية البريطانية المسافرة في الجزء الادنى من شط العرب. ولقد كان واضحاً أن هذا الجزء من خطتهم جاء لتأكيد السلطة الشرعية لتركيا على النهر كله. وكان بناء حصن على النهر عند فاو ومحاولة إعادة الضريبة الجمركية، هناك وعند الدواسر، على البضائع المرسلة الى المحمرة هي عناصر أخرى من هذه الخطة.

١٨٩٣ :

بعد أن بدأ موسم تصدير التمور شرع المدير التركي بفاو في خريف عام ١٨٦٣ يجبر بحارة كل سفينة هندية بريطانية سائرة في النهر على أن يودعوا في حوزته، والى ان يعودوا الى البحر، كل الاسلحة النارية التي لديهم باستثناء اربع قطع يسمح لهم بالاحتفاظ بها للدفاع عن أنفسهم ضد القراصنة، وذلك بزعم أن أصحاب هذه الاسلحة الزائدة ربما باعوها إلى أهل البلاد. زد على ذلك أن اموال المودعين كانت تُبتز منهم عند إرجاع اسلحتهم اليهم، ولم تجر استشارة السلطات البريطانية بعد هذه البدعة التي كانت تؤثر في رعاياها.

١٨٩٤ :

وفي خريف العام التالي بدأ ابتزاز القوات الهندية البريطانية بالجملة، وكان من المعتاد منذ حقبة طويلة من الزمن ـ وانْ كان ذلك شاذاً، وقف سفن أهل البلاد المتجهة من الخليج عند «فاو» حتى ولو كانت قاصدة الى «المحمرة». وفي «فاو» تتعرض لمستلزمات لوائح الحجر الصحي التركي، وكان امراً مألوفاً من جانب الموظفين الاتراك في فاو فضلاً عن موظفي دائرة الحجر الصحي، أن يعتدوا على السفن المحجوزة

ويبتزوا الاموال من بحارتها بحجة أن حيازة الاسلحة والذخيرة والطباق والنشوق وغيرها ، من أشياء كانوا يحملونها لاستعمالهم الشخصي هي حيازة غير شرعية في ميناء تركي . ولم يكن البحارة يستلمون إيصالات بما يدفعونه . وكان من الواضح أن ما سلب من أموال لم يذهب إلا إلى جيوب الغاصبين أنفسهم ، ولكن الحكومة التركية لم يكن لديها الحافز للحد من هذا الانتهاك الذي كان يساعد على تثبيت سلطتها على النهر ، وفي هذه السنة هوجمت سفن عديدة كانت قد غفلت عن التوقف في «فاو» ، وتعرضت للسلب والتأخير الممض، وذلك بعيداً عن «فاو»، من قبل موظفي الحجر الصحي التركي . وعلى ظهر قارب هندي بريطاني أيضاً تم اغتصاب أسلحة كانت للدفاع عن النفس وذلك عند فاو والبصرة ، وعند اعتراض مساعد الممثل السياسي في البصرة أخبروه أن الشرطة التركية لم تكن تعرف هوية هذه السفن ، وقامت متاعب أيضاً بشأن عدم حيازة طواقم القوارب الهندية المحليين لشهاداتهم الصحية التي تعطي لهم في الموانيء التي كانوا يبحرون منها ، وعلى ذلك فقد أصدر مساعد الممثل السياسي في يونيو عام ١٨٩٥ بياناً ينصح فيه قادة السفن الهندية البريطانية بأن يرفعوا اعلامهم ليل نهار في أثناء فترة مكوثهم كلها في شط العرب ، وان يزودوا أنفسهم مستقبلا بشهادات صحية من موانيء رحيلها ، وألا يدفعوا أية أموال للموظفين الاتراك دون الحصول على ايصال بذلك ، وان يبلغوا القنصلية البريطانية في البصرة في الحال عن أية معاملة شاذة يمكن أن يلاقوها على أيدي السلطات التركية . وقال الاعلان أيضاً إن السفن من الخليج المتجهة الى المحمرة ليست خاضعة للسلطة التركية في طريقها وليس هناك حاجة لان تتوقف عند فاو ، ولكن السفن التي وجهتها البصرة الى أي ميناء نهري تركي آخر عليها أن تتوقف وتمتثل للوائح الصحية التركية .

١٨٩٥ :

وفي خريف عام ١٨٩٥ تجددت المتاعب التي أصبحت مألوفة في ذلك الموسم ، فقد هاجم الجنود الاتراك السفن الهندية البريطانية بحجة

البحث عن أسلحة «محظورة» ، ورفضوا أن يتركوها إلا عن طريق الرشوة ، وحدثت أنواع أخرى من سلب الاموال وما شابه ذلك ، واثير الامر في القسطنطينية ، ولكن دون نتيجة في بادىء الامر .

١٨٩٦ :

وفي تقرير سير ب. كرّي السفير البريطاني لدى الباب العالي عن الموضوع الى حكومة صاحبة الجلالة في فبراير عام ١٨٩٦ كتب ملاحظاته بأن «ليس هناك من شك في أن البعثات الاجنبية في القسطنطينية قد تمسكت حتى الآن بمبدأ أن السفن التجارية الاجنبية في المياه العثمانية تشبه المقرات الاجنبية في الاراضي العثمانية ، ولا يمكن أن يقتحمها أحد دون موافقة ممثليها القنصليين» ، ولكنه تشكك في إقامة احتجاج على هذا الاساس لاسباب ليس لها علاقة بتركيا . واخيراً جاءت اليه التعليمات في مايو ١٨٩٦ بأن يبلغ الحكومة التركية أنه ليس من اللائق ان تخضع سفينة بريطانية لمداخلات الموظفين الاتراك سواء على أساس صحي أو غيره حتى تتعدى هذه السفينة خليج «خيين» أعلى النهر وهو المكان الذي كانت تعتبر كلتا الضفتين بعده ضمن الاراضي التركية ، او حين تصل أي مكان على الضفة اليمنى او الغربية داخل الاملاك التركية . أما تفتيش السفن البريطانية بحثا عن الاسلحة فيمكن ان يسمح به في البصرة وفاو فقط وبحضور موظف قنصلي بريطاني ، ومهما يكن من شيء فقد أمر الباب العالي والي البصرة إبّان ذلك الوقت ألا يكترث بكـــل الاحتجاجات البريطانية ، وان يأمر مرؤسيه عند مصب شط العرب بأن يستمروا في إيقاف جميع السفن التي تدخل هناك وتفتيشها مهما كانت جنسيتها أو وجهتها ، دون اعتبار لكون هذه السفن قد دخلت دائرة الاختصاص التركية ام لا .

وفي ذلك الوقت قررت حكومة صاحبة الجلالة أن تعين ممثلا قنصلياً بريطانياً في «فاو» ولكن الحكومة التركية رفضت أن تعترف بمثل هذا

التعيين ، وفي الثاني والعشرين من سبتمبر أصبح لزاماً إبلاغ الحكومة التركية أن احد العسكريين البريطانيين سيرسل إلى فاو إن لم تتفضل بالاعتراف ، وفي ذلك الوقت الحرج روعت بعض السفن الشراعية الهندية البريطانية المتجهة الى المحمرة مرة ثانية من قبل السلطات التركية حين أرغمت على التوقف في فاو حيث حصلت منها رسوم الحجر الصحي . وأكد والي البصرة الاجراءات التي قام بها مدير فاو قائلا إن ذلك الموظف لا يعمل هذا إلا بناء على اوامره . وعجلت هذه الأحداث بالامور ، فقد اتجه كابتن وايت مساعد الممثل السياسي في البصرة الى فاو بنفسه . وفي الثالث والعشرين من اكتوبر وصلت الى هناك سفينة صاحبة الجلالة «لابونج» وبظهورها توقفت المضايقات التي كانت موضع الشكوى ، وعرف كثير من قادة السفن الشراعية الهندية لأول مرة أن تعرض الموظفين الاتراك لهم في فاو كان شاذاً في كثير من الحالات .

وفي ديسمبر عام ١٨٩٦ تم أخيراً تبادل المذكرات بين الباب العالي والسفير البريطاني في القسطنطينية ، وبدا من نتيجة هذا التبادل تفاهم بأنه لو كان من المحتم تفتيش السفن البريطانية فينبغي أن يكون ذلك في البصرة ، وان السفن البريطانية يجب ان تتمتع بالحرية الكاملة في أن تتجه مباشرة الى المحمرة او إلى أي ميناء نهري آخر في الاراضي الايرانية ، وانها لا يمكن أن تجبر بأية حجة على التوقف في فاو في طريقها الى المحمرة أو البصرة .

١٨٩٧ :

ومن الجلي أن «لابونج» بقيت قرب فاو حتى مارس عام ١٨٩٧ ، وبعدها تم سحبها بعد أن حققت الهدف الذي ارسلت من أجله . وإبان ذلك الوقت أقيم مركز مراقبة على شكل سفينة شراعية خشبية تحمل ثلاث بنادق ، عند دوازير التي تبعد قليلا عن فاو ، ولكن لم تكن هناك ضرورة للضغط على رحيلها حسبما كان الرأي في وقت ما ، وذلك بسبب التسوية التي تمت .

١٨٩٨ :

وفي عام ١٨٩٨ شرع موظفو المركز الصحي التركي في خرق اتفاق ذلك العام نفسه عندما اضطروا السفن الشراعية الهندية البريطانية الى التوقف في فاو والخضوع للحجر الصحي هناك ، وذلك بعد أن انتشر وباء في الهند قبل ذلك بقليل ، وفرض الحجر الصحي في البصرة ، وعلى أية حال فان تهديداً بتجديد الطلب البريطاني للتمثيل القنصلي في فاو حمل الباب العالي على إلغاء الاجراءات المشار اليها على الفور .

اساءة استعمال الحجر الصحي في شط العرب ١٨٩٠–١٩٠٥ :

وكان فرض قيود الحجر الصحي على السفن الاجنبية سلاحاً اغتنمته السلطات التركية كثيراً لتعيق الملاحة والتجارة البريطانيتين ولتضر أيضاً بالمصالح الايرانية ولتفرض سلطانها على شط العرب ، وأول مثل لإجراء دل على سوء استعمال من هذا النوع وقع عام ١٨٩٠ عندما تمت محاولة لفرض عقاب على إنزال السفن البريطانية المتجهة من الخليج الى البصرة ركابها في المحمرة او منعها من العبور . ويبدو ان الاوامر في هذه الحالة قد صدرت من قبل الحكومة التركية دون الرجوع الى مجلس الشئون الصحية للقسطنطينية وهي السلطة الوحيدة المختصة بمثل ذلك الشأن . وكان تقديم احتجاج كافياً ليتم إلغاء هذا المنع . وهناك أمثلة أخرى لاستخدام الاحتياطات الصحية كستار للإضرار بالمصالح البريطانية والايرانية نجدها في الفقرة السابقة مباشرة ، وفي الجزء الاول من هذا الفصل المتصل بالعلاقات الايرانية ، ويمكن أن نعرف القيود المفروضة على النشاط التجاري في البصرة منذ ١٨٩٦ وما بعده إذا رجعنا الى الملحق الذي يتحدث عن الاوبئة والمنظمة الصحية .

واذا قورنت هذة القيود بما تكفله مقررات المؤتمر الصحي الدولي الاخير فاننا نجد أنها قيود مرهقة ومن ثم تبعث على الشك في أن هدفها سياسي .

الشئون الرسـمية والمصـالح البريطانية
فى العراق التركى ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥

مرتبة الممثل البريطاني في بغداد سنة ١٨٨٠ في السلك السياسي الهندي :

لقد أعيد تصنيف الممثل البريطاني في العراق التركي في مرتبة مقيم من الدرجة الثانية ، وذلك بمقتضى إعادة تنظيم الوظائف السياسية لحكومة الهند الذي تم باشعار من وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ فبراير عام ١٨٨٠ . وفي الجدول المرفق بهذا الاشعار عرفت وظيفته على أنها وظيفة مفوض بدلا من وظيفة ممثل سياسي كما كان قبلا ، وعلى ذلك فيبدو أن تسميته الصحيحة منذ ذلك الوقت هي مفوض . ولتوضيح الغموض الذي اكتنف هذا الموضوع يمكن أن نذكر ان نسخة الإشعار التي ارسلت اليه كانت نفسها موجهة الى الممثل السياسي في الجزيرة العربية التركية . وسنجد قائمة بواجبات المعتمدية او المفوضية السياسية في بغداد أثناء تلك الفترة في الملحق الخاص بالتمثيل الديبلوماسي والقنصلي . وقد كان مستر بلاوند (١٨٨٠ـ ١٨٨٥) اول عضو من الموظفين الملكيين في الهند يعين في بغداد منذ وفاة مستر رتش في عام ١٨٢١ ، أما الذين خلفوه أثناء هذه الفترة فقد كانوا جميعاً ضباطاً عسكريين .

المركز العام للمفوض البريطاني في بغداد ومدى سلطته الشرعية ١٨٨٤ ـ ١٨٨٨ :

وفي خطاب دوري عام ١٨٨٤ طلب سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية معلومات بشأن نقاط معينة ، وكان جلياً أن ذلك كان نتيجة لرفض الباب العالي الاعتراف بأن تكون مناطق قنصلية بريطانية معينة ضمن دائرة النفوذ التي تطالب بها السلطات البريطانية ، وأجاب مستر بلاودن المفوض في بغداد ، في رده على ذلك الخطاب ، بأن الاماكن الوحيدة المذكورة في «براءته» أي البراءة التركية كما في

براءات نواب القنصل في البصرة والموصل هي بغداد والبصرة والموصل كلٌ فيما يخصه ، ولكن السلطات التركية لم تحاول عملياً أن تحدد السلطة الشرعية للموظفين المذكورين بقصرها على المدينة التي عين فيها كل منهم . أما بالنسبة اليه هو فمنذ أن صغرت مساحة ولاية بغداد في عام ١٨٧٩–١٨٨٤ لم يحدث اعتراض على تدخله في شئون البصرة والموصل ، على الرغم من بعدهما عن حدود ولاية بغداد . واقترح مستر بلاودن أنه اذا حدثت فرصة مواتية ينبغي أن يطلب من الباب العالي تعديل براءات الممثلين القنصليين البريطانيين في العراق التركي بطريقة توضح ان دائرة القنصل العام في بغداد تشمل ولاية البصرة كلها ، ودائرة نائب القنصل في الموصل تشمل ولاية الموصل كلها ، ولم يبد أن تنفيذ تلك التوصيات كان مما يُستطاع تحقيقه .

ونتيجة لما شكا منه المفوض عام ١٨٨٧ من ان والي البصرة أغفل المرور به أثناء زيارته لبغداد ، فقد قدم سير و. وايت سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية ملاحظاته بأن الرائد تويدي كقنصل عام في بغداد ليس معتمداً من والي البصرة ، ولهذا السبب ولأسباب أخرى فليس للرائد «تويدي» الحق في أن يتوقع زيارة من الوالي في هذه الظروف المذكورة . وعندما استلم الرائد تويدي هذا الرد أثار مسألة الصفة المزدوجة لوظائف بغداد ، والتي نوقشت في عام ١٨٧٤ ، وأشار إلى أن الممثل البريطاني في بغداد هو اول مفوض سياسي في الجزيرة العربية التركية ممثل لحكومة الهند ، وهو نائب قنصل عام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في باشوية بغداد ، وأنه منذ ان أنعم عليه باللقب القنصلي ، أظهرت الحكومة العثمانية ميلا لتجاهل مركزه كمفوض مقيم ، وهي تعامله على أنه قنصل عام فحسب ، وإن واجبات ومسئوليات الممثلين البريطانيين في بغداد تتضاءل وتقيد تدريجياً لان المناطق التابعة لباشوية بغداد قد قلت في الايام الاخيرة بسبب فصل البصرة ومناطقها عنها ، ونتيجة لهذا فان نفوذه في البلاد الى فناء . وكان الاتجاه في ذلك الوقت

هو اعتباره كقنصل لولاية بغداد فقط ، في حين أن المطلوب ، في رأى الرائد تويدي ، وخاصة في ظروف ذلك الوقت ، هو «ممثل سياسي قوي لا يقيده قيد ، وذلك حسبما كانت ترى حكومة الهند ، ممثل سياسي يخترق بشخصه أو نفوذه او امواله كل جزء من الامبراطورية العثمانية يقع على امتداد الخليج » . وأهم المسائل التي أثارها الرائد تويدي في رسالته كانت اولا مسألة الوضع الرسمي للمفوض في المستقبل ، وذلك فيما يتعلق بالبصرة ، وثانياً مسألة الترتيبات اللازم اجراؤها لانقاذ مركزه الرسمي من التلاشي . وعندما أحال سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية هذه المكاتبة الى وزير الدولة للشئون الخارجية أشار من بين ما أشار اليه الى الملاحظات التالية :

ان وظيفته كوكيل سياسي أجنبي في بلاد مستقلة كالامبراطورية التركية هي وظيفة شاذة تماماً ، ومنشؤها هو امر ظني بحت . حيث إن الباب العالي لم يعترف بها .

وبالنسبة لسفارة صاحبة الجلالة فان الرائد تويدي هو قنصل عام ولا شيء غير ذلك ، ولم يعترف الباب العالي مطلقاً بأن له صفة أخرى ، وبراءته وفرمانه هما نفس البراءات والفرامانات التي تمنح للمواطنين القنصليين الآخرين ، ويتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون القنصليون الآخرون .

« وان محاولة للحصول على الاعتراف به كوكيل سياسي سوف تثير حتماً أقوى مشاعر الاستياء الشديد من جانب الحكومة الامبراطورية ، والوسيلة الوحيدة التي يمكن بها لهذه المشاعر أن تهدأ ، إن أمكن ذلك ، هي إعادة تأكيد الايضاحات عن مركز مثل هذا الموظف وواجباته » .

وكان من رأي السير و. وايت أنه يجب تحديد وظيفة وواجبات المفوض السياسي البريطاني في العراق التركي بهدف محاولة الحصول على اعتراف الباب العالي بها ، والا نظر في إلغاء المنصب. وعندما طلبت

مشورة مكتب الهند رفض بشدة أي تغيير في طبيعة منصب بغداد في حين قرر السفير البريطاني في القسطنطينية في رده على استفسار من وزارة الخارجية الانجليزية أن نفع المفوض لم يقل في رأيه ، لانه على الرغم من أن البصرة قد انفصلت عن ولاية بغداد فان بها قنصلا بريطانيا يتراسل مع القنصل العام في بغداد ويعمل تحت إمرته ، واشار سير و. وايت أيضاً إلى أن « الباب العالي لا يعترف بالسلطة الشرعية لموظف قنصلي خارج الولاية الواحدة التي عين بها ، ويقيم فيها ، والتي لديه براءة بها ، وسفارة صاحبة الجلالة لم تنجح مطلقاً في الحصول على أي تحول عن هذه القاعدة الثابته منذ أن وضعت » والذي يلي هو الاوامر الخاصة بهذه القضية ، والتي بلّغها أخيراً ماركيزسالزبرى الى سير و. وايت وذلك في مارس عام١٨٨٨

« ربما لا يدري الرائد تويدي بالاعتراضات التي سوف يثيرها الباب العالي حتماً ضد الاعتراف بهذا المنصب من حيث إنه يمكن اعتباره كسابقة دبلوماسية ذات دلالة على ان السلطة الرئيسية للدائرة التي يقيم بها القنصل العام لها مركز شبه مستقل يشبه مركز الاميرين السابقين للصرب ورومانيا ، او مركز خديو مصر الحالي او امير بلغاريا .

وطالما لم يكن الممثل السياسي ممثلا للحكومة البريطانية أو فرعاً من فروع تلك الحكومة ، ولكنه كان ممثلا لشركة الهند الشرقية فان هذا الاعتراض لم يكن صحيحاً بنفس القوة السابقة .

وعلى أية حال فليس من شك في أن حكام الولايات البعيدة للامبراطورية في الازمنة السابقة كان لهم في الواقع مركز أكثر استقلالا بكثير مما هي الحال الآن ، وان تقدم مركزية الادارة في الامبراطورية العثمانية أصبح في السنين الاخيرة ملحوظاً تماماً . وهناك اتجاه مستمر للحد من سلطة حكام الولايات وجرهم الى الاعتماد الكامل على حكومة القسطنطينية ، وكما لاحظتم سعادتكم غير مرة فإن الحقد يتضاعف تضاعفاً ملحوظاً ضد التدخل الاجنبي وضد امتيازات القنصليات الاجنبية

واستثناءاتها ، وضد حقوق الحماية التي اكتسبتها سواء بالاتفاق او العرف .

ان هذه الاشارات التي يبدو أن الرائد تويدي هو المعني بها مُلاحظة بنفس الدرجة في الاجزاء الاخرى من الاراضي الخاضعة لتركيا ، ولن نجني أية منفعة من وراء محاولة المطالبة باعتراف رسمي بلقب لا يتفق مع العرف الدولي العام ، وان كان يميز مركز الرائد تويدي في الخدمة الهندية كما يحب .

ويجوز لنا ان نتساءل عما اذا كان الممثل السياسي البريطاني قد نال في يوم من الايام مثل ذلك المركز المعترف به كممثل دبلوماسي ، في هذا المركز الذي يبدو أن الرائد تويدي يتصور أنه قد ألحق في يوم من الايام بتلك الوظيفة ، ونتساءل أيضاً عما اذا كان الاحترام والنفوذ اللذان تمتع بهما بعض أسلافه لم يكونا إلى حد بعيد نتيجة لحسن النية والاحترام الشخصيين من قبل السلطات التركية .

ومهما يكن من شيء فلا يمكن ان يكون هناك شك في أهمية المصالح التي عهد بها الى القنصل العام لصاحبة الجلالة في بغداد بصفته ممثلا لحكومة الهند ، فهذه المصالح كانت الأسباب الاصلية لانشاء هذه الوظيفة ، وهي في كل الاحوال السبب الرئيسي لاستمرارها . وكما حدث حتى الآن فانني لعلى يقين ان الرائد تويدي سوف ينال دائماً المعونة والمساعدة كاملتين من سعادتكم في أي وقت يحتاج اليه ، وذلك لحماية هذه المصالح وأداء الواجبات المتصلة بها .

ويجب أن يدرك الرائد تويدي أن المركز الذي يشغله والامتيازات التي يتمتع بها كقنصل عام لصاحبة الجلالة تختلف اختلافاً بيناً عما يناله الموظفون القنصليون في معظم البلاد الاوروبية ، وسوف يعتبر مركزه وامتيازاته كأشياء تخص المنصب الدبلوماسي فقط ، ولكن لا بد من الاعتدال والتعقل الكبيرين في ممارسة الحقوق التي اعتمدت في الاصل على

القبول والمجاملة ، والتي كثيراً ما يكون في مقدور السلطات المحلية أن توقفها عملياً حتى ولو كان معترفاً بها من ناحية المبدأ ، ومن المؤكد أن محاولة تأكيد هذه الحقوق تأكيداً صارخاً والحصول على توسيع نطاقها سوف يثير الشكوك والحقد في الوقت الراهن في كل من القسطنطينية والمنطقة ذاتها ، بل ويسبب العداء المتزايد وتعويق إنجاز الاعمال » .

وفي يونيو سنة ١٨٨٨ أبدت حكومة الهند تعليقاتها على تلك الاوامر في رسالة رسمية الى وزارة الدولة لشئون الهند :

لا يخامرنا شك في أن حكومة صاحبة الجلالة سوف تتخذ أية تدابير يمكن اعتبارها ضرورية لصد الخطر المحتمل من تناقص عام للنفوذ البريطاني في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي بسبب تقلص الحدود الجغرافية للولايات التي يعمل بها القناصل . وأما بشأن المصالح الهندية فاننا نعتقد ان هذه المصالح يمكن حمايتها حماية كافية من قبل المفوض السياسي دون اعتراف آخر بهذا اللقب من قبل الباب العالي .

« ومن رأينا ان خطاب لورد سالزبري ، المؤرخ في العشرين من مارس سنة ١٨٨٨ والمرسل الى سفير ومعتمد صاحبة الجلالة في القسطنطينية ، يفي باحتياجات هذه القضية ، ونحن نتفق مع اللورد في الاعتقاد بأنه ليس ضرورياً أن يسير لأبعد من ذلك في هذا الموضوع » .

مشكلة استخدام لقب « مقيم » ١٩٠٣ — ١٩٠٤ :

وكتب الرائد مارش المفوض البريطاني في مناسبة عيد ميلاد الملك الامبراطور في نوفمبر ١٩٠٣ خطابات الى زملائه الاجانب في بغداد ، ووقع هذه الخطابات بلقب مزدوج هو المفوض والقنصل العام ، وعلى ذلك فقد ارسل له الممثلون القنصليون لفرنسا وألمانيا وروسيا خطابات متشابهة يطلبون منه فيها ألا يستخدم لقب مقيم بل يستخدم في مخاطبته لهم لقب قنصل عام فحسب ، وأبلغ الرائد نيومارش الامر الى حكومة

الهند طالباً منها التعليمات . ولقد ظهر من سجلات المقيمية أن مستر بلاودن (الذي أصبح سير تريفور فيما بعد) قد استخدم لقبي المنصبين أثناء شغله في منصب المقيم ببغداد ، وذلك في مراسلاته مع زملائه الاجانب ، وأنهم لم يعترضوا على ذلك على الرغم من أنهم كانوا يخاطبونه في ردودهم بلقب قنصل عام فقط . ومنذ رحيل مستر بلاودن عام ١٨٨٥ لم يستخدم هذا المنصب المزدوج في المراسلات مع القنصليات الاجنبية ، ولكن الرائد نيومارش لم يلاق أي اعتراض في بادىء الامر على إعادته للمنصب ، وأحيلت المشكلة إلى حكومة صاحبة الجلالة التي قررت في يناير سنة ١٩٠٤ ان الممثل البريطاني في بغداد لا ينبغي أن يستخدم في اتصالاته مع السلطات العثمانية او الهيئة القنصلية لقب مقيم سياسي . وعندما استلم الرائد نيومارش هذه الاوامر رد على خطابات زملائه الاجانب المتشابهة برسالة أنهاها بعبارة : « ولذلك فانني ساخاطبكم مستقبلا بلقب قنصل عام فقط » .

بادرة مسلكية من الرائد نيكسون الممثل السياسي البريطاني في بغداد تستوجب التعنيف ١٨٧٧ — ١٨٧٨ :

وحدث في بغداد عام ١٨٧٧ مايشبه التمرد من جانب الممثل السياسي البريطاني . ومع ان القضية مشكوك في صحتها الا أنها جديرة بالملاحظة لانها تبين أخطاراً محققة تنتج عن السلطة الانفصالية الامر الذي استطاع أن يتحاشاه جميع الممثلين والمفوضين السياسيين في بغداد سواء قبل الرائد نيكسون او بعده . ويبدو ان الرائد نيكسون كان يكره مستر روبرتسون مساعد الممثل السياسي ونائب قنصل صاحبة الجلالة البريطانية في البصرة والذي كان تحت إمرته . وفي عام ١٨٧٥ قدم اتهامات ضده الى السفير البريطاني في القسطنطينية واقترح نقله ، ولم يعضد سير هـ. إليوت توصيات الرائد نيكسون . والنتيجة الوحيدة بشهادة الرائد نيكسون أنه أنذر مستر روبرتسون بسبب موقف أبداه أثار مشكلات غير

ضرورية مع السلطات التركية ، ولم تحط حكومة الهند علماً بتلك الاجراءات التي تخص أحد موظفيها . وفي عام ١٨٧٧ قام الرائد نيكسون من تلقاء نفسه بتعيين شخص يدعى مستر كارتر(١) خلفاً لمستر روبرتسون في البصرة . وذلك بعد أن نقلت حكومة الهند مستر روبرتسون موقتاً الى مسقط كقائم بأعمال الممثل السياسي هناك . ويبدو أن هدف نيكسون ربما كان منع عودة مستر روبرتسون ، لانه عندما أبلغ وزير دولة صاحب الجلالة للشئون الخارجية عن استعداد مستر كارتر لقبول المنصب بصفة دائمة قال في ملاحظاته : « ولو وافقتم فانني ارجوكم أيها اللورد ان تبلغوا موافقتكم الى حكومة الهند التي تدفع المرتبات ، والتي يبدو أنها هي التي تجري الترقيات الآن » . وبعد أن علمت حكومة الهند بالتصرف الشاذ للرائد نيكسون أبلغته أن تعيين مستر كارتر يجب ان يعتبر تعييناً موقتاً فقط . وطلبت من الرائد نيكسون نفسه شرحاً لسلوكه هذا ، ورد الرائد نيكسون مشيراً الى خطاب دوري صادر من وزارة الخارجية الانجليزية يخوله تعيين قناصل بالوكالة وذلك في حالات معينة ولاغراض معنية ، ثم أضاف : « ان مركزي هنا هو مركز غريب الى حد ما ، لانه في حين ان رغبتي هي أن أعمل طبقاً لمشيئة الحكومة الهندية تماماً ، إلا أننا يجب ألا ننسى أن علي أن أعمل طبعاً كتابع لوزارة الخارجية الانجليزية ولسفيرنا في القسطنطينية » ، ولقد نتج عن هذا الدفاع هذه الملاحظات القاسية التالية من قبل حكومة الهند : « ان ما بينته في خطاباتك آنفة الذكر لا تعتبره حكومة الهند شرحاً مقنعاً ، والوظيفة الاصلية التي كان يشغلها مستر روبرتسون قبل نقله الى مسقط هي وظيفة مساعد الممثل ، وحكومة الهند هي التي تدفع المرتب والعلاوات المتعلقة بهذه الوظيفة ،

---

(١) لقد كان مستر كارتر موظفا بشركة بريطانية محلية ، وقد مات أخيرا بالبصرة وكان يعرف « بالشيخ الابيض » ، لما كان يعتقد من أن له نفوذا شخصيا ملحوظا بين العرب .

وكل التعيينات المتعلقة بها سواء أكانت عامة أم دائمة هي من سلطة صاحب السعادة نائب الملك ورئيس المجلس وليس من حق سلطة أخرى . وصحيح ان مساعد الممثل السياسي في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي عادة ما يتلقى مرتبه وصلاحيات نائب القنصل من القسم الاجنبي لحكومة صاحبة الجلالة ، ولكن مركزه كنائب قنصل لا يستتبعه أي مرتب وهو ثانوي بالنسبة لمركزه الاصلي .

ولقد تعديت سلطاتك وتجاهلت سلطة صاحب السعادة نائب الملك والحاكم العام للهند .

وإنه ليسر الحاكم العام ان يعلم من خطابك أنك تقر أن عدم الاحترام الواضح في إجراءاتك لم يكن متعمداً ، ولكن في حين يبرىء صاحب السعادة ، رئيس المجلس ، ساحتك من عدم الاحترام المتعمد فانه مضطر إلى إعتبار أن اجراءاتكم كان ينقصها الذكاء والحكمة » (١) .

وفي الثلاثين من يوليو عام ١٨٧٧ أبلغت حكومة الهند حكومة صاحب الجلالة والرائد نيكسون أنها لم توافق على تعيين مستر كارتر في البصرة ، وأن شخصاً في بوشهر هو الكابتن إ. ا. فريزر قد أمر بأن يحل محله . وعلى أية حال فقد كان خطأ الرائد نيكسون الذي شرحناه سابقاً بسيطاً ، لو قارناه بآخر وقع فيه : فبعد أن استدعي الكابتن فريزر إلى الهند في نوفمبر عام ١٨٧٧ ، وأصبح رجوع مستر روبرتسون الى البصرة وشيكاً كتب الرائد نيكسون في نفس الوقت تقريباً الى وزير حكومة الهند في القسم الاجنبي ، والى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية معارضاً إعـــادة تعيين مستر روبرتسون في البصرة ، ففي خطابه الى السفير أعاد شكواه ضد مستر روبرتسون التي انتهت

(١) وقد اختتمت هذه الرسالة بعبارة وعلى أن اضيف ان اللورد ليس مستعدا لتعيين ولدك فى هذه الوظيفة (اى مساعد الممثل السياسى فى البصرة) .

منافشتها عام ١٨٧٥ ، واتهمه بأن « له نزعة غير مسالمة» واقترح ضرورة نقله الى حكومة الهند بصفة دائمة ، او ان يعين في وظيفة قنصلية في مكان آخر . وكان هذا العرض للقضية بلا مسوغ ، لان حكومة الهند قد شرحت للرائد نيكسون قبل ذلك وبمنتهى الوضوح أن مستر روبرتسون موظف في دائرة هندية ، وان وظيفة البصرة ما هي إلا وظيفة تابعة لحكومة الهند . ورد وزير حكومة الهند في القسم الاجنبي أنه لا يمكن نقل مستر روبرتسون ، ولكن عرض الرائد نيكسون للقضية والذي بعث به الى السفارة نال تأييداً مشروطاً من قبل وزارة الخارجية الانجليزية .

ومهما يكن من شيء فقد تعرضت إجراءات الرائد نيكسون للتدقيق الشامل ، وذلك بعد ان نوقش الامر بين وزارة الخارجية الانجليزية ومكتب الهند ، وبدأ التساؤل حينئذ عما اذا كان يمكن أن يسمح بالبقاء له في بغداد . وكانت مدة خدمته تحت إمرة المكتب السياسي لحكومة الهند قد انتهت عام ١٨٧٧ عند بلوغه الخامسة والخمسين من عمره ، ولكنه قد منح تمديداً خاصاً لمدة عامين ينتهيان في أول يوليو سنة ١٨٧٩ وذلك بناء على ما عرضته وزارة الخارجية البريطانية . ووضعت حكومة الهند ملف خدمته قيد البحث ، وتبين أنه قد وجه اليه توبيخ عنيف في عام ١٨٧٦ لمسلك بَدَرَ منه بحق الكابتن وارنر الذي كان يقود «الكومت» وأن اعماله في قضية « كلثوم نيسا بيجام » التي سنشرحها فيما بعد كانت تتسم بالضعف والتعويق كما وصفتها السلطات العليا في الهند . واقترحت حكومة الهند إلغاء التمديد الخاص لخدمته ، وترك وزير دولة صاحب الجلالة لشئون الهند الأمر في هذا الشأن لحسن تقدير حكومة الهند ، وتوسط سير هـ. لايارد سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية لصالح الرائد نيكسون مبيناً أنه من الواضح أنه محبوب تماماً في بغداد ، وأن صلاته مع السلطات التركية صلات طيبة ، وأن وجوده لذلك في العراق الخاضعة للحكم التركي مفيد في مثل تلك الاحوال التي كانت

سائدة في ذلك الوقت ، ولكن وزير دولة صاحب الجلالة للشئون الخارجية لم يشأ أن يتدخل ، وأخيراً كتبت حكومة الهند في أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى الرائد نيكسون تعقب على عدم كفاية ما قدم من ايضاحات ، وتبلغه القرار الذي توصلت اليه ، وذلك بالعبارات الآتية : « إن من رأي صاحب السعادة الحاكم العام أنه من غير المجدي شرحنا ثانية لعدم لياقة الرجوع إلى جهة أخرى غير حكومة الهند بشأن الاوامر التي تتعلق بالوظائف الخاضعة لهذه الحكومة أو أن نلومك للمرة الثانية لهذا الخطأ ، ويبدو من المؤكد أنك تجد صعوبة كبيرة في التفريق في علاقاتك بين رئاستين مختلفتين تمام الاختلاف ، وفي المحافظة على التمييز الضروري بينهما ، ولذلك فقد صمم صاحب السعادة أنك يجب أن تنقل من بغداد الى وظيفة بالهند ، نظراً للارتباك والخلل الواضحين في الاعمال العامة مما كان السبب فيهما عجزك عن أن تفهم المركز الذي تشغله أنت ومرؤسك في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي ، وعجزك عن تفهم الوظائف المزدوجة مع حكومتين » .

ولكن بعد أن قدم الرائد نيكسون اعتذاراً عما بدر منه قبلت حكومة الهند أخيراً هذا الاعتذار ، وألغت اوامرها بنقله وسمح له بأن يتم خدمته في بغداد (١) .

---

(١) ربما كان الرائد نيكسون مثل سلفه الرائد تيلور الذى كان اقل حظا منه ، وربما كان غير سعيد الحظ في تلك النواحى من سلوكه التى كانت بادية تماما في أعين السلطات الرسمية ، فقد نوه غير رحالة بالكرم الانجليزى الهندى الذى ميز بيته في بغداد ، فقــد قالت السيدة آن بلانت : « ان الرائد نيكسون هو الكرم بعينه ، ويبدو ان أبوابه مفتوحة دائما لتؤوى المسافرين تعيسى الحظ مثلنا بعــد وصولنا متسخين ومنهوكى القوى نتيجة للاحوال الجوية الى مدينة غير كريمة لولا وجوده » بدو الفرات جزء ١ ص ١٨٩ راجع أيضـــا كتاب : طريق مستقبلنا للكوماندان كاميرون الجزء الثانى ص٢٨٥ . اما مستر جيرى فأشار الى نقطة اكثر أهمية : ان الرائد نيكســون الممثل السياسى الحالى في بغداد هو موظف انجليزى هندى ذو تجربة كبيرة =

علاقات المقيمية البريطانية في بغداد مع الحكومة المحلية والقنصليات الاجنبية ــ ١٨٨٩ :

وفي عام ١٨٨٩ أحيا العقيد تالبوت القائم بأعمال المقيم البريطاني في بغداد والمسيو بيكنون القنصل الفرنسي عادة القيام بزيارة رسمية بالزي الرسمي الى رئيس الحكومة المحلية بمناسبة عيد ميلاد صاحب الجلالة سلطان تركيا ، وذلك بعد أن أبطل استعمال هذه العادة لبضع سنين . ومن الواضح ان هذه العادة قد أبطلت في عهد وال متعصب من ولاة بغداد وهو تقي الدين باشا ، فحلت زيارات التراجمة محل زيارات الموظفين ، وبالتالي كف ممثلو الدول الاوروبية في بغداد عن تبادل الزيارات الرسمية في مناسبات الاعياد الوطنية في بلادهم . وقد خطا العقيد تالبوت الخطوة الاولى للعودة لتلك العادة الودية السابقة ، وذلك بأن قام بزيارة رسمية وبالزي الرسمي للقنصلية الفرنسية في الرابع عشر من يوليو عام ١٨٨٨ . وبمناسبة عيد ميلاد صاحب الجلالة السلطان قام ممثلو بريطانيا وفرنسا وايران في السابع عشر من ابريل عام ١٨٨٩ وبزيهم الرسمي ، بزيارة المشير نصرت باشا القائم بأعمال رئيس حكومة بغداد ، وذلك لاعتقادهم بأن هذه التحية سوف ترد عند اول فرصة .

وعلى ذلك فقد اقيم استقبال في المقيمية البريطانية وفي الهواء الطلق في الرابع والعشرين من مايو ١٨٨٩ في عيد ميلاد صاحبة الجلالة الملكة الامبراطورية وكان ذلك بعد الغروب لاننا كنا في شهر رمضان ، وحضر هذا الاستقبال والي بغداد والمشير نصرت باشا وقناصل فرنسا وروسيا وامريكا وإيران ، ورجال الدين الارمن والكلدانيون والسوريون ، وجميع الرعايا البريطانيين الاوروبيين ، والاوروبيون الآخرون في

= وله موهبة عظيمة صقلها سير هنرى لورنس في اكتساب حب الشرقيين ثم : لقد لاحظت ان الناس من كل الطبقات والمذاهب سواء كانوا مسلمين او مسيحيين أو يهودا كانوا يحيون الممثل السياسى البريطانى باحترام كبير بل وباخلاص • كتاب : في تركيا الآسيوية الجزء الاول ص ١٤١ ــ ١٤٢ ــ ٢٠٢ •

بغداد ، وحشد هائل من الرعايا الهنود البريطانيين ومواطنون مسيحيون ومسلمون من بغداد .

مشكلة تعيين مساعد للمقيم في بغداد ١٨٨١ – ١٨٩١ :

وفي فبراير عام ١٨٨١ أثار المستر بلاودن مسألة تعيين مساعد اوروبي للمقيم في بغداد ، وكان بلاودن هو الذي يشغل ذلك المنصب حينئذ ، ولكن حكومة الهند ردت بأنها غير مستعدة لتدعيم هيئة الموظفين . وفي يوليو من العام نفسه عاد مستر بلاودن الى نفس الموضوع ولكنه لم يفلح ، وخول ملء هذا الفراغ بتعيين مساعد من الوطنيين في المقيمية . ومن الجلي أن المنصب ترك شاغراً على امل الموافقة على تعيين مساعد اوروبي ، وعندما كان مستر بلاودن في عطلة بانجلترا عام ١٨٨٣ ارسل وزير الدولة الى حكومة الهند مذكرة كتبها مستر بلاودن عاود فيها طلبه تعيين مساعد في بغداد وذلك للاسباب التالية : « ليس هناك موظف بالسلك السياسي الهندي عليه أن يتصرف بمفرده في مهمة كبيرة كالمهمة المعهود بها الى المقيم في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي والقنصل العام في بغداد ، فالبلاد التي تقع تحت المراقبة السياسية من جانبي بلاد تبلغ مساحتها ما يقرب من ١٤٤ الف ميل مربع ، ومن ضمن واجبي أن أبلغ الحكومة الامبراطورية والحكومة الهندية بالاحداث السياسية الهامة التي يمكن أن تقع في هذه البلاد الشاسعة ، وبتحركات الاكراد في الشمال والشمال الشرقي ، وعن سير الامور على الحدود التركية الايرانية ، وبعلاقات القبائل العربية نحو بعضها البعض وتجاه الموظفين العثمانيين ، وعلى أن اتراسل مع الموظفين العثمانيين المحليين ، ومع القناصل الاجانب لفرنسا وروسيا وايران . (والمراسلة مع الاولين منهما هي باللغة الفرنسية التي على ان أترجمها بنفسي) ومع مساعدي في البصرة والموصل ومع المفوض في الخليج ، ومع حكومتي الهند وبومباي ، ومع وزارة الخارجية الانجليزية والسفير في القسطنطينية ، ومن وقت لآخر مع الوزير في طهران. وفي عهدتي أيضاً مكتب بريد هندي كثيراً ما تُستورد عن طريقه السلع

القيمة ، وفي عهدتي أيضاً خزينة . وبينما في الهند يقوم مساعد مأمور شاب عادة، وبصفة شخصية، بمهمة الاعلام عن الرصيد النقدي في الخزينة في اليوم الاخير من الشهر ، وتسليم الخزينة وحسابات طوابع البريد في تواريخ معينة تابعة ، فان هذه المهمة في بغداد تقع على كاهلي ، وهي تربكني كثيراً ، لانها تضطرني لان أكون موجوداً في بغداد في أيام معينة مخصصة لذلك كما أن القضايا والمنازعات الصغيرة بين الهنود البريطانيين تستنفذ جانباً كبيراً آخر من وقتي ، زد على ذلك أنني أتلقى عدداً من البرقيات وهي حتماً بالشفرة لان السلطات التركية تطّلع على كل برقية عادية ، وعليّ أن ارد على هذه البرقيات بالشفرة ، والحكومتان الانجليزية والهندية لا تستخدمان نفس المصطلحات ، ولذلك فعلي أحياناً أن أبلغ نفس الرسالة بشفرتين مختلفتين ، ولأن الاوامر المشددة تحتم علي أن أقوم بمهمة الشفرة بمفردي تماماً ، فكل الاعمال الاخرى في هذه الفترة يجب ان تترك جانباً .

ولدي بالطبع أعمال كثيرة مع الوالي والموظفين العثمانيين الآخرين . وفي بغداد لا يكاد يتم شيء عن طريق الرسائل الرسمية وفي نفس الوقت ليس من المناسب او اللائق دائماً أن أذهب شخصياً الى الوالي او مرءوسيه، ومع ذلك فليس عندي شخص استطيع الاعتماد عليه لارسله بدلا مني ، والممثل الذي هو من أهل البلاد والترجمان الارمني هما مسيحيان وطنيان لا يقام لهما وزن ، ويخشيان الوالي في الحقيقة ، وانا أحجم كثيراً عن إرسالهما لانهما نادراً ما ينجزان شيئاً . ومع هذا فانا عمليا ليس لي الخيار ، ولتقارنوا مركزي بمركز المقيم في الخليج ، فلدي من الاعمال مثل ما لديه على الاقل ، ومع ذلك ، فبينما أنا بمفردي فلدي المفوض في بوشهر مساعد مقيم (وحتى وقت قريب كان لديه اثنان) وموظف للخزينة في مركز مساعد اضافي للمأمور . وليس هناك وجه للمقارنة بين عملي وعمل

القنصل الفرنسي في بغداد ، فالنسبة هي كنسبة عشرة الى واحد ، ومع هذا فان حكومة القنصل الفرنسي قد عينت له مساعداً اوروبياً مدرباً تدريباً جيداً في الكلية الشرقية في باريس . وبالاضافة الى ذلك فان قيمة بغداد كحقل لتدريب موظف سياسي شاب هي جديرة بشيء من التفكير فسوف يحصل على فرصة لا نظير لها لتعلم اللغات العربية والفارسية والتركية ، وللاختلاط بالشرقيين من اجناس كثيرة مختلفة ، ولمعرفة الاسلام في بلد يسوده دين الاسلام . ولا أستطيع إلا أن اعتقد أن ضرورة تعيين مساعد للمفوض كان سيتم إقرارها قبل ذلك بوقت طويل لو أن بغداد كانت أقرب للهند ، ولدى اعتقاد قوي بأن المصالح العامة تكابد كثيراً لاغفال تعيين هذا المساعد » .

وكان رد حكومة الهند على وزير الدولة كما يلي :

« مما لا شك فيه ان اضافة مساعد لهيئة موظفي المفوضية سوف يكون له منفعة بالنسبة للمقيم كما له فائدته بالنسبة لحكومة الهند . وفي نفس الوقت فلسنا مقتنعين بأن العمل في مقيمية بغداد وقنصليتها هو من الكثرة بحيث يبرر التكاليف التي ستنشأ عن إنشاء وظيفة جديدة في سلكنا السياسي ، كما اقترح مستر بلاودن :

وعلى أية حال فسوف نحاول أن نوفد إلى بغداد بين الحين والآخر أي موظف شاب يمكن ألا يكون مطلوباً بواجب أكثر أهمية في مكان آخر » .

وعندما كان الرائد تويدي قائماً بالاعمال في بغداد ذلك الوقت تقريباً اقترح إضافة ملحق أو ملحقين من المسلمين السنيين الهنود الى المقيمية بدلا من الموظف الاوروبي .

وعندما أصبح الرائد تويدي مقيماً وسلم في عام ١٨٩١ مشروعاً لاعادة تنظيم وقف «اوض» الذي كان يوشك ان يلقي على كاهل المفوضية قدراً كبيراً من العمل الاضافي ، استشهد برأي كان قال به

الرائد كمبول في عام ١٨٦٧ ، وبين أنه لو لاقت اقتراحاته الخاصة القبول فان الامور ستتطلب بالتأكيد تعيين مساعد لهيئة موظفي المقيمية ، ولكنه لم يُقِم اقتراحه على أساس من ازدياد العمل مما كان سينشأ عن تغيير تنظيمات «وقف» اوض ، فقطعاً كما هو واضح في الفقرة التالية من أحد خطاباته :

« إن الموظف الثاني الوحيد لدينا الآن الموكول اليه بعمل هو طبيب المفوضية ، والواقع إن اللواء الطبيب بومن ليس خلواً من التجربة في المسائل المدنية ، ويستحق استعداده لمدّ يد المساعدة في الاعمال غير المتعلقة بمهنته الاعتراف الكامل . لكن خلفه في الوظيفة مستقبلا قد لا تكون له مثل مؤهلات بومن لكي يقوم بين الحين والآخر بواجبات سياسية او قنصلية او قضائية او أعمال خاصة بالخزينة ، وعلى أية حال فان إنجاز الأعمال في مقيمية هامة او حتى مساعدة المفوض في واجباته ومراسلاته اليومية ليس من عمل الطبيب ، خاصة اذا كان هذا الطبيب يمارس مهنته على حد سواء في الاوساط الروسية والفرنسية والتركية كما هي الحال هنا عادة » .



وقبل كل شيء هناك أسباب عامة لطلب المساعد : إن روسيا تلقي ظلالها سريعاً على دجلة والفرات ، فقد أعادت إنشاء قنصلية هنا في مايو من العام الماضي بعد أن اوقفتها لثلاث سنوات ، ومند مدة وصل الى بغداد رجل شاب له نفس جنسية القنصل ومنزلته الاجتماعية ليعمل كسكرتير او مساعد . وهو متخرج من الكلية الشرقية بسانت بطرسبرغ مما جعله يجيد اللغة الفارسية تماماً ، وهذا هو المهم . ويدير قنصلية فرنسا أيضاً رجلان فرنسيان على الرغم من أن عدد رعاة هذ القنصلية في بغداد والموصل كما أعتقد لا يبلغون المئة في حين أن سيل الحجاج من المقاطعات الروسية المنشأة حديثاً اذا تدفق فانما يتدفق إلى كربلاء والنجف.

ومن ناحية أخرى فالمفوض البريطاني برغم مما يتبعه من رعايا يعدون بالآلاف سواء أكانوا من الانجليز أم الألمان أم اليونان أوالافغان او الهنود ورغم ما يجيء له من زوار من اوروبا او من الهند وبنظرته الى ميناء البصرة كمركز للانطلاق ، ليس لديه شخص يثق به سوى طبيب أثقل كاهله بالاعمال ، وليس لديه شخص يساعده في الاعمال الثانوية حتى يتفرغ هو أكثر من ذلك بغية توسيع نفوذه الشخصي عن طريق الاتصال بكل الطبقات ، ذلك النفوذ الذي يعتمد عليه الكثير من الامور هنا . والاخطر من ذلك كله أنه ليس لديه أحد جدير بأن يعهد اليه بالمفوضية بكل مسئولياتها وطوارئها المتعددة عندما يسافر حتى إلى كربلاء او البصرة » .

وعلى أية حال فقد أقر الرائد تويدي بعد ذلك أنه إلى أن تتم زيادة جادة بالاعمال المتعلقة بوقف اوض او في الاعمال التي تستدعي سفر المفوض ، فان مسألة الحاق مساعد بالمفوضية يجوز ان توقف ، وقد اوقفت فعلا بصفة مؤقتة .

تعيين مساعد تجاري للمقيم في بغداد ١٩٠٤ ــ ١٩٠٥ :

وفي نوفمبر عام ١٩٠٤شرح العقيد نيومارش مصاعبه في كتابة التقارير التجارية ، وتصريف الاعمال القنصلية للمقيمية ، الى جانب القيام بالاعمال السياسية التي هي أكثر أهمية والتي كانت تشغل معظم وقته ، ونتيجة لطلبه هذا عين مساعد للقنصل في بغداد لشئون التجارة والحرف وذلك سنة ١٩٠٥ ، وقيد مرتب هذا المساعد مناصفة بين حكومة الهند وحكومة صاحب الجلالة ، ولكن السلطات القنصلية لم تمنح لهذا الموظف الجديد . واول من شغل هذه الوظيفة التي انشئت بهذه الصورة هو مستر ج. س. جاسكن الذي عمل في وظائف مختلفة في الخليج تحت إمرة حكومة الهند لبضع سنين ، إلا أنه قدم اقتراح بأن يكون خلفه في الوظيفة من السلك القنصلي للشرق الأدنى .

باخرة الحكومة البريطانية «كومت» ١٨٨٠ — ١٨٩٤ :

وينبغي أن نتذكر أنه قد تقرر منذ عام ١٨٦٨ أن تحل سفينة جديدة محل باخرة المفوضية الخاصة كوميت . وقد تم الحصول على إذن بذلك من الباب العالي عام ١٨٦٩ وإن يكن قد تأخر لأسباب مختلفة .

١٨٨٠ — ١٨٨٤ :

وتقرر في عام ١٨٨٠ على وجه التحديد بناء سفينة جديدة . وقبل إتمامها أصبحت الكومت غير صالحة للعمل وكان ذلك في عام ١٨٨٢. وعلى ذلك فقد استوءجرت باخرة اسمها «لندن» لتستخدمها المفوضية موءقتاً ، ولكنها غرقت بشط العرب دون ان تصل الى بغداد . وعلى الرغم من بذل الجهود للحصول على مركب بخاري مناسب ليحل محلها إلا أنه لم يكن بالإمكان الحصول على أي مركب . وعندما تم بناء سفينة في بومباي لتخلف الكومت وجد أنها من الكبر بحيث لا تستطيع الابحار في نهر دجلة ونتيجة لهذا فقد طالت مدة التأخير . وتهيأت أخيراً السفينة الجديدة وبلغت تكاليفها ٨٣,٤٩٤ روبيه ساهمت حكومة صاحبة الجلالة فيها بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه استرليني . وكانت السفينة مسلحة بمدفعين من طراز «نوردن فلت » وتسمت باسم الكومت لانه كان اسماً مألوفاً لامد طويل . وحام بعض الشك حول الاسلوب الذي ستتقبل به السلطات التركية استبدال الكومت القديمة بالكومت الجديدة ، ولكن الباب العالي منح الاذن بذلك على شرط أنه لا يجب على كلتا السفينتين أن تكونا في الفرات في نفس الوقت ، ولهذا كان نصيب الكومت أن حطمت في بغداد ، ودخلت السفينة الجديدة(١) الى النهر في أكتوبر عام ١٨٨٤ .

---

(١) نقلت السفينة الجديدة الى بمباى وزيد في طولها في عام ١٩٠٤ — ١٩٠٥ ، وطولها الآن ١٩١٢ هو ١٣١ قدما و ٦ بوصات ، اما حمولتها الاجمالية فهى ١٨٢ طنا ، وغاطسها من ثلاثة اقدام الى ثلاثة اقدام وست بوصات • وفى عام ١٩٠٩ صفحت بغطاء من الصلب لا تنفذ منه طلقات الرصاص مما يحمى مركز الربان والمدافع وحجرة الآلات حماية كاملة •

: ١٨٨٩ — ١٨٨٧

وبعد أن ارتطمت الكوميت أثناء احدى الرحلات اقترح المقيم تويدي عام ١٨٨٧ ضرورة نقلها لمكان آخر وجلب سفينة الى بغداد تكون أكثر ملاءمة لأنهار العراق. لكن حكومة الهند رفضت هذا الاقتراح لان السفينة لا يمكن الانتفاع بها في مكان آخر ، كما لا يمكن بيعها إلاّ بخسارة فادحة ، ولأنه يجب أخذ رأى حكومة صاحب الجلالة بشأن التخلص منها . وفي عام ١٨٨٩ كتب الرائد تويدي ثانية بخصوص عدم صلاحية الكومت ، وألح على أن تستبدل بمركب تجاري يكون أكثر نفعاً وتوفيراً للنفقات . وقد أسيء فهم مقصده ، فهو قد كان بعيداً كل البعد عن ان يدافع عن نقل الكومت إلا أذا اقترن ذلك بتزويد بغداد بسفينة أخرى تبنى بطريقة مختلفة ويراعى فيها أن تكون قطعة تابعة لاسطول كبير «البحرية الهندية» بقدر ما تكون وسيلة لتنفيذ أعمال معينة معقولة في المياه العثمانية . وكان يرى أنه لو توقفت سفن «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية» عن السير في يوم ما فسوف لا تُقدّر الكومت ساعتها بثمن كسفينة لانجاز الاعمال بسرعة وكوسيلة للنقل . ولقد أُبلغ الرائد تويدي على الرغم من هذه الآراء التي أبداها ان استبدال الكومت يواجه بعض الصعوبات ، ولذلك فانه لن يُتخذ عمل فوري. وفي إبان ذلك الوقت فشل اقتراح بوضع الكومت عند البصرة بصفة خاصة ، وذلك نتيجة لرفض مشروع لتعيين مساعد للممثل السياسي في البصرة ليعمل قنصلا في المحمرة أيضاً ، مما كان يقتضى خدمات باخرة تابعة للحكومة البريطانية في شط العرب ونهر قارون .

: ١٨٩٤ — ١٨٩٣

وكما ذكرنا في موضع آخر استُبدل في البصرة المدفعان من طراز «نور دن فلت» اللذان كانا سلاح الكومت بآخرين من طراز أحدث يعبآن بذخيرة من نوع « مارتيني هنري » وكان ذلك في شتاء عام ١٨٩٣—١٨٩٤

مسألة مركب بخاري لمقيمية بغداد ١٩٠٤ – ١٩٠٥ :

في عام ١٩٠٤ طلب الميجر نيومارش المفوض أن يزود بمركب بخاري للرحلات القصيرة في النهر عند بغداد ، وبيّن أن الحاجة كانت ماسّة في ذلك الوقت لمثل إحدى وسائل الراحة هذه ، وذلك بمناسبة نقل المفوضية من قلب المدينة إلى أطرافها . وكانت حكومة الهند مستعدة لتزويده بهذا المركب ولكن سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية كان يعتقد أن الحديث مع الباب العالي عن هذا المركب المستجد سيخلق متاعب كثيرة واقترح السفير وسائل أخرى . وأجريت الترتيبات وتم تزويد المقيمية بمركب آلي من صنع ثورنيكرفت ولكن ذلك كان بعد عام ١٩٠٥ .

الحرس العسكري البريطاني في بغداد ١٨٧٨ – ١٩٠٥ :

ذكرنا سابقاً أن الحرس العسكري الهندي لمقيمية بغداد كان يتألف في عام ١٨٦١ من عشرة رجال فقط بعد تخفيضه من قوة سابقة قوامها ثلاثون رجلا ، وذلك بعد أن عين للمفوض عدد من الحرس الفرسان الذين جندوا محلياً .

١٨٧٨ – ١٨٨٢ :

كان على الحرس العسكري أن يحرس بناء المقيمية المشتمل على خزينة ، كما يحرس ثكناته هو واسطبلات الحراس الفرسان التي كانت في ذلك الوقت تبعد قليلا عن المقيمية ، وفي عام ١٨٧٨ تبين أن هذا الحرس العسكري قليل جداً بالقياس الى الواجبات الملقاة على عاتقه ، فزيد الى ستة عشر من حملة البنادق . وفي مايو سنة ١٨٨٢ ارتفع عدده الى خمسة وعشرين من جميع الرتب وفي جملتهم ضباط جُندوا محلياً .

١٨٨٣ – ١٨٨٥ :

وفي عام ١٨٨٣ شكا الباب العالي من هذه الزيادة . وفي بداية عام ١٨٨٤ قدم المقيم المستر بلاودن تقريراً عن الموضوع سارداً تاريخ الحرس والتحولات التي طرأت عليه من يوم إنشائه ، وشارحاً الظروف التي استلزمت وجوده وأدت الى تقويته ، ثم عبر عن عدم موافقته على تخفيضه إذعاناً للمطالب التركية . وحيث كان الحرس لمدة تزيد على النصف قرن يُستبدل سنوياً دون أن تبدي السلطات التركية أية إشارة ، فان مستر بلاودن أرجع الاعتراضات التي اثيرت حينئذ إلى نفوذ الوالي تقي الدين باشا وكبار الموظفين الآخرين في بغداد ممن كانت لهم نزعة شديدة ضد بريطانيا ، وكذلك الى سياسة الحكومة التركية يومئذ النازعة إلى قمع النفوذ الاجنبي في كل أجزاء الامبراطورية . وبعد أن شرحت ظروف القضية للباب العالي لم يجر حديث عنها أكثر من ذلك من أي من الجانبين لكنه لدى وصول الحرس الذي يستبدل كل عام على ظهر باخرة بريطانية في مارس سنة ١٨٨٥ عبر الرئيس التركي في بغداد لترجمان المفوضية عن شكة فيما اذا كان يحق له أن يسمح لهم بالنزول بأسلحتهم في حالة عدم وجود مستند خاص من القسطنطينية ، ولكن هذا الشك أمكن التغلب عليه في النهاية .

١٩٠٤ :

وفي بداية ١٩٠٤ وقع حادث فظيع ومشين في حرس المفوضية الذي ظل حتى ذلك الوقت ، وخلال مئة سنة مرت على وجوده خلواً من أية جريمة خطيرة بقدر ما عرف عنه .

لقد كان المفوض ميجر نيومارش في رحلة شتائية حين اختفى جامادار غلام الدين الضابط الوطني الذي كان يرئس فصيلة الحرس من فرقة نابيير رقم ١٢٥ بنادق . ولبعض الوقت لم يمكن العثور على أثر ذلك الضابط ، ولم يكن الجامادار محبوباً تماماً من رجاله لانه كان مدرباً

صارماً ، وكان يسود الفرقة عموماً شعور بالكراهية له ، وذلك بسبب ترقيته اليها بتكليف من فرقة بومباي التاسعة «مشاة» التي كان صف ضابط بها . وأخيراً أدلى أحد جنود الفرقة واسمه عبد الكريم بمعلومات في الحادي عشر من فبراير أدت الى اكتشاف جثة الجامادار مدفونة مع فانوس يده في خان أو مخزن بضائع على الضفة الاخرى من النهر . وكان يستأجر الخان المذكور مستر دارسي الذي يعمل بشركة الزيت الايرانية ، وكانت الجثة تحمل اربع عشرة طعنة خنجر ، ودلت التحريات أن جريمة القتل ربما كانت نتيجة لمؤامرة حيكت بالفصيلة .

وفي الثامن عشر من فبراير اندفع الجندي عبدالكريم كالمجنون وأطلق الرصاص على ثلاثة من رفاقه في الحرس فقتلوا ، كما قتل اثنان من القواصين الافغان ينتميان الى دائرة المقيمية . وكان الدافع الوحيد الذي يمكن الكشف عن لتلك الفعلة هو خشيته عاقبة ما كشف للمفوض من أمور عن بعض الرجال بالفصيلة ، ففكر في أن ينتقم سلفاً ، وانسحب من المقيمية إلى ثكنات الفصيلة في المدينة ، واتخذ موقعه هناك على سطح الثكنات وهدد باطلاق الرصاص على كل من يقترب منه ، ولكن العقيد نيومارش والرئيس كوكس طبيب المفوضية اقنعاه بتسليم نفسه ، وذلك بعد أن اقتربا منه عن طريق سطح مجاور .

وسلم العقيد نيومارش اثني عشر رجلا من الحرس المشتبه في اشتراكهم في جريمة قتل جامادار ، كما سلم الجندي عبدالكريم إلى السلطات التركية ليحبس حبساً موقتاً ، وذلك عندما ظهر أن الحرس بصفة عامة لا يمكن أن يوثق بهم بسبب تلك الاحداث ، وان قتل القواصين قد سبب بين الافغان في بغداد هياجاً أزعج السلطات التركية تماماً . ولم يهدىء من هذا الهياج إلا نفوذ النقيب . أما بقية الحرس فقد حجزهم العقيد نيومارش في مقرهم ووضع حرس تركي لحمايته ، وبناء على طلب العقيد نيومارش أرسل أيضاً حرس تركي الى المفوضية كبديل

موقت لحرسها ، وظل هناك حتى الحادي والعشرين من مارس عندما وصلت من الهند فصيلة جديدة من فرقة بومباي رقم ١٢٠ مشاة ، بقيادة الرئيس فيشر .

وفي قضية قتل الجامادار لم يكن بالمستطاع الحصول على دليل يبيح إحالة أي شخص إلى المحاكمة . وبناء على الحقائق القليلة التي تأكدت فان اقرب الآراء الى المنطق هو ان الضحية قد استُدرج الى الخان حيث وجدت جثته وحيث لايسكن سوى حارس أفغاني يدعى عبدالله ، وهناك قتله عبدالله وأفغاني آخر يدعى أكرم ، وربما ساعد في قتله بحار يدعى «عباس» وهو من الرعايا الاتراك .

وبحث العقيد نيومارش ظروف جرائم القتل التي ارتكبها الجندي عبدالكريم . وحاكم المتهم في بغداد في التاسع عشر من إبريل مستر ج. ب. بيجوت قاضي المحكمة القنصلية العليا لصاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العثمانية الذي سافر من القسطنطينية لذلك الغرض . ولقد كان هذا هو الاجراء الذي وافقت عليه حكومة الهند التي كتب اليها سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية موصياً بالتصرف في القضية عن طريق المحكمة القنصلية العليا ، او المحكمة العليا في بومباي ، أو مجلس عسكري هندي . وكانت نتيجة المحاكمة هي إدانة السجين والحكم عليه بالإعدام ، ولكن هذا الحكم خفف بعد ذلك الى السجن لمدة عشرين عاماً مع الاشغال الشاقة ، وهو أقصى عقاب يمكن أن يوقع طبقاً للنظام العثماني ، ونقل المتهم الى الهند ليقضي مدة الحكم عليه هناك .

أما الرجال الباقون من الحرس فقد أُرسلوا ثانية الى الهند وطردوا من الجيش ، وأما الافغانيان عبدالله وأكرم اللذان كان من المعتقد أن لها ضلعاً في جريمة قتل الجامادار ، فقد أبعدا إلى الهند ومن ثم الى أفغانستان ، ومنحت الأرملتان العربيتان للقواصين القتيلين معاشاً يدفع لهما إلى أن يتوفيا أو يتزوجا ثانية .

ويجب أن نذكر ان السلطات التركية أظهرت ميلا شديداً لأن تستبقي تحت تحفظها رجال الحرس الذين سلموا لها والذين كان من المشتبه أنهم مشتركون في جريمة قتل الجامادار ، وطالبت بوجوب التصرف بجميع المشتبه فيهم في القضية عن طريق الشرطة والمحاكم التركية ، لأن أحد الرعايا الاتراك وهو عباس واحد منهم . وعلى أية حال فقد أفلح سفير صاحب الجلالة البريطانية بالقسطنطينية في صد هذا للطلب ، فأعيد نقل المسجونين الذين نحن بصددهم ليحتجزوا من قبل السلطات البريطانية . وفي الثالث والعشرين من إبريل تركت هذه الفصيلة المتقاعدة بغداد إلى الهند في رعاية الرئيس فيشر .

وفي إحدى مراحل هذا الامر طلب المقيم من قائد الكومت ان يمده بحرس من البحارة الهنود لحراسة المسجونين في المقيمية من الجنود الهنود ، واستجاب القائد للطلب ، ولكن مدير البحرية الهندية الملكية قدم احتجاجاً شديداً على ذلك على أساس أن «عمل المقيم غير قانوني نظراً لان بحارة الكومت ليسوا مدرجين تحت لائحة البحرية الهندية ، ولا خاضعين لاحكام قانون الحرب الهندي وأنه لو كان تحتم استخدام القوة فان الضابط الذي يقود الكومت كان يمكن أن يورط في تبعات خطيرة ».

ومهما يكن من امر فان حكومة الهند استبعدت تللك الاعتراضات وقالت في ملاحظاتها : « لقد تحققت حكومة الهند أن ما فعله المقيم لم يكن غير قانوني ، وكان من الضرورة البحته أن يتصرف في هذا الامر ، وحيث إنه رأى عدم استطاعته أن يأمن على السجناء من حراس من بني قومهم من الهنود فكان حتماً عليه أن يتخذ أية خطوة يعتبرها ضرورية بالعدل والنية الخالصة لكي يكونوا في سجن مأمون ، ولذلك فقد وفق في طلب المساعدة لاجل هذا الغرض من أي ضابط او رجل يعمل في خدمة الحكومة الهندية ، والحقيقة القائلة بأن البحارة الهنود ليسوا خاضعين للائحة البحرية ؛ أو لبنود قانون الحرب لا تغير من الموقف شيئاً ، ولهذا فان حكومة الهند ترى أنه ليس ضرورياً ان تصدر أية تعليمات تمنع

المفوض من استخدام البحارة الهنود كحراس مستقبلا ، ويجب ان يكون المقيم هو الشخص الوحيد الذي يقدر ضرورة مثل هذا الاجزاء ، ولا يمكن مناقشة وجاهة أي إجراء مشابه يتخذه بسلامة نية وبحق . وفي هذه الاحوال فان مسئولية أية ظروف موسفة تنتج عن استخدام البحارة الهنود متروك امرها للمفوض » .

مقر المقيمية في بغداد :

وفي الاول من ابريل عام ١٩٠٥ نقلت المقيمية البريطانية في بغداد من المكان الذي انشئت فيه منذ ما قبل عام ١٨٤٠ في مواجهة النهر، وفي منتصف البلدة تقريباً إلى موقع أكثر لياقة وعلى النهر الى أسفل قليلا ، ولكن على نفس الضفة ، أعني الضفة الشرقية .

وكانت للمقيمية القديمة مميزاتها ، وقد وصفتها عام ١٨٧٨ إحدى الرحّالات بقولها : « إن أكثر الأماكن بهجة في بغداد حقاً هي المقيمية البريطانية ، فانها بيت قديم جميل بُني حول ساحتين كبيرتين وله واجهة طويلة على النهر ، وفيها شرفة بهيجة تطل على الماء وبها ممشى يشتمل على أشجار برتقال قديمة و «كشك» ودرج يؤدي الى رصيف صغير حيث ترسو القوارب التابعة للقنصلية ، أما في الداخل فالبيت مزدان بالطابع الايراني للقرن الماضي وهو من أعظم الاساليب التي استخدمت إتقاناً وسحراً ، فالأسقف منقوشة نقشاً عميقاً والجدران عليها اطارات خشبية دقيقة في صنعها وهي أحيانا مطعمة بقطع من المرايا وأحياناً أخرى مطلية بالذهب طلاء سخياً ، وحجرة الطعام هي التي حرص على أن تكون ذات طابع انجليزي لتوافق ميل الانجليز والهنود ، وزينتها التي كان من الواضح أنها جلبت حديثاً من محل «ميبل» كانت موضع إعجاب أهل بغداد ممن يحضرون ليقدموا احترامهم للقنصل العام لصاحبة الجلالة » .

وكان البناء ملكاً لنواب اقبال الدولة في وقت وفاته عام ١٨٨٧ ، وقد استؤجر منه بمبلغ ٤٠١٤ روبية في السنة ، شاركت حكومة الهند فيه بمبلغ

١٨٤ روبية ، والمفوض بمبلغ ١٢٠ روبية ، وطبيب المفوضية بمبلغ ٥٧٠ روبية ، وحكومة صاحب الجلالة بمبلغ ٣٦٠ روبية . وبعد وفاة نواب استمر استئجار البيت من وكلائه بنفس الشروط . وفي عام ١٨٩٦ ابتاع أغا محمد البناء بمبلغ ١,٢٤,٧٥٠ روبية ، وكان أغا محمد نفسه أحد وكلاء نواب كما كان هو الممثل البريطاني في الكاظمية . ومن أول مايو من هذه السنة زيد الايجار إلى ٤٩٩٠روبية في السنة تحملت منه حكومة الهند مبلغ ٢٥٦٠ روبية ، (وسمحت حكومة الهند بمبلغ لا يزيد عن ١٢٠٠ روبية في السنة للاصلاحات) والمقيم بمبلغ ١٤٠٠ وطبيب المقيمية بمبلغ ٥٧٠ روبية وحكومة صاحب الجلالة بمبلغ ٤٧٠ روبية . وأعيد تجديد عقد الايجار عام ١٨٩٩ لفترة ثلاث سنوات بتلك الشروط ، ومرة أخرى عام ١٩٠٢ لثلاث سنوات أخرى بنفس الشروط القديمة بالنسبة للسنة الاولى ولكن ، بايجار شهري بلغ ٤٦٠ روبية للسنة الثانية ، و٥٨٠ روبية للسنة الثالثة ، هذا عدا بدلات الاصلاحات .

وفي إبان ذلك الوقت تبين أنه كان لمبنى المقيمية القديمة عدة مساوىء فلقد كان الموقع في منتصف المدينة فيما ثكنات الحرس العسكري كانت في مكان آخر . وكان بناء المفوضية قد نال منه القدم ، وأما فيما يتعلق بالمقيم فقد كان يسكن حجرات قليلة كان يفترض أن تكون مكتباً عاماً مما كان يحرم المنزل من الحرية البيتية . وكان تنظيم الغرف والساحات مناسباً لوجيه مسلم له عدد كبير من الحريم ، ولكنه كان غير مناسب كمسكن لموظف بريطاني . زد على ذلك أن المالك بعد عام ١٨٩٦ كان ممثلا فخرياً لبريطانيا ، وكانت إدارته لشئون وقف اوض قد أثارت تعليقات ليست في صالحه . ولم تكن نواياه مؤكده ولكن كان من المعتقد أنه اراد أن يضع يده على بعض اموال الوقف ، وكان من غير المرغوب فيه أن يكون المقيم البريطاني (بل يمكن أن نقول الحكومة البريطانية) على صلة بذلك الرجل او التزام نحوه . كذلك كان يخشى من انه لو رفض تجديد

العقد فان من المشكوك فيه إيجاد مسكن صالح آخر في بغداد يكون ايجاره مقبولا على الاقل .

في هذه الظروف وجه المقيم الرائد موكلر في عام ١٨٩٢ نظره إلى عقار آخر للمرحوم نواب إقبال الدولة كان هو الآخر آل أيضاً إلى أغا محمد . وكان عبارة عما يقرب من ثلاثة أفدنة على ضفة النهر فاقترح الرائد موكلر أن تمتلكها حكومة الهند لتكون موقعاً لبناء مقيمية جديدة تكون ملكاً لها . وسارت الامور سيراً بطيئاً ، ولكن في عام ١٩٠٠ ووفق على شراء الارض بمبلغ ٣٦,٠٠٠ روبية وتم ذلك بتسجيل العقار في الدائرة التركية لتسجيل الاراضي قياساً على القنصلية البريطانية في البصرة التي جرى بصددها جدال طويل مع الباب العالي . وكان التسجيل باسم سفارة صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية . وقد عهد بتشييد المباني إلى السادة هيرمان وشركاه من كراتشي الذين أتموه بين عامي ١٩٠٢ــ١٩٠٥ بتكاليف إجمالية بلغت ٣٢٤,٣٠٣ روبية وكانت هذه المباني تضم مكاتب عامة ومسكناً للمقيم وبيتاً منفصلا لطبيب المفوضية وثكنات حربية ومخفراً ومستشفى ومكتباً للبريد وبيوتاً للخدم واصطبلات ومخازن وسوراً عالياً يحيط بالبناء . وكانت المفوضية الجديدة مبهجة من كل الوجوه باستثناء المكاتب العامة ومسكن المفوض لانهما كانت تحت سقف واحد . وقد شيد نقيب بغداد فيما بعد بيتاً يميل قليلا في اتجاه النهر ويقع في مواجهة المقيمية مباشرة مما قلل من جمال موقعها . على انها عندما تمت كانت أعظم صرح في بغداد مهابة .

وفي وقت من الاوقات اثارت السلطات التركية المحلية مصاعب بصدد الجدار الاستنادي للشرفة المطلة على النهر زاعمة أن ذلك الجدار سيعرقل مجرى النهر ، ولكن اعتراضاتها كانت مما لا يُؤبه له . وقد انتفت عندما تدخل سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية .

تمثيل المصالح البريطانية في كربلاء والكاظمية ١٨٧٦-١٨٩٣ :

كان موضوع تمثيل المصالح البريطانية في كربلاء والكاظمية أثناء الجزء الاكبر من الفترة التي نحن الآن بصددها متصلا اتصالا وثيقاً بمسألة ادارة وقف اوض كما سيتضح ذلك عند التعرض لاحقاً في هذا الفصل للموضوع . ففي عام ١٨٧٧ كان حيدر علي خان يشرف على شئون الجالية الهندية البريطانية المستوطنة في كربلاء التي كانت دائماً جالية كبيرة . وحيدر علي خان هو رجل هندي عريق النسب ومن بلدة لكنو ومن المعتقد أنه أحد أقارب نواب إقبال الدولة ، وكان لقبه في المراسلات هو الممثل البريطاني الفخري ، وكان لمحمد حسين خان ، أحد أبناء غلام محمد خان من آركوت منصب مماثل في الكاظمية . وفي حوالي عام ١٨٨٤ حل محمد تقي خان محل محمد حيدر علي خان في كربلاء ، وكان محمد تقي خان ابناً آخر لغلام محمد خان . وعند وفاة محمد حسين خان عام ١٨٨٨ أنعم بمنصب الكاظمية على آغا محمد وهو ابن المتوفى ، وكان يطلق على محمد تقي خان وأغا محمد عادة لقب الممثلين الفخريين » للمفوضية ، وكان ذلك صحيحاً بمعنى من المعاني لان الحكومة البريطانية لم تكن تدفع لهما شيئاً ولكنهما ، كما بينا في مكان آخر ، سمح لهما بأن يقتطعا مرتبات من وقف اوض الذي كانا من بين «موزعيه الهنود» . وكان عملهما هو تمثيل المفوض في كل الامور المحلية والاشراف على الاعمال القانونية والمنازعات ... الخ . مما يخص المقيمين من الهنود البريطانيين . وليس هناك شك في أن وجود موظف للقيام بتلك الواجبات كان ضرورياً في كربلاء . أما الكاظمية التي لا تبعد كثيراً عن بغداد فان الحاجة الى موظف بها كان موضوعاً لم يُبت فيه باستثناء وجود موظف للقيام بالتوزيعات التي ينص عليها وقف أوض ، والتي كانت تتم هناك حتى عام ١٩٠٢ .

وكثيراً ما كانت تنشأ متاعب بسبب الطبيعة غير الرسمية للوكالات السياسية بسبب عدم اعتراف السلطات التركية بها . وبعد قيام المفوض الرائد مايلز برحلة إلى كربلاء أشار في عام ١٨٧٨ بأن الممثل هناك وهو

حيدر علي خان ينبغي أن يمنح مركزاً قنصلياً بحالته الراهنة ، وأن يظل ممثلا فخرياً وذلك في كربلاء والنجف ، وان تعين له هيئة صغيرة للموظفين ، لكن حكومة صاحب الجلالة رفضت الاقتراح بسبب النفقات. وفي عام ١٨٨٥ كان من رأى المفوض في ذلك الوقت وهو مستر بلاودن أن تنشأ وكالات قنصلية بريطانية في كربلاء والكاظمية ، ولكن الوقت اعتبر غير مناسب للسير في ذلك الشأن بسبب المناقشات التي كانت تجري فعلا بين حكومة صاحب الجلالة والباب العالي حول الوكالات القنصلية الجديدة .

وفي عام ١٨٩٠ قدم المفوض في ذلك الوقت الرائد تويدي آراء أخرى بشأن الموضوع وذلك عندما كان يقترح إعادة تنظيم ترتيبات وقف اوض . ويمكن ذكر العبارات التي ساقها في خطابه كلمة كلمة لانها تلقي ضوءاً على طبيعة وكالة كربلاء في تلك الفترة وفي فترة سابقة لها :

« أما في كربلاء فالأمر على النقيض من ذلك(١) اذ ليس من المستحيل ترك المفوضية هناك بغير تمثيل وحسب ، ولكن إعداد معتمدية أفضل مما كان لدينا هناك حتى الان هو من الضرورات في الوقت الحاضر ، وإن هذا الكلام الذي يشتمل على حقيقتين يحتاج الى بعض الشرح ، أولا : كربلاء ، كما بينا من قبل ، هي على مسيرة ثلاثة أميام من بغداد وذلك بالسفر المعتاد ، ثم هناك ما يقرب من اربعة أو خمسة آلاف من الرعايا الهنود البريطانيين يقيمون فيها (بما فيهم الكشميريون) الذين ليسوا حجاجاً وحسب) ولذلك فهناك قضايا كثيرة يجب أن يتم فيها إجراء أو حماية فوريان من جانب المقيمية ، فربما ارتكب هندي جريمة قتل ، أو تم قتله هو ، أو مات فجأة مخلفاً أحمالا من الاشياء الثمينة على راحلته ، أو ربما كان آخر مطلوباً للتجنيد الاجباري ، أو أودع السجن ، فمن

(١) اى على النقيض مما هو حاصل بالكاظمية والنجف .

الطبيعي والحالة هذه أن ينشأ الاقتراح لاستبقاءموزع هبة اوض الهندي الحالي، وهو محمد تقي خان، في مكانه وإعلانه رسمياً كممثل وإعطائه راتبه من الاموال الامبراطورية . ودعنا لا نشير ثانية إلى ذلك الاحتمال العارض (أي : وصية « نواب سر إقبال الدولة » وامكان تنفيذها) مما سيجعل هذا الرجل يجد نفسه عندئذ المنفذ الرئيسي لها ، زد على هذا كل صفاته المحبوبة ، وكل هيبته كهندي له مكانته ، فما يجعل من المستحيل علينا تماماً أن نعتبره مجرد موظفاً بمفهومنا لهذه الكلمة . ولقد أعطيت لمحة عن هذا الرجل في مذكرة الدكتور بومان كما أن فيها مثالا نموذجياً يرينا كيف سمح لخادم حاذق من حاشيته بأن يسلب الناس .
ولقد كان في أيام العهد السابق مجرد رمز أقامة نواب سر اقبال الدولة في كربلاء ، ومما لا شك فيه أن مساندة نواب له بنفوذه (وربما حتى بأمواله أحياناً) مكنه من ان يحمي هؤلاء الذين كان عليه أن يحميهم في كربلاء وذلك بطرق لولبية لا حصر لها . بل إنه استطاع بهذه الطرق أن يضغط على موظفي المدينة الذين كان الكثير منهم يدينون بوظائفهم لمصالح سر إقبال الدولة مع حكومتهم . إلا أن ذلك كله قد انتهى .
فالذي تحتاج اليه كربلاء والنجف الآن هو موظف بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، موظف يمكن نقله في أي وقت إلى أي مكان آخر .
كما يجب أن يكون مركزه هو مركز ملحق تابع لهذه المفوضية وان يسهل تواجده ليقدم خدماته خصوصاً في هذين المركزين الهامين ، وربما ظن البعض ان الملحق يجب ان يكون شيعياً لان رعايانا هناك هم من الشيعة ، ومع احترامي لهذا الرأي إلا أنني أميل الى الاختلاف معه . إن الاوروبي في مثل هذه الحالة قد يشعر أنه في غير محيطه ، لكنني أعتقد أن الملحق ينبغي أن يكون سنياً لان الموظفين العثمانيين في هاتين المدينتين اللتين نحن بصددهما ، بل وفي هذه البلاد بصفة عامة ، هم غالباً سنيون ، ولأن قدرة ممثلنا على مساعدة الهنود في شؤونهم مع الحكومة المحلية سوف تعتمد على نفوذه مع هؤلاء الموظفين العثمانيين ورضاهم عنه ، ولا فرق عند موظفي

الحكومة العثمانيين بين شيعي وسني اذا نالوا من ابهما نفوذاً ، ولكن بالنسبة لموظف ليس لديه اعتماد مالي للخدمات السرية ليسنده فانه كلما ازداد اتصاله شخصياً بالسلطات كان ذلك أفضل بالنسبة لمن يعتمدون عليه . وكما ستلاحظون فان الدكتور بومان يسجل في مذكرته حقيقة مؤكدة كل التأكيد وهي أنه لا يمكن العثور على أحد بين جميع الهنود المقيمين في كربلاء له أدنى المؤهلات التي تمكنه من خدمة الحكومة هناك كممثل يتقاضى مرتباً . وقد عرفت مَنْ كان قبل محمد تقي خان ، وكان في عدم استقراره أكثر من الموزع الحالي . وما كان محمد تقي خان ليبقى في منصبه طول هذا الوقت لو كان بالامكان تعيين شخص أقوى من الموجودين او دون أن يفحص الموضوع برمته فحصاً مستفيضاً من قبل الحكومة » .

وفي نفس العام حدثت قضية رفضت فيها السلطات التركية كل الرفض أن تعترف بالممثل في كربلاء او أن تتعامل معه ، وكان ذلك عندما القى البوليس التركي القبض على ثلاثة من الهنود . وفي عام ١٨٩١ قدم الرائد تويدي ملاحظاته مرة أخرى قائلا :

« إن ممثل المقيمية في كربلاء والنجف ليس كفوءاً لمهمة التأثير على «مجتهدَيْن» ذوَيْ صولة ونفوذ ، وهما عالمان في نفس الدين الذي يعتنقه وذلك لانه :

أ ــ ذو شخصية ضعيفة ولولبية .

ب ــ صحته ضعيفة على العموم .

حـ ــ هندي .

د ــ شيعــي .

هـ ــ لم يمنح مركزاً رسمياً محدداً تماماً او معترفاً به .

وإني لا أقول ذلك لأحط من قدره . فالأمر ليس أني لا أعرف

شخصاً أصلح منه. فحسب ولكني لا أعرف مطلقاً بين الهنود المقيمين في كربلاء من يمكن ان يملأ مركزه العجيب جداً لو أنه استقال منه » .

ومهما يكن من شيء فان تصوير الرائد تويدي للحالة لم ينتج عنه أي تغيير في النظام ، وكان ذلك غالباً بسبب رفض حكومة الهند أن تأذن في ذلك الوقت بأية تغييرات في إدارة وقف اوض .

تعيين ممثل قنصلي بريطاني في كربلاء ١٨٩٣ :

وفي عام ١٨٩٢ أعاد المفوض الذي خلف الرائد تويدي وهو الرائد مكلر تقديم الموضوع على شكل طلب براءة لوكيل كربلاء ، وتم تبني هذا الاقتراح بعد أن بين المفوض لحكومة صاحب الجلالة أن مرتب هذا الوكيل سوف يدفع من وقف اوض كما كان قبلا . وفي العاشر من أغسطس عام ١٨٩٣ أصدر الباب العالي تعليماته إلى والي بغداد بأن يعترف بالممثل البريطاني في كربلاء كممثل قنصلي . وفي إبان ذلك الوقت كان آغا ابراهيم ، وهو ابن أخ لمحمد تقي الدين وأخ لأغا محمد قد خلف عمه وأصبح طبقاً لذلك اول ممثل قنصلي بريطاني في كربلاء . وفي عام ١٨٩٤ قام والي بغداد بزيارة كربلاء ، وهناك عامل آغا ابراهيم بأدب ولطف واضحين ، ولو أنه من المعتقد أن ذلك كان غالباً لاعتبارات شخصية .

تعيين نائب للقنصل البريطاني في كربلاء والغاء معتمدية الكاظمية ١٩٠٢ - ١٩٠٣ :

ولم يحدث تغيير بعد هذا حتى عام ١٩٠٢ عندما أخذ العقيد نيومارش على عاتقه ، وكان مفوضاً في ذلك الوقت ، القيام باصلاح جذري في تنظيمات وقف اوض . وكما ذكرنا في موضع آخر فانه الغى المعتمدية ذات الوضع الشاذ في الكاظمية والتي لم يعترف بها الاتراك . كما الغي الى جانب ذلك راتب الممثل الذي كان يتقاضاه كموزع بمقتضى وقف أوض . وفي حين أنه أوصى بالإبقاء على الممثل البريطاني في كربلاء ، وسمح باستمرار دفع راتبه من وقف اوض موقتاً ، الا أنه اقترح دفع

راتب هذه الوظيفة مستقبلا من الحكومة . كما اقترح ضرورة تغيير الموظفين ، وكانت توصياته كما يلي :

« إن مسألة دفع مرتب الممثل القنصلي في كربلاء مستقبلا لهي أمر هام إلى حد ما ، واني اعتقد أن الغاء هذا المركز سيكون امراً مؤسفاً حقاً ، لانه يمكن ان يصبح نقطة انطلاق هامة ومفيدة لو قام عليه شخص كفء . وفي رأيي أن الذي يقوم على هذا المنصب الآن هو شخص ليس أهلا للمهمة ، فهو لا يستطيع التحدث باللغة الهندوستانية ، كما أنه في رأيي ليس ذكياً او نشيطاً بما فيه الكفاية ، ثم إن له ضلعاً كبيراً في الفضائح المتعلقة بوقف اوض بما لا يجعل من المناسب استبقاءه هناك .

ولو أذنتم لي بأن اقدم أية اقتراحات فاني اوصي بأن يخلفه مسلم شيعي من اسرة طيبة من الهند تكون له خبرة وظيفية في الدرجات الدنيا من السلك المدني او في ولاية من ولايات البلاد . وإنه لمن الضروري وجوب اتقانه اللغة الفارسية اتقاناً تاماً ، ومن المستحسن أن يعرف اللغة الانجليزية بما يمكنه من كتابة خطابات سرية .

وإني لا أقترح تعيين موظف اوروبي لان مركزه سيكون معزولا بما لايطاق ، بل ويمكن أن يكون خطيراً في اوقات الاضطرابات الدينية ، زد على ذلك أني أتصور أن تكاليف وظيفته ونفقاته سوف تكون اكثر بكثير من تكاليف المسلم . والإقامة في كربلاء هي شيء مستحب بالنسبة للشيعي ، وربما يوجد كثير من وكلاء الجباة في الهند ممن يرحبون بانفاق رواتبهم في كربلاء بل والموت فيها » .

وكانت ثمرة اقتراحات نيومارش هي إنشاء وظيفة نائب للقنصل البريطاني في كربلاء بموافقة الباب العالي وذلك في الأول من نوفمبر عام ١٩٠٣ . وقد عين لها ميرزا محمد حسن خان محسن وهو أحد الرعايا البريطانيين . وكان ذكياً ومثقفاً ومن أسرة افغانية استقرت في إيران ، ثم إنه ولد في العراق في العهد التركي . وقد أصبحت تكاليف راتب

نائب القنصل ومقره قاصرة على الحكومة الهندية ولا تشترك حكومة صاحبة الجلالة في تأدية أي نصيب منها .

نيابة الوكالة السياسية البريطانية في البصرة ورفعها (١٨٧٩) من نيابة للقنصلية إلى قنصلية ١٨٧٦ – ١٨٩٨ :

لقد رأينا أن لقب مستر روبرتسون الممثل البريطاني « ونائب القنصل» في البصرة قد تغير في عام ١٨٧٣ إلى لقب مساعد الممثل السياسي ، وأن مستر روبرتسون في نفس الوقت قد أُدرج في السلك السياسي الهندي ، وكما بينا في موضوع آخر فقد قامت مشكلة عام ١٨٧٧ بشأن الوضع الصحيح للمستر روبرتسون بالنسبة للحكومتين الهندية والانجليزية ، وقد حدد هذا الوضع في ذلك الوقت . وفي أكتوبر من ذلك العام أدرج منصب البصرة في القائمة المتسلسلة للقسم السياسي التابع لحكومة الهند . وفي عام ١٨٧٨ رفع المركز القنصلي للمستر روبرتسون من نائب قنصل الى قنصل صاحبة الجلالة ، وذلك عندما قدم طلباً في الموضوع سانده فيه المفوض في بغداد ، وكان خاضعاً في منصبه الجديد للشرط الذي وضعته وزارة الخارجية الانجليزية في لندن بأن ذلك التعيين لا يرتب للمستر روبرتسون أية حقوق على حكومة صاحبة الجلالة لقاء خدماته كقنصل لصاحب الجلالة ، وسوف يظل تحت دائرة اختصاص القنصل العام لصاحب الجلالة في بغداد كما كان من قبل .

وفي عام ١٨٨٤ أثيرت مشكلة الحصول على براءات قنصلية تركية لكل مساعد ممثل سياسي يعين موقتاً او دائمياً العمل في البصرة بحيث يسمى قنصلا . وكان ذلك في غياب مستر روبرتسون القنصل الدائم في الاجازة حيث قدم طلب وقتها للحصول على براءة جديدة باسم الملازم ه. رامزني وهو ضابط عين للخدمة بدلا من مستر روبرتسون ، وأبلغت حكومة الهند باسم وزارة خارجية صاحبة الجلالة بأن وزارة الدولة للشئون الخارجية لصاحبة الجلالة البريطانية لها صلاحية تعيين من تشاء كقائم

بأعمال الوكالة دون الرجوع الى الباب العالي اذا ما كان القنصل الدائم حامل البراءة موجوداً .

وفي عام ١٨٨٥ حينما شرع الرائد موكلر مساعد الممثل السياسي في البصرة بصفته قنصلا يكتب لوزير الدولة للشئون الخارجية لصاحب الجلالة مباشرة ، احتج الرائد تويدي المفوض السياسي في بغداد على هذه البدعة ، وصدر الامر من حكومة الهند بأن مساعد الممثل السياسي في البصرة يجب ان يبعث بمراسلاته القنصلية الى وزارة الخارجية الانجليزية عن طريق القنصلية العامة لصاحبة الجلالة البريطانية في بغداد .

وفي عام ١٨٨٨ لاحظ الرائد تويدي بأن الاوامر كانت ما زالت تُرسل من وزارة الخارجية الانجليزية الى مساعد الممثل السياسي في البصرة مباشرة ، فأبلغت حكومة الهند الموظفين المعنيين كليهما أن جميع المراسلات بين وزارة الخارجية الانجليزية وقنصلية البصرة يجب ان تتم بالبريد العاجل عن طريق القنصل العام لصاحبة الجلالة البريطانية في بغداد .

نقل التعيين بالبصرة من حكومة الهند الى حكومة صاحبة الجلالة ١٨٩٧ — ١٨٩٨ :

وفي نهاية عام ١٨٩٧ اتصل مستر ج. س . مكنزي من لندن وهو شريك في شركة جراي ومكنزي وشركاهما في البصرة ، بوزارة خارجية صاحبة الجلالة بشأن التغييرات الكثيرة في موظفي قنصلية صاحبة الجلالة البريطانية في البصرة ، وقد ارفق جدولا بخطابه يبين فيه أن المسئولين عن القنصلية قد تبدلوا تسع عشرة مرة في ستة عشر عاماً ، وجادل الرجل بأن مثل ذلك النظام لا يتيح للموظفين المعنيين فرصة توطيد نفوذهم لدى الموظفين الاتراك المحليين وعند أهل البصرة أنفسهم مما تضار به التجارة البريطانية .

وعندما أحيل الامر الى حكومة الهند رأت ان كثرة التغييرات تلك كانت حتمية طالما ان التعيين لتلك الوظائف يكون من قائمة الدرجات

للقسم السياسي وفق تنظيمات ذلك القسم في ذلك الوقت . وعلى ذلك فقد اقترحت حكومة الهند نقل وظيفة البصرة الى حكومة صاحبة الجلالة لكي يمدها السلك القنصلي لصاحب الجلالة بالموظفين في المستقبل . وفي نفس الوقت اقترحت دفع نصيبها في نفقات القنصلية بما يساوي متوسط تكاليفها الكلية في الخمس سنوات الاخيرة . كذلك المحت الى رغبتها في أن تنسق حكومة صاحبة الجلالة العلاقات بين القنصل في البصرة والمفوض في بغداد ، الذي كان حتى ذلك الوقت يشرف على قنصل البصرة .

وقد وافقت حكومة صاحبة الجلالة على هذه الاقتراحات ، وحددت الحصة الهندية بمبلغ ١٤٠٠ جنيه استرليني ، وهي حصة قابلة لاعادة النظر بعد مضي خمس سنوات . ووضع قنصل صاحبة الجلالة في البصرة تحت اشراف المفوض السياسي في بغداد بصفته قنصلا عاماً ، وظل مكتب البريد الهندي البريطاني على نفقة حكومة الهند وتابعاً للقنصلية ، وأما الخزينة الهندية التي كانت موجودة بالقنصلية فقد أغلقت . وكان أول قنصل بمقتضى هذه التنظيمات الجديدة هو مستر أ. س. راتيلسو الذي تسلم مسئوليات منصبه في البصرة في الثاني عشر من ديسمبر سنة ١٨٩٨

السماح بموظف طبي للبصرة اعتباراً من ١٨٩٠ :

وقد تأكدت الحاجة الى ترتيبات طبية لخدمة الجالية البريطانية في البصرة وهي حاجة طالما استشعرت من قبل ، بوفاة المستر روبرتسون ، مساعد الوكيل السياسي وطفليه في اغسطس ١٨٨٩ بإصابتهم بالكوليرا ، كذلك فان خلفه الكابتن رافن شو أصيب بحادثة في العام التالي فلم يحصل على رجل عليم بالامر يسعفه . وكانت الجالية البريطانية صغيرة العدد بحد ذاتها ، ولكن عدد البريطانيين المتواجدين على السفن بالميناء كان أحياناً يصبح كبيراً . وقد قررت حكومة الهند حيال هذه

الظروف ان تسهم بمبلغ (١٠٠) روبية شهرياً لراتب موظف طبي قد تتعاقد معه المؤسسات البريطانية التجارية لخدمة موظفيها في البصرة على أن تشمل خدماته موظفي الحكومة أيضاً هناك . وكان الدكتور اوستيس والدكتور حاجانا دام أول من استخدم بموجب الترتيب التعاوني المشروح آنفاً ، وقد دمجت مساعدة الحكومة الهندية ضمن دفعة الـ (١٤٠٠) جنيه استرليني التي اصبحت الهند تقدمها سنوياً لحكومة صاحبة الجلالة لحساب مركز البصرة .

المقر الرسمي للممثل البريطاني في البصرة :

ومما يذكر ان الممثل البريطاني في البصرة كان سنة ١٨٧٥ يسكن في بيت مستأجر كان يدفع عنه مبلغ ١٠٠ روبية شهرياً الى ملاك من الوجهاء يدعى حاجي ابراهيم كانت ملكيته لذلك العقار مثاراً لبعض الشك ، ولم يسمح في عقد الاجارة بفسخه الا بموافقة المستأجر (بكسر الجيم) ، وبذلك اصبح موقف مساعد المقيم السياسي بالنسبة للعقار قوياً من الناحية القانونية ، لكن حوالي سنة ١٨٨٣ ، وبسبب سخط الحاجي بصدد قيمة الاجارة فيما بين ١٨٧٨–١٨٨١ زيد الايجار الذي يتقاضاه الحاج الى ٢٥٠ روبية شهرياً حتى لا تقوم أية اعتراضات ضد استبقاء البيت في يد الحكومة الهندية خلال عام ١٨٨٤ . وكانت توجد قطع ارض للبيع في مواقع جميلة على الضفة الاخرى من شط العرب في جارديلان وطنومه ، وكانت حكومة الهند تود لو اشترت أحدها وبنت عليه لولا عقبات كانت تعترض الشراء ، ومن ثم تحتم عمل عقد جديد للبيت الذي كانت تحتله القنصلية ، وذلك لعام ١٨٨٥ وللاعوام التالية أيضاً . ونتيجة للتوصيات التي قدمها الرائد تويدي – كمقيم ، في عام ١٨٨٥ فقد قررت حكومة الهند أخيراً في عام ١٨٩٠ أن تشتري هذا البيت الذي استأجرته لهذه الفترة الطويلة ، بالاضافة الى ارض أخرى ، وذلك بمبلغ ٦٥,٠٠٠ روبية . وكان هذا التأخير الكبير في التوصل الى هذا القرار

راجعاً الى العقبات التي قامت بشأن صحة حجة ملكية البيت ، والى نقاط أخرى أمكن التغلب عليها أخيراً .

وعندما حان الوقت لتسجيل نقل الملكية حاولت السلطات التركية أن تصر على ضرورة تدوين اسم شخص معين بالذات في سجلاتها الرسمية كمالك لذلك العقار ، ورفضت ما وسعها الجهد في أن يبدو وكأنما العقار سيكون مملوكاً للحكومة الهندية او وزير الدولة لصاحبة الجلالة او لسفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية او حتى القنصل البريطاني . ويبدو أن هذا العائق قد امتد من عام ١٨٩٠ او ١٨٩١ حتى عام ١٨٩٥ عندما أصدر صاحب الجلالة السلطان ارادته بالتصديق على تسجيل العقار باسم السفارة البريطانية في القسطنطينية .

وفي حوالي عام ١٩٠٠ أصبح مبنى القنصلية غير صالح للسكنى بسبب هبوط أساسه ، واضطر القنصل في عام ١٩٠١–١٩٠٢ الى استئجار مبنى كي يتخذه مقراً له بصفة موقتة ، ومن ذلك الوقت كانت وظيفة البصرة قد آلت الى حكومة صاحبة الجلالة ، غير أن حكومة الهند أخذت على عاتقها إعادة تشييد البناء على نفقتها الخاصة ، وذلك بسبب حالته السيئة التي كان عليها عند نقل الملكية . وفي عام ١٩٠٣ تم بناء مقر جديد وجميل في نفس الموقع وباشراف حكومة الهند على عمليات بنائه ، وقد تكلف قرابة ٤,٠٠٠ جنيه استرليني . وقد عقد اتفاق خاص بشأن تقسيم تكاليف صيانة المبنى مستقبلا بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الهند لأن الغرف الخاصة بمكتب البريد في المبنى اعتبرت ملكاً لحكومة الهند .

وظيفة نائب قنصل صاحب الجلالة في الموصل ١٨٧٦–١٩٠٥ :

واستمرت خلال معظم الفترة التي نحن بصددها وظيفة نائب القنصل في الموصل منذ انشئت قبل منتصف القرن التاسع عشر وكانت تحت إشراف المقيم السياسي في بغداد بصفته قنصلا عاماً ، ولكن شئونها كانت

غير ملحوظة بسبب عدم وجود رعايا بريطانين او مصالح بريطانية محسوسة في الموصل . وقد زادت أهمية نيابة القنصلية عندما أصبحت الموصل ولاية في عام ١٨٧٩ ، ولكن حتى نهاية عام ١٨٨٦ كان نائب القنصل نفسه ، عموماً هو الوحيد من الرعايا البريطانيين الذي يقيم في دائرة الموصل القنصلية .

وكان الممثل البريطاني في الموصل عام ١٨٧٨ هو مستر ج. ف. راسل الذي عمل تحت إمرة السير صامويل بيكر في إفريقيا الاستوائية ، والذي كان ابن الصحفي البارز دكتور هوارد راسل . وقد خلفه مستر و. س. ريتشاردز الذي ظل في هذه الوظيفة من نوفمبر عام ١٨٨٣ حتى ديسمبر عام ١٨٨٥ ، ثم جاء مستر هـ. هـ. لامب بعد مستر ريتشاردز .

اقتراح بانشاء فرع للقنصلية البريطانية في فاو ١٨٩٤–١٨٩٦ :

وفي نهاية عام ١٨٩٤ اقترح الرائد موكلر المفوض في بغداد أنه ينبغي تعيين موظف من محطة التلغراف البريطانية في فاو ليكون ممثلا قنصلياً لبريطانيا هناك خلال فصل تصدير التمور ، أي في أشهر سبتمبر واكتوبر ونوفمبر من كل عام . وكان هذا الاقتراح نتيجة مضايقات السلطات التركية المستمرة للسفن الهندية البريطانية في أسفل شط العرب . ووافقت حكومة الهند على الاقتراح ، وتبنته حكومة صاحبة الجلالة وخصصت مبلغ ٣٠ جنيهاً استرلينياً في العام كمكافأة لهذه الوظيفة . وفي عام ١٨٩٦ أصدر الرائد موكلر خطاباً رسمياً بتعيين مستر منجافش التابع لقسم التلغراف الهندي البريطاني ليكون ممثلا قنصلياً لبريطانيا في فاو ، ولكن الباب العالي رفض أن يعترف بذلك التعيين . وفي الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٨٩٦ وجهت مذكرة الى الحكومة التركية تبلغها أنه اذا لم تقبل بهذا التعيين ، فان سفينة حربية بريطانية سترسل الى فاو لحماية المصالح البريطانية . وبعد شهر توجهت الى هناك سفينة صاحبة الجلالة «لابونج» ، واخيراً في ديسمبر عام ١٨٩٦ سحب

الطلب الخاص بانشاء فرع قنصلي بريطاني في فاو وذلك بعد تلقي تأكيدات مرضية من الباب العالي بشأن معاملة السفن الهندية البريطانية ، كما بينا ذلك في موضع آخر .

مكاتب البريد الهندية البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦—١٩٠٥ :

ان امر مكاتب البريد الهندية البريطانية في العراق التركي قد شرح شرحاً مفصلا في الملحق الخاص بشأن المراسلات البريدية ، وبعد عام ١٨٩٩ كانت هناك شكوى من الاختلاس وعدم انتظام المواعيد في عربة البريد البريطاني التابعة لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية. ولم تنقطع هذه الشكاوى عند عقد اتفاق جديد مع الشركة عام ١٩٠٤ .

★ ★ ★

مصالح هندية بريطانية خاصة فى العراق التركى ١٨٧٦ ـ ١٩٠٥



نواب اقبال الدولة وشئونه :

تبرز على هذه الصفحات بين الوقت والآخر الشخصية القوية لنواب إقبال الدولة الذي ينتمي لمملكة اوض ، خاصة فيما يتعلق بوقف اوض والمعتمديتان البريطانيتان في كربلاء والكاظمية ، ويمكن أن نذكر هنا بعض الاشياء الخاصة به وبشئونه الشخصية . بعد ان قدمنا آنفاً في هذا الفصل شيئاً من ترجمة حياته حتى عام ١٨٦٦ ، وهناك صورتان طريفتان لشخصية نواب ساقهما اثنان من الرحالين البريطانيين في ذلك الوقت ، ويمكن ان نذكر هاتين الصورتين بالتفصيل :

(١) « منذ اربعين عاماً كان نواب اقبال الدولة ملكاً على اوض لايام معدودة ، ولكنه رحل عن لكنهو والهند واستقر في بغداد لأن الحكومة

(١) جيرى فى كتابه (فى تركيا الآسيوية) جزء ١ ص ٦٤٠ ـ ٦٤١ .

البريطانية لم تسمح بحقه في الوراثة . وقد زار اوروبا مرتين او ثلاث مرات وجادل مكتب الهند في لندن مؤكداً حقه في عرش اوض وبالطبع كان هذا الجدال بلا ثمرة . والواقع ان المرتب الذي بلغ سبعة آلاف او ثمانية آلاف روبية شهرياً الذي كانت الحكومة البريطانية تدفعه له من ايرادات اوض ، ما هو الا جزء يسير من دخله . اذ أن املاكه الخاصة كانت كبيرة . وهو رجل قوي الادراك ذو ذهن متقد ، ولو أنه قد ظل على عرش اوض لكان محتملا وقوع سوء الإدارة الذي اتخذه اللورد دلهوزي ذريعة لضم اوض الى بقية البلاد في الهند . والناس عادة تتحدث عن نواب على أنه ملك اوض ، وهو يتمتع بنفوذ كبير يعرف كيف يستفيد منه أيما إفادة ، كما يعتبر زعيماً للجالية الكبيرة من المسلمين الهنود المقيمين في بغداد ، وهو بحصافته ونفوذه الشخصي كان يجنب بني قومه في كربلاء والنجف الكثير من السوء الذي من اليسير تماماً أن يصيبهم في بلاد لا تكاد تعرف فيها « القواعد الصحيحة للخطأ والصواب » حتى الآن ، وفيها يتواجد العرب والفرس والاتراك والمسيحيون في حال من الخصومة والشحناء . والخدمات التي كان يؤديها سموه للممثل السياسي البريطاني بسياسته وتوجيهه لثمانية او عشرة آلاف هندي يقيمون في المناطق المجاورة للمدن المقدسة ، وبتجنيب الحجاج القادمين من الهند كل سوء ما زالت حكومة الهند تعترف بها بين الحين والآخر بمودة قلبية ، ولذا فقد منح حديثاً زيادة في مرتبه تقديراً له » .

★ ★ ★

(١) « إن بغداد هي مقام المنفيين السياسيين من الهند من المسلمين الذين يكرهون الحياة تحت حكم المسيحيين والذين استقروا في هذا المكان كأقرب ملاذ لهم في دولة الاسلام ، وهم يحسدون على مركزهم

(١) كتاب السيدة آن بلنت بدو الفرات جزء ١ ص ٢١٢ ـ ٢١٥ ، وقد اهدت المؤلفة الموهوبة كتابها هذا الى اقبال الدولة .

لأنهم يتمتعون بميزتين : التوافق الديني مع أهل بغداد ، والحماية الاجنبية كرعايا بريطانيين . وكثير منهم في منتهى الثراء ويعيشون على ما يملكونه من الاراضي في الهند ، كما أن قليلا منهم على وفاق تام مع القنصل العام . وأبرز هؤلاء حَسَباً ومالا ، بل وابرزهم بجلال شخصيته المجردة هو نواب اقبال الدولة ملك اوض ، الذي نُحي عن ملكه ومُنح معاشاً . ونحن الآن نقيم معه في بيته الصحراوي قرب الكاظمية التي سوف تكون مُنطلقنا في رحلتنا الى الشمال . وأنا لا أكاد أعرف كيف أتحدث عن نواب دون ان اقول الكثير ، فهو رجل مسن وفيلسوف ، وهو لا يعبأ باظهاري لصالح أعماله . وعلى الرغم من ذلك فاني لا أستطيع إلا أن أسجل ما أشعر به نحوه ، فهو بحق أعظم شخصية جليلة صادفناها ، على الرغم من أنه قليلا ما يتكلم بشخصية ملك سابق . إن في خلقه وأسلوب حياته بساطة كأكثر ما تكون البساطة ، وفيه شيء من احتقار البدو للمظاهر ، زد على ذلك ان كراهيته للادعاء أصيلة ، أصالة السيد الانجليزي المهذب الذي كان يعيش قبل خمسين عاماً . كما أنه سافر كثيراً ورأى كثيراً ، ويفهم اسلوب التفكير الاوروبي كما يفهم أسلوب التفكير عند الشرقيين ، والى جانب ذلك فان له اصالته الخاصة به بمنأى عن أي مدرسة للتفكير . وهو في حديثه جذاب تماماً ، ويفاجيء المرء دائماً باتجاهات غير متوقعة في التفكير ، وأساليب مبتكرة للتعبير ، ولو أننا استطعنا أن نحسن تفهمه لوجدنا يقيناً انه رجل في منتهى الذكاء والظرف . والى جانب ذلك فهو رجل رحيم ومحسن ، ومركزه في بغداد مركز عظيم . إن هذا المركز من وجهة النظر الاخلاقية هو من العظمة بحيث يمكن أن يعزيه عن فقد ملكه السابق ، وأبهة بلاطه في فاو ، إنه هنا في بغداد يستحوذ على قوة حقيقية هي قوة فعل الخير ، كما أنه يتمتع بحرية حقيقية في أن يقول ما يراه حقاً للقناصل والباشوات وعلماء الدين ومن هم على شاكلة هؤلاء جميعاً ، بل وللبدو الفقراء الذين يعيشون على أعتابه . وإني أعتقد أن رأيه يؤخذ في معظم المشكلات

السياسية «للسراي» حيث تمكنه معرفته بالناس والبلدان ، مما يعتبر عنصراً هاماً من مكونات الحكمة في الشرق كما تمكنه فطنته في التعبير عن آرائه من أن يقول الحق دون ان يسيء الى أحد في هذه الاوساط العليا التي لا يقال الحق بينها كثيراً . ومن أجل ذلك فان لاسمه صولته في بغداد ، وقد كسب بهذا ايضاً صداقة الكثيرين من كل طبقات المجتمع ، ومن بين هؤلاء الاصدقاء نجد نصيره المخلص فرحان شيخ قبيله شمر . فكلما جاء هذا الشيخ الى المدينة كان مستقره هو بيت أخيه ملك الهند كما يطلق العرب على نواب ، وهذه الحال ستساعدنا كثيراً في خططنا ، لاننا سنتجه الآن الى الصحراء ومعنا خطابات توصية ستكون سبباً في أن يتم استقبالنا هناك كأحسن ما يكون الاستقبال .

والبيت الصحراوي الذي ننعم فيه بكرم الضيافة بهيج وبعيد عن التكلف فهو أحد البيوت العديدة التي يملكها نواب في بغداد وحولها ، وهو يقوم وحده تماماً في السهل المجدب الذي يحيط بالمدينة ، ويبعد ما يقرب من نصف الميل عن مسجد الكاظمية . ويعتقد سكان المدينة الذين يهابون أن يخاطروا بخروجهم من المدينة ليلا ان نواب مجازف إلى أبعد الحدود حين يعيش في مثل هذا المكان ، ولكن عزلة البيت بالنسبة له ولنا هي ما يخلع عليه سحره الحقيقي . وعلى أية حال فهو يعيش في بغداد بصفة عامة ، ولكنه يجيء الى هنا بين الحين والآخر ليمارس رياضة روحية فيها الفلسفة وفيها التدين بين علماء الدين وأساتذته في الكاظمية ، إذ أن المسجد هو ملجأ للاتقياء من الشيعة ومكان شهير بينهم .

واصالة البيت نفسه مثل اصالة موقعه ، وقد وضع نواب تصميماته بنفسه ، والبيت يشبه الحصن في شكله ، فله جدران عالية ومدخل واحد وهذا حيطة واجبة اتقاء اللصوص الكثيرين وقطاع الطرق الذين يسكنون الصحراء . وتوجد الغرف في الطابق العلوي ، ونوافذ بعضها تطل على الخلاء ، وذلك طبقاً لطراز المباني التركية أكثر مما هو طبقاً للطراز العربي في المباني . وبعض الغرف الاخرى يطل على شرفة بني فوقها طابق آخر .

ومدخل البيت هو عند نهاية الفناء الذي تقع على جانبيه الاسطبلات وأبراج الحمام التي تحوي آلاف الحمام الابيض . اما الدور الارضي فليس الا مجموعة من السراديب . ومن الفناء يؤدي الدرج الحجري إلى الغرف ، وهذه عبارة عن غرف صغيرة ليس فيها من الاثاث إلا السجاد . لكن حجرة الاستقبال فسيحة ، وهي من الغرابة في شكلها بحيث اني رسمت شكلا لها ، فشكلها هو شكل الصليب ، فتوجد نافذه في كل من أطرافها الثلاثة القصيرة حتى إن النصف العلوي للحجرة يقارب في شكله المشكاة ، أما التجويفات التي بين هذه النوافذ فتحتلها ارائك عريضة تشعر بالارتياح وأنت تجلس عليها لتشاهد هذا المنظر .

لقد تجلت اصالة نواب اقبال الدولة بوضوح فيما أوتي من مواهب لوضع الوصايا ، كما تجلى ذلك في كل تصرفات حياته . فمنذ عام ١٨٤٧ بدأت فكرة من يخلفه في ممتلكاته بعد موته تثقل كاهله . وقد عبر للممثل السياسي ، العقيد روبنسون عن رغبته في أن يضع وصية تُنقل بمقتضاها املاكه الى المفوض البريطاني في لكنهو لتكون وقفاً لصالح بعض أقربائه في تلك المدينة ، وذلك بعد سد حاجة زوجته وبعض الخدم الطاعنين في السن ، وكذلك بعد سد حاجة ما يحتاج اليه قبره من إصلاحات وكذا قبر ابنه الوحيد الذي مات قبله . وقد طلب أيضاً أن يسمح له بايداع الوصية التي سيقوم بعملها لدى الممثل السياسي البريطاني في بغداد ، كما يعين الممثل السياسي الذي سيكون متقلداً بهذه الوظيفة عند وفاته كمنفذ رسمي لوصيته . وقد وافقت حكومة الهند على الاذن المطلوب في عام ١٨٨٤ ، وذلك عندما استشيرت في هذا الشأن . ولكن لا يبدو أن نواب قد اودع أية وصية لدى المفوضية السياسية حتى عام ١٨٧٥ ، ويبدو أن الوصية التي اودعت حينئذ كان مصدقاً عليها من قبل جراح المفوضية وشاهدين انجليزيين آخرين وذلك عام ١٨٨٣ .

وفي عام ١٨٨٤ طلب نواب أن تكون السندات المالية الصادرة من حكومة الهند بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ روبيه والتي كان يحملها نافذة الدفع

بفائدة ، وذلك من خزينة حكومة الهند ببغداد . وقد أجيب الى طلبه كتكريم شخصي ، على الرغم من أن دفع مثل هذه الفائدة في أماكن خارج الهند كان منافياً للعرف ، ولا يمكن المطالبة به كحق . وفي عام ١٨٨٥ كان نواب يتوق الى نقل السندات باسم المفوض الذي ينبغي أن تستخدم عن طريقه ارباحُ السندات المالية في صيانة قبر نواب بعد موته . كذلك كان يتوق أيضاً الى أن يستمر دفع الارباح المذكورة في بغداد . وعلى أية حال فقد قررت حكومة الهند ان الامتياز بشأن مكان الدفع كان خاصاً بنواب ويجب أن يتوقف عند وفاته ، وقد بينت ان السندات يمكن ايداعها بسهولة في أحد البنوك في الهند ، حيث يمكن لمنفذ الوصية المحلي ، أو للأوصياء أن يحصلوا على الفائدة عندما يحل موعد دفعها ، وذلك بسحب كمبيالات على هذا البنك . ومن الجلي أن حكومة الهند قد منعت المفوض في بغداد من تحمل أية مسئولية فيما يتعلق بقبر نواب .

وقد توفي نواب اقبال الدولة في الكاظمية في الحادي والعشرين من ديسمبر عام ١٨٨٧ . واتضح أن هذه الوصية كانت شاذة وغامضة ، غير أنه ليس من الضروري هنا أن نفصل القول في نصوصها . وباختصار لقد بدا أنها تكرس كل الممتلكات التي تركها عند موته لصيانة قبره في الكاظمية وصيانة البيت الذي يحتوي هذا القبر وذلك بصفة دائمة . ولقد نصت هذه الوصية على تعيين المقيم البريطاني في بغداد كمدير لاعتماد مالي موقوف تتكون منه جملة ممتلكاته وذلك للغرض الذي أسلفنا ذكره الآن . وكان جلياً أن محمد حسين خان الممثل البريطاني في الكاظمية ، ومحمد تقي خان الممثل البريطاني في كربلاء وآخرين غيرهما يشاركون المفوض في إدارة هذا الموقف .

وكانت حكومة الهند حريصة ، ما أمكنها ذلك ، على احترام رغبات المرحوم نواب ، ولكن هذه الوصية حفتها مصاعب إذ لا يمكن أن يبت فيها الا القضاء بإجراءات قضائية سليمة ، فليس للمتولي الحق طبقاً للشريعة الاسلامية أن يوصي لاعمال البر بأكثر من ثلث ما يملك ،

كما أن بعض تنظيمات نواب بشأن الاعانات المالية كانت في حد ذاتها غير صالحة قانونياً ، أضف إلى ذلك أنه لم يكن واضحاً أن المقيم البريطاني قد عين بالفعل منفذا للوصية ، ولو افترضنا أنه قد عين بالفعل فان التعليمات بهذا الشأن كان منصوصاً عليها بطريقة يفهم منها أنها تنطبق فقط على المقيم الذي يتقلد المنصب بعد وفاة نواب وذلك بصفته الشخصية . وحتى بغض النظر عن هذه المصاعب الخطيرة فان حكومة الهند لم تكن ترى من المرغوب فيه أن يكون موظف بريطاني في بلد أجنبي مسئولا عن إدارة وقف مثل هذا الذي تنص عليه الوصية . ومن ثم فقد أصدرت تعليماتها الى المفوض بألا يأخذ على عاتقه تلك المهمة . وعلى أية حال فقد أخذ المقيم على عاتقه بصفته قنصلا عاماً إجراء حراسة موقتة على هذه الممتلكات ، وعين حارساً قضائياً لادارتها ، وقد أظهرت السلطات التركية اهتماماً كبيراً بتدبير هذه الممتلكات ، ورغبة قوية في الاشراف على العقارات الثابتة منها وذلك خلال ادارة سجلات الاراضي التركية الامر الذي أسخط الرائد تويدي المفوض حتى لقد قال إنه « لو أن ورثة المرحوم نواب جعلوا ممتلكاته أو عائداتها من الاموال تذهب من الحراسة البريطانية الى الحراسة العثمانية ، فليعتبروا أنها قد ضاعت منهم الى الابد، وليس من المجدي حينئذ الاتجاه الى القضاء بشأنها لانها ستكون في حكم الموضوعة على القمر » .

وفي عام ١٨٨٩ رفعت دعوى لبطلان القضية في محكمة كلكتا العليا وكان المدعون تسعة من أقرب أقرباء نواب . أما المدعي عليهم فهم الحكومة البريطانية والاوصياء الوطنيون المذكورون في الوثيقة نفسها . وفي عام ١٨٩٠ قدم طلب لإثبات صحة الوصية الى المحكمة القنصلية العليا لصاحب الجلالة البريطانية بالقسطنطينية وذلك من قبل الاوصياء الوطنيين الذين نحن بصددهم ، وقد عارض المدعون هذا الطلب في دعواهم في كلكتا . وأخيراً تمت تسوية بين الاطراف المعنية خص أقرباء نواب بمقتضاها ثلثا الأملاك كلها ، وخصص الاوصياء الوطنيون

المذكورون في الوصية بالثلث الباقي ، وقد حصل انتهاك للثقة وبالتالي بعض التأخير في تنفيذ الاتفاق ، ولكن سويت كل الدعاوى أخيراً في نهاية مايو ١٨٩٦ . وقد اشترى أغا محمد الممثل البريطاني في الكاظمية باسمه بعض ما خص أقارب نواب إن لم يكن جميع ما خصهم ، غير أنه ابتاع ذلك بالمساعدات المالية الموقوفة كما عرف ذلك عند موته عام ١٩٠٣ وكانت المفوضية البريطانية (القديمة) من بين الاشياء التي آلت اليه بمقتضى تلك الصفقة(١) .

قضية كلثوم نيسا بيجام ١٨٧٦ — ١٨٧٩ :

واستمر النزاع بين كلثوم نيسا بيجام ورمضان علي خان بشأن الميراث الكبير لنواب تاج محل حتى نهاية ١٨٧٦ .

وقد صدر في السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٨٧٦ حكم من إحدى المحاكم البدائية في الهند لصالح كلثوم نيسا بيجام ، ثم تم التصديق على هذا الحكم عند استئنافه . وفي إبريل عام ١٨٧٨ مات خصمهما الرئسي رمضان علي خان ، ولكن حيث ان رمضان علي خان قدترك ابنا يدعى سيد أحمد حسين وما زال الاحتمال قائماً في أن يقدم استئنافاً للحكم لدى مجلس البلاط ، فان حكومة الهند لم تعط أحداً من الطرفين عقار نواب تاج محل أو المبلغ الضخم الذي كان من الممكن أن يُستبدل به ذلك العقار ، لأن حكومة الهند كانت حريصة على أن تخلي نفسها من المسئولية . وقد استمر موقف حبوط المسعى هذا حتى عام ١٨٧٩ .

وفي إبان ذلك بدأت كلثوم نيسا بيجام في جمع القروض من بغداد اعتماداً على حجة ملكيتها الثابتة مؤقتاً ، وقد أمرت حكومة الهند ممثلها السياسي في بغداد أن يعلن للناس أن حكومة الهند لن تتحمل أية مسئولية

(١) لا شك ان ادارة الوقف منذ ذلك الحين كانت فاسدة لانه لم يكن تحت اشراف من ليس بذى مصلحة ، غير أن قبر نواب والبيت الموجود به هذا القبر مازالا حتى سنة ١٩١٢ يحتفظ بهما في حالة لائقة ، وان كان يصرف على ذلك مبلغ ضئيل من مخصصاته الكبيرة .

في تسديد هذه الديون ، وان ينصح كلثوم نيسا بيجام ان تذهب الى الهند وان يبذل ما في استطاعته لكي يمنعها من أن تغرق في الديون او أن تتورط في زواج متهور . وفي مايو عام ١٨٧٩ أعلنت كلثوم نيسا بيجام عزمها على الزواج من ابن عمها سيد عسكر حسين الذي كانت مخطوبة له منذ فترة طويلة ، وعن عزمها أيضاً على البقاء في العراق التركي بصفة دائمة ، ووافقت على ذلك حكومة الهند التي كانت تعتبر كلثوم كشخص تحت حراستها ، وقد تم الزواج في الخامس من يونيو عام ١٨٧٩ .

وفي عام ١٨٧٩ زعمت إحدى الصحف أن أحمد علي خان الممثل الوطني في مقيمية بغداد قد اختلس بعض المجوهرات التي كان يملكها نواب تاج محل ، ويبدو أن الرائد نيكسون الممثل السياسي كان قد ارسله إلى كربلاء ليشرف على المقتنيات الشخصية للمتوفي نواب تاج محل ، وقد اتهم نواب إقبال الدولة كذلك بالاشتراك في هذه الخيانة المزعومة ، وقد حوكم أحمد علي خان ولكن برئت ساحته (١) .

---

(١) عين احمد على خان الذى كان مشهورا باسم احمد أغا فى المفوضية كممثل وطنى وذلك عند تقاعد مستر ميشيل ميناس عام ١٨٧٥ ، وقد كان هناك اعتراض قوى على تعيينه من قبل بعض الاعضاء الارمن فى مكتب دائرة المفوضية ، وقد نشأ اعتراض عن اتهامه عام ١٨٧٦ باختلاس بعض الاملاك التى آلت رسميا الى احد الهنود من قضية ميراث • وقد اجرى تحقيق رسمى من قبل لجنة كانت تضم الرائد نيكسون والعقيد جراح بومان ومستر ريت الضابط الاول فى الكومت ونواب اقبال الدولة ، وأسفر هذا التحقيق عن تبرئة ساحة احمد على خان ، وطرد رئيس الكتبة مستر جوهانز تاديوس بامر من حكومة الهند • وقد مات أحمد على خان الذى كان هنديا من أسرة مرموقة فى أوض فى بغداد بعد أن طعن فى السن وذلك فى اغسطس عام ١٩١٠ ، وكان عند موته عميدا للجالية الهندية فى بغداد ، وكان معروفا بولائه لصاحب الجلالة الملك الامبراطور ، كما كان ذا حظوة كبيرة فى المجتمع الاوروبى ، وقد عين ابنه سجاد على خان نوابا عام ١٩١١ بدار بار المعظمة بدلهى حيث كان يقيم •

حركات ايوب خان ١٨٨٨ :

لقد كان ايوب خان احد افراد أسرة باراكزاي الحاكمة في أفغانستان ، وقد امرته الحكومة البريطانية أن ينتقل إلى الهند وذلك بعد محاولته الاخيرة الفاشلة في إثبات مطالبه في افغانستان ، وقد وصل إلى بغداد من طهران في الثامن والعشرين من مارس عام ١٨٨٨ ثم ، اتجه الى الهند في الثامن والعشرين من إبريل .



وقف أوض ١٨٧٦ ــ ١٩٠٥

لقد بلغت الشئون الخاصة بوقف اوض في الفترة التي نحن بصددها شهرة واهتماماً تجعل من المحتم علينا النظر للوقف منفصلا عن جميع المصالح البريطانية الرسمية الاخرى في العراق التركي . ولقد بقي تأثير نواب إقبال الدولة في إدارته قوياً للغاية حتى وفاته عام ١٨٨٧ . أما نظام توزيع جملة عائدات الوقف فظل سارياً حتى عام ١٩٠٢ . وكان التوزيع يتم بمقتضاه عن طريق «مجتهد» مختار في كربلاء وآخر في النجف . وبقيت فكرة اعتبار ثلث العائدات كمبلغ منفصل لاعانة الهنود مطبقة حتى سنة ١٩٥٢ وكان قد اصطلح عليها طبقاً لما اوضحناه سابقاً منذ عام ١٨٦٠ .

وكان المجتهد الموزع في كربلاء هو ميرزا سيد عبد القاسم الطباطبائي المعروف «بحجة الاسلام» وبقي موزعاً حتى وفاته في الثالث عشر من ديسمبر عام ١٨٩١ ، وهو أحد الرعايا الايرانيين ويرجع تاريخ تعيينه إلى عام ١٨٧٢ . وكان المجتهد الموزع في النجف شخصاً يدعى سيد علي «بحر العلوم » وبقي موزعاً حتى مات عام ١٨٨١ ، ولقد أنعم عليه بهذا المنصب عام ١٨٥٨ أو ١٨٥٩ ، ولقد خلفه أحد الرعايا الاتراك هو سيد محمد بحر العلوم . ويبدو أن جميع هؤلاء المجتهدين الموزعين كانوا يعينون من قبل الوكيل السياسي البريطاني او المقيم السياسي البريطاني في

بغداد وذلك بتوصية من نواب إقبال الدولة ، ولهذا كان مركز ايوب قوياً للغاية في شئون ذلك الوقف .

المعونة المالية الهندية المنفصلة ١٨٧٧ إلى ١٨٨١ :

وتم بشكل منظم سنة ١٨٧٧ الاعتماد المالي المنفصل لإعانة الهنود الذي جرى العمل به لعدة سنين ، وذلك عن طريق خطابات وجهها الموزعون المجتهدون في كربلاء والنجف الى الممثل السياسي البريطاني في بغداد ، فقد عبروا في هذه الخطابات عن رغبتهم في أن يستقطع ثلث المبالغ التي تدفع لهم وهو يبلغ ثلاثة آلاف روبية لاعانة فقراء الهنود في كربلاء والنجف والكاظمية ، خصوصاً هؤلاء الذين كانوا ينتمون الى أسر عريقة . والخطابان اللذان كانا متشابهين تقريباً في نصوصهما لا يمكن أن يكونا قد صدرا بمحض ارادة المجتهدين ، فمن العسير ألا نجد أصبع إقبال الدولة في الموضوع إذا ما نظرنا الى مذكراته عن عام ١٨٦٦ . وقد تمت الموافقة الفورية على هذا التنظيم المقترح من قبل الرائد نيكسون الممثل السياسي البريطاني الذي قام بتنفيذه في حدود دوره من ذلك التنفيذ . وقد ضمت المبالغ التي سلمها الموزعون المجتهدون إلى خزينة المقيمية السياسية في بغداد والمخصصة منهم لاعانة الهنود ، ومن ثم فبموافقتهم اعتبر الاعتماد المالي المخصص للهنود ساري المفعول ولا تشوبه شائبه . ويبدو أن التوزيع على الهنود كان قد تم على قوائم بأسماء أعدت بعد التحقق منها . والمعروف أن قائمة هنود الكاظمية قد روجعت عام ١٨٨١ عندما طالعها مستر بلاودن بالاتفاق مع نواب سر إقبال الدولة وأجري فيها تعديلات رأى أنها ضرورية ، وربما قام بهذا العمل نواب سر إقبال الدولة وحده بتعليمات من مستر بلاودن .

فحص مركز وسلوك الموزعين المجتهدين ١٨٨٢–١٨٨٣ :

وفي أكتوبر عام ١٨٨٢ زار الرائد و. تويدي ، وكان قائماً بعمل المقيم في غياب مستر بلاودن مدينة كربلاء وفحص على الطبيعة سمعة

الموزعين المجتهدين هناك وفي النجف وهما : ميرزا ابو القاسم وسيد محمد ، كما فحص الإدارة المحلية للوقف ووجد أن :

(١) على الرغم من ان جميع الاشخاص العاقلين قد رضوا أن يكون لهذين العالمين اسم ومرتبة «مجتهد» ، إلا أن أكثر الناس إعجاباً بهما لا يستطيعون أن يدّعوا لهما تفوقاً على كثير من إخوانهما الذين يرد ذكر اسمائهم .

(٢) بل على النقيض من ذلك ، فان قبولهما لهذا الاهتمام والوظيفة الدنيويين(١) كان في أعين الكثيرين بمثابة ارتداد يدعو للأسى عن طابع الشخصية التي يجب أن يكونا عليها .

وطبقاً للاعتقاد العام فان كلا منهما كان حريصاً على أنه لو قل ما يتلقيانه من هدايا المتدينين للأسباب سالفة الذكر او غيرها فان التعويض الملائم لهذا سوف يكون من أموال وقف اوض التي يوزعانها بأيديهما .

وفي عام ١٨٨٣ وضع الرائد تويدي عندما ترك العمل كمقيم بين يدي مستر بلاودن تقريراً تلقاه من راجا باقر حسين فايز أباد من اوض وهو أحد زوار كربلاء والنجف ، وهو كذلك رجل غني وفاضل ولم يكن مغرضاً في تقريره الذي قال فيه إن عائدات وقف اوض كان يساء استعمالها «مما يعود بالضرر على اسم بريطانيا» وإن الأموال كانت تخصص بصفة رئيسية لإثراء الموزعين المجتهدين وإعانة اقاربهم وأصدقائهم ، ولا يصيب الفقراء منها إلا النذر اليسير ، وإن اللذين يقومان بالتوزيع ليسا مجتهدين (أي فقيهين) ولكنهما مجرد طالبيْ علم . وقد اقترح الكاتب ضرورة إعداد قوائم بالهنود المعدمين حقاً والموجودين حول الاماكن المقدسة ، وأنه يجب ألا يتقاضى أحد من هؤلاء المدرجين في مثل تلك القوائم أقل من روبيتين ، اذ كان معدل التوزيع الفعلي على الفقراء في ذلك الوقت هو نصف روبية او ربع روبية شهرياً .

---

(١) يعنى ادارة الوقف .

أثر وفاة اقبال الدولة ١٨٨٧ :

مات نواب إقبال الدولة في ديسمبر عام ١٨٨٧ ، وكان قد قام بآخر زيارة له لكربلاء والنجف بصحبة المقيم البريطاني وذلك عام١٨٨١ وقد تبعت وفاته وفاة صديقه الحميم محمد حسين خان الموزع الهندي والممثل البريطاني الفخري في الكاظمية ، وقد كان لوفاة نواب تأثير عميق في مجرى الامور في وقف اوض ، اذ كان له الفضل دون شك في إيجاد الاعتماد المالي المنفصل لمساعدة الهنود الذي كان في بادىء الامر على أساس غير رسمي ، ثم صار بعد ذلك على أساس منتظم ومحدد ، كما كان له الفضل في تنظيماته وإدارته . ومهما قيل في تدخله الذي كان يفتقر الى اللياقة ، فان نتائج هذا التدخل كانت على وجه العموم ذات فائدة ، وقد استتبع اختفاءه من مجرى الحوادث تردي الامور الى الأسوأ بالنسبة لموقف الموزعين المجتهدين الذين كانوا قبل موته قد اعتادوا الانصياع لنصائحه ، كما استتبع أيضاً ازدياد إساءة استعمال المجتهدين للأموال .

وكان الذي خلف محمد حسين خان كموزع هندي وممثل بريطاني فخري في الكاظمية هو ابنه أغا محمد الذي كان حتى ذلك الحين كاتباً للغة الفارسية في المقيمية البريطانية في بغداد ، وكان الرائد تويدي حريصاً عند ابلاغ أغا محمد بتعيينه أن يلفت نظره الى أن بقاءه في ذلك المنصب موقت ، كذلك نصحه ألا يغير خطة توزيع الاعتماد المالي للهنود دون استشارة المقيم اولا ، وكان المرحوم إقبال الدولة هو الذي وضع هذه الخطة

الماجور تالبوت يحاول اصلاح تنظيمات التوزيع ١٨٨٩ :

وفي مارس من عام ١٨٨٩ زار العقيد أ. س.تالبوت ، الذي كان قائماً بأعمال المقيم البريطاني نيابة عن الرائد تويدي ، كربلاء والنجف ونظر في شكاوى عديدة قدمت بشأن توزيعات «حجة الاسلام» في كربلاء ، وكانت هذه الشكاوى قديمة العهد ويبدو أن لها أساساً من

الصحة ، وقد وجد تالبوت أن ذلك الموزع المجتهد غارق في الديون ، فقد استدان ثلاثة عشر الف روبية من صراف المقيمية البريطانية وذلك بضمان أموال وقف اوض التي ينتظر دفعها له حتى نهاية شهر أغسطس التالي . وقد قيل إن عليها ديناً يبلغ عشرة آلاف روبية بفائدة تتراوح بين ٤٢٪ و ٤٨٪ في السنة ، وهذا الدين كان لاسترابادي يدعى حسن بن الحاج مهدي ، وقد دفع ميرزا أبو القاسم بأن هذه الديون قد تمت لاغراض الاحسان ، ولكن ما تلا ذلك من تحقيقات أجراها الرائد تويدي أظهر أن هذه الديون كان مردها أبناؤه الثلاثة ، حيث إنه «كان من الضعف وعدم المرونة بحيث لم يستطع أن يكون له أية رقابة شديدة على سلوكهم او ما يقترضونه من أموال . وأما فيما يتعلق «ببحر العلوم» الموزع المجتهد في النجف فقد تبين للعقيد تالبوت أنه لابد من ان يستدين «فقد كان على النقيض تماماً ، اذ أثرى من الوقف » ، وقد تدفقت الشكاوى الى المقيمية ضده أيضاً . وبعد أن أخبر العقيد تالبوت حجة الإسلام أن استمرار الأمور على ذلك المنوال سوف يستدعي الرجوع الى حكومة الهند مما يمكن أن يكون له نتائج سيئة ، رضي ذلك المجتهد باعداد قائمة منتظمة بمن سيدفع لهم الاعانات ، وبتسليم ايصالات هؤلاء الى المقيمية البريطانية ببغداد بعد التصديق عليها من قبل الممثل البريطاني في كربلاء . وقد نجح المفوض كذلك في إقناع صراف المقيمية بأن يخفض الفائدة على قرضه لميرزا أبو القاسم الى ١٢٪ في السنة ، وقد رأى أن المجتهد سيكون حكيماً لو أنه جمد ديونه ، غير أنه لم يكرهه على ذلك .

وقد وجه العقيد تالبوت إنذاراً إلى بحر العلوم في النجف مقترحاً عليه أيضاً كتابة القوائم .

وعلى وجه العموم فقد اعتبر العقيد تالبوت الحالة التي انحرفت اليها الامور في وقف اوض «فضيحة صارخة» غير أنها حالة من الصعب معالجتها ، وقد سجل انطباعاته في مذكرة بتاريخ الثاني من مايو عام ١٨٨٩ كانت بمثابة توصية نهائية ، وقد قال فيها :

« ربما كان من المجدي بطريقة او بأخرى أن يوزع الوقف عن طريق لجنة ، لان اللجنة ستكون أقرب الى العمومية ، كما سيكون لديها فرصة أفضل للتوفيق بين المصالح المتضاربة أكثر من التنظيم الحالي الذي لا يتفق مع شروط الوقف ، اذ يقوم على أمره شخص واحد . وعلى أية حال يجب ان يكون الاصلاح المنشود اصلاحاً من الداخل ، وأن تُسدى الى ميرزا ابو القاسم النصيحة في أن ينظر الى الاصلاح كوسيلة لخلاصه من مسئولية لا يشكره أحد عليها ، وفي نفس الوقت ليس إصلاحاً من الممكن تنفيذه دون موافقته » .

وأخيراً كتب قائمة لتنظيم المدفوعات في كربلاء وذلك في سبتمبر عام ١٨٨٩ ، ولكن لا يعرف إن كان شيء من هذا القبيل قد تم في النجف

الرائد تويدي يحاول اصلاح تنظيمات التوزيع ١٨٨٩–١٨٩٠ :

وعند عودة الرائد تويدي إلى منصبه من العطلة حاول أن يضع مقترحات العقيد تالبوت بانشاء اللجان موضع التنفيذ . وبعد مقابلات عديدة مع بحر العلوم ، واتصالات مع حجة الاسلام عن طريق أصدقاء لكلا الطرفين شكلت لجان صغيرة في كربلاء والنجف تتكون كل منها من الموزع المجتهد في المدينة والممثل البريطاني في كربلاء وعضو ثالث . وكان العضو غير الرسمي في كربلاء رجلا ايرانياً نزيهاً من هذه المدينة يدعى سيد حسن حكيمزاده ، وكان العضو غير الرسمي في النجف تاجراً شيعياً من بغداد ، وهو كذلك نزيه ويتمتع باحترام كبير . اما النتائج التي أسفر عنها هذا فيمكن أن نصفها بكلمات الرائد تويدي الواضحة : وأسفرت النتيجة في النجف عن لا شيء ، فان تاجر بغداد الذي يتمتع باحترام كبير كان يرغب في أن يظل متمتعاً باحترام كبير ، ولذلك كان كالدمية ، مثله في ذلك مثل ممثلنا الفخري الذي كان يتمثل دوره وطبيعته في أن يرضي كل إنسان ، وهكذا ظل بحر العلوم كما هو لا يكدره شيء ، كما ظلت طرقه في التوزيع ملتوية . أما في كربلاء فقد

حاول العضو المستقل أن يسعى في إتمام الاصلاح مما أثار عليه عداءً شديداً من حجة الاسلام وجماعته كلها . وعندما رأيت ذلك صممت بعد المحاولات الصابرة ان استغني عن اللجنة التي يمكن أن نلخص ما توصلت اليه فيما يأتي : (١) ان التوزيع عن طريق حجة الاسلام في كربلاء وبحر العلوم في النجف هو بالتأكيد «فضيحة صارخة» على حد تسمية العقيد تالبوت لها في تقريره . (٢) إن الفشل هو مآل كل محاولة لاصلاح التوزيع يكون أساسها مغالطات هذين المجتهدين او أي مجتهدين آخرين بدلا منهما تتاح لهما فرصة مشابهة لجمع المال ، اذ سوف يظلون راغبين عن دفع أموال يستطيعون بشتى الطرق أن يحتفظوا بها لانفسهم . ثم إن فكرة تسليم أموال لمجتهد لتوزيعها لا يمكن أن تَمُتّ لإجراءات العمل السليم بصلة .

إن العمل الصحيح للمجتهد هو الدراسة وهو طفل ، بعيداً عن هذا المجال ، هذا ان كان مجتهداً بحق وليس دعياً ، ثم إن قيامه على أمر تقسيم الاموال يؤدي بلا شك الى التفاف الطفيليين حوله (ودعك من أفراد أسرته هو) بغرض ابتزاز الاموال منه .

وفي بداية عام ١٨٩٠زار كربلاء والنجف الضابط الجراح ر. بومان الطبيب في مقيمية بغداد والذي كان له تجربة أحد عشر عاماً في العراق ، وقد كتب تقريراً عن مجرى الامور في الوقف وفاءً لرغبة الرائد تويدي ، وقد أشار في ختام تقريره إلى إمكان تشييد مدرسة للاطفال الهنود وكذلك مستوصف لعلاج الفقراء من الهنود في كربلاء ، وذلكمن أموال وقف أوض .

مجرى الامور في عام ١٨٩٠ :

لقد عم السخط عام ١٨٩٠ بشأن تصرف المجتهدين بالأموال ولم يكن منشأ ذلك السخط بالحديث العهد ، ففي أوقات متفاوتة عرف الرائد تويدي وأسلافه صوراً لهذا السخط «ليس بطريقة مباشرة من بعض

الأفراد فحسب ، بل وبطريقة غير مباشرة من الحكومة العثمانية والحكومة الايرانية وحكومة بومباي بل ومن حكومة حيدر أباد» « وكان مفادها أن المجتهدين المعنيين لتوزيع هذه الاموال كانا يتصرفان فيها كما لو كانت ملكاً لهما ، فقد ابتاعا الاراضي بمال الوقف ، وحولاها عما ينبغي أن تستخدم له إلى أشياء أخرى » ، ولم يكن للانذارات التي وجهها العقيد تالبوت ثم الرائد تويدي للموزعين المجتهدين أي أثر ، وفشلت اللجان التي ألفت للاشراف عليهما او ساعدتهما ، وبالرغم من أن كربلاء والنجف قد سلما قوائم بأسماء من تدفع لهم الأموال إلا أنها لم تكن لها جدوى عملية تذكر ، وقد قال الرائد تويدي بشأن هذه القوائم :

« ... ويبقى الشك : (١) كم من الأسماء المسجلة صحيح ، وكم منها مجرد دُمَى ؟ . (٢) وكم يبلغ عدد زوجات الموزعين المجتهدين وأطفالهم وخدمهم من هذه الاسماء الصحيحة ، وهم صور أخرى للموزعين أنفسهم ؟ . (٣) كم يبلغ عدد أسماء الاشخاص الذين ليس لهم حق شرعي للاستفادة من الوقف كأصحاب الاملاك والتجار الناجحين ؟

وتتركز المشكلة بطبيعة الحال في الحسابات ، فان الموزعين المجتهدين يؤجلان تسليمها ، ثم إن هناك مبرراً قوياً يسندهما لطلب مزيد من الاموال على وجه السرعة ، وذلك عن طريق الخطابات والبرقيات ، وهذا المبرر هو عزاء الفقراء . ورأيي المتواضع هو أنه لو أبقي على نظام التوزيع هذا ، فان طلب قوائم المستلمين او إعلان مراجعة مثل هذه القوائم وهي بين أيدينا ، كل هذا لن يؤدي إلى أية نتائج مرضية* ذات بال »

وهناك مظهر آخر للتوزيع تم الاعتراض عليه ، وهو دفع مبالغ كبيرة الكلدارات والموظفين الآمرين في الاماكن المقدسة في كربلاء والنجف الذين كان لهم مصادر أخرى للدخل ، والذين كثيراً ما كانت توزع عليهم مبالغ ضخمة من قبل الحجاج الاثرياء من الهند والاماكن الأخرى .

وكانت توزيعات الاعتماد المالي المخصص لاعانة الهنود معرضة للانتقاد لعدة أسباب خاصة بالنظر لحشد عدد كبير من أقرباء المرحوم إقبال الدولة هم وتابعيهم بين من يتسلمون الإعانة في الكاظمية ، وأيضاً بسبب بالنسبة الكبيرة من الاعتماد التي تبتلعها المفوضيات في الكاظمية وكربلاء والتابعون لهذه المفوضيات ، فان التكاليف الشهرية لمفوضية الكاظمية وحدها والتي كان عدد الموظفين فيها أحد عشر شخصاً الى جانب الموزع الهندي(١) بلغت ٤٨٨,٥ روبية .

الرائد تويدي يوصي بتغيير النظام مارس ١٨٩٠ :

وفي مارس عام ١٨٩٠ أرسل الرائد تويدي إلى حكومة الهند يطلب تغييراً شاملا في نظام الوقف ، وقد تبين أن التنظيمات القائمة التي كان يمكن العمل بها الى حد ما في حياة إقبال الدولة لم تعد كذلك الآن ، وقد قال :

« هناك حقيقتان يمكن في حد ذاتهما أن يبرزا بوضوح هذه المسألة . الحقيقة الاولى هي الحيرة التي يتحتم على الموظف البريطاني أن يشعر بها عندما تقتضيه الظروف أن ينتقي مجتهداً ليكون قائماً على توزيع أموال ، أما الحقيقة الثانية فهي الصعوبة الكبيرة أو بالاحرى الاستحالة الاخرى وهي استطاعة موظف بريطاني يقيم في بغداد الاشراف على مثل ذينك الشخصين المعينين (وهما من رعايا حكومات أخرى) بشأن يتعلق بالمال . فلكل مجتهد دائرته ، وربما كان الشخص لامعاً اليوم ثم يخبو غداً ، وذلك للريبة في أنه انحرف عن الدين ، او بدر منه ما يظهر أنه مهتم بأمور الدنيا . والمجتهد الذي ليس هناك ما يعكر صفو سمعته في الاستقامة

---

(١) لقد لوحظ ان المبلغ الذى كان يذهب جهارا الى جيوب اسرة اغا محمد الوكيل فى الكاظمية ، والذى كان عمه محمد تقى خان وكيلا فى كربلاء ، هذا المبلغ كان يصل الى ٦٧٨ روبية شهـــريا من رواتب وبدلات ، وكان هناك شك فى ان هذا المبلغ لم يكن يرقى الى حقيقة ما كانت تستفيد به تلك الاسرة من الوقف .

وفعل الخير ، ربما أصبح شخصاً آخر بعد أن يعهد اليه بتوزيع مبلغ شهري ضخم » . وفي الواقع كان تصوّر الرائد تويدي للأمور هو أن توزيعات الاعانة للهنود في الكاظمية وكربلاء والنجف ينبغي ألا تستمر ، وأن يسمح للمعوزين من الهنود في الكاظمية بأن يهاجروا الى كربلاء والنجف حيث يمكن لكل المقيمين من الهنود أن يأخذوا مكانهم الصحيح بين الاشخاص الذين يحق لهم أن يستفيدوا من الوقف ، كذلك يجب الغاء مراكز توزيع المعونة الهندية في الكاظمية وكربلاء وأن يقوم المقيم البريطاني بتوزيع عائدات الوقف بين مجتهدي ومجاوري كربلاء والنجف كما أن عليه أن يعد قوائم بهؤلاء ويراجعها ، وذلك بمساعدة ممثل سياسي مساعد (يضاف الى هيئة موظفي المفوضية ، ولجان محلية غير رسمية يمكن توسيعها مستقبلا) ، والقنصل العام الايراني في بغداد .

وينبغي أن نذكر أنه مع أن هذه المقترحات قد سبقت الى حد ما مقترحات أخرى تم العمل بها عام ١٩٠٣ ، فانها كانت تتفق تماماً مع شروط اتفاق عام ١٨٢٥ الذي كان معروفاً لدى مفوضية بغداد في ذلك الوقت . وقد كانت نسخة الاتفاق المحفوظة في ملفات المفوضية لا تتفق فحسب مع النص المغلوط ذي اللغتين ، ولكنها حوت أيضاً «واوا» مدسوسة بين كلمتي «مجتهد» و «مجاور» ومن ثم فقد كانت وثيقة مضللة تضليلا ظاهراً ، فبمقتضى شروط هذه الوثيقة يجوز لممثل الحكومة البريطانية أن يوزع عائدات الوقف بين المجتهدين (و) المجاورين في كربلاء والنجف ، كما لن يحول شيء بين الممثل البريطاني وبين التعامل مباشرة مع المستحقين من المجاورين . وقد اعتبر الرائد تويدي أن عبارة مجاور تشمل جميع المقيمين من الهنود .

أوامر حكومة الهند بشأن توصيات الرائد تويدي مايو عام ١٨٩٠ :

وبعد النظر في مقترحات الرائد تويدي ، أبلغته حكومة الهند في مايو عام ١٨٨٠ أنه إشارة الى اوامر عام ١٨٦٧ ، فانه لا رغبة لها في التدخل

مطلقاً في توزيع ذلك الاعتماد المالي بعد أن خصص للمستحقين الذين نصت عليهم وثيقة عام ١٨٢٥ ، وأن هذا كان موقفها الثابت منذ سنين كثيرة ، وهي لا ترغب تغيير ذلك الموقف . وأما بخصوص التوزيع على الهنود في الكاظمية فقد طلبت حكومة الهند من الرائد تويدي أن يكتب تقريراً يوضح فيه إن كان ذلك قد تم بتوجيه من الموزعين المجتهدين أم لا. فان كان قد تم بتوجيههم فليس هناك أي أساس للتدخل من قبل حكومة الهند ، وأما ان كان دون توجيههم فيعني ذلك الخروج على اوامر عام ١٨٧٦ ، الامر الذي ينبغي أن يكون له سند يدعمه .

وقد شرح الرائد تويدي في رده أنه عندما أثار الموضوع كان يدفعه الشك فيما اذا كان الموزعون المجتهدون في كربلاء والنجف هم في واقع الامر المتسلمون الصحيحيون بمقتضى اتفاق عام ١٨٢٥ ، وبين أن الاعتماد المالي المنفصل المخصص لاعانة الهنود قد جاء الى الوجود بمعاونة الموزعين المجتهدين .

ولم تصدر أوامر أخرى بهذا الشأن من قبل حكومة الهند .

محاولة اجراء اصلاحات اخرى من قبل الرائد تويدي ١٨٩١ :

ونظراً لنفور حكومة الهند من تغيير النظام فقد قام الرائد تويدي في أوائل عام ١٨٩١ بمحاولة جديدة لتحسين ادارة الانظمة القائمة ، وفي الوقت الذي بدأ فيه العمل كانت حصة كربلاء من الوقف قد دفعت حتى نهاية سبتمبر عام ١٨٩٠ . أما حصة النجف فكانت قد دفعت حتى نهاية أكتوبر من نفس العام . وكان هناك نظام جيد للتوزيع في كربلاء يتمثل في القائمة التي كتبت في سبتمبر عام ١٨٨٩ تبين من يدفع لهم من الاشخاص ، بيد أن قائمة الاسماء بالنجف ظلت غير معتمدة منذ بضع سنين . وكان معروفاً ان الموزع المجتهد بالنجف كان يجمع القروض معتمداً على قوة علاقته بالوقف . ثم ان الاشخاص الذين تعودوا على

الاستفادة من التوزيعات في كل من النجف وكربلاء بدأوا في الاستدانة بضمان ما توقعوا أن يتلقوه في المستقبل من أموال .

ولذلك أكمل الرائد تويدي دفع حصة كربلاء في نهاية عام ١٨٩٠ ، وذلك بأن أصدر اعتمادات مالية للتوزيع قائمة بمقتضى عام ١٨٨٩ ، وبحضور الممثل البريطاني في كربلاء . غير أنه حجز بقايا استحقاقات النجف إلى أن يعد بحر العلوم بمساعدة الممثل البريطاني قوائم جديدة وصحيحة للمجتهدين والمجاورين في ذلك المكان . وقد عرض ، أو بالأحرى هدد ، بأنه سوف يتجه الى كربلاء والنجف بنفسه إذا نشأت أية عقبات في ذلك السبيل . وبعد أن تأخر الممثل البريطاني شهراً لم يتم خلاله شيء نحو تنفيذ ما تمليه عليه التعليمات ، بيّن الرائد تويدي في مارس عام ١٨٩١ أن الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها أن تنتظم الامور هي دفع كل المتأخرات حتى ذلك التاريخ . وبالرغم من أن المفوض قد استنتج من هذا الطلب أنه قد تم التصرف في حصة كربلاء في الربع الاخير من عام ١٨٩٠ بطريقة لا يمكن المجاهرة بها ، فقد امر بدفع حصة كربلاء للموزعين المجتهدين حتى نهاية فبراير عام ١٨٩١ .

وقد أبلغ الرائد تويدي كل هذه الاجراءات في حينها الى حكومة الهند ، ولكن لسوء الحظ أحبطت محاولة الاصلاح في النجف وذلك لشدة جشع وعنف الموزع المجتهد وتصرفه الغريزي مما جعله يسيطر سيطرة كاملة على زميله الممثل البريطاني ، وقد قال المفوض بعد ذلك عن بحر العلوم : « إنه هو وزميله في كربلاء ينهبان من الأموال أكثر من أي وقت آخر » .

حكومة الهند تعيد النظر في مسألة تنظيمات الوقف ١٨٩٠ :—١٨٩١ :

وفي إبان ذلك عكف السيد ج. كيرزون ، عضو البرلمان الذي أصبح فيما بعد لورد كيرزون وحاكم الهند ، على مسألة وقف اوض . وكان

قد زار كربلاء والنجف في بداية عام ١٨٩٠ ، وقضى يوماً في كل منهما وناقش شئون الوقف مع الرائد تويدي وسيد حسن حكيمزاده العضو غير الرسمي في اللجنة المشكلة في كربلاء عام ١٨٨٩ . وقد كتب مستر كيرزون في أكتوبر عام ١٨٩٠ الى لورد لانزداون حاكم الهند في ذلك الوقت مقترحاً فحص ادارة الوقف ، وان حكميزاده قد أبلغه أن الموزع المجتهد في كربلاء قد اختلس الاموال هناك . في حين ظل الممثل البريطاني على الحياد فإن إقدام حكيمزاده على فضح زملائه في اللجنة قد سبب له وضعاً لا يحسد عليه .

وفي هذا الوقت بدأت تصل إلى حاكم الهند وإلى وزير دولة صاحب الجلالة لشئون الهند والى وزير الخارجية التماسات بريدية وبرقية عن موضع ادارة الوقف ، وكانت هذه الاحتجاجات من الكثرة بحيث لم تكن الطلبات التالية لها تستحق أية ملاحظة .

وعندما استشار القسم الاجنبي لحكومة الهند دوائر التشريع بها رسمياً كان يميل الى الاعتقاد بأن خطابات الرائد تويدي تستحق النظر الجاد ، وأن حكومة الهند ملزمة بمقتضى شروط الوقف أن تعمل ما وسعها العمل لكي تضمن أن يستفيد من المبالغ المنصوص عليها في أحكام الوقف الاشخاص المعنيون في نصوص تلك الاحكام .

وقد احيلت المسألة أيضاً الى الرائد جاريت سكرتير لجنة الباحثين بكلكتا ، وطلب منه أن يقوم بترجمة انجليزية دقيقة لاتفاقية عام ١٨٢٥ ، كما يدلي برأيه في معنى كلمتي «مجتهد» و «مجاور» . ويبدو أن نسخة الاتفاق التي أعطيت للرائد المذكور كانت هي النص المهلهل ذا اللغتين ، أو أنه يأخذ أي نص آخر بعين الاعتبار إن كانت قد ارسلت اليه نصوص أخرى . وكانت ترجمته للفقرة الحاسمة في الاتفاق هي : « ويدفع النصف لحساب النجف الاشرف ، والنصف الآخر لحساب

كربلاء الجليلة ، وذلك ليد أرفع فقهاء الدين الذين يقيمون بصفة مستمرة قرب العتبات المقدسة » ، وقد اعتقد الرائد جاريت ان الرائد تويدي كان ينزع الى المبالغة غير المقبولة في تفسير مدلول مصطلحي «مجتهد» و «مجاور » .

وفي مارس عام ١٨٩١ ارسلت نتيجة بحث الرائد جاريت إلى زميله تويدي . وبعد أن اعتبرت ترجمة الرائد جاريت صحيحة طلب من تويدي أن يقول « من هم المجتهدون المعترف بهم المقيمون عند العتبات المقدسة ، وعما اذا كان من غير الممكن دفع الاموال لهم معاً او للجنة يختارونها من وقت إلى آخر» ، وقد أبلغ مستر كيرزون في حينه بالتدابير التي اتخذت اهتمامه بتلك الأمور في ذلك الوقت .

وقد رد الرائد تويدي في مايو عام ١٨٩١ على ما طلب منه ، وكان على وشك اعتزاله لوظيفة «مفوض» في العراق التركي ، بل واعتزاله للخدمة . واعترف تويدي في رده بصحة ترجمة الرائد جاريت للنص الصحيح المزعوم ، وذلك بشأن «المجتهدين المقيمين عند العتبات المقدسة» ، وليس «المجتهدين والمجاورين عند الاعتاب المقدسة» ، ولكن انتقد جلب المترجم لكلمة «أرفع» (عند الإشارة إلى فقهاء الدين) وكلمة «مستمر» (عند الإشارة إلى الاقامة) قائلا إنه لم يجد أيهما في النص الفارسي . وأما بشأن معنى كلمة «مجتهد» فقد رجع في ذلك الى أعظم مجتهد في هذه الايام وهو الحاج ميرزا شيرازي من سامراء ، وحصل على رد منه ، كما رجع أيضاً الى سيد محمد تقي ، وهو مجتهد في الكاظمية ، وذلك عن طريق القنصل العام الايراني في بغداد . ومما قاله سيد محمد تقي في بحثه «والمجتهد له درجات» ، ومن هذه العبارة استنتج الرائد تويدي «استحالة رسم خط ثابت» بين الشهادة الجامعية في العلوم الدينية وشهادة الاستاذية فيها ، وذلك إن صح لنا هذا التعبير» ، وقد سلم أيضاً قائمتين حصل

عليهما من مصدرين مختلفين لأشخاص في كربلاء والنجف يقول الناس عنهما إنهما مجتهدان ، غير أنه لم يعلق بشيء على هاتين القائمتين ، وأما بشأن اقتراحه العملي الذي ضمنه كتابه الذي أرسله الى حكومة الهند فقد قال :

« هناك امر يجب تصنيفه في حكم المستحيل ، ألا وهو عمل هيئة من المجتهدين ، أو ما يسمون بالمجتهدين ، في وفاق على شكل لجنة لتقسيم الاموال بينهم او لتوزيعها على الفقراء ، وذلك سواء عملت تحت إشراف المفوضية أو مستقلة ، فان الشعور السائد بينهم كل تجاه الآخر مثقل بالتزمت الديني والمنافسة الكلامية مما لايسمح بوفاق بينهم. ولو تمت دعوة لاجتماعهم سوياً من أجل مثل هذا الغرض فلن يحضروا هذا الاجتماع ، بل سيرسل كل منهم خادماً ، بينما تجد أتباع هذا المجتهد او ذاك والذين يؤملون الكسب من وراء هذا المجتهد أو ذاك يحومون حول مكان الاجتماع ، ومن هنا يمكن ان يحدث شغب في أي يوم » .

مناقشات اخرى . العقيد جننجز ينقب عن الحقائق والرائد موكلر يدلي برأيه ١٨٩٢ :

وفي فبراير عام ١٨٩١ كان الرائد تويدي قد عبر عن رأي له أهميته وهو ان مجرد تغيير هيئة الموزعين المجتهدين ليس بذي جدوى قائلا : «... بقدر ما أستطيع أن أحكم فان وسيلة تعيين مجتهدين آخرين بدلا من الحاليين ، حتى لو كان لنا الحرية في أن نحاول ذلك ، سوف لا يكون لها أية نتائج أفضل » .

وفي يناير عام ١٨٩٢ طلب من الرائد موكلر الذي خلف تويدي في مفوضية بغداد بصفة شبه رسمية أن يبلغ حكومة الهند رأيه بشأن النقاط العملية الموضوعة قيد البحث في القضية ، ونعني بها قضية اقتراح توزيع عائدات الوقف بين عدد من المجتهدين في كربلاء والنجف بدلا من

دفعها لمجتهد واحد في كل من هذين المكانين ، وأيضاً اقتراح إلغاء الاعتماد المالي لاعانة الهنود وخاصة في فرع الكاظمية (وذلك عن طريق الانقاص التدريجي) .

وفي مارس عام ١٨٩٢ ، زار بغداد العقيد ر. ه. جننجز الممثل السياسي المساعد في البصرة ، وانتهز الرائد موكلر تلك الفرصة ليحصل منه على معلومات جديدة بشأن الآراء والمشاعر في كربلاء . وفي أثناء ذلك الوقت كان المجتهد الموزع في كربلاء وهو ميرزا ابو القاسم قد مات ، وقد عين موكلر ابنه مكانه وهو سيد محمد باقر الطباطبائي ، وكلف العقيد جننجز الذي كان يصحبه مستر تاونلي سكرتير مفوضية صاحبة الجلالة في طهران خلال جولة في العراق ، محاولة مقابلة الشيخ زين العابدين أعظم المجتهدين في كربلاء في تلك الايام ، والذي كان من المعتقد أنه أبرق إلى حكومة الهند زاعماً أن سيد محمد ليس مجتهداً . وقد حالف النجاح جننجز في تلك المهمة ، فقد اعترف الشيخ في مقابلة خاصة أنه أبرق إلى حاكم الهند محتجاً على نية المفوض البريطاني المزعومة لجعل التوزيع «دون مجتهد» في المستقبل . وقد زعم أنه هو المجتهد الوحيد المعترف به من قبل الجميع في كربلاء . وأشار إلى أنه مستعد لقبول وظيفة «مجتهد موزع» في كربلاء . وقد كتب العقيد جننجز تقريراً نتيجة لتقصياته قال فيه إن سيد محمد باقر هو بغير شك مجتهد أصيل ، ويلقى احتراماً كبيراً ، وأن الشيخ زين العابدين غير مناسب لوظيفة موزع ، وأنه لا يمكن الحصول على موزع في النجف أفضل من «بحر العلوم» القائم فعلا بهذا المنصب والذي كانت ادارته حسنة ، وان التوزيعات التي تتم في كربلاء والنجف توزيعات مرضية ، غير أنه ينبغي أن توفد المفوضية من بغداد ممثلا عنها ليكون حاضراً أثناء تلك التوزيعات .

وأخيراً ابلغ العقيد موكلر حكومة الهند برأيه وهو «أن التوزيع الحالي ارضى الجميع باستثناء قلة قليلة ، وأنه من الصعب تحسين هذا

التوزيع» ، وبعد أن قال ان السدس فقط من مجموع الاموال يوزع على الهنود في الكاظمية ، بينما أصاب الهنود في كربلاء سدس آخر ، وصف التوزيع في الكاظمية بأنه «في حدود شروط الوقف تماماً ، كما أنه إجراء نافع ومفيد ويدل على الفطنة» ، ثم أضاف « ولقد تهيأ لنا من خلاله ممثل وطني ممتاز في الكاظمية ، فهو يسوى كل المنازعات بين الجالية الهندية الكبيرة هناك ، وبهذا يوفر على المفوضية مجهودات المحكمين ، كما أن التوزيع كان يفرج كرب الطلاب والحجاج من الهنود المحتاجين ، كما يفرج كرب الاتقياء المعوزين من الهنود المقيمين ، ثم هو يعول فقراء الهنود المبعدين من بغداد إلى البصرة بمعدل خمسة عشر الى عشرين شخصاً في الاسبوع ، وهو يجعل قبضتنا كبيرة على السكان المجاورين من الشيعة المتعصبين في الكاظمية ، وإن أصبح هذا التوزيع سنة فليس هناك من يعترض عليه « باستثناء الرائد تويدي » .

« ويشرف مساعدي الوطني ، مستر مارين (وهو مسيحي) شخصياً أو يساعد الممثل الوطني في هذا التوزيع ، ولم تصدر أية شكوى ، وذلك بسبب حصافته واسلوبه الممتازين » .

وطبقاً لهذه الحقائق فقد أبلغت حكومة الهند المفوض رسمياً أنها قررت ألا حاجة لاجراء أي تغيير في الانظمة ، على الاقل خلال حياة الشيخ زين العابدين الذي كان من الجلي أنه ربما تسبب في خلق بعض العقبات .

تجديد المناقشات ١٨٩٤ :

وبعد ذلك اقترح الرائد موكلر المفوض السياسي ، لكي يتجنب صعوبة كتابة قوائم بالمجتهدين ، أن تكون له سلطة تعيين مقسمين يترتب عليهم أن يدفعوا الانصبة في حضور نظار ، ويكون هؤلاء مسئولين عن عدم تسجيل أية أنصبة في قوائم التوزيع إلا التي تدفع في

حضورهم . وقد أقرت حكومة الهند هذا التنظيم كاجراء موقت ، ولكنها في نفس الوقت أوضحت أن «الوقف قصد به إفادة هؤلاء المقيمين عند العتبات المقدسة في النجف وكربلاء ممن ينظر اليهم على أنهم مجتهدون» ، ثم قالت «يجب أن يفهم بوضوح ان الهدف الاسمي المقصود هو أن يكون متسلمو دخل الوقف في نطاق أفراد الطبقة المبينة أعلاه » . ومن ثم فقد أعطيت التعليمات لاعداد قائمة بالمجتهدين مع وجوب مراجعتها من وقت إلى آخر . وكان هذا عام ١٨٩٤ ، وقد مضى بعد ذلك وقت طويل دون ان يسلم المفوض السياسي أية قائمة .

العقيد نيو مارش يفحص ادارة وقف اوض ١٩٠٢ :

ورقدت مشكلة وقف اوض لفترة عشر سنوات ، وإن كانت لم تجد حلا ، وقد اثارها العقيد ل. س. نيومارش ثانية بأسلوب غاية في النشاط ، وذلك بعد تعيينه مفوضاً في بغداد في مارس عام ١٩٠٢ .

وقد وصف العقيد نيومارش الأحوال التي وجدها سائدة حينئذ ، بأنها مشينة وغير مرضية إلى أبعد الحدود ، فلم تكن عائدات الوقف تدفع مباشرة إلى المجتهدين الموزعين في كربلاء والنجف او الى الموزعين الهنود في الكاظمية وكربلاء ، بل كانت تدفع الى الصراف اليهودي في المفوضية البريطانية في بغداد ، الذي كان يأخذ بين فترة وفترة ايصالات عن نصف المبلغ كله من كل من المجتهدين والموزعين . أما الاعتماد المالي لاعانة الهنود المخصص لكربلاء والنجف ، فلم يكن يرسل الى الموزع الهندي في كربلاء مباشرة ، بل عن طريق الموزع الهندي في الكاظمية . وكانت حسابات التوزيعات المنفذة تقدم متأخرة كثيراً ، فعلى سبيل المثال لم يسلم في بغداد حساب المجتهد الموزع في كربلاء عن ربع السنة المنتهي في الواحد والثلاثين من مارس عام ١٩٠١ الا في إبريل عام ١٩٠٢ . وقد أظهرت الحسابات ، بحالتها هذه ، سوء استخدام المجتهدين والموزعين الهنود لتلك الاموال بما يدعو للرثاء .

وقد احتفظ كل من المجتهدين الموزعين لنفسه بمبلغ ٦٣٠ روبية شهرياً ، ولم يكن هناك اعتراض على هذا ، غير أنه كان من المسلم به أن مبالغ طائلة كانت تدفع لأقارب واتباع الموزعين ، سواء كان هؤلاء الموزعون مجتهدين او هنوداً . وكانت هناك مبالغ لا يستهان بها تقيد باسماء نساء لا يحضرن شخصياً لاستلامها ، كما كانت تدون مبالغ معظمها يتعلق بودائع مما يدعو الى الشك في أن أفراد هيئة موظفي التوزيع كانوا يقومون باختلاسات . وكان بعض موظفي قنصلية بغداد الذين لا يكاد تكون لهم أية علاقة بادارة الوقف يتلقون مكافآت من الاعتماد المالي المخصص لاعانة الهنود . وقد تلقى العقيد نيومارش بصفة سرية العبارات التالية من شخص يعرف الحقائق جيداً هو سيد حسن حكيمزاده وهذه العبارات عززتها معلومات من مصادر أخرى ، أما العبارات فهي :

« لقد اعتاد الموزعون السابقون والحاليون أن يسجلوا أسماء في كربلاء وهمية في الحسابات ، ويأخذوا الاموال لانفسهم ... إنهم ما زالوا يقومون بهذا ، بل ازداد نشاطهم ، فهم يدونون أسماء أطفالهم وخدمهم وعبيدهم وغيرهم على أنهم يستلمون مبالغ معينة بينما هذه الاموال تذهب الى جيوب الموزعين . إن هذا ما زال قائماً ، وهناك شيء آخر يقوم به الموزعون وهو تسجيل أسماء أشخاص فقراء فعلا على أنهم يتلقون عشرة روبيات في الشهر مثلا ولكن الشخص الفقير لا يأخذ في الحقيقة سوى روبية واحدة من أجل توقيعه ، أما الباقي فيأخذه الموزع ، ويقال إنه لو أفشى هذه الحقيقة فسوف يحذف أسمه نهائياً » .

وكانت هيئة موظفي الموزع الهندي في الكاظمية تتكون من تسعة أشخاص وفي كربلاء من ثلاثة عشر شخصاً ، هذا باستثناء الخدم . وكان الموزع الهندي في الكاظمية يدفع لنفسه بمعدل أكثر من ٣٠٠ روبية في الشهر ، أما زميله في كربلاء فبمعدل أكثر من ٢٩٠ روبية في الشهر ، وقد اندس أغا حسن ، شقيق أغا محمد ، في منصب «الموزع المساعد» في

الكاظمية براتب يبلغ أكثر من خمسين روبية شهرياً . وقد أحاط كل من الموزعين الهنديين اللذين كانا في نفس الوقت ممثلين للمفوضية البريطانية في بغداد ، أحاط كل منهما نفسه «ببلاط صغير» يتسع حتى لمرافق طبي له راتب . وحينما كان ممثل كربلاء يذهب الى النجف ليشرف على إجراءات المجتهد الموزع هناك ، فان رحلته كانت «ضرباً من المواكب الملكيه» ، وكان هذا بطبيعة الحال على حساب وقف اوض ، أضف الى ذلك أن الاشراف الذي يمارسه ممثل كربلاء على المجتهدين الموزعين كان مهزلة ، فقد اعترف للعقيد نيومارش «دون أي إحساس ظاهر بالخجل أنه لم يشرف على التوزيع مطلقاً ، وأنه لم يكن حاضراً فيه ، بل ترك الامر كله في يد أحد منشئيه أو «كُتّابِهِ الذي كان هو نفسه شخصاً له راتب على حساب الوقف» ، «وقد وقع محمد ابراهيم خان اسمه باللغة الانجليزية على كل صفحة من حساب التوزيع ، وعندما سألته عن مدلول ذلك اعترف بصراحة أن ذلك لايعني شيئاً ، وان توقيعاته قد وضعت على صفحات الحساب بعد أن تم التوزيع بعدة أيام ، وأنه لم يحضر التوزيع مطلقاً» ، وقد اتضح أن إشراف مستر مارين ، ترجمان المفوضية على توزيع الكاظمية كان على نفس الغرار .

العقيد نيو مارش يجري اصلاحات اولية ١٩٠٢ :

وبدأ العقيد نيومارش في الحال يصارع المفاسد التي شرحناها آنفاً ، وازال منها ما استطاع الى إزالته سبيلا ، فبعد أن رأت حكومة الهند أن الاعتماد المالي الهندي شيء شاذ ، أنقص العقيد نيومارش الجزء المخصص منه للكاظمية من حوالي ١٨٠٠ روبية الى ٨٠٠ روبية شهرياً ، خصص منها مبلغ ٣٥٠ روبية للنفقة على مفوضية الكاظمية ، ٤٥٠ روبية لاستمرار رواتب الفقراء من الهنود في الكاظمية الذين لا يمكن إلغاء رواتبهم في الحال ، ولكن اوامر المفوض قضت بأن يحال بين الممثل

وبين توزيع ذلك المبلغ الاخير . وبالمثل أُنقص الجزء المخصص لاعانة الهنود في كربلاء والنجف من ۱۸۰۰ روبية تقريباً الى ٤٥٠ روبية شهرياً خصصت جميعها لصيانة مفوضية كربلاء . ويجب ان نلاحظ أن العقيد نيومارش لم يكن يعتقد أن هناك مبرراً للصرف من وقف اوض على صيانة مفوضيتي كربلاء والنجف . وقد فكر في إلغاء مفوضية الكاظمية إلغاءً كاملا ، وتدبير المال لممثل كربلاء مستقبلا من مصدر آخر ، غير أنه لم يكن سهلا طرد كلا الممثلين في الحال دون موافقة الحكومة ودون اجراء بعض الترتيبات لتمثيل المصالح البريطانية في كربلاء .

توصيات بعث بها العقيد إلى حكومة الهند ـ سبتمبر عام ۱۹۰۲ :

وقد أجمل العقيد نيومارش آراءه الخاصة بمركز السلطات البريطانية فيما يتعلق بوقف اوض في الفقرة التالية من خطاب له بهذا الشأن وجهه الى حكومة الهند :

« ان الفكرة الاصلية للتوزيع بطبيعة الحال كانت أن الاموال ينبغي أن تخصص للفقراء أكثر مما هي مخصصة للموزعين الذين يبدو أنهم من بداية الامر قد خصصوا لأنفسهم وأقربائهم أموالا كثيرة بقدر ما يستطيعون ، ولم يتسَنَّ تعيين مشرف من حين إلى آخر لمراجعه تلك التوزيعات سوى الاحتكاك بين الموزع وبين المشرف ، والشكاوى التي لا تنتهي ، ثم شكاوى مضادة ، ثم تعيين مشرف جديد ، وربما موزع جديد ، ثم تتكرر نفس القصة مرة أخرى ، ويبدو أنه في حالات كثيرة ، وخاصة في السنوات الاخيرة ، كان المشرف أكثر سوءً من الموزع .

إن فكرة التوزيع تتسم بالإحسان ، ولكنني مقتنع أنه من المستحيل عملياً الاشراف عليها بطريقة فعالة ، ومن ثم فاني أعتقد أنها يجب أن تُلغى ويبدو لي أن التوزيع الوحيد الذي يهم حكومة الهند أو موظفيها هو توزيع الوقف بين المجتهدين ، ومن رأيي أنكم لو تعديتم هذا التوزيع ، فاننا

بذلك نتعدى حدود الوقف ، ونقوم بواجبات ومسئوليات غير ضرورية وغير مستحبة ، بل ومستحيلة » .

وكانت أهم مقترحاته التي كان لديه من الاسباب ما يجعله يأمل من حكومة الهند قبولها هي :

(١) أنه يجب إعداد قائمة بالمجتهدين المقيمين إقامة دائمة في كربلاء والنجف ، ويجب مراجعة هذه القائمة من وقت إلى آخر ، بادراج اسم أي مجتهد قد يكون استجد ، وبحذف أي مجتهد لم يعد يقيم في هذه الاماكن أو لم يعد يستحق لقب « مجتهد » .

(٢) توزيع كل الوقف بين المجتهدين في هذه القائمة ، إما بأنصبة متساوية ، أو بالنسبة التي يمكن تقديرها بعد ذلك .

(٣) يوقف التوزيع في الكاظمية .

(٤) عدم الاضطلاع رسمياً بأي توزيع غير ذلك الذي بين المجتهدين (والذي بيناه آنفاً) .

وفي حين ان العقيد نيومارش اعترف بالصعوبة الكبيرة في تقريره من هو «المجتهد» ، ومن هو غير ذلك ، فانه أوصى بوجوب أن يختار المفوض «المجتهدين » الذين لهم علاقة بالوقف ، ويكون اختياره نهائياً. وكان هناك سبيل آخر ممكن ، وهو ان يترك ترشيح المجتهدين اللدين سيتقاضون رواتب الاماكن الشاغرة ، والتي ينص عليها وقف اوض للمجتهدين أنفسهم ، ولكنه خشي أن ينتج عن هذا تكوين زمرة إيرانية وإبعاد جميع المجتهدين الهنود والعرب . ثم اقترح بعد مدة أنه يجب أن يقوم أصحاب الرواتب الفعليين بترشيح من سيتقاضون رواتب الاماكن الشاغرة ، غير أن هذا الترشيح ينبغي أن يكون خاضعاً لموافقة المفوض ، وأخيراً فان الرائد نيومارش كان يعتقد أن جميع المستحقين من المجتهدين بمقتضى الوقف يجب أن يتلقوا رواتب متساوية ، وأن عدد المستحقين

من المجتهدين في كربلاء يجب ألا يقل عن عشرة ، وكذلك في النجف لمنع تركيز مبالغ ضخمة بأيدي أفراد محدودين .

اصلاحات اخرى يقوم بها العقيد نيو مارش ١٩٠٢–١٩٠٣ :

وفي إبان ذلك بدأ العقيد نيومارش ينفذ سياسته في امور المجتهدين وهو متأكد من موافقة حكومة الهند سلفاً ، فبعد جمع معلومات عن المؤهلات الدينية لمن يزعمون الاجتهاد في الاماكن المقدسة عين مخصصات من الوقف لمن يتمتعون من هؤلاء بأحسن سمعة ، وكان يقبل مثل تلك المخصصات عدد من المجتهدين الذين يتمتعون باحترام كبير ، وان كان لم يقبلها أحد ممن يتمتعون بمنزلة رفيعة جداً . وفي مايو عام ١٩٠٣ ألغي توزيع الاعتماد المالي المنفصل لاعانة الهنود حتى في الكاظمية . والمجتهدون الآتية أسماؤهم كانوا يتلقون مرتبات شهرية منتظمة من الوقف ، وهذا بيان بالمرتبات وأصحابها :

في كربلاء :

١	سيد محمد باقر «حجة الاسلام» وهو شيخ المجتهدين الموزعين	١٥٠٠ روبية
٢	سيد هاشم القزويني	٥٠٠ روبية لكل منهم
٣	الشيخ حسين مازاندراني	
٤	سيد جعفر الطباطبائي	
٥	الشيخ علي يازدي	
٦	سيد مرتضى حسين	
٧	سبته حسين	

في النجف :

١ – سيد محمد «بحر العلوم» شيخ المجتهدين والموزعين	١٥٠٠ روبية
٢ – مللا علي نهاوندي	٥٠٠ روبية لكل منهم
٣ – الشيخ محمد حسن جواهري	
٤ – الشيخ عبدالله مازاندراني	
٥ – عبد الحسن	
٦ – سيد محمد هندي	
٧ – محمد كاظم خراساني	

أوامر حكومة الهند بشأن توصيات العقيد نيو مارش يوليو عام ١٩٠٣ :

في يوليو عام ١٩٠٣ وافقت حكومة الهند على مقترحات العقيد نيومارش التي كان قد نفذ منها فعلا قدر كبير . وجاءت الموافقة بالعبارات الآتية : «لقد عبرت عن الرأي العام لحكومة الهند تعبيراً صحيحاً ، وهو ان دخل الوقف يجب أن يوزع تحت اشراف المفوض السياسي بين عدد معين من المجتهدين المقيمين اقامة دائمة عند الاعتاب المقدسة في كربلاء والنجف ، وانه ليس مجرد عطاء إحسان بين الفقراء في هاتين البلدتين . ولقد لاحظنا بعين الرضا أن التوزيع في الكاظمية قد توقف تماماً لان هذا التحويل لجزء من عائدات الوقف لا يتفق مع السياسة التي اعلنتها حكومة الهند ، وليس له ما يبرره طبقاً لشروط الوقف . ويجب توزيع الاموال المتوفرة في النهاية بالتساوي بين المجتهدين المقيمين إقامة دائمة في كربلاء والنجف ، طالما أن هذا يمكن إتمامه دون مصاعب لا ضرورة لها ، وأنه ليس هناك توزيع يمكن إتمامه رسمياً سوى التوزيع الذي يصيب المجتهدين . وتوافق حكومة الهند على اختيارك المؤقت للمجتهدين ، كما توافق على ان صعوبة اختيار»(١) شخص مناسب يوضع

(١) لقد عدل العقيد نيو مارش آراءه الاصلية بشان هذه النقطة .

في مكان شاغر ، يمكن التغلب عليها مستقبلا كقاعدة عامة ، بالحصول على موافقة المستلمين الباقين على الشخص المقترح إحلاله في المكان الشاغر ويكون هذا الشخص خاضعاً لموافقة المقيم السياسي الذي يجب أن يبقى في يده التعيين النهائي كما له سلطة إبعاد أي مجتهد من قائمة المستلمين ، إن كان لهذا الإبعاد ما يبرره .

ويجب ألا يقل عدد المجتهدين عن عشرة ولا يزيد على عشرين في كل من كربلاء والنجف ، مع ملاحظة أن مثل هذا العدد في كربلاء هو الحد الأدنى في الوقت الحاضر » .

وقد ابلغ العقيد نيومارش أيضاً « ان الحكومة الهند تقدر المثابرة والاتقان اللذين عالجتَ بهما هذا العمل المعقد الشاق ، وذلك بالرغم من مصاعب كثيرة لها اعتبارها ، وإني لأهنؤك على النتائج المرضية لمجهوداتك » .

أساس وأثر ما قام به العقيد نيو مارش من اعادة تنسيق تنظيمات الوقف ١٩٠٢ ـ ١٩٠٥ :

إن أساس خطة العقيد نيومارش وما استتبعها من اوامر من قبل حكومة الهند ، كان حل مشكلة النص المهلهل ذوي اللغتين لاتفاقية عام ١٨٢٥ التي لم يكن فيها أية إشارة تدل على الغرض الذي بسببه اوقف ملك اوض وقفه في صالح مجتهدي كربلاء والنجف ، ومن ثم فقد استقر الرأي في كل انجازات واوامر عام ١٩٠٣ على أن تصرف المستلمين المجتهدين بأموال الوقف ليس مقيداً بشروط. وان حكومة الهند التي ترعى اختيارهم واعتبارهم مستحقين ليس لها علاقة بسلوكهم في تصريف تلك الاموال .

ومن الجلي أن إعادة التنظيم الذي أنجزه العقيد نيومارش لم ينتج عنه توزيع دخل وقف اوض بطريقة يمكن وصفها من وجهة النظر الانسانية والخيرة بأنها أفضل من ذي قبل . فلم يكن هذا في الحقيقة

هو هدف خطته التي كانت تهدف فقط الى جعل ادارة الاموال تتفق وشروط اتفاقية عام ١٨٢٥ ، كما كان مفهومها في ذلك الوقت ، كما كانت تستهدف إلغاء المفاسد التي ترجع الى تدخل السلطات البريطانية في الماضي . وقد كان عمل العقيد نيومارش فعالا وناجحاً فيما يتعلق بهذين الغرضين الاخيرين . وقد جاءت احتجاجات ضد التنظيمات الجديدة في صورة التماسات الى الملك الامبراطور وإلى حاكم الهند وسائر السلطات . ولكن بالنظر الى عدد المصالح الشخصية التي أضر بها هذا التغيير ، فان هذا الاعلان عن المشاعر كان حتمياً ، ولم يكن له اعتبار كبير .

المظاهر السياسية لاعادة تنظيم الوقف ١٩٠٣ — ١٩٠٥

ومن جراء النفوذ الايراني الظاهر بين المجتهدين في كربلاء والنجف الذين احتفظ معظمهم بجنسيتهم الايرانية وبسبب الاثر الذي كان يحدثه في ايران في ذلك الوقتابرز زعمائهم فان إعادة التنتظيم الجذري لوقف اوض في عام ١٩٠٢ـ١٩٠٣ كان لها مظاهر سياسية هامة لم نشر اليها حتى الآن . وكان العقيد نيومارش يعرف هذه الاشياء ، وقد أمل في أن يكتسب بعض النفوذ على المجتهدين ، وذلك خلال السلطة المخولة له في أن يختار من بينهم مستلمي الاعانات المالية بمقتضى وقف اوض . وفي يونيو عام ١٩٠٣ ذكر في خطاب رسمي أن سيد محمد باقر في كربلاء ، وسيد محمد بحر العلوم في النجف ، أصبحا يرتبطان بنيومارش بعلاقة صداقة قوية ، وانهما مذعنان لسلطته . وقد وصل تقرير مشابه للموقف من سير أ. هاردنج وزير صاحب الجلالة البريطانية في طهران الذي كان يعتقد أن نفوذ المجتهدين في كربلاء والنجف يمكن استغلاله عن طريق المفوضية البريطانية ببغداد وذلك لمنع القلاقل والاضطرابات في ايران ، بل وفي إحباط السياسة الروسية فيها .

وقد أوصى سير أ. هاردنج العقيد نيومارش أن يخص بالرعاية اثنين أو ثلاثة من الايرانيين . وقد استطاع الموصي في حالتين أن يقنع أحد

المستلمين أن يعطي راتباً شهرياً لهذين الصنيعتين ، على الرغم من أنه لم يستطع أن يوفق بين عمله هذا وبين مبدأ عدم التدخل في توزيع أموال وقف اوض الذي يقوم به المجتهدون . وعلى أية حال فانه في حالة ثالثة اقترح وزير صاحب الجلالة البريطانية في طهران على حكومة الهند أن تخصص مبلغ ٥٠٠ روبية شهرياً (أي ٤٠٠ جنيه استرليني في السنة) لشخص يدعى الشيخ محمد مهدي على أنه مجتهد وفي الحالة الثالثة هذه شعر العقيد نيومارش أنه مضطر ألا يذعن لهذا الاقتراح ، على أساس أن اجتهاد الشيخ محمد مهدي مشكوك فيه ، كما أن التناول السياسي بهذه الصراحة لموضوع اختيار مخصصات وقف اوض سوف لا يؤدي الى تمكين النفوذ على مجتهدي كربلاء والنجف الامر الذي كانت إقامته مرغوبة .

المستحقون من المجتهدين بمقتضى الوقف — ابريل عام ١٩٠٦ :

وفي إبريل عام ١٩٠٦ ، كان المستحقون من المجتهدين بمقتضى وقف اوض في كربلاء والنجف هم :

في كربلاء :

١ — سيد محمد باقر الطباطبائي (وكان المجتهد الموزع الوحيد حتى عام ١٩٠٢) .

٢ — الشيخ علي يازدي .

٣ — سيد محمد هاشم القزويني .

٤ — سيد مرتضى حسين (هندي) .

٥ — سيد محمد كاشاني .

٦ — سيد علي تانجابوني .

٧ — سيد محمد باقر بهبهاني .

٨ — كلبي باقر (هندي) .

٩ — سيد حسن كومي .

في النجف :

١ – سيد محمد بحر العلوم (المجتهد الموزع الوحيد حتى عام ١٩٠٢ ، وفي ذلك الوقت كان طاعناً في السن وأعمى تقريباً) .

٢ – الشيخ عبدالله مازاندراني .

٣ – سيد محمد حسن جواهري .

٤ – ملا محمد كاظم خراساني .

٥ – الشيخ عبد الحسن .

٦ – الشيخ فتح الله شريعة .

٧ – سيد أبو القاسم أشقواري .

٨ – أخوند ملا علي خنساوي .

٩ – سيد أبو تراب خنساوي .

١٠– أغا شيخ مهدي .



ملحق رقم (١)
رحلة قام بها مسافرون انجليز الى بغداد ١٥٨٣
جزء من مذكرات فتش

في عام ١٥٨٣ ، أنا رالف فتش التاجر في لندن ، أردت أن أرى أقطار شرق الهند بصحبة مستر م. جون نيوبري التاجر (الذي زار هرمز مرة قبل ذلك) ووليم ديدز جويلر وجيمس ستوري بينتر وشجعني على ذلك ما أوضحه لي حضرة المبجل الفارسي سير إدوارد أوزبورن ومستر ريتشارد استيبر وهما من مواطني وتجار لندن . وعلى هذا فقد ركبت في سفينة من لندن تسمى تايجر أبحرنا فيها إلى طرابلس فيسوريا ، ومن هناك اتخذنا طريقنا الى حلب التي وصلناها بعد سبعة أيام مع القافلة ، ولأننا وجدنا صحبة طيبة فاننا ذهبنا من حلب الى بيرا التي تبعد مرحلتين ونصف على الجمال .

وبيرا(١) مدينة صغيرة ولكنها غنية جداً بالأطعمة . ويجري نهر الفرات قرب جدارها ، وقد اشترينا من هذه المدينة قارباً ، واتفقنا مع بعض الملاحين ورئيس لهم أن يذهبوا بنا الى بابليون(٢) ، وهذه القوارب لرحلة واحدة فقط ، لان النهر يجري بسرعة كبيرة نحو مصبه بحيث لا يمكن لهذه القوارب أن تعود ، وهي تحملك الى مدينة يسمونها الفالوجة ، وهناك تبيع القارب بثمن بخس ، فالقارب الذي يكلفك خمسين جنيهاً في بيرا تبيعه هناك بسبعة جنيهات أو ثمانية ، والرحلة من بيرا الى الفالوجه تستغرق ستة عشر يوماً . وليس من الحكمة أن يبحر قارب بمفرده ، لانه لو حدث وتحطم قاربك هذا فعليك أن تعمل الكثير

---

(١) هى بدون شك بيريجيك ٠
(٢) ويعنى هنـــا بغداد كما يتضح بعد ذلك ٠

لتنقذ بضائعك من الأعراب الذين يتجولون دائماً في هذه الاماكن بقصد السطو ، وعندما يجن الليل ويتوقف قاربك ، فمن الضروري أن تكون يقظاً في حراستك له ، اذ ان الاعراب الموجودين في المكان سوف يسبحون اليك ، ويسرقون بضائعك ثم يولون الفرار ، ولتجنب هذا فالبندقية ذات فائدة كبيرة ، لأن هؤلاء الاعراب يخافونها خوفاً شديداً . وفي نهر الفرات من بيرا الى فالوجة توجد أماكن معينة ، حيث تدفع الضريبة الجمركية التي يأخذها أبناء أبو الريش(١) زعيم الاعراب ، وزعيم هذه الصحراء العظيمة كلها ، والذي له بعض القرى الواقعة على النهر . والفالوجة التي تنزل عندها بضائعك الآتية من بيرا هي قرية صغيرة تستغرق الرحلة منها الى بابليون يوماً واحداً .

أما بابليون فهي مدينة ليست باهرة العظمة ، ولكنها مكتظة بالسكان وهي ملتقى هام للغرباء الذين يتجهون منها الى ايران وتركيا والجزيرة العربية ، ومن بابليون تتجه القوافل الى هذه الاماكن وأماكن غيرها ، وبها كميات هائلة من الاطعمة التي تأتي على نهر دجلة من أرمينيا . وهي تنقل على عوامات تصنع من جلود الماعز التي تنفخ بالهواء ، ويوضع فوقها الواح من الخشب ثم يشحنون فوقها بضائعهم التي تنقل الى بابليون ، وعند إنزال هذه البضائع يفتحون جلود الماعز هذه ويرجعونها على ظهور الابل لتستخدم مرة أخرى .

وكانت بابليون في العصور القديمة تنتمي الى مملكة الفرس ولكنها الآن تابعة لتركيا . وفي مواجهة بابليون توجد قرية رائعة الجمال تعبر منها الى بابليون على مجموعة من القوارب تكون جسراً طويلا مربوطاً بسلسلة كبيرة من الحديد مثبتة على جانبي النهر . وعندما يراد لاي سفن أن تمر رائحة أو غادية في النهر تسحب بعض هذه القوارب المكونة للجسر حتى تمر السفن .

---

(١) من الواضح انه ابو ريش .

وقد اقيم برج بابل(١) على هذا الجانب من نهر دجلة إلى ناحية الجزيرة العربية ، ويبعد عن المدينة حوالي سبعة او ثمانية أميال ، وقد أتلف من هذا البرج كل جوانبه . وبسقوط هذه الاجزاء التالفة أصبح مثل الجبل الصغير ، ولذلك فليس له شكل إطلاقاً ، وقد بني من القرميد المجفف في الشمس، ووضعت بين طبقات القرميد عصى سعف النخل ولا يستطيع الانسان أن يرى مدخلا ليدخله منه ، وهو يقوم في واد كبير بين نهري الفرات ودجلة .

وعلى مسيرة يومين من بابليون ، وفي حقل قرب هيت التي تقع على نهر الفرات ، هناك شيء غريب ألا وهو فم يخرج قاراً يغلي مع دخان قذر وذلك بصفة مستمرة ، وهذا القار يخرج إلى حقل كبير مليء به . ويقول المغاربة(٢) أنها فم جهنم ، ولأن هناك كميات هائلة من هذا القار فان رجال هذا البلد يدهنون قواربهم به من الخارج بسمك بوصتين او ثلاث بوصات ، وذلك لكيلا يتسرب اليها الماء . وتسمى قواربهم بالدنك(٣) ، وعندما يكون هناك كميات وفيرة من الماء في نهر دجلة ، فانه بمكنك أن تذهب من بابليون الى البصرة في مدى ثمانية او تسعة أيام . أما اذا كانت كمية الماء قليلة فان الرحلة تستغرق أياماً أكثر .

وكانت البصرة في الماضي تحت حكم الاعراب ، أما الآن فهي تابعة للاتراك ، وهناك بعض الاعراب ممن لا يستطيع الاتراك إخضاعهم ، وذلك لانهم يعسكرون في جزر معينة في نهر الفرات لا يستطيع الاتراك أن يسلبوها منهم ، كما أنهم جميعاً لصوص ، وليس لهم مساكن مستقرة ، بل يتنقلون من المكان إلى آخر مع إبلهم وماعزهم وخيولهم وزوجاتهم واطفالهم وكل شيء آخر ، وهم يرتدون ملابس زرقاء

(١) من الواضح أن الاشارة هى الى عقر قوف .
(٢) أى المسلمون ، وهى عبارة كانت تطلق أصلا فى اسبانيا على المسلمين من اهل المغرب .
(٣) أى الدنك .

فضفاضة ، أما آذان زوجاتهم وأنوفهن فمليئة بخواتم النحاس والفضة ، كما يلبسن اساور من نحاس حول ارجلهن . وتقع البصرة بالقرب من الخليج ، وهي مدينة ذات تجارة واسعة في التوابل والمخدرات التي تأتي من هرمز . وتوجد أيضاً كميات كبيرة من القمح والارز والتمور التي تزرع حولها والتي تخدم بابليون وسائر أنحاء القطر ، وكذلك هرمز وسائر أجزاء الهند . ولقد ذهبت من البصرة الى هرمز عبر الخليج في سفينة معينة مصنوعة من ألواح من الخشب جمعت الى بعضها بخيوط مصنوعة من قشرة شجرة الكاكاو . ويدخل في صنعها أيضاً عصي معينة أو أوراق شجر جافة مثبتة في ثقوب ألواح الخشب وهذا يحفظها متماسكة تماماً . وهكذا سرنا حيث تقع بلاد الفرس دائماً على شمالنا وساحل الجزيرة العربية على يميننا ، ومررنا بجزر كثيرة من بينها جزيرة البحرين الشهيرة التي يأتي منها أحسن اللآلئ الشرقية المستديرة . وهرمز جزيرة يبلغ محيطها حوالي خمسة وعشرين او ثلاثين ميلا ، وهي أكثر الجزر جدباً في العالم ، إذ لا يوجد بها شيء سوى الملح ، ويأتي لسكانها الماء والخشب والأطعمة وكل الاشياء الضرورية من ايران التي تبعد عنها حوالي اثني عشر ميلا . وجميع الجزر حولها مليئة بالخيرات ، ومنها تأتي جميع أنواع الاطعمة الى هرمز ، وللبرتغاليين قلعة هنا تقع بالقرب من البحر يوجد بها قائد موفد من ملك البرتغال تحت إمرته عدد لا بأس به من الجنود الذين يبقى بعضهم في القلعة ويبقى البعض الآخر في المدينة . ويوجد في هذه المدينة تجار من جميع الامم ، وكثير من المسلمين وكميات كبيرة من اللآلئ التي تأتي من جزيرة البحرين ، وهي أحسن اللآلئ طراً ، وكثير من خيول إيران التي تذهب الى كل أنحاء الهند ، ويحكم هذا المكان ملك مسلم يختاره البرتغاليون ، ويأتمر بأمرهم .

أما نسائهم فملبسهن غريب ، فهن يلبسن في أنوفهن وآذانهن ورقابهن وأذرعهن وأرجلهن خواتم كثيرة مطعمة بالجواهر ، ويضعن أيضاً في آذانهن أقراطاً من الفضة والذهب ، كما يضعن على انوفهن

قضباناً طويلة من الذهب ، وتتسع آذانهن نتيجة لثقل المجوهرات بحيث يمكن للانسان أن يضع ثلاثاً من أصابعه داخل آذانهن ، وقد وُضِعنا في السجن هنا بعد وصولنا ببرهة وجيزة ، وأخذ منا قائد القلعة جزء من بضائعنا ، أما اسم هذا القائد فهو دون ماتياس البوكركي . وفي الحادي عشر من اكتوبر أخرَجَنا من السجن ووضَعَنا في سفينة مرسلا إيانا إلى جوا بالهند حيث نائب الملك الذي كان في ذلك الوقت هو دون فرنسيسكو دي ماسكارنهاس .



خطـاب من فتش

أصدقائي الاحبه : مستر بور وصحبه .

لم أكتب لكم أية رسائل منذ رحيلي عن حلب ، وذلك لانني كنت في بابليون مريضاً «بالاسهال» وذهبت وانا مريض من بابليون الى البصرة التي تبعد مسيرة اثني عشر يوماً في نهر دجلة وفي أثناء الرحلة كان الطقس شديد الحرارة ، وهذا كان مناسباً لمرضي ، وكان الطعام قليلا ، وأماكن النوم أكثر من الطعام سوءً ، وذلك لان سفينتنا كانت مكتظة بالناس . وكان الذي أكلته في البحر خلال ثمانية أيام نزراً يسيراً جداً بحيث إنني لو بقيت في السفينة يومين آخرين لكان مصيري الموت . ولكنني عندما وصلت الى البصرة تحسنت والحمد لله ، ومكثنا في البصرة أربعة عشر يوماً ركبنا السفينة بعدها متجهين الى هرمز ، حيث وصلناها في الخامس من سبتمبر ، ووضعنا في السجن في التاسع من الشهر نفسه ، وبقينا في السجن حتى الحادي عشر من أكتوبر ، ثم وضعنا في سفينة القائد ، لتتجه بنا الى مدينة جوا .

خطاب من نيوبرى

كان خطابي الاخير الذي ارسلته لك من حلب في التاسع والعشرين من مايو الماضي مع جورج جل ، أمين حسابات السفينة «تايجر» التي رحلت عن حلب في اليوم الاخير من مايو ، ووصلت الى الفالوجه في التاسع عشر من يونيو وهذه المدينة تبعد عن هنا بمسيرة يوم . ولكن بعض رفاقنا لم يصلوا إلى هنا حتى اليوم الاخير من الشهر الماضي وذلك لحاجتنا إلى الابل لحمل بضائعنا ، اذ أنه في هذا الوقت من السنة قلما يستطاع السفر على الابل وذلك بسبب حرارة هذه البلاد الشديدة . ومنذ مجيئنا إلى هنا لم نبع من بضائعنا إلا النزر اليسير ، ولو ان الكثيرين يقولون إننا سوف نجد سوقاً رائجة لبضائعنا في الشتاء ، وارجو الله أن يكون كلامهم صحيحاً . وأنا أعتقد أن الاقمشة ، والاقمشة الصوفية والقصدير لم تصل أسعارها هنا الى هذا المستوى من الرخص كما هي الآن ، لكن لو أن معي نقداً بقيمة البضائع لكنت ربحت دون شك من رحلتي هذه الى هنا والى البصرة ربحاً طائلا ، ولكن يمكن شراء أفخر أنواع التوابل والبضائع الاخرى الآتية من الهند ، وذلك اذا دفعت نصف قيمتها نقوداً ، والنصف الثاني بضائع ، وبدون نقود لا تحصل في هذا الوقت إلا على ربح ضئيل.

وإني أنوي بمعونة الله أن أرحل بعد يومين الى البصرة . ومن هناك سوف يتحتم علي أن أذهب إلى هرمز لأني في حاجة إلى رجل يتكلم اللغة الهندية ، فعند إقامتي في حلب استأجرت اثنين من النصارى(١) وقد زار أحدهما الهند مرتين ، وهو يتقن اللغة الهندية ، ولكنه شخص في منتهى الفجور ، ومن ثم سوف لا آخذه معي .

وفيما يلي أسعار البضائع وقيمتها في هذا الوقت .

من بابليون في العشرين من يوليو عام ١٦٩٣ .

المخلص

جون نيوبري

(١) النصارى أى المسيحيون الشرقيون .

ملحق رقم (٢)
المراسلات المتعلقة باقامة المفوضية البريطانية
في بغـداد (١)

تعيين المستر جونز ، وخطاب له يتضمن تعليمات من السكرتير مستر رامزي بتاريخ ٥ يوليو عام ١٧٩٨ :

من و. رامزي المحترم – السكرتير
إلى هارفورد جونز المحترم .

سبب تعيين مستر جونز :

لقد رأت اللجنة السرية ، ووافق على رأيها وزراء صاحب الجلالة واستحسنوه ، أنه بسبب الاحوال الراهنة والاشاعات التي انتشرت بأن الفرنسيين قد يحاولون أن ينفذوا إلى الهند إما عن طريق البحر الاحمر او الخليج فإنه يجب تعيين شخص في بلاط باشا بغداد ، وقد تم اختيارك لهذا الغرض .

تعليمات بشأن الطريق الذي سيسلكه :

وعلى ذلك فسوف تتجه بمنتهى السرعة إلى فينا حيث ستجمع كل معلومات يمكن الحصول عليها بشأن وجهة وتقدم القوة الفرنسية الموجودة الآن في البحر الابيض المتوسط ، ثم يجب أن يكون الذكاء هو رائدك في ذهابك دون تأخير الى القسطنطينية حيث تعيد استقصاءاتك (وخاصة عن طريق سفيرنا هناك الذي ستحمل له خطابات توصية) ثم تعيد استقصاءاتك أيضاً في طريقك من القسطنطينية . وعند وصولك إلى بغداد يجب أن تبعث كل هذه المعلومات التي قد تجمعها في الحال بالشفرة إلى

(١) مأخوذة من دفتر الخطابات الاصلى لمفوضية بغداد فى عام ١٩١٢ .

عدن على ساحل الجزيرة العربية او الى مخا وذلك كما يتراءى لك ، وهناك يستلم هذه المعلومات الربان بلانكيت الذي ارسل من هذا البلد مع قوة بحرية بقصد مراقبة مضيقي باب المندب والخليج ، ومنع تقدم الفرنسيين إذا حاولوا أن ينفذوا إلى الهند من أحد هذين الطريقين .

المراسلة :

وينبغي أيضاً أن تبعث في الحال إلى حكومة بومباي بنسخة من هذه المعلومات ، بالاضافة الى الرسائل الهامة التي استودعتها إياك شركة شرق الهند ووزراء صاحب الجلالة .

ومن الضروري ان تستمر في إرسال المعلومات التي قد تتعلق بأي شكل ، بأهداف مهمتك ، وذلك لكل من الربان بلانكيت وحكومة بومباي .

كما ينبغي أن تهتم بالابلاغ عن وصولك بصورة لائقة الى باشا بغداد وبعد إهدائه مثل تلك الهدايا التي يمكن ان تكون مألوفة ، والتي ترى أنها مقبولة لديه ، بعد هذا يجب أن تبدأ في إخباره أن شركة شرق الهند قد اوفدتك لتقوي الصداقة التي قامت دائماً بينه وبين الشركة . واذا رأيت أن من الضروري أن تبين له النتائج الخطيرة التي ستصيب الاراضي الخاضعة له ، بل التي ستصيب الامبراطورية التركية بصفة عامة اذا أذن للفرنسيين بالدخول او العبور من أي جزء من الاراضي التابعة لتركيا ، أوسُمِح لهم بمواطىء قدم هناك او في مصر فافعل وبيّن ذلك . ويجب أن تحاول أن تجعله يكره مثل هذه المحاولة من جانب فرنسا ، كما تحاول أن تقيده بعهد لكي يعارض هذه المحاولة بكل الوسائل التي يملكها ، سواء كان ذلك بوسائله أو بنفوذه على بكوات مصر ، وقبائل الصحراء الرحل .

الاهداف المستقبلة للمهمة :

ويجب أن تحاول بكل ما لديك من وسائل أن تجمع كل المعلومات الخاصة بعدد السكان والقوى الحربية وموارد الثروة والتجارة ، في سائر

الاراضي التابعة لباشا بغداد أو لاي شيوخ او أمراء تحت نفوذه ، وكذلك الاراضي التابعة للحكومة الايرانية أو الحكومة المصرية ، او التابعة لاي امراء مستقلين يقطنون الجزيرة العربية ، او للاجزاء التي يمكن أن تتم عن طريقها غارة على الهند ، سواء أكان ذلك من قبل السكان أم الأجانب

وبالاختصار يجب أن تحاول جمع معلومات من شتى الانواع مما ترى أنها يمكن أن تكون مفيدة من أي وجه ، سواء بالنسبة لشركة شرق الهند أو بالنسبة لبريطانيا العظمى على وجه العموم .

حكومة بومباي تدفع الاموال اللازمة لنفقات المهمة :

وينبغي أيضاً أن ترسل من وقت إلى آخر تلك المعلومات التي جمعتها بهذا الاسلوب الى حكومة بومباي ، والى الرئيس الحالي لمجلس شركة شرق الهند ، الذي ستستمر في التراسل المنتظم معه . وستُزوَّد حكومة بومباي بتعليمات لكي تمدك من وقت إلى آخر بالاعتمادات المالية التي تمكّنك من تنفيذ أهداف هذه المهمة ، وسيتقرر راتب مناسب لمرتبك ومنزلتك كموظف والنفقات الضرورية لمهمتك ، كل هذا سيتقرر حالما يمكن الحصول على المعلومات المطلوبة التي تمكّن مجلس المديرين من البت في هذا الموضوع .

اللجنة السرية الموقرة تعتمد على حماسة مستر جونز .. الخ .

واللجنة السرية تعتمد على يقظتك وحماستك في تنفيذ التدابير الموضحة هنا ، وفي السهر على جميع الامور التي تتعلق من قريب أو بعيد بمهمتك وبمصالح الشركة عامة .

وأنا يا سيدي

خادمك الخاضع المطيع

«و. رامزي — السكرتير»

دار شرق الهند — لندن

الخامس من يوليو عام ١٧٩٨

خطاب من ر. ه. هنري دنداس إلى باشا بغداد

نسخة من خطاب صاحب العظمة هنري دنداس وزير الدولة الاول لصاحب الجلالة ، أمين صندوق أسطول صاحب الجلالة ، الامين الاول لشئون الهند ، وعضو مجلس البلاط الموقر ... الخ ..

إلى صاحب السمو سليمان باشا والي بغداد والبصرة .. الخ .. الخ

سيدي صاحب الرفعة . .

اعلان تعين ه. جونز :

بعد أن عينت الشركة الانجليزية لشرق الهند ، التي تتبع حكومتها الاراضي البريطانية في الهند مستر هارفورد جونز كمفوض لدى بلاط سموكم ، فاني قد تلقيت اوامر سيدي الملك بأن أبلغ سموكم أن هذا التعين هو موضع الرضا القلبي والكامل من لدن جلالته .

ارسال مستر جونز إلى بغداد لتقوية الصداقة وحسن التفاهم بين الباشا والشركة الموقرة :

وإن أحرّ رغبات جلالته هي أن يحوز تعيين مستر جونز كمفوض في بغداد قبول ورضا سموكم ، ولعل هذا التعيين يفي من كل الوجوه بالغرض الذي قام من أجله ، ألا وهو تقوية ودعم الصداقة وحسن التفاهم اللذين ظلا من وقت طويل على ما يرام بين سموكم والشركة الانجليزية لشرق الهند . ولما كان هذا هو هدف مهمة مستر جونز ، فاني أشعر بالاقتناع بأن سموكم سوف تشرفونه بهذا القرار من الثقة والرعاية بحيث تؤدي مهمته الى النفع المشترك لسموكم ولشركة شرق الهند .

الظروف تستدعي الاتحاد والوفاق في أمتن صورة بينهما :

وإني لا أستطيع أن أخفي عن سموكم أنه يبدو أن ظروف العالم الراهنة تتطلب أن يقوم على الفور بين سموكم وشركة شرق الهند اتحاد

ووفاق في أمتن صورة ، وصداقة وتحالف بمنتهى الوثوق ، وذلك من أجل امنكما وسعادتكما ووقايتكما ، فان عدو السلام والأطمئنان والوجود لكل الدول والامراء ، وأعني به الحكومة الجمهورية في فرنسا ، هذا العدو يهدد ويطمع في كل شيء عزيز على سموكم وعلى شركة شرق الهند . إن هذه الدولة البغيضة القلقة تحرض الناس في كل الدول المجاورة لها لكي يثوروا على امرائهم وحكامهم الشرعيين ، وقد نجحت في أمثلة لا تحصى في طرد هؤلاء الحكام إلى المنفى ، وحتى في إعدامهم أحياناً ، كذلك نجحت في سائر الحالات في سلبهم ثرواتهم وكنوزهم وممتلكاتهم . ويقال إنها بعد ذلك مستعدة بجيش ذي سمعة سيئة جداً لمثل تلك الاعمال الكريهة ، وعلى رأسه قائدها المفضل ، وذلك لكي يقيموا نفس نظام التدمير والنهب في اراضي الشرق الغنية والسعيدة . وقد اضطر الآن سيدي الملك أن يدافع عن نفسه ضد هؤلاء الناهبين الهادمين لكل الحكومات ، وذلك طوال ست سنوات قاوم خلالها كل خططهم للدمار في كل جزء من اراضيه الشاسعة ، وذلك بتوفيق وشجاعة جيشه . ولو قدر لاعداء الامراء هؤلاء أن يسيروا بخطواتهم نحو الاراضي التي تنعم بحكم سموكم فان السبيل الوحيد الذي يمكن لسموكم به أن تأملوا في الاحتفاظ بقوتكم وثروتكم اللتين تتمتعون بهما الآن ، هو العمل ضدهم بنفس روح التصميم التي أبداها سيدي الملك ، وبالتنسيق مع شركة شرق الهند . إذ أنه مهما كانت الوعود الزائفة التي يلوحون بها لبلدكم فانهم بكل تأكيد سوف ينتهزون اول فرصة لكي يسلبوكم قوتكم وثروتكم ، ويشجعوا شعبكم على العصيان ، ويحرموا سموكم من الحرية وربما من الحياة ، بنفس الاسلوب الذي مارسوه مع ملكهم الفاضل المنكود الذي خلعوه وسجنوه ثم قتلوه قبل ان يعلنوا الحرب على سيدي الملك آملين في تحقيق نفس تلك الاهداف البغيضة .

وإن أمنية سيدي الملك هي أن يحفظ الله سموكم دائماً من هذه الويلات او غيرها ، وان يمكنكم ، بالصحة والسعادة الزائدة ، من

ملء مركزكم السامي الحالي ، وإني اذ أتمنى كل هذا لكم ، أستودع سموكم الله .

صديق سموكم المخلص والمحب
هنري دنداس

لندن
الرابع من يوليو عام ١٧٩٨



خطاب من صاحب الفخامة رئيس المجلس الى باشا بغداد

نسخة من خطاب مرسل من صاحب الفخامة جاكوب بوسانكي رئيس المجلس الموقر للمديرين لشئون الشركة المتحدة الموقرة لتجار انجلترا المتاجرين بشرق الهند ، إلى صاحب السمو سليمان باشا والي بغداد والصرة .... الخ ....

بعد التحيات

ليكن معلوماً لسموكم في هذه الآونة المليئة بالهناء الشامل أن الشركة الانجليزية الموقرة لشرق الهند ، اذ تنظر بكل ارتياح الى الصداقة الطويلة التي لم تنقطع ، وحسن التفاهم الذي دام طويلا بينها وبين سموكم ، فقد قررت هذه الشركة ، آملة أن ينال ذلك رضاءكم وأن يكون هذا بهدف دعم وزيادة المحبة التي تتوق اليها ، أن تعين أحد موظفيها لكي يقيم لدى بلاط سموكم في مدينة بغداد العريقة والشهيرة ، وإننا اذا نعتقد أن تعيين مستر هارفورد جونز ، الذي يتشرف بمعرفة سموكم له ، هو أوفق اختيار يمكن أن نجريه بين موظفينا لهذه المهمة الجليلة . وقد عين مستر جونز لكي يقيم في بغداد ، ووافق وزراء صاحب

فهرس دليل الخليج

الجـــزء الرابع

الفصـــل التاسع

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
العلاقات السياسية والعامة بين بريطانيا والعراق التركي ١٧٣٠ — ١٧٥٤	١٧٨٥
التجارة وضرائب القنصلية وغيرها من شئون شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٣٠ — ١٧٥٤	١٧٨٩
منشآت الشركة في العراق التركي	١٧٩١
الهولنديون في العراق التركي ١٧٣٠ — ١٧٥٤	١٧٩٢
الفرنسيون في العراق التركي ١٧٣٠ — ١٧٥٤	١٧٩٤
عثمان الثالث ١٧٥٤ — ١٧٥٧	١٧٩٤
العلاقات بين بريطانيا وفرنسا	١٧٩٥
السلطان مصطفى الثالث من ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٧٩٧
باشوات بغداد ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٧٩٧
متسلمو البصرة ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٧٩٩
الرئاسة الإدارية في العراق التركي ١٧٥٨ — ١٧٦٥	١٨٠١
الشئون القبلية الداخلية ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٨٠٤
مشكلات بين الاتراك وقبيلة كعب ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٨٠٦
علاقات البريطانيين العامة السياسية في العراق التركي ١٧٥٧ — ١٧٧٣ ...	١٨١٢
تجارة شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٨٢٤
مؤسسات شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٨٢٧
الاتصال البري بين البصرة وأوروبا ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٨٣٤
الفرنسيون في العراق التركي ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٨٣٥
الجاليات الاوروبية في العراق التركي ١٧٥٧ — ١٧٧٣	١٨٣٧
عبد الحميد الاول ١٧٧٣ — ١٧٨٩	١٨٣٨
وباء الطاعون في العراق التركي ١٧٧٣	١٨٣٩
الحالة في العراق التركي من الوباء الى حصار البصرة ١٧٧٥	١٨٤٠
حصار الايرانيين للبصرة واستيلاؤهم عليها ١٧٧٥ — ١٧٧٦	١٨٤٠

الجلالة على هذا التعيين . وقد زودتنا بتعليمات خاصة وجازمة بألا يغفل أية فرصة أثناء إقامته لدى بلاط سموكم في تنفيذ ما تهدف اليه هذه المهمة المحبة الجليلة ، وذلك بالإصغاء الى رغبات سموكم ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

شيطانية الحكومة الفرنسية الراهنة :

وإننا لنحسب أنه قد جاءت لسموكم معلومات وافية ودقيقة عن قلب نظام الحكم الملكي العريق في فرنسا ، والدمار والخراب اللذين نشرهما الفرنسيون بدسائسهم وجيوشهم فوق أجزاء كثيرة من اوروبا ، وذلك باثارة روح التذمر والعصيان بين الدهماء من الناس تجاه حكامهم وحكوماتهم العريقة ، وبامتهان كل النظم الاخلاقية والمقدسة ، يساعدهم على ذلك هؤلاء الذين اعتنقوا مبادئهم ، لقد أحلوا الفوضى محل النظام ، والقسوة والاضطهاد محل العدالة ، والأغلال والإلحاد محل الدين .

ضرورة أخذ الباشا حذره من مخططاته :

ولا يمكن أن يفوت شخصاً له نظركم الثاقب وحكمتكم أن جميع الحكومات الشرعية تشترك في الاهتمام بمنع انتشار المبادىء التي تضرب في كيانها واساسها في الصميم ، لان هذه المبادىء التي يعتنقها الاشخاص الذين يحكمون فرنسا اليوم مرتبطة بطموح لا يحده حد وتعطش للنهب ، مما قد يحملهم على القيام بأعمال في منتهى الشذوذ والغرابة ، تبدأ تحت الستار الواسع للصداقة والحماية ، وتنتهي بتدمير كل ما هو قيم ومقدس، وقد حدث ذلك في جميع الاقطار التي تعاني من التدخل الفرنسي .

عرض للمساعدة الودية اذا اقتضت الحاجة :

ولذلك ، فنحن نعتبر ذلك عملا ينم عن الصداقة ، عندما تؤكد لسموكم أنه لو تمت محاولة لوضع هذه المبادىء موضع التنفيذ في البلدان التي تحت حكمكم او تحت نفوذكم ، فاننا سوف نقدم لكم ، في أي

وقت تريدوننا أن نفعل ذلك ، أية مساعدة تكون في مقدورنا لكي توقفوا مثل تلك المحاولة . وسوف نزود حكوماتنا في الهند بالتعليمات اللازمة من أجل هذا الغرض ، وكذلك من أجل التراسل المستمر مع سموكم ، والاهتمام الكامل بكل طلباتكم . وعلى أية حال فنحن على يقين من أن يقظة سموكم ، وبذلكم للجهود في ظرف كهذا سوف يجعل مثل هذه المساعدة من جانبنا غير ضرورية .

الثقة الممنوحة لمستر جونز :

وقد وجهنا مستر جونز الى أن يحيط سموكم علماً بالحالة الراهنة للسياسة في اوروبا ، وإننا اذ نثق ثقة كبيرة في حماسته لخدمتنا ، لنتوسل إلى سموكم ان تعتبروا أي شيء قد يقوله لكم ، بأمرنا ، صحيحاً ولا يتطرق اليه الشك. ونحن بكل إخلاص ينبع من القلب انتمنى لسموكم كل سعادة ، كما نتمنى أن يزداد على الدوام مجدكم وعظمتكم .

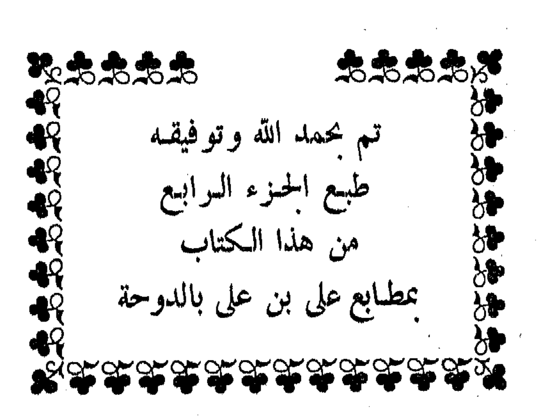
جون بوسانكي
رئيس المجلس

ختمت بالخاتم العظيم لشركة شرق الهند في مدينة لندن في اليوم السادس من يوليو عام ١٧٩٨ .

الموضوع	رقم الصفحة
	١٩٦٥

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة


تم بحمد الله وتوفيقه
طبع الجزء الرابع
من هذا الكتاب
بمطابع على بن على بالدوحة

